# روح الديمقراطية

## الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرّة



لاري دايموند



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

لاري دايموند
روح الديمقراطية
الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرّة
الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

# روح الديمقراطية

## الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرّة

# روح الديمقراطية

## الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرّة

لاري دايموند

ترجمة

عبد النور الخراقي



**الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر**

دايموند، لاري.
روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرّة/ لاري دايموند؛
ترجمة عبد النور الخراقي.
٦٠٨ ص.
ببليوغرافية: ص ٥٧٧ - ٦٠٧.
ISBN 978-614-431-076-2
١. الديمقراطية. أ. الخراقي؛ عبد النور (مترجم). ب. العنوان.
321.8

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

**The Spirit of Democracy**

**The Struggle To Build Free Societies Throughout The World**



الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

**الشبكة العربية للأبحاث والنشر**

**بيروت - المكتب الرئيسي:** رأس بيروت - المنارة - شارع نجيب العرداتي
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail:info@arabiyanetwork.com

**القاهرة - مكتبة:** وسط البلد - ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥ محمول: ٠٠٢٠١١٥٠٢٩٦٤٩٢
E-mail:info@arab-network.org

**الدار البيضاء - مكتبة:** ٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧ محمول: ٠٠٢١٢٦٦٤٢٢٣٠٤٠
E-mail: info-ma@arab-network.org

**الرياض - مكتبة:** حي الفلاح - شارع الأمير سعود بن محمد بن مقرن
جنوب جامعة الإمام، مقابل بوابة رقم ٣
هاتف: ٠٠٩٦٦٥٥٢١٦١١٦٦
E-mail: info-ksa@arabiyanetwork.com

إلى مهاتما غاندي،

وفاكلاف هافل،

وأونغ سان سو تشي،

وإلى كل أولئك الذين

وهبوا أنفسهم دفاعاً عن الحرية.

لا يمكن لروح الديمقراطية أن تفرض من الخارج، بل لا بد لها من أن تنبع من الداخل.

إن روح الديمقراطية ليست شيئاً ميكانيكياً يكيف عن طريق إلغاء الأعراف، بل تقتضي تغييراً على مستوى القلب.

إن الديمقراطي الحقيقي هو الذي يدافع عن حريته، ومن ثمّ عن حرية بلده، وعن حرية البشرية جمعاء، معتمداً، بشكل صرف، وسائل اللاعنف.

**مهاتما غاندي**

# المحتويات


**مقدمة المترجم** ..... ١١
**مقدمة: بزوغ العهد الديمقراطي** ..... ١٥
أولاً: العالم في العام ١٩٧٤م ..... ٢٢
ثانياً: تجاوز التشاؤم الفكري ..... ٢٧

**القسم الأول: عالم تحوّل جزئياً**

**الفصل الأول: القيمة الكونية** ..... ٣٥
أولاً: ما القيم الديمقراطية؟ ..... ٤٠
ثانياً: هل الديمقراطية ترف ..... ٥٠
ثالثاً: هل الديمقراطية مفهوم غربي ..... ٥٣
رابعاً: روح الشعب ..... ٥٧
خامساً: هل الإسلام هو المشكلة ..... ٦١
سادساً: أطروحة القيم الآسيوية ..... ٦٤
**الفصل الثاني: الازدهار الديمقراطي** ..... ٦٩
أولاً: الموجة الثالثة للدمقرطة ..... ٧١
ثانياً: الانفجار الثاني للموجة الثالثة ..... ٧٩
ثالثاً: كيف حدثت الموجة الثالثة ..... ٨٦
**الفصل الثالث: التراجع الديمقراطي** ..... ٩٣
أولاً: انتكاسات الموجة الثالثة ..... ٩٨
ثانياً: استعادة الديمقراطية في روسيا ..... ١٠٥
ثالثاً: الديمقراطية الزائفة في فنزويلا ..... ١١٠

رابعاً: المال والمشهد الديمقراطي في نيجيريا ........ ١١٦
خامساً: لعنة النفط الاستثنائية ........ ١٢٢
سادساً: احتضار الديمقراطية في تايلاند ........ ١٢٩
سابعاً: الحركة الارتجاعية للحكم الشمولي ........ ١٣٥
**الفصل الرابع: العوامل الداخلية المحرّكة للديمقراطية** ........ ١٤١
أولاً: الانقسامات الشمولية ........ ١٤٤
ثانياً: التنمية الشمولية ........ ١٥٠
ثالثاً: قيم حرة ........ ١٥٦
رابعاً: قيام المجتمع المدني ........ ١٦٢
**الفصل الخامس: العوامل الخارجية المحرّكة للديمقراطية** ........ ١٦٩
أولاً: الانتشار وتأثيرات التظاهر ........ ١٧٠
ثانياً: ضغط سلمي ........ ١٧٦
ثالثاً: محدودية العقوبات وشروط المساعدات ........ ١٨٥
رابعاً: مساعدة الديمقراطية ........ ١٩٠
خامساً: فرض الديمقراطية بالقوة ........ ٢١١
**الفصل السادس: التأثير الإقليمي المحرّك للديمقراطية** ........ ٢١٣
أولاً: الزعامة الأوروبية ........ ٢١٥
ثانياً: الشؤون الداخلية لأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ........ ٢٢٣
ثالثاً: التشرذم الأفريقي ........ ٢٣٠
رابعاً: إرث استعماري مشترك ........ ٢٣٤
خامساً: محدودية المعايير الديمقراطية الإقليمية ........ ٢٣٦
**الفصل السابع: ما الذي يدعم الديمقراطية؟** ........ ٢٣٩
أولاً: الثقافة السياسية ........ ٢٤١
ثانياً: المجتمع المدني ........ ٢٤٥
ثالثاً: التدبير السياسي للتنوع ........ ٢٥٠
رابعاً: المحاسبة وسيادة القانون ........ ٢٥٦
خامساً: دعم الديمقراطية في بلدٍ نامٍ ........ ٢٥٨

**القسم الثاني: فرص نجاح ديمقراطية عالمية**

**الفصل الثامن: التقدم الصعب لأمريكا اللاتينية** ........ ٢٦٥
أولاً: الآمال الديمقراطية في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ........ ٢٧١
ثانياً: التقدم البطيء ........ ٢٧٧
ثالثاً: نقائص ديمقراطية أمريكا اللاتينية ........ ٢٨٢
رابعاً: تأمين الديمقراطية في الأمريكيتين ........ ٢٩٢
**الفصل التاسع: انقسام ما بعد الشيوعية** ........ ٢٩٥
أولاً: ديمقراطيات ليبرالية لكن مضطربة ........ ٣٠٠
ثانياً: حالة لهو ما بعد الشيوعية ........ ٣٠٧
ثالثاً: مستقبل الديمقراطية بعد الحكم الشمولي ........ ٣١٨
**الفصل العاشر: الاستثناء الآسيوي؟** ........ ٣٢١
أولاً: الاستثناء الآسيوي الحقيقي ........ ٣٢٦
ثانياً: الديمقراطية تحت الضغط ........ ٣٣٣
ثالثاً: الديمقراطية الناشئة ........ ٣٣٨
رابعاً: الديمقراطية غير الليبرالية في أزمة ........ ٣٤٠
خامساً: الرأسمالية الزائفة ........ ٣٥٠
سادساً: الانتقال الشمولي ........ ٣٥٦
**الفصل الحادي عشر: أفريقيا وتجاوز الحكم الفردي** ........ ٣٦٩
أولاً: الفخ التنموي ........ ٣٧٨
ثانياً: علم أمراض الحكم الفردي ........ ٣٨١
ثالثاً: عهد أفريقيا الجديد شبه السياسي ........ ٣٩٠
رابعاً: باروميتر الديمقراطية ........ ٣٩٦
خامساً: هل يمكن تطبيق الديمقراطية في أفريقيا؟ ........ ٤٠٠
**الفصل الثاني عشر: هل يمكن دمقرطة الشرق الأوسط؟** ........ ٤٠٥
أولاً: النظام الملكي والشعبوية والإسلام ........ ٤٠٩
ثانياً: نزاهة بوش المستحيلة ........ ٤٢١
ثالثاً: آفاق الديمقراطية ........ ٤٢٥
رابعاً: موقف اللارجوع ........ ٤٣٥

**القسم الثالث: الطريق نحو تجديد ديمقراطي**


**الفصل الثالث عشر: العمل على تفعيل الديمقراطيات** ........ ٤٤٣
أولاً: ما سبب ضعف أداء بعض الديمقراطيات؟ ........ ٤٥٠
ثانياً: تجاوز الدولة المفترسة ........ ٤٥٥
ثالثاً: إنشاء المحاسبة الأفقية ........ ٤٦٠
رابعاً: تفعيل المحاسبة ........ ٤٦٧
خامساً: تجنيد المجتمع المدني ........ ٤٦٩
**الفصل الرابع عشر: الارتقاء بالديمقراطية بشكل فعّال** ........ ٤٧٥
أولاً: المساعدة السياسية ........ ٤٧٦
ثانياً: المساعدة التنموية المشروطة ........ ٤٨٦
ثالثاً: دور أمريكا المحوري ........ ٤٩٤
رابعاً: السياسة الخارجية من أجل تحقيق الديمقراطية ........ ٤٩٩
خامساً: السياق الإقليمي والدولي ........ ٥٠٣
سادساً: التحدي الخاص للشرق الأوسط ........ ٥١٠
سابعاً: تكنولوجيا التحرر ........ ٥١٥
**الفصل الخامس عشر: طبيب؟ اشفِ نفسك!** ........ ٥٢٣
أولاً: احتواء الفساد ........ ٥٢٦
ثانياً: تقليص صفقة النفوذ ........ ٥٣٠
ثالثاً: تمويلات الحملة ........ ٥٣٨
رابعاً: مراقبة السلطة وحماية الحرية ........ ٥٤٢
خامساً: تحسين مستوى المشاركة ........ ٥٤٥
سادساً: سدّ الفجوة الحزبية ........ ٥٥٠
سابعاً: نحو ديمقراطية أفضل ........ ٥٦١
**الملاحق** ........ ٥٦٣
**المراجع** ........ ٥٧٧
**المؤلف في سطور** ........ ٦٠٨
**المترجم في سطور** ........ ٦٠٨

# مقدمة المترجم

ظلّت الديمقراطية مطلب كل شعوب العالم؛ لأن في ظلّها يحس الإنسان بإنسانيته، ويتمتع بحريته التي لا تضمنها له الدكتاتورية أو الشمولية بتعبير «لاري دايموند». ولمّا كانت الديمقراطية مفهوماً خطيراً على مرّ العصور والأزمان، اهتمّ به هذا المؤلف الأمريكي والسياسي المحنك ونظّر له إلى درجة أن أسس **مجلة الديمقراطية** *(Journal of Democracy)* منذ عام ١٩٩٠م، وتُعنَى فقط بالشؤون الديمقراطية.

ويأتي كتاب **روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة** تتويجاً لعمله في قضايا الديمقراطية على المستويين النظري والتطبيقي؛ إذ يتناول فيه كيفية تطور الديمقراطية ودواعي هذا التطور. ويلاحظ «دايموند» أن المجتمع شهد تحولاً جذرياً خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث كانت تعيش حوالى ثلاثة أرباع دول العالم في ظلّ الحكم الشمولي عام ١٩٧٤م، ليصير بعد ذلك، أزيد من نصف هذه الدول ديمقراطياً.

وإن فكرة «لاري دايموند» تقوم على حقيقة أن الديمقراطية قابلة للحياة في كل مجتمعات العالم دون تمييز، ولا تقتصر فقط على الدول الغربية، على الرغم من كل المعوقات التي تعترض سبيلها؛ فنسبة الوعي التي يتمتع بها مجتمع ما والمستوى المعيشي الذي وصل إليه كفيلان بتحديد إمكانية احتضانه للديمقراطية، وما الصين إلا نموذج يمكن إدراجه ضمن هذا السياق.

ويبيّن الكاتب أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي السبيل الأمثل لاختيار الحكومات وتقويم أدائها السياسي والاجتماعي وغيرهما. وإذ يقرّ بصعوبة ترسيخ الديمقراطية في العالم النامي، إلا أنه لا يفقد الأمل في بلوغ هذا

المسعى على اعتبار أن المعطيات الميدانية تؤكد هذا التوجه الطبيعي للشعوب، وتدحض الادعاءات المغرضة التي لا تستند إلى علم، متّهمةً المجتمعات الآسيوية والمجتمعات الإسلامية بتعارض قيمها مع قيم الديمقراطية.

ويتناول «دايموند» أيضاً التراجع الديمقراطي في العديد من البلدان؛ مثل باكستان وفنزويلا وروسيا ونيجيريا، ويرى الحلّ لمعالجة هذا التراجع في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتفعيل المحاسبة السياسية والمالية. وللدفاع عن القيم الديمقراطية ومكتسباتها، يحثّ المؤلف الولايات المتحدة وحلفاءَها على دعم الحكامة الجيدة المتمثلة في الشفافية وسيادة القانون والحقوق الفردية والتوزيع العادل للثروات، ودعم المنظمات المدنية والسياسية التي تلتزم **بروح الديمقراطية**.

ولكن هذا لا يعني البتّة تجريد الكتاب من النقائص على الرغم من ثناء باحثين مرموقين عليه من قبيل «فرانسيس فوكوياما» (Francis Fukuyama)، مؤلف كتاب **أمريكا في مفترق الطرق**، و«بيتر بينارت» (Peter Beinart)؛ فثمة أفكار ينبغي إعادة النظر فيها، خاصة تلك المتعلّقة بالخصوصية الثقافية والدينية لمجتمعات غير غربية.

لقد أخذت مني ترجمة هذا الكتاب كل وقتي ووقت عائلتي؛ لأن مضمونه يتطلب الاطلاع على علوم السياسة وعلوم الاقتصاد وفلسفة القانون والمثاقفة وغيرها من التخصصات من أجل فهم الفكرة التي يطرحها «لاري دايموند»، أحد منظري السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكذا لفرط حرصي على أن أكون أميناً في نقل المعنى للقارئ العربي. إن كتاب **روح الديمقراطية** ليس سهلاً، بل صعباً، يتطلّب جهداً استثنائياً لحلّ شيفراته؛ ذلك بأنه لا يطرح وقائع وحسب، وإنما يطرح فكراً سياسياً واجتماعياً يُعبَّر عنه بأسلوب متين ومصطلحات حديثة تتطلب الإبداع والتفكير العميق في الوصول إلى مقابلاتها في العربية. ومما زاد من صعوبة ترجمة هذا العمل كونه طويلاً، ويتطلّب صبراً ونَفَساً طويلاً أيضاً.

وإنني منحت لكتاب **روح الديمقراطية** جزءاً من روحي لعلي أكون قد قدمت خدمة طيبة يستفيد منها القرّاء الأعزّاء الذين أكنّ لهم كل الاحترام وأعمل على أن أقدّم لهم كل جديد متفرد.

وفي الختام، أودّ أن أعبر عن شكري وامتناني الخالص لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل المترجم إلى النور، وأخص بالذكر بعض الأساتذة الذين صححوه ونقحوه من قِبَل أساتذة اللغة العربية بجامعة محمد الأول؛ الدكتور وراوي محمد والدكتور بلخير هانم والدكتور بدر المقري والدكتور محمد الطلحاوي والدكتور عبد القادر لقاح والأستاذ حدادي بلقاسم وأستاذ اللغة الإسبانية الدكتور مولاي أحمد الكامون. كما لا أنسى المساهمة الطيبة والفريدة لأستاذ الإنكليزية محمد رحماني بمدينة أحفير، وطلبتي في قسم اللغة الإنكليزية. وشكر خاص موصول إلى الدكتور مصطفى غانم الحسني الذي ظل يشجعني على إتمام العمل ويغرس فيّ قيم الصبر على طلب العلم، والدكتور مصطفى المرابط (مدير مركز الجزيرة السابق) الذي أبى إلا أن يُنشر هذا العمل المترجم في دار نشر عربية راقية: «الشبكة العربية للأبحاث والنشر» التي يديرها نواف القديمي المحترم، الشخصية المهتمة بنشر العلم. العلم والوعي في العالم العربي.

وفي الختام، أشكر زوجتي الدكتورة إلهام سته، على صبرها معي طوال المدة التي استغرقتُها في إتمام هذا العمل وعلى مراجعتها المفيدة للمقدمة التي اخترتها له. كما أستسمح أمي وابنتي تسنيم وابني عبد القدوس عذراً إن كنت قصرت في حقهم.

وفي الأخير أقول، إن الترجمة تمت بإذن الله، فما كان فيها من الصواب فمن الله تعالى وله الحمد والمنة، وما كان فيه من خطأ غير مقصود فمن عندي. وحسبي هنا قول الأصفهاني في كتابه **الأغاني**: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيدَ كذا لكان يُسْتَحْسَنُ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجملَ، وهذا من أعظم العبر وهو دليلٌ على استيلاء النَّقصِ في البشر».

**والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات**

**وجدة، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣م،**
**الموافق ١٨ ذي الحجة ١٤٣٤هـ**



# مقدمة

## بزوغ العهد الديمقراطي

أنا طفل من أطفال الحرب الباردة (Cold War)، ونشأ هذا الكتاب في ظل ذلك الصراع الكبير. قد تبدو هذه الطريقة التي تم بها استهلال هذا الكتاب غريبة ونحن نتحدث عن احتمال بلوغ ديمقراطية عامة. إن الحرب الباردة لم توحد العالم، بل قسمته وأدمته، وكادت، في الحقيقة، أن تدمر قدراً كبيراً منه في العام ١٩٦٢م من شهر تشرين الأول/أكتوبر. باسم محاربة الشيوعية العالمية وباسم «الدفاع عن الحرية»، غالباً ما كانت الولايات المتحدة تخون قيمها الديمقراطية وتقوّضها خلال تلك العقود الأربعة من الصراع العالمي؛ فكانت تدعم عملية إسقاط الحكومات التي تم انتخابها بطريقة ديمقراطية في إيران سنة ١٩٥٣م، وفي غواتيمالا سنة ١٩٥٤م، وفي التشيلي سنة ١٩٧٣م (هذا ناهيك عن تدخلات سرية أخرى)، في حين كانت تساند طغمة من العسكريين المنتمين إلى الجناح اليميني والدكتاتوريات الملكية التي كانت تقف «إلى جانبنا». إذا أمكن وصف «واقعية» هذه الحرب الباردة التي تستدعي تقديم المصلحة القومية فوق أي اعتبار ـ بقطع النظر عن تفاهة الدكتاتوري الذي علينا أن نتعامل معه ـ في عبارة، فسيكون من الصعب على المرء أن يتجاوز وصفُه فحوى الوصف الذي تقدم به فرانكلين روزفيلت (Franklin Roosevelt) بشأن الدكتاتوري النيكاراغوي أناستاسيو سوموزا (Anastasio Somoza): «قد يكون ابن الكلب، ولكنه ابننا»(*).

(*) كان رونالد ريغان (Ronald Regan) يطلق العبارة نفسها على جعفر النميري ساخراً (المترجم).

ومع ذلك، كان لأمريكا موقفٌ آخر أكثر مبدئية من الحرب الباردة، عبّر عنه الرئيس جون كينيدي عام ١٩٦١م في خطاب التولية، حين وعد بأن «يؤدي أي ثمن، ويتحمل أي عبء، ويواجه أي شدة، ويدعم أي صديق، ويعارض أي خصم من أجل ضمان بقاء الديمقراطية ونجاحها». إذا كان هذا الكلام يفسَّر أيضاً «بالواقعية»؛ أي التحالف مع أيٍّ كان ضد الشيوعيين، فإن كينيدي قد وعد بما هو أكثر منه؛ فقد كان يرى ضرورة أن تدعم الولايات المتحدة الدول ما بعد الاستعمارية الجديدة في صراعها من أجل الحرية، وإن كان لا يتوقع منها دائماً «مساندة وجهة نظرها»(*). إن أمريكيته ستكون عوناً للناس عبر العالم ليساعدوا أنفسهم على «كسر قيود البؤس الجماهيري». سيطلق في أمريكا شعار «تحالف من أجل الارتقاء» للتخلّص من الفقر، وشعار «ثورة أمل سلمية».

لقد تمّ سحق مثالية كينيدي بشكل كبير؛ لإدراكه للإملاءات التي يجب تنفيذها في الحرب ضد التوسع الشيوعي، وقد جرّه ذلك وبلاده بشكل أعمق إلى التزام مشؤوم في الفيتنام، وإلى استنزاف القوة العسكرية، والموارد الاقتصادية، والطاقة الديبلوماسية، والسلطة الأخلاقية التي قد تخضع للضغط كي تدافع دفاعاً حقيقياً عن الحرية وانتشارها في العالم. لكن اغتياله وضع حداً لتغيير محتمل في الأفق، وأدى إلى ظهور فترتين رئاسيتين تستخف بنوايا الآخرين وتتوخى الواقعية بفتور (بالتعبير الدولي) بشكل غير مسبوق؛ يتعلق الأمر بولايتَيْ لندون جونسون (Lyndon Johnson) وريتشارد نيكسون (Richard Nixon). ولكن حافز الديمقراطية والمثالية في الروح الوطنية الأمريكية ـ والذي يتمثل في ضرورة مساندة قضية ما في العالم، وفي ضرورة وجود شيء ما يشمل إيماننا العميق بالحرية ـ لا يمكنه أن يتوقف إلى الأبد. فها هي الديمقراطية ترى النور من جديد مع مبادرة الرئيس جيمي كارتر التي كانت تروم تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، ومع سياسة رونالد ريغان الطموحة للغاية لتكريس الديمقراطية التي رسخت عدداً من المؤسسات، والمبادئ، والمبادرات التي حظيت بدعم من خلفائه. لكن خلال هذه

---

(*) وردت في النص «وجهة نظرنا» وهو كلام الرئيس كينيدي، ولكننا فضلنا «وجهة نظرها» درءاً لأي غموض.

الفترات الرئاسية المتنوعة ظل التوتر بين الرؤيتين المتباينتين ـ أي الواقعية والمثالية ـ للدور الأمريكي في العالم قائماً.

بدأ اهتمامي بالبحث الشامل في موضوع الحرية مع خطاب التولية الجريء لكيندي الذي وجهه لأمريكا والعالم. لقد كنت معجباً كثيراً ـ وأنا في سن التاسعة من عمري ـ بدعوته إلى «تحمل عبء نضال طويل الأمد، مزودين بالأمل، وصبورين عند المحن». إنه نضال ضد الأعداء المألوفين لدى الإنسان: الظلم، والفقر، والمرض، والحرب ذاتها. وربما لم أكن حينها لأدرك معنى كل ذلك الكلام، ولكن كنت أظن أن الشيوعية هي الشر، وأن الدكتاتورية في شتى أشكالها لا يمكن التسامح معها، وأن الناس في كل مكان من العالم يستحقون العيش بحرية وكرامة. إن دعوة كيندي ألهمتني لأقرأ الكثير عن العالم، وسحرني الزعماء السياسيون الجدد المنتسبين إلى ما أصبح يعرف لاحقاً «بالعالم الثالث» (Third World)، كما فتنتني سِيَر عدد كبير من الدول الآسيوية والأفريقية نحو الديمقراطية الذين كسروا قيود الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، وأسرت ذاكرتي القصص الشخصية لزعماء العالم الثالث مثل جواهرلال نهرو (Jawaharlal Nehru)، وسوكارنو (Sukarno)، وكوامي نكروماه (Kwame Nkrumah).

لقد هيمنت الحرب في الفييتنام وتنامي الحركة الجماهيرية المناهضة لها في الجامعات الأمريكية على السنوات التي قضيتها في الكلية. اكتشفت، يومئذٍ، كيف أحجب البحث النبيل عن سبل إيقاف الزحف الشيوعي عن بصائر القوة القومية (Nationalism) والقوة المناهضة للنزعة الاستعمارية (Anticolonialism)، وكيف كانت تستحوذ عليه فكرة الحفاظ على صورة تجسد الإخلاص الأمريكي ولو كان مقابل ذلك المسعى ثمن تراجيدي. بالفعل، كانت نتيجة هذا السلوك كارثة أخلاقية، وإنسانية، وجيوسياسية. بينما كنت أراقب كيف كانت الولايات المتحدة تساند حكومة دكتاتورية وتحميها من أخرى بتدمير قراها، بدأت أسائل جوانب أخرى من سياستنا الخارجية، وأنتقد الطريقة المنحرفة في التفكير باسم المصلحة القومية التي أدت بنا إلى معانقة عدد كبير من دكتاتوريات «ودودة» حول العالم، بل وتبليغها بشرى استلام مقاليد السلطة. إنني أرى ضرورة الإلحاح على الديمقراطية والحوكمة المسؤولة بين حلفائنا إذا كنا نسعى لكسب المصداقية والفاعلية في تحدي

أعدائنا الشيوعيين. وخلال عامي الأول في صف التخرج الجامعي - وتحديداً في أسوأ وأطول تاريخ محزن عرفه التدخل الأمريكي في شؤون أمريكا اللاتينية - قامت القوات المسلحة التشيلية، بشكل وحشي، بإطاحة الحكومة المنتخبة للرئيس الاشتراكي، سلفادور ألاندي (Salvador Allende). ولم يمر على هذا الحدث فترة طويلة حتى بات جلياً وقوف إدارة نيكسون وراءه. لقد أصبح خطاب التولية القوي لكنيدي مسخرة قاسية، وصار نفوري مما تقوم به حكومتي عبر العالم عميقاً.

لم أكن لأرى العالم على وجهه الحقيقي على الرغم من تفاعلي أخلاقياً وسياسياً مع أحداثه، إلا أنني عندما أنهيت دراستي الجامعية في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٤م، عقدت العزم على خوض هذه التجربة، فرسمت خطة زيارة تستغرق ستة أشهر لبعض الدول التي جذبت انتباهي. في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، بدأت رحلتي بزيارة البرتغال التي شهدت قبل ستة أشهر ثورة عسكرية أطاحت بالدكتاتورية الشبه فاشية التي عمرت نصف قرن من الزمن. وبعد ذلك، دخلت هذه الدولة في صراع مصيري مع قوى شيوعية وأخرى يسارية راديكالية كانت تسعى لترسيخ شكل جديد من الدكتاتورية ومجموعة متنوعة من الأحزاب الملتزمة بمستقبل ديمقراطي. ومن البرتغال اتجهت إلى نيجيريا التي كانت تعيش التجربة الأولى من الازدهار الناتج عن تدفق نسبة كبيرة من النفط في أراضيها، وكانت من المفترض أن تعود إلى الحكم الديمقراطي، لولا قرار الدكتاتوري العسكري ياكوبو غووون (Yakubu Gowon) بتأجيل ذلك قُبَيل وصولي في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٤م. واستمرت رحلتي إلى مصر وإسرائيل اللتين خرجتا من دراما حرب ١٩٧٣م، وإلى تايلاند حيث كانت الديمقراطية تحاول أن ترسخ قدميها (لكنها فشلت في نهاية المطاف في بلوغ ذلك)، وبعدها توجهت إلى تايوان التي كانت تعد إحدى الدول المستبدة الرئيسة في معجزة آسيا الشرقية.

إن شهر تشرين الثاني/نوفمبر الذي قضيته في البرتغال من العام ١٩٧٤م، سجل البداية الحقيقية لرحلتي من أجل فهم ما يشكّل روح الديمقراطية ويبقيها. لقد لاحظت هناك لأول مرة النضال السياسي الحي من أجل الديمقراطية. ولما انتُخبت في وقت لاحق كزعيم لهيئة الطلاب في

وقت شهدت فيه الجامعات الأمريكية والمجتمع اضطرابات عريضة، ولما كافحت ضد التيارات الماركسية غير المتسامحة ضمن الحركة المناهضة للحرب داخل كليتي، وجدت صدى مألوفاً في المناخ السياسي للشبونة.

لكن الرهانات كانت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات محدودة أمام تحديات كبيرة منها: إنهاء تورطنا المدمر في حرب مضللة، وإلغاء الخدمة العسكرية، وخلق مجتمع أكثر عدالة، ومنح الأقليات العرقية والنساء نفوذاً ومسؤوليات كاملة. ومع ذلك لم تكن «الثورة» مجرد وهم، بل كان لديها القوة الكافية لتعطيل الأكاديمية، وزعزعة ثقة الناس بشأن السعي وراء التغيير السلمي، واستقطاب الشعب. في الوقت ذاته، لم تكن هذه الثورة لتهدد المؤسسات الديمقراطية بشكل خطير.

في لشبونة وجدت شعارات وحماسة ثورية مألوفة، ووجدت الصراع نفسه قائماً بين الذهنيات المتفتحة والمتحجرة، وبين السعي وراء تحقيق العدالة والسعي من أجل التقدم الاجتماعي، وكان يتم ذلك عبر يقين صلب أو عبر سياسة حوار مرنة ومتسامحة، أو عبر أسلوب الإقناع، أو عبر بناء تحالف. ومع ذلك، كان المستقبل السياسي للدولة هناك في خطر، في وقت كانت الديمقراطية تحافظ على التوازن.

لم أستطع يومها إدراك حصيلة ذلك، لكن بفضل مراقبتي والمقابلات التي أجريتها، استرعى انتباهي شيئان: أما الشيء **الأول**، فلا يمثّل مجرد اختلافات في البرنامج، والأيديولوجيا، بل يشكّل تبايناً على مستوى الروح بين جو الحزب الشيوعي الكئيب المتعنّت الذي يرفض المساءلة ويحمل مظاهر مقيتة من ضغط لينين وستالين، وبين الحياة واللون، والعفوية والانفتاح، والمثالية والبراغماتية، والإيمان بالحرية والشك الفكري، بالإضافة إلى روح الإبداع الكاسحة التي اقتحمت دوائر العمل، والاجتماعات، واللقاءات الحماسية للأحزاب الديمقراطية الرئيسة؛ وهي الحزب الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الشعبي، والمركز الديمقراطي الاجتماعي. أما الشيء **الثاني**، فيتعلّق بالالتزام، والموهبة، والقوة، ورباطة الجأش الذي يتميز بها الناس الذين التقيت بهم في الأحزاب الديمقراطية وولعهم الواضح بالديمقراطية.

لقد علمتني تلك التجربة بما فيه الكفاية ما عزّزه لاحقاً السفر، والمطالعة، وكثرة البحث، والتأمل: أن مصير الديمقراطية ليس مقيداً بقوى تاريخية وبنيوية مجردة، وإنما هو نتيجة نضال، واستراتيجية، وإبداع، ورؤية، وبسالة، وقناعة، وتسوية، وخيارات يلتزم بها الناس، أو بتعبير أدق، يلتزم بها الفاعلون السياسيون. وهذا بعض ما أعنيه بروح الديمقراطية. وفي نهاية المطاف، فاز الديمقراطيون في البرتغال من ناحية بفضل التماسك، والبسالة، وبراعة الديمقراطيين أمثال ماريو سواريس (Mário Soares)، زعيم الحزب الاشتراكي الذي أصبح فيما بعد وزيراً أولاً ثم رئيساً، ومن ناحية أخرى بفضل الاستثمار الضخم الذي أحدثته الديمقراطيات الغربية دعماً للأحزاب الديمقراطية. لقد كان التضامن الدولي للدفع بالحرية نحو الأمام نذيراً ببذل جهد كبير في المستقبل وظهور بُعد جديد لروح الديمقراطية.

لقد أكسبتني التجربة البرتغالية، وتجاربي في تايلاند ونيجيريا ـ حيث كانت الديمقراطية تتصارع بوضوح تام علّها تتجذر في تلك البلدان ـ إحساساً قوياً بالإمكانات الديمقراطية، ونزوعاً إلى شك غريزي بشأن النظريات الأكاديمية التي قد تقوضها بشكل نهائي. وأدى بي ذلك في كلية التخرج إلى تبني خيار سرعان ما استُخِفّ به من قبل زملائي الحاصلين على مراتب عالية في التخصص الذي وقع عليه اختياري: علم الاجتماع. وعوض أن أدرس العمليات المؤسسة للتنمية الاقتصادية، أو بناء الدولة أو الثورة أو القوى المتحكمة في «التبعية الدولية» (و«الاستغلال» الرأسمالي العالمي على نطاق واسع ومألوف) التي كانت تقف حجر عثرة أمام التنمية الذاتية، أردتُ أن أدرس الديمقراطية ذاتها. لم أكن أقبل بأن تكون الديمقراطية مجرد واجهة لا حاجة للناس بها أو أن نفقد أمل انتشارها في الدول الفقيرة. إذا كانت الهند قادرة على أن تعيش بلداً ديمقراطياً لمدة عقود (باستثناء انقطاع وجيز)، فلماذا لا تكون نيجيريا كذلك؟ لقد كانا فقيرين، ومقسّمين إثنياً بشكل حاد، ويعيشان تقاليد بريطانية استعمارية. لماذا انهارت الديمقراطية في منتصف الستينيات مخلّفة شرارة حرب أهلية مأساوية؟ حاولت أن أجيب عن هذا السؤال في الأطروحة التي حضرتها للحصول على درجة الدكتوراه، وذلك من خلال البحث في العوامل الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والدولية

التي قد تشجع الديمقراطية وتدعمها ولو داخل الدول الأكثر فقراً. في أواخر السبعينيات، كان يبدو جهدي في حقل علم الاجتماع غير عملي أو ساذجاً بالأحرى، إن لم أقُلْ إنه سخيف. كثيراً ما كان يُقصى عملي بشكل ساخر بحجة أن التحدي لم يكن هو الوقوف عند سبب فشل الديمقراطية في مكان مثل نيجريا، وإنما هو البحث في سر حضور الديمقراطية في أي مكان خارج حدود المعسكر الغربي الذي يتميز بمستواه العالي من التقدم وبتقاليد ثقافية يهودية مسيحية. كنت أرفض نظرتي للعالم بهذا النحو سواء فكرياً أم أخلاقياً، ولحسن الحظ كان سيحدث ما كنت أتوقعه؛ سيتحوّل العالم خلال العقدين القادمين بشكل لا أستطيع أنا تصوّره ولا نقدي.

في الجزء الأول من هذا الكتاب، قمت بتوثيق فكرة أن الديمقراطية ستعرف ازدهاراً كبيراً خلال ربع قرن من الزمن بعد الثورة البرتغالية، وقد سمّى صامويل هانتنغتون (Samuel P. Huntington) هذا الازدهار الموجة الثالثة لتوسع ديمقراطي عالمي[1]، وسيبدأ بشكل بطيء وتدريجي مع الفترات الانتقالية التي ستعرفها الديمقراطية في البرتغال، وإسبانيا، واليونان، وانتشارها بعد ذلك في أمريكا اللاتينية، لتشمل بعد ذلك مناطق واسعة أخرى. في منتصف الثمانينيات، كانت هناك دولتان تقريباً من أصل خمس دول ديمقراطيتيْن. وفي منتصف التسعينيات، بعد سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت ثلاث دول، من أصل خمس، ديمقراطية. إن فترات الثمانينيات والتسعينيات تعبّر عن معنى ثالث لروح الديمقراطية. خلال هذين العقدين، أصبحت الديمقراطية بمثابة «زيتغيست» (Zeitgeist)، وهي عبارة ألمانية تعني ببساطة «روح العصر»، بينما تشمل هذه العبارة المناخ الثقافي والفكري بأكمله لعصر ما، فهي تدل سياسياً على «شعور مشترك عبر حدود وطنية يكون فيها [شكل معين من نظام سياسي] أمراً مرغوباً فيه بشدة»، وعادة ما يكون معززاً بالدينامية الواضحة للدول القوية «التي نجحت بفضل تبنيها نظاماً معيناً»[2]. فكما أن «روح العصر» التي كانت موجودة بين

(١) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

(٢) Juan J. Linz, *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), p. 18.

فترة الحربين تبدو فترة فاشية، فإن العقدين الأخيرين، أيضاً، من القرن العشرين يعدّان ديمقراطيين.

في حين استقر عدد الدول الديمقراطية، إلى حدٍّ ما، بعد ١٩٩٥م، فإنّ ميلاد أكثر من تسعين دولة ديمقراطية خلال هذه الفترة يمثّل التحول الأكبر في طريقة حكم الدول في تاريخ العالم. وفي منتصف التسعينيات، قد أصبح واضحاً بالنسبة إليّ وإلى العديد من زملائي المنغمسين في النضال من أجل الديمقراطية أنه في حال أصبحت ثلاثة أخماس من دول العالم (وهي دول فقيرة لا غربية في معظمها) بلداناً ديمقراطية، سيسقط أي مبرر حقيقي يثني باقي دول العالم عن أن تحذو حذوها. وكي يكتمل هذا التحول، علينا تحديد العوائق التاريخية والبنائية التي تقف أمام الديمقراطية عبر العالم والشروط الكفيلة ليس فقط لبلوغها، بل ولدعمها ولتفعيلها أيضاً، وهذا ما يهدف إليه هذا الكتاب أساساً. من المفيد في البداية، أن نتذكر كيف كان حال العالم في منتصف السبعينيات، ولماذا بدت فكرة عالم ديمقراطي ضرباً من الوهم.

## أولاً: العالم في العام ١٩٧٤م

عندما أطاحت حركة القوات المسلحة بالحكم الدكتاتوري الذي دام حوالى خمسين سنة في البرتغال في ٢٥ نيسان/أبريل من العام ١٩٧٤م، لم يكن ثمة داعٍ للاعتقاد أن هذا الحدث السياسي سيعني الكثير بالنسبة إلى مستقبل الديمقراطية. لقد كانت فترة مقلقة بالنسبة إلى الحرية في العالم. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي مباشرة، قامت القوات العسكرية التشيلية بالإطاحة بحكومة ألاندي (Allende) عقب انقلاب دامٍ وصادم بتشجيع من الإدارة الأمريكية المهووسة بصراع الحرب الباردة ضد المد الشيوعي. وخلال الفترة الأكثر دموية من هذا الصراع، كانت الولايات المتحدة الأمريكية بصدد الانسحاب من حرب في الفييتنام كلفتها حياة أكثر من ثمانية وخمسين ألف أمريكي وملايين الفييتناميين. إن جهود الولايات المتحدة لدعم حكومة الفييتنام الجنوبية الفاسدة والمتعسفة باءت كلها بالفشل. في نيسان/أبريل ١٩٧٥ سقطت سايغون (Saigon) في يد تكتل القوات الشيوعية لفييتكونغ وجيش الفييتنام الشمالية، مما سيستلزم إخلاءً أمريكياً سريعاً ومهيناً

من المدينة واستكمالاً للهزيمة العسكرية الأمريكية الأولى في حرب كبيرة. وعقب هذا الحدث، تنامت عبر العالم قوة الاتحاد السوفياتي (والقوة الصينية)، وازدادت ثقة بالنفس، فصارت تدعم التمرد الماركسي والقومي باستمرار في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية. ولما سقط جنوب الفييتنام في أيدي النظام الشيوعي، سقطت أيضاً لاووس (Laos) وكمبوديا (Cambodia)، ليمكّن - في الحالة الأخيرة - نظام الخمير الحمر (Khmer Rouge) أكثر الأنظمة دموية خلال القرن العشرين المسؤول عن قتل مليون كمبودي على الأقل (من أصل حوالى ٧ ملايين نسمة) من الحكم. لقد ظل الحكم الشمولي (Totalitarian Rule) في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية التابعة لها ينعم بالأمن لعقود قادمة. وقبيل أقل من ست سنوات، حاول ألكسندر دوبتشيك (Alexander Dubček) تقوية النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا وإصلاحه من خلال منحه حرية أكثر وخلق «اشتراكية ذات وجه إنساني»، إلا أن هذه المحاولة تم قمعها بدبّابات سوفياتية. وإذا ما عدنا إلى وطننا، فسنجد أن الديمقراطية الأمريكية قد لطخت بالوحل في أعماق فضيحة ووترغايت (Watergate) بسبب تعطيل نيكسون سير العدالة وإساءة استعمال حقه الدستوري في محاولة يائسة للتشبث بالسلطة قبل أن يقدم استقالته أخيراً في آب/أغسطس ١٩٧٤م.

في نيسان/أبريل ١٩٧٤م كانت الدكتاتورية - وليست الديمقراطية - نهج العالم. كانت ربع الدول المستقلة على الأكثر تختار حكوماتها عبر انتخابات تنافسية، وحرة، ونزيهة، وكان معظمها ينتمي إلى بلدان «غربية» رأسمالية، بالإضافة إلى عدد من الدول الصغيرة الواقعة في جزر ذات إرث بريطاني استعماري. باستثناء كوستاريكا، كانت فنزويلا، وكولومبيا، وأمريكا اللاتينية ترزح تحت وطأة الحكم العسكري الاستبدادي أو تحت رحمة الحكومات المدنية الفاسدة ذات التأثير العسكري القوي. لقد كانت البرازيل ترزح تحت الحكم العسكري لعقد من الزمن، وكان العديد يرحب «بمعجزة» التقدم الذي قاده مستبدون مجددون في وقت شهدت فيه البلاد تدفق الاستثمارات. في العام المنصرم، عاد الدكتاتور الشعبي الأسبق، جوان بيرون (Juan Perón) إلى بوينس آيرس بعد ما قضى ثماني عشرة سنةً في المنفى لقيادة حكومة يسارية منتخبة برفقة زوجته إيزابيل (Isabel) التي كانت نائبته. بعد مرور شهرين تقريباً

على ثورة نيسان/أبريل في البرتغال، توفي بيرون وخلفته زوجته ـ التي كانت قليلة الحظ ـ وسط فساد متنام، وحرب عصابات بتنظيم الجناح اليساري، وإرهاب يقف خلفه الجناح اليميني، مما ساعد الجيش على استرجاع السلطة عام ١٩٧٦م.

وفي غضون هذه الأحداث، كانت تشهد آسيا الشرقية (باستثناء اليابان) تحولاً اقتصادياً، ساهمت فيه الدول الفاشيستية وليست الديمقراطية. وسجلت كوريا الجنوبية، وتايوان وسنغافورة معدلات هائلة من النمو الاقتصادي في ظل الأنظمة المستبدة التي كانت على ما يبدو تملك، بحسب العديد من الدارسين والمراقبين، الصيغة المُثلى لتحقيق تنمية سريعة: العمل على تقوية سلطة الدولة لتحقيق قدر هائل من المدخرات المالية، وترشيد الاستثمارات نحو صناعات مهمة، وقمع نقابات العمال، والحد من الأجور، وضمان «استقرار سياسي»، ومن ثمّ جلب مستويات عالية من الاستثمارات الخارجية. في منتصف الستينيات، حذت إندونيسيا حذو تلك الدول تحت «النظام الجديد» (New Order) بقيادة الجنرال سوهارتو (Suharto)، وبعد تنظيم حملة دامية استثنائية للتخلص من أكبر حركة شيوعية في آسيا غير الشيوعية، والتسبب ربما في إزهاق أرواح مئات الآلاف من الناس، تمكنت دكتاتورية سوهارتو من «خلق فورة جديدة من تنمية منظمة في ما أصبح يعرف بكل وضوح بحالة جنوب شرق آسيا المعطلة تنموياً»[٣]. كان جيش الثاي (Thai Military) يبحث بدوره عن إعادة تشكيل نفسه، أو يعرف نفسه داخل هذا القالب «الاستبدادي البيروقراطي» الفعّال. كان هذا النموذج جاذباً للغاية، ليس فقط بالنسبة إلى المجتمعات الآسيوية التواقة إلى التنمية، ولكن أيضاً بالنسبة إلى صناع القرار الأمريكيين الذين هم في أشد الحاجة إلى قصص داعمة للنجاح الأمريكي وتملك القدرة على مجابهة الخطر الشيوعي بكل جرأة. وهكذا، عندما أعلن الرئيس الفليبيني فيرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) عن قانون الطوارئ في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢م (بعد إخفاقه في تعديل الدستور الذي يخول له البقاء في سدة الحكم بعد ولاية

(٣) Karl Jackson, "The Philippines: The Search for a Suitable Democratic Solution 1946-1986," in: Larry Diamond, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries: Asia* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1989), p. 242.

ثانية وأخيرة)، ملغياً بذلك القانون الدستوري لعام ١٩٣٥م، ومسيطراً على السُلطات بالحديد والنار، ومُزِجّاً بثلاثين ألف عضو من المعارضة في السجن، تعزز التحالف بينه وبين الولايات المتحدة بشكل لافت للنظر. ولكن لم يكن تستّر أمريكا السخيف وحده الذي عمل على وأد الديمقراطية في الفليبين؛ «إن ما كان يفكر فيه ماركوس سنة ١٩٧٢م هو تقريباً شيء أثار اشمئزازاً آسيوياً في عموم منطقة جنوب الشرق بحسب النتائج التي تمخضت عن السياسة الديمقراطية»[٤]. وبحجة حفظ النظام وتحقيق تقدم اقتصادي، قامت أيضاً رئيسة الوزراء الهندية إنديرا غاندي (Indira Ghandhi) بإسقاط أكبر نظام ديمقراطي في حزيران/يونيو ١٩٧٥م، فألغت الانتخابات الديمقراطية، والحريات المدنية في ظل نظام الطوارئ بغية إبطال مفعول قرار حكم قد تتبناه المحكمة العليا لإلغاء انتخابها وإزالتها من منصبها. وفي أقل من سنتين، منيت غاندي بهزيمة نكراء في انتخابات دعت لها وهي واثقة بالفوز فيها، غير أن السهولة التي تم بها انهيار المؤسسات الديمقراطية في الهند مثّلت صفعة قوية لمستقبل الديمقراطية في منتصف العقد.

في أفريقيا حيث تراجع الحكم الاستعماري الأوروبي منذ أقل من عقدين تبدو الصورة أكثر مقتاً، ذلك بأن من أصل ثمان وثلاثين دولة من دول جنوب الصحراء توجد ثلاث دول ديمقراطية لا يتجاوز عدد سكانها مليوناً أو أقل من ذلك، وهي بوتسوانا، وغامبيا، والموريشيوس. وخلال الستينيات، أصيبت الديمقراطية بنكسة في نيجيريا ـ أكبر الدول الأفريقية التي كانت تعد بمستقبل زاهر للديمقراطية ـ وسط نزاع عرقي واهٍ أدى إلى حرب أهلية حصدت أرواح ما يناهز مليون شخص. أما جنوب أفريقيا، فقد كانت في قبضة حكومة عرقية عنصرية. أسس موبوتو سيسيسيكو (Mobutu Sese Seko) في زائير (فيما كان يعرف بالكونغو) إحدى الدول الكليبتوقراطية (Kleptocratic)[٥] الأكثر همجية في العالم بدعم سخي من الدول الديمقراطية الغربية التواقة إلى الحصول على الثروات المعدنية هناك. معظم المعارضين ـ السياسيون منهم والمفكرون ـ للأنظمة الدكتاتورية في أفريقيا يتعاطف مع

---

(٤) المصدر نفسه، ص٢٤٣.

(٥) **الكليبتوقراطية** نظام حكم يقوم على النهب والسلب لتثبيت دعائم الدولة.

الاشتراكية ويحترس من الغرب الرأسمالي. إن المفكرين الغربيين أنفسهم كانوا مفتونين بتنزانيا ـ الدولة التي كان يحكمها الحزب الاشتراكي الوحيد بزعامة جوليوس نيريري (Julius Nyrere) ـ غير مكترثين كثيراً بطريقة تطبيق مبادئه الاقتصادية الاشتراكية في الإصلاح الزراعي لإدارة الشؤون الاقتصادية للبلاد. وتوالت حروب التحرير لإجلاء البرتغال، وهي آخر مستعمر أوروبي، ولكن في دول مثل الموزمبيق وأنغولا كانت الحركات التحررية التي فرضت نفسها على الساحة السياسية ماركسية استبدادية ولم تكن ديمقراطية. لما سحبت الحكومة العسكرية البرتغالية قواتها من أنغولا والموزمبيق سنة ١٩٧٥م، أصبحت هاتان الدولتان مستقلتين بقيادة الأحزاب الماركسية التي خاضت حروباً أهلية ضد التحديات الأيديولوجية والإثنية المدعومة أمريكياً. في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، قام الضباط العسكريون الراديكاليون من الشباب المتأثرين أيضاً بالأيديولوجية الماركسية والمتحالفين بعد حين مع الاتحاد السوفياتي، بعزل الإمبراطور الإثيوبي هايل سيلاسي (Haile Selassie) الموالي للغرب طويلاً بعد جفاف ومجاعة مدمرين، ليضعوا بذلك حداً لحكم دامَ أكثر من أربعة عقود.

في الوقت الذي سقط فيه حكم هايل سيلاسي، كانت كل دول جنوب الصحراء تقريباً في قبضة الحكم العسكري أو حكم الحزب الواحد، والشيء ذاته كان ينطبق على العالم العربي باستثناء لُبنان الذي كان الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، لولا دخولها في مستنقع الحرب الأهلية التي أنهت العمل بالنظام الديمقراطي. وبشكل أعم، كانت هناك دول ديمقراطية في الشرق الأوسط وكذا إسرائيل وتركيا، إلا أن إسرائيل كانت تعتبر دولة غربية من حيث الثقافة ومستوى تطورها، أما تركيا، فكانت تمثل نموذج الدولة الإسلامية العلمانية المتمدنة التي تستحق التشجيع، وإن كانت ديمقراطيتها تتأثر بالنظام العسكري تأثيراً بالغاً. إن النموذج التركي اهتز خلال النصف الثاني من السبعينيات بانزلاقه في مستنقع القطبية، والعنف، والإرهاب الذي أودى بحياة أكثر من خمسة آلاف شخص إلى أن حدث الانقلاب العسكري في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٨٠م[٦].

---

(٦) Ergun Ozbudun, "Turkey: Crises, Interruptions, and Reequilibrations," in: Diamond, Linz, and Lipset, eds., Ibid., p. 205.

## ثانياً: تجاوز التشاؤم الفكري

في منتصف السبعينيات، كان عليك أن تكون شخصاً غريب الأطوار أو رومانسياً كي تصدق أن معظم دول العالم ستصبح ديمقراطية خلال ربع القرن القادم. لقد انحطت الدراسة المقارنة حول الديمقراطية في الأكاديمية، وإن أهم عمل تعرض للديمقراطية في النصف الثاني من السبعينيات كان حول انهيار الأنظمة الديمقراطية[٧]. وقبل بضعة أعوام فقط، وصل روبيرت دهل (Robert Dahl) ـ العالم السياسي والمنظّر الديمقراطي المحترم من جامعة ييل Yale ـ في عمله الشهير **بولي آركي** *(Polyarchy)* الذي نشر سنة ١٩٧١م، إلى نتيجة متشائمة بشأن فرص وجود أي شيء يمثل مزيداً من التقدم نحو «بولي آركي»، الذي قصد به نظاماً سياسياً ديمقراطياً على نحو معقول. وقد لاحظ دهل ـ مشدداً على أهمية التطور الديمقراطي في تاريخ منافسة سياسية و«تقليد يتسامح مع المعارضة السياسية» ـ ما يأتي:

إنه أمر غير واقعي أن نفترض إذن وجود أي تغيير مفاجئ في عدد النظم السياسية الديمقراطية خلال جيل أو جيلين. . . وكما هو الشأن بالنسبة إلى العديد من الأشياء، فإن الرهان الأسلم لنظام دولة ما في غضون جيل من الآن هو كونه سيكون مختلفاً، ولكنه لن يكون مختلفاً على نحو جذري عما هو عليه حالياً[٨].

في سنة ١٩٨٤م، على الرغم من ظهور موجة جديدة من الديمقراطية التي كانت تستجمع قواها، فإن صامويل هانتنغتون (Samuel Huntington) قدم التقييم ذاته حول مستقبلها. في مقالة شهيرة له بعنوان «هل سيتزايد عدد الدول الديمقراطية؟»، نفى هانتنغتون في الحقيقة إمكانية وجود دول ديمقراطية عديدة[٩]. لما استعرض الشروط الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الملائمة للديمقراطية، تنبأ بوجود تحوّلات قد تشمل فقط دولاً أكثر تقدماً ومحدودة العدد في أمريكا اللاتينية واحتمالاً في شرق آسيا أيضاً.

---

(٧) Juan J. Linz and Alfred Stepan, eds., *The Breakdown of Democratic Regimes: Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978).

(٨) Robert Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 208-209.

(٩) Samuel P. Huntington, "Will More Countries Become Democratic?," *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (Summer 1984), pp. 193-218.

إن القوة الكبيرة المعادية للحكومات الديمقراطية (وبخاصة الاتحاد السوفياتي)، وعدم انفتاح عدد من الأعراف الثقافية الرئيسة على الديمقراطية، والصعوبات التي تقف سداً منيعاً أمام القضاء على الفقر في أجزاء عديدة من العالم، وانتشار مستويات كبيرة من عملية الاستقطاب والعنف المستشري في مجتمعات عديدة، كل ذلك يوحي ـ مع بعض الاستثناءات ـ بأن التطور الديمقراطي في العالم قد وصل إلى مداه(١٠).

وبعد سبعة أعوام فقط، سينشر هانتنغتون كتابه محدداً معالم «الموجة الثالثة» المذهلة للتحول الديمقراطي العالمي.

وكان التشاؤم حينها يتحكم فيه بروز نظرية التجديد، التي أجدت علاقة متبادلة قوية بين الديمقراطية ومستوى التطور الاقتصادي. كانت معظم الدول الديمقراطية في العالم في بداية السبعينيات مصنّعة ومتقدمة تنتمي إلى العالم الغربي. كانت تدعم الديمقراطية مثلما كانت تدعمها نظرية التجديد؛ لأن هذه الدول كانت تتوفر على مستويات عالية من التعليم، والدخل الفردي، وطبقة اجتماعية متوسطة عريضة. لقد ربّت هذه السمات من التقدم بدورها بين عامة الناس، الإدراك السياسي والمشاركة، والتسامح مع المنشقين والمعارضين، والنزوع إلى الاعتدال السياسي وضبط النفس، والرغبة في الحرية والتحلي بروح المسؤولية، والميل إلى تشكيل منظمات مستقلة تجعل من الديمقراطية أمراً ممكناً. إن هذه الثقافة السياسية العامة للديمقراطية تشكّل بُعداً رئيساً لروح الديمقراطية. وقد أطلق العالم السوسيولوجي الشهير سيمور مارتين ليبست (Seymour Martin Lipset) على هذه العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية اسم الضروريات الاجتماعية للديمقراطية(١١). في الوقت الذي لم يكن سيمور ينوي أن تكون هذه العوامل متطلبات أساسية بصورة صارمة، كان العلماء وصناع القرار خلال الستينيات والسبعينيات يؤمنون بعكس ذلك. كي يكون بلدٌ ما ديمقراطياً، عليه أن يتطور اقتصادياً، ومن ثَمّ كان منطقياً الوقوف بجانب الحكام المستبدين والنزوع إلى تحديثهم (مثل شيانغ كايشيك (Chiang Kai-shek) في ايوان، وبارك شونغ هي (Park Chung Hee) في كوريا

---

(١٠) المصدر نفسه، ص٢١٨.

(١١) Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. no.1 (1959), pp. 69-106.

الجنوبية ولي كوان يو (Lee Kuan Yew) في سنغافورة، وسوهارتو في إندونيسيا، وفيرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) في الفليبين، والجنرالات في البرازيل والتشيلي، وشاه إيران)؛ ليحققوا التقدم الذي يفضي في نهاية المطاف إلى الديمقراطية. وإذا ما سخّرنا المنطق من الناحية السياسية، لوجدنا الحقيقة المناسبة تفيد بأن كل هؤلاء الدكتاتوريين كانوا حلفاء الولايات المتحدة والغرب في الحرب الباردة، بل إن دعم هذه الحكومات الدكتاتورية يمكن أن يبرر في إطار قيمنا الديمقراطية: فننعتها بكونها أنظمة انتقالية وليست أنظمة دائمة، وأنها حكومات دكتاتورية بشكل جزئي وليس بشكل تام مثل الحركات الشيوعية التي كانت تهددها وتتوعد بإزالتها عقب وصولها إلى السلطة[١٢]. وهكذا، لما دافعنا عن الحرية وعن المضي بها إلى الأمام، انتهكنا روح الديمقراطية.

لقد ساد خلال هذه الفترة تشاؤم عميق جداً غذته أسس ثقافية، ولم يكن من محض الصدفة ـ كما تقول الآراء ـ أن الديمقراطية ظهرت بشكل واسع في الغرب مع تقاليده الثقافية اليهودية المسيحية والتنويرية. إن الدول الديمقراطية غير الغربية في هذه الفترة كانت متركزة بالأساس في مناطق متشبعة بالعادات الثقافية الغربية المتحررة كالمستعمرات البريطانية السابقة مثل الهند، أو سريلانكا، أو جمايكا، أو اليابان التي تم غزوها واحتلالها من قبل الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. أما فرص نجاح الديمقراطية في أماكن أخرى تبدو ضئيلة جداً، ولهذا نرى أحد العلماء البارزين من أمريكا اللاتينية يعلن في منتصف الستينيات عن أن «الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يعمل فيه زعماء أمريكا اللاتينية حالياً يفيد بأن الديمقراطية الفعّالة، والنموذجية والشعبية لا يمكن أن تمثّل بديلاً إجرائياً باستثناء بعض الحالات المحدودة»[١٣]. يرى

---

(١٢) Jeanne Kirkpatrick, "Dictatorships and Double Standards," *Commentary* (November 1979), pp. 34-45.

(١٣) Frank Tannenbaum, *Ten Keys to Latin America* (New York: Vintage, 1966), p. 144.

بالإضافة إلى هذا العمل، ذكر كل من جون بوث (John Booth) وميتشيل سيلغسون (Mitchell A. Seligson) مجموعة عبارات مماثلة من التشاؤم الثقافي بشأن المنطقة. انظر عملهما: John A. Booth and Mitchell A. Seligson, "Paths to Democracy and the Political Culture of Costa Rica, Mexico, and Nicaragua," in: Larry Diamond, ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994), pp. 99-100.

البعض أن الدول الكاثوليكية مثل إسبانيا والبرتغال، وبخاصة دول أمريكا اللاتينية، «ربما كانت غير قادرة على التكيف» مع الأسلوب الديمقراطي الغربي. يرجع ذلك إما إلى تأثر هذه الدول بتقاليد الكنيسة الكاثوليكية الهرمية المستبدة، وإما إلى تأثر تصوّرهم للديمقراطية بتقليد روسّووي (Rousseauan) يخشى تعددية مفرطة، وينظر إلى المشاركة «من خلال مصطلحات العضوية والشراكة والجماعة» أكثر مما ينظر إليها عبر الأشكال الفردانية التي حققت نصراً في الغرب[١٤]. يجادل آخرون في أن الثقافة الآسيوية أو الثقافة الإسلامية، قد لا تنسجم مع الديمقراطية بالنظر إلى تركيزها على النظام على حساب الحرية، وعلى الإجماع على حساب المنافسة، وعلى الأمة على حساب الفرد[١٥].

كيف لعالم بدا طبيعياً جداً ومستبداً بشكل حتمي في العام ١٩٧٥م أن يصبح في أغلبيته ديمقراطياً بحلول العام ١٩٩٥م؟ كيف يمكن لخبراء علم الاجتماع والسياسة الخارجية أن يكونوا على خطأ؟ تلك واحدة من القصص العديدة في الفصول الأولى من هذا الكتاب، لكنها للأسف ليست القصة الكاملة، أو بصراحة ليست قصة الفترة الراهنة.

تتزامن كتابة هذا الكتاب مع تراجع ازدهار الديمقراطية. وقد يرجع تاريخ بداية هذا التراجع إلى الانقلاب العسكري في باكستان عام ١٩٩٩م، الذي كان يرمز إلى إخفاق العديد من الدول الديمقراطية الجديدة في أداء لائق لتحقيق التنمية، والسلم الاجتماعي، والحوكمة الجيدة. منذ ذلك الحين، لحقت بالديمقراطية انتكاسات في دول مؤثرة للغاية مثل روسيا، وفنزويلا، ونيجيريا، وتايلاند. كما أصاب الديمقراطية تدهوراً خطيراً في دول أخرى كبيرة ومهمة مثل الفليبين وبنغلادش. إن قوة الصين المتصاعدة بشكل سريع زادت من التوجه الاستبدادي، فتحولت إلى راعٍ ومدافع

---

(١٤) Howard J. Wiarda, "Social Change and Political Developing in Latin America: Summary," in: Howard J. Wiarda, ed., *Politics and Social Change in Latin America: The Distinct Tradition* (Amherst: University of Massachusetts Press, 1974), p. 274, and "The Dominican Republic: Mirror Legacies of Democracy and Authoritarianism," in: Larry Diamond [et al.], eds., *Democracy in Developing Countries: Latin America* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1990), p. 423.

(١٥) Lucian Pye, *Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985), and Elie Kedourie, *Democracy and Arab Political Culture*, 2nd ed. with corrections (London: Frank Cass, 1994).

استراتيجي على أنظمة دكتاتورية عديدة حول العالم طمعاً في مواردها الطبيعية وأسواقها. إن الحملة الجريئة التي قادها جورج بوش لتغيير الشرق الأوسط من خلال الإطاحة بصدام حسين وتحويل العراق من الدكتاتورية إلى الديمقراطية أتت بنتائج عكسية تماماً لتترك ذلك البلد في حالة من الفوضى. ومع سيطرة الإسلاميين في كثير من الأحيان على الساحة السياسية والانتخابية، تراجعت إدارة بوش عن أجندتها الديمقراطية، وشعر الديمقراطيون العرب بالخيانة. لقد ظهرت ردة فعل عنيفة حول العالم ضد الجهود الرامية إلى نشر الديمقراطية في العالم بقيادة روسيا والصين، بالإضافة إلى القوى النفطية الإقليمية مثل إيران وفنزويلا.

إن العديد من المراقبين يرون في هذا التراجع محدودية طبيعية لإمكانات الديمقراطية. في خضم الدمار الذي تسبب فيه التجاوز الإمبريالي الأمريكي في العراق، ظهر تيار جديد من التفكير الواقعي يستنتج هذه الحقيقة مجدداً وينصح الولايات المتحدة الأمريكية أن تهتم بشؤونها الخاصة بها وأن تتعامل مع العالم كما هو وليس كما نريد أن يكون. عندما أصبحت التدخلات الأمريكية في العراق والمحتملة في أفغانستان أكثر تحصناً، أصبح من المرجح أن تحصل هذه النزعة الواقعية الجديدة (Neorealism) على تقدم مهم.

ثمة خلفيات حقيقية تدعو إلى القلق، والرزانة، والتواضع، وإعادة التقييم، ولكن لا تدعو إلى اليأس الديمقراطي. وكما أوضحت سلفاً في هذا الكتاب، إن الزخم والقوة الكامنة لا يزالان موجودين لتحقيق تقدم ديمقراطي في العالم، وإن القيم الديمقراطية والمطامح أصبحت كونية بشكل متزايد ولو في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الذي قد يعتبر من المعادين لنا. كل هذه الأعراف الديمقراطية الكونية تظهر في المؤسسات الإقليمية والدولية والاتفاقيات التي لم يوجد لها أثر من قبل. إذا ما نظرنا إلى الأسباب الكامنة وراء التوسع الديمقراطي في العالم - سواء كان هذا التوسع على المستوى المحلي أم الدولي - فسنجد أن العوامل التي أدت إلى الازدهار الديمقراطي لا تزال قائمة. لكن تبقى التحديات الرئيسة متمثلة في مدى قدرة الدول الديمقراطية الجديدة على تقديم ما تنتظره شعوبها منها على مستوى التنمية، والحوكمة المحترمة والقانونية، وفي مدى قدرة الدول الديمقراطية الغنية على استجماع الإرادة والحكمة من أجل إعادة تشكيل الجهود ودعمها للرقي بالديمقراطية.

أما القسم الثاني من هذا الكتاب، فيبحث في تحديات التطور الديمقراطي والاندماج في كل المناطق التي لم تتجذر فيها الديمقراطية بشكل عميق: أمريكا اللاتينية، وأوروبا ما بعد الشيوعية، وآسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط. كل الفصول التي يحتوي عليها الكتاب تظهر تنوعاً كبيراً من حيث التقدم الديمقراطي وفرص نجاحه، كما يبيّن الحاجة الماسة إلى الكفاح ضد الفساد وتقوية قدرة الدول على توفير حكم القانون وبيئة مناسبة للنمو الاقتصادي. كلما وُجد تهديد ينال من الديمقراطية، وجدت في المقابل فرص نجاحها. قد تبدو حالياً دول مثل إيران والصين غير متأثرة تماماً بالتيار الديمقراطي الشامل، لكن المؤشرات توحي بتبنّيها الطرح الديمقراطي في غضون العقدين أو الثلاثة عقود المقبلة. وإذا تحولت الصين إلى دولة ديمقراطية، فما الذي يمنع العالم بأكمله من أن يحذو حذوها؟

وفي الأخير، أقول إن السياسات والإرادة الجماعية للديمقراطيات الراسخة هي التي يمكن أن تحدث الفرق. إن العقود الأخيرة منحت آمالاً وتوقعاتٍ غير مسبوقة حول التقدم الديمقراطي، خصوصاً في الدول الفقيرة. إن الديمقرطية الآن هي الإطار الشرعي العام والوحيد في إدارة الحكومة في العالم. إن أعداء الديمقراطية، مثل الحركة الجهادية العالمية للإسلام الراديكالي، يمكنهم أن ينالوا منها، في حال إلحاق الديمقراطيين بأنفسهم هزيمة نكراء بسبب غطرستهم، وعنادهم، وعدم أهليتهم، وجشعهم. إن التاريخ لم يكن يفتقر قطّ إلى مثل تلك السمات من الطبيعة البشرية التي كان لها دور في تعطيل الديمقراطية، ولكن التقدم البشري يأتي من قدرتنا على التعلم من إخفاقاتنا وتجاوزها. تبقى القوة المحركة الأساسية للتطور الاقتصادي والسياسي العالمي، والاتجاهات الواسعة في مؤسسات العالم وثقافته أمراً إيجابياً جداً بالنسبة إلى الديمقراطية في نهاية المطاف. إن السياسات الحصيفة ذات النظرة الثاقبة التي تنطلق من الدول التي ترسخت فيها الديمقراطية ـ بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ودّي إلى أبعد الحدود ـ تستطيع أن تدعم الاقتصاد العالمي وتبعث فيه الحيوية من جديد، ومن ثَمّ، فإن الأفق على المدى البعيد ـ أي بعد بضعة عقود من الآن ـ أصبح على مقربة من مرحلة يكون فيها العالم قادراً على استيعاب روح الديمقراطية.

# القسم الأول

# عالم تحوّل جزئياً



# الفصل الأول

## القيمة الكونية

منذ الثورتين الأمريكية والفرنسية، ظهرت وجهتا نظر متضاربتان حول مفهوم الحرية، بحيث ترى **الأولى** أن هاتين الثورتين قد عبّرتا عن حقوق وقيم كونية؛ فإعلان وثيقة الاستقلال الأمريكي لم تؤكد حقاً أمريكياً في «الحياة، والحرية، والسعي لتحقيق السعادة» ليشمل فريقاً دون آخر، بل إن الإعلان جاء ليشدّد على فكرة أن «الناس جميعاً خلقوا سواسية، وإن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا تقبل المساومة؛ منها حق الحياة وحق الحرية والسعي لتحقيق السعادة». وفي ظل «قوانين الطبيعة وقوانين رب الطبيعة»، أكد الإعلان أيضاً ـ كقاعدة عامة ـ أنه «لضمان هذه الحقوق، تنشأ الحكومات بين الناس مستمدة سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين». ظل يسود ـ ضمنياً في كلام العديد من مؤسسي الديمقراطية الأمريكية وفي معظم ارتباطات أمريكا مع العالم ـ إيمان بالوعد الكوني وبإمكانية بلوغ الديمقراطية، على الرغم من الشكوك التي انتابتهم حيال قدرة الحرية أن تشمل أماكن أخرى من العالم.

أما وجهة النظر **الثانية** بشأن الحرية، فترى عدم تشبع الناس على نحو متساو بقيم الحكومة وتطلعاتها، حتى وإن خُلقوا ـ بمعنى أو بآخر ـ سواسية. ليست الحرية ولا الديمقراطية قيمتين كونيتين، بل هما تصوُّران غربيّان؛ فالثقافة تحدّ من مدى قدرتهما على الامتداد. من أشهر المساندين لهذا الطرح نذكر رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو (Lee Kuan Yew) الذي كان يدافع بأعلى صوته عن القيم الآسيوية ذات الصلة بالنظام، والعائلة، والجماعة (Community)، وكان في الوقت ذاته منشغلاً بتلقين الناس عدم فرض نظامهم جزافاً على مجتمعات يستحيل عليها تطبيقه[1]. وفي حوار

---

(١) Lee Kuan Yew, "Culture is Destiny: A Conversation with Lee Kuan Yew," interviewed by Fareed Zakaria, *Foreign Affairs*, vol. 73 (March-April 1994), p. 111.

أجرته معه قناة «PBS» في برنامج كوماندينغ هايتس (Commanding Heights) سنة ٢٠٠١م، قال لي كوان يو:

لا أظن أنه يمكنك أن تفرض على شعوب أخرى قيماً لا يألفونها ولا تمت بصلة إلى ماضيهم، وهذا ما ينطبق تحديداً على الصين؛ إذ لا يمكن أن تطلب منها أن تصبح بلداً ديمقراطياً في الوقت الذي لم تحصِ فيه أبداً طوال خمسة آلاف سنة عدد رؤسائها. كل حكامها أتوا إلى سدة الحكم بموجب حقهم في أن يكونوا أباطرة البلاد، وإذا ما اعترض المحكومون على هذا التقليد، قطعت رؤوسهم بدلاً من أن يُحصى عدد رؤسائهم.

من الضروري أن تشمل المفكرة حقوق الإنسان، غير أنني لا أرى إمكانية أن تفرض عليهم طريقة إدارة حكمهم، سواء تعلق الأمر بضرورة وجود شخص واحد، وصوت واحد لِيُنتخب رئيساً، أو بضرورة اتباع طريقة أخرى في الحكم. لا أظنّه أمراً حكيماً أو عملياً أن تطلب من مجتمعات أخرى أن يتبعوا نظام حكمك، لأنها قد لا تكون مستعدة لتقبله[٢].

لقد اقترنت نزعة لي (Lee) الشكية بجزء مهم من تحليل أكاديمي يرى وجود قيم آسيوية مميزة لا تتلاءم جيداً مع المفاهيم الغربية الليبرالية المتصلة بالديمقراطية. يحاول لوسيان باي (Lucian Pye) ـ العالم السياسي في معهد ماساتشوستس للتقنية (MIT)، وأحد أهم المتخصصين الأمريكيين المرموقين في دراسة آسيا ـ في كتاب مؤثر له نشر سنة ١٩٨٥م أن يبرهن أن المجتمعات الآسيوية عموماً تفتقر إلى النزعة الفردانية (individualism) والشك

---

(٢) توجد نسخة من هذه المقابلة في البرنامج الذي قدّم على PBS بعنوان: *"Commanding Heights"* بتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠١م.
<http://www.pbs.org/wgbh/commandingheights/shared/minitextlo/int_leekuanyew.html>.
وبعدها بأربع سنوات، سُئِل «لي» من قبل المجلة الألمانية **دير شبيغل** *Der Spiegel* عن سر «ابتعاده عن الأسلوب الغربي الديمقراطي»، فأجاب «لي»: «لا أستطيع إدارة نظامي معتمداً قواعده». عليّ تعديله ليتناسب مع موقف شعبي. في مجتمعات متعددة الأعراق، لا تصوت وفق مصالحك الاقتصادية، بل تصوت وفق العرق والدين. لنفرض أنني أدير نظامهم هنا، سيصوت الشعب الملايي لصالح المسلمين، ويصوت الشعب الهندي لفائدة الهنود، والشعب الصيني للصينيين. سأواجه صداماً متواصلاً في برلماني لا يمكن تبديده؛ لأن الأغلبية الصينية ستفرض سلطانها عليهم بشكل دائم. ولهذا، فإنني وجدت صيغة تغير هذا الوضع». انظر:
"Interview with Lee Kuan Yew," *Der Spiegel*, 14/8/2005, <http://infoproc.blogspot.com/2005/08/lee-kuan-yew-interview.html>.

في السلطة الذي أدى إلى الديمقراطية في الغرب. إن المجتمعات الآسيوية ـ بحسب رأيه ـ تؤكد ولاءها للعائلة والجماعة على حساب الحرية والحاجيات الفردية، وتذعن للسلطة من أجل أن «تلبي رغبات نفسية عميقة من خلال حماية مبدأ التبعية»، وتقدر النظام على حساب الصراع. وإذا ما وجدت الديمقراطية من أصلها، فستكون ديمقراطية ضحلة وغير ليبرالية تسكت الانتقادات الموجهة للسلطة، وتنبذ التحقيقات والتوازنات، وتقوم بتركيز السلطة السياسية في أيادي زعماء فرديين(٣). تمّ تطبيق ثقافة النزعة الشكية أيضاً على أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط بطرق شتى. قبل نهاية السبعينيات تحديداً، رأى دارسون مرموقون من أمريكا اللاتينية أن المنطقة منغمسة في «التقاليد الثقافية الاستبدادية، والنخبوية، الخاضعة للتسلسل الهرمي للسلطة، والمحسوبية»، «الموروثة عن إسبانيا، لا تفضي إلى الحكم الديمقراطي»(٤). ذات يوم قال جين كيركباتريك (Jeanne Kirkpatrick) ـ السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة خلال فترة رونالد ريغان الرئاسية ـ إن «العالم العربي هو الجزء الوحيد من العالم الذي أصيبت فيه قناعتي بارتجاج؛ لأنني كنت أحسب أنه لو ترك الشعب يقرر مصيره بنفسه، لتوصل إلى قرارات عقلانية بشكل أساسي، غير أن الشعب هناك لم يصنع قرارات عقلانية، بل صنع قرارات أصولية»(٥).

استمر هذا الرأي في تشكيل الطريقة التي يفكر بها الغرب حيال إمكانيات الحديث عن ديمقراطية عربية. في عام ١٩٩٢م، كتب المؤرخ البريطاني المحافظ السابق إيلي خدوري (Elie Kedourie) هذا التصريح الجارف:

لا يوجد أي شيء في تقاليد العالم العربي السياسية ـ أي تقاليد الإسلام

---

(٣) Lucian Pye, *Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985), pp. vii, 18-19, 22-29 and 326-341.

(٤) Howard Wiarda, "The Dominican Republic: Mirror Legacies of Democracy and Authoritarianism," in: Larry Diamond [et al.], eds., *Democracy in Developing Countries: Latin America* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1990), p. 450.

(٥) نقل هذا الكلام عن: Martin Kramer, "Islam vs. Democracy," *Commentary* (January 1993), p. 36.

ولكي نكون منصفين، رأى كرامير (Kramer) أن المشكل الرئيس لقيام ديمقراطية في الشرق الأوسط لا يتمثل في الثقافة العربية في حدّ ذاتها، وإنما في تنامي الأصولية الإسلامية.

السياسية ـ الذي قد يجعل من الأفكار المنظمة للحكومة الدستورية النموذجية أمراً مألوفاً أو واضحاً. إن فكرة السيادة الشعبية المؤسسة لشرعية حكومية، وفكرة التمثيل، والانتخابات، وحق الاقتراع الشعبي، وتنظيم المؤسسات السياسية من خلال قوانين يسنّها مجلس برلماني وتسهر على حمايتها سلطة قضائية مستقلة، وأفكار علمانية الدولة، ومجتمع يتألف من عدد وافر من جماعات وجمعيات مستقلة تمارس نشاطاً ذاتياً ـ كلها أمور غريبة للغاية عن التقليد السياسي الإسلامي(٦).

إن خدوري يحاول أن يظهر في المقابل أن التقليد الإسلامي كان يتميز بحكم مطلق يمارسه خليفة على أمة «لا تملك حدود أرض معينة ودائمة»، وينزع إلى خوض الحروب من أجل توسيع تلك الحدود. كل المحاولات الرامية إلى ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي «باءت بالفشل بشكل متواصل»؛ لأن هذه البلدان أولاً وقبل كل شيء «ألفت الأوتوقراطية والطاعة المستكينة»(٧).

في غمرة الإخفاق المذهل الذي لحق برنامج إدارة جورج بوش لجلب الديمقراطية إلى العراق، أعلن العديد من مفكري السياسة الخارجية والمعلقين مرة أخرى وبصوت عالٍ أن محاولة تكريس الديمقراطية في العالم العربي هو أمر غير مجدٍ أو خطير. إنه ليس من الصعب أن نرى في نكبة العراق تأكيداً لافتاً للنظر لفرضية صامويل ب. هانتنغتون (Samuel P. Huntington) عن «صدام الحضارات» وتحذيره من أن «أولئك الذين لا يعترفون بالفوارق [الحضارية] الأساسية، سيكون مآلهم الحرمان بسببها»(٨). في العام ١٩٩٦م كتب هانتنغتون بنظرة تشاؤمية عن فرص نجاح الديمقراطية الليبرالية:

---

(٦) Elie Kedourie, *Democracy and Arab Political Culture* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1992), pp. 5-6.

ولد خدوري في بغداد وترعرع فيها، في حضن عائلة يهودية قبل أن ينتقل إلى إنكلترا لتلقي تعليمه العالي.

(٧) المصدر نفسه، ص٦ و١٠٣.

(٨) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilization and the Remaking of Word Order* (New York: Simon and Schuster, 1996), p. 309.

يختلف الغرب عن حضارات أخرى. . . في الشخصية المتميزة لقيمه ومؤسساته، بما في ذلك مسيحيته، وتعدديته، وفردانيته، وحكم قانونه. إن هذه المميزات في مجملها، خاصة بالغرب وحده.

إنه يتفق مع آرثر م. شليزينغر حول مسألة أن أوروبا كانت «المصدر ـ والمصدر الوحيد» لـ«الأفكار المتصلة بالحرية الفردية، والديمقراطية السياسية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، والحرية الثقافية»، وبتعبير هانتنغتون: «لقد جعلوا من الحضارة الغربية حضارة فريدة، وإن الحضارة الغربية قيمة ليست لكونها شاملة، بل لأنها فريدة»[٩].

ليست القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية غير كونية فحسب، ولكن أيضاً نبه هانتنغتون إلى أن الجهد المبذول لنشرها عبر الانقسامات الثقافية يستدعي القوة ـ وهذه فكرة تنمّ بحسب بعض المشككين عن بصيرة قد تتحقق مستقبلاً. «إن الإمبريالية هي النتيجة المنطقية والضرورية للنزعة الكلية (Universalism)»، ومن ثَمّ، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أن تدرك أن التدخل الغربي في شؤون الحضارات الأخرى يمثل على الأرجح المصدر الوحيد الأكثر خطورة المتسبب في عدم الاستقرار وفي الصراع العالمي الكامن في عالم موسوم بتعدد الحضارات[١٠]. وفي أعقاب انهيار العراق، صار الشك بوجود الخير الذي قال به هانتنغتون شيئاً مغرياً، وتجدد النقاش الثقافي حول الاقتصار على الديمقراطية ليصبح عصرياً مرة أخرى. لكن هل هؤلاء على حق؟

إن هدفي من وراء كتابة هذا المؤلَّف هو الإجابة عن هذا السؤال الجريء: هل بإمكان العالم برمته أن يصير ديمقراطياً؟ هل بالإمكان فعلاً بناء مجتمعات حرّة وديمقراطية عبر العالم؟ لبلوغ هذا المرمى، لا بد من خلق شيء يتجاوز البنيات السياسية الجديدة، فيولد مبادئ جديدة كما عبر عن ذلك غاندي «تغيير على مستوى القلب». ستكون البنيات الديمقراطية مجرد واجهة إذا لم يولِ الناس المبادئ الأساسية للديمقراطية اهتماماً خاصاً، وهي: السيادة الشعبية، ومسؤولية الحكام، والحرية، وحكم القانون. وبعدم

---

(٩) المصدر نفسه، ص٣١١.

(١٠) المصدر نفسه، ص٣١٠ و٣١٢.

وجود هذه المبادئ الأساسية في مكانها المناسب، ستمنح هذه الديمقراطيات المفترضة في نهاية المطاف فرصة تفشي الظلم سواء كان ذلك تحت قناع مدني أو عسكري. ولكن هل روح الديمقراطية محصورة فقط إلى حدٍّ كبير في الثقافة الغربية، أم أنها مبدأ وطموح منتشران؟

بقطع النظر عما إذا كانت الأفكار التي تحصر الحرية في الثقافة المتأصلة منفرة أو مغرية، فهي تقف موقف العجز أمام المنطق أو البرهان. ليس مرد ذلك فقط إلى وجود جدال فلسفي وديني قوي ضد هذه الأفكار والذي يتبناه عدد لا يستهان به من مفكرين وزعماء غير غربيين، وإنما أيضاً لأن فكرة كون الديمقراطية خاصة فقط بالثقافة الغربية لا تتفق مع الكتلة المتنامية من بيانات الرأي العام (Survey Data) التي تبين دعماً مهماً للديمقراطية حول العالم، بل إن هذه الأفكار لا تتماشى مع الاتجاهات الموجودة في القانون والمعاهدات الدولية. كل هذا يوحي بأن بعض القيم الكونية بدأت تظهر في العالم منها الحرية والديمقراطية.

## أولاً: ما القيم الديمقراطية؟

إنه لمن المفيد في هذه المرحلة التوقف والتفكير عن كثب فيما هو ضروري بالنسبة إلى بلد ما كي يدعى بلداً ديمقراطياً. برأي العديد من الأمريكيين وغيرهم كثير ممن يعيشون أو يظنون أنهم يعيشون في بلد ديمقراطي، إن كلمة «ديمقراطية» مصطلح بديهيّ جداً وواضح أيضاً على ما يبدو. في بلد ديمقراطي، يتمتع الناس بحق اختيار زعمائهم في انتخابات منتظمة، وحرة، ونزيهة، ولكن كم عدد الناس الذين نحن بصدد الحديث عنهم والمعنيّين بهذا الحق؟ هل يعد النظام السياسي ديمقراطياً إذا كان بعض مواطنيه يحرمون من حق التصويت؟ لنفرض أن عدداً كبيراً من الناس لم يكترثوا لذلك، واختاروا عدم التصويت؟ لكي تكون الانتخابات حرة، لا بد لها من أن تتسم بالتنافسية على نحو مفتوح، وهذا يعني السماح للعديد من الأحزاب بالدخول في منافسة. ولكن هل الساحة الانتخابية مفتوحة لأي حزب بغضّ النظر عن عقيدته أو قيمه؟ ماذا عن الحرية الشخصية؟ ألا تهتم الديمقراطية أيضاً بالحريات الفردية التي تعدّ جزءاً لا يتجزأ من وثيقة الحقوق الأمريكية (American Bill of Rights)، والإعلان العام

لحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية، والمعاهدات التي يعود تاريخها إلى عشرات السنين أو بالأحرى إلى قرون من الزمن؟ هل يمكن أن يكون بلد ما ديمقراطياً على الرغم من أنه لم يمنح شعبه الحريات المدنية الأساسية من قبيل حرية التعبير، وحرية الصحافة، وتأسيس جمعيات واتحادات؟ أليس من حق المواطنين أن «ينادوا بتصحيح المظالم» بين فترات الانتخابات من خلال تقديم العرائض وتنظيم الاحتجاجات؟ وماذا عن حريات شخصية أخرى من قبيل: حق المرء في ممارسة الدين، والعيش حيثما شاء، والسفر بحرية، وحق اكتساب ملكية خاصة وبيعها، وحق إدارة التجارة؟ كيف يمكن لنظام ما أن يوصف بكونه ديمقراطياً إذا كان ينتهك حقوق الأقليات الإثنية، والعرقية، والدينية ويحرمها من حقها الشرعي؟ هل يمكن لنظام سياسي أن يدعى حقاً نظاماً ديمقراطياً إذا كان لا يضمن حكم القانون الذي يصبح بموجبه كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يقوم بردع الخارجين عن إطاره، ولا يعطي الفرصة لنظام قضائي غير متحيز أن يدير القوانين ذاتها المعروفة سلفاً؟

لا يمكن لبلد ما أن يكون ديمقراطياً في غياب حرية التعبير والجمعيات، وحكم القانون. ولكن أليس مرد ذلك إلى استحالة أن تكون الانتخابات نفسها حرة ونزيهة في ظل هذه الظروف، أو لأن الانتخابات الحرة والنزيهة غير كافية بالنسبة إلى بلد ما كي يكون ديمقراطياً؟

ليس ثمة إجماع بين العلماء السياسيين حول الإجابة عن هذه الأسئلة، بل لا يوجد جواب واحد بين صناع القرار الديمقراطيين أو بين محللين تابعين لمراكز البحوث، أو بين نشطاء في مجال حقوق الإنسان، أو الناس العاديين أنفسهم. إن تحديد مفهوم الديمقراطية شبيه إلى حد ما بتأويل التلمود (أو أي نص ديني): إذا سألت عشرة حاخامات (أو علماء سياسيين) عن معناه، فمن المرجح أن تحصل على الأقل على أحد عشر جواباً. لكن حينما يتعلق الأمر بالديمقراطية، فعادةً ما تقسم هذه الأجوبة إلى تصورات «رقيقة» و«سميكة». أما على مستوى التصورات الرقيقة، وبتعبير ضيق، فإن العالِم الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) قد حدد معالمها في الأربعينيات: إنها على حدّ قوله نظام «يسعى إلى بلوغ قرارات سياسية ينال من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق خوض صراع

تنافسي من أجل الحصول على صوت الشعب»[١١]، أو بتعبير حديث عن طريق انتخابات منتظمة، «وحرة ونزيهة». أما على مستوى التصورات السميكة، فلا يُعتبر نظام ما ديمقراطياً إلا إذا كان يضمن صيانة الخاصيات الآتية:

• قدر كبير من الحرية الفردية التي تشمل حرية الاعتقاد، وحرية الرأي، والنقاش، والتعبير، والنشر، والإعلام، والتجمع، والقيام بالمظاهرة، وتقديم العرائض، و(لم لا؟) حرية الإنترنت.

• حرية الأقليات الإثنية، والدينية، والعرقية، وأقليات أخرى (بالإضافة إلى أقليات مَقصيّة تاريخياً) لتمارس دينها وثقافتها وتشارك بشكل متساوٍ في الحياة السياسية والاجتماعية.

• حق كل المواطنين البالغين في التصويت والترشح إلى مناصب إدارية (على أن يتوافر فيهم شَرْطا السن والكفاءة).

• صدق ومنافسة خالصان في الساحة الانتخابية يمكّنان أي فريق يلتزم بالمبادئ الدستورية من تشكيل حزب ما ومن التباري على المناصب.

• المساواة القانونية لكل المواطنين في ظل حكم القانون، بحيث تكون القوانين «واضحة، ومعروفة لدى الجمهور، وعامة، وليست ذات مفعول رجعي»[١٢].

• سلطة قضائية مستقلة تطبق القانون على نحو محايد ومطّرد، وتسهر على حماية حقوق الفرد والجماعة.

• ومن ثَمّ، فإن الإجراءات القانونية الواجبة تحرّر الأفراد من التعذيب والترهيب، والاحتجاز غير المبرر، والنفي، أو التدخل في حياتهم الشخصية من قِبَل فاعلين رسميين أو غير رسميين.

---

(١١) Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy,* 2nd ed. (New York: Harper, 1947), p. 269.

(١٢) Larry Diamond and Leonardo Morlino, "The Quality of Democracy: An Overview," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (October 2004), p. 23, and Guillermo O'Donnell, "Why the Rule of Law Matters," *Journal of Democracy,* vol. 15, no. 4 (October 2004), pp. 32-46.

• الاستعلام المؤسساتي عن سلطة المسؤولين المنتخبين تقوم به هيئة تشريعية، ونظام محكمة، ووكالات مستقلة أخرى.

• تعددية حقيقية في مصادر المعلومات وأشكال المنظمات المستقلة عن الدولة، ومن ثَمّ الحصول على «مجتمع مدني» نابض بالحياة.

• السيطرة على الآلة العسكرية وأمن الدولة من قِبَل مدنيين حَظوا في آخر المطاف بثقة الشعب، فانتخبهم لأداء هذه المهمة.

كيف نرتب كل هذه الآمال المعقولة بخصوص الديمقراطية؟ لا يمكن الحصول على أي جواب «صحيح» لمعنى الديمقراطية، ولا يسعنا إلا أن نتحلى بالشفافية، والمنطق والثبات على أي مبدأ نتبناه. لقد قررت ـ في هذا الكتاب كما في حياتي المهنية الطويلة كعالم سياسي ومناضل ـ أن أعرّف مفهوم الديمقراطية بنظام سياسي يتغير في العمق وقد يوجد متخطياً درجتين مختلفين إلى الأعلى.

على المستوى الأدنى، إذا استطاع شعب ما أن يختار زعماءه ويستبدلهم في انتخابات منتظمة، وحرة، ونزيهة، سنشهد ديمقراطية انتخابية. إذا دعونا نظاماً سياسياً بكونه ديمقراطياً، فهذا لا يعني أنه نظام جيد أو جدير بالإعجاب، أو أنه لا يحتاج منا إلى بالغ اهتمام لتحسينه أكثر، بل يعني ببساطة أنه إذا كانت أغلبية الشعب تريد تغييراً على مستوى زعمائها وسياساتها ولها القدرة على التنظيم في إطار القواعد، فإنها تستطيع الحصول على التغيير.

لكن الديمقراطيات الانتخابية تتنوع بشكل كبير من حيث نوعيتها. إن الانتخابات الخاضعة للمنافسة والانتخابات غير الجديرة بالثقة، بل وحتى التناوب الدائم للأحزاب على السلطة، كل ذلك يمكن أن يتعايش مع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وقيود ملحوظة على الحرية في كثير من مناحي الحياة، والتمييز ضد الأقليات، وقانون حكم ضعيف، وسلطة تشريعية ترضى بحلول وسط أو أنها غير فعالة، وفسادٍ مُستشرٍ، ودوائر انتخابية مرسومة، وحكومة غير مبالية، وهيمنة الدولة «على وسائل» الإعلام، وجريمة وعنف مستشريَيْن. إن المنافسة الحقيقية على تحديد من يحكم لا تضمن مستويات عالية من الحرية، والمساواة، والشفافية، والعدالة الاجتماعية، أو

أي قيم ليبرالية أخرى. إن الديمقراطية الانتخابية تساعد على تحقيق تلك القيم الأخرى، لكنها لا تضمنها البتّة.

حينما نتحدث عن الديمقراطية، علينا أن نتوقَ إلى تحقيقها على مستوى عالٍ لتبلغ الأبعاد العشرة «السميكة»، وعندما تتحقق هذه الأبعاد بحجم كبير، آنذاك يمكننا أن ندعو نظاماً ما بكونه نظاماً ديمقراطياً ليبرالياً[١٣] وبقدر ما تتقلص هذه الأبعاد بشكل كبير، اعتبرت الديمقراطية ـ هذا إن وجدت أصلاً ـ غير ليبرالية. أما إذا كانت هناك انتخابات منتظمة ذات تعددية حزبية، ووجدت إلى جانبها مؤسسات رسمية أخرى تمثل الديمقراطية مثل التجمع الوطني، ونظام المحكمة، والدستور، ونحو ذلك، لكن الشعب عجز عن تنحية زعمائه من السلطة عبر الاقتراع بسبب تلاعب النظام بنتائجه، فسيحكم الدولة نظاماً ديمقراطياً مزيفاً (Pseudo-democracy)[١٤].

ليس هذا الفرق واضحاً وسهلَ التحكم فيه، حتى ولو كان يبدو كذلك. أولاً، إذا اعتبرت الانتخابات ديمقراطية، فلا بد من أن تكون ذات معنى، بحيث تؤول إدارة شؤون البلاد الفعلية إلى أولئك الذين تم

---

(١٣) Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999), pp. 10-13.

عندما تفي ديمقراطية ما بالخصائص المؤسساتية للديمقراطية الليبرالية، فهي تفي أيضاً بالمفاهيم «السميكة» لما ينبغي أن تكون عليه الديمقراطية، بل ذهب بعضهم أبعد من ذلك حين قدر درجة الديمقراطية جزئياً وفق حجم المشاركة السياسية (بما في ذلك النساء والأقليات) والالتزام بالقيم الديمقراطية. يمكن لهذه الأبعاد أن تلتقط الجودة العامة للديمقراطية، ولكن عندما توضع على قدم المساواة من حيث الأهمية مع انتخابات حرة ونزيهة في تحديد ما إذا كانت الديمقراطية موجودة في المقام الأول، آنذاك يحدث الارتباك كما وقع مع مؤشر وحدة الاستخبارات الاقتصادية والديمقراطية الجديد: (Economist Intelligence Unit of Democracy)

<http://www.economist.com./media/pdfDEMOCRACY_INDEX_2007_v3.pdf>.

(١٤) Diamond, Ibid., pp. 15-16.

هناك أسماء مستعارة أخرى كثيرة لهذا النوع من النظام، بما ذلك «الديمقراطيات الواقعية»، و«النظام الشمولي الانتخابي»، و«النظام الشمولي التنافسي». انظر على التوالي:

Richard A. Joseph, "Africa, 1990-1997: From Abertura to Closure," *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 2 (April 1998), pp. 3-17; Andreas Schedler, "Elections without Democracy: The Menu of Manipulation," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (April 2002), and Steven Levitsky and Lucan A. Way, "Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (April 2002), pp. 36-50 and 51-65.

انتخابهم. حتى وإن كانت الانتخابات اليوم حرة ونزيهة في إيران (وهذا ليس صحيحاً)، لا يمكن اعتبارها بلداً ديمقراطياً عندما تؤول السلطة المطلقة إلى «زعيم أعلى» ديني لا يتحمل أي مسؤولية أمام الشعب. ينطبق الأمر نفسه على المغرب والأردن، حيث السلطة المطلقة تبقى في يد الملكية، أو ينطبق كذلك على بعض بلدان أمريكا الوسطى في السبعينيات والثمانينيات، عندما عادت السلطة المطلقة إلى الجيش، على الرغم من الانتخابات القائمة. كانت كل هذه الأنظمة أو تزال تدعى بأنظمة ديمقراطية مزيفة، أو تدعى في بعض الأحيان «بأنظمة تسلطية انتخابية» (Electoral Authoritarian Regimes).

والمشكل ذاته يظهر عندما يكون حضور الدولة باهتاً جداً، أو عندما تكون تحت هيمنة قوى خارجية إلى درجة أن حكومتها المنتخبة تصبح صدفة جوفاء ذات سلطة محدودة. عندما يحتدم صراع الحرب الأهلية إلى جانب ضعف سلطة المسؤولين الحكوميين المنتخبين، كما وقع مؤخراً في سيراليون ويقع اليوم في أفغانستان، فإن الانتخابات التنافسية والنزيهة بشكل معقول لا تكفي لوحدها لخلق الديمقراطية.

تعدّ أنظمة أخرى عديدة في العالم مجرد ديمقراطيات زائفة؛ لأن حقائق وقواعد اللعبة السياسية لا تسمح - إلا عبر وسائل شاذة - باستبعاد الحزب الحاكم، والائتلاف، والعصابة من السلطة. إن معياراً «حراً ونزيهاً» إلى حدٍّ ما أمر ملحّ. تكون الانتخابات «حرة» عندما تكون الحواجز القانونية أمام اقتحام الحلبة السياسية ضعيفة، وعندما يتمتّع المترشحون المتنافسون، والأحزاب، ومؤيدوهم بحرية الحملة السياسية، وعندما يستطيع الشعب التصويت لصالح من يريدون دون خوف أو تهديد.

إن حرية الدعاية تتطلب قدراً كبيراً من حرية التعبير، والتنقل، والتجمع، وحرية المشاركة في الحياة السياسية، إن لم نقل المشاركة في المجتمع المدني بشكل عام، وإن كانا مجالين يصعب الفصل بينهما. كم من مترشح معارض، وكم من مؤيد للمعارضة يجب أن يقتل أو يعتقل قبل أن يتبين للمرء وجود نمط غير ديمقراطي بشكل واضح؟ ربما أكثر من واحد، لكن من المؤكد أن يكون أقل من واحد وعشرين قتيلاً سياسياً، أغلبيتهم من المؤيدين

للمعارضة خلال الأشهر التي سبقت انتخابات كمبوديا للعام ١٩٩٨م(١٥). ومع ذلك، فإن جرائم القتل المرتبطة بالانتخابات التي ارتكبت في الهند لها تاريخ طويل، حتى إنها ارتفعت مؤخراً إلى درجة تبعث على القلق الشديد. لا ينكر أي مراقب رئيس أن الهند بلد ديمقراطي، لكن في ولايات مثل بيهار (Bihar)، حيث اقتحم الفساد، والجريمة، والقتل، وخطف الأشخاص، العملية الانتخابية بشكل كبير، تصبح الهند بلداً منحطاً وغير ليبرالي.

قد يكون تقييم النزاهة الانتخابية أمراً معقداً أيضاً. يشير عالما السياسة ستيفان ليفيتسكي (Steven Levitsky) ولوكان واي (Lucan Way) إلى أن الأنظمة السياسية ينزل مستواها إلى النزعة الاستبدادية التنافسية (Competitive Authoritarianism) عندما تكون انتهاكات «معايير الحد الأدنى» للديمقراطية خطيرة جداً إلى حدّ أنها تخلق ميدانَ لعبٍ غير متكافئ بين الحكومة والمعارضة(١٦)، بل حتى بين الأنظمة الديمقراطية الليبرالية المترسخة، نادراً ما يوجد ميدان لعب متكافئ حقاً. معظم الأحزاب الحاكمة أو السلطات التنفيذية يتمتع بامتيازات المسؤولية الإدارية: سهولة الوصول إلى وسائل الإعلام، وتيسير الظروف أكثر لجمع المال من التجارة، والقدرة على استخدام وسائل النقل وهيئة الموظفين التابعين إلى الحكومة خلال الحملة الانتخابية (سواء أكان ذلك قانونياً بشكل صارم، أم لم يكن كذلك). إن السمة الحقيقية لمدة ولاية ما هي عملياً إمكانية الحزب الحاكم (بدرجة أو بأخرى) من توجيه إنفاق الحكومة وفوائدها إلى المقاطعات والناخبين من أجل استمالتهم. إن المنافسة الانتخابية في الولايات المتحدة أصبحت مشوهة جداً بسبب التقسيم العلمي للمقاطعات الانتخابية إلى وحدات سياسية حتى صار عدد المقاعد الخاضعة للمنافسة لا يتجاوز عُشر مجموع المقاعد المخصصة لمجلس النواب. في الاتحاد الأوروبي يبقى الفساد السياسي والمحسوبية راسخين في أثناء عملية تشكيل الحكومة إلى درجة أن دراسة

---

(١٥) *Freedom in the World 2000-2001: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2001).

للاطلاع على قائمة من العناصر التي راقبها بيت الحرية (Freedom House)، انظر الملحق، الجدول الرقم (١) في نهاية هذا الكتاب.

(١٦) Livitsky and Way, Ibid., p. 53.

جديدة نعتتهما بكونهما «النظام الأفضل الذي يمكن للمال أن يشتريه»(١٧). إذا طالبنا بميدان لعب متكافئ بشكل تام، واعتبرنا النزاهة الانتخابية كمحكّ لتحقيق ذلك، فلن يتأهل إلا أنظمة سياسية قليلة - هذا إن وجدت أصلاً. في العالم الحقيقي، كل حكومة منتخبة تحاول أن تنتزع بعض الامتيازات الانتخابية انطلاقاً من موقعها الإداري، وكل نظام معرض للظلم، ولهذا فإن صيانة جودة الديمقراطية تتطلب يقظة متواصلة. إن الانتهاكات المتفرقة التي تعرفها القوانين، أو حقيقة أن يتمتع الحزب الحاكم بامتيازات تنافسية هي أمور لا تمسّ بديمقراطية الانتخابات طالما هناك إمكانية بالنسبة إلى الناخبين كي يقصوا أي مترشح يرونه غير مناسب عبر وسائل سياسية عادية.

يوجد حالياً تطور جيد إلى حدٍّ ما لمجموعة من المعايير تهم النزاهة الانتخابية. تتسم الانتخابات بالنزاهة عندما تديرها حكومة محايدة؛ وعندما تكون الإدارة مؤهلة وداهية بما فيه الكفاية لتتخذ التدابير الوقائية ضد الغش والاحتيال؛ وعندما تتعامل الشرطة والقوات المسلحة والمحاكم مع المترشحين والأحزاب المتنافسة بلا تحيز؛ وعندما يملك المتنافسون سهولة الوصول إلى الإعلام العام؛ وعندما لا تعيق المقاطعات الانتخابية والقوانين عمل المعارضة بشكل كبير؛ وعندما يسمح بمراقبة مستقلة لعمليتي التصويت وعدّ الأصوات؛ وعندما يعمل المسؤولون على الحفاظ على سرية الاقتراع؛ وعندما يسمح عملياً لكل البالغين بالتصويت؛ وعندما تكون إجراءات تنظيم التصويت والعدّ معروفة على نحو واسع؛ وعندما تكون هناك إجراءات شفافة ومحايدة من أجل وضع حدٍّ للشكاوى الانتخابية وحل النزاعات(١٨). إن الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن حرية الانتخابات ونزاهتها تشكّل نمطاً ظاهراً، ومن المرجح أن تبدأ هذه الجهود قبل إجراء الانتخابات. إن الانحيازات وسوء الأفعال التي ترافق عملية الانتخابات

---

(١٧) Carolyn M. Warner, *The Best System Money Can Buy: Corruption in the European Union* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007).

(١٨) هذا مأخوذ من: Jorgen Elklit and Palle Svensson, "What Makes Elections Free and Fair?," *Journal of Democracy*, vol. 8, no. 3 (July 1997), pp. 32-46.

انظر أيضاً المقالات التي كتبت حول الإدارة الانتخابية: Andreas Schedler, Larry Diamond, and Marc F. Plattner, eds., *The Self-restraining State: Power and Accountability in New Democracies* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999), pp. 75-142.

واضحة للمراقبين، إن كان لهؤلاء الوقت، والتجربة، والشجاعة، والموارد، والخبرة في سياسة البلاد للوقوف عليها[١٩].

لكن لسوء الحظ، إن المراقبين الدوليين يترددون عادة في إدانة انتخابات تنافسية سطحية امتدت إليها يد التلاعب إلى درجة ميؤوس منها. والشيء نفسه يتكرر من أرمينيا إلى نيجيريا وفنزويلا؛ إذ إن الفطرة تملي على مهام المراقبين الدوليين الإعلان عن أن الانتخابات «تعكس إرادة الناخبين» على نطاق واسع، على الرغم من وجود غش واحتيال واسعين، كما لو كان المراقبون الأجنبيون يرون صحة كلامهم في غياب انتخابات مقبولة! إن ربط نتائج التصويت إلى حدٍّ ما وبشكل معقول بدقة استطلاع الرأي الذي تم قبل الانتخابات، لا يضفي على هذه الانتخابات صفة الديمقراطية، باعتبار أنها عملية ليست مرتبطة فقط بتصويت الناخبين في يوم الانتخاب، وعدّهم بشكل نزيه. لقد حذرت ميريام كورنبليث (Miriam Kornblith) ـ وهي عضو مستقل في المجلس الوطني الانتخابي لفنزويلا، وشاهدت رئيس البلاد وهو يدمر الديمقراطية بعد فترته الانتخابية الأولى ـ من «أن الانتخابات لا يمكنها أن تسخر للتعبير عن إرادة الجماعة ولتعزيز الديمقراطية إلا إذا كان الاقتراعُ وما يحيطُ به حراً ونزيهاً. إن الانتخابات التي تنحرف بشكل ملحوظ عن هذه المعايير يمكن أن تسخر لبلوغ أهداف مختلفة بما في ذلك تعزيز أوتوقراطية ما تزدري بالميكانيزمات الديمقراطية التي تتبعها بشكل حر وفعال»[٢٠].

بما أن عناصر الضغوطات الانتخابية وعدم نزاهتها تقوم بتجسير الهُوّة بين ما هو منفصل وما هو متصل، فإنه يصعب على وجه الدقة معرفة الحد الفاصل بين ما هو ديمقراطي وما هو دون ذلك. إن بعض الدول مثل فنزويلا، ونيجيريا، وتنزانيا، وأرمينيا، وقرغيزستان تشغل حيزاً غامضاً أو مشكوكاً فيه بين الديمقراطية والنزعة الاستبدادية الصريحة. تملك هذه الدول نظامَ انتخابات ذا تعددية حزبية إلى جانب معارضة مهمة، ولها إلى حدٍّ ما

---

(١٩) من أجل نقد ثاقب بشأن مراقبة الانتخاب الدولي، انظر: Thomas Carothers, "The Rise of Election Monitoring: The Observers Observed," *Journal of Democracy*, vol. 8, no. 3 (July 1997), pp. 16-31.

(٢٠) Miriam Kornblith, "The Referendum in Venezuela: Elections versus Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 1 (January 2005), p. 136.

مساحة ينشط داخلها المجتمع المدني ويعبّر من خلالها الناس عن آرائهم الفكرية المختلفة، لكن الحريات الفردية والجمعوية تعيش تحت ضغط متصاعد، أو إن انتخاباتها تعج بالغش والخداع، أو إن حلبات المنافسة والمعارضة السياسية تمارس عليها مضايقات وتهديدات شديدة من قبل السلطة المستبدة إلى درجة يصعب فيها نعت هذه الأنظمة بالديمقراطية ولو بالمفهوم الضيق للكلمة. ومن ثمّ، فأنا أصنف هذه الدول إلى جانب ماليزيا، وسنغافورة، وإيران باعتبارها دولاً مستبدة انتخابياً[٢١]. ثمة أنظمة مماثلة عديدة في الشرق الأوسط وأفريقيا، بما في ذلك حكومات ملكية (كتلك التي يمثلها المغرب والأردن)، وأنظمة الحزب الواحد (كتلك السائدة في الكاميرون وإثيوبيا)؛ فكلها دول تنظم انتخابات ذات تعددية حزبية، غير أنها غير ديمقراطية، إما لأن الأحزاب الفائزة لا تملك سلطة حقيقية وكاملة لإدارة الحكم، أو لأن المعارضة السياسية لا تتوافر لديها فرصة واقعية وعادلة للفوز. في كلتا الحالتين، لا يملك الناخبون فرصة مناسبة لمساءلة حكامهم. على الرغم من وجود نظام دولي واسع لمراقبة الانتخابات، إلا أن هناك أيضاً نزعة متزايدة نحو التسليم بالانتخابات الديمقراطية التي إن تم بلوغها، فستعزز بكل سهولة. هذا مؤسف جداً؛ لأنه في الوقت الذي تعدّ فيه الانتخابات الحرة والنزيهة مجرد مكون للديمقراطية، فهي أيضاً أساسية بشكل كبير، وهي انتخابات تجد فيها الأحزاب الحاكمة والرؤساء حافزاً قوياً للتلاعب والفساد.

---

(٢١) عندما أحصي عدد الدول الديمقراطية انطلاقاً من سنة ١٩٩٠ في الملحق (الجدول الرقم (٢))، أتفهم تصنيفات بيت الحرية (Freedom House) إلا في حالة العثور على دليل مهم يوضح خطأهم (كما هو الحال بالنسبة إلى روسيا، وفنزويلا، ونيجيريا في أعوام معينة)، كما سجلت ملاحظة تفيد بأن جمهورية أفريقيا الوسطى دولة غير ديمقراطية لصعوبة رؤية أي دولة ديمقراطية ومؤشرها ٥ على سلم الحقوق السياسية. هناك أيضاً تصنيفات حديثة لبيت الحرية حول الدول الديمقراطية مثل مالاوي، والموزمبيق، وجزر القمر تبقى محط تساؤل كبير. يعتبر ستيفان ليفيتسكي (Steven Levitsky) ولوكان واي (Lucan Way) أن عدداً آخر من الدول التي صنفّها بيت الحرية دولاً ديمقراطية ـ بما في ذلك جورجيا، وألبانيا، وملدوفا، وبنين، والسنغال، وزومبيا، وكينيا ـ هي في واقع الأمر دولاً سلطوية تنافسية برمّتها. انظر: Steven Levitsky and Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (New York: Cambridge University Press, 2010).

من الصعب بمكان أن تقوم في «المنطقة الرمادية» بتقييم موثوق به لنظام يشوبه الغموض.

## ثانياً: هل الديمقراطية ترف

منذ أربعين عاماً، رأى سيمور مارتين لبست (Seymour Martin Lipset) أنه كلما ازدادت الدولة ثراء، إزدادت فرص دعمها للديمقراطية[٢٢]. ومنذ ذلك الحين، أصبحت فكرة لبست حكمة مألوفة، وظل الباحثون يحاولون تعزيزها بلغة الإحصاء.

وفي دراسة مبتكرة وصارمة توصل آدم برزيوورسكي (Adam Przeworski) وزملاؤه إلى وجود علاقة لافتة للنظر بين مستوى التنمية وإمكانية دعم الديمقراطية خلال الفترة الممتدة بين العام ١٩٥٠م و١٩٩٠م. كلما تقدم بلد ما خطوة إلى الأمام على مستوى التطور الاقتصادي، ارتفعت نسبة متوسط العمر المتوقع لنظام ديمقراطي ما. في بعض البلدان ذات الدخل المتوسط العالي (تحديداً تلك البلدان الأغنى من الأرجنتين سنة ١٩٧٥م)، لا تنهار الديمقراطية أبداً، في حين أن الديمقراطية في البلدان الأكثر فقراً معرضة إلى الموت المحتوم بنسبة ١٢ في المئة في أي عام معين، بحيث إن متوسط عمرها المتوقع لا يتعدى ثماني سنوات[٢٣].

مع ذلك، ومنذ العام ١٩٩٠م، عمرت عدة دول ديمقراطية ذات دخل منخفض أكثر من متوسط عمرها المتوقَّع، بما في ذلك بنين، ومالي، ومالاوي[٢٤]. لقد مكثت الديمقراطية في مكانها في ثلث الدول التي تأتي

---

(٢٢) Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1981).

نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٦٠م، كما أن مقال لبست (Lipset) الذي يتطرق إلى هذا الموضوع، نشر في: Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959).

(٢٣) Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990,* Cambridge Studies in the Theory of Democracy (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000), pp. 98-106.

(٢٤) إن معدل قدرتهم الشرائية (Purchasing Power Parity) لدى فئتهم الأكثر فقراً كانت أقل من ألف دولار للعام ١٩٨٥م، والذي يعادل ١٤٤٩ دولاراً خلال العام ٢٠٠٠م. انظر: المصدر نفسه، ص٩٢ ـ ١٠٣.

يصنف الجدول الرقم (٣)، في الملحق في نهاية هذا الكتاب، مؤشر التنمية البشرية المنخفض، وكذا المنخفض المتوسط وفق إمكانية نجاحهما في تحقيق الديمقراطية.

في أسفل الترتيب من حيث التنمية البشرية، لمدد تزيد على أربعة عقود في بوتسوانا، وعلى نصف قرن في الهند (مع انقطاع قصير جداً)، وعلى عقدين تقريباً في ناميبيا. وخلال ثلاثة عقود مضت، اعتنق عددٌ غير مسبوق من الدول الفقيرة جداً الأشكال الديمقراطية في الحكم. من أصل ست وثلاثين دولة صنّفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أسفل الترتيب ولها «تنمية بشرية منخفضة»، هناك حوالى ثلاث عشرة دولة ديمقراطية (أي الثلث). إذا اعتبرنا ثلث الدول التي تأتي في أسفل الترتيب من حيث التنمية البشرية (وهو مؤشر واسع يأخذ بعين الاعتبار متوسط عمر الدولة المتوقع، والتعليم، ومعدل الدخل الفردي)، فإن نسبة الدول الديمقراطية سترتفع إلى ٤٢ في المئة (خمس وعشرون من أصل تسع وخمسين)، بحيث سيصبح نصف الدول الأكثر فقراً ديمقراطياً. إذا كانتَ الديمقراطية الصفة الثقافية المميزة للدول الغنية في العالم، خاصة الدول الغربية، فلماذا انتشرت إلى حدّ الآن في الدول الفقيرة وفي الدول غير الغربية؟

بطبيعة الحال، يمكن صرف النظر عن هذه الفكرة باعتبار أن هذا النوع من الديمقراطية هو نتاج حماسة مؤقتة أو نتاج انتشار سطحي، أو تنازل مؤقت للضغط الدولي. من هذا المنظور، يمكن للديمقراطية أن تنتشر في أي مكان، لكن لا يمكنها أن تتعزز وتدعم في أي مكان. حيثما فقدت الديمقراطية قيمتها الحقيقية من لدن الشعب، لن يكتب لها الظهور وإن ظهرت سرعان ما تزول.

من المؤكد أن الديمقراطية ضعيفة وتعاني صعوبة شديدة في العديد من الدول الفقيرة وبعض الدول ذات الدخل المتوسط. لكن في معظم هذه الدول، تتعلق مشاكل الديمقراطية بنقائص النخب وخياناتهم أكثر مما تتعلق بلامبالاة الشعب أو آرائه الاستبدادية. إذا كان بإمكان الديمقراطية أن تظهر وتستمر لمدة تزيد عن خمسة عشر عاماً في بلد إسلامي محروم، ومنغلق، مثل مالي، حيث الأغلبية الساحقة من البالغين أمّية، وتعيش في فقر مدقع، ويبلغ متوسط عمرها المتوقَّع ثمانية وأربعين عاماً، فسينعدم ـ على ما يبدو ـ أي سبب حقيقي يمنع الديمقراطية من أن تنشأ وتتطور في أي بلد فقير، أو بالأحرى في كل بلد من العالم.

في الواقع، ثمة حجة قوية تفيد بأن الديمقراطية ليست بذخاً بالنسبة إلى

الفقراء، وإنما هي ضرورة. إن أمارتيا سين (Amartya Sen) حصل على جائزة نوبل للاقتصاد للعام ١٩٩٨م بفضل توصله جزئياً إلى فكرة أن الدول الديمقراطية لا تعاني حالات المجاعة. يرجع هذا إلى رفع التدفقات الحرة نسبياً للمعلومات في دولة ديمقراطية ما من مستوى حالة الطوارئ الغذائية (وحاجيات أخرى) في الوقت الذي تمنح فيه ميكانيزمات المسؤولية السياسية، السياسيين حافزاً قوياً لتحمل مسؤولياتهم. ولكن فوق هذا، يرى سين أن الناس يظلون غير قادرين تماماً على فهم حاجياتهم الاقتصادية إلى أن يدركوا ما هو عملي إلى ما حدَّ؛ أي إلى أن يحددوا عبر حوار مفتوح ومعلومات حرة، أنواع الحاجيات المحرومين منها، والتدابير المتخذة لبلوغها. ومن ثمّ، «فإن الشعب الذي هو في حاجة اقتصادية، يحتاج أيضاً إلى صوت سياسي. إن الديمقراطية ليست ترفاً ينتظر قدوم ازدهار عام [و] إن ثمة دليلاً ضعيفاً جداً على أنّ أن الشعب الفقير يفضل إلغاء الديمقراطية إذا ما خيِّر بشأن ذلك»[(٢٥)]. ويلاحظ سين القوة التي يدافع بها الهنود عن حرياتهم وديمقراطيتهم في الانتخابات التي أجريت في العام ١٩٧٧م والتي أطاحت برئيسة الوزراء إنديرا غاندي التي ألغت الحقوق السياسية والمدنية. لكن هناك أمثلة أخرى لا تعد ولا تحصى - من بورما وبنغلادش إلى كينيا وجنوب أفريقيا - حيث تجند الشعب الفقير بحماسة شديدة من أجل التغيير الديمقراطي والدفاع عنه. صحيح أن القوات تدخلت أحياناً لتسحقه كما هو الحال بالنسبة إلى بورما، أمام أنظار العالم الجبان الذي اكتفى فقط باحتجاج لا يقدّم ولا يؤخر، إلا أن ذلك لم يوقف جذوة شعور عارم كان يسري بداخله، ولا حتى سوء استعمال السلطة المنتشر في كل مكان وسرقة الموارد العامة من قبل النخب التي استلمت السلطة (أو طالبت بها).

يرى سين أن التعبير عن قيمة كونية (Universal Value) لا يعني أن تحظى بموافقة الجميع، ولكن يعني «أن الناس في أي مكان قد يكون بحوزتهم مبرر يدفعهم إلى أن يروه قيماً»[(٢٦)]. استناداً إلى هذا المقياس، ثمة دليل متزايد من كل الأصناف - كما سنرى - على أن الديمقراطية أصبحت حقاً قيمة كونية.

---

(٢٥) Amartya Sen, "Democracy as a Universal Value," in: Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., *The Global Divergence of Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001), p. 13.

(٢٦) المصدر نفسه.

## ثالثاً: هل الديمقراطية مفهوم غربي

بما أن الديمقراطية بالنسبة إلى المشككين الثقافيين نتاج فكري وسياسي منبثق من الغرب ومن التقليد الأوروبي التنويري، وبما أن تفكير الديمقراطية الحديثة وممارستها لا يمكن اقتفاء أثرهما في أي مصدر من مصادر العالم غير الغربي، فلا بد من أن ننتهي إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية خاصة بالغرب من حيث الثقافة وليست عامة، لكن يعتقد أمارتيا سين (Amartya Sen) أن «مناصرة الديمقراطية والحرية السياسية بالمفهوم الحديث لا يمكن أن يوجد في التقليد ما قبل عصر الأنوار في أي جزء من العالم، سواء في الغرب أم في الشرق. علينا بالأحرى أن نفحص المكونات والعناصر الأساسية لهذه الفكرة المركبة». وفي هذا السياق، يلاحظ سين ومفكرون ودارسون آسيويون آخرون كثر «حضوراً قوياً» للعديد من هذه العناصر[٢٧].

إذا أخذنا التقليد الكونفوشيوسي (Confucian) مثالاً على ذلك، فلن نجد سين ولا أي خبير في الكونفوشيوسية ألحّ على أن يكون هذا التقليد الفلسفي الأمري والأخلاقي تقليداً ديمقراطياً بشكل جوهري، إنه بالأحرى تقليد نخبوي في الصميم ولا يقدّم أي تبرير لأسس ديمقراطية من قِبل السيادة الشعبية والمنافسة من أجل السلطة. لكن سين يقول: «إن كونفوشيوس لم يوصِ بولاء أعمى للدولة». عندما يسأله زيلو (Zilu) عن: «كيفية خدمة أمير ما»، يجيب كونفوشيوس بما يأتي: «أخبره بالحقيقة ولو كانت تسيء إليه»، ويسترسل سين في كلامه مذكراً بالعتاب الكونفوشيوسي عند معارضة حكومة سيئة[٢٨].

في سنة ١٩٩٤م يكتب المنشق الكوري الجنوبي كيم داي جونغ (Kim Dae Jung) خطاباً يرد فيه على لي كوان يو (Lee Kuan Yew) (الذي سينتخب رئيساً في غضون ثلاث سنوات) ممجداً «الإرث الآسيوي الغني بالفلسفات والتقاليد ذات التوجه الديمقراطي». يتضمن هذا الإرث أعمال الفيلسوف الصيني مينغ تسو (Meng tzu) الذي حدد حق الشعب في الإطاحة

---

(٢٧) Amartya Sen, "Human Rights and Asian Values," *New Republic* (14 July 1997), p. 10 (internet version).

(٢٨) Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Alfred A. Knopf, 1999), p. 235.

بملك ما «باسم الإله» إذا كانت حكومته سيئة، كما يتضمن الديانة الكورية لتونغاك (Tonghak) التي «ألهمت أفكارها سنة ١٨٩٤م حوالى نصف مليون من الفلاحين وحمستهم للثورة ضد استغلال الحكومة الفيودالية داخلياً والقوى الإمبريالية خارجياً»[٢٩]. وفي الحقيقة، أكد كيم أن الصين وكوريا كانتا تتمتعان بقرون من الحكم المتنور الذي كان يقدّر حرية التعبير، وكان يمارس حكم القانون، وكان يعيّن الشعب للخدمة المدنية على أساس جدارتهم، ويمكّن العلماء والموظفين الحكوميين من كبح شطط السلطة. كان مع ذلك يعد هذا ـ من دون أدنى شك ـ نظاماً ملكياً بحسب تفسير هاهم شيبونغ (Hahm Chaibong)، أحد الدارسين الكوريين الرواد للمذهب الكونفوشيوسي. لكن هذا النظام ولَد تقليداً «يعارض الاستبداد» و«ريبة في سلطة الدولة» ومهّد السبيل إلى اعتناق الليبرالية إن لم نقل الديمقراطية[٣٠]. وعلى الرغم من افتقار الكونفوشيوسية إلى فلسفة أو تجربة تاريخية في الديمقراطية في حد ذاتها، فإن من باب السخرية بحسب هاهم أن «تفتح الليبرالية الديمقراطية في دول شرق آسيا المعاصرة مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان فضاءً حراً... بحيث يستطيع ـ بحق ـ التقليد الكونفوشيوسي ذو الفكر الجدي والتأمل الأخلاقي أن يكسب نجاحاً واحتراماً لأول مرة على الإطلاق»[٣١].

إن سين يثبت وجود أصول قوية تعمل على احترام التعددية، والتسامح، والتنوع، واستقلالية العقل في التقاليد الثقافية المتعددة الهندية. أولاً، «من الصعب التفوق على التقاليد الهندية التي تنبني على جدال مفصّل لا نهاية له»[٣٢]. لقد تزعم أشوكا (Ashoka) الذي كان إمبراطوراً خلال القرن الثالث قبل الميلاد، «التسامح المبني على المساواة والشمولية»، وهذا موضوع تم التطرق إليه بشكل بارز في كتابات لاحقة متعددة بما في ذلك المسرحيات والمراسيم؛ كما أن إمبراطور المغول أكبر (Akbar) الذي حكم خلال النصف

(٢٩) Kim Dae-Jung, "Is Culture Destiny? The Myth of Asia's Anti-Democratic Values," *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 6 (November-December 1994), p. 191.

(٣٠) Hahm Chalbong, "The Ironies of Confucianism," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 3 (July 2004), pp. 102 and 105.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٣٢) Sen, "Human Rights and Asian Values," p. 5.

الأخير من القرن السادس عشر، أسس دعائم التسامح وحرية العبادة والممارسة الدينية في الوقت الذي كانت فيه «محاكم التفتيش في أوروبا تضيق الخناق على الشعب»[٣٣]. وقد كان العديد من أباطرة المغول الهنود يمارسون أيضاً التسامح واحترام الاختلافات بقدر يفوق ما عهدته أوروبا بكثير في ذلك الوقت.

إن التجربة الهندية بشأن التسامح الديني في ظل الإمبراطورية الإسلامية ما هي إلا مثال عن تقليد تاريخي طويل في مجال التسامح والتقدم في المجتمعات الإسلامية التابعة للشرق الأوسط. إن المشكل الذي تمثله الثقافة الإسلامية بالنسبة إلى الديمقراطية - بحسب قسم هائل من المفكرين الإسلاميين الليبراليين - لا ينبعث من الإسلام باعتباره ديانة، أو من جذوره الثقافية، وإنما من سلسلة من التحوّلات الاجتماعية والسياسية في المنطقة التي يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر عندما «كان بعض المسلمين المحدثين [وبتعبير الباحث المغربي القدير عبدو فيلالي - أنصاري]. . . يَسْمُون بالشروط والقوانين الحقيقية التي كان أسلافهم يعيشون في ظلها في القرون الوسطى، إلى منزلة عرف»، أو إلى واجب ديني وثقافي[٣٤]. ما كان تثقيفيّ بشكل عام أصبح مرشداً حرفياً. الآن يرى فيلالي - أنصاري وليبراليون مسلمون كثر أن الإسلام يمكنه، بل يجب عليه أن يتصالح مع الديمقراطية[٣٥].

بطبيعة الحال، إن الطرح الذي يقول إن أي محاولة لإعادة تأويل الإسلام (أو الكونفوشيوسية أو المسيحية) تأويلاً ليبرالياً تستطيع ترسيخ دعائمه على نحو مقنع بوصفه ديناً ديمقراطياً بشكل أساسي، سيضع المصداقية في موقف لا تحسد عليه. إن إعادة النظر في مجموع هذه الآراء سيقف في وجه الادعاءات التي لا ترى توافقاً أساسياً بين الإسلام والديمقراطية. وكما هو الشأن بالنسبة إلى ديانات أخرى، «يستطيع المرء أن يجد داخل المذهب الإسلامي والتقاليد الإسلامية عناصر تتلاءم مع

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص٨.

(٣٤) Abdou Filali-Ansary, "Muslims and Democracy," in: Larry Diamond, Marc F. Plattner and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2003), p. 198.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٢٠٣.

الديمقراطية وعناصر لا تتلاءم معها»، وهذا بدوره يعني أن تأثير الدين يتوقف إلى حدٍّ كبير جداً على كيفية تأويله وعلى طبيعة الأشخاص الذين يؤولونه[٣٦].

في الأعوام القليلة الماضية، لم يقتصر تحدي الديمقراطية والعجز الذي امتد إلى الحرية المنتشرة في العالم العربي، على المفكرين الإسلاميين الليبراليين فحسب، وإنما تعدى ذلك إلى الباحثين العرب، والمهنيين، ونشطاء المجتمع المدني. إن الكتّاب العرب الذين دونوا التقرير الأول للتنمية البشرية العربية ـ وهي وثيقة رائعة نشرها برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ـ يقرّ بأن عملية الديمقراطية قد «وصلت إلى الدول العربية بشق الأنفس. إن هذا العجز في نسبة الحرية يقوّض التنمية البشرية ويُعَدّ أحد المظاهر الأكثر إيلاماً من التنمية السياسية المتقاعسة»[٣٧]. ويسترسل هؤلاء الكتاب في قولهم (بأسلوب سيتكرّر في التقارير المتعاقبة):

قد تنعدم أي فرص حقيقية لإصلاح نظام الحوكمة، أو لتحرير القدرات البشرية في غياب تمثيل سياسي شامل داخل الهيئات التشريعية الفعالة التي تقوم على انتخابات حرة، وشريفة، وناجعة، ومنتظمة. إذا كان لا بد من أن يُعبَر عن أولويات الشعب بشكل جيد، وتُحمى مصالحه على نحو لائق، فعلى الحوكمة أن تصبح ذات تمثيل حقيقي، وتتحلى بمسؤولية تامة[٣٨].

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المؤيدين البارزين للحدود الثقافية للديمقراطية ـ من داخل الدول غير الغربية التي تُقدَّم على أنها دول تمتلك قيماً استبدادية ـ هم الزعماء المستبدون لهذه الدول ذاتها والناطقون الرسميون باسمهم. بينما يبرز هنا لي كوان يو وزعماء سنغافوريون آخرون بجلاء، يلح الحكام المستبدون الأفريقيون من أمثال يويري موسيفيني (Yoweri Museveni)، حاكم أوغندا، وروبيرت موغابي (Robert Mugabe)، حاكم

(٣٦) Mark Tessler, "Do Islamic Orientations Influence Attitudes towards Democracy in the Arab World? Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria," *International Journal of Comparative Sociology*, vol. 2 (Spring 2003), p. 233.

(٣٧) United Nations Development Programme [UNDP], *The Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (New York: UNDP, 2002), p. 2.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١١٤.

زيمبابوي، إضافة إلى زعماء عرب، وبورميين، وصينيين، على خطوط دفاع مماثلة. إن في اعتراضاتهم تزامناً لافتاً للنظر، للمصلحة والجدال السياسي يجعل من الادعاء برمّته ـ كما قال كيم داي جونغ في ما يتعلق بـ«لي» (Lee) ـ «مصلحة ذاتية» (Self-serving)(٣٩). كيف يمكن لمستبد لم ينتخب بشكل حر أن يدّعي أنه (أو أنها) الصوت الوحيد والحقيقي الذي يمثل مجتمعه وثقافته؟ يقول سين إن زعماء الحكومة والوزراء «لا يحتكرون تأويل القيم والثقافة المحلية». «من المهم الاستماع إلى صوت المعارضة في كل مجتمع. إن أونغ سان سو تشي (Aung San Suu Kyi) تتمتع بشرعية مهمة لتأويل ما يريده البورميون بقدر يفوق الحكام العسكريين لميانمار (Myanmar)، التي هزمت مترشحيها في انتخابات مفتوحة قبل أن يزجّ بها في السجن»(٤٠).

## رابعاً: روح الشعب

من حسن الحظ، يوجد جزء أساسي متزايد من بيانات تم استقصاؤها من الرأي العام يدلّنا فعلاً على وجهة نظر الناس العاديين، من مناطق مختلفة، في الديمقراطية. تتمثل إحدى الطرق الممكنة لقياس ما إن كانت الديمقراطية قيمة كونية في استفسار الناس عبر العالم حول ما إن كانت الديمقراطية هي الشكل الأفضل للحكومة. أما الطريقة الأخرى في المقابل، فتتجلى في معرفة مدى مباركة الناس الذين يعيشون في دول ديمقراطية بعض الأشكال الاستبدادية للحكومة. إن الأجوبة عموماً عن هذه الأسئلة وعن أسئلة أخرى متصلة بها تبيّن، على نحو مذهل، مستويات عالية من الالتزام الديمقراطي في المجتمعات غير الغربية. بينما تختلف المناطق أو الزمر الثقافية (والدول بشكل مؤكد) في مستويات التزامها بالقيم الديمقراطية، لا تنحو هذه الاختلافات دائماً منحى تتوقعه النظريات الثقافية.

إن معطيات الرأي العام التي تنبه إلى حقائق الأمور إلى حدٍّ بعيد تنبثق من مصدرين: أما المصدر **الأول**، فيتجلّى في مسح القيم العالمية (World Values Survey)، وهي دراسة شاملة للمواقف التي تهم كل شيء من السياسة إلى

---

(٣٩) Dae-Jung, "Is Culture Destiny? The Myth of Asia's Anti-Democratic Values," p. 190.

(٤٠) Sen, *Development as Freedom*, p. 247.

الأهداف القومية وأدوار الجندرة (Gender). تجرى هذه الدراسة على رأس كل عقد، وإن أحدث دراسة أجريت مؤخراً (١٩٩٩ ـ ٢٠٠١م) طالت ثمانين دولة ـ بينها دول غنية جداً وأخرى فقيرة ـ أي بنسبة ٨٥ في المئة تقريباً من سكان العالم[٤١]. بينما تضم هذه الدراسة فقط بعض الأسئلة حول الديمقراطية، غير أن ميزتها تتجلى في وجود تطابق في صياغة أسئلتها في كل بلد خضع لهذا الفحص[٤٢]. ومنذ منتصف التسعينيات إلى أواخرها ظهر مصدر **ثان** (أكثر ثراء، إذا ما سخر لهذه الغايات) من المعطيات في شكل باروميترات تقيّم بشكل مرحلي رأي المواطنين في الديمقراطية، والسلطة، وأداء حكومتهم. إن الباروميترات تشمل بشكل أعمق مناطق ذات تاريخ في النضال الديمقراطي أو التردد: أمريكا اللاتينية، أفريقيا، وشرق آسيا، وجنوب آسيا، وأوروبا ما بعد الفترة الشيوعية، وقريباً (بالتزامن مع تشكل الباروميتر العربي في الفترة الراهنة) الشرق الأوسط. ولكن بما أن هذه المعطيات تمثّل مشاريع بحث مختلفة عوض بحث واحد عام، فإن الأسئلة التي تطرحها تظل غير موحدة، مما يجعل المقارنة أمراً أكثر صعوبة. ومع ذلك، تستخدم هذه الباروميترات الإقليمية من الرأي العام بشكل متزايد أسئلة متطابقة، تمكننا من مقارنة رأي الناس المنتمين إلى ثقافات ومستويات تنموية متباعدة جداً، في الديمقراطية.

تقدّم ثلاثة أسئلة في مسح القيم العالمية صورة أولية عن الميول الديمقراطية. **أولاً**، إلى أي حد يساند الشعب الديمقراطية من خلال اتفاقه مع عبارة «قد تعاني الديمقراطية مشاكل، لكنها تبقى أفضل من أي شكل آخر من أشكال الحكومة»؟ **ثانياً**، إلى أي حد يستهوي الشعب السلوك الاستبدادي من خلال استحسان فكرة «امتلاك زعيم قوي لا يقلقه لا البرلمان ولا الانتخابات»؟ **ثالثاً**، إلى أي حد يقول الشعب «سيكون شيء جميل» لو كان هناك «احترام أكبر للسلطة»؟ ـ وهذه إشارة إلى قيم أقل ليبرالية[٤٣]؟

(٤١) انظر: <http://www.worldvaluessurvey>.

(٤٢) بالتأكيد هناك تحدٍ كبير بخصوص ترجمة عدد من الأسئلة عبر عدد واسع من اللغات بغية الوصول إلى الفرق الحقيقي، غير أن هذه الدراسات المقارنة تعمل بكد للتحقيق في صدقية الترجمات.

(٤٣) قد توجد المادة الخام ومحتوى الدراسة في العمل الآتي: Ronald Inghart [et al.], *Human Beliefs and Values: A Cross-Cultural Sourcebook Based on the 1999-2002 Values Surveys* (Buenos Aires: Siglo XXI Editores, 2004), questions E114, and E123.

وكما هو مبَيَّن في الجدول الرقم (١ ـ ١)، إن فكرة أن الديمقراطية هي (على الأقل مبدئياً) النظام الأفضل الذي يمثل الاتجاه الغالب والعام. بينما تفضل الدول المصنعة الديمقراطية أكثر نسبياً من المناطق الأخرى، إلا أن نسبة من الشعب لا تقل عن ثمانين في المئة في كل منطقة من هذه المناطق ـ بما في ذلك الاتحاد السوفياتي نفسه سابقاً ـ تقول إن الديمقراطية هي النظام الأفضل. لكن عندما تمت إعادة صياغة السؤال المتعلق بالتفضيل الديمقراطي على نحو مختلف بعض الشيء، أبدى الناس استعداداً أكثر لتقديم إجابة غير ديمقراطية حتى عندما اقترحت عليهم أنظمة بديلة.

**الجدول الرقم (١ ـ ١)**
**الاتجاهات الديمقراطية حسب المنطقة**

| المنطقة (وعدد الدول) | النسبة المتفقة مع: «قد تعاني الديمقراطية مشاكل، ولكنها أفضل من أي شكل آخر من أشكال الحكومة» | النسبة المؤكدة للـ: «زعيم القوي الذي لا يقلقه لا البرلمان ولا الانتخابات» | النسبة التي تتفق مع: «احترام أكبر للسلطة يمثل شيئاً جميلاً» |
|---|---|---|---|
| الغرب (٢٢) | ٩٢ | ٢٤ | ٥٤ |
| أوروبا الشرقية (١٦) | ٨٨ | ٣٣ | ٥٣ |
| الاتحاد السوفياتي سابقاً (٧) | ٨١ | ٤٨ | ٦٣ |
| أمريكا اللاتينية (٩) | ٨٨ | ٤٥ | ٧٣ |
| آسيا (١١) | ٨٥ | ٣٩ | ٥٢ |
| مسلمو الشرق الأوسط (٦) | ٨٨ | ٣٦ | ٧٨ |

على سبيل المثال، إن فكرة «زعيم قوي» الذي يتجاهل ميكانيزمات المسؤولية الديمقراطية راقت لحوالى نصف أولئك الذين ينتمون إلى الاتحاد

السوفياتي سابقاً (وهناك نسبة في روسيا تفوق هذه النسبة المذكورة كما سنرى ذلك في الفصل التاسع)، ومعدل ٤٥ المئة من الذي أجري البحث عليهم في تسع دول من أمريكا الجنوبية، وحوالى شخصين من أصل خمسة من إحدى عشرة دولة آسيوية (بما في ذلك الصين والهند)، وأكثر من ثلث الشعب تقريباً في ست دول مسلمة تنتمي إلى الشرق الأوسط. كل هذه النسب تمت مقارنتها فقط بربع المواطنين الموجودين في اثنتين وعشرين دولة غربية وثلث آخر في ست عشرة دولة من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. وفي الأخير، في كل منطقة هناك أغلبيات ترغب في أن ترى احتراماً أكبر للسلطة. بينما ينعدم الفرق بين الأغلبيات القليلة التي تفضل احتراماً أكثر للديمقراطية في الغرب، وآسيا، وأوروبا الشرقية، إلا أن هذا الاحترام مرغوب فيه على نحو واضح في الاتحاد السوفياتي السابق، وخاصة أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط المسلم.

ماذا نستفيد من هذه المقارنات الإقليمية على الرغم من أنها، جزئياً، تغطي فقط بعض الدول دون سواها؟ إن أحد الدروس التي سنستخلصها بشكل واضح ومثير من خلال النقاشات الأكثر تفصيلاً للمعطيات في القسم الثاني من هذا الكتاب هو أن يكون المرء حذراً من أن ينساق وراء الأحكام النمطية، والافتراضات التي تقوم على النظريات ذات الطابع الثقافي. ثمة رغبة أكيدة لدى العالم في أن تعم الديمقراطية كل أرجاء الدنيا، بل في أفريقيا، وهي المنطقة الأكثر فقراً في العالم، التزام قوي بشكل مفاجئ؛ إذ إن معدل ثلاثة مواطنين من أصل خمسة يقولون إن الديمقراطية هي الشكل الأفضل في إدارة الحكومة من أي شكل آخر، وهي نسبة تفوق تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية وتلك الموجودة في الاتحاد السوفياتي سابقاً[٤٤]. نعم، خارج الغرب، هناك نزعة قوية جداً للسلوك الاستبدادي،

(٤٤) قد يبدو هذا السؤال مماثلاً للسؤال الأول في الجدول الرقم (١ ـ ١)، لكنه في واقع الأمر أكثر تعقيداً؛ لأنه ليس سؤالاً بسيطاً يُنتظر من صاحبه الإجابة عنه بلا أم نعم، وإنما يسمح السؤال لصاحبه كذلك بالقيام بخيارين معقولين: «يمكن أن تكون الحكومة غير الديمقراطية مفضلة في بعض الأحيان» أو «بالنسبة إلى شخص مثلي، لا يهم نوع الحكومة التي نملك». إن التعبير يختلف شيئاً ما عبر البارومترات الإقليمية، وهذا مأخوذ من الأفروبارومتر،

<http://www.afrobarometer.org/papers/AfrobriefNo3.pdf>.

لكنها لا تصل نسبياً إلى مستوى الأغلبية. وإذا نزع بعض المجتمعات غير الغربية إلى شكل ديمقراطي أقل ليبرالية (أو غير ليبرالي) مقارنة بالغرب، فإن مجتمعات أخرى تقترب إلى حدٍّ بعيد من الالتزام الغربي بقيم الليبرالية، ويتعلق الأمر حتى بشرق آسيا كما سنرى قريباً.

## خامساً: هل الإسلام هو المشكلة

هناك سؤال آخر مقلق ورد في الاستطلاعات يستفسر عما إن كان الإسلام هو العقبة أمام القيم الديمقراطية. على الرغم من استغلال مقولة «صدام الحضارات» (Clash of Civilizations) وخاصة منذ ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١م، فإن خلاصة استطلاع الأفروباروميتر (Afrobarometer) تشير إلى أن «المسلمين يؤيدون الديمقراطية مثلهم مثل غير المسلمين». في أربع دول أفريقية تضم عدداً هائلاً من السكان (مالي، ونيجيريا، وتنزانيا، وأوغندا)، توصّل الباروميتر إلى نتيجة مفادها أن الأغلبية الساحقة من المسلمين وغير المسلمين تؤيد الديمقراطية، وأن أي تردد في دعم الديمقراطية وسط المسلمين الأفارقة إنما «يعزى إلى العجز الحاصل في التربية الرسمية، وفي خصائص أخرى ذات علاقة بالتجديد أكثر مما يعزى إلى الروابط الدينية»[٤٥].

أما في العالم العربي، فإنّ نتيجة الاستطلاع التي تمّ التوصل إليها إلى حدّ الساعة، تظهر «أن الاتجاهات الإسلامية والروابط ـ على الأكثر ـ لها تأثير جد محدود في الآراء بشأن الديمقراطية»[٤٦]. لقد وجد مارك تيسلير (Mark Tessler) ـ الأستاذ بجامعة ميشغان ـ أن نسبة الورع (Religiosity) الإسلامي الشخصي لا علاقة له ـ فيما يبدو ـ بتأييد الديمقراطية في أي بلد كان، وبعد فحصه للدليل الإحصائي، خلص إلى القول إن «الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، وإنه لا يعيق ظهور

---

(٤٥) "Islam, Democracy, and Public Opinion in Africa," *Afrobarometer Briefing Paper*, no. 3 (September 2002),

(٤٦) Mark Tessler: "Do Islamic Orientations Influence Attitudes towards Democracy in the Arab World? Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria," p. 240, and "Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientations on Attitudes toward Democracy in Four Arab Countries," *Comparative Politics*, vol. 34, no. 3 (April 2002), pp. 337-354.

مواقف إيجابية حيال الديمقراطية»[٤٧].

ثمة نمط مماثل في آسيا الوسطى؛ إذ وجد ريتشارد روز (Richard Rose) - العالم السياسي الأمريكي الذي قام بمعظم الاستطلاعات الواسعة للمواقف والقيم في عالم ما بعد الشيوعية - فرْقاً ضئيلاً بين الجماعات الدينية في تأييدها للديمقراطية، «يعدّ معظم المسلمين الحريصين على العادات ديمقراطيين مثلهم مثل أولئك غير الحريصين عليها». في كل بلد، تظن أغلبية الجماعات الدينية - مسلمون وأورثوذكسيون محافظون وغير محافظين، إلى جانب من لا ديانة له - «أن الديمقراطية أفضل شكل من أشكال الحكومة»[٤٨].

لقد تم إنجاز الاختبار الأكثر منهجية لأطروحة «صدام الحضارات» وعلاقتها بالإسلام والديمقراطية من قبل بيبا نوريس (Pippa Norris) ورونالد إنغلهارت (Ronald Inglehart)، من خلال استخدام بيانات الرأي العام في تسع دول مسلمة مهمة، واثنتين وعشرين دولة غربية التي هي في الأغلب دول مسيحية، بحيث تم جمعها عبر تقنية «مسح القيم العالمية». أظهرت دراستهما نتائج لافتة للنظر؛ إذ تبين عبر مواد مختلفة أدرجت في استبيان، أن المجموعتين من الدول (أو بمفهوم صامويل هانتنغتون (Samuel Huntington) من الحضارات)، هما عملياً متطابقتان في معدل مستوياتهما الداعم للمثل الديمقراطية (٨٦ في المئة)، والمبارك للإنجاز الديمقراطي (٦٨ في المئة)، والرافض للأشكال غير الديمقراطية في اتخاذ القرار (٦١ في المئة). على مستوى كل بُعد من هذه الأبعاد السياسية، تعدّ هاتان المجموعتان من الدول، على الأقل، أكثر ديمقراطية إلى حدٍّ ما، من معظم الجماعات الثقافية الأخرى. لكن عندما يتعلق الأمر بقضايا اجتماعية تهم قبول المساواة بين الجنسين، والمثلية، والإجهاض، والطلاق، ورفض التحلي بمعايير دينية بالنسبة إلى الزعامة السياسية. . . يظهر هناك فرق مذهل. تعدّ المجتمعات الغربية ليبرالية إلى حدٍّ بعيد عندما يتعلق الأمر بهذه القضايا (عادة بهامش ٢٥

---

(٤٧) Tessler, "Do Islamic Orientations Influence Attitudes towards Democracy in the Arab World? Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria," p. 245.

(٤٨) Richard Rose, "How Muslims View Democracy: Evidence from Central Asia," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 4 (October 2002), p. 107.

في المئة نقطة أو أكثر من ذلك) بنسبة تفوق الدول المسلمة التي تمتلك أكبر قدر من الميول القيمية المحافظة اجتماعياً في أيٍّ من «الحضارات» التسع التي حددها هانتنغتون. ومن ثمّ، يتوصل نوريس وإنغلهارت إلى الآتي: «إن دعم الديمقراطية منتشر على نحو مذهل وسط الشعوب الإسلامية، بل حتى وسط أولئك الذين يعيشون في مجتمعات استبدادية، إن خط الصدع الثقافي بين الغرب والإسلام يشمل قضايا تهمّ المساواة بين الجنسين، والتحرر الجنسي»[٤٩]. إن هذه القضايا بدورها تؤثر في مضمون الديمقراطية وعمقها، ولكنها لا تؤثر بالضرورة في نشاطها أو تحدّ من قابلية تطبيقها.

وقد ظهر النمط نفسه عند مقارنة المسلمين بالمسيحيين (أو المسلمين بالهندوس في الهند) في تسع دول نامية وما بعد شيوعية. على مستوى القضايا الاجتماعية، يبدو أن المسلمين أقل ليبرالية وتسامحاً. أما فيما يتعلق بقضايا الثقافة الديمقراطية، مثل التسامح السياسي، والمشاركة، ودعم حرية التعبير، ومعارضة البدائل غير الديمقراطية، فإن المسلمين عادة لا يختلفون بشكل ملحوظ عن غير المسلمين، وإن وجد اختلاف تمّ بشكل غير متوقع. ومن ثَمّ، فإنه «من غير الممكن القول إن الثقافة الإسلامية أقل أو أكثر دعماً لنظام ديمقراطي للحكومة» من الثقافات المسيحية أو ثقافات أخرى[٥٠].

إذا كان المهمُّ ليس مذهباً ثابتاً بل مذهب يخضع لتأويلات متطورة للإسلام ومتعارضة بشكل مستمر، فإن ذلك سيحمل أخباراً مشجعة. إننا نشهد عبر العالم العربي وإيران، وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نهضة دعاها فيلالي - أنصاري «الفكر الإسلامي المتنور» الذي يرجع تاريخه إلى مطلع القرن العشرين. وباعتماد هذا التفكير مذهب التعددية، والتسامح، والتفكير الناقد، يمكن اعتبار قيمه الإدراكية ديمقراطية بشكل صريح، أو أنها تنسجم تماماً مع الديمقراطية[٥١]. لكن خلال القرن المنصرم، كان لا بد

(٤٩) Pippa Norris and Ronald Inglehart, "Islamic Culture and Democracy: Testing the "Clash of Civilizations" Thesis," in: Ronald Inglehart, ed., *Human Values and Social Change: Findings from Values Surveys* (Leiden, The Netherlands: Brill, 2003), pp. 30-31.

(٥٠) Yilmaz Esmer, "Is there an Islamic Civilization?," in: Inglehart, ed. Ibid., p. 62.

(٥١) Abdou Filali-Ansary, "The Sources of Enlightened Muslim Thought," in: Diamond, Plattner and Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East'* pp. 237-251.

لهذا التفكير المتنور من أن يصطدم مع «نهوض عدد من المفكرين المسلمين» الذين كانوا يبحثون عن إنتاج براهين دينية ضد الديمقراطية ومؤيدة لنماذج إسلامية «حقيقية»، مثل سيد قطب، وآية الله روح الله الخميني؛ مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية[٥٢]. لقد كان لهذه المذاهب الراديكالية الإسلامية المناهضة للديمقراطية بشكل أساسي المنفعة في وجود منظمة سياسية (قاسية) وأكثر فاعلية، بينما كان على الليبراليين الإسلاميين في العالم العربي الوقوف في وجه الأصوليين والحكومة العلمانية المستبدة التي سخرت التهديد الإسلامي لتشويه صورة كل منافس، بمن في ذلك الإسلاميون الليبراليون وحلفاؤهم الطبيعيون والديمقراطيون العلمانيون.

حالياً، يقوم الليبراليون المسلمون من أمثال فيلالي ـ أنصاري بتقديم مفكرة توفق بين الفكر الديني الإسلامي والممارسة الديمقراطية. يتطلب ذلك بحسب ما كتبه «تجديد المفاهيم الإسلامية» (كما حدث مع المسيحية واليهودية)، بحيث «يعطي معظم المؤمنين للعقائد الدينية قيمة صدق رمزية تجعلهم على استعداد للقبول بفهم عقلاني وتدقيق علمي». وفي هذه العملية (التي يمتدحها البعض على أنها إصلاح إسلامي، ويفضل فيلالي ـ أنصاري تسميتها «تطوراً عاماً» جداً)، يتلاشى المعنى الحرفي للمصطلحات والرموز المقدسة، على الرغم من أن الالتزام بالتعاليم الأخلاقية العريضة التي جاء بها الإسلام يبقى راسخاً، ويشترك مع القيم الكونية مثل حكم القانون[٥٣].

## سادساً: أطروحة القيم الآسيوية

إن المعطيات الصادرة عن الرأي العام تدحض أيضاً الفكرة التي يحملها الأوتوقراطيون الآسيويون والعديد من الغربيين منذ زمن طويل والتي مفادها أن الآسيويين، وتحديداً الشرق آسيويين، يظهرون أكبر قدر من القيم السياسية غير الليبرالية، والاستبدادية، والمجتمعية (Communitarian) مقارنة بالآخرين؛ فالآسيويون يفضلون الديمقراطية باعتبارها نظاماً سياسياً بمستويات قريبة جداً من تلك الموجودة في الغرب. لقد وضع راسل دالتون

---

(٥٢) Abdelwahab El-Affendi, "The Elusive Reformation," in: Diamond, Plattner and Brumberg, eds., Ibid., p. 255.

(٥٣) Filali-Ansary, "Muslims and Democracy," p. 203.

(Russell Dalton) ودوه شول شين (Doh Chull Shin) مؤشراً يختبر من خلاله الالتزام بالحكم الديمقراطي، وذلك بتحديد أربعة معتقدات كونية هي: أن وجود نظام سياسي ديمقراطي أمر جيد، وأن إدارة حكم من قبل زعيم قوي، أو جيش، أو «خبراء» هو أمر سيئ. بينما سجلت الدول «الغربية» الأربع المطلّة على المحيط الهادي (نيوزيلندا، وكندا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية ـ على التوالي) أعلى مقياس على هذا السلم، بقيت الاختلافات بالنسبة إلى الدول الآسيوية على العموم «متواضعة جداً»، وبالنسبة إلى اليابان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ تافهة[٥٤].

على نطاق مماثل، لما تم الاستفسار عن كيفية عمل الديمقراطية ـ أي عما إن كانت تسبب مشاكل على مستوى النظام، أو الحيرة، أو رداءة الأداء الاقتصادي ـ تبيّن أنه من الصعوبة بمكان التمييز بين الغرب والشرق. ذلك بأن كلَّ المواطنين الغربيين ومواطني شرق آسيا يتبنون موقفاً إيجابياً من الديمقراطية، بل حتى المواطنون الذين يعيشون في دول استبدادية إلى أبعد حد (مثل الصين والفييتنام) يتبنون موقفاً مماثلاً. بصورة خاصة، «إذا تم أخذ التشديد المفترض على الاتفاق ومقت الصراع في المجتمعات الآسيوية بعين الاعتبار، فسيكون من اللافت للنظر وجود أغلبيات عريضة تعارض فكرة أن الديمقراطية غير موفقة في الحفاظ على النظام»[٥٥]. إضافة إلى ذلك، يشير دالتون وشين في استطلاع بيو (Pew Survey) عام ٢٠٠٢م، أن ثلثي الفييتناميين يؤيدون «الديمقراطية كما هي موجودة في الولايات المتحدة»!

إذا كان للنقاشات الحادة حول «قيم شرق آسيا» أي صلاحية، فإن على شعب شرق آسيا أن يدعم الديمقراطية ذات الطابع الليبرالي بشكل متميز، وذلك بمنح امتياز للنظام على حساب الحرية، والجماعة على حساب الفرد، والزعيم على حساب القانون. لكن هذا الافتراض لا يتفق إلا بنسبة محدودة جداً مع معطيات الرأي العام. إن الآسيويين لم يعودوا يبحثون كثيراً عن

---

(٥٤) Russell J. Dalton and Doh Chull Shin, "Democratic Aspirations and Social Modernization," in: Russell J. Dalton and Doh Chull Shin, eds., *Citizens, Democracy, and Markets around the Pacific Rim: Congruence Theory and Political Culture* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2006), p. 83.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٨٥.

«احترام أكبر للسلطة» مقارنة بالمواطنين الغربيين. في الواقع، لما فحص دالتون ونهو ـ نجوك ت. أونغ (Nhu-Ngoc T. Ong) السلطة داخل العائلة ومجالات اجتماعية أخرى، وجدوا أن الناس في كندا، وأستراليا، والولايات المتحدة يولّونها اهتماماً أكبر (بمعدل ٦٥ في المئة) مقارنة بشرق آسيا (بمعدل ٤٩ في المئة عبر ثماني دول)[٥٦].

طرح باروميتر شرق آسيا عدداً كبيراً من القضايا السياسية القيمية على مجموعة من الأفراد في ست دول ديمقراطية في شرق آسيا[٥٧]. تبيّن عموماً أن ستة من أصل عشرة أشخاص خالف فكرة «أن يكون أهم شيء بالنسبة إلى الزعيم السياسي بلوغ مراميه حتى وإن أتى ذلك على الإجراءات المترسخة»، وأن النسبة ذاتها رفضت فكرة أن يقوم زعيم ممن يحظى بدعم الأغلبية، «بتجاهل آراء الأقلية»[٥٨]، ولم يسمح إلا الثلث للسلطة بتجاهل القانون لدى «مواجهتها موقفاً صعباً»، وأكثر من النصف اتخذ موقفاً معارضاً من رقابة الدولة مطالباً باستقلال قضائي. في الحقيقة، عند فحص إحدى العبارات الخالصة «للقيم الآسيوية» المفترضة ـ «إن زعماء الحكومات يشبهون رب العائلة؛ وعلينا أن نمتثل قراراتهم» ـ كشف الاستطلاع رفض ٥٣ في المئة لهذا المبدأ؛ إذ إن النسبة المحصل عليها في الصين لا تتعدى الثلث إلا بنسبة قليلة، في حين بلغت النسبة في هونغ كونغ الثلثين.

وعلى مستوى كل مؤشر من مؤشرات القيم الليبرالية، تظهر البلدان الآسيوية المتطورة اقتصادياً مثل: اليابان، وكوريا الشمالية، وتايوان (وهونغ كونغ أيضاً)، بشكل منتظم، التزاماً أقوى بالقيم الليبرالية وسيادة القانون من الدول الأقل تطوراً مثل تايلاند، والفلبين، ومنغوليا. بالإضافة، هناك في تايوان ـ حيث إدارة بعض من هذه الاستطلاعات منذ العام ١٩٨٤م ـ اتجاه لافت للنظر (وإن كان غير مّطرد) من النمو المتواصل في التوجهات الليبرالية

---

(٥٦) Russell J. Dalton and Nhu-Ngoc T. Ong, "Authority Orientations and Democratic Attitudes: A Test of the Asian Values Hypothesis," in: Dalton and Shin, eds., Ibid., p. 101.

(٥٧) خلال باروميتر شرق آسيا الأول، لما طرحت هذه الأسئلة على ست دول ديمقراطية هي: اليابان، وكوريا، وتايوان، والفليبين، وتايلاند، ومنغوليا، كانت تايلاند تعاني انقلاباً عسكرياً، وكانت إندونيسيا (من بين دول أخرى) قد أضيفت إلى الدورة الثانية من الاستطلاع الذي أجري في العامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م.

(٥٨) Doh Chull Shin and Jason Wells, "Challenge and Change in East Asia: Is Democracy the only Game in Town?," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 2 (April 2005), pp. 95-96.

القيمية بما في ذلك الإيمان بالتعددية وعدم الاستعداد للإذعان بشكل أعمى لسلطة الحكومة[٥٩]. كل هذا يوحي بأن القيم الآسيوية آخذة في التآكل مع التطور الاقتصادي وممارسة الديمقراطية ذاتها. وعوض أن تمثل هذه القيم التقليدية سداً منيعاً في وجه الديمقراطية، فهي تميل - إلى درجة تشكيكها في الحرية والتعددية الديمقراطية - إلى الاستسلام بما أن الناس أصبحوا أكثر ثراءً، وتعلماً، واحتكاكاً بالديمقراطية. ومع ذلك، يمكن لدول آسيوية أقل تقدماً أن تلح على مبادئ ديمقراطية على نحو مذهل. عندما سُئل الإندونيسيون (لأول مرة) عن الباروميتر الآسيوي عام ٢٠٠٦، قال ٦٤ في المئة إن الديمقراطية دائماً أجدر بالتفضيل (وتشكل هذه النسبة إحدى المستويات العالية في الاستطلاع)، في حين لم يتفق أكثر من ٨٠ في المئة (وهي نسبة تساوي تلك الموجودة في تايوان) مع فكرة أن يتجاهل الزعماء السياسيون الإجراءات الراسخة عند الاقتضاء لبلوغ مراميهم[٦٠]. عندما ننظر عن كثب إلى الدول الآسيوية الأكثر فقراً واستبداداً، نجد أن القيم السياسية لشعوبها لا تتلاءم بشكل جيد مع أطروحة القيم الآسيوية؛ فحسب دالتون (Dalton) وشين (Shin): «عوض حالة التردد (أو المعارضة التامة) حيال الديمقراطية الليبرالية التي تفترضها بعض الدراسات السابقة، تجد بعض تقارير الرأي العام المعاصرة نَفَساً من الدعم الديمقراطي باعتباره نظاماً وتنفيذاً للعملية الديمقراطية عبر معظم دول شرق آسيا»[٦١].

من المؤكد جداً أن عملية التغيير لم تمسّ فقط الاعتقادات والقيم بشكل كبير في العقود الثلاثة الأخيرة، بل إن هذا التحوُّل الثقافي يعكس، جزئياً، التوسع المثير للحوكمة الديمقراطية في العالم ويقوده، وهو الأمر الذي سوف أوثّقه في الفصل التالي.

---

(٥٩) Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation,* pp. 188-190.

لقد استمر الالتزام بالقيم الليبرالية في الترسخ في تايوان، على الرغم من أن الشعب هناك تعب من الإخفاق السياسي الكامل وأصبح متشائماً حيال قضية الفساد. خلال فترة الاستطلاعات الممتدة بين العام ٢٠٠١م والعام ٢٠٠٥م، تزايدت نسبة المعارضة لمسألة بتّ الحكومة الأفكار التي يسمح بعرضها للنقاش من ٦٣ إلى ٧١ في المئة (وهذه النسبة هي استمرار لاتجاه بدأ عام ١٩٩٠م، أي الفترة التي لم تكن لتتجاوز فيها ٥٠ في المئة)، كما تزايدت نسبة أولئك الذين يعارضون فكرة أن تتبنّى الحكومة قرارات زعمائها من ٦٣ إلى ٧١ في المئة؛ لأنهم يُعَدّون بمثابة «رب العائلة».

(٦٠) أخذت هذه المعطيات من الدورة الثانية للبارومتر الآسيوي.

(٦١) Dalton and Shin, "Democratic Aspirations and Social Modernization," pp. 87-88.



# الفصل الثاني

## الازدهار الديمقراطي

بعد وقت قصير من منتصف ليلة ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٤م، أسقط الضباط الشبان اليساريون من حركة القوات المسلحة (Movimento das Forcas Armadas) النظام الدكتاتوري القومي للدولة البرتغالية الجديدة (Estado Novo)، الذي دام ثمانيَ وأربعين سنة. لقد خلّف الانقلاب العسكري السريع، والناجع الذي تم دون إراقة قطرة دم تقريباً، ارتياحاً شعبياً عميقاً، واحتفاءً كبيراً. لقد تدفق الآلاف من الشعب إلى شوارع لشبونة لمؤازرة الجنود حاملين القرنفل الأحمر، وحثِّ المدافعين عن النظام على الامتناع عن المقاومة، على الرغم من النداءات التي وجهها الثوار العسكريون للشعب كي يلزم البيوت. وتوضح صور بثتها قنوات التلفاز عبر العالم سماح الثوار للمدنيين وضع القرنفل في فوهات بنادقهم. وهكذا، أصبحت تعرف الانتفاضة التي أسقطت أقدم دكتاتورية في أوروبا «بثورة القرنفل» (Carnation Revolution).

ما يزيد عن العقد، والبرتغال غارقة في مستنقع حروب منهِكة لا أمل فيها، محاولةً التشبث بمستعمراتها الأفريقية: أنغولا، وموزمبيق، وغينيا البرتغالية. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الفييتنام، فلقد تزايدت الخسائر والتكاليف في غياب أي أفق واضح يمكّنها من إحراز الانتصار. بخلاف ما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن هناك أي آلية سياسية للتعبير من خلالها عن الغضب وحالة الإحباط التي بدأت تتعاظم في صفوف القوات المسلحة والشعب على نحو عام. شرع المستعمرون والجنود البرتغاليون في العودة من المستعمرات إلى ديارهم في حيرة من أمرهم. إن البرتغال نفسها تخلّفت أكثر فأكثر عن مجاراة الدول الديمقراطية في أوروبا الغربية التي تكتلت في سوق مشترك: سوق أوروبية مشتركة، يشترط نظاماً ديمقراطياً يؤمن بسيادة القانون قبل العضوية الفعلية. لقد

أصاب البرتغال ركوداً سياسياً واقتصادياً من جرّاء عزلتها عن جيرانها وتخوّفها الشديد من الانتفاضة الاجتماعية التي كان يقودها الحزب الشيوعي السري القوي. في غياب أي مستقبل براق يلوح في الأفق، فضّلت مئات الآلاف الهجرة. عندما توفي الدكتاتوري المؤسس، أنطوينو سالازار (António Salazar) سنة ١٩٧٠م، فقدَ النظامُ الدكتاتوري القومي للدولة البرتغالية الجديدة تماسكَه وثقته بنفسه. حاول الدكتاتوري الجديد مارسيلو كايتانو (Marcello Caetano) تجديد النظام وتحريره، ولكن دون جدوى.

حين تهاوى النظام الدكتاتوري أمام ثورة القرنفل، لم يكن واضحاً تماماً أن البرتغال ستصبح دولة ديمقراطية. لم تكن كذلك من قبل أبداً، بل كانت خلال نصف قرن من الزمن ترزح تحت حكم شبه فاشي. كان الدكتاتوري الإسباني المريض ـ فرانسيسكو فرانكو (Francisco Franco) ـ يتشبث بالسلطة عبر الحدود. كانت البرتغال وإسبانيا غارقتين في ثقافة لاتينية كاثوليكية نبذها العديد من علماء السياسة معلقين بأنها غير ملائمة للديمقراطية، وهذا منطق تمّ تسخيره لتفسير الغياب الفعلي في أمريكا اللاتينية آنذاك. تداعت القوات المسلحة البرتغالية بشكل سريع وانقسمت إلى فرق أيديولوجية، ودخلت البلاد في مرحلة من الحراك السياسي القوي، والمؤامرة، والخطر الشديد. لخص صامويل هانتنغتون (Samuel Huntington) هذا الوضع في ما يأتي:

شهدت البرتغال اضطراباً لمدة ثمانية عشر شهراً بعد انقلاب نيسان/أبريل. وانقسم ضباط حركة القوات المسلحة إلى فرق محافظة متنافسة، وفرق معتدلة، وأخرى ماركسية. كما شكّلت الأحزاب السياسية بالقدر نفسه طيفاً سياسياً عريضاً، من الحزب الشيوعي المتشدد في اليسار إلى جانب الجماعات الفاشيستية في اليمين. تعاقبت ست حكومات مؤقتة، كل واحدة منها مارست السلطة بشكل أضعف من سابقتها. تعدّدت محاولات الانقلاب ومحاولات الانقلاب المضاد. أضرب العمال والفلاحون، ونظّموا مظاهرات، واستولوا على المصانع، والمزارع، والإعلام. فازت الأحزاب المعتدلة بالانتخابات الوطنية في ميلاد ثورة ١٩٧٥م، ولكن مع خريف ذلك العام، بدت الحرب الأهلية

أمراً ممكناً بين الشمال المحافظ، والجنوب الراديكالي[١].

في فترة من الفترات، بدا الشيوعيون كما لو أنهم سيأخذون بزمام الأمور السياسية في البرتغال. في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٧٤م، حذّر الأمين العام هنري كسنجر ماريو سواريس - زعيم الحزب الاشتراكي المعتدل - من أنه سينتهي، مثلما انتهى ألكسندر كرينتسكي، في روسيا التي ابتلعتها البلشفية[٢]. لكن الغرب كان يراهن على حصيلة ديمقراطية، مما حدا به إلى مد يد المساعدة للأحزاب والحركات الديمقراطية بما فيها الحزب الاشتراكي المعتدل. أظهرت نتائج انتخابات المجلس التأسيسي المنعقد في نيسان/أبريل من العام ١٩٧٥م، بشكلٍ واضح، ميولهم الإيجابي إلى المركز الديمقراطي. عندما حاولت الوحدات العسكرية الراديكالية الاستيلاء على السلطة عام ١٩٧٥م، سحقت من قبل «عقيد قليل الكلام ومؤيد للديمقراطية» اسمه أنطونيو رامالهو إينس (António Ramalho Eanes)[٣]. في نيسان/أبريل من العام ١٩٧٦م، تمّ التوصل إلى تسوية دستورية، وبعدها بقليل انتخبت حكومة ديمقراطية.

## أولاً: الموجة الثالثة للدمقرطة

شكّل انتصار الديمقراطية في البرتغال انطلاق الديمقراطية السياسية في مختلف مناطق العالم. وهو ما أطلق عليه هانتنغتون اسم الموجة الثالثة من التوسع الديمقراطي في العالم[٤]. كما يؤرخ للموجة الطويلة الأولى للديمقراطية عام ١٨٢٨م بالتزامن مع انتشار الانتخاب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العشرينيات من القرن الماضي، وصعود موسوليني إلى سدة الحكم في إيطاليا وظهور موجة عكسية ثانية. بعد ذلك، بدأت موجة ديمقراطية ثانية أقصر مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، واندماج مجموعة من دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول التي حصلت

---

(١) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), p. 4.

(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص٥.
(٤) المصدر نفسه، ص١٥.

على استقلالها حديثاً (خاصة المستعمرات البريطانية السابقة). لكن بحلول عام ١٩٦٢م، انطلقت موجة عكسية ثانية أفضت إلى قيام حكم عسكري وحكم الحزب الواحد، وإلى الإبقاء حصرياً على دولتين ديمقراطيتين في أمريكا الجنوبية.

لقد انطلقت الموجة الثالثة من الديمقراطية عقب الإطاحة بالدكتاتورية في البرتغال عام ١٩٧٤م، وكان يوجد حينها في العالم قرابة أربعين دولة ديمقراطية، أغلبيتهم من الدول المصنّعة المتقدمة (بما في ذلك اثنتا عشرة دويلة يقل عدد سكانها عن مليون نسمة). من بين الدول التي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة، يحصي هانتنغتون ثلاثين دولة ديمقراطية فقط في نهاية ١٩٧٣م؛ أي حوالى أقل من ربع مجموع دول العالم[٥]. وكانت توجد بشكل متفرق في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية بعض الدول الديمقراطية الأخرى: الهند، وسريلانكا، وبوتسوانا، وكوستاريكا، وفنزويلا. لكن الدكتاتورية العسكرية، ودكتاتورية الحزب الواحد، والدكتاتورية الفردية... سيطرت على معظم دول أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط. كانت تعيش كل دول أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي في ظل الحكم الشيوعي.

منذ ذلك الحين، توسعت الديمقراطية بشكل مثير. ومع ذلك، كان هناك، بُعيد الثورة البرتغالية، اتجاه متواضع وتدريجي فقط لا يؤشر على تغيير شامل مرتقب. وبعد مرور ثلاثة أشهر على هذه الثورة، تفكّكت عرى الحكم الدكتاتوري اليوناني بعد سبع سنوات من وجوده نتيجة هزيمته العسكرية في قبرص أمام تركيا. وبعد إهانة الجيش اليوناني، وفي خضمّ الفوضى العارمة التي حلّت بالبلد، تمّ إجبار هذا الجهاز الأمني على دعوة المدنيين إلى تشكيل حكومة مؤقتة تدير شؤون البلاد، قبل المضي إلى تنظيم انتخابات برلمانية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤م وإحياء العمل بحكم مدني دستوري.

في السنة الموالية، ألمَّ المرض بالدكتاتوري الإسباني فرانسيسكو فرانكو

---

(٥) المصدر نفسه، ص٢٦، الجدول الرقم (١ ـ ١)، العدد الخاص الذي بحوزتي يقدر بثمانٍ وعشرين دولة.

في خريف عمره بعدما حكم قرابة أربعة عقود منذ تحالفه مع الحكم الفاشي في إيطاليا والحكم النازي في ألمانيا خلال الحرب الأهلية. في شهر تشرين الأول/أكتوبر، مارسَ الأمير خوان كارلوس ـ الذي سبق تعيينه وريثاً لعرش إسبانيا ـ سلطاته المؤقتة على البلاد. وبعد وفاة الجنرال فرانكو الشهر المقبل، أصبح خوان كارلوس ملكاً، وتنامت الضغوطات الرامية إلى التحوّل الديمقراطي بمساندة ضمنية من لدن الملك الشاب. في شهر تموز/يوليو ١٩٧٦م، استبدل بآخر وزير أول على عهد فرانكو شاب داهية ومحافظ إصلاحي قادر على تحمل المسؤولية يُدعى أدولفو سواريز. فرعى التحول الديمقراطي برشاقة من خلال التفاوض بشأن إبرام «تسويات» مع القوات المعارضة وإقحام الجيش والعناصر المحافظة في ذلك. كما أحكم شواريز قبضته على الحكومة ليسلّمها للمحافظين بعد الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٧م ويصوغ اتفاقات مع الأحزاب الاشتراكية والشيوعية حول الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر (اتفاق «مونكلوا» الشهير). وبعد مرور سنة، صادق البرلمان بأغلبية ساحقة على دستور جديد ليكمل مرحلة الانتقال الديمقراطي في أواخر عام ١٩٧٨م. لقد اتُّخِذ النموذج الإسباني لانتقال ديمقراطي «متفق عليه» ـ الذي تفاوضت فيه المؤسسة الشمولية القديمة والمعارضة الديمقراطية الصاعدة حول مجموعة من الضمانات المتبادلة والقيود ـ أسوة من قِبل العديد من الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية؛ مثل أمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية، وأفريقيا وجنوب أفريقيا بخاصة.

لقد أثّر التحول الديمقراطي في البرتغال وإسبانيا في الساحة السياسية في أمريكا اللاتينية التي كانت تعيش تحت ضغط الحركات الشعبية الملحة بشكل متزايد والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأكيد سياسة خارجية جديدة تهم حقوق الإنسان، نادى بها الرئيس جيمي كارتر. وفي سنة ١٩٧٨م، هُزم رئيس جمهورية الدومينيكان، رجل السلطة القوي، جواكين بلاغير، وتنحى عن منصبه، معلِناً عن أول حكومة حقيقية تعتمد التناوب في تاريخ الدومينكان. وفي العام نفسه، انتخبت جمعية تعنى بوضع دستور جديد في البيرو، وفي أيار/مايو ١٩٨٠م انتخبت أول حكومة بشكل ديمقراطي. وفي عام ١٩٧٩م، عاد الحكم المدني المنتخب إلى الإكوادور.

وفي حدث مهم ينذر بالتطور الذي شهدته المنطقة يفيد بانهيار النظام العسكري الدكتاتوري في الأرجنتين سنة ١٩٨٢م، عقب غزو غير محسوب العواقب طال جزر فوكلاند، وهزيمته النكراء أمام القوات البريطانية. في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣م، حققت القوات الديمقراطية بقيادة راؤول ألفونسين ـ بمعزل عن الجيش وعن الحزب المهيمن التابع للشعبوي الديماغوجي جوان بيرون ـ نصراً حاسماً، ثم شرع في إحياء احترام حقوق الإنسان وحكم القانون. وفي الوقت نفسه، شهدت البرازيل فترة من الانفتاح على الحكم المدني بعد عقدين من الحكم العسكري ـ وتم استكمال الانفراج السياسي في البرازيل في كانون الثاني/يناير، ١٩٨٥م عقب فوز زعيم المعارضة تانكريدو نيفيس بالانتخابات الرئاسية على الرغم من الإجراءات المساندة للحزب العسكري. واستمرت عملية التحرير بعد تبني دستور جديد في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٨م، على الرغم من موت نيفيس التراجيدي بُعيد هذا الحدث.

بقي الاتجاه الديمقراطي الشامل محدوداً، على الرغم من هذه التحولات الكبرى التي شهدتها أوروبا وأمريكا اللاتينية؛ ففي العام ١٩٨٠م، لم تتجاوز نسبة الدول الديمقراطية في العالم الثلث، ونسبة تناهز الربع سنة ١٩٧٣م، كما حدثت بعض الانقلابات المهمة. لقد فسحت الديمقراطية المجال أمام الجيش في تركيا والحرب الأهلية في لبنان، وثلاث دول ديمقراطية جديدة مهمة ـ بنغلادش، وغانا، ونيجيريا ـ للانهيار في غضون سنوات قليلة. كما ارتفع عدد الدول الديمقراطية بين ١٩٧٣م و١٩٨٠م من أربعين إلى أربع وخمسين دولة، لكن أكثر من الثلث (حوالى تسع عشرة دولة) هي عبارة عن دويلات متناهية في الصغر؛ إذ لا يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة. سبع من الدول الديمقراطية الجديدة خلال السبعينيات، كانت موجودة في منطقة البحر الكاريبي وجزر المحيط الهادي التي حصلت على استقلالها مؤخراً. وبحلول عام ١٩٨٤م، بلغت نسبة الدول الديمقراطية بين الدول التي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة (أي ٢٩ في المئة) أقل من نصف الدويلات الصغيرة (أي ٦٢ في المئة).

خلال عشرية الموجة الثالثة، ظل العالم يعيش تقريباً تحت سيطرة أنظمة شمولية، غير واعٍ بالتحول العام الناشئ وغير المسبوق. كانت أوروبا الغربية

آنذاك ديمقراطية برمّتها، كما هو الحال في نصف دول أمريكا اللاتينية. لكن كانت تبدو الأنظمة الشيوعية راسخة بشكل قوي، في حين بقيت اليابان البلد الديمقراطي الوحيد في شرق آسيا. أما أفريقيا، فلم تتأثر بعدُ بالتحولات التي عرفتها أوروبا وأمريكا اللاتينية. في واقع الأمر، أحكم الجيش قبضته على السلطة في نيجيريا، إحدى أكبر الدول الأفريقية في القارة وأكثرها دينامية بعد انتخابات مزورة غريبة أعادت الحزب الحاكم الفاسد إلى سدة الحكم بهامش كبير.

وفي سنة ١٩٨٦م، حدثت «معجزة»: قامت المعارضة الفليبينية في «ثورات قوى الشعب» خلال الموجة الثالثة، بتعبئة المجتمع بتكتيكات الكفاح السلمي من أجل خلق شرخ في النظام، ومن ثَمّ الإطاحة بالدكتاتور(٦). في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥م، كان الرئيس فيرديناندو ماركوس ينشد تعزيز شرعيته الضعيفة من خلال الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة بعدما خضع لضغوط محلية ودولية متزايدة جراء نهبه للدولة، وقمعه للمنشقين لمدة عقدين. واستشاطت المعارضة غضباً منذ آب/أغسطس ١٩٨٣م، عندما اغتيل الزعيم الديمقراطي ذو الشخصية الكاريزمية بينيغنو أكوينو في الطريق الإسفلتي للمطار لدى عودته من فترة المنفى التي قضاها في الولايات المتحدة الأمريكية. للتحقيق في عملية الاغتيال، شكلت لجنة حكومية حمّلت قائد القوات المسلحة، الجنرال فابيان فير (سائق وحارس شخصي لماركوس)، مسؤولية القتل، لكن برّأت ساحتَه محكمةٌ متحيِّزة، وأعادته إلى مزاولة عمله، مما زاد من حالة عدم الاستقرار في البلاد. وأعلن ماركوس عن انتخابات مفاجئة بغية استرجاع الثقة إلى حكمه، معتقداً في إمكانية كسب الرهان في أول اختبار لشعبيته. لكن تحت الضغط الأخلاقي الذي مارسه رئيس الأساقفة الكاثوليكي المحترم، جيم كاردنيال سين، اتحدت فرق المعارضة المعاندة عادة، خلف أرملة أكينو، السيدة كورازون. وبعد تلاعب ماركوس بوقاحة بالانتخابات، تم توثيق هذا الغش من خلال جهود مواطنين كانوا يراقبون الانتخابات في خطوة غير مسبوقة، كالحركة الوطنية للمواطنين

---

(٦) لفهم هذه السلسلة التاريخية من الأحداث، وكيف أنهت حركة اللاعنف المدنية الظلم، وكيف أمّنت الحقوق، ورسخت الديمقراطية، انظر: Peter Ackerman and Jack Duvall, *A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict* (New York: Palgrave, 2000).

من أجل انتخابات حرة (NAMFREL)، إضافة إلى مراقبين أجانب. وترأس اللجنة الرسمية السيناتور ريتشارد لوغار بتفويض من الرئيس الأمريكي ريغان من أجل مراقبة الانتخابات. وقد صادق على نتائج الانتخابات التي توصلت إليها اللجنة الوطنية، وتبنّتها الكنيسة الكاثوليكية. وبسبب ادعاء كلٍّ من ماركوس وأكينو فوزهما بالانتخابات، دعت أكينو إلى عصيان مدني ومقاطعات، وإلى أشكال أخرى من الاحتجاجات السلمية «للإطاحة بالمغتصب» وإصلاح القادة العسكريين الطائعين الذين ارتدوا عن ماركوس واعترفوا بأكينو رئيسة منتخبة بشكل شرعي للبلاد. وبإلحاح من الكاردينال سين، تدفق مئات الآلاف من الفليبينيين إلى الطريق العام في مانيلا الذي يربط قاعدتين عسكريتين تابعتين للثوار، وأدوا الصلاة بعين المكان جاثين. وفي ما بات يعرف «بمعجزة إيبيفانيو دي لوس سانتوس»، قامت حشود الجماهير المسلحة مع الراهبات بسلسلة من الصلوات أوقفت الدبابات والجنود الموالية لماركوس. تبخر الدعم الذي كان يتمتع به ماركوس، مما اضطره إلى الفرار إلى المنفى.

امتدت روح الديمقراطية إلى شرق آسيا، وفي السنة الموالية، جاء دور كوريا الجنوبية. حينما علق الدكتاتور العسكري والرئيس شون دو هوان كل الإصلاحات الدستورية الضرورية لتحقيق ديمقراطية هادفة، اندلعت مظاهرات عارمة في نيسان/أبريل ١٩٨٧م ضمت الطبقات المتوسطة التي ارتفع عددها خلال العقدين الأخيرين من التنمية الاقتصادية. ومع تجنيد معارضة أكثر اعتدالاً وتنظيم الألعاب الأولمبية في سيول في الصيف الموالي، حذرت الولايات المتحدة الأمريكية شون من مغبة استخدام القوة لقمع المظاهرات. وأمام الضغوط المحلية والخارجية القوية، وجد هوه تايي ووه ـ الذي عُيّن خلفاً لشون ـ نفسه مجبراً على الاستسلام إلى مطالب المعارضة الداعية إلى إصلاح دستوري، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وعلى الرغم من انقسام المعارضة بين مؤيدين لكيم داي جونغ ومؤيدين لكيم يونغ سام، مما مكّن روه من الفوز بالانتخابات الرئاسية بالأغلبية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧م، إلا أن الحكم العسكري الشمولي الذي دام حوالى ثلاثة عقود انتهى دون رجعة.

ومنذ ذلك الحين، شهدت تايوان في منطقة نمور شرق آسيا تحولاً

ديمقراطياً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦م، أعلن الرئيس شيانغ شينغ - كيو إنهاء العمل بقانون حالة الطوارئ، وقرر السماح للمعارضة بتشكيل أحزاب سياسية (كما سبق أن فعل أحدهم بكل جرأة الشهر الماضي). كان شيانغ وهو ابن الصيني القومي الدكتاتور شيانغ كاي - شيك، وريث الحزب الوحيد المهيمن في الصين لفترة تربو على نصف قرن من الزمن، لكن الصين الشيوعية بدأت في التصدع وتدهورت حالة شيانغ الصحية، فرأى الحاجة إلى التغيير. وعلى الرغم من غياب حزب معارض رسمي، فإن الانتخابات التنافسية استمرت في الانعقاد لمدة عقود، كما وقع في كوريا، وساعد النمو الاقتصادي على قيام مجموعة من حركات ومنظمات المجتمع المدني. وبعد وفاة شيانغ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢م، انتقل الحكم للمرة الأولى إلى أحد السكان الأصليين من الأغلبية، لي تنغهوي، وفي السنوات الثماني الموالية، قاد «لي» مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والانتخابية ساهمت في تفكيك المؤسسات المتسلطة، واستقلال الدولة عن الحزب الحاكم وفوزه بأول انتخابات رئاسية مباشرة سنة ١٩٩٦م.

في أواخر الثمانينيات، هبت رياح التغيير الديمقراطي بشدة في آسيا، وإن كانت لم تأتِ دائماً بنتائج إيجابية. في آب/أغسطس ١٩٨٨م، تجاوزت تايلاند الخط المظلم من نظام شبه ديمقراطي يهيمن عليه الجيش إلى ديمقراطية انتخابية بعد أن أصبح شاتيشاي شونهافان أول عضو برلماني انتُخب وزيراً منذ انهيار التجربة الديمقراطية السابقة في البلاد عام ١٩٧٦م، لكن مجهودات شاتيشاي لتثبيت سيطرة مدنية أكبر على الجيش حفّز لوائين عسكريْين للاستيلاء على السلطة عام ١٩٩١م - ومع ذلك، حينما حاولا إعادة العمل «بالديمقراطية» تحت القناع السطحي القديم للأحزاب الداعمة للجهاز العسكري، وقناع الوزير الأول غير المنتخب، اندلعت مظاهرات ضخمة وعودة إلى ديمقراطية حقيقية.

متأثّرين بالتغيير الديمقراطي الذي عصف بالمنطقة، انتقل آلاف الطلبة والمثقّفين إلى ساحة تيانانمان في بكين في نيسان/أبريل ١٩٨٩م لإعلان الحداد على الوفاة المفاجئة للكاتب العام الإصلاحي للحزب الشيوعي: هو ياووبانغ. عندما ارتفع عدد المتظاهرين، توسعت مطالبهم لتشمل حرية الصحافة والحوار بشأن الإصلاحات الديمقراطية بين ممثلي الطلبة وممثلي

المسؤولين. نظّم الطلبة إضراباً عاماً عن الطعام، شارك فيه مئات الآلاف من الطلبة والمثقفين والعمال في بكين. كما التحق الملايين من المواطنين بالمظاهرات في مدن أخرى بالصين. يبدو مع ذلك أن النظام الصيني قد لا يرى أي مانع من إحداث إصلاحات مهمة، لكنّ المتشددين سحقوا المظاهرات سحقاً في هجوم عسكري مميت في شهر تموز/ يوليو.

في هذه المرحلة، بدأت أغلبية الأنظمة الدكتاتورية المتبقية في أمريكا اللاتينية في التراجع؛ ففي التشيلي مثلاً، اتحدت الأحزاب الديمقراطية مع قوى مدنية أخرى في حملة قوية سنة ١٩٨٨م لإحباط استفتاء عام يخول للدكتاتور العسكري، الجنرال أوغستو بينوشيه الذي حكم البلاد لفترة ثماني سنوات أخرى. في السنة الموالية، هزم الائتلاف الديمقراطي، بشكل حاسم، مرشّح النظام المفضل. وفي شباط/ فبراير ١٩٨٩م، أطيح بألفريدو ستروسنير في باراغواي بعد خمسة وثلاثين عاماً من الدكتاتورية، وشرعت البلاد في الإعداد لتحوّل ديمقراطي صعب عبر انتخابات حرة (إن لم نقل نزيهة). في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩م، طرد الجنودُ الأمريكيون الدكتاتوريَّ البنمي مانويل نورييغا؛ لتمكّن الفائز الشرعي في الانتخابات الرئاسية من تقلد السلطة. وبعد ذلك بشهرين، انتهى الصراع العنيف في نيكارغوا بتنظيم انتخابات ديمقراطية ألحقت بالنظام الشمولي لساندينيستا هزيمة نكراء. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢م، انتهت الحرب الأهلية في السلفادور عقب إجراء مفاوضات حول تسوية سلمية تسمح بنشوء ديمقراطية أكثر شمولاً ومغزى.

وفي غضون ذلك، أعيد أيضاً العمل بالديمقراطية في جنوب آسيا. إن جهود الجيش في باكستان للتلاعب بالانتخابات والصمود أمام الضغط الشعبي المطالب بالعودة إلى الديمقراطية الحقيقية فقدَ زخمه بعد وفاة الجنرال الدكتاتور، ضياء الحق، في حادث تحطم طائرة في آب/ أغسطس ١٩٨٨م. وبعد مرور ثلاثة أشهر، قادت الانتخابات البرلمانية الوطنية إلى تعيين بينازير بوتو - ابنة رئيس الوزراء المدني الأسبق - وزيراً أولاً، والمتحدِّث البليغ باسم الديمقراطية. أما في بنغلادش، فحاول الجنرال الزعيم حسين إرشاد القيام بمناورات لسنوات من أجل إيجاد صيغة لتعزيز بقائه في السلطة، ومن ثَمّ تحويل وضعه إلى رئيس منتخب، لكنه لم ينجح

أبداً في ترويض الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني الجامحين. وعندما تضاعفت أعداد المظاهرات المعارضة لتتحول إلى إضرابات (عنيفة بشكل متزايد) على المستوى الوطني، انهار الدعم الذي كان يتلقاه إرشاد، مما أجبره على الاستقالة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠م. في مستهل ١٩٩١م، تمت إعادة انتخاب حكومة مدنية، وحوالى الفترة ذاتها، انتقلت النيبال من ملكية مطلقة إلى حدٍّ ما (تضم مجموعة أحزاب وهيئات منتخبة ضعيفة)، إلى ملكية دستورية وحكومة منتخبة بشكل حرّ ونزيه، بعدما أجبرت الاحتجاجات الشعبية العارمة الحاكم الأوتوقراطي على الخنوع.

## ثانياً: الانفجار الثاني للموجة الثالثة

عندما اتحدت الأحزاب المنقسمة على نحو موجع في النيبال ضمن الحركة الجديدة من أجل إعادة الديمقراطية في شباط/فبراير ١٩٩٠م، استلهمت توجهاتها من المشاهد المثيرة للتغيير الديمقراطي في بلدان أخرى. لكن لم تكن باكستان أو بنغلادش أو أي بلد آسيوي آخر، مصدر تشجيعهم بقدر ما كانت الأحداث المذهلة التي وقعت خلال الأشهر الستة عشر السابقة في أوروبا الشرقية.

لقد طبع الخط الفاصل بين مرحلتي الموجة الثالثة، أحداث عام ١٩٨٩م. في واقع الأمر، كانت التغييرات التي شكلها سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية عميقة جداً إلى درجة أن بعض الدارسين دعوا المرحلة الموالية من الديمقراطية «الموجة الرابعة»(٧). في نهاية عام ١٩٨٨م، كانت فقط حكومتان من أصل خمس حكومات في العالم ديمقراطية. وانتشر التوجه الديمقراطي العام انطلاقاً من أوروبا الغربية إلى أمريكا اللاتينية، ومن ثمّ إلى آسيا، ولكن لم يشمل مناطق أخرى. وبقوة مفاجئة ومرعبة، أصبحت عشرون في المئة أخرى من دول العالم ديمقراطية بحلول عام ١٩٩٤م، ومع

(٧) Michael McFaul, "The Fourth Wave of Democracy and Dicatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World," *World Politics*, vol. 54, no. 2 (2002), pp. 212- 244.

أعتبر التحولات الديمقراطية ما بعد ١٩٨٩م جزءاً لا يتجزأ من الموجة الثالثة؛ لأنه وتبعاً للإطار الفكري الذي وضعه هانتنغتون، لم تظهر أي موجة تطيح بالموجة الثالثة، وإن المرحلة الممتدة ما بين ١٩٧٤ و١٩٩٩م بأكملها هي مرحلة توسع ديمقراطي مستمر.

تشكّل دول جديدة على إثر التصدع الذي لحق يوغسلافيا وإمبراطورية السوفيات. وفي غضون نصف عقد تقريباً، تحولت أربعون دولة إلى النظام الديمقراطي بسرعة فائقة.

بدأ السقوط بشكل غير متوقع في آب/أغسطس ١٩٨٩م، عندما فتحت هنغاريا الشيوعية حدودها مع النمسا، وفرّ ما يربو عن ثلاثة عشر ألف سائح من ألمانيا الشرقية نحو الحرية. والأمر الآخر الذي لا يقل أهمية، يتمثّل في إصلاحات «البيريسترويكا» التي أعلن عنها الرئيس السوفياتي غورباتشوف، والتي قضت بإزالة شبح التدخل العسكري من الشرق، كما حدث مع سحق الانتفاضة البلغارية سنة ١٩٥٦م وربيع براغ سنة ١٩٦٨م. امتدت المظاهرات المناهضة للشيوعية إلى أوروبا الشرقية، مستلهمةً ذلك من الزعامة الأخلاقية ونظرة المنشقين الديمقراطيين الشجعان مثل الكاتب المسرحي التشيكي فاكلاف هافل، ونتيجة لذلك، أطيح بالنظام الشيوعي. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩م، استقال زعيم حزب ألمانيا الشرقية (إيريك هونيكير) ـ الذي كان يتوقع أن جدار برلين سيصمد «لمئات سنين إضافية» ـ وفرّ من البلاد تحت ضغط المظاهرات الشعبية الضخمة ليفسح المجال مباشرة لخلفائه الشروع في تحطيم الجدار. وبعد مرور عام، اتحدت الألمانيتان لتصبحا دولة ديمقراطية واحدة.

انتشرت الديمقراطية بشكل سريع عبر باقي الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية؛ إذ كان معظم دولها ـ ولمدة طويلة ـ على استعداد اجتماعياً وثقافياً لتبني الديمقراطية، مُبديةً مقاومة شُجَاعة ضد الدكتاتورية الشيوعية. وترسخ وجود المثقفين، والصحافيين، ورجال الدين، والطلبة، ونقابات التجار المنشقين، بالإضافة إلى نشطاء آخرين. كانت تشهد هنغاريا تطوراً تدريجياً نحو تعددية أكثر مرونة، وشكلاً من الحكم الشيوعي المختلط اقتصادياً لمدة عقود من الزمن. وخلال الثمانينيات، أحدثت حركات المقاومة المعروفة جداً، وحركة نقابة التجار المستقلة، وقوة التضامن تحولاً سياسياً في بولندا. وبعد عشر سنوات من الإضرابات، والاحتجاجات، والمفاوضات، والقمع غير الفعال للمثقفين، قبلَ النظام بإجراء مجموعة من الإصلاحات الديمقراطية الرائدة (وإن كانت جزئية) مع قوة التضامن المحظورة في نيسان/ أبريل ١٩٨٩م، قبل سقوط جدار برلين بشهور. لكن التغيير لم يحدث في

كل مكان بطريقة هادئة ومشتركة نسبياً. في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩م، هوت الدكتاتورية الأكثر ستالينية والمنيعة ظاهرياً في شرق أوروبا بقيادة نيكولاس شاوشيسكو في رومانيا، كما تهوي أوراق الخريف. انتشرت المظاهرات المناهضة للحكومة في البلاد، وانتفضت وحدات من الجيش، وتلا ذلك المعارك، وأُلقي القبض على الرئيس وزوجته الكريهين قبل إعدامهما في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر.

في مطلع عام ١٩٩١م، انتخبت بولندا أول رئيس لها بشكل ديمقراطي بعد مرور أكثر من ستين سنة. أما هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، فكانتا تكافحان من أجل إعادة هيكلة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الرسمية. كانت بلغاريا تخطو خطوات نحو تحقيق إصلاح اقتصادي جذري، وديمقراطية كاملة في ظل حكومة برلمانية غير شيوعية، كما كانت تظاهرات حاشدة في بلغراد برحيل الحكومة الصربية التي ظلت شيوعية، في كل شيء ما عدا الاسم. فقدَ الشيوعيون السلطةَ في أربع جمهوريات من أصل ست دول يوغوسلافية قبل تعبئة قومية حادة أدّت إلى صراع إثني عنيف بين صربيا وكرواتيا، ثم بين صربيا، والبوسنة والهرسك.

أما في الاتحاد السوفياتي، وهو الاتحاد الأكثر زيفاً، والأكثر تعقيداً عرقياً من الدول الشيوعية السابقة، فقد أخفق رئيسه غورباتشوف في استيعاب أن السياسة الليبرالية توفر فضاءً ملائماً لتفككه، بدل أن تبعث فيه روحاً جديدة من النظام الشيوعي. بعد سقوط جدار برلين، اتحدت التعبئة القومية مع الإحساس الديمقراطي للعمل على حل سلطة الحكومة المركزية للاتحاد السوفياتي. انتقلت السلطة الحكومية بسرعة إلى الحكومات في الجمهوريات المستقلة، التي انتخبت أغلبية أعضائها بشكل تنافسي، وشبه ديمقراطي، وشرعية شعبية (واضحة جداً لحكومة بوريس يلتسن في روسيا) في آب/أغسطس ١٩٩١م، حاولت مجموعة من الشيوعيين المتطرفين انتزاع السلطة من غورباتشوف، فقدّم على إثرها استقالته في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. إن زوال السلطة المركزية المفاجئ خلّف تحدياً ثلاثياً رهيباً بالنسبة إلى الاتحاد للاتحاد السوفياتي: **أولاً**، التعجيل بالتحول إلى اقتصاد السوق، **ثانياً** إعداد البنيات الديمقراطية الجديدة ومأسستها في الجمهوريات، **وثالثاً** وضع نظام جديد للتفاعل الاقتصادي والسياسي بين

مختلف الجمهوريات. إن العديد من الجمهوريات الجديدة، خاصة تلك الموجودة في آسيا الوسطى والقوقاز، خضعت، على نحو سريع، لأشكال جديدة من الهيمنة، بعدما أسقط زعماء الأحزاب والبنيات القمعية اللقب الشيوعي، مفضلين الهُويات القومية بديلاً له. لكن تحوّلت جمهوريات البلطيق الثلاث: إيستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا بسرعة إلى أنظمة ديمقراطية، بل إن روسيا ذاتها ظهرت باعتبارها دولة ديمقراطية جديدة مكافحة، وتعدّ الدولة الأكثر تعددية مقارنة بالجمهوريات السوفياتية السابقة الأخرى.

إن التغييرات المذهلة التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي لها تأثير مباشر في أفريقيا؛ ففي شباط/فبراير ١٩٩٠م، أسس حدثان لحركات شعبية أصبحت تعرف بالحركات التحررية الثانية. ففي بنين، أعلن ائتلاف قوى في المجتمع المدني من جانب واحد عن «سيادة» نفسه بنفسه، واستولى على السلطة التي انتزعها من الجيش الماركسي الذي حكم البلاد لمدة تزيد عن ثماني عشرة سنة، معلناً عن التحول إلى الديمقراطية. انهزم الدكتاتور ماثيو كيريكو في انتخابات ١٩٩١م، وتخلى عن منصبه ليعود إلى الانتخابات القادمة بعد مرور خمس سنوات. في هذا الشهر ذاته، قرر رئيس جنوب أفريقيا الجديد، دو كلارك - متحرراً من شبح الشيوعية ومتأثراً بألم العقوبات الدولية - في خطوة جريئة، بإطلاق سراح نيلسون مانديلا بعد مرور تسع وعشرين سنة من الاعتقال، وبالاعتراف بأحزاب المعارضة بما فيها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي التابع لمانديلا. ممّا ساهم في انطلاق عملية واسعة من الحوار والمصالحة أفضى إلى الانتقال الديمقراطي (المنفَّذ على مراحل) الأكثر تعقيداً وخطورة في أفريقيا. وبعد مرور أكثر من سنتين من المباحثات بمشاركة أكثر من ستة وعشرين حزباً سياسياً من مختلف الأطياف السياسية والعنف الإثني وعنف الجناح اليميني، تم الاتفاق على حكومة انتقالية ودستور للبلاد في أواخر سنة ١٩٩٣م، أدّى إلى تفكك الآثار الأخيرة لنظام الأبارتايد. في نيسان/أبريل ١٩٩٤م، حقق حزب المؤتمر الوطني الأفريقي فوزاً باهراً في انتخابات تعددية ديمقراطية هي الأولى في تاريخ البلاد، ليصبح نيلسون مانديلا رئيساً لمدة خمس سنوات، ويتم اقتسام السلطة في حكومة انتقالية تضم دو كلارك باعتباره نائباً ثانياً للرئيس.

لقد اكتسحت باقي دول القارة الأفريقية موجة من الأنظمة المنفتحة

ومطالب واسعة تنادي بديمقراطية تعتمد التعددية الحزبية، مستلهمين بذلك من هذه التحولات ومشمئزين من القمع، والفساد، والإفلاس الاقتصادي والأخلاقي لحكم الحزب الواحد. لقد اضطرت الدول الأفريقية ـ على الأقل ـ إلى أن تقنن أحزاب المعارضة، وتسمح للمجتمع المدني بأن يتمتع بحرية أكبر تحت الضغط الشديد الذي مارسته الدول المانحة وكذا شعوبها عليها. كما أجبر الدكتاتوريون الدائمون الذين حكموا دون تحدٍّ يذكر؛ مثل فيليكس هوبوي ـ بوانيي في ساحل العاج، وعمر بونغو في الغابون، وكنيث كوندا في زامبيا، على القبول بتنظيم انتخابات تعددية تنافسية. شكلت هزيمة كوندا النكراء في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، وخروجه الطيب من الحكم بعد فترة دامت سبعاً وعشرين سنة، نقطة تحول مهمة في سياسة أفريقيا ما بعد الاستقلال. كما أجبرت أنظمة شمولية فرانكوفونية أخرى في الكونغو، والطوغو، والنيجر، ومدغشقر، متأثرة بالأحداث التي وقعت في بنين، على قبول الصيغة نفسها لمؤتمر وطني سيادي، بعد مقاومة كبيرة. في مستهل سنة ١٩٩١م، صوتت دول جزر الرأس الأخضر، وساو تومي وبرينسيبي ضد أنظمة الحزب الواحد التي حكمت البلاد لمدة طويلة، في انتخابات تنافسية سجلت تحولات ديمقراطية. كما أن المعارضة الشعبية أجبرت رئيس الزيمبابوي روبرت موغابي على التخلي عن حلمه بدولة يحكمها الحزب الواحد (لكن ليس عن تمسكه بالسلطة)، أما الرئيس السينغالي عبدو ضيوف، فقد جلب أحزاب المعارضة للمشاركة في حكومته. بل إن الأنظمة الماركسية في أفريقيا تأثرت بالانهيار السريع للحكم الشيوعي في الخارج، وحالات الإفلاس الاقتصادي الشامل في البلاد. وهوى النظام في إثيوبيا بعد سنوات من الحرب الأهلية، بينما تفاوضت الموزمبيق وأنغولا بشأن إنهاء الحروب الأهلية، وفككت الاشتراكية وفتحت أنظمتها الاقتصادية والسياسة. ومع نهاية ١٩٩١م، أمكن تصنيف حوالى ست وعشرين دولة أو حوالى نصف الدول في القارة الأفريقية «إما باعتبارها دولاً ديمقراطية أو باعتبارها دولاً ملتزمة بشكل معتدل أو قوي بالتحول الديمقراطي»[٨].

إن إدانة المطالب الديمقراطية باعتبارها مستوحاة من الخارج، وإن

(٨) Richard Joseph, "Africa: The Rebirth of African Freedom," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 4 (Fall 1991), pp. 11-24.

المناوئين للتعددية السياسية وللحرية، من أمثال رئيس كينيا «دانيال أراب موا» ورئيس الكاميرون «بول بيا»، ورئيس مالاوي «هاستينز باندا» بدوا في عزلة بشكل متزايد. على الرغم من أن نظام موا كان يعتمد أساساً على المساعدات الدولية، فإنه اضطر سنة ١٩٩٢م إلى تقنين الأحزاب المنافسة والتخلي عن مجموعة من الوزراء الفاسدين. وفي أيار/مايو ١٩٩٤م، هُزم الرئيس المريض ذو الثمانين سنة، «باندا» في أول انتخابات رئاسية ديمقراطية حاسمة تشهدها البلاد. وفي منتصف التسعينيات، شهدت فجأة قارة من القارات كانت تعرف بشكل رئيس بحكمها العسكري وحكم الحزب الواحد والدكتاتورية الشخصية، بريقاً من السياسة الديمقراطية.

تم تقنين أحزاب المعارضة عبر مختلف أقطار أفريقيا، وتوسّعت مساحات الحريات الشخصية والصحافية، وفعلت دساتير جديدة. مع ذلك، بقي الكثير من هذه الانفتاحات مجرد واجهة، أعاقها القمع المستمر والتلاعب الصارخ بنتائج الانتخابات كما حدث في الكاميرون. كانت المعارضة في كينيا عدوة نفسها، بحيث انقسمت إلى أقليات عرقية كثيرة، وتطرقت إليها الانشقاقات الشخصية، مما مكن الرئيس «موا» من التشبث بالسلطة بأغلبية أصوات ضعيفة، ولو أن الانتخابات أفسدها التزوير والعنف. ومع ذلك، بحلول سنة ١٩٩٧م خاضت معظم الدول الأفريقية انتخابات تعددية نوعاً ما[٩]، وقد تجاوز عدد الدول الديمقراطية العشر دول. عموماً، توجت الموجة الثالثة بوجود حوالى ١١٧ دولة ديمقراطية مستقرة (انظر الملحق، الجدول الرقم (٢)).

إن إحدى لحظات التحوّل الديمقراطي الأخيرة في عالم ما بعد الشيوعية يتمثل في تكريس الشجاعة، والإبداع، والتزام الحركات الشعبية، ليُعبِّئ منهج سلطة اللاعنف الغاندية خلال الموجة الثالثة[١٠]. هزمت سلسلة من عمليات التعبئة الشعبية الضخمة (مذكرة بما حدث في الفليبين سنة ١٩٨٦م) الأحزاب

(٩) Michael Bratten, "Second Elections in Africa," in: Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., *Democratization in Africa* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), pp. 18-33.

(١٠) في الواقع، تأثرت هذه الحركات بالنظرية والأمثلة التي قدمتها حركة اللاعنف المدنية المذكورة في "A Force More Power" من قبل المركز الدولي للصراع اللاعنفي.
<http://nonviolent-confict.org>.

الحاكمة في الانتخابات. ومع ذلك، لما حاولت الأنظمة المهزومة الإعلان عن فوزها في الانتخابات، اضطرت مئات الآلاف من المواطنين إلى التظاهر سلمياً ليبطلوا مفعول التزوير في نهاية المطاف. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م، أرغم أسبوعان من الاحتجاجات المنظمة ـ التي ضمت مسيرة مليونية في بلغراد ـ الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش على الاستقالة. بحسب عالم السياسة في جامعة ستانفورد مايكل ماكفول، فالأحداث المأساوية نفسها وقعت في جورجيا عندما حاول [الرئيس إدوارد] شيفر نادزي سرقة الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣م، مما أدى إلى استقالته من منصبه الرئاسي وفوز المعارضة الكاسح في شخص زعيمها ميخائيل ساكاشفيلي[١١] عوضه. وأصبحت الثورة الشعبية في جورجيا تعرف «بثورة الورود» عندما سارعت أحزاب المعارضة بقيادة ساكاشفيلي، إلى تنظيم مسيرة وهي تحمل الورود في أياديها لتُحكِم السيطرة بطريقة سلمية على البرلمان بينما كان شيفر نادزي يلقي خطاباً. في خريف ٢٠٠٤م، أبانت المعارضة الديمقراطية في أوكرانيا عن وعي تكتيكات الثورات الصربية والجورجية (بمساعدة من المنظمات غير الحكومية الديمقراطية الغربية في صربيا) لقلب زعم النظام فوزه بالانتخابات الرئاسية وفرض واقع الاعتراف بالمدافع عن الديمقراطية فيكتور يوشينكو رئيساً شرعياً منتخباً للبلاد. ارتدوا ثوباً يحمل اللون البرتقالي، ليطلقوا على ثورتهم بعد ذلك اسم «الثورة البرتقالية».

يلاحظ ماكفول تشابهات لافتة للنظر بين الثورات الثلاث على اعتبار أن كل ثورة استعملت الفضاء المخصص لها في نظام شبه أوتوقراطي لتحدي أصحاب المناصب غير الشعبيين وقوات معارضة متفاوتة، كما كثفت كل ثورة جهوداً لمراقبة أصوات المواطنين من قبل أشخاص مدربين تدريباً جيداً «بغية تقديم تقرير دقيق ومستقل بشأن الانتخابات الحقيقية مباشرة بعد إغلاق مكاتب الانتخابات». وكل ثورة استعملت بدهاء «قليلاً من وسائل الإعلام» لتقديم تقرير حول الغش الذي مسّ الانتخابات «ومن ثَمّ، الدعاية لاحتجاجات شعبية متصاعدة». وفي كل ثورة، اشتغلت منظمات طلابية مؤطّرة حديثاً مع منظمات غير حكومية أخرى وأحزاب المعارضة الرئيسة

---

(١١) Michael McFaul, "Transitions from Postcommunism," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (July 2005), p. 4.

لتعبئة عشرات أو مئات الآلاف من المواطنين «من أجل احتجاجات ضخمة منسقة ومنظمة تنظيماً جيداً» ضد الغش. واستطاعت كل ثورة أن تنتشر، جزئياً؛ لأن الانشقاق بين قوات الأمن أعاق استخدام القمع أو جعله غير فعّال لوضع حدٍّ للمظاهرات، ومن ثَمّ إنقاذ النظام(١٢).

## ثالثاً: كيف حدثت الموجة الثالثة

بينما تعتبر القصص البطولية للازدهار الديمقراطي ملهمة، تعدّ القواسم المشتركة بينها وبين مراحلها مفيدة. يلاحظ هانتنغتون أن التحولات المبكرة حدثت بالأساس نتيجة لبعض المظالم الداخلية: الهزيمة في الحرب (بالنسبة إلى اليونان والأرجنتين)، وفاة دكتاتوري (في إسبانيا)، اغتيال أحد زعماء المعارضة (في الفليبين)، والزيارة العاطفية للبابا جون بول الثاني (لبلده الأصلي بولندا في حزيران/يونيو ١٩٧٩). لكنّ التحولات التي حدثت في السابق حفّزت تلك التي ستحدث لاحقاً. ويطلق هانتنغتون على هذه العملية من التأثر اسم «كرة الثلج النشطة»(١٣). كان تأثير المظاهرات فعّالاً في بعض المناطق أو بين الدول المتجانسة ثقافياً: فمثال «قوة الشعب» في الفليبين ساعدت على إذكاء الاحتجاجات الشعبية الكورية وإلهامها في العام الموالي، واحتجاجات تيانانمان سنة ١٩٨٩م، بينما شجعت التعبئة الشعبية في بولندا وبعدها في ألمانيا الشرقية الحركات الديمقراطية في دول أخرى من أوروبا الشرقية. كما عبَرت الحدود الوطنية أيضاً نماذج خاصة من التحول الديمقراطي بدءاً من استراتيجية صياغة عقود تسوية إلى تقنيات خاصة تهم التعبئة الشعبية والاحتجاجات. ومع نهاية الثمانينيات والتسعينيات، ظهرت مِيزة **أولى** عامة لعمليات التحولات الديمقراطية، ولم تتجلَّ هذه العولمة فقط في حجم التحول، بل أيضاً في سرعة التفاعلات بين السياسيين الديمقراطيين والحركات المدنية من مختلف بقاع العالم وفي نسج علاقات تضامن جهوية ودولية، ساهمت فيها جزئياً مجهودات شبكة المنظمة الأمريكية ـ «المنحة الوطنية للديمقراطية». أما في جنوب أفريقيا، فبذل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي مجهوداً منظماً ومدروساً للاستفادة من التحولات الديمقراطية

---

(١٢) المصدر نفسه، الاقتباسات مؤخوذة من ص١٠ ـ ١١ و١٣.

(١٣) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, pp. 104-106.

والأنظمة الدستورية، عبر إرسال فرق من الخبراء إلى مختلف القارات.

والسمة **الثانية** الجديرة بالملاحظة لهذه التحولات، هو طبعها التفاوضي بشكل منتظم[١٤]، إلا أنها غير «موثقة» بالتأكيد في إطار معاهدة بالطريقة التقليدية التي تمت مع إسبانيا، أو أمريكا اللاتينية، أو جنوب أفريقيا. انهارت بعض الأنظمة عقب الهزيمة العسكرية أو المظاهرات الشعبية؛ وفي حالات أخرى (مثل تايوان، والبرازيل)، كانت التحوّلات الديمقراطية فيها تدار من فوق (وهو ما يدعوه هانتنغتون التحول). لكن تم التفاوض بشأن عدد كبير من الاتفاقيات بين الأنظمة والمعارضة التي كانت تملك سلطة مماثلة. وكان يتطلب ذلك من كل طرف على حدة، تعديل مطالبه وتقديم تنازلات أليمة مع الحفاظ في الوقت ذاته على مصالحه الأساسية. ولم تتمكّن المعارضة اليسارية بالخصوص من إحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع التي كانوا يحلمون بالقيام بها في يوم من الأيام. في الأغلب، يعني ذلك أن مقترفي الجرائم الرهيبة المتمثلة في انتهاك حقوق الإنسان الصارخ (على كل المستويات)، يطلق سراحهم، كما وقع في جنوب أفريقيا بعد إطلاق عملية الحقيقة والمصالحة، وبإمكانهم اقتراف الجرائم ذاتها بمجرد الاعتراف علناً بهذه الأفعال الإجرامية والاعتذار عنها.

**ثالثاً**، في جلّ التحولات ـ حتى تلك التي يقال عنها إنها تدار من فوق ـ لعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في تجنيد وتوجيه الضغط الشعبي لتحقيق التحول الديمقراطي. بالنسبة إلى الموجة الثالثة، فإنّ الرأي المهيمن بين الدارسين وصناع القرار أن التحولات الديمقراطية حدثت بشكل عام نتيجة حسابات ومفاوضات نخبوية بين زعماء النظام والأحزاب السياسية

---

(١٤) هناك أدبيات ضخمة حول «الشخصية» (Pacted) للتحولات الديمقراطية. بالإضافة إلى هانتنغتون، انظر مثلاً:

Juan Linz, "Transitions to Democracy," *Washington Quarterly'* vol. 13 (Summer 1990); Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986), and Terry Lynn Karl, "Petroleum and Political Pacts: The Transition to Democracy in Venezuela," in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America,* with a foreword by Abraham F. Lowenthal (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986) pp. 196-219.

المعارضة، بل إن إحدى النظريات المؤثرة ذهبت إلى حد «نفيها وجود فترات انتقالية لا تكون بدايتها نتيجة ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ لانقسامات داخل النظام الشمولي ذاته»، وبخاصة بين «المتشددين» و«المعتدلين»[١٥]، لكن النظرية نفسها أكدت أهمية «إحياء المجتمع المدني». ومع حدوث الفترات الانتقالية بشكل أكبر، وتراكم الدراسات، بات جلياً أن النخب الشمولية (بما في ذلك «المعتدلة») أصبحت مقتنعة بضرورة التخطيط للخروج من الساحة السياسية. يرجع السبب الأكبر في اتخاذها هذا الموقف إلى أن تصاعد الاحتجاجات، والإضرابات، والمظاهرات، وأشكال أخرى من المقاومة، أثّر في الاقتصاد وزعزعة استقرار النظام الشمولي، وتجريد النظام من شرعيته. إن اختلاط فاعلي المجتمع المدني ووزنهم تنوع بشكل واسع عبر الفترات الانتقالية، لكن ضم بشكل خاص مزيجاً مهماً من نقابات التجار، ومنظمات طلابية، ومنظمات حقوق الإنسان، والجمعيات الإثنية، ووسائل الإعلام السرية (أو القانونية)، وتجمعات المثقفين المتجانسة، والصحافيين، والتجار والفلاحين[١٦]. وكانوا أحياناً يجتمعون في جبهات واسعة مساندة للديمقراطية.

**رابعاً**، تتمثل الوسيلة الناقلة لهذا التحول الديمقراطي في العملية الانتخابية، فمن ناحية، كان هذا صحيحاً بشكل واضح؛ إذ تعدّ الديمقراطية نظاماً يمنح السلطة من خلال الانتخابات، لكن، كما لاحظ هانتنغتون في إحدى تحليلاته، أنّ سمة من السمات المذهلة للتحولات الديمقراطية في هذه المرحلة هو الانتظام الذي من خلاله غالى الزعماء الشموليون في إمكانية فوزهم بالانتخابات[١٧]. خاض الأوتوقراطيون ـ الواحد تلو الآخر ـ في البيرو، والفليبين، وجنوب أفريقيا، وبورما، والتشيلي، ونيكاراغوا، وبولندا، وزامبيا، ومالاوي، ولاحقاً صربيا، وأوكرانيا وجورجيا، استفتاءات وانتخابات، معتقدين أن مشروعهم الدستوري أو حزبهم السياسي سيفوز؛ فاكتشفوا أن الشعب لا يقف بجانبهم. وفي عدد من الحالات ـ وبدءاً من

(١٥) O'Donnell and Schmitter, Ibid., p. 19.

(١٦) Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, MD: Hopkins University Press, 1999), pp. 232-239.

(١٧) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, pp. 174-185.

الفليبين ـ اعتمدت الأنظمة الشمولية على التزوير في الانتخابات باعتباره صمامَ الأمان الأخير، لكن استطاعت مجموعة مؤلّفة من مراقبين محليين وفرق من الملاحظين الدوليين أن يوثقوا كل هذه التلاعبات ويقفون سداً منيعاً أمام حدوثها. وإذا ما استعدنا الأحداث، فسيتبين أن الانتخابات أيضاً لها تأثير آخر مفاجئ إلى حدٍّ ما. إن الانتخابات التنافسية المتكررة في أفريقيا تميل إلى إحداث تحسينات في مجال الحرية حتى إن كانت (أو على الأقل، ليس في البداية) غير حرة ونزيهة. يرى ستافان ليندبورغ أن الانتخابات التنافسية رفعت من مستوى نمو الوعي الديمقراطي لدى المواطنين، وجعلت منهم شعباً كثير المطالب وأكثر نشاطاً على الصعيد السياسي، كما أُجبرت الأنظمة الأوتوقراطية على تحمل مسؤوليتها والتفاعل مع الشعب بإيجابية أكبر، وعززت مهارات المنظمات المدنية وقدراتها، وحسّنت دور المحاكم في الدفاع عن حقوق المواطنين، وفسحت المجال أمام وسائل الإعلام[١٨]. يبدو أن ميلاد هذه الأطروحة لم يكن فقط نتيجة لارتفاع مستويات الحرية في الدول التي شهدت انتخابات منتظمة، وإنما نتيجة لوجود عدد مفاجئ من الدول التي خاضت انتخابات مرتبة أو مقيدة على نحو خطير ـ كما حدث في بعض البلاد مثل تايوان، والسنغال، والمكسيك، وكينيا لعقود من الزمن ـ وبعد ذلك، تحولت إلى النظام الديمقراطي من خلال هذه الانتخابات، ثم بعد ذلك عبّدت الطريق للانتقال الديمقراطي من خلال هذه الانتخابات.

لتقدير عمق واتساع الموجة الثالثة من الديمقراطية حق قدرها، لاحظ أن من أصل ١١٠ بلدانٍ غير ديمقراطية عام ١٩٧٤م، تحولت ٦٣ دولة (أي ٥٧ في المئة منها) إلى النظام الديمقراطي. وشمل هذا التحول كل دول أوروبا الوسطى ومعظم دول أمريكا اللاتينية ومعظم دول أفريقيا وآسيا. وشمل التحول خارج الشرق الأوسط كل الدول الكبرى التي ترزح تحت وطأة الحكم الشمولي ـ البرازيل، والمكسيك، والفليبين، وإندونيسيا، وباكستان، وبنغلادش، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وروسيا ـ باستثناء

---

(١٨) Staffan I. Lindberg: "The Surprising Significance of African Elections," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 1 (January 2006), pp. 139-151, and *Democracy and Elections in Africa* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2006).

الصين. بالإضافة إلى ذلك، بقيت معظم تلك الدول السالفة الذكر (٦٣ دولة) التي شهدت التحول الديمقراطي دولاً ديمقراطية.

استجمعت الموجة الثالثة للديمقراطية أيضاً قواها بالتزامن مع ميلاد دول جديدة كثيرة. ومنذ ١٩٧٤م، أصبحت سبع وعشرون دولة مستقلةً عن الحكم الاستعماري، وأصبحت إحدى وعشرون دولة منها دولاً ديمقراطية (مع أن تسع عشرة من هذه الدول تضم أقل من مليون نسمة). ومن أصل تسع عشرة دولة جديدة ظهرت عقب تفكك عرى يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي، أصبحت إحدى عشرة منها دولاً ديمقراطية (أي ٥٨ في المئة). عموماً، من أصل ست وأربعين دولة تم إنشاؤها منذ انطلاق الموجة الثالثة، أصبحت اثنتا وثلاثون (أي أكثر من الثلثين) دولة تتبنى النهج الديمقراطي، على الرغم من أن في حالة الاتحاد السوفياتي الأسبق، كانت بعض الدول (مثل أوكرانيا وجورجيا) ديمقراطية بشكل ضعيف وغامض.

وبانتشار الديمقراطية في كل القارات، تصبح ظاهرة عامة. في الوقت الراهن، حوالى ثلاثة أخماس من باقي دول العالم تتبنى الديمقراطية. ليست فقط الدول الغربية الغنية بمفردها دولاً ديمقراطية، لكن أيضاً تسعين في المئة من أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي وحوالى الثلثين من الدول الشيوعية السابقة والخُمسين أو يزيد من دول آسيا وأفريقيا. إن المنطقة الوحيدة التي لا تضم قدراً مهماً من الدول الديمقراطية هي الشرق الأوسط. ومن بين الكتل الثقافية الأساسية في العالم التي تفتقر إلى نظام ديمقراطي بشكل كلي نذكر العالم العربي. (انظر الملحق، الجدول الرقم (٤)، والجدول الرقم (٥)، والشكل الرقم (١))[١٩]. بالإضافة إلى كل هذا، ثمة انتشار مطّرد ومؤثّر للحريات في العالم، ومن ثمّ، تحسن مثير أيضاً في عدد الدول الديمقراطية الليبرالية[٢٠]. إقليمياً، أصبحت مكاسب الحرية واضحة بجلاء في دول ما بعد النظام الشيوعي مثل دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

---

(١٩) لتصنيف شامل لكل الأنظمة في العالم اعتباراً من عام ٢٠٠٦م، انظر الجدول الرقم (٤) والجدول الرقم (٥) في نهاية هذا الكتاب.

(٢٠) تجريبياً، صنفت أي دولة ديمقراطية بصفتها ليبرالية إذا ما كان مجموع نقاطها ١ أو ٢ بحسب سلّم الحقوق السياسية والحريات المدنية لبيت الحرية الذي يتألف من ٧ نقاط. من أجل الاستزادة حول معايير بيت الحرية، انظر: الجدول الرقم (١) في الملحق نهاية هذا الكتاب.

وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بات معظم الدول الديمقراطية في أوروبا الشرقية وحوالى نصف الدول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دولاً ليبرالية (إذا ما احتكمنا إلى تصنيفاتها على مستوى الحقوق السياسية، والحريات المدنية المعتمد في الرقابة لدى مجموعة بيت الحرية ذات الهدف غير الربحي)، كما كان هناك أيضاً حضور مهم للديمقراطية الليبرالية في آسيا وأفريقيا (انظر الملحق، الشكل الرقم (٢)). ومرة أخرى، إن المنطقة الوحيدة التي لم تشهد عملياً أي تغيير دائم في مستوياتها العامة من الحرية هي منطقة الشرق الأوسط.

إن بعض الدول (ربما يصل عددها إلى اثنتي عشرة دولة) التي صنفت من قبل بيت الحرية باعتبارها دولاً ديمقراطية، يمكن أن تصنف ـ من خلال معيار أكثر صرامة ـ بصفتها دولاً «انتخابية شمولية». وإذا ما أخذنا موقفاً صارماً تجاه بعض الحالات الغامضة فسيتقلص عدد الدول الديمقراطية وزخمها، لكن بنسب محدودة. ليس باستطاعة هذا النوع من الدول ولا الدول الأكثر دكتاتورية أن تشكل تحدياً للديمقراطية في العالم حالياً. كما كان الحال عليه منذ العام ١٩٩٠م، لا يوجد منافسون للديمقراطية يحملون نموذجاً حكومياً واضحاً، لقد ووُرِيت الشيوعية الثرى. وفقدَ الحكم العسكري جاذبيته في كل مكان، وإذا سُمح له بالعيش في مكان ما، فيبقى ذلك مرحلياً يستفاد منه في الحفاظ على النظام أو القضاء على الحكام الفاسدين. اندثرت الدول التي يحكمها الحزب الواحد بقدر كبير؛ لأن الحزب الواحد لم يعد لديه ـ إلى حدود هذه الساعة وهذا العصر ـ ما يقنع به الشعب من مصداقية، وحكمة، ومبررات أخلاقية ليبقى في الحكم إلى ما لا نهاية دون انتقادٍ أو تحدٍّ. إن نموذج الدولة الإسلامية الغامض هو الوحيد الذي يملك جاذبية أخلاقية وأيديولوجية باعتباره شكلاً بديلاً من أشكال الحكومة، ومع ذلك لا يصلح هذا النموذج إلا لقسم صغير من مجتمعات العالم. والمثال الحقيقي الوحيد الذي يمثل هذا النوع من الدولة الإسلامية هو «الجمهورية الإسلامية» في إيران الموسومة بالفساد المتزايد، والخزي، وعدم الشرعية، مما جعل أغلبية الإيرانيين ترغب في استبدال بحكومة ديمقراطية حقيقية بها.

من هذا المنظور، تبدو حلقة التاريخ منذ عام ١٩٧٤، إيجابية على نحو رائع، بما أن العالم تحول من الدكتاتورية إلى الديمقراطية باعتبارها النظامَ

النموذجيَّ، ومن الديمقراطية المقتصرة على جزء واحد من العالم إلى ديمقراطية تمتد إلى معظم بقاع الأرض، لكن في السنين القليلة الماضية، بدأ يظهر اتجاه جديد شرير ينذر بتراجع الديمقراطية، على الرغم من التقدم الديمقراطي المستمر.

# الفصل الثالث

# التراجع الديمقراطي

في ليلة الثاني عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩م، أطاح الجيش الباكستاني بالديمقراطية الدستورية للدولة بعد عقد من الفساد السياسي الدفين، والمواجهة، والعنف. والسبب وراء الانقلاب ـ الذي يمثّل الإطاحة العسكرية الرابعة للحكومة المدنية في تاريخ الدولة خلال خمسين عاماً ـ يرجع إلى سوء تقدير الوزير الأول نواز الشريف عندما حاول استبدال رئيس أركان القوات المسلحة، الجنرال برويز مشرف (Pervez Musharraf) بصديق حميم للعائلة يشغل منصب رئيس الجهاز الاستخباراتي الباكستاني. وقبيل عام فقط، أجبر شريف سلف مشرف على التنحي من منصبه «بعدما انتقد أداء حكومته الهزيل تماماً مثل ما فعل مشرف نفسه»[١]. وبدهاء سياسي بارع، أقدم شريف على هذه الخطوة في الوقت الذي كان يحضر مشرف أشغال ندوة في سريلانكا. لكن هذه المرة، «تحركت قوات الجيش بسرعة للدفاع عن رئيسها وحماية وحدة أقوى مؤسسة في البلاد». ولما انزعج الشريف من التدخل المتزايد لرئيس الوزراء في شؤون الجيش، ألقى إنذاراً من لدن الجيش الموالي لمشرف، فرجع على جناح السرعة إلى باكستان على متن طائرة تجارية. لما علم شريف بالمناورة، رفض السماح لطائرة مشرف بالهبوط في مطار كاراتشي (Karachi). على إثر ذلك، تحرك الجيش بسرعة لحماية المطار والدولة؛ فأوقف شريف وإدارة وزارته، بالإضافة إلى مئتي سياسي آخرين، وبيروقراطيين كبار، وفي الصباح الباكر من الليلة الموالية، «قال الجنرال مشرف في خطاب متلفز للأمة: إن شريف قد تلاعب

(١) كل هذه الاستشهادات التي وردت في هذه الفقرة، والفقرة الموالية مأخوذة عن:
Ahmed Rashid, "Pakistan's Coup: Planting the Seeds of Democracy?," *Current History'* vol. 98, no. 632 (December 1999), p. 409.

بمؤسسات الدولة ودمر الاقتصاد، وحاول زعزعة استقرار القوات العسكرية وسعى إلى تسييسها وتقسيمها». أعلن مشرف حالة الطوارئ، وعلق العمل بالدستور، وقام بتنحية كل زعماء المؤسسات الديمقراطية في البلاد، ونصّب نفسه «الرئيس التنفيذي» للبلاد، وأصدر قراراً، في الوقت ذاته، بعدم صلاحية المحاكم في البت في دستورية قبضة الجيش للسلطة. وعد مشرف بأن يمسك الجيش بمقاليد الحكم عبر مجلس الأمن الدولي وطاقم من التكنوقراطيين «إلى حين تمكُّن الجيش من إعادة الديمقراطية الزائفة الحالية إلى ديمقراطية حقيقية».

إذا كانت الدول الديمقراطية الغربية منزعجة للمصادرة المفاجئة للحكومة الدستورية في خامس أكبر بلد ديمقراطي في العالم من حيث السكان، فإن الشعب الباكستاني على ما يبدو لم يكن يشاطرهم الانزعاج نفسه، بحسب تقرير قدّمه أحمد راشد، أحد الصحافيين السياسيين المرموقين في البلاد:

إن الانقلاب غير الدموي لقيَ دعماً شعبياً كبيراً، وأشاد الزعماء عبر مختلف الطيف السياسي بالجيش على «إنقاذ» باكستان، ولم يقم أي عضو من الرابطة الإسلامية الباكستانية (Pakistan Muslim League) التابعة لشريف، بإدانة الانقلاب ضده أو مساندته، مما يظهر عزلة رئيس الوزراء عن الرأي العام وعن حزبه.

ولأسباب عديدة، يعدّ الانقلاب الباكستاني واحداً من أخطر الانقلابات ضد الديمقراطية آنذاك خلال الموجة الثالثة. كانت باكستان البلد الكبير (أكثر من ١٣٠ مليون نسمة) الذي عانى ويلات انهيار الديمقراطية منذ سنة ١٩٧٤م. ثمة بلدان استراتيجية أخرى ـ مثل تركيا، وتايلاند، ونيجيريا، والسودان ـ عانت الانقلابات العسكرية خلال الموجة الثالثة، غير أن الجيش في حالتَي تركيا وتايلاند انسحب بسرعة. أما الانقلاب في الحالتين النيجيرية والسودانية، فقد حدث خلال الثمانينيات؛ أي بعد سنوات قلائل فقط من العمل بالديمقراطية وقبل أن تعصف الموجة الثالثة بالقارة الأفريقية. كما تعد باكستان أقوى بلد مؤثر استراتيجياً عانى الانهيار الديمقراطي منذ الانقلاب التركي عام ١٩٨٠م. إنها لا تملك السلاح النووي فحسب، بل أصبحت

أيضاً مصدراً رئيساً للتدريب الإرهابي، والتمويل، والتشدد الإسلامي. بينما كانت ديمقراطية باكستان قوية على الأقل من الناحية الانتخابية الدنيا ـ على الرغم من الفساد المستشري، وحكم القانون الضعيف، فإن الحزبين السياسييْن الرئيسين يتداولان على السلطة بانتظام في انتخابات غاية في التنافسية ـ لم تفكر في السير على نهج تركيا وتايلاند نحو الإسراع في تطبيق الإصلاح الديمقراطي. إن الأنظمة الشمولية المتعاقبة، وبعدها أحد عشر عاماً من سوء الحكم الفاسد بقيادة بينازير بوتو ونواز الشريف، كلهم ساهموا في تدمير المؤسسات والمبادئ الديمقراطية للبلاد. عبّر العديد من الباكستانيين في باكستان عن امتنانهم للجيش في مواجهة السقوط المدوي للدولة الذي كانوا يخشون من حدوثه.

لقد كان السبب المباشر وراء استيلاء الجنرال مشرف على السلطة يكمن في بلوغ المصالح الشخصية والمؤسساتية. ومع ذلك، فإن وراء انهيار الديمقراطية في باكستان أسباباً أكثر عمقاً؛ إذ فجّر كل واحد منها شرعية النظام الدستوري المدني، وتركه عاجزاً عن إدارة الصراع السياسي بسلام[٢]:

**أولاً**، لحق بنظام العدالة وحكم القانون الفسادُ. ولما كان النظام القضائي في باكستان غير قوي أو مستقل، كان عرضة للفساد وغير سَمِح في ظل تأرجح إداراتي بوتو وشريف. كما تمت شخصنة السلطة التنفيذية، وتسييس الملاحقات الجنائية لمّا وقَعت العلاقات بين الحاكم والأحزاب المعارضة ضحية «حلقة كئيبة من الاضطهاد والمقاومة»[٣]. وفي ظل الإدارة الثانية للوزير الأول، شريف، الذي التحق بإدارته إثر فوز ساحق في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٩٧م، والذي قرر تعزيز قبضة السلطة، تم تأسيس

(٢) إن التقرير التحليلي الموالي يعتمد بشكل كبير على المصدر الآتي: Ameen Jan, "Pakistan on a Precipice," *Asian Survey,* vol. 34, no. 5 (1999), pp. 699-719; Leo Rose and D. Hugh Evans, "Pakistan's Enduring Experiment," *Journal of Democracy,* vol. 8, no. 1 (January 1997), pp. 83-94, and U.S. Department of State, "1999 Country Reports on Human Rights Practices," (25 February 2000).
<http://www.state.gov./www/global/human_rights/1999_hrp_report/Pakistan.jtml>

(٣) Rose and Evans, Ibid., p. 89.

السلطة القضائية من قبل بوتو وحزب الشعب الباكستاني. تم قمع حريات الصحافة، وباسم محاربة الإرهاب تم الاعتداء الصارخ على الحريات المدنية، وتأسيس المحاكم العسكرية للبت في حالات العنف السياسي في إقليم السند. ومن دواعي السخرية أن يعتمد شريف بشكل متزايد على الجيش لتثبيت النظام وإدارة البلاد، بما في ذلك الاستعمال الكبير للطاقة والمياه، غير أن النظام تدهور بشكل تدريجي في ظل تنامي العنف السياسي والطائفي.

**ثانياً**، انقسمت باكستان على أسس إثنية ودينية حتى شعرت جماعات مختلفة بالتهميش (أو بأنها قد تُهمش سريعاً)، وباعتماد بوتو وشريف على قاعدة سياسية مهيمنة في أقاليم مختلفة (بوتو في السند، وشريف في البنجاب). كما شعرت المناطق التي تشكل أقلية بالإقصاء بشكل متزايد، وعادت الأحزاب السياسية الإثنية والحركات الدينية المتطرفة إلى العنف وقطْع الطرق. هذه التكتيكات الوحشية، «في نظر العديد من الباكستانيين، أضفت الشرعية على الدولة لاستخدام العنف بغية كبح مطالب الشعب»[٤]. إن قمع الدولة في المقابل أجبرت الشعب على أن يصير أكثر راديكالية، وإن العنف الطائفي الذي نشب بين المقاتلين الشيعة والجماعات السنية المسلمة (علماً بأن لكل طرف مناصرين خارجيين) سدّد ضربة مزدوجة إضافية للاستقرار السياسي، والعنف المتصاعد، والإرهاب، وانعدام الأمن في الوقت الذي يتم فيه الضرب بشرعية الديمقراطية عرض الحائط.

**ثالثاً**، إن المشاكل المتنامية المخالفة للقانون، والشطط في استعمال السلطة، والصراعات الإثنية والدينية غذّتها وضاعفتها حالات الفشل الاقتصادي والظلم. وفي ظلّ الحكم المدني، عجزت باكستان عن بلوغ نمو اقتصادي كفيل بتقليص الفقر المستشري. ولما كان متوسط العمر المتوقّع في باكستان لا يتجاوز الستين سنة، ومعدّل محو الأمية فيها لدى البالغين لا

---

(٤) Jan, Ibid., p. 702.

كان ينظر إلى الحركة القومية المتحدة (MQM) بشكل خاص تهديداً خطيراً بالنظر إلى هيمنتها السياسية داخل العاصمة الاقتصادية، كاراتشي، التي تحوي خليطاً من كل الجماعات الإثنية الباكستانية.

يتجاوز ثلاثة وأربعين في المئة، احتلت ١٣٨ دولة من أصل ١٧٣ دولة في الترتيب العالمي «للتنمية البشرية»(٥) خلال التسعينيات، وتحسنت مؤشراتها المتعلقة بالتنمية البشرية بنسبة طفيفة، واستطاعت بالكاد التنمية الاقتصادية السنوية المتواضعة التي لم تتجاوز ٤ في المئة أن تحافظ على النمو السكاني (بنسبة ٢,٨)(٦). وقد عجزت الحكومة الباكستانية عن فرض الضرائب على مواردها الرئيسة من دخلها القومي (سواء بشكل مشروع أو غير مشروع)، مما دفعها إلى القرض، لدرجة أنها كانت تنفق ٤٠ في المئة من ميزانيتها على المديونية. وكانت تخصص ربع الميزانية سنوياً إلى الجيش وتمتدّ يد الضياع إلى قسم آخر منها. «ويبقى النزر اليسير للتنمية»(٧). إن الإدارات المدنية المتعاقبة عجزت عن تطبيق الإصلاحات الضرورية ـ من ضبط لحالات الفساد، والتهريب، وفرض الضريبة على الفلاحة (ومن ثمّ، على ملاك الأراضي الفيوداليين) مع عقلنة الأعباء الضريبية وتحرير رقابة الدولة ـ لبناء الثقة بين المستثمرين. تم تهريب رؤوس الأموال، وارتفع معدل البطالة، وفسح النشاط الاقتصادي الشرعي الطريق أمام تهريب المخدرات، والأسلحة، والسلع الاستهلاكية بشكل متزايد، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الاستغلال المتوحش، بدءاً من التراجع عن العقود المبرمة بشكل سري مع الدولة إلى استنزاف النظام البنكي المنهك أصلاً بشكل متزايد. إن مهمة باكستان الشاقة في تحقيق الحوكمة عززت قوة الجيش، وضاعف تعميق مشكل الفقر التوترات بين مختلف الجماعات الإثنية والدينية. وأعاق النزاعيْن الديني والإثني العنيفيْن تدفق الاستثمارات. إن الفساد، وتهريب رؤوس الأموال، وتهريب الأسلحة، والتجارة في المخدرات، وتلاشي نشاط المتبرع الدولي وثقة المستثمر، أمورٌ قوّضت قدرة الدولة، مما سرّع من السقوط الشامل لدولة باكستان. وإذا ما استحضرنا الأحداث الماضية، فسيبدو انقلاب الجيش تقريباً أمراً حتمياً.

(٥) United Nations Development Programme [UNDP], *The Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (New York: UNDP, 2002), table 1, p. 151.

(٦) Ibid., p. 155, table 2, and World Bank, *Entering the 21st Century: World Development Report, 1999/2000* (Baltimore, MD: Oxford University Press, 2000), pp. 235 and 251, tables 3 and 11.

(٧) Jan, "Pakistan on a Precipice," p. 708.

## أولاً: انتكاسات الموجة الثالثة

تتمثل إحدى السمات المحددة للموجة الثالثة في العدد المحدود لحالات الانهيار التي لحقت بالديمقراطية. إلى حدود العام ١٩٩٩م، كانت توجد نسبياً حالات قليلة من الانهيار الديمقراطي، وإن العدد الكبير من هذه الانهيارات حدث في غضون عقد من اندلاع الثورة البرتغالية عام ١٩٧٤م: الانهيار الديمقراطي في لبنان عام ١٩٧٥م، وفي الهند عام ١٩٧٥م، وفي تركيا عام ١٩٨٠م، وفي غانا عام ١٩٨١م، وفي نيجيريا عام ١٩٨٣م. وبعد ذلك، أطاحت الانقلابات العسكرية بالديمقراطية في فيجي عام ١٩٨٧م، وفي السودان عام ١٩٨٨م، وفي تايلاند عام ١٩٩١م، وفي غامبيا وليسوتو عام ١٩٩٤م، بينما قام الرؤساء المنتخبون بإفراغ الديمقراطية من محتواها في بيرو عام ١٩٩٢م، على إثر الانقلاب الذاتي *(Autogolpe)* لألبرتو فوجيموري (Alberto Fujimori)، وفي زامبيا لما انتهك فريدريك شيلوبا (Frederick Chiluba) العملية الانتخابية إبان إعادة انتخابه عام ١٩٩٦م. ومع ذلك، دامت حالة الطوارئ في الهند أقل من عامين، وعادت تركيا وتايلاند إلى الديمقراطية بعد فترات قصيرة مماثلة من حكم الجيش، بينما عادت غانا ونيجيريا إلى الديمقراطية عام ٢٠٠٠م تقريباً، وليسوتو عام ٢٠٠٢م، وبيرو وزامبيا عام ٢٠٠١م، على إثر انتخابات رئاسية جديدة. إذا سلّمنا بأن فيجي وغامبيا ما زالتا تعيشان حالة من التعفن السياسي في ظل دولة ديمقراطية زائفة، فهما ـ على الأقل ـ دولتان صغيرتان.

كان الانقلاب في باكستان نذيرَ شيءٍ مختلف. لم يكن ممكناً ـ ولم يكن بالفعل كذلك ـ «حالة تصحيحية» قصيرة ببقاء الجيش في السلطة. لقد حدث هذا الانقلاب عندما بلغت الموجة الثالثة من العملية الديمقراطية ـ على ما يبدو ـ ذروتها، كما عكست المشاكل المترسخة للحوكمة التي يتصارع معها العديد من الدول الديمقراطية الهشة الجديدة. ومنذ ذلك الحين، أجهضت الديمقراطية عبر ممارسات غير ديمقراطية وقفَ وراءها رؤساء منتخبون في روسيا، وفنزويلا، وعبر انقلاب ملكي في النيبال، وبسبب عملية غش واسعة مسّت الانتخابات في نيجيريا عام ٢٠٠٣م، وبسبب الجيش ـ مرة أخرى ـ في تايلاند عام ٢٠٠٦م. بينما تسير النيبال الآن

قدماً نحو العودة إلى الديمقراطية ومعها على الأرجح تايلاند، يسعى الزعماء المستبدون في روسيا وفنزويلا ـ بدعم من عائدات النفط الضخمة غير المتوقعة ـ إلى تشديد هيمنتهم على السلطة. تعدّ روسيا وفنزويلا دولتين مهمتين من بين الدول التي شهدت انتكاسات ديمقراطية، ولم تنويا العودة إلى تفعيلها إلى حد الآن، بل إنهما يهددان بالبقاء في سدة الحكم إلى فترة أطول (الجدول الرقم (٣ ـ ١)).

لم تستطع الولايات المتحدة ولا الدول الديمقراطية الغربية التجند بالقدر الكافي في أيٍّ من هذه الدول من أجل ممارسة ضغط فعال يفضي إلى العودة إلى الديمقراطية، بل عجزوا عن فعل ذلك حتى مع غامبيا ـ وهي إحدى الدول الصغيرة الضعيفة في العالم التي بالكاد يصل دخلها القومي إلى ١٠ في المئة؛ أي ما يعادل فعلياً ميزانية جامعة ستانفورد (Stanford University). استطاع الزعيم العسكري الغامبي بسط هيمنته على البلاد لمدة تزيد على العقد من الزمن دون خوف شديد من «الغرب» الديمقراطي.

وسنرى لاحقاً أن هذه الانهيارات الديمقراطية لم تشكّل وحدها جملة الاتجاهات المقلقة. فثمة دول ديمقراطية أخرى ـ مثل بنغلادش ـ لم تفعّل الديمقراطية بشكل لائق، وقد تغير من اتجاهها، فتنهار انهياراً تاماً. تعيش دول عديدة شهدت ثورات ديمقراطية ـ مثل الفليبين، وأوكرانيا، وجورجيا، وكينيا ـ خطر مصادرة هذه الثورات وتبديدها من جراء دوامة الاقتتال الداخلي بين الفصائل، والحوكمة السيئة. ما بدا شبيهاً بالإرهاصات الأولى لثورة ديمقراطية في العالم العربي ـ في العراق، ولبنان، وفلسطين ـ تحول إلى حالات من الفوضى، وبوادر حرب أهلية. ولّد الجدال الدائر في أماكن أخرى من العالم مثل تايوان، والمكسيك، حول قرب الانتخابات، وحول الفضائح المتعلقة بالفساد، أزمات ساهمت في إبطال التقدم نحو التوحيد. كما أخذت دول استبدادية قوية ـ مثل الصين وبيلاروسيا، وأوزبكستان، ومصر ـ في تقليص مساحة الانشقاق والمعارضة، وإغلاق قنوات المساعدة الدولية بغية القضاء على أي ضغوطات ديمقراطية.

## الجدول الرقم (٣ ـ ١)

## انهيارات الديمقراطية خلال الموجة الثالثة (من ١٩٧٤م إلى غاية ٢٠٠٦م)

| نوع الانهيار | عدد الانهيارات | نسبة الدول الديمقراطية[أ] خلال الموجة الثالثة | الدول وتاريخ انهيار الديمقراطية فيها (وتجددها) |
|---|---|---|---|
| انهيار مع عودة إلى الديمقراطية بعد ذلك | ٨ | ٥,٧ | الهند، ١٩٧٥م (١٩٧٧م) تركيا، ١٩٨٠م (١٩٨٣م) غانا، ١٩٨١م، (٢٠٠٠م) نيجيريا، ١٩٨٣م (١٩٩٩م)[ب] تايلاند، ١٩٩١م (١٩٩٣)[ج] بيرو، ١٩٩٢م (٢٠٠١م) ليسوتو، ١٩٩٤م (٢٠٠٢م) زامبيا، ١٩٩٦م (٢٠٠١م) |
| انهيار مع عدم العودة إلى الديمقراطية بحلول ٢٠٠٧م | ١٢ | ٨,٥ | لبنان، ١٩٧٥م فيجي، ١٩٨٧م السودان، ١٩٨٩م الغابون، ١٩٩٤م باكستان، ١٩٩٩م قيرغيزستان، ٢٠٠٠م روسيا، ٢٠٠٠م النيبال، ٢٠٠٢م نيجيريا، ٢٠٠٣م[ب] فنزويلا، ٢٠٠٥م تايلاند، ٢٠٠٦م[ج] جزر السولومون، ٢٠٠٦م |
| المجموع | ٢٠ | ١٤,٢ | |

(أ) يحصي هذا ١٤١ نظاماً ديمقراطياً كاملاً كان يوجد بين عام ١٩٧٤م من شهر نيسان/ أبريل (بداية الموجة الثالثة) إلى شهر كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٧ على النحو الآتي: ٤٠ دولة ديمقراطية كانت موجودة سابقاً، و٩٥ دولة شهدت تحولات إلى الديمقراطية، و٦ من أصل ١٣٥ بلداً عانت انهياراً ديمقراطياً، ثم عادت إلى الديمقراطية (ومن ثمّ، فلقد تم إحصاؤها مرتين).

(ب) شهدت نيجيريا انقلابين ضد الديمقراطية خلال هذه الفترة: الانقلاب العسكري عام ١٩٨٣م، والتلاعب بالانتخابات على نحو واسع عام ٢٠٠٣م.

(ج) عرفت تايلاند انهيارين اثنين للديمقراطية خلال هذه الفترة: الانقلاب العسكري عام ١٩٩١، الذي أدى إلى عودة إلى الديمقراطية عام ١٩٩٣م، والانقلاب العسكري عام ٢٠٠٦م؛ إذ لم تبرح سيادة الجيش مكانها إلى حدود تاريخ النشر.

عندما ينظر المرء إلى كل دول العالم، يتضح له أن التوجهات في الأعوام القليلة الماضية تشير إلى أنها لا تزال تبدو إيجابية إلى حدٍّ بعيد. وعلى العموم، مهما كان عدد الدول الديمقراطية ثابتاً أو آخذاً في الارتفاع شيئاً ما في الأعوام القليلة الماضية، فإن متوسط معدلات الحرية فيها استمرّ في التحسن، وإن عدد الدول التي رفعت عموماً متوسط معدلاتها في الحرية فاقت عدد الدول ذات معدل الحرية المتوسط المنخفض بهامش يصل إلى نقطتين أو إلى نقطة واحدة على الأقل. ومن ١٩٩١م إلى ٢٠٠٥م، فاقت مكاسب الحرية عادة فرص الخسائر بقيمة اثنتي عشرة نقطة خلال خمسة عشر عاماً. حدث هذا باتساق وعلى نحو مثير، خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٥م، حاثاً بيت الحرية في تقييماتها السنوية على الترحيب «بالمكاسب المهمة التي تحققت في مجال الحرية حول العالم» في العام المنصرم[٨]، و«العدد المتدني للمجتمعات غير الحرة التي عرَّف بها الاستطلاع منذ عقد من الزمن»[٩]، «والتحولات الجديدة في عدد الحكومات المنتخبة ديمقراطياً وفي نسبها»[١٠]. ستكون كل هذه التقييمات عادلة ومشجّعة، إذا ما زِينت كل الدول بميزان واحد، لكن إذا نظرنا إلى الدول الوازنة خارج الغرب الديمقراطي بثبات، فسنكتشف أمراً آخر، وصار ذلك أكثر وضوحاً بشكل شامل عام ٢٠٠٦م عندما تساوت العوائق التي تقف أمام الحرية مع المكاسب التي جَنَتْها للمرة الأولى خلال خمس سنوات (الشكل الرقم (٣ ـ ١))، وقد دوّن بيت الحرية في تقريره السنوي «مجموعة من الاتجاهات المقلقة التي تمثّل ـ في مجملها ـ تهديدات خطيرة محتملة لاستقرار الدول الديمقراطية الجديدة»[١١].

---

(٨) Adrian Karatnycky, "Liberty's Expansion in a Turbulent World: Thirty Years of the Survey," in: *Freedom in the World, 2003: The Annual Survey of Political Rights* and *Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2003), p. 7.

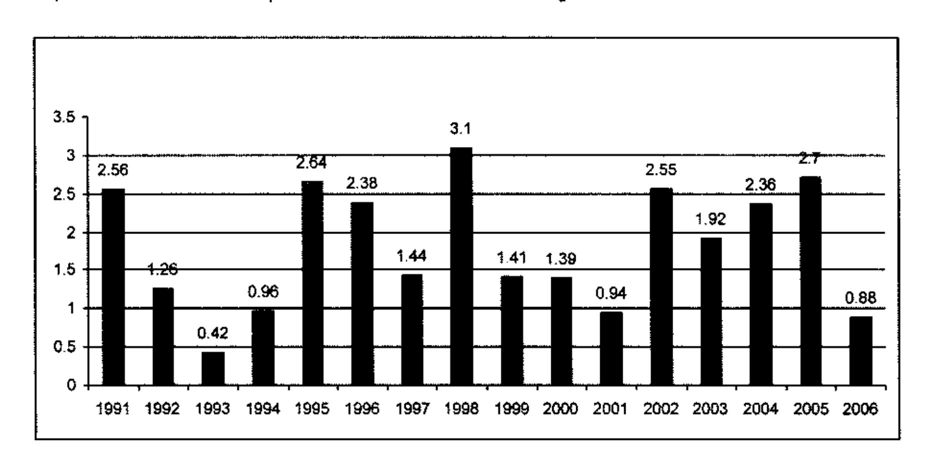
(٩) Arch Puddington, "Freedom in the World, 2006: Middle East Progress Amid Global Gains," in: *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2006), p. 3.

(١٠) Adrian Karatnycky, "The 2001-2002 Freedom House Survey of Freedom: The Democracy Gap," in: *Freedom in the World, 2001-2002: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2002), p. 7.

(١١) Arch Puddington, "The 2006 Freedom House Survey: The Pushback against Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 4 (April 2007), p. 119.

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

نسبة المكاسب والخسائر في مجال الحرية عبر العالم، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٦م




تتجلى إحدى الطرق التي يتم من خلالها تقييم الاتجاه العام لمسار الديمقراطية في غضون العقد الأخير، في البحث في ما أسميه «بالدول المتأرجحة الاستراتيجية». وبعيداً عن الدول المترشحة الواضحة، مثل الصين والهند، فإن أياً من هذه الدول تشمل ـ لا محالة ـ حكماً، وهي، من ثمّ، عرضة إلى نزاع قضائي. أقدّم ما أظنه قائمة بأسماء الدول التي يمكن الدفاع عنها: إحدى وعشرون دولة خارج الغرب المصنِّع الذي يحتوي على ٨٠ مليون نسمة، أو لها مداخيل قومية ضخمة تفوق ١٣٠ مليار دولار. كما أضيفت أوكرانيا إلى قائمة هذه الدول المذكورة، التي تعد إحدى دول ما بعد الاتحاد السوفياتي الأكثر أهمية بعد روسيا، (ودولة «متأرجحة» بين الشرق والغرب، هذا إن وجدت دولة من هذا القبيل)، بالإضافة إلى مصر، الدولة العربية الأكثر كثافة سكانية وتأثيراً. تقدم هذه الدول الثلاثة والثلاثون صورة مختلطة من التقدم الديمقراطي في العقد الأخير بلا جدال (الجدول الرقم (٣ ـ ٢)). أحرزت إحدى عشرة دولة منها تقدماً ديمقراطياً، إما من خلال بلوغ فترات انتقالية نحو الديمقراطية (كما هو الحال بالنسبة إلى المكسيك، وإندونيسيا، وأوكرانيا)، أو من خلال تحسين جودة الديمقراطية كما هو الشأن بالنسبة إلى البرازيل، وتركيا، وبولندا، وتايوان. لكن تايوان والمكسيك تراجعتا في الآونة الأخيرة، وأما الدول الاثنتا عشرة الأخرى، فلقد بقيت إما دولاً شمولية بشكل ثابت (الصين، والفييتنام، والعربية السعودية، ومصر)، أو

انحطت سياسياً؛ إذ أطاح الجيش في كلٍّ باكستان وتايلاند بالديمقراطية. ودمرها الرؤساء المنتخبون أو سياسيو الأحزاب في دول رئيسة من مثل روسيا، وفنزويلا، ونيجيريا. أما بخصوص إيران، فتراجعت من دولة سياسية تعددية إلى حدٍّ ما، في ظل رئاسة محمد خاتمي، إلى دولة دكتاتورية أكثر تطرفاً وقمعاً تحت قيادة محمود أحمدي نجاد. تشكو الدكتاتورية في بنغلادش من خطر الانهيار، مثلها مثل الفلبين. وبغض النظر عن الانقلابات العسكرية التي وقعت في باكستان، وتايلاند، نسجّل حدوث أهم ثلاثة انقلابات عسكرية على الديمقراطية في روسيا، وفنزويلا، ونيجيريا في الأعوام الأخيرة. وربما ليس من قبيل الصدفة أن تستمد كل دولة من هذه الدول معظم مداخيل حكوماتها من عائدات النفط. وفي كل حالة، يتم فيها الإجهاز على الديمقراطية من الداخل، في حين يحتفظ بالقوقعة الدستورية الخارجية بشكل سطحي.

**الجدول الرقم (٣ ـ ٢)**
**الدول الاستراتيجية «المتأرجحة»**

| البلد | دخل قومي ضخم، ٢٠٠٥م (المليارات بالدولار الأمريكي) | السكان،٢٠٠٥م (بالملايين) | متوسط درجة الحرية،٢٠٠٧م | نوع النظام | الاتجاه الديمقراطي في غضون عشر سنوات |
|---|---|---|---|---|---|
| الصين | ٢,٢٦٣,٨ | ١,٣٠٥ | ٦,٥ | شمولي | ⇔ |
| الهند | ٧٩٣,٠ | ١,٠٩٥ | ٢,٥ | ديمقراطي | ⇑ |
| كوريا الجنوبية | ٧٦٤,٧ | ٤٨ | ١,٥ | ديمقراطي ليبرالي | ⇑ |
| المكسيك | ٧٥٣,٤ | ١٠٣ | ٢,٥ | ديمقراطي | ⇑ |
| البرازيل | ٦٤٤,١ | ١٨٦ | ٢,٠ | ديمقراطي ليبرالي | ⇑ |
| روسيا | ٦٣٩,١ | ١٤٣ | ٥,٥ | انتخابي شمولي | ⇓ |
| تركيا | ٣٤٢,٢ | ٧٣ | ٣,٠ | ديمقراطي | ee ⇑ |

يتبع

تابع

| تايوان | ٣٠٤,٠ | ٢٣ | ١,٥ | ديمقراطي ليبرالي | ⇑ |
|---|---|---|---|---|---|
| العربية السعودية | ٢٨٩,٢ | ٢٥ | ٦,٥ | شمولي | ⇔ |
| إندونيسيا | ٢٨٢,٢ | ٢٢١ | ٢,٥ | ديمقراطي | ⇑ |
| بولندا | ٢٧١,٤ | ٣٨ | ١,٠ | ديمقراطي ليبرالي | ⇑ |
| أفريقيا الجنوبية | ٢٢٤,١ | ٤٥ | ٢,٠ | ديمقراطي ليبرالي | ⇓ |
| إيران | ١٨٧,٤ | ٦٨ | ٦,٠ | شمولي انتخابي | ⇓ |
| تايلاند | ١٧٦,٠ | ٦٤ | ٥,٥ | شمولي | ⇓ |
| الأرجنتين | ١٧٣,٠ | ٣٩ | ٢,٠ | ديمقراطي ليبرالي | ⇑ |
| فنزويلا | ١٢٧,٨ | ٢٧ | ٤,٠ | شمولي انتخابي | ⇓ |
| الفلبين | ١٠٨,٣ | ٨٣ | ٣,٠ | ديمقراطي | ⇓ |
| باكستان | ١٠٧,٣ | ١٥٦ | ٥,٥ | شمولي | ⇓ |
| مصر | ٩٢,٩ | ٧٤ | ٥,٥ | شمولي | ⇔ |
| نيجيريا | ٧٤,٢ | ١٣٢ | ٤,٠ | شمولي انتخابي | ⇓ |
| أوكرانيا | ٧١,٤ | ٤٧ | ٢,٥ | ديمقراطي | ⇑ |
| بنغلادش | ٦٦,٢ | ١٤٢ | ٤,٠ | ديمقراطي (تعطيل مؤقت) | ⇓ |
| الفيتنام | ٥١,٧ | ٨٣ | ٦,٠ | شمولي | ⇔ |

World Bank, *World Development Report 2007: Development and the Next Generation* :المـــصـــادر
(New York: Oxford University Press, 2006), and *Freedom in the World, 2007: Survey of Freedom in the World The Annual Survey of Political Rights and Civil Libuerties* (New York: Freedom House, 2007).
<http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page = 15>.

تم احتساب رقم «تايوان» من مؤسسة بيت الحرية. انظر:

*Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2006).

هذا النصف من الدول الأكثر أهمية خارج الغرب الديمقراطي الآمن، تحكمه أنظمة شمولية أو يسجل تراجعه عن الديمقراطية، مما يؤشر على عودة القلق والانزعاج إلى التيار الديمقراطي العالمي. والشيء نفسه ينطبق على الحركة الارتجاعية المتنامية ضد الجهود الدولية لتعزيز الديمقراطية. لقد دخلنا فترة من فترات الانهيار الديمقراطي العالمي، واحتمال أن يظهر ذلك ـ على نطاق واسع ـ بالنسبة إلى الدول المتأرجحة.

## ثانياً: استعادة الديمقراطية في روسيا

كان للتراجع عن الديمقراطية في روسيا مغزى استراتيجي أكثر من أي دولة أخرى في العالم. إن الصعود اللامع والسريع لفلاديمير بوتين من موظف مبهم داخل جهاز المخابرات الروسي الأسبق (KGB) إلى نائب عمدة سان بطرسبورغ (St. Petersburg) عام ١٩٩٤م، ليصبح في غضون أعوام قلائل المساعد الرئيس في رئاسة بوريس يلتسن (Boris Yeltsin)، وبعدها رئيساً لجهاز الأمن الفيدرالي (وهي المؤسسة التي أعقبت جهاز المخابرات الروسي (KGB)، ثم رئيس وزراء، فرئيساً للدولة، ليصير، أخيراً، إمبراطوراً مابعد حداثي، يوازي التضييق التدريجي للحرية وخنق الديمقراطية في البلاد. مما لا شكّ فيه أن الديمقراطية في ولاية يلتسن كانت في العديد من الحالات سطحية، تعتريها فوضى، ومتأثرة بالأحزاب السياسية الضعيفة، والاحتكار الدستوري للسلطة من قبل رئاسة الجمهورية، و«مجتمع مدني غير فاعل، وانعدام قضاء مستقل، والرفض الشعبي للديمقراطية»[١٢]. في منتصف العام

---

(١٢) Michael McFaul, "What Went Wrong in Russia? The Perils of a Protracted Transition?," *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 2 (April 1999), p. 11.

لا يتفق كل المحللين على أن روسيا كانت بلداً ديمقراطياً حتى في ظل حكم يلتسن. بحسب العالمة السياسية الروسية ليليا شيفتسوفا (Lilia Shevtsova)، كان النظام في روسيا «أوتوقراطياً انتخابياً دستورياً»، حيث «الصراع ثابت بين حكومة منتخبة وشرعية وزعيم يملك سلطات شمولية في كنهها»، =

١٩٩٨م، أطاح انهيار الروبل الروسي بالإصلاحيين الليبراليين في حكومة يلتسن، وزاد من تبعيته للفاعلين الليبراليين. يرجع البعض تاريخ زوال الديمقراطية إلى التلاعب الذي حصل في إعادة انتخاب يلتسن عام ١٩٩٦م[١٣].

وعندما تدهورت حالة يلتسن الصحية، وتلاشت قدراته السياسية بشكل سريع خلال ولايته الرئاسية الثانية، أصبحت الديمقراطية في روسيا على مقربة من الشلل التام، في حين أخذ رجال الأعمال «الأوليغارشيون» الذين تربطهم علاقة بالسياسة يثرون بشكل بعيد عن التصديق. لقد بلغ الفساد الرسمي، والتواطؤ بشأن عملية الخصخصة مستوى كبيراً جداً إلى درجة أن أحد الدارسين الأمريكيين نعت ذلك «بعملية «الفودلة»» (Feudalization)[١٤]. ولما شارفت فترة يلتسن الرئاسية على الانتهاء عام ٢٠٠٠م، كان همّه الوحيد الحفاظ على ممتلكات عائلته والسهر على سلامتها. وبعدما جربت مجموعة من الوزراء الأولين أن يكونوا خلفاء له محتملين، استقر اختيار يلتسن على بوتين الداهية السياسي، لينصبه وزيراً أولاً في شهر آب/أغسطس ١٩٩٩م قبل تقديم استقالته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

إن تنحي يلتسن عن السلطة مكّن بوتين من الترشح إلى منصب الرئاسة في انتخابات مبكرة انقسمت فيها الحملة الانتخابية إلى شطرين، وحقق بوتين انتصاراً مدوياً في الدور الأول من الانتخابات في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠م بنسبة ٥٣ في المئة من الأصوات (مقابل ٢٩ في المئة لصالح أقرب منافسيه، زعيم الحزب الشيوعي)، وقد ساعده في ذلك كله الشعور القومي الذي غذته الحرب الروسية في الشيشان والانفجارات الغامضة التي ضربت مبانيَ سكنية في موسكو وفولغودونسك (Volgodonsk)، وعَزَتْها الحكومة إلى الإرهابيين الشيشان[١٥]. ويرى المراقبون الدوليون أن هذه الانتخابات شابتها مخالفات

---

= انظر: Lilia Shevtsova, "Russia under Putin: Can Electoral Autocracy Survive?," *Journal of Democracy*, vol. 11, no. 3 (July 2000), p. 37.

(١٣) Ivan Krastev, "New Threats to Freedom: Democracy,s "Doubles"," *Journal of Democracy,"* vol. 17, no. 2 (April 2006), p. 54.

(١٤) Charles Fairbanks, "What Went Wrong in Russia?: The Feudalization of the State," *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 1 (April 1999), pp. 47-53.

(١٥) Lilia Shevtsova, "Russian Democracy in Eclipse: The Limits of Bureaucratic Authoritarianism," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 3 (July 2004), p. 68. =

خطيرة، واستنتجت إحدى الجرائد الرائدة أنه لو غاب التزوير عن العملية الانتخابية لواجه انتخابات إضافية قبل حسم المنافسة ضد غريمه الشيوعي(١٦). ومع ذلك، فإن بعض المحللين يشككون في انتصار بوتين على كل حال: «وبعد سنوات من الاضطرابات الثورية، أراد الشعب الروسي بوضوح يداً قوية تعد ببناء دولة أكثر قوة»(١٧).

وقد ضمنَ الانتداب الانتخابي لبوتين فرصة التحرك بدهاء وبفعالية كبيرة ليمركز السلطة في الكرملن (Kremlin)، وهزم المعارضة الليبرالية المتشظية إلى أبعد الحدود، والقضاء ـ تدريجياً ـ على كل مصدر مستقل للسلطة أو المسؤولية. لقد كانت الأولوية المبكرة تدمير الفيدرالية الروسية، وهو المفتاح الرئيس لتعددية سياسية والاطمئنان على السلطة المركزية. وبفضل أغلبية راسخة مساندة للحكومة في الدوما (Duma) ـ وهو المجلس الأدنى في البرلمان ـ استطاع بوتين إخضاع المجلس الأعلى؛ أي المجلس الفيدرالي، وذلك من خلال تنحية تسعة وثمانين محافظاً إقليمياً ـ من هذه الهيئة ـ انتُخبوا بشكل مستقل، ورؤساء المجالس التشريعية الإقليمية المنتخبين. لقد عين في مكانهم أعضاء آخرين، ليحوّل المجلس الأعلى إلى «خاتم مطاطي»(١٨). وفرض بعد ذلك طبقة من «سبع مناطق ضخمة»، على رأسها أيضاً أعضاء عيّنهم ليتحكموا في مداخيل ضخمة. ومع مرور الوقت، حشد هذه السلطات التنفيذية وكذا مجلس وزرائه وموظفي الكرملن بمسؤولين عسكريين وجهاز أمن الدولة السيلوفيكي *(siloviki)* الموالين له بوفاء والمعادين للتعددية الديمقراطية.

---

= سيتهم النقاد لاحقاً بوتين وحلفاءه بتدبير عملية الانفجارات بغية حشد التأييد لخوض حرب ضد الشيشان. كانت هذه أهم الادعاءات التي قدمها المغتال ألكسندر لتفيننكو (Alexander Litvinenko)، وهو موظف سابق نافذ في جهاز المخابرات الروسي وجهاز الأمن الفيدرالي، وقد غادر روسيا هارباً متوجهاً نحو بريطانيا مدعياً أنه أمر بقتل بوريس بيريزوفسكي (Boris Berezovsky)، المليونير الروسي الأوليغارشي الذي كان بينه وبين بوتين نزاع.

(١٦) *Freedom in the World, 2001-2002: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 446.

(١٧) Michael McFaul, "Russia under Putin: One Step Forward, Two Steps Back," *Journal of Democracy*, vol. 11, no. 3 (July 2000), p. 32.

(١٨) Michael McFaul and Nikolai Petrov, "Russian Democracy in Eclipse: What the Elections Tell Us," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 3 (July 2004), p. 24.

وعاد بوتين أيضاً إلى رجال الأعمال الأوليغارشيين ـ واحداً تلو الآخر ـ الذين لم يركعوا له قبل تشكيل الحزب الجديد للسلطة. إن المليونيرين اللذين كانا يملكان وسائل إعلام مستقلة ـ فلاديمير غوسينسكي (Vladimir Gusinsky) ـ وبوريس بيريزوفسكي (Boris Berezovsky) شكّلا أهدافاً مبكرة للنظام. لقد جُرد هذان الزعيمان القويان المستقلان سياسياً من مصادر قوتهم المستمدة من الإعلام، ولقيا عقوبة النفي من خلال التحقيق معهما في قضايا الفساد المُسَيَّسة، وفي تقييمات الضرائب، وقد استوعب الآخرون الرسالة. وفي شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣م «استولت الحكومة على آخر شبكة تلفزيونية مستقلة (TVS) بدعوى تسديد ديون الشركة»، ومنذ ذلك الحين، «أصبحت كل الشبكات التلفزيونية الوطنية الروسية في قبضة الحكومة والمصالح الاقتصادية تدعم الحكومة وتثني على الرئيس بشكل مطرد»[١٩]. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣، أطلق بوتين العنان لمدعيه لمقاضاة ميخائيل خودوركوفسكي (Mikhail Khodorkovsky)، النشيط البالغ من العمر أربعين سنة، والمالك لشركة يوكوس بيتروليوم (Yukos petroleum). إن خودوركوفسكي الذي قيل إنه كان يعدّ لانقلابٍ ضد بوتين، اتهم بالتهرب من دفع الضرائب، وأُلقي القبض عليه، وضرب، وتم تفكيك إمبراطورية تجارته حتى قبل إدانته. حُكم على خودوركوفسكي بالسجن لمدة تسعة أعوام (في أيار/مايو، ٢٠٠٥)، فأسكت مصيره هذا، الزعماء السياسيين، والماليين الروسيين الذين كانوا يشكّلون آخر مصدر رئيس لمقاومة سيطرة بوتين.

اشتد الخوف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ مع مقتل أنا بوليتكوفسكايا (Anna Politkovskaya)، الصحافية الروسية المستقلة الأكثر شجاعة وصراحة. «إنها تعدّ الصحافية الروسية الثالثة عشرة التي تم استهدافها ضمن عقد قتل أبرم منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في العام ٢٠٠٠». وإبان اغتيالها، كانت بوليتكوفسكايا (Politkovskaya) تقدم تقارير دون خوف حول الأعمال الوحشية التي مورست في حرب الشيشان، و«كانت تعدّ عرضاً عن أعمال التعذيب وحالات الاختفاءات في الشيشان التي قامت بها قوات

(١٩) *Freedom in the World, 2005: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom, 2005), p. 522.

الأمن [الموالية لموسكو]». وعقب قتلها، نعت أحد ناشطي حقوق الإنسان مناخ روسيا حالياً بالفاشية[٢٠]. في الوقت الذي كان فيه البحث مستمراً في الشهر الموالي عن ظروف وملابسات قتلها، قتل الموظف الأسبق في جهاز الاستخبارات الروسية، ألكسندر لتفيننكو (Alexander Litvinenko) مسموماً في لندن حيث مكان منفاه، واستُعملت في قتله درجة عالية من أشعة البولونيوم. وخلال ساعات الاحتضار الأخير، اتهم لتفيننكو الرئيس بوتين بقتله[٢١].

وبترويع كبار رجال الأعمال أو تقريبهم منه، وإتلاف وسائل الإعلام تقريباً بالكامل أو إسكاتها، غدا واثقاً من تحقيق انتصارات ساحقة في الدوما في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣م وفي انتخابات الرئاسة في آذار/ مارس ٢٠٠٤م. بينما كانت أحزاب المعارضة تكافح من أجل إرسال رسالتهم عبر وسائل الإعلام التي كانت تتحكم فيها الحكومة، استولى حزب الوحدة الخاضع للكرملن وجناحه اليميني، وحلفاؤه القوميون على ثلثي الدوما[٢٢]. ولم تحصل أحزاب المعارضة الحقيقية إلا على مقدار ضئيل من المقاعد في شخص الشيوعيين. ولم تستطع الأحزاب الليبرالية الرئيسة تحقيق ٥ في المئة من الأصوات، وهي النسبة التي تشكل الحدّ الأدنى المطلوب لتمثيل نسبي، «على الرغم من أن صناديق الاقتراع أظهرت أن هذه الأحزاب قد تجاوزت هذه النسبة»، مما طرح أسئلة حول احتمال أن تكون الانتخابات مزوّرة[٢٣]. «كانت وسائل الإعلام المسموعة الوطنية، ومعظم وسائل الإعلام المكتوبة مؤيدة بشكل مطرد للرئيس بوتين المحتمل»، الأمر الذي جعل من الانتخابات الرئاسية في شهر آذار/ مارس الموالي مهزلة. فاز بوتين بنسبة ٧١ في المئة من الأصوات، وأعقبه مرة أخرى المرشح الشيوعي، أقرب منافسيه بنسبة أصوات قدرت بـ١٤ في المئة[٢٤]. لما حظي بوتين بولاية ثانية، وجّه

---

(٢٠) Fred Weir, "Slain Russian Journalist Kept Eye on Chechnya," Christian Science Monitor, 10/10/2006. <http://www.csmonitor.com/2006/1010/p04s02-woeu.html>.

(٢١) Alan Cowell, "London Riddle: A Russian Spy, a Lethal Dose," *New York Times*, 25/11/2006.

(٢٢) McFaul and Petrov, "Russian Democracy in Eclipse: What the Elections Tell Us," pp. 21-22.

(٢٣) *Freedom in the World, 2005: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 520.

(٢٤) المصدر نفسه.

البرلمان إلى إلغاء الانتخاب الشعبي لاختيار الولاة في ثمان وتسعين منطقة في روسيا، «مكرساً النظام الشمولي» أكثر فأكثر[٢٥].

من وجهة نظري، لم تعد روسيا بلداً ديمقراطياً ابتداء من العام ٢٠٠٠م عندما تحرك بوتين بشدة لإقصاء الضوابط والتوازنات في النظام الدستوري العاجز. وسابقاً مع نهاية عام ٢٠٠٠م، كان بيت الحرية قد خفض روسيا إلى الدرجة الخامسة بحسب المؤشرات السبعة للحقوق السياسية والحريات المدنية (وخلال معظم فترات يلتسن الرئاسية، حصلت روسيا على الدرجة الثالثة والرابعة على التوالي). ومع ذلك، ظل العديد من المراقبين (بما في ذلك بيت الحرية) يعتبرون روسيا بلداً مضطرباً وديمقراطياً غير ليبرالي إلى حدود انتخاب بوتين عام ٢٠٠٤م، الذي ثبت أربعة أعوام من الدمار، والتهديد، والقمع. ومع نهاية عام ٢٠٠٤م، صنف بيت الحرية روسيا بلداً شمولياً، وخفض منزلته من بلد «حر جزئياً» إلى بلد «غير حر» لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي[٢٦].

## ثالثاً: الديمقراطية الزائفة في فنزويلا

شهدت فنزويلا ـ مثلها مثل روسيا ـ تضييقاً مستمراً للحرية ومنافسة من قبل زعيم مستبد انتُخب في بداية الأمر رئيساً في انتخابات تنافسية. في الواقع، كان البلغاري الليبرالي «إيفان كراستيف» السالف الذكر يعتبر الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز والرئيس الروسي بوتين طاغيتين حديثيْن مثاليين، واعتبر أحدهما ثائراً، والآخر معادياً للثورة. واستعمل كلاهما اللغة والمؤسسات الرسمية للديمقراطية من أجل تثبيت حكم أوتوقراطي[٢٧].

كان للانحدار السياسي الطويل والمحزن الذي عاشت فنزويلا بذوره في المرحلة الأولى من هيمنة حزبين منشقين قويين قيّدا المنافسة السياسية وقسّما دخل البترول. وعلى الرغم من كل هذا، فإن المواثيق داخل الأحزاب، وعائدات البترول الواسعة، عززت الديمقراطية في فنزويلا من خلال الأوقات العصيبة التي كانت تعيشها أمريكا اللاتينية في الستينيات والسبعينيات، إلا أنه

---

(٢٥) Kathryn Stoner-Weiss, "Russia: Authoritarianism without Authority," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 1 (January 2006), p. 105.

(٢٦) *Freedom in the World, 2005: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 3.

(٢٧) Krastev, "New Threats to Freedom: Democracy's "Doubles"," p. 52.

بالتزامن مع تراجع أسعار البترول في الثمانينيات، انكمش الاقتصاد، وتدنت مستويات المعيشة، بينما استمر الفساد الشعبي إلى أعلى مستوياته وارتفع معدل الجريمة. أما الطبقة الكادحة المتنامية بشكل سريع والتي تم إفقارها، لم تعد تحتمل الإقصاء، وتعب البلد من التضييق الذي تمارسه القوتان السياسيتان المهيمنتان[٢٨]. في عام ١٩٩٢م، قام الملازم العقيد شافيز مرتين، بمحاولات الإطاحة بالنظام الديمقراطي في انقلاب دموي كاد ينجح فيه (وبسبب ذلك قضى في السجن سنتين قبل أن يتمكن من الحصول على العفو). وبعد ست سنوات، أي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨م، انتخب رئيساً في خطة راديكالية شعبوية، متعهداً بإعداد الأسس لجمهورية «بوليفارية»[٢٩]. لم يُضِع الرئيس الجديد الوقت كي يسلم ثورته. «وفي أثناء أداء القسم، غيّر من جانب واحد عبارات القسم الذي يمكّنه من منصب الرئاسة معلناً عن «احتضار» دستور ١٩٦١م»، ثم شرع - وبمباركة من المحكمة العليا - في عملية خرقه، وذلك بانتخاب مجلس يتمتع بسلطات دستورية عليا تمكّنه من كتابة دستور جديد»[٣٠].

---

(٢٨) تم توثيق عملية الانحدار وتحليلها في عدد من الأعمال الأكاديمية الوازنة، بما في ذلك: Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (Berkeley, CA: University of California Press, 1977), pp. 92-185, and Michael Coppedge: *Strong Parties and Lame Ducks: Presidential Partyarchy and Factionalism in Venezuela* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1994), and "Explaining Democratic Deterioration in Venezuela through Nested Interference," in:

= Frances Hagopian and Scott P. Mainwaring, eds., *The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances* and Setbacks (New York: Cambridge University Press, 2005), pp. 289-316.

(٢٩) هذه إشارة إلى سيمون بوليفار، زعيم القرن الثامن عشر الذي خاض عدة حروب في أمريكا الجنوبية من أجل الاستقلال عن السيطرة الإسبانية.

(٣٠) Phil Gunson, "Chavez's Venezuela," *Current History*, vol. 105, no. 687 (February 2006), p. 59.

استطاع شافيز أن يحصد ٩٣ في المئة من المقاعد في المجلس المشكل؛ أي بنسبة لا تفوق ٦٥ في المئة من الأصوات، وذلك من خلال تحويل البلد للعمل بنظام انتخابي يعتمد الأغلبية. وبسبب الإقبال المتدني على الانتخابات ومقاطعة المعارضة لها، فإن نسبة المساندة التي حصل عليها في الانتخابات المتعاقبة ومكنته من الفوز، لم تكن لتتعدى الثلث بتاتاً. انظر: Michael Coppedge, "Popular Sovereignty versus Liberal Democracy," in: Jorge I. Dominguez and Michael Shifter, eds., *Constructing Democratic Governance in Latin America*, 2nd ed. (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003), p. 167, and Javier Corrales and Michael Penfold, "Venezuela: Crowding Out the Opposition," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 2 (April 2007), p. 101.

وبفضل مؤيدي شافيز المهيمنين على المجلس المشكل وتحرر الشعب من الأحزاب القديمة، حصل الرئيس على دستور جديد قوي من سلطات الرئاسة، ومدّد فترة ولايتها، وسمح بإعادة الانتخابات، وأضعف القضاء القومي، وألغى الكونغرس والمحكمة العليا اللذين كانا موجودين، وقد خلق أيضاً الدستور الجديد الذي تمّ إقراره بأغلبية ساحقة في استفتاء شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٩م، وأنشأ فرع «سلطة المواطن» التابع للحكومة (والذي يتألف من محقق الشكاوى، والمراقب العام للنفقات، والمدعي العام) لإظهار القوة ومنع سوء استعمالها. لكن شافيز وحزبه الحاكم كانا يتحكمان في هذه المؤسسات من خلال إنشاء المحاكم، واللجنة الانتخابية، ومصالح الاستخبارات.

وبعد انتخاب شافيز في تموز/يوليو ٢٠٠٠م، لولاية ست سنوات في ظل الدستور الجديد، تنامت سلطته، ومنحه المجلس سلطة الحكم بمقتضى مرسوم لمدة سنة، استعمله تسعاً وأربعين مرة. اشتدت حدة الاضطرابات من جراء حكمه الشمولي، وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢م، خرج مئات الآلاف من الشعب إلى شوارع كاراكاس لدعم إضراب عام. واندلع العنف، فقتل تسعة عشر مواطناً، وبعدها بقليل «حاول الجيش المنشق تنحيته من منصبه بدعم من بعض رجال الأعمال البارزين في بعض الدول»[٣١]. في خطوة جبارة ومكلفة وغير محسوبة العواقب نحو الديمقراطية، أظهر بعض أعداء شافيز التابعين لمجموعات المجتمع المدني دعماً للانقلاب. أما الولايات المتحدة، فقد كانت إدانتها للانقلاب بطيئة. عندما أطاحت الحكومة المؤقتة الجديدة بكل سياسات شافيز، وعطلت الدستور، وألغت الجمعية الوطنية، حدث انقلاب مضاد حشد الدعم العسكري والشعبي لإعادة شافيز إلى السلطة بعد مرور يومين فقط.

استمرت الاحتجاجات القوية، وتعمق استقطاب الدولة. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢م، خرج حوالى مليون متظاهر مطالبين شافيز بالإعلان عن انتخابات مبكرة أو استفتاء بشأن بقائه في الحكم، وبعد ذلك تم الإعلان

(٣١) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 786.

عن إضراب عام مدته ٦٢ يوماً. ولما باءت كل هذه المحاولات بالفشل، بدأت المعارضة في تنظيم اقتراع لعزل الرئيس (مسموح به دستورياً خلال منتصف الولاية الرئاسية الثانية). وفي محاولة لحل الأزمة، اقترح الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر انتخابات مبكرة تراقب عالمياً في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣م، وهو التاريخ الأول الذي تم إقراره[٣٢]. واتفق الطرفان على نشر الدعوة إلى توقيع عرائض بشأن التصويت على عزل الرئيس، لكن لم يتم الاتفاق على موعد الاقتراع في حال الحصول على قدر كافٍ من التوقيعات على العرائض. مع تدنّي أسعار البترول، أصاب الدعم الشعبي لشافيز نزيفاً، فدعا على جناح السرعة إلى انتخابات مبكرة دون أن يتخلى عن التحكم في هيئات حكومية مختلفة. «وتسربت قائمة الأسماء الذين وقعوا على العرائض، ونشرت على الإنترنت، ليصبحوا عرضة للمضايقة والتنكيل. قتل العمال المدنيون والمقاولون رمياً بالرصاص، وأرغم أعضاء من الجيش على الاستقالة، وسحبت بطاقات التعريف الوطنية وجوازات السفر من الموقعين على العرائض»[٣٣]. أما التوقيعات التي تدعو إلى دعم مرشح ما، فقد تم التعامل معها بشكل بطيء وملتوٍ. «واستمرت العقبات الرسمية أمام الاستفتاء في التزايد»، بينما سُجِّل مليونان من الناخبين بسرعة فائقة، معظمهم في ظروف مشبوهة[٣٤].

وأخيراً اتسعت رقعة المعارضة، ونُظِّم الاقتراع في آب/أغسطس ٢٠٠٤م وسط ممارسات غير لائقة، وتم التأخير طويلاً في الاقتراع، «ومضايقات كبيرة» مورست على المراقبين الدوليين والجماعات المحلية المختصة في مراقبة الانتخابات. خلصت ميريام كورنبليث - وهي باحثة

(٣٢) Jennifer McCoy, "The Referendum in Venezuela: On Act in an Unfinished Drama," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 1 (January 2005), p. 113.

(٣٣) Miriam Kornblith, "The Referendum in Venezuela: Elections versus Democracy", *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 1 (January 2005), p. 134.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٢٨. من بين سوء التصرفات العديدة التي فصّلت فيها كورنبليث، وهي عضو في اللجنة الانتخابية، ما يأتي: **أولاً**، «تم تغيير مراكز الاقتراع لآلاف المصوتين دون موافقتهم، ومن دون سابق إنذار؛ **ثانياً**، حصل الأجانب على حق المواطنة والتصويت دون استيفاء الشروط القانونية» (ص١٣٤).

محترمة في الديمقراطية وعضو في قسم المعارضة الذي يشكل الأقلية داخل اللجنة الانتخابية - إلى أن «الحكومة قامت بمحاولة ناجحة للغاية لارتكاب جريمة غش دستوري»، وأن تلك الانتخابات كانت الأسوأ في تجربة فنزويلا الطويلة المتنوعة، والأكثر شؤماً من حيث حقوق الناخبين»[٣٥]. لكن مع استطلاع الرأي الذي يظهر تقدّم شافيز بأغلبية ساحقة - والذي تأتى له عن طريق ضخ هائل من إنفاق الحكومة[٣٦] - ما كان على منظمة الولايات المتحدة، ومركز كارتر إلا مباركة الانتخابات بدعوى أنها تمثل إرادة جمهور الناخبين[٣٧]. تقلّصت المعارضة، وفي الانتخابات المحلية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤م، فاز شافيز بإحدى وعشرين ولاية حكومية من أصل ثلاث وعشرين، وأكثر من تسعين في المئة من المجالس البلدية.

وعقب إحباط عملية الاستفتاء الرامية إلى عزله، فرغ شافيز من تحويل فنزويلا إلى دولة شبه ديمقراطية، وأصبحت المؤسسات الرامية إلى التدقيق في السلطة وكبحها تعج بالأشخاص الموالين له. أما القوات العسكرية، فقد طهّرت البلاد بقسوة من «المتعاطفين مع المعارضة» - سواء كانوا متعاطفين مشبوهين أو حقيقيين - وتحولوا إلى «حارس إمبراطوري»[٣٨]. كما «سمح قانون دستوري جديد للمحكمة العليا لشافيز الحد من استقلالية القضاء»، بدعم من مؤيديه[٣٩]، بحيث جعل القضاء برمّته في خدمة الثورة[٤٠]، وخول قانون آخر للحكومة بسط نفوذها على برامج الراديو والتلفاز. وبطريقة أرويلية (Orwellian) نموذجية، رحب شافيز بهذه الخطوة باعتبارها وسيلة للشعب الفنزويلي «لينعتق من دكتاتورية الإعلام الخاص»[٤١]. لقد بلغت البيانات «الماكارثية» المحصل عليها من العرائض الموقعة والانتخابات الرامية إلى

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٣٦) Corrales and Penfold, "Venezuela: Crowding Out the Opposition," p. 103.

(٣٧) McCoy, "The Referendum in Venezuela: On Act in an Unfinished Drama," p. 116.

(٣٨) Gunson, "Chavez's Venezuela," p. 60.

(٣٩) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 786.

(٤٠) Gunson, Ibid., p. 60.

(٤١) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* pp. 786-787.

عزل الرئيس درجة حرجة أُبعد فيها «الملايين من المناوئين للحكومة» من «مناصبهم، وألغيت عقودهم ومنعوا من الديون، والاستفادة من الخدمات العامة»[٤٢]. وتنامى القلق بشأن سرية الاقتراع في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥م. ولما شدّد شافيز من قبضته على الحكم، قاطعت المعارضة الانتخابات، لتمنحه كل المقاعد، وإن كانت لا تتعدى ربع جمهور الناخبين ممن شاركوا في عملية الصويت. على إثر هذا الانتصار، أجهض الرئيس «البوليفاري» المحاولة الأخيرة لمراقبة الحكومة. وفي العام المقبل، مضى قدماً في الانتخابات، وسط تعقب المعارضة، واضطرابات كبيرة.

خاضت حكومة شافيز الانتخابات وهي تتمتع «بسيطرة فعلية على الاقتصاد»[٤٣]، فأضحت تمول البرامج الشعبوية بإسراف، وتوجه الموارد المالية الضخمة لصالح الجماعات المؤيدة لسياساتها نتيجة الطفرة النفطية. إن الفساد، والتمييز في الحصول على المناصب، والهيمنة على وسائل الإعلام... ألّفت قلوب الجماعات المتناقضة لتقف إلى جانبه[٤٤]. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧م، وبعد مرور شهرين على الانتخابات الرئاسية، أعلن الرئيس الذي أعيد انتخابه، الحكم لفترة تمتد إلى ثمانية عشر شهراً بمقتضى مرسوم رئاسي.

وفي مستهل العام ٢٠٠٦م، لاحظ فيل غانسون ـ وهو مراسل أجنبي يتخذ من كاراكاس مستقراً له ـ «أن [شافيز] تحدث بشكل علني عن بقائه في السلطة إلى غاية ٢٠٣٠م، ويخطط مؤيدوه لتغيير الدستور ليسمحوا له ببلوغ هذا المسعى بدعوى عدم كسر «إرادة الشعب»»[٤٥]. يبدو أن الشيء الوحيد الذي كان يكبح جماح شافيز هو حقيقة أنه بالرغم من ارتفاع سعر البترول خمسة أضعاف في غضون ثلاث سنوات، إلا أن نفقاته الطائشة قادت اقتصاد البلاد إلى عجز مالي وتضخم خطيرين.

---

(٤٢) Gunson, Ibid., p. 60.

(٤٣) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 788.

(٤٤) Corrales and Penfold, "Venezuela: Crowding Out the Opposition," pp. 104-108.

(٤٥) Gunson, "Chavez's Venezuela," p. 60.

## رابعاً: المال والمشهد الديمقراطي في نيجيريا

مثلما كان الحال عليه في فنزويلا، أفسدت الثروة البترولية الديمقراطية في نيجيريا أيضاً، وإن كان هذا البلد يشهد فوضى أكثر، وعنفاً، وقمعاً (بل فساداً مستشرياً بشكل أكبر). إن التعهد بإصلاح ديمقراطي في بلد يحتوي على أكبر كثافة سكانية في أفريقيا، تبدد في مطلع العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين بسبب تزوير الانتخابات الفاحش، وتصاعد مستويات العنف السياسي، ومسؤولية السياسة في الجريمة، ومجهود جبار من قبل الرئيس أوليسيغون أوباسانجو (Olusegun Obasanjo) ومؤيديه لترميم الدستور من أجل تمكين الرئيس من الحكم لولاية ثالثة. ومما لا شك فيه، أن حلول الفساد السياسي والتزوير والعنف بنيجيريا هو نكبة خطيرة منذ أيام الجمهورية الأولى (بعد استقلال نيجيريا سنة ١٩٦٠م)، ومنذ التلاعب الخطير بالانتخابات الذي ظهر بشكل بادٍ للعيان في انهيار الجمهورية الأولى سنة ١٩٦٦م، والجمهورية الثانية سنة ١٩٨٣م[٤٦]. يستطيع المرء أن يبرهن على أن انتخابات ١٩٩٩م بالنسبة إلى جمهورية نيجيريا الرابعة (تم إجهاض الانتخابات الثالثة من قبل الجيش في مطلع التسعينيات) كانت فاسدة جداً، لكنها منحت مجموعة نتائج تعدّدية ذات صدقية بشكل كبير.

وكما حدث في عام ١٩٨٣م، فإن التزوير الذي مسّ انتخابات ٢٠٠٣م طمس النتائج الحقيقية، خاصة على مستوى الولاية الأكثر حيوية، حيث يسيطر الولاة على سلطة واسعة وموارد مالية ضخمة. وكما حدث أيضاً في عام ١٩٨٣م، فإن انعدام النظام كان هو السائد والخرافي، بدءاً بحشو (أو سرقة) صناديق الاقتراع إلى التزوير الذي ينتهي في الغالب باصطدامات مع الشرطة. إن التزوير المنتشر ولّد «فجوة واسعة في الصدقية حتى أضحى من الصعب على الفائزين الادعاء بامتلاكهم تفويضاً شرعياً من الشعب

(٤٦) وبخصوص سقوط الجمهورية الأولى، انظر: Larry Diamond, *Class, Ethnicity, and Democracy: The Failure of the First Nigerian Republic* (Syracuse, NY: Syracuse University Press; London: Macmillan, 1983).

وبخصوص التلاعب الذي طال انتخابات ١٩٨٣م، انظر: Larry Diamond, "The 1983 General Elections," in: Victor Ayeni and Kayode Soremekun, eds., *Nigeria's Second Republic* (Lagos, Nigeria: Dialy Times Press, 1988).

النيجيري»[٤٧]. أدى التماطل الرئاسي في التموين (وربما كان ذلك مقصوداً) إلى عملية تسجيل الناخبين بشكل متسرع، وسخيف، وفوضوي، «حيث تمّ استصدار بطاقات ناخبين مزورة لأكثر من عشرة ملايين، في حين أُقصي عدد كبير من الناخبين المنتمين إلى المعارضة من التسجيل»[٤٨]. إضافة إلى ذلك، «منع الرئيس بشكل فعّال قيام انتخابات حكومية محلية» كما نص على ذلك الدستور عام ٢٠٠٢م، وأمرَ، في المقابل، ستة وثلاثين (معظمهم من حزبه) والياً تعيين لجان محلية مكونة من نظّار موالين له[٤٩]. ومع دنوّ موعد الانتخابات، أصبح رؤساء الجماعات السياسيون قادة عسكريين، وتم حث المليشيات الخاصة على خوض غمار المعركة الانتخابية. قُتل المترشحون الذين تقدموا للانتخابات بشكل منفرد، واندلع العنف الطائفي. وفي النهاية، تُوفّي عدد كبير ـ ربما المئات ـ من النيجيريين في أعمال العنف الناتجة عن الانتخابات، وببساطة، امتنع العديد عن التصويت جراء الخوف، أو الحيرة، أو الإرهاق. تساءل أحدهم: «لماذا أخاطر بحياتي محاولاً التصويت في انتخابات مرتبة ومحسومة سلفاً؟»[٥٠].

إن أفضل تقييم مستقل أكاديمي قدّمه العالم السياسي دارين كيو (Darren Kew) (وكان مراقب انتخابات دولي عام ٢٠٠٣م)، الذي أقر بوقوع خروقات انتخابية خطيرة في ثلث الولايات الست والثلاثين، لكن من غير المحتمل «أن تغير النتيجة النهائية في انتخابات حقيقية». وفي ثلث آخر من الولايات، لم يحاول زعماء الحزب الحاكم ترميم واجهة الشرعية[٥١]. إن كيو الذي شهد شخصياً «حشو صناديق الاقتراع بأوراق الناخبين لصالح الحزب الديمقراطي الشعبي الحاكم»، قيّم الانتخاب من جديد على النحو الآتي:

ملئت صناديق الاقتراع بأوراق الناخبين بوقاحة على مرأى من المراقبين. . . وبدلت التقارير بمعدلات مرتفعة جداً. وفي بعض الحالات،

(٤٧) Darren Kew, "The 2003 Elections: Hardly Credible, But Acceptable," in: Robert I. Rotberg, ed., *Crafting the New Nigeria: Confronting the Challenges* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004), p. 139.

(٤٨) المصدر نفسه، ص١٤٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص١٤٩.

(٥٠) المصدر نفسه، ص١٦٢.

(٥١) المصدر نفسه، ص١٦١.

لم تفتح صناديق الاقتراع البتّة، وفي أحيان أخرى، خضع الناخبون إلى التهديد والإبعاد.

أما التقارير بشأن التلاعب بالصفقات التجارية، فمصدره على وجه الخصوص دلتا النيجر الغني بالنفط، وشرق جنوب إغبو المهيمن، حيث العديد من صناديق الاقتراع لم تفتح تماماً... [وفي إحدى الولايات] قذف بأوراق انتخابات كاملة في صناديق الاقتراع بعد تعليمها، ثم نقلها بشكل مباشر إلى مقر [الحكومة المحلية] التي لم تنزعج لعدّ أصوات الناخبين على الرغم من هذا التزوير البائن. لم يكن من الضروري عدّ هذه الأصوات ما دام الحزب الديمقراطي الشعبي سبق له إدارة العملية الانتخابية لصالحه(٥٢).

كان محمدو بوهاري ـ الذي أخفق في الانتخابات الرئاسية ـ حاكماً عسكرياً سابقاً مثل أوباسانجو. لقد تحدّى نتائج الانتخابات وتقدّم بطعن قانوني ضدها، لكن دون جدوى. وعلى الرغم من نزاهة التقرير الصادر عن مراقبي الاتحاد الأوروبي، والمنتقد في بعض الأماكن للعملية الانتخابية، فإن الحكومات الغربية هنأت الرئيس الذي «أعيد انتخابه»، مدعيةً فوزَه سلفاً حتى في حال انعدام الغش الواسع. مثلما حدث عام ١٩٨٣م، أدى التلاعب بالانتخابات إلى انتصار ساحق للحزب الحاكم في الجمعية الوطنية، حيث تمكّن الحزب الديمقراطي الشعبي من الحصول على ثلثي مقاعد مجلس الشيوخ وستين في المئة من مقاعد المجلس التشريعي. وعلى مستوى الولايات، تمكّن الحزب الحاكم من الهيمنة على ثمان وعشرين ولاية من أصل ست وثلاثين. وعندما فشلت حملة بحاري الاحتجاجية، وتحرك المجتمع الدولي، أصبح الحزب الحاكم أكثر جرأة؛ «فالعديد من أعضاء الحزب الديمقراطي الشعبي داخل المجلس التمثيلي في (ولاية) أنامبرا الذين أعيد انتخابهم، وصوتوا ضد أوباسانجو عام ٢٠٠٢م، استبدلت بأسمائهم قائمة أخرى من المترشحين عن الحزب الديمقراطي الشعبي» وأرسلت إلى اللجنة الانتخابية(٥٣).

إذا كان هناك من عناصر مطمئنة لإخفاق ٢٠٠٣م، فستكمن في التجنيد

---

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه، ص١٦٤.

الواسع للمجتمع المدني من أجل مراقبة الانتخابات، ومصداقية الانتخابات على الأقل في بعض الولايات، وإلزامية نسبة عالية (٨٠ في المئة تقريباً) في الجمعية الوطنية، والقبول العملي بنتائج الانتخابات من قبل الشعب النيجيري الذي لا يريد العودة إلى الحكم العسكري ولا الاستعداد «لأنْ يعاني لمدة أطول جراء نظام ضعيف بشكل كبير»(٥٤). إضافة إلى ذلك، استمرت حرية التعبير والصحافة بشكل واسع، وتشجيع التعددية في وسائل الإعلام الإلكترونية، بل إن الأمر الأكثر تشجيعاً هو فكرة أن الولاية الثانية ستحرر الرئيس أوباسانجو، مما يمنحه متابعة الإصلاح الحقيقي لنظام حكومة نيجيريا الفاسد.

في واقع الأمر، خطا أوباسانجو خطواتٍ غير مسبوقة خلال ولايته الثانية للتعجيل بإصلاح اقتصادي ومحاربة الفساد عبر لجنة الإجرام الاقتصادي والمالي الجديدة، لكن لما بدأ دق طبول التعديل الدستوري من أجل تخويل الرئيس الحالي ولاية ثالثة، ركزت آلة مكافحة الفساد على أعداء الرئيس. ومع دنو انتخاب الجمعية الوطنية المصيري في عام ٢٠٠٦م، علم أن كل مشرع منح أربعمئة ألف دولار للتصويت لصالح الرئيس من أجل تعديل الدستور، بل هدّد بعضهم بالمتابعة القضائية إن هم رفضوا المنحة. والتُقطت صور لبعض القضاة وهم ينقلون أكياساً ضخمة من النقود استلموها من البنك بعد صرف شيكاتهم، لكن السوق الخيرية الرئاسية استمرت في هباتها، بينما بدت السلطات المحاربة للفساد وكأنها لا تلاحظ شيئاً بتاتاً(٥٥). على الرغم من الإغراءات المربحة، والضغوطات الثقيلة الصادرة عن العديد من الحكام ـ الذين مُنحوا أيضاً فرصة البقاء في مناصبهم للولاية الثالثة، إلا أن مجلس الشيوخ رفض الرزمة المقترحة لتعديل الدستور في أيار/مايو من العام ٢٠٠٦م. ورحب أوباسانجو بالانتخابات بصدر رحب باعتباره «نصراً للديمقراطية»، لكن الخوف ظلَّ يخيم على البلاد؛ ظناً من الشعب أنه سيمدد ولايته، منتهجاً طرقاً خارقة للعادة من أجل بلوغ ذلك: حرمان اللجنة الانتخابية من الاعتمادات المالية كي لا تتم الانتخابات في موعدها المحدد،

(٥٤) المصدر نفسه، ص١٦٥.

(٥٥) حوار أجري مع ناشط في المجتمع المدني النيجيري، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦م.

أو انتهاز فرصة الاصطدامات الإثنية المختلفة، والمتمردين المحليين للإعلان عن حالة الطوارئ(٥٦). ومع نهاية العام ٢٠٠٦م، كانت الديمقراطية النيجيرية تغرق في الفساد؛ إذ اتهم خمسة ولاة وتمت تنحيتهم من مناصبهم، ومعظم من تبقى منهم أحيل إلى التحقيق الفيدرالي للجريمة بتهمة الفساد(٥٧)، لكن فرّ أحد أسوأ المنتهكين للقانون بشكل مؤقت إلى لندن متخفياً في زي امرأة. وتم تدبير بعض الاتهامات من قبل «عرّابين» (رؤساء) الذين شكلوا الولاة وبعد ذلك ازدُروا. واكتشف أن لحاملي السندات سوابق جنائية، بحيث فروا بمعظم موارد البلاد من النفط ذات الأرباح غير المتوقعة. ظهر قليل من هذه العائدات للناخبين على إثر التحسن الذي حدث في الخدمات العامة أو الفرص الاقتصادية. وأصبحت الصراعات على السلطة على مستوى الولاية عنيفة بشكل متزايد. وفي ولايتين قام قطّاع الطرق المسلحين من الرؤساء المنحرفين بإرهاب وإطلاق النار على مباني حكومية، لكنهم فشلوا في اغتيال الولاة(٥٨). وفي ولايات أخرى، شنّت ميليشيات حملات عرقية انفصالية، وهاجمت الجماعات المنافسة، وهددت المترشحين المعارضين، وشاركت في تنظيم أعمال إجرامية؛ ففي دلتا النيجر، هاجمت الميليشيات العرقية المنشآت النفطية، واستفادت من إنتاج النفط بطريقة غير مشروعة، وخطفت المسؤولين عن البترول، واقتتلوا فيما بينهم على السلطة في معارك ذهبت ضحيتها مئات الأرواح.

إن الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٧م أجريت في شهر نيسان/أبريل، على الرغم من الخوف الشديد، وضعف التحضير على نحو مذهل (ويبدو ذلك مقصوداً). لقد استشرى الغش أكثر مما حدث في عام ٢٠٠٣م. ولم يفز الوالي عمر موسى يارادوا ـ خليفة أوباسانجو ـ بأغلبية ساحقة ضد اثنين من منافسيه فحسب، بل إن الحزب الديمقراطي الشعبي أيضاً فاز بعدد مقاعد الجمعية الوطنية بأغلبية مريحة، كما فاز بست وثلاثين ولاية. بينما كان من المحتمل أن يعود الحزب الديمقراطي الشعبي (مع كل ما يتمتع به من

---

(٥٦) Richard L. Sklar, Ebere Onwudiwe, and Darren Kew, "Nigeria: Completing Obasanjo's Legacy," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 3 (July 2006), pp. 101 and 106.

(٥٧) Lydia Polgreen, "Money and Violence Hobble Democracy in Nigeria," *New York Times*, 24/11/2006.

(٥٨) Sklar, Onwudiwe, and Kew, Ibid., p. 109.

امتيازات حكومية) إلى السلطة وطنياً وفي العديد من الولايات، إلا أن الهامش الذي فاز به الحزب بعيد عن المصداقية، بسبب سوء التصرفات الفظيعة التي مورست بشكل علني. إن زعيمة اللجنة المراقبة للانتخابات، وهي مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة، وصفت الانتخابات «بالعملية الفاشلة»، وقد أصدر الاتحاد الأوروبي المعتدل كعادته اتهاماً لاذعاً ومفصّلاً بخصوص «انعدام الشفافية الكاملة، وانتشار الفوضى العارمة، ومصادرة حق التصويت»، والغش، والعنف، وانعدام النزاهة[٥٩]. وطالب الأحزاب والمترشحون الذين انهزموا بانتخابات جديدة، وحذا حذوهم التحالف العريض في البلاد المؤلفة من الجماعات المستقلة المراقبة للانتخابات، والذين شجبوا الانتخابات باعتبارها «تمثيلية هزلية»، ودعوا إلى إلغائها[٦٠]. إن الرحمة الوحيدة المخلصة هي انتقال السلطة من رئيس مسيحي في الجنوب إلى رئيس مسلم في الشمال، لم يعرف عليه الفساد في واقع الأمر. وكي يبدي قلقه من موضوع الشفافية، أعلن يارادوا، عن ممتلكاته الخاصة فور مباشرة مهامه. لقد بقيت روح الديمقراطية حية في نيجيريا، لكنها ظلت مخيبة للآمال، بحيث كانت تفتقر إلى مقومات دولة ديمقراطية، وطبقة سياسية تمنحها مجالاً للنمو. وأصبح منذ ذلك الحين امتعاض الشعب الشديد من الحالة السياسية في نيجيريا بادياً للعيان خلال استطلاع البارومتر الأفريقي الذي أجري في العام ٢٠٠٥م، الذي سجل هبوطاً حاداً في عدد من المؤشرات الرئيسة. كما شهدت نسبة النيجيريين الذين قالوا إنهم راضون عن الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية في بلادهم انحداراً من نسبة سارّة بلغت ٨٤ في المئة سنة ٢٠٠٠م - وليس هذا بعد فترة طويلة من نهاية الستة عشر عاماً من الحكم العسكري - إلى ٥٧ في المئة سنة ٢٠٠١م، و٣٥ في المئة سنة ٢٠٠٣م، و٢٥ في المئة سنة ٢٠٠٥م. ووازى هذه النسبة انحدار مستمر في استحسان الشعب لأداء أوباسانجو (من ٧٢ في المئة في سنة ٢٠٠١م إلى ٣٢ في المئة سنة ٢٠٠٥م) واستحسان أداء

(٥٩) "Boris Yeltsin Died Yesterday," *African Press International*, 24/4/2007, <http://africanpress.com/2007/04/24> and <http://www.eueom-ng.org>.

(٦٠) Domestic Election Observation Group, "An Election Programmed to Fail: Preliminary Report on the Presidential and National Assembly Elections Held on Saturday, April 21, 2007," <http://www.american.edu/la/cdem/Nigeria/report_070421.pdf>.

الجمعية الوطنية (من ٥٨ في المئة إلى ٢٣ في المئة). وبحلول العام ٢٠٠٥م، شعر ثلثا النيجيريين أن انتخاباتهم لم تمكّن المصوتين من إزالة زعمائهم من الحكم، وأن النسبة التي تقول إن بلدهم لم تكن ديمقراطية، ارتفعت من ١ في المئة في سنة ٢٠٠٠م إلى ١٩ في المئة. بينما استمر ثلثا النيجيريين أو أكثر من ذلك، في الإيمان بالديمقراطية ومعارضة البدائل الشمولية، إلا أنّ تآكل هذه النسبة كان واضحاً، وأن نسبة الشعب المستعدّة «لمنح الديمقراطية مزيداً من الوقت للتعامل مع المشاكل المتأصلة» هبطت من ٧٩ إلى ٥٥ في المئة[٦١].

## خامساً: لعنة النفط الاستثنائية

ثمة حقيقة مدهشة بشأن ثلاث وعشرين دولة يهيمن النفط على معظم اقتصاداتها: انعدام الديمقراطية فيها. كانت فنزويلا ونيجيريا دولتين ديمقراطيتين إلى حدود الأعوام القليلة الماضية، لكن الديمقراطية شهدت فيهما تراجعاً كبيراً مع فائض عائدات النفط. والأمر نفسه ينطبق على روسيا في عهد بوتين، على الرغم من أن التراجع الديمقراطي في هذا البلد بدأ قبل ذلك. كما يعتمد اقتصاد سبع دول غير ديمقراطية تستقر في منطقة الخليج على النفط؛ إذ تنتج أكثر من ربع نفط العالم. أما الدول الست عشرة الأخرى، فتشكل عائداتها من النفط (ومن الغاز في بعض الأحيان) معظم أرباح صادراتها (من ٧٠ في المئة إلى ٩٠ في المئة أو أكثر)، كما تشكل عموماً نصف دخل الحكومة أو يزيد، وثلث الاقتصاد العام أو أكثر من ذلك. ويعاني بعض هذه البلدان، مثل فنزويلا ونيجيريا وكذا الجزائر، وأنغولا، وليبيا، تبعية مفرطة ومستمرة لعائدات النفط. أما بعضها الآخر، فقد بدأ في تطوير هذه التبعية المفرطة بشكل واضح عندما حوّل الإنتاج المتنامي بسرعة والعائدات المتزايدة بشكل فجائي اقتصاداتها (الجدول الرقم (٣ ـ ٣)).

أظهرت التحاليل الإحصائية أن «النفط ألحق ضرراً أكبر بالديمقراطية في البلدان الديمقراطية مقارنة بغيرها من البلدان الغنية»، وأن صادراته التي أصبحت للمرة الأولى عائداً رئيساً، شكّلت نذيرَ شؤمٍ خصوصاً بالنسبة إلى الدول البترولية

---

(٦١) Afrobarometer, "Performance and Legitimacy in Nigeria's New Democracy," *Afrobarometer Briefing Paper*, no. 46 (July 2006).

<http://www.afrobarometer.org/papers/AfrobriefN046.pdf>.

الجديدة مثل التشاد، والسودان، وكازاخستان[٦٢]. ومن المثير للاهتمام (وهذا هو المأمول)، أنه في حال انخفاض النفط انخفاضاً شديداً في البلدان التي يقوم نمو اقتصادها على عائداته، تزدهر فيها الديمقراطية أخيراً، كما حدث منذ أواخر التسعينيات في المكسيك، وإندونيسيا، حيث كان النفط فيهما يوماً ما مهيمناً، والآن لا يتعدى ثلث الصادرات[٦٣]. عندما يكون النفط هو المهيمن على صادرات بلد ما، فإن مبالغ ضخمة من العائدات تتدفق من الخارج نحو صناديق الدولة بشكل مباشر («استئجار خارجي»). تصبح الدولة بذلك، الفاعل الاقتصادي الأكثر قوة، وينقلب شعبها إلى زبائن، وليس إلى مواطنين حقيقيين. ومن هنا، سيشوب معالم الاقتصادات المعتمدة على النفط تغييراً كبيراً، فكلما كان الاعتماد على النفط أكبر، كلما تغيرت الملامح الاجتماعية والسياسية للتنمية. عندما يكون النفط هو المهيمن، تظهر طبقة متوسطة، لكنها ليست طبقة مقاولاتية ذات وسائل وعقليات مستقلة، إنها بالأحرى تعمل لصالح الدولة وتابعة لها. إضافة إلى ذلك، يصبح الأفراد أغنياء ـ بل إن بعضهم منهم يصير غنياً فوق الخيال ـ لكن ليس نتيجة لمبادرة وعمل مستقلّيْن. إن النّخب من رجال الأعمال المحلية هي التي تغذّي هبات الدولة، وتركز كثيراً على الخدمات المتصلة بالصناعة النفطية أو الخدمات التي تمكّن من الحصول عليها.

عندما تستولي الدولة على المورد القومي الرئيس للبلاد، يحدث أمران اثنان: إما أن تستولي النخبة المتحدة ـ إلى حدٍ ما ـ على عائدات النفط الوطنية وتقسمها بإجماع (كما هو الحال في العربية السعودية وحكومات ملكية أخرى في الخليج)، أو أن تناضل نخبٌ ممزقة نضالاً لا هوادة فيه من أجل الحصول على السلطة والثروة (مثلما هو الحال في نيجيريا، وكذا فنزويلا، وروسيا إلى أن يكسب شافيز وبوتين اللعبة). في كلتا الحالتين، لا يظهر ذلك المحرك

---

(٦٢) Michael Ross, "Does Oil Hinder Democracy?," *World Politics*, vol. 53, no. 3 (April 2001), p. 356.

(٦٣) من بين الدول التي يشكل النفط فيها أكثر من نصف صادراتها، نجد النرويج الدولة الديمقراطية الوحيدة. قد يحتج بعضهم على إسقاط النرويج من قائمة هذه الدول، لكن أرباح الصادرات التي يذرها النفط على هذا البلد لا تتعدى ٥٦ في المئة، ولا تشكّل إلا ١٠ في المئة أو أكثر من ذلك بقليل من اقتصاد البلاد. وفوق كل هذا وذاك، إن النرويج لم تظهر كمصدر رئيس للنفط إلا مع حلول السبعينيات، بعدما عززت نظاماً ديمقراطياً ليبرالياً فعّالاً. انظر: "U.S. Relations With Norway," Bureau of European and Eurasian Affairs, Fact Sheet (9 January 2013). <http://www.state.ov/r/pa/ei/bgn/3421.htm>.

الكلاسيكي لعملية الديمقراطية الغربية ـ البرجوازية، أو طبقة رأسمالية مستقلة. اختيرت طبقة رجال الأعمال من قبل الحكام، أو امتزج السياسيون مع طبقات رجال الأعمال. إذا كان عدد السكان محدوداً بالمقارنة مع عائداتهم، كما هو الحال في الدول الصغيرة الغنية بالنفط؛ مثل الكويت وبروناي، فبإمكان الدولة أن تشتري البلد برمّته وبشكل مستمر لقاء مبالغ مالية تسدد نقداً أو لقاء خدمات سخية. أما الدول الكبرى الشمولية، فإذا ما دخلت في اضطرابات سياسية، فستبعثر المال (شذراً مذراً) لشراء الذمم وتقويض المجتمع المدني؛ كما فعل شافيز بإسراف فاحش مع الفائض من عوائد نفط فنزويلا.

**الجدول الرقم (٣ ـ ٣)**
**النفط والدول الشمولية**

كل الدول النفطية الغنية في العالم بقيت ترزح تحت وطأة الحكم الشمولي أو عادت إليه بعد ١٩٧٤م والموجة الثالثة للديمقراطية.

| البلد | نسبة الأرباح المقدرة لصادرات النفط (والغاز) | مرتبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ناقص مرتبة مؤشر التنمية البشرية (HDI)[1] |
|---|---|---|
| **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** | | |
| الجزائر | ٩٧ | ـ ١٩ |
| البحرين | ٦٠ | ـ ١٠ |
| إيران | ٨٠ ـ ٩٠ | ـ ٢٤ |
| العراق | + ٩٠ | n.a |
| الكويت | ٩٠ ـ ٩٥ | ٢ |
| ليبيا | + ٩٠ | ٧ |
| عُمان | ٧٥ | ـ ١٤ |
| قطر | ٨٥ | ـ ١٤ |
| العربية السعودية | ٩٠ | ـ ٣١ |
| سوريا | + ٨٠ | ٨ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٧٠ | ـ ٢٥ |
| اليمن | + ٩٠ | ١٨ |

يتبع

تابع

| أفريقيا جنوب الصحراء | | |
|---|---|---|
| أنغولا | ٩٠ | ٣٢ ـ |
| التشاد | ٩٠ + | ٣٩ ـ |
| كونغو، جمهورية (برازافيل) | ٩٤ | ٢٥ |
| غينيا الاستوائية | ٩٧ | ٩٠ ـ |
| الغابون | ٨٠ | ٤٣ ـ |
| نيجيريا | ٩٠ ـ ٩٥ | ١ ـ |
| السودان | ٧٠ | ٢ ـ |
| **مناطق أخرى** | | |
| أذربيجان | ٩٠ | ١٢ |
| بروناي | ٩٠ | ٢ |
| روسيا | [ب] + ٦٥ | ٦ ـ |
| فنزويلا | ٧٥ + | ١٧ |

(أ) يتم تقدير إجمالي الناتج المحلي (GPD) من حيث تعادل القوى الشرائية للدولار الأمريكي. تم اعتماد أرقام ٢٠٠٥م.

(ب) تضم أيضاً صادرات المعادن.

**المصادر:** Energy Information Administration, "Country Analysis Briefs," <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/contents.html>; *The World Factbook* (CIA), <http://.cia.gov/cia/publications/factbook.html>; Heritage Foundation, *2006 Index of Economic Freedom*, <http://www.heritage.org./research/features/indes.cfm>, and US Department of State, Country Notes, <http://www.state.gov>.

لكن تقتضي هذه القدرة على شراء التحكم الشمولي ارتفاعاً في أسعار النفط العالمية. ولأنّ أسعار النفط (مثلها مثل العديد من المواد الأولية) تتقلب بشكل وحشي، فإن الأنظمة التي تعتمد على النفط تكون هي أيضاً معرّضة بشكل مضاعف: للعجز في العائدات عندما تتدهور الأسعار، وللاشمئزاز الشعبي من الفساد الخيالي ومن الضياع الذي يرافق الازدهار. حيثما كانت الأنظمة المعززة بقوة النفط مرغمة على كسب ودّ أعداد هائلة من السكان ـ كما هو الشأن بالنسبة إلى فنزويلا، ونيجيريا، وإيران،

والجزائر ـ فإن الحاجة إلى طفرات الإنفاق وإلى الشعبوية تعيق التنمية الاقتصادية، وتعرّض الاستقرار السياسي للخطر[٦٤].

إن لعنة النفط تلاحق الدول النامية عبر طرق إضافية أخرى، خاصة عندما تكون الدولة نفسها هي المالكة للنفط والمتحكمة فيه؛ فمن ناحية، تملك دول النفط موارد أكثر لبناء آلات القمع وتثبيتها؛ من تدريب للشرطة، وللجيش، وللمخابرات ومن خدمات أمنية داخلية أخرى وتجهيزها بأحدث التقنيات، لمراقبة المعارضة ومعاقبتها. يمكن أن تستغل هذه الموارد في تقويض استقلالية المنظمات ونشاطها الذي قد يؤسس بطريقة أخرى لمجتمع مدني مستقل.

ومن ناحية ثانية، يستشري الفساد حتى يصبح سرطانياً. عندما تتدفق الأموال الطائلة إلى خزينة الدولة مباشرة دون بذل أدنى جهد في كسبها ودون آليات الوساطة أو التدقيق، فإن الإغراءات تكون مربكة. إن الثروة النفطية منحة فاتنة، وكسب حقيقي غير متوقع. لا أحد يتصبب عرقاً من أجل الحصول عليها، ومن ثَمّ، يسوغ المسؤولون تعميم الاستفادة منه. أصبحت الدول النفطية مثل نيجيريا، وأنغولا، والعراق مرادفة فعلياً لعبارتَي الرشوة والفساد. على رأس كل عام، تصنف منظمة الشفافية الدولية ـ وهي منظمة غير حكومية، تتخذ من برلين مقراً لها ـ بتجميع بيانات «مؤشر مدركات الفساد» من خلال استفتاء رجال الأعمال ومحللي مخاطر البلاد. سجلت معظم الدول النفطية الأفريقية ٢٠ في المئة على السلم المعتمد في قياس فساد الحكومة. وهذا راجع ـ إلى حدٍّ ما ـ إلى كون هذه الدول فقيرة (تضمّ مؤسسات حكومية ضعيفة)، ويبدو أن الفقر والفساد أمران متلازمان، لكن الدول النفطية أكثر فساداً مما نتوقع من مستويات نموهم. ويصبح ذلك واضحاً عندما نقارن مراتب الدولة (بالنسب المئوية) على مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مرتبتها على مؤشر مدركات الفساد. ففنزويلا مثلاً، تحتل المرتبة الحادية والأربعين من حيث التنمية (مع العلم أن نسبة المرتبة الأولى تكون عالية)، لكنها تحتل المرتبة الخامسة والثمانين من حيث التحكم في الفساد؛ ما معدله ٤٤ نقطة مئوية على مقياس

---

(٦٤) Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States.*

الفجوة. إن روسيا تتباهى بـ ٣٧ نقطة مئوية على مقياس الفجوة، وكازاخستان ٢٣ نقطة مئوية، وليبيا ٢٨ نقطة مئوية، والسودان ١٦ نقطة مئوية، وإيران ١٠ نقاط مئوية[٦٥].

إن هذه القطاعات المنتفخة التابعة للدولة والفساد المستشري يعطيان ميلاد تأثيرات أخرى مدمرة؛ فالفساد الواسع يخلق لامساواة واسعة عندما تحتكر نخبة سياسية صغيرة حصة الأسد من ثروة الدولة. وعندما يكون عدد السكان كبيراً في بلد نفطي مثل نيجيريا، يحصل معظم أهله على قلة قليلة ـ هذا إن وجدت أصلاً ـ من فوائده. ومما زاد الوضع سوءاً: أن ازدهار النفط دفع بأعداد هائلة من أهالي البلد إلى المدن، لكن دون خلق فرص عمل في القطاعات الصناعية والخدماتية التي يمكن أن تظهر في اقتصاد أكثر توازناً، ولأن صناعتَي النفط والغاز تعتمدان بشكل فاحش على ضخامة رأس المال، فإن البطالة تنتشر كالفطريات بغية الاستثمار في الفلاحة والصناعة.

كلما كافحت الأحزاب المختلفة، والزمر الإثنية، والحركات من أجل التحكم في خيرات البلاد، ارتفعت وتيرة الصراع. إن مصدر الثروة الطبيعية على اختلاف أشكالها ـ ليس النفط فحسب ـ مرتبطة باحتمال كبير لاندلاع حرب أهلية داخلية[٦٦]. أما الأمر الأكثر عمقاً ويجد المرء عسراً في فهمه، فيتمثل في كون دول النفط ضعيفة بشكل مخيب للآمال، وأن الدول الهشة التي تحتكر بنيات السلطة وتبتعد عن انشغالات الشعب، تتسبب في نفور الجماهير منها.

ومع تدفق المداخيل الضخمة والسهلة، «يصبح مسؤولو الدولة معتادين

---

(٦٥) Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2006," <http://www.transparency.org/policy_research/survey_indices/cpi/2006>.

إن معظم دول الخليج النفطية لا تتوفر فيها أي فجوة أو يلاحظ أنها تقوم إلى حدٍّ ما بعمل جاد للتحكم في الفساد أكثر مما تتوقعه مرتبتها من حيث التنمية البشرية. تبقى هذه الطريقة مجرد مؤشر بسيط، بالنظر جزئياً إلى المشاكل المعروفة جداً مع أي مؤشر فساد يعتمد السمعة والملاحظات. لو تم اعتماد دخل الفرد الواحد في التصنيف عوض التنمية البشرية، لكانت الفجوة بين المراتب على مستوى التنمية والتحكم في الفساد لافتة للنظر بشكل أكبر.

(٦٦) Ross, "Does Oil Hinder Democracy?," p. 328.

[استبدال] نفقات الدولة بالكفاءة السياسية»(٦٧). إن نفط الدول يفتقر بشكل خاص إلى أنسجة متصلة بالمجتمع تحث على المساءلة السياسية. عندما تستخلص الدول معظم مداخيلها من صادرات النفط (سواء عبر الإنتاج المباشر أو عبر فرض الضرائب على الشركات)، لا حاجة لها إلى فرض الضرائب على شعبها. ومن ثمّ، لا تشعر هذه الدول بالحاجة إلى الاستجابة لمطالب شعبها وشكاواه. وضمن السياق ذاته، عندما يستسلم الشعب قليلاً أو لا يستسلم بالمرة إلى فرض الضرائب عليه، فإنه لا يشعر بأي خطر حيال ما سيحدث في الساحة السياسية. إذا كان هناك ميول متأصلة لدى الشعب في أن ينادوا ـ كما فعل الأمريكيون إبان تأسيس جمهوريتهم ـ بشعار: «لا ضريبة من دون تمثيل»، فهناك أيضاً قول صامويل هانتنغتون: «لا تمثيل من دون ضريبة»(٦٨).

وفي الأخير، إن دول النفط الغنية ليست غنية كما تبدو، أو بعبارة أخرى: إنها غنية من حيث النفط، لكنها ليست كذلك من حيث الرأسمال البشري. يتدفق الدخل عندما ترتفع أسعار البترول، لكن الإنتاجية تتأخر. في الواقع، تحتلّ دول النفط الغنية مرتبة أسوأ (من بين دول العالم كلها) بحسب مؤشر التنمية البشرية بشكل عام (بما في ذلك التربية والصحة) مقارنة بمرتبتهم على مستوى نصيب الفرد من الدخل بمفرده. تحتل العربية السعودية مرتبة أدنى؛ أي ٣١، والإمارات العربية المتحدة ٢٥، وإيران ٢٤، وعُمان وقطر ١٤ (الجدول الرقم (٣ ـ ٣)). عموماً، تتقهقر الدول النفطية إلى المرتبة العاشرة بحسب مؤشر التنمية البشرية مقارنة مع القياس بالدولار للتنمية الاقتصادية. إن الدول النفطية تخفض من استثماراتها في الصحة والتعليم، وكي يمنع الاحتكار الأقصى للثروة والسلطة الشعب من الحصول على مستويات عالية من الاستقلالية الشخصية التي تأتي بالخصوص مع التنمية. إن الدول لا تخوض تجربة التحوّل الثقافي أو ازدهار المجتمع

(٦٧) Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States,* p. 16.

(٦٨) وللمزيد من المعلومات حول التأثيرات السياسية والسوسيولوجية التي يخلّفها الاعتماد على النفط، انظر: المصدر نفسه، و Ross, Ibid.

انظر أيضاً: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), p. 65.

المدني الذي تقوم به الدول ذات النماذج التنموية «العادية». «ومن ثمّ، فإن التأثيرات التحررية التي ينتجها التجديد غائبة بشكل كبير في الدول المصدرة للنفط، وهي لا تساهم إلا بقدر هزيل في القيم التحررية والمؤسسات الديمقراطية»[٦٩]. كلما كانت الدولة أكثر ثراءً ـ كما هو الحال في الخليج ـ اشتد الاختلال في التوازن بين المؤشرات النقدية للتنمية والتنمية البشرية الأساسية التي تؤدي إلى الاستقلالية الفردية والمطالبة بالحرية. على الرغم من أن صعوبة بناء الديمقراطية هو أمر واقع في الدول النفطية، إلا أنّ الأمل ما زال يحدونا ليتحقق هذا البناء. إن التنمية الاقتصادية تشجع فقط الديمقراطية التي تغير القيم السياسية، والبنية الطبقية، والمجتمع المدني. إذا كان بإمكان الاعتماد على النفط إعاقة هذه الشروط، فإن ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تولّدها قبل التنمية الاقتصادية (كما جرى في الهند، وكوستاريكا، وبوتسوانا، وربما مالي حالياً). ليس ضرورياً أن تكون الدول غنية كي تصير ديمقراطية (كما سنرى)، ولكن لا بد لها من أن تسعى إلى تحقيق روح الديمقراطية.

## سادساً: احتضار الديمقراطية في تايلاند

لقد خلقت منطقة شرق آسيا أرضيات معقولة للتفاؤل بديمقراطيتها باعتبارها أكثر المناطق تقدماً وحيوية في العالم من حيث الاقتصاد. وفي أواخر التسعينيات، كانت تتمتع المنطقة بأوضاع اجتماعية واقتصادية مشجعة على الديمقراطية، وكان البلد الأكثر ثراءً فيها ديمقراطياً لمدة خمسة عقود. أما تايوان وكوريا الجنوبية، فقامتا بخطوات سلمية على نحو واسع نحو الديمقراطية، في حين أن الفليبين كانت تنهي فترة رئاسية ناجحة ومستقرة نسبياً تحت قيادة فيديل راموس، أحد زعماء الثورة العسكرية التي ساعدت على الإطاحة بفيرديناند ماركوس. تبنّت تايلاند مؤخراً دستوراً في غاية التجديد لتقوية الضوابط والتوازنات الديمقراطية، وبعد عدة أعوام من تثبيت الاستقرار الديمقراطي، انسحب الجيش ـ على ما كان يبدو ـ إلى ثكناته إلى الأبد.

---

(٦٩) Ronald Inglehart and Christian Welzel, *Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), p. 160.

ولكن بالتزامن مع انتهاء الألفية، عاش كلٌّ من الفليبين، وتايوان، وتايلاند فترات طويلة من الصعوبات الديمقراطية، وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، عاد الجيش مرة أخرى إلى السلطة في تايلاند. بينما بدأ العديد من الرؤساء الآسيويين يحتكرون السلطة ويضيّقون الخناق على الديمقراطية في أواخر التسعينيات، قام الوزير الأول تاكسين شيناواترا بالشيء ذاته في تايلاند وعينُه على الهيمنة السياسية على المدى الطويل. إن تاكسين موظف سابق في الشرطة، وينحدر من عائلة محلية تهتم بالتجارة. وقد جمع ثروة من «سلسلة الامتيازات التي احتكرتها القلة ومنحتها الحكومة في مجال الاتصالات»، ولم يخفِ سرَّ إعجابِه بنظام هيمنة الحزب الواحد في سنغافورة[٧٠]. كان يبدو أن هيمنة تاكسين السياسية في نظام برلماني غير مقيد بفترات ولاية محددة قد يستمر إلى ما لا نهاية. لكن لتايلاند ثلاثة أشياء تثبت خراب تاكسين: ملكية قوية، وجيش موحد، وتاريخ انقلابات عسكرية ناجحة. لما انتخب تاكسين وزيراً أولاً بتوجيه من حزب جديد عام ٢٠٠١م، كان حينها مليارديراً وأحد أثرى الناس في البلاد. وكانت الدولة حديثة العهد بتجربة حكومتها الأكثر ليبرالية في التاريخ عقب تبنيها سنة ١٩٩٧م دستوراً ديمقراطياً جديداً ذا ميكانيزمات واسعة ومبتكرة من أجل تحقيق سلطة الضبط والتوازن. لكنها كانت أيضاً تعيش اضطرابات اقتصادية ناجمة عن الانهيار المالي الذي ضرب شرق آسيا عام ١٩٩٧م، وعن تفوق دعاية تاكسين الشعبوية ـ التي كانت تعدّ مثلاً بتغطية صحية منخفضة التكلفة وبقرار تأجيل دفع ديون القرويين ـ خصوصاً على سكان الريف. بقي فقط مشكل واحد: قضت اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد ـ التي تم تأسيسها بمقتضى دستور ١٩٩٧م ـ بتزييف تاكسين الإعلان الإجباري عن الكشف عن ثروته باعتباره وزيراً عام ١٩٩٧م، ومن ثمّ، منعه من مزاولة مهامه بصفته برلمانياً، أو بصفته وزيراً أولاً لمدة خمس سنوات. كافح تاكسين في المقابل على الطريقة الشعبوية لينتصر في المحكمة الدستورية بفارق صوت واحد. سادت الشكوك حول الهامش الذي تمّ اعتماده في قرار المحكمة الذي يقال إن تاكسين اشتراه، «بل إن بعض القضاة اعترفوا بتبرئة ساحته على خلفية أن تنحية

---

(٧٠) Pasuk Phongpaichat and Chris Baker, "Challenge and Change in East Asia: "Business Populism" in Thailand," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 2 (April 2005), p. 61.

هذه الشخصية الشعبية ستؤدي إلى خطر الفوضى العارمة[٧١]. وهبَ تاكسين نفسه إلى خدمة جمهور الناخبين في وقت ارتفعت نسبة شعبيته إلى ٧٠ في المئة، مصوراً نفسَه رجلَ الشعبِ المنظِّم للصفوف ضد الطبقة السياسية القديمة[٧٢].

ومن جوانب كثيرة، كان تاكسين رئيس وزراء فعّالاً وحسّاساً، لكن كان له جانب قاتم: كان يرفض النقد أو المعارضة، أو حتى القيود الثقيلة لسيادة القانون، فسعى بشكل منظم إلى محاولة القضاء عليها. لقد هوجم الناقدون لسياساته باعتبارهم غير وطنيين أو «أغبياء»، كما أن المكتب المكلف بمحاربة غسيل الأموال الذي نصّب للتحقيق في جرائم رئيسة، بدأ التحقيق مع صحافيين ونقاد حكوميين آخرين[٧٣]. وفي مستهل ٢٠٠٣م، أعلن تاكسين الحرب على المخدرات إلى حد أن أذِنَ على ما يبدو للشرطة أن تقتل المتورطين فيها. «وفي غضون ثلاثة أشهر، توفي ٢٥٠٠ شخص زُعم أنهم كانوا يتاجرون في المخدرات»، ويبدو أن معظمهم من «صغار المستخدمين أو باعة من مستوى ضعيف»[٧٤]، لكن تاكسين رفض الإقرار بهذا العدد الهائل من الضحايا قائلاً: «إن الأشرار يستحقون الموت»[٧٥]. ورد بقسوة مماثلة على أعمال العنف الذي قامت بها الأقلية المسلمة في الجنوب الأدنى من البلاد، وراح ضحيتها أكثر من ١٠٠٠ قتيل خلال العامين ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م. في الوقت ذاته، أعطى تعليماته للإعلام الحكومي (أربع محطات تلفزيونية وكل المحطات الإذاعية) بأن يقتصر بثُّها فقط على الأخبار «الإيجابية»، ومارس ضغطه على مالكي قنوات خاصة (إلى حد أن اغتال اثنين منهم). وتمت مهاجمة الصحافة المكتوبة التي كانت نابضة بالحياة وإخضاعها «عبر الترهيب السياسي، والمتابعات القضائية، والتهديد بحرمانها من عائداتها من الإعلانات الإشهارية المشتركة والحكومية»[٧٦]. أما

---

(٧١) المصدر نفسه، ص٦٣.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) Amy Kazmin, "Thailand's Thaksin to the Rescue," *Current History*, vol. 104, no. 680 (March 2005), p. 112.

(٧٤) Phongpaichat and Baker, Ibid., p. 65.

(٧٥) Kazmin, Ibid., p. 112.

(٧٦) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, *p. 713*.

المنظمات غير الحكومية التي انتقدت الحكومة، فواجهت «مضايقة بيروقراطية حقيرة وتحقيقاً جنائياً»(٧٧).

في شباط/فبراير ٢٠٠٥م، واجه تاكسين الناخبين باعتباره الوزير الأول الذي انتخب لأول مرة لولاية كاملة مدتها أربع سنوات. إن ما اعتبر إعادة انتخاب، تحول إلى هزيمة بعد ما دمر تسونامي المحيط الهندي شواطئ تايلاند في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. كان الوزير الأول حينها «في وسط الحدث الدرامي المتلفز، مستجيباً للأزمة في تايلاند»(٧٨)، ومشرفاً على جهود الإغاثة والنظافة، ومسرعاً لمساعدة المحتاج ليبعث من خلال ذلك برسالة مفادها أن إدارة بوش لم تستطع أن تتحرك بعمق عقب إعصار كاثرينا. ارتفعت شعبية تاكسين على نحو صاروخي. وبعد شهرين، حصد حزبه ثلاثة أرباع المقاعد في بلد لم يسبق له أبداً أن منح حزباً واحداً أغلبيةً برلمانيةً في انتخابٍ ما.

بعد إعادة انتخابه، تعمّق الاستقطاب بين أنصار تاكسين المتمركزين بشكل واسع في الريف، وبين أعدائه من اليمين الدستوري الذين يُحسبون على الطبقة المدنية الوسطى. تحوّلت المعارضة إلى غضب أخلاقي وقومي عندما تمّ الكشف عن بيع تاكسين سندات عائلته المالية بأكملها في شركته العملاقة ـ شين كوربورايشن ـ (التي تضم اتصال القمر الصناعي الرئيس جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى معظم سوق الهاتف الخلوي للبلاد) إلى شركة سنغافورية بمبلغ مالي يقدر بملياري دولار دون دفع أي ضريبة على الأرباح. أما بالنسبة إلى الفليبين في الثمانينيات، فخرجت جماعات المجتمع المدني إلى الشوارع، مجنِّدةً عشرات الآلاف من المتظاهرين ومطالبين الزعيم الذي أعيد انتخابه بتقديم الاستقالة أو أن يوضع في قفص الاتهام. رد الموالون لتاكسين للمتظاهرين الصاع صاعين واحتشدوا بأعداد هائلة. وللقضاء على منتقديه، قام تاكسين بحل البرلمان فجأة في شباط/فبراير ٢٠٠٦م، ولما يمر على إعادة انتخابه بأغلبية ساحقة سنة واحدة، ودعا إلى

(٧٧) Phongpaichat and Baker, "Challenge and Change in East Asia: "Business Populism" in Thailand," p. 66.

(٧٨) Kazmin, "Thailand's Thaksin to the Rescue," p. 111.

انتخابات فجائية بتاريخ ٢ نيسان/أبريل. اعتبرت الأحزاب المعارضة الخطوة غدراً، فقاطعتها لتقطع الطريق أمام عدد من المترشحين التابعين للحزب الحاكم للحصول على الحد الأدنى من الأصوات الضرورية للانتخاب. تلت ذلك أزمة دستورية، بما أن البرلمان يُمنَع من فتح أبوابه قبل أن تمتلئ كل المقاعد. أعلنت المحكمة العليا بطلان الانتخابات، لتترك تاكسين في السلطة لمدة ستة أشهر بمثابة رئيس وزراء بالوكالة في انتظار إجراء انتخابات جديدة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ومما زاد من تفاقم الأزمة، تفويض مكتب الوكيل العام ـ الذي حقق في الخروقات الانتخابية التي قام بها تاكسين ـ إلى المحكمة الدستورية في حزيران/يونيو بحل الحزب الحاكم والحزب المعارض الرئيس وثلاثة أحزاب آخرين، وتلميح تاكسين بإمكانية تأجيل الانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر على الرغم من غياب البرلمان في البلاد.

خلال صيف ٢٠٠٦م، انجرفت تايلاند إلى وضع سياسي خطير، مع تحذير تاكسين من مغبة التآمر عليه للإطاحة به بطرق غير دستورية. وجهت جريدة **نيشن** (*Nation*) ـ وهي إحدى المنابر الإعلامية القليلة التي كانت تنتقده ـ اتهاماً لتاكسين بتدبير اتهامات «منافية للعقل والطبيعة»، و«دعاوى موسومة بجنون العظمة»[(٧٩)]. لكن في ١٩ أيلول/سبتمبر، لاحظ الجيش تخوف تاكسين الشديد واستيلاءَه على السلطة، بينما كان يحضر اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، لمساندة الطبقة الوسطى الحانقة في بانكوك.

تم تقديم العديد من النظريات حول الانقلاب العسكري: الانقلاب الثامن عشر في تايلاند منذ نهاية الملكية المطلقة عام ١٩٣٢م. أما بخصوص الانقلاب في باكستان، فالجيش لم يكن يفتقر إلى مسوغات للقيام به، بما في ذلك ادعاءات الفساد التي من الممكن التنبُّؤ بها، وإساءة استعمال السلطة، وانتهاكات حقوق الإنسان، كل ذلك كان قانونياً. وكما فعل شريف ـ إلى حدٍّ ما ـ في باكستان، فعلَ شافيز في فنزويلا، وأوباسانجو في

(٧٩) "Back to the Wall, Thaksin to the Rescue," *Current History*, vol. 104 (March 2005), p. 112.

نيجيريا، وبوتين في روسيا، كان تاكسين أيضاً يقوّض سيادة القانون، ويفكك الضوابط والتوازنات الدستورية، ويخنق المنشقين عنه، ويلغي صفة الشرعية عن المعارضة، ويخضع البلاد لحكم القطب الواحد. ومن اللافت للنظر، أن في كلٍّ من هذه الحالات السابقة الذكر، نجد الحاكم، بمجرد انتخابه شعبياً لفترة واحدة، يحاول تقليص كل مصادر القوة التي تحدث التوازن السياسي في البلاد أو يحاول القضاء عليها بالمرة بغية البقاء في السلطة إلى الأبد. إن التحليل الذي قُدّم بعد الانقلاب، من قبل المؤرخ التايلاندي تونغشاي وينيشاكول، وهو أستاذ التاريخ بجامعة ويسكونسن، يستحق تفكيراً دقيقاً.

أراد مناوئو تاكسين حلاً سريعاً بأي طريقة ممكنة. إنهم يعتقدون أن العمل بالديمقراطية انتهى بالمرة تحت حكم تاكسين. رفضوا الانتخابات، وأداروا حملة لدعم حلول غير ديمقراطية تتمثل في تعيين حكومة ملكية. لقد رحبوا الآن بالانقلاب بحماسة، قالوا إنه شرٌّ لا بد منه، والحل الوحيد لتخطي الأزمة، أزمة تاكسين... فبالنسبة إليهم، الغاية من عزل تاكسين تبرر الوسيلة[٨٠].

ومثله مثل عدة محللين آخرين (لكن ليسوا كلهم قادرين على أن يقولوا ذلك بصراحة في بلد يحتفظ بشدة بقوانين المس بالمقدسات)، فسر تونغشاي الانقلاب «بكونه مؤامرة ملكية من دون شك»، قامت فيها القوات الموالية للملك الموقر بشكل كبير - بوميبول أدولياديج - بتنحية رئيس وزراء أهان الديمقراطية ودمر المؤسسات الديمقراطية[٨١].

يفترض أن مثير الانقلاب، أو بالأحرى المخطط والمنفذ له بشكل كبير، هو الجنرال بريم تينسولانوندا، قائد الجيش المتقاعد والوزير الأول الأسبق بدون انتخابات الذي يترأس المجلس الخاص للملك. بينما أحكم الجيش قبضته على السلطة بدعم من حليف وقائد جيش أسبق ووزير أول،

(٨٠) Thongchai Winichakul, "A Royalist Coup with Ulterior Motive," (Unpublished essay, University of Wisconsin-Madison, 21 September 2006), quoted with permission of the author.

(٨١) انظر أيضاً: Paul Handley, "What the Thai Coup Was Really About," *Asia Sentinel* (6 November 2006).
<http://asiasentinel.com/index.php?option=com_content&task=view&id=249&Itemid=31>.

بدا الجنرالات مصممين على إعادة تشكيل الدستور والمشهد السياسي بما يتماشى مع رغباتهم. وفي الوقت الذي جعل التزام التايوانيين الأكيد بالنهج الديمقراطي تمديد العمل بالحكم العسكري أمراً غير محتمل، عانى الوعد الديمقراطي الليبرالي الضخم لدستور ١٩٩٧م ضرراً خطيراً وربما دائماً.

## سابعاً: الحركة الارتجاعية للحكم الشمولي

ليس الاستياء الواسع من الديمقراطية مؤشراً على انتهائها، ولا الارتياح السياسي مؤشراً على الديمقراطية بالضرورة. إن السند الشعبي المعتبر الذي يتمتع به الحاكم لا يجعل منه (أو منها) حاكماً ديمقراطياً؛ ففي سنة ٢٠٠٥م، توصل الباروميتر اللاتيني إلى رضى الشعب الفنزويلي عن إدارة شافيز بنسبة ٦٥ في المئة، ولم يجد الباروميتر أكثر من هذه النسبة إلا في ثلاث دول من أصل ثماني عشرة دولة تم فحصها في أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، لم تتجاوز نسبة من ظنوا أن الانتخابات نظيفة ٤٩ في المئة. إن النتائج متناقضة؛ لأن الشعب يبدي تسامحاً مع التراجع الديمقراطي في فنزويلا، لكنه في الوقت ذاته يبدي دعماً للديمقراطية بمستويات عالية، ويرفض الحكم العسكري، ويقر بضرورة وجود الأحزاب السياسية والكونغرس لتحقيق الديمقراطية(٨٢). يتضمّن هذا أن طموح شافيز في ترسيخ سلطته لعشرات السنين سيلقى في نهاية المطاف مقاومة شعبية متزايدة.

إلى جانب تآكل الديمقراطية في عدد من الدول الاستراتيجية في الأعوام الأخيرة، هناك تعزيز للدكتاتورية في الأنظمة الشمولية، وخضعت الأحزاب وقوى المجتمع المدني - في الوقت نفسه - لقمع ووعيد شديدين بسبب تعطّل المساعدة الدولية للحركات الديمقراطية أو إنهائها. ولما استحوذ على الأنظمة الشمولية هاجس البقاء، فقد استخلصوا عِبراً من التحولات الديمقراطية المجاورة التي لاحظوها عن كثب، وذلك من أجل منع تكرارها في البيت الداخلي.

---

(٨٢) *Litinobarometro Report, 2005: 1995-2005, A Decade of Public Opinion* (Santiago: Corporación Latinobarómetro, 2005).
<http//:www.latinobarometro.org/uploads/media2005_02pdf>.

تشكّل بيلاروسيا مثلاً مفيداً، وهي دولة متقهقرة تابعة للاتحاد ما بعد الفترة السوفياتية التي عاشت بشكل متزايد تحت الهيمنة الكاملة لألكسندر لوكاشينكو منذ انتخابه رئيساً عام ١٩٩٤م. ولما تفطّن لوكاشينكو إلى جانب أوتوقراطيي ما بعد الاتحاد السوفياتي بمن فيهم بوتين، لإمكانية امتداد الثورة البرتقالية في أوكرانيا المجاورة و«ثورات اللون» في دول ما بعد الفترة الشيوعية الأخرى، قاموا «بمجهودات جبارة للقضاء على قدرات المعارضة التنظيمية، ولإسكات الإعلام المستقل، ولتقويض المنظمات غير الحكومية المستقلة، ولخلق مؤسسات بديلة تجعل من الديمقراطية المزيفة، والمناورة عمليات سياسية أقل خطورة»[٨٣].

في مقال نشر في **مجلة الديمقراطية** (*Journal of Democracy*) في العام ٢٠٠٦م، حلل الشاب البيلاروسي والعالم السياسي فيتالي سيليتسكي اغتصاب النظام للديمقراطية تحليلاً دقيقاً؛ فلوكاشينكو الذي دفع بقوة في اتجاه تعديل دستوري عام ١٩٩٦م، يخول له تمديد فترته الرئاسية ويوسع من نفوذه، نظم مع ذلك **أولاً** استفتاءً دستورياً آخر، تُزال بمقتضاه الفقرة التي تحدد الفترات الرئاسية. **ثانياً**، شجب النظام ثورات اللون بالتزامن مع جمع أعضاء الأمن لمعلومات حول كيفية احتمال حدوث تغيير النظام في بيلاروسيا والسبل الكفيلة لمنعه. **ثالثاً**، منحت قوات الأمن مهلة أكبر لتفريق المتظاهرين بالقوة. **رابعاً**، ضايقت الحكومة زعماء المعارضة وأعادت كتابة دساتير المجلس لإغلاق حوالى ثلاثمئة مكتب تابع لأحزاب سياسية محلية تعمل خارج إقامات سكنية. **وأخيراً**، وهذا مهم جداً لسيليتسكي، «قام النظام بهجمة مباشرة على المجتمع المدني»، ويضم هذا أمر المحكمة الصادر بتاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٥م، «بإغلاق أكبر وكالة اقتراع مستقلة في البلاد». كما يتطلب القيام باستطلاع رأي الشعب ترخيصاً من الدولة وإلا واجه صاحبها متابعة جنائية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥م، سُنّت قوانين جديدة أسست لفترات السجن في حدود ثلاث سنوات نافذة في حق من أدار منظمة غير حكومية غير مسجلة، وفي حق من درّب الناس (أسلوب ثورة اللون) على تقنيات الاحتجاج الجماهيري، «أو يقذف بجمهورية بيلاروسيا

(٨٣) Vitali Silitski, "Belarus: Learning from Defeat," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 4 (October 2006), p. 139.

في الساحة الدولية» (وهو الأمر الذي قد تتهم به الأكاديمية البيلاروسية بمجرد كتابتها هذه المادة)[٨٤]. أُلقي القبض على العديد من ناشطي المجتمع المدني والمعارضة. ولم يترك لوكاشينكو للحظ أن يتحكم في مسار الأحداث، فأقدم على تغيير تاريخ الانتخابات الرئاسية من شهر تموز/يوليو إلى آذار/مارس ٢٠٠٦م؛ ليقلص من حملة المعارضة وإرغامها على أن تنظم أي احتجاج في طقس بارد جداً يثني العديد من الشعب عن المشاركة فيه.

تمكن مترشحان من المعارضة للانتخابات الرئاسية ومؤيدوهم من جمع التوقيعات اللازمة للترشيح، على الرغم من كل هذه الظروف المثبطة للهمة. ومن ثمّ، أداروا حملة انتخابية بصوت عالٍ حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. لم يترك لوكاشينكو أي حظ لهم للفوز بالانتخابات؛ إذ استحوذ على وسائل الإعلام برمتها، وخزينة الدولة، والقوانين، والشرطة، واللجنة المركزية للانتخابات، ومن ثمّ النتائج. لقد ضُرب أحد المرشحين ضرباً مبرحاً، إلى درجة أن تعذر عليه تقديم آخر رسالة دعائية له في الحملة. ووصف حركة المعارضة بالشيطان المنطوي على خيانة. ومع ذلك، وفي غمرة «تهديد جهاز الاستخبارات الروسية باتهام المحتجين بالإرهاب والإلحاح على عقوبة الإعدام»، تحدى حوالى عشرين ألفاً الخوف والبرد خلال بضعة أيام من الاحتجاجات بعد الانتخابات[٨٥].

لقد كان للوكاشينكو دعم الأغلبية في الانتخابات (وإن كانت هذه الأغلبية لا تعكس ٨٣ في المئة التي قدمها التقرير)، ولم تظهر أي مؤشرات على استياء عريض من حكمه قبل انهياره، لكن منطق النظام الشمولي الوقائي لا يسمح بأي مساحة «للمصادفة» الديمقراطية التي قد تزعزع استقرار دكتاتورية شعبية راسخة (ومنيعة ظاهرياً).

إن الانهيارات الشمولية لها سمة أخرى مشتركة: تتجلّى في حملة عنيفة ملؤها العصبية تقطع الروابط بين الفاعلين الديمقراطيين الأصليين والموارد الدولية من دعم مالي، وتقني، وأخلاقي. والعديد مما تبقى من الأنظمة الشمولية يدرك أن مساعدة الديمقراطية العالمية للمنظمات المدنية وللحركات

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص١٤٠ ـ ١٤١.

(٨٥) المصدر نفسه، ص١٤٥.

الشعبية (مثل ثورات الألوان) تشكّل تهديداً وجودياً لبقائها. وكما يثبت ذلك إيفان كراستيف، أهم مفكري بلغاريا الليبراليين، أن «الثورة البرتقالية الأوكرانية تمثل لروسيا أحداث ٩/١١»، محولة تفكير السياسة الخارجية الروسية إلى رؤية الاتحاد الأوروبي باعتباره «المنافس الرئيس لروسيا»[٨٦]. وامتد هذا الاتجاه ليتجاوز الحالات السيئة السمعة في روسيا ودول ما بعد العهد السوفياتي الشمولية ليطال مصر التي سمحت تقليدياً بمساحة للمجتمع المدني، والصين التي بدأت في السنين الأخيرة بالتخفيف من هيمنة الدولة. منحت هذه «المقاومة لبرامج الديمقراطية» مِنَحاً وإعانات للمنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر، والإعلام، والأحزاب السياسية. إن الحواجز القانونية والتنظيمية تعيق العمل المؤسساتي وتغلقه. لقد تم طرد ممثلي المنظمات التي تتلقى دعماً ديمقراطياً دولياً، بينما أدين شركاؤهم من المجتمع المدني واعتُدي عليهم جسدياً، وزُجّ بهم في السجون[٨٧].

بينما تحاول الأنظمة الدكتاتورية استخلاص العِبر والدروس من ثورات ديمقراطية ناجحة في دول مجاورة، تحاول أيضاً الاستفادة من العون ومواساة بعضها بعضاً. لقد تشكلت في سنة ٢٠٠١م منظمة شنغهاي للتعاون بمثابة ميكانيزم لبناء الثقة لحل النزاعات الحدودية، وتضم الصين، وروسيا، وكازاخستان، وطاجكستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان. وقد تجاوزت وظيفة هذه المنظمة قضايا الأمن الإقليمي والتجارة. أصبحت مؤخراً أداة لروسيا والصين لاحتواء الجيش الأمريكي والحضور السياسي في آسيا الوسطى، وأداة للأعضاء لصدّ الانتقادات الدولية بشكل جماعي بشأن ممارساتهم في مجال حقوق الإنسان[٨٨]. تعمل منظمة شنغهاي للتعاون بتفانٍ ضد الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في المنطقة، متعهدة في الوقت نفسه «بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة» واتباع «نظام

---

(٨٦) Ivan Krastev, "Russia's Post-Orange Empire," *Open Democracy*, vol. 20 (October 2005), <http://www.opendemocracy.net/democracy-europe_constitution?postorange_2947.jsp>.

(٨٧) Carl Gershman and Michael Allen, "New Threats to Freedom: The Assault on Democracy Assistance," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 2 (April 2006), pp. 36-51.

(٨٨) Lioner Beehner, "The Rise of The Shanghai Cooperation Organization," Council on Foreign Relations Backgrounder (12 June 2006).
<http://www.cfr.org/publication/10883/rise_of_the_shanghai_cooperation_organizationhtml>.

دولي سياسي واقتصادي جديد». كان فلاديمير بوتين والرئيس الصيني ـ هو جينتو ـ يؤمنان بالشيء ذاته حينما أدانا ـ قبل انعقاد قمة منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠٥م ـ محاولات «تجاهل العمليات الموضوعية للتنمية الاجتماعية لدى الدول ذات السيادة وفرض نماذج غريبة من التنمية السياسية والاقتصادية عليها»[٨٩]. قامت روسيا والصين بمناورات عسكرية مشتركة لأول مرة في تاريخهما عام ٢٠٠٥م، وبسعي روسيا إلى تعزيز نسختها الخاصة بها من ديمقراطية «موسكو الملونة»[٩٠]، وتأييد الصين الدكتاتوريين بشكل عدواني، بمن في ذلك لوكاشينكو في بيلاروسيا وروبير موغابي في زيمبابوي، يتضح بزوغ تحالف دولي بغرض مساندة تردي الشمولية. تتقاسم كل هذه الدول الشمولية تقنيات القمع واستراتيجياتها. تقول التقارير إن «لوكاشينكو اكتسب نظام الرقابة على الإنترنت والتكنولوجيا في الصين أيام كان في بيكين عام ٢٠٠٥م من شهر كانون الأول/ ديسمبر»[٩١].

لحدٍّ الآن، لم تستطع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تقديم الكثير لتغيير هذه التطورات؛ ففي حالات فظيعة من التراجع، كما هو الحال في بيلاروسيا وزيمبابوي، تراها قد فرضت عقوبات محددة، كالمنع من السفر، وتجميد أصول زعماء النظام، لكن لم يكن لكل هذه الإجراءات الأثر البالغ. وواجهت أنظمة عسكرية جديدة ـ في أماكن أخرى من العالم مثل باكستان وتايلاند ـ غضباً غربياً قليلاً نسبياً أو ضغطاً شديداً لنقل السلطة الحكومية بسرعة إلى المدنيين.

إن التحول الديمقراطي لا يحدث فقط نتيجة لجهود محددة، محلية ودولية، بل يتشكّل أيضاً ضمن سياق سياسي، واستراتيجي، وأخلاقي أوسع. منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، والإعلان عن حرب شاملة ضد الإرهاب والنيل من الديمقراطية من قبل اتجاهين متصارعين على أشده. يتمثل **الأول** في انبعاث أوامر أسلوب الحرب الباردة «الواقعية» للقيام بصفقة

---

(٨٩) National Endowment for Democracy, "The Backlash against Democracy Assistance," (Report prepared for Senator Richard Lugar, Chairman of the Senate Foreign Relations Committee, 8 June 2006), p. 7.

(٩٠) Krastev, "Russia's Post-Orange Empire".

(٩١) National Endowment for Democracy, Ibid., p. 7.

مع الزعماء والأنظمة الاستبدادية، والمهمة استراتيجياً في الوقت ذاته: بوتين في روسيا، وبرويز مشرف في باكستان، وحسني مبارك في مصر، ونور سلطان ناظربايف في كازاخستان، وإسلام كاريموف في أوزبكستان، إلى حدود وقت لم يستطع الغرب فيه تجاهل المذبحة الكبيرة التي وقعت في أنديجون. أما الاتجاه **الثاني**، فيتجلى في التشديد غير المسبوق على تعزيز الديمقراطية باعتبارها أمراً استراتيجياً صادراً عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الابن. كان هذا التوكيد وهذا الخطاب نبيلاً ومثيراً. لكن عندما أخفق بوش في الوفاء بالتزاماته في أفغانستان والعراق، وفشله بشكل فاجع في استقرار عراق ما بعد صدام الأقل ديمقراطية، خلقت الإدارة الأمريكية واقعاً جيوسياسياً جديداً: تقليص الهيمنة الأمريكية ومكانتها الأخلاقية بشدة، وتآكل الإجماع الدولي حول مشروعية تعزيز الديمقراطية. في هذا السياق، تراجعت الديمقراطية بشكل سريع في دول مهمة جداً، ولو خلال فترة بلغ فيها التزام أمريكا المنمق بترسيخ الديمقراطية مدى أكبر.

# الفصل الرابع

## العوامل الداخلية المحرّكة للديمقراطية

لقد رأينا في الفصول السابقة كيف أن الانتقال الديمقراطي كان ممكناً من خلال أزمة الشرعية التي عرفتها الأنظمة الدكتاتورية. ويكون النظام شرعياً إذا تقبله الشعب، واعتقدَ في أنه الشكل الأنسب لحكومة بلاده - أفضل من أي بديل آخر يمكنه تصوره - ومن ثَمّ، اعتُبر النظامَ الذي يملك الحق الأخلاقي لوضع القوانين، واستخلاص الضرائب، وترشيد الموارد، والأمر بالطاعة[1]. وفي بعض الحالات (الفليبين، والأرجنتين، وأوروبا الشرقية، وأفريقيا) تُبلور إخفاقات الأنظمة الشمولية في تحقيق التنمية، والحد من الفساد، ووحدة المجتمع، وحفظ النظام، إحساساً واضحاً بأن النظام صادر شرعيته، أو بتعبير عالم الاجتماع السياسي سيمور مارتين لبسيت، صادر السند الشرعي الأخلاقي للحكم. وفي حالات أخرى (إسبانيا، وكوريا الجنوبية، وتايوان)، خلقت النجاحات التنموية للأنظمة الشمولية جمهوراً أكثر ثقافة، وكثير المطالب السياسية بالموازاة مع أفكار جديدة حول السند الشرعي الأخلاقي للحكم. وفي كلتا الحالتين، قوت الظروف العالمية المتغيرة من الإحساس بأن النظام فقد الشرعية ليس فقط بين شعبه، بل أيضاً بين دول أخرى قوية، والرأي العام الدولي.

في السياق ذاته، تم مع ذلك، تفكيك بعض الأنظمة الديمقراطية، إما

(١) توجد ثلاثة تعريفات مؤثرة لمفهوم الشرعية في الأعمال الآتية: Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics*, expanded ed. (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1981), p. 64; Juan J. Linz, *The Breakdown of Democracy Regimes: Crisis, Breakdown and Reequilibrium* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1978), pp. 16-18, and Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 129-131.

من قبل بعض التواقين إلى السلطة مثل «فلاديمير بوتين» في روسيا، أو «هوغو شافيز» في فنزويلا، أو من قبل الجيش كما حدث في باكستان عندما فقد الشرعية أو فشل في بنائها. حيثما انهارت الديمقراطية، كان الانهيار ميسراً من خلال فقدان ثقة الشعب بشكل مفاجئ، إن لم نقل فقدان هذا الشعب الثقة في الديمقراطية بصفة عامة، ومن ثَمّ في المؤسسات التي تشكّل النظام الديمقراطي للبلاد بصفة خاصة. إن السبب في فقدان الثقة في حكومة معينة يتمثّل في إمكانية استبدال الزعيم أو حزبه الحاكم ائتلافه في الانتخابات القادمة. لكن عندما يتوصل الرأي العام إلى قناعة تفيد بافتقار نظام الحكومة إلى السلطة الأخلاقية في إدارة الحكم، يصبح هذا النظام مهدداً، خاصة إذا كان ديمقراطياً.

تعتمد كل الأنظمة على بعض من مزيج الشرعية والقوة، ولا يستثني هذا الأنظمة الديمقراطية الغربية الراسخة. وربما ليس ثمة دولة ـ مهما بلغ حجمها ـ تضم مواطنين يرون أن نظام حكومتها يقوم على الشرعية. وأحياناً، تكون القوة أو التهديد باستخدامها ضرورية لفرض الطاعة ومعاقبة السلوك المخالف للنظام. وفي السياق نفسه، لا يقوم أي نظام ـ مهما بلغت وحشيته واستبداده ـ على القوة وحدها لضمان بقائه. ولهذا، لا بد من إيجاد مواطنين يؤمنون بهذا النظام. مهما كان معظم المواطنين يمقتون النظام سراً، كما في بورما حيث إن مجموعة من الموالين للنظام ومن المؤمنين بشرعيته بصدق، على أتم الاستعداد للذود عنه والحفاظ عليه. وإذا كانوا قساة وفعالين بقدر كافٍ في مراقبة الدولة وجهاز الأمن، وفي إخضاع السكّان عبر الترهيب والتخويف، فإن هذه القاعدة من الموالين الأوفياء للنظام قد تبقى قليلة جداً لا تكاد تتجاوز واحداً في المئة من مجموع السكان.

وكلما كان النظام أقل استبداداً ودكتاتورية، كلما فسح المجال أكثر للمعارضة والانشقاق، ومن ثَمّ قيامه على نسبة من القبول الشعبي التطوعي لضمان استمراريته. يمكن أن يكون قسم من هذا القبول قائماً على الشرعية الفعّالة، في حين يمكن أن يكون القسم الآخر تعايشاً عملياً أو محاولة من الدولة لاستقطاب أعضائه، كما يمكن أن يكون قسم آخر استسلاماً أو لامبالاة. ومع ذلك، فما لا يتسامح بشأنه النظام الدكتاتوري هو قيام مجموعة كبيرة منظمة من المواطنين الواثقين من أنفسهم، برفض شرعية

النظام بشكل فعّال. وحين تنظم المعارضة صفوفها في نظام ديمقراطي، فتفوز على أغلبية الشعب، تحدث تغييراً في الحزب أو الائتلاف الحاكم. أما في النظام الدكتاتوري، فعندما تتنظم المعارضة وتجند الأغلبية من الشعب، تحدث تغييراً في النظام ذاته.

إن الأنظمة الديمقراطية تقوم في استقرارها على الشرعية والخضوع الإرادي للمواطنين أكثر من الأنظمة الدكتاتورية. ويرجع ذلك إلى كون الديمقراطية من حيث طبيعتها نظاماً يقوم على توافق شعبي. ومن ناحية أخرى، ثمة حدّ لمقدار القوة الممكن استخدامها في ظل نظام ديمقراطي. وكلما كانت نسبة المواطنين الذين يقرّون بشرعية النظام الديمقراطي قليلة، كلما كان هذا النظام معرّضاً للانهيار عبر انقلاب عسكري، أو استيلاء السلطة التنفيذية على السلطة بشكل عام، أو تفكك النظام السياسي أو انهيار الدولة. إن الشرعية هي قِوام حياة الديمقراطية، وإن الدكتاتوريين هم أسماك قرش في الماء. وعندما يشمّون رائحة الشرعية تنزف دماً، فيحسون باستهدافهم، فيهاجمون.

ويواجه الدكتاتوريون أيضاً مآزق الشرعية بصفتهم حكاماً؛ فعلى الرغم من أنهم لا يعتمدون كثيراً على الشرعية لضمان استمراريتهم السياسية، فإنهم يواجهون صعوبات في تأسيس الشرعية وتثبيتها. وبما أن الأفكار السائدة حول الشكل الشرعي للحكم أصبحت، خلال العقود الأخيرة، أفكاراً ديمقراطية بشكل متزايد، فبات من الصعب جداً ضمان استمرارية أي حكم شمولي بشكل صريح. ونتيجة لذلك، أصبح بأس الأنظمة الدكتاتورية حالياً محدوداً، لا يمكّنهم من تأسيس الشرعية وتثبيتها كما كان الحال عليه في العهود السابقة حينما كان يُنظر إلى الحكم من قبل شخص واحد، أو عائلة، أو عشيرة، أو حزب، أو وحدة عسكرية، باعتباره شكلاً طبيعياً للحكومة، أو حقاً إلهياً، أو وسيلة لتبرير أهداف ثورية. لقد أصبح من الصعب جداً الادعاء بصلاح الحكم الشمولي من حيث الجوهر.

ويجب على الأنظمة الشمولية حالياً ـ باستثناء بعض الملكيات التقليدية المتبقية كالعربية السعودية أو النظام المستبد المتبقي في كوريا الشمالية ـ تبرير وجودها بشكل كبير من خلال منجزاتها. وللقيام بهذا، يواجه كل نظام

دكتاتوري مأزقاً حقيقياً، تماماً كما يحدث في الكاتش ـ ٢٢ (catch-22)؛ إذ تطارده اللعنة في كل الأحوال، سواء قام بشيء أو لم يقم به. إذا لم يحقق تطلعات الشعب من نظام وتنمية اقتصادية في مقابل التسامح مع الحكم الشمولي، فإن هذا النظام يعرّض نفسه لمصادرة مقومات شرعيته. لكن إذا نجح في معالجة المشاكل التي أوصلته إلى السلطة ـ وتتلخص غالباً في الأزمات الاقتصادية، والاستقطاب الاجتماعي، والعنف السياسي أو حالة التمرد ـ فإن إجراءاته القاسية لم يعد لها أي داعٍ بالمرّة. وإذا استطاع النظام الدكتاتوري خلق تنمية اقتصادية مستدامة، فإنّه مع مرور الزمن، سيحوّل مجتمعه حيث يصبح من خلاله الحكم الشمولي نفسه غير ضروري تماماً ـ بل يتوق الشعب إلى التخلص منه ـ ويفضّل الحكم الديمقراطي على حسابه.

## أولاً: الانقسامات الشمولية

إن نفاذ البصيرة المطلعة على الأسباب التي أدت إلى الانتقال الديمقراطي تبحث في الانكسارات التي لحقت الأنظمة الشمولية. وفي دراسة مقارنة حول الانتقال من الحكم الشمولي في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، يخلص كلٌّ من غيليرمو أودونيل وفيليب شميتر بشكل محدد إلى «انعدام أي مرحلة انتقالية لا تكون بدايتها نتيجة ـ مباشرة أو غير مباشرة ـ انقسامات مهمة داخل النظام الشمولي نفسه» وبخاصة «بين المتشددين والمعتدلين»[٢]، كما تؤيد دراسة بعض الحالات في آسيا وأفريقيا طرحهما. وتشكّل الانقسامات داخل القيادة وقاعدة النظام عاملاً محورياً في الانتقال الديمقراطي.

ومما لا شك فيه، أن هذه الخلاصة تؤكّد دور النخب، وكما أشرت إلى ذلك في الفصل الثاني، غالباً ما تؤدّي التعبئة الشاملة للمجتمع المدني دوراً حاسماً في الإطاحة بالحكم الشمولي. ومع ذلك، يمكن اختيار أعداد قليلة نسبياً من القادة من داخل نظام ما ومعارضيه ـ حساباتهم، وأخطاؤهم، وصراعاتهم، وائتلافاتهم، وتوافقاتهم ـ أن يحدد إمكانية تأثير الديمقراطية،

---

(٢) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 19.

وكيف لهذا التأثير أن يتم، وبأية وتيرة[٣]. في كل مرحلة من مراحل الانتقال الديمقراطي (ما عدا تلك التي تمت عن طريق الغزو الأجنبي أو الانقلاب الثوري)، تفقد الدكتاتورية فيها إراداتها وانسجامها أو قاعدتها قبل أن تفقد قوتها. لكن لماذا يؤمن بعض القادة الدكتاتوريين (أو أنصارهم) بضرورة تحرّر النظام، ومن ثمّ ضرورة تسليمه السلطة في نهاية المطاف؟

إن سبباً حاسماً وراء فقدان النظام الدكتاتوري الشرعية المحلية وهو أن تصبح مهامه التي كان ينادي بها دون طائل، أو حينما يفشل كلياً في أدائها، ومن ثَمّ يعجز عن التوجيه والتغيير. لكن، عندما تفشل الدكتاتورية في القيام بأدائها المنوط بها، يبقى المحرك الأساسي للتغيير مرتبطاً بفشلها وليس في انقساماتها الداخلية. ولهذا، حرك عدد من تحولات الموجة الثالثة هذا النوع من الفشل: الدكتاتوريات في اليونان، والأرجنتين، والأوروغواي، والفليبين، وأوروبا الشرقية، وبنين، وزامبيا، وإندونيسيا، وثورات الألوان في صربيا، وجورجيا، وأوكرانيا. ولم تكن هذه الفترات الانتقالية نتيجة اتفاقات تم التوصل إليها عبر التفاوض، بل كانت نتيجة قطيعة خطيرة أحدثتها أداءات اقتصادية أو سياسية سيئة؛ فظهرت في اليونان، والأرجنتين، والبرتغال الحركات الديمقراطية بشكل سريع نتيجة الانتكاسات العسكرية المذهلة، المتمثّلة سواء في الحروب التي بدأها النظام بتهور أو في التكاليف المتزايدة لمحاربة حالات التمرد الاستعمارية (كما هي الحال بالنسبة إلى البرتغال)[٤]. وفي نهاية الثمانينيات، لم تعد نخب الحزب الشيوعي نفسها

---

(٣) انظر مثلاً: Dankwart A. Rustow, "Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusion," *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970), pp. 337-363, and Juan J. Linz: "Innovative Leadership in the Transition to Democracy and a New Democracy: The Case of Spain," paper presented at: The Conference on "Innovative Leadership and International Politics," Hebrew University, Jerusalem, 8-10 June 1987, and "Transitions to Democracy," *Washington Quarterly*, vol. 13, no. 3 (Summer 1990), pp. 143-162.

للاطلاع على رؤية تركز أكثر على بنية النخب، انظر: Michael Burton and John Higley: "Elite Settlements," *American Sociological Review*, vol. 52, no. 3 (June 1987), pp. 295-307, and "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns," *American Sociological Review*, vol. 54, no. 1 (February 1989), pp. 17-32.

(٤) للاطلاع على كيفية تقويض هذه الأزمات شرعية هذه الأنظمة، انظر: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 49-57.

في أوروبا الشرقية تؤمن بنجاعة نظامها الذي استمر في السقوط ليسلك سبيل جيرانه الغربيين. ودعم الخوف وقوة الاتحاد السوفياتي هذه الأنظمة الدكتاتورية، لكن لما انسحب الاتحاد السوفياتي، أصبح الطريق أمام الديمقراطية معبداً. وما جهود الفليبين، وصربيا، وجورجيا، وأوكرانيا، في التلاعب بنتائج الانتخابات الوطنية، ورفض التغيير السياسي السلمي، إلا إشارة واضحة على فشل النظام السياسي في هذه الدول.

وفي إندونسيا، انفجرت ثلاث حقب من النمو المثير في التسيير الاقتصادي الماهر في غضون أشهر فقط تحت تأثير وطأة الأزمة المالية التي عاشها شرق آسيا في عام ١٩٩٧م، لتفضح الزبونية المفرطة في «النظام الجديد» للرئيس سوهارتو. حتى ذلك الحين، حقّق نظام إندونيسيا الشمولي قصة نجاح باهر: «من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٧م لم تستطع أي دولة في العالم، كانت قد بدأت المرحلة بمؤشر منخفض للتنمية، أن تشهد تطوراً أفضل من تطور إندونيسيا»[٥]. وفي ربع القرن الذي سبق الإفلاس، تضاعف الدخل الفردي في إندونيسيا ثلاث مرات[٦]. وركّز الرئيس سوهارتو على النمو المادي للبلاد (مع الاستخدام الحكيم للرشاوى والقوة) ليبث الخوف من عودة فوضى نظام سوكارنو مع الديمقراطية المدنية و«ليناضل من أجل المساءلة السياسية... لكن كلما طالت مرحلة سوهارتو كلما قل عدد الإندونسيين الذين عايشوا شخصياً مرحلة «الأيام القاسية» في ظل حكم سوكارنو»[٧]. وعندما عاد سوهارتو إلى سفك الدماء بشكل عشوائي ليبعد منافسته الشعبية ميغاواتي - ابنة سوكارنو - من الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧م، تسبب ذلك في النيل من سمعته، وبدأت تطفو على السطح حالات من الفساد الضخمة والممارسات الاحتكارية المتورط فيها أبناء الرئيس وشركاؤه. وعندما انخفضت قيمة الروبية الإندونيسية في أواخر سنة ١٩٩٧م، «أجاب الدكتاتور الكبير... بكل تناقض وتذبذب» برفضه غلق البنوك

(٥) Donald K. Emmerson, "Southeast Asia after the Crisis: A Tale of Three Countries," *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (October 1999), p. 38.

(٦) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development* (New York: Oxford University Press, 2000), p. 184.

(٧) Emmerson, Ibid., p. 39.

الفاسدة الموالية له[٨]. وحولت أشهر من الحيرة حالة الطوارئ المالية إلى أزمة. وفي أيار/مايو ١٩٩٨م، عندما أعلنت الحكومة عن وقف دعم المحروقات والكهرباء، عمت حالة من الفوضى وأعمال الشغب، مما اضطر قوات حفظ الأمن إلى إطلاق النار على العديد من الطلبة. ومع خروج الشعب مطالباً بحلِّ النظام الجديد، وجد سوهارتو نفسه مضطراً إلى التخلي عن السلطة لتبدأ مرحلة جديدة من الانتقال الديمقراطي.

وظهر جلياً الإخفاق المربك للحكم الشمولي في المراحل الانتقالية للنظام التي بدأت في أفريقيا في مستهل ١٩٩٠م. وأنتجت ثلاث حقب من الاستقلال نمواً هزيلاً عبر مختلف مناطق القارة. لقد نما الدخل الفردي في دول أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة لا تتعدى ٢٢ في المئة، مقارنة بدول أمريكا اللاتينية[٩] التي عرف فيها الدخل الفردي نمواً يفوق ٦٠ في المئة، أما خلال الثمانينيات؛ فقد انخفض الدخل الفردي في دول أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ١,١ في المئة سنوياً[١٠].

وشلّت الديون الخارجية الثقيلة معظم دول أفريقيا؛ فما بين ١٩٨٢ و١٩٨٩م، تضاعف مجموع ديون دول أفريقيا جنوب الصحراء الخارجية إلى مستوى يضاهي قيمة الناتج العام الداخلي لهذه الدول وأربع مرات قيمة مداخيل صادراتها تقريباً. وتم تخصيص حوالى نصف مداخيل صادراتها السنوية لأداء ديونها الخارجية ليبقى قدر محدود في ميزانية الحكومة لتلبية الخدمات الأساسية. وأصبح الاعتماد على الإعانات الخارجية التي كانت ثقيلة أصلاً، يتزايد بشكل مطرد، بل على الرغم من تدفق الإعانات السنوية المقدّرة بـ ١٥ مليار دولار، فإن مستويات العيش في كثير من الدول تدنت منذ حصولها على الاستقلال. ونتيجة لذلك، أصبحت خمس وعشرون دولة من أصل ثلاثين ممن تعدّ في أسفل الترتيب من حيث التنمية البشرية الأفريقية

---

(٨) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٩) World Bank, "World Development Indicators Online," (2009). <http://www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNATIONAL/DATASTATISICS/0,,contentMDK:20398986-menuPK:64133163-pagePK:64133150-piPK:64133175-theSitePK:239419,00html>.

(١٠) World Bank, *World Development Report 1992: Development and the Environment* (Washington, DC: The Bank, 1992), table 1.

عام ١٩٨٩م[١١]. وتوفي عشرة في المئة من الأطفال قبل بلوغ السنة الأولى من عمرهم، وبقي نصف البالغين من السكان (وفي بعض الدول الثلثان أو أكثر) أميين. وعبر كل القارة انهارت البنيات التحتية الطبيعية التي تم بناؤها خلال الفترة الأخيرة من الحقبة الاستعمارية وبداية مرحلة ما بعد الاستعمار، وافتقرت المستشفيات إلى الأدوية والأطباء، والمدارس إلى الكتب، والورق، والطباشير. وكانت الحكومات تفتقر إلى العملة الصعبة لاقتناء قطع الغيار، مما سبب انهيار قطاع النقل العمومي إلى درجة أن الناس كانت تتوجه إلى مقر عملها كل يوم مشياً على الأقدام لمدة ساعات. وفي بعض الدول، لم يتمكّن الموظفون الرسميّون من استلام أجورهم لشهور على التوالي؛ لأن الدولة كانت تعيش حالة من الإفلاس الخطير.

ولم تقتصر هذه الاخفاقات على القطاع الاقتصادي فحسب، بل تعدّته لتشمل القطاع السياسي أيضاً؛ فعندما ترسخت الدكتاتوريات في البلدان الأفريقية، وتراجعت مثالية السنين الأولى من فترة ما بعد الاستقلال، أصبح حكم الحزب الواحد مستبداً وقمعياً بشكل متزايد، وصار أغلب الحكام الذين كانوا في البداية اشتراكيين، أغنياء بكل صفاقة. كما أصبح الفساد السياسي والبيروقراطية أمراً عادياً جداً حتى صار في الواقع الوسيلة الرئيسة للاغتناء. واستهلك الحكام رأسمال دولتهم، ومكتنزهم الاجتماعي، وما تبقى من شرعيتهم السياسية في وقت تقلّصت فيه قواعد دعمهم إلى عصبة من الموالين لحزبهم وأصدقائهم الحميمين وعشيرتهم الإثنية.

ولما أصبحت الدول الشمولية مفلسة لم تستطع شراء ذمم معارضيها ولا قمعهم، مما صعد من وتيرة الاحتجاجات. ولعل ما كتبه «مايكل برايتون» و«نيكولاس فان فالي» عن زوال دكتاتور بنين، «ماثيو كيريكو»، إشارة واضحة إلى الإخفاقات التي استشرت عبر القارة:

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩م، خرج الطلبة من أقسام الجامعات

---

(١١) Larry Diamond, "Africa: The Second Wind of Change," *Time Literary Supplement* (2 July 1993).

أعيد نشره، في: Peter Lewis, ed., *Africa: Dilemmas of Development and Change* (Boulder, CO: Westview Press, 1998), p. 265.

الوطنية... يطالبون الحكومة بدفع منحهم الدراسية المتأخرة فوراً، وضمان التوظيف في القطاعات العمومية لخريجي الجامعات. وبحلول شهر تموز/يوليو، خرج أيضاً الموظفون الرسميّون وأساتذة المدارس إلى الشوارع مهددين بإضراب عام للاحتجاج على عدم استلام رواتبهم منذ أشهر.

لم تستطع مملكة بنين تحقيق هذه المطالب لأنها أفلست، وانخفضت مداخيل ضرائبها منذ سنين، وارتفعت نسبة تهريب رؤوس الأموال فيها، وتورّط الموظفون في فضائح مالية مربكة[١٢].

وعندما انهارت سلطته، دعا كيريكو المصلحين إلى الانضمام إلى الحكومة، وأطلق سراح مئتين من المعتقلين السياسيين، لكن هذه التنازلات الجزئية لم تخفف من حدة المحتجّين الذين «صعّدوا من سقف مطالبهم لتشمل إنهاء سوء معاملة المحتجزين السياسيين والقضاء على الفساد». وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر، اضطر كيريكو إلى إنهاء حكم الحزب الواحد وتعيين مجلس «مؤتمر المصالحة الوطني»، وربما بعد «إحساسه بضعف القائد، بدأت عناصر أساسية في الائتلاف الحاكم ترتد»؛ فأعلن الجيش ونقابة التجار استقلالهم عن النظام. ومع نهاية ١٩٨٩م، شلت المظاهرات حركة العاصمة، ولما اجتمع مؤتمر المصالحة الوطني في مستهل شباط/فبراير ١٩٩٠م أعلن عن سيادته، وجرد كيريكو من السلطة، وشرع في عملية الانتقال الديمقراطي[١٣].

ومع ذلك، لم تسقط الأنظمة الشمولية فقط بسبب فسادها أو بسبب فشلها في تلبية حاجيات شعبها وتطلعاته، بل استمرت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية لأربعة عقود وسط إشارات واضحة حول قاعدة سطحية وساخرة «للشرعية»، كما بقيت مجموعة من الدكاتوريين المحتقرين في سدة الحكم سنين عدداً، بل لعقود؛ لأنهم كانوا يمتلكون الموارد المالية التي تمكّنهم من شراء دعم الجيش، وشبكة من النخب الحزبية، والبيروقراطيين السامين، وزعماء نقابات التجار، ورجال الأعمال. لكن لا بد لهذه الثروات

---

(١٢) Michael Bratton and Nicolas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (New York: Cambridge University Press, 1997), p. 1.

(١٣) المصدر نفسه، ص١ ـ ٢.

المختارة من أن تأتي من مصدر ما، وعندما يكون أداء الدولة ضعيفاً إلى درجة عجزها عن جمع الضرائب من مواطنيها، تضطر إلى إيجاد مداخيل بديلة وإلا كان مآلها السقوط. إذا كان النظام محظوظاً بما فيه الكفاية، فسيحكم أرضاً تنتج النفط، أو الماسات، أو النحاس، أو ثروات معدنية أخرى قد تثبّت دعائم النظام بما فيه الكفاية، خصوصاً في حالة ما إذا كان هذا النظام يملك قدراً مهماً من النفط كما رأينا في الفصل الثالث. في المقابل، يعتمد النظام الدكتاتوري على الإعانات الخارجية، ويكون معرضاً في أية لحظة لخطر الانهيار إذا ما أوقفت الجهات المانحة دعمها له كردّ فعل على إخفاق هذا النظام في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتلك المتعلقة بالحوكمة، كما حدث مع كيريكو وحكام أفريقيين آخرين في نهاية الثمانينيات ومستهل التسعينيات.

## ثانياً: التنمية الشمولية

ومن الدوافع المكملة للانتقال الديمقراطي خلال العقود الثلاثة الماضية، نذكر النجاح الشمولي في تحقيق تنمية اقتصادية؛ ففي كوريا الجنوبية، وتايوان، والبرازيل، والتشيلي وإسبانيا، ارتفعت مستويات العيش بشكل لافت للنظر في ظل الدكتاتورية. كما ارتفع الدخل الفردي أكثر من خمس مرات (اعْتُمد هذا القياس بحسب التعادل في القوة الشرائية بالدولار لعام ٢٠٠٤م)، في ظل حكم نظامين عسكريين في كوريا ما بين ١٩٦٠م و١٩٨٧م، وفي سنة ١٩٨٧م بلغ مستوى الدخل الفردي حوالى ٨,٥٠٠ دولار، لتصنَّف كوريا ضمن الدول ذات الدخل المرتفع. وفي الوقت ذاته حقّقت تايوان دخلاً فردياً مرتفعاً للغاية. وارتفعت مستويات الدخل الفردي بشكل سريع بعد ١٩٦٤م بنسبة سنوية مذهلة فاقت ٧ في المئة، ومعدل نمو اقتصادي فاق ٩ في المئة[١٤]. أما في أمريكا اللاتينية، فتحقق أيضاً الانتقال الديمقراطي بفضل العمل الاقتصادي الناجح. وقارب الدخل الفردي في البرازيل ٧٠٠٠ دولار في الوقت الذي كانت تسير فيه نحو الديمقراطية عام ١٩٨٥م، وتضاعف في ظل الدكتاتورية العسكرية التي دامت لمدة عقدين من

(١٤) Hung-mao Tien, *The Great Transition: Political and Social Change in the Republic of China* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1989), p. 27.

الزمن. أما الدخل الفردي في التشيلي فكان منخفضاً قليلاً لما تحوّلت إلى دولة ديمقراطية عام ١٩٨٩م. وكانت كوريا الجنوبية، وتايوان، والبرازيل، والتشيلي إبان المرحلة الانتقالية، في قمة ما أسماه «هانتنغتون» منطقة التحوّل التنموي (Developmental Zone of Transition)[١٥]. وبين عام ١٩٦٠م ووفاة «فرانسيسكو فرانكو» عام ١٩٧٥م، ارتفع أيضاً الدخل الفردي الحقيقي لإسبانيا إلى أكثر من الضعفين (بعد أن خفض مستوى التضخم المالي)، وفاق مستوى دخلها الفردي سنة ١٩٧٥م، ١٣,٠٠٠ دولار، لتوضع بذلك في مصاف الدول المتقدمة، التي كان معظمها آنذاك ينعم بالديمقراطية[١٦].

كانت هذه الدول الخمس استثنائية، لكن في عدد من الدول، تمكّن الحكم الشمولي من رفع مستويات الدخل الفردي، والتعليم، والولوج إلى المعلومات، وبلورة الوعي بما يدور في العالم بطرق تمكن من تحقيق الديمقراطية بشكل سريع، وقد وثّق أحد علماء السياسة التايوانيين، تون يان شانغ، بإحكام دور النمو الاقتصادي في تحويل المشاهد السياسية:

إن للنمو السريع... نتائج تحررية لم يتمكن [الحزب الحاكم، كيومينتانغ] توقعه بالكامل. ومع الإقلاع الاقتصادي، حققت تايوان جميع السمات المألوفة لدى كل المجتمعات النامية الرأسمالية: ارتفع مستوى التعليم، وقوي التواصل الجماهيري، وانتعش الدخل الفردي، وبرز مجال حضري متميز يحوي طبقة العمال، وطبقة المهنيين المتوسطة، وطبقة رجال

(١٥) في عام ٢٠٠٤م، تراوح الدخل الفردي ما بين ٢,٧٠٠ و٨,١٠٠ دولار. بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٩م، ستة عشر نظاماً من أصل واحد وعشرين نظاماً شمولياً في هذا المستوى من التنمية تحول إلى الديمقراطية، أو تحرر بشكل لافت للنظر، في حين سبق لخمسة أنظمة أن كانت ديمقراطية. انظر: Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, p. 62, table 2.1.

(١٦) يتم التعامل مع ١٣,٠٠٠ دولار وكل الأعداد الأخرى في هذه الفقرة بحسب تعادل القوى الشرائية للدولار الأمريكي لسنة ٢٠٠٤م. يتكيف تعادل القوى الشرائية مع الانحرافات المحتملة لمعدّلات التبادل من العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي، ومن ثمّ يسمح بمقارنة أفضل لمداخيل الدولار من حيث ما يمكن أن تشتريه في كل دولة. «ففي معدل تعادل القوى الشرائية، يملك دولار دولي واحد القوة الشرائية نفسها للدخل القومي الإجمالي [الدولة ما]». انظر: World Bank, *World Development Report 2007: Development and the Next Generation* (Washington, DC: World Bank, 2006), p. 300.

وكان الناتج القومي الإجمالي في إسبانيا للفرد الواحد عام ١٩٧٥م يساوي ٣,٢٣٠ دولار، وكان معظم البلدان التي يفوق مستوى دخلها أكثر من ٣,٠٠٠ دولار أيضاً، تنعم بالديمقراطية. انظر: Huntington, Ibid., p. 62, table 2.1.

الأعمال المقاولين. كانت تتميز طبقة رجال الأعمال باستقلاليتها. وخرجت المقاولات الفردية من سيطرة حزب الدولة، على الرغم من أنها كانت صغيرة وغير مهيكلة. ولمنع تشكيل رأسمال كبير، رفض الحزب الحاكم، كيومينتانغ تنظيم التجارة أو تحفيز «الأبطال الوطنيين». ونتيجة لذلك، سيطرت المقاولات المتوسطة والصغرى على الإنتاج الصناعي ومجال التصدير. وبما أن هذه المقاولات الصغرى والمتوسطة تعدّ مشغلاً أساسياً ومصدر عملة صعبة، فإنها استطاعت أن تستقل عن الحزب الحاكم، كيومينتانغ[١٧].

تطورت الديمقراطية بشكل خاص في تايوان بفضل «مثقفي الطبقة المتوسطة التي نشأت في أثناء مرحلة النمو الاقتصادي السريع». وكانت تربط هؤلاء القادة المفكرين علاقات عائلية واجتماعية مع طبقة رجال الأعمال الجديدة، كما أنهم تلقوا تدريباً في الخارج في القانون والعلوم الاجتماعية، مكّنهم من الاطلاع على «المثل الديمقراطية الغربية»[١٨].

كان الاعتقاد السائد في النصف الأخير من القرن العشرين أن العلاقة الوطيدة بين مستوى النمو الاقتصادي لبلد ما واحتمال أن يكون هذا البلد ديمقراطياً، من بين أهم النظريات في العلوم الاجتماعية، التي أكدتها العديد من الحقائق. ومنذ ١٩٥٩م عندما نشر سيمور مارتين لبسيت مقاله الشهير: «بعض المقتضيات الاجتماعية للديمقراطية»، وثقت الدراسات الواحدة تلو الأخرى - بناء على مجموعة من الإحصائيات - العلاقة القوية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية[١٩]. وكما سبق وأوضحت في الفصل الأول، تآكلت مع ذلك هذه العلاقة في السنين الأخيرة، في وقت تبنت فيه مجموعة

---

(١٧) Tun-jen Cheng, "Democratizing the Quasi-Leninist Regime in Taiwan," *World Politics*, vol. 41, no. 4 (July 1989), p. 481.

(١٨) المصدر نفسه، ص٤٨٣. وحول دور المجموعات التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة في تشجيع التحول الديمقراطي في تايوان وكوريا، انظر أيضاً: Hsin-Huang Michael Hsiao and Hagen Koo, "The Middle Classes and Democratization," in: Larry Diamond [et al.], eds., *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1997), pp. 312-333.

(١٩) Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), pp. 69 - 105, and Larry Diamond, "Economic Development and Democracy Reconsidered," in: Gary Marks and Larry Diamond, eds., *Reexamining Democracy: Essays in Honor of Seymour Martin Lipset* (Newbury Park, CA: Sage Publication, 1992), pp. 93 - 139.

من الدول الفقيرة أنظمة ديمقراطية. ومع هذا، بقيت هذه العلاقة منيعة تقريباً في الدول الأكثر ثراءً. ويرتب سنوياً برنامج الأمم المتحدة للتنمية ١٧٧ دولة بناء على مؤشر التنمية البشرية الذي يعتمد الدخل الفردي القومي، ومعدل العيش عند الولادة، ومستوى التعليم (خاصة معدل التعليم لدى الراشدين)[٢٠]. ومن بين ٢٥ دولة مستقلة ذات مستوى «التنمية البشرية» الأكثر ارتفاعاً، توجد سنغافورة الدولة غير الديمقراطية، ومن أصل ٤٠ دولة الأكثر نمواً، توجد فقط ثلاث ملكيات ثرية نفطياً؛ وهي الكويت، والبحرين، وبروناي التي التحقت بقائمة الدول غير الديمقراطية. ومن بين ٥٠ دولة الأكثر ثراءً، يوجد فقط استثناءان شموليان وهما قطر، والإمارات العربية المتحدة، الدولتان الصغيرتان الغنيتان أيضاً بالنفط[٢١].

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية ـ الحقوق السياسية والحريات المدنية كما تقاس سنوياً من قبل «بيت الحرية» ـ ليست أقلّ أهمية[٢٢]. وفي الواقع، كل الدول الأربع والأربعين الديمقراطية من أصل ٥٠ الأكثر تقدماً، هي دول ديمقراطية ليبرالية ما عدا الدولة الصغيرة: جزر سيشل. وتتمتع معظم هذه الدول (٣٨ من ٤٤) بترتيب قُدّم من قبل بيت الحرية هو الأعلى من نوعه من حيث الحرية، وشمل ذلك الحقوق السياسية والحريات المدنية. أما الدول الديمقراطية غير الليبرالية، فتوجد في الدرك الأسفل من حيث مستويات التنمية الاقتصادية.

---

(٢٠) تم وزن الأبعاد الثلاثة بالتساوي، لكن الصيغة التي قيس بها مجموع النقاط معقدة جداً. مثلاً، كُيِّف قياس الدخل الفردي القومي إحصائياً لكي يُمنح توكيداً أقل لمستويات الدخل العالية جداً (التي تساعد أيضاً على تصحيح انحرافات دول النفط الغنية). انظر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World* (New York: UNDP, 2004), pp. 258-259.

(٢١) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis* (New York: UNDP, 2006), table 1, p. 283.

احتلت كوبا المرتبة ٥٠ بحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لكن نتيجة الترتيب خادعة بما أن الترتيب يقوم فقط على مؤشرين هما (الصحة، والتعليم، وليس الدخل). لو توافرت معطيات الدخل الفردي، لاحتلت كوبا مرتبة أقل من ٥٠، ومن ثمّ فإنني أستثني كوبا من هذه التصنيفات.

(٢٢) Diamond, "Economic Development and Democracy Reconsidered," and Henry S. Rowen, "The Tide Underneath the "The Third Wave"," *Journal of Democracy*, vol. 6, no. 1 (January 1995), pp. 52-64.

حالياً، ثمة نقاش حول أسس هذه العلاقة بين التنمية والديمقراطية وبين التنمية والحرية. ويرى بعض العلماء الاجتماعيين أن الديمقراطية تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً، لكن تبقى الدلائل على ذلك قاتمة. ولفترة من الزمن، كان الفكر السائد يرى أن الديمقراطية نشأت في الغرب، وبما أن الغرب بتقاليده البروتستانتية، والرأسمالية الليبرالية، كان مؤهلاً أكثر للنمو والتطور، ومن ثمّ اقتران الديمقراطية بالتنمية. لكن هذه العلاقة السببية بين التنمية والديمقراطية سرعان ما تم تجاوزها حينما عرفت مجموعة فقيرة جداً من الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية نمواً اقتصادياً مطَّرداً قبل أن تتحول إلى أنظمة ديمقراطية. ومن الواضح إمكانية نمو الدول اقتصادياً، ثم بعد ذلك تحوّلها إلى نظام ديمقراطي، بقطع النظر عن منطقتها أو تاريخها: يمكن للنظام الشمولي الرفع من مستوى دخل البلد إلى المتوسط أو المتوسط المرتفع، ليفسح المجال للديمقراطية. وفي الحقيقة، تبقى العلاقة بين الديمقراطية والتنمية خارج الدول الغربية قوية جداً. ووجد عالم الاقتصاد هنري رووين من ستانفورد سنة ١٩٩٠م أن العلاقة الإيجابية بين التنمية الاقتصادية والحرية تبقى قوية جداً حتى لو أُقصيت الديمقراطيات الغربية. وفي الواقع، تبقى العلاقة الجدلية بين مستويات التنمية الاقتصادية والحرية قائمة أيضاً حتى داخل كل المجموعات الثقافية الرئيسة للدول التي أسماها هانتنغتون الحضارات، باستثناء الحضارة الإسلامية. لكن الجماعة التي تشكّل الاستثناء ليست أغلبيتها من الدول الإسلامية، وإنما من العالم العربي. ويخلص رووين إلى «أن هذه النتائج تدعم التفسير القائل إن جدلية العلاقة بين الديمقراطية والغنى هي أكثر من مجرد ظاهرة غربية»(٢٣).

ويترك هذا الأمر المجال مفتوحاً أمام إمكانيتين: الإمكانية **الأولى** تفترض أن التنمية تُكثر من فرص التحول الديمقراطي، أما الإمكانية **الأخرى** - وهي فكرة تعود في الأصل إلى «لبسيت» - فتقضي بدعم التنمية للديمقراطية في أي وقت ظهرت. «ويبدو أن الفكرتين صائبتان. وتوصلت دراسة جامعة حول تغيير النظام بين ١٨٥٠م و١٩٩٠م إلى وجود تأثير إيجابي وقوي لمستويات الدخل الفردي في الانتقال إلى الديمقراطي. وكان ذلك صحيحاً خاصة قبل الحرب العالمية الثانية، لكن يبقى الأثر قوياً حالياً من مستويات

---

(٢٣) Rowen, Ibid., p. 55.

منخفضة للتنمية إلى مستويات متوسطة. و«إن مزيداً من التنمية يعزز احتمال حدوث تحول إلى الديمقراطية»[٢٤].

وبعد دراسة الفترة الضيقة ما بين ١٩٥٠م و١٩٩٠م، أظهر «آدم برزيوورسكي» وزملاؤه أن التنمية الاقتصادية تحافظ بقوة على الديمقراطية، بحيث إنه كلما كانت الدول أكثر فقراً، كلما زادت إمكانية انهيار الديمقراطية. وفي الدول الأكثر فقراً، تناهز نسبة انهيار الديمقراطية ١٢ في المئة في عام ما (مما يمنح أي نظام ديمقراطي «متوسط عمر متوقع» لا يتجاوز الثماني سنوات). وفي المستوى الموالي من الدخل، فإن الأمد المتوقع ارتفع إلى ثمانية عشر عاماً، وهكذا. وبلغ مستوى الدخل الفردي في الأرجنتين سنة ١٩٧٥م حوالى ٩,٣٠٠ دولار[٢٥]، ولم يثبت أن نظاماً ديمقراطياً ما، يحصل على دخل فردي أعلى من هذا الدخل، قد انهار خلال العقود الأربعة الأخيرة (ومنذ ذلك الحين، لم تنهَرْ أي دولة ديمقراطية)[٢٦]. وإذا أجرينا بحثاً حول الدول الثماني والخمسين في العالم حالياً التي يفوق دخلها هذه الأرقام المذكورة، نستنتج قاعدة مهمة جداً. فباستثناء الثماني دولٍ التي تحصل على مجمل دخلها من البترول[٢٧] - وهو أمر يؤثر سلباً في

(٢٤) Carles Boix and Susan C. Stokes, "Endogenous Democratization," *World Politics*, vol. 55, no. 4 (July 2003), p. 531.

توصل رونالد إنغلهارت وكريستيان ويلزيل إلى نتيجة مماثلة إلى حدٍّ ما مستخدمَيْن معطيات ١٩٥٠ - ١٩٩٠م في كتابهما. انظر: Ronald Inglehart and Christian Welzel, *Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), p. 169.

هاتان الدراستان رفضتا نتيجة آدم برزيورسكي وزملائه التي تفترض الاحتمال القوي لعدم ارتباط بزوغ الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية. انظر: Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-being in the World, 1950-1990* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000).

(٢٥) ومرّة أخرى، إن هذه النسبة من الدخل الفردي (وكل النسب الأخرى التي وردت في هذا الفصل) تم التعبير عنها انطلاقاً من معدل تعادل القوى الشرائية بالدولار لعام ٢٠٠٤. انظر: Przeworski [et al.], Ibid., p. 98.

(٢٦) من بين الحالات التي شهدت انهياراً ديمقراطياً في الموجة الثالثة، نذكر دولتين غنيتين هما روسيا في العام ٢٠٠٠م، حيث وصل دخلها الفردي إلى حوالى ٨,٦٠٠ دولار (انطلاقاً من معدل تعادل القوى الشرائية بالدولار لعام ٢٠٠٤م)، وتايلاند عام ٢٠٠٥م، حيث بلغ دخلها تقريباً مثل دخل روسيا.

(٢٧) إن الدول الثماني النفطية الغنية نسبياً (اعتمد الترتيب هنا بحسب مستوى التنمية لكل بلد) هي: الكويت، وبروناي، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، والعربية السعودية.

السياسة، والبنية الاجتماعية، والتنمية بطرق سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث ـ سنجد فقط دولتين غير ديمقراطيتين في العالم أغنى من الأرجنتين سنة ١٩٧٥م، وهما سنغافورة وماليزيا اللتان تشكّلان التحدي الرئيس لنظرية العلاقة الوطيدة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، وهو ما سنعرض له بتفصيل في الفصل العاشر تحت عنوان «الاستثناء الآسيوي».

## ثالثاً: قيم حرة

تحوّل التنمية الاقتصادية مجتمعاً ما بطرق شتى، بحيث يصير من الصعب جداً فيه تركيز السلطة في يد شخص واحد أو حزب واحد أو نخبة محدودة غير مسؤولة. **أولاً**، تغير هذه التنميةُ البنيةَ الاجتماعية والاقتصادية لبلدٍ ما يوزّع السلطة والموارد على نحو واسع. **ثانياً**، تحوّل المواقف والقيم بعمق في اتجاه ديمقراطي.

وعلى المستوى البنيوي، توسّع التنمية الاقتصادية الطبقة المتوسطة وترفع من مستويات التعليم والإعلام بين عامة الناس. وبعد تحقيق بلد ما معدلاً متوسطاً من التنمية، تبرز بوادر اللامساواة، ويتقلّص التباعد الاجتماعي والاستقطاب السياسي بين الطبقات؛ ويرى لبسيت، أنه قبل الازدهار الديمقراطي للموجة الثالثة، كان ذلك عاملاً حاسماً لجعل الديمقراطية أمراً ممكناً: «إن التنمية الاقتصادية، بتحقيقها إنتاج دخل مرتفع، وأمن اقتصادي أكبر، وتعليم عالٍ واسع، فهي تحدد على نحو واسع شكل «الصراع الطبقي» من خلال السماح لمن هم في الطبقات الدنيا بتطوير مواقف على المدى البعيد ووجهات نظر سياسية أكثر تعقيداً ومتدرجة»[٢٨]. وفي الأعوام الأخيرة، أوضح كارل بوا، أستاذ العلوم السياسية في جامعة برينستون، أن هذه ليست مجرد نظرية. وكلما تطورت البلدان، كلما كان توزيع الدخل أكثر عدلاً مما يقلص من خطر الضرائب المفرطة والصراع الطبقي الحاد ويمكّن الأغنياء من التخلي عن الحكم الشمولي، والأقل ثراءً

---

(٢٨) Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics*, p. 45.
نشر الكتاب أصلاً عام ١٩٦٠م، أما الفصل الذي أخذت منه هذه الفقرة، فأعيد إنتاجه في مقالته عام ١٩٥٩م. انظر: Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy".

من الصبر على التغيير. وهكذا، فإن مزيداً من المساواة يرفع من فرص الانتقال الديمقراطي ومن بقائه[٢٩].

غالباً ما تعيد التنمية الاقتصادية ترتيب صفوف الائتلافات التي تجمعها المصلحة بما أن الدهاة أو المثاليين من النخب تدرك أن دمار التهديدات المتطرفة تجعل من دكتاتور ما شخصية متجاوزة؛ ومن ثمّ ضرورة التخفيف من حدة التنمية غير المنتظمة في ظل حكم شمولي ـ كما في البرازيل وجنوب أفريقيا ـ لضمان استقرار الدولة؛ أو ضرورة إدماج المجموعات الاجتماعية التي فرضت نفسها مؤخراً في النظام السياسي؛ لأنه كلما التحق مزيد من الناس بالطبقة الوسطى، كلما تلاشت قوة العمال الشعبويين ومنظمات الفلاحين. وفي الدول التي تعرف تنمية اقتصادية كبيرة، «تصبح مجموعات الطبقات المتوسطة بشكل متزايد واثقة من قدرتها على الدفع بمصالحها إلى الأمام عبر سياسة انتخابية»[٣٠].

قد تتبنى الطبقة المتوسطة التي ظهرت مؤخراً، ما عبّر عنه عالم الاجتماع دانييل ليرنر بالحراك النفسي[٣١]. وعندما يهاجر الناس من الأرياف باتجاه المدن، معلنين بذلك القطيعة مع علاقاتهم بالأوليغارشيين التقليديين، أو الأرباب أو ذوي النفوذ الاقتصادي الضخم؛ فهم أيضاً يتبنّون مواقف واعتقادات سياسية جديدة تبلورت من خلال مستويات التعليم المرتفعة والتواصل الواسع والشامل بشكل متزايد. وبفضل التنمية، تتفجر كمية المعلومات المتاحة وتنوعها، بل أهم من هذا، يتبدّد حتى الأمل في التحكم فيها. إن أجهزة المذياع، وأجهزة التلفزيون التي تشغل عبر الأقمار الصناعية، وأجهزة الحاسوب، والولوج إلى الإنترنت، والهواتف الخلوية، والرسائل الإلكترونية، وأنواع أخرى من التكنولوجيا، تصبح في متناول شريحة عريضة

(٢٩) Carles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2003).

(٣٠) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, p. 67.

ومع ذاك، لا يمكن اعتبار هذا مجرد نتيجة للتنمية الاقتصادية؛ ففي معظم دول أمريكا اللاتينية، غالباً ما كانت تتراجع قوة المجموعات الشعبوية وبشكل دقيق، بسبب القمع التي كانت تعانيه في ظل الحكم الشمولي.

(٣١) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*, with the collaboration of Lucille W. Pevsner, and an introd. by David Riesman (New York: Free Press, 1958).

من الشعب مادياً ومالياً. وبفضل الثورات التكنولوجية الحديثة، أصبحت القدرة على إنتاج المعلومة وتأطير الرأي العام لامركزية بشكل جذري بالنظر إلى انخفاض كلفة جهاز المذياع (FM)، ومحطات التلفزيون، والمدونات، التي تعتمد على خدمات الشبكات العنكبوتية، ومصادر الأخبار الدولية، التي تشكّل في مجملها صعوبة كبيرة بالنسبة إلى الأنظمة الشمولية من حيث مراقبتها، مقارنة مع وسائل الإعلام في الماضي. وكلما حصل الناس على قدر أكبر من الدخل ومن المعلومات، أصبحوا سياسياً أكثر وعياً وثقة، وأكثر استعداداً للمشاركة في الحقل السياسي، والتفكير في أنفسهم، ومن ثمّ كسر أغلال العلاقة التقليدية التي تربط الراعي برعيته.

ومع هذه التغييرات النفسية والاجتماعية الجارفة، التحقت أعداد غفيرة من الناس بمجموعة من المنظمات منها الجمعيات المهنية والطلابية، ونقابات العمال، ومجموعات حقوق الإنسان والحقوق المدنية، لخدمة مصالحهم وتلبية حاجياتهم. وكلما تضاعفت هذه المنظمات المستقلة، ونمت مواردها وتطورت، أصبحت أكثر حزماً وقدرة على مساءلة الدولة وتحديها، مؤسِّسةً بذلك قواعد مجتمع مدني قوي وفعّال. وهكذا، عندما يزداد بلد ما ثراءً، تتحول موازين القوة من الدولة إلى المجتمع.

ومع ذلك، فإنه من اللافت للنظر، وجود كمية كبيرة من البيانات المتراكمة التي توضح أنه كلما حولت التنمية الاقتصادية حياة الناس، اعتنقوا القيم الديمقراطية بشكل متزايد: وكلما ارتفعت مستويات التعليم، وتحسن الدخل والوضع المهني، وارتفعت نسبة التعاطي مع وسائل الإعلام، أصبحت مواقف الناس وقيمهم وسلوكياتهم أكثر ديمقراطية. إن الناس الذين يتمتعون بمستوى ثقافي عالٍ، يتشكّل لديهم استعداد أكبر لتقبّل الآراء المختلفة والمعارضة، واحترام حقوق الأقليات، وتقدير الحريات، والثقة بالناس الآخرين. وكما يكون لديهم ميول أكبر للمشاركة في الحقل السياسي والانخراط في المنظّمات وثقة مفرطة بقدرتهم على التأثير في الحكومات[٣٢].

---

(٣٢) من الدراسات الأولى التي رسخت هذه العلاقة المتبادلة، نذكر ما يأتي: Gabriel Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), and Alex Inkeles, "Participants Citizenship in Six Developing Countries," *American Political Science Review*, vol. 63, no. 4 (1969), pp. 1120-1141.

يبدو أن بعضاً من هذه القيم الديمقراطية ـ من قبيل الثقة، والتسامح، ومناهضة الشمولية، وثقة المرء بقدرته على التأثير في السياسة ـ بإمكانها أن تترسخ من خلال العيش في بلد أكثر تنمية بمعزل عن الوضعية السوسيو ـ اقتصادية للفرد[٣٣].

يأتي التحليل الحديث الأكثر طموحاً وشمولية للعلاقة بين التنمية والتغيير القيمي من خلال عمل «رونالد إنغلهارت» من جامعة «ميشغان»، مؤسس «مسح القيم العالمية» (World Values Survey)، الذي حلل الاتجاهات الشاملة انطلاقاً من توجيهات قيمية أساسية لمدة تزيد عن ثلاثين عاماً. وبدأ في السبعينيات بأطروحة بسيطة، اعتماداً على نظرية تراتبية حاجيات الإنسان لعالم النفس الاجتماعي «أبراهام ماسلو». تقتضي نظرية «ماسلو» أن الحاجيات الأساسية التي تأتي في «أسفل الترتيب» من أمن، وسلامة وإعالة، تحظى بالأولوية إلى أن يتم تلبيتها، ليوجه الناس اهتمامهم بعد ذلك إلى أمور تأتي في «أعلى الترتيب» من انتماء، وتقدير، وتعبير عن الذات. من خلال تصميم دراسة عميقة أجريت على عدد من المجتمعات الغربية، يوضح «إنغلهارت» ميل الناس الذين وجدوا في فترات من الرخاء الاقتصادي والأمن، إلى امتلاك قيم «مابعد مادية» (Postmaterialist)، مشددين مثلاً على الحرية والبيئة، بينما يميل أولئك الذين وجدوا في فترات من عدم الأمن الاقتصادي والضغط الاجتماعي، إلى تمثّل قيم «مادية» (مشددين على الأمن الاقتصادي والمادي). تماشياً مع التنمية الاقتصادية وتطور الأجيال، حدث عبر الزمن تحول من القيم المادية إلى قيم مابعد المادية[٣٤].

وبينما اتسع التقرير العالمي حول مسح القيم العالمية ليشمل إحدى

= لكن تظهر أيضاً هذه الترابطات في معظم الدراسات الحديثة حول المواقف من الديمقراطية وقيمها التي ذكرت في الفصل الأول وكذا البحث المتعلّق بمسح القيم العالمية. انظر: Inglehart and Welzel, *Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence*, p. 164.

(٣٣) Alex Inkeles and Larry Diamond, "Personal Development and National Development: A Cross National Perspective," in: Alexander Szalai and Frank M. Andrews, *The Quality of Life: Comparative Studies*, Sage Studies in International Sociology; 20 (London: Sage, 1980), pp. 73-109.

(٣٤) Ronald Inglehart: *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977), and *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

وثمانين دولة تقريباً في كل منطقة أساسية من العالم، قام «إنغلهارت» برفقة العالم السياسي الألماني «كريستيان ويلزيل» بعملية نبش في أربع أمواج من البحوث التي أجريت بين ١٩٨١م و٢٠٠١م لتقييم مدى تأثير هذا الاختلاف القيمي في الديمقراطية، كانت نتائجهم مذهلة للغاية. وإضافة إلى الاختلاف المادي/مابعد المادي، قام الباحثان بتحليل أسئلة البحث وذلك بقياس الثقة، قبول الاختلاف، والاستعداد للاحتجاجات التي تمنح مجتمعة تقييماً «لقيم البقاء» (Survival Values) لمجتمع ما مقابل «قيم التعبير عن الذات» التي تؤكد «استقلالية الإنسان واختياره»(٣٥). وتتجه المجتمعات نحو الالتفاف بشكل مكثف حول هذه التوجهات القيمية. وتتحول دول ما بعد الاتحاد السوفياتي والدول النامية ذات الدخل المنخفض بشكل قوي نحو «قيم البقاء» (ونحو القيم الدينية والتقليدية ثقافياً)، في حين أن الدول الغربية ذات الدخل المرتفع تجتمع حول «قيم التعبير عن الذات» (والقيم «العقلية ـ العلمانية»). أما الدول النامية ذات الدخل المتوسط والدخل المتوسط المرتفع في أمريكا اللاتينية وآسيا، فتتخذ موقعاً وسطاً، وهو ما يبدو تحولاً نحو قيم التعبير عن الذات، الذي أصبح واضحاً في كوريا وتايوان، على الرغم من التشديد «الآسيوي» المفترض على النظام، والسلطة، والمجتمع. وتزدهر قيم التعبير عن الذات بشكل تام في دول ما بعد المرحلة الصناعية حيث يهيمن اقتصاد الخدمة، وتتشكّل القيم بواقع الازدهار والتعددية. ومن ثمّ، فإن «إنغلهارت» و«ويلزيل» كتبا ما يأتي: «تميل التنمية السوسيو ـ اقتصادية إلى حثّ المجتمعات في اتجاه مشترك» على قيم التعبير عن الذات، «والانعتاق من السلطة»، «بغض النظر عن إرثهم الثقافي»(٣٦). ومن ثَمّ، فهناك علاقة متبادلة بين مستوى التنمية التي يشهدها بلد ما ومستوى قيم التعبير عن الذات(٣٧).

إن هذا التحوّل الثقافي نحو التسامح والثقة بالآخرين، والشك في السلطة وتقدير الحريات له انعكاسات سياسية عميقة، ذلك بأنها تنتج

---

(٣٥) Inglehart and Welzel, *Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence*, p. 54.

(٣٦) المصدر نفسه، ص٥٨ و٧٦. يرتبط التحول من القيم التقليدية إلى القيم العلمانية بالتصنيع، ومن ثَمّ فهي تمثل المرحلة الأولى من التحول الثقافي.

(٣٧) المصدر نفسه، ص١٥٠.

مستويات عالية من أنشطة المعارضة السلمية (مثل تقديم العرائض، والمظاهرات وأشكال المقاطعة المنظمة من قبل المستهلكين) التي تتحدى النخب الحاكمة. وينطبق هذا التأثير على الديمقراطية بمفهومها القديم والحديث، بل يشتد هذا التأثير أكثر مع الديمقراطية بمفهومها القديم حتى بعد أن خمد اندفاع التعبئة الجماهيرية للقضاء على الدكتاتورية[38]. وعندما يقرّر الناس اعتناق قيم التعبير عن الذات، ومن ثمّ تحدي السلطة، يطالبون بالديمقراطية، وليست أي ديمقراطية، بل يطالبون بالمؤسسات التي تسهر على حماية الحريات والاختيارات الفردية التي تشمل الديمقراطية الليبرالية. ويجد «إنغلهارت» و«ويلزيل» أن مستوى قيم التعبير عن الذات في مجتمع ما مرتبط بشكل متبادل ووطيد بمستوى الديمقراطية، بل يشتدّ هذا الارتباط بقوة حينما يقاس بوضعية الديمقراطية الليبرالية (التي تقوم على تصنيفات بيت الحرية)، ويكون كذلك، بشكل مدهش عندما تقاس بمؤشر «الديمقراطية الفعلية» (الذي يعتبر جزءاً من مؤشر البنك الدولي لمحاربة الفساد)[39]. و«بدون استثناء، في أي مجتمع يتبنى نصف سكانه قيم التعبير عن الذات، يسجل على الأقل ٩٠ في المئة من أقصى درجات الديمقراطية الليبرالية»[40]. وبالإضافة إلى هذا، تُبيّن تحليلات «إنغلهارت» و«ويلزيل» الإحصائية أن ذلك ليس مجرد علاقة فحسب، بل هناك لنمو قيم التعبير عن الذات «تأثير سببي قوي» في بروز ديمقراطية انتخابية وديمقراطية ليبرالية فعّالة؛ لأن هذه القيم تنشِئ جزئياً الجمعيات والأنشطة المدنية التي تجبر الحكام على أن يكونوا أكثر صدقاً، ومسؤولية، واحتراماً للقانون[41].

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٢٣ ـ ٢٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٥١. بلغت العلاقة المتبادلة لقيم التعبير عن الذات بين «الديمقراطية الفعلية» ٩٠ في المئة، مما يعني أن ٨٠ في المئة من التنوع في مستويات الديمقراطية الفعلية في العالم يمكنها أن تفسر من خلال مدى قيم التعبير عن الذات في كل مجتمع. إن هذه العلاقة المتبادلة بشكل وطيد بين ظاهرتين مستقلتين بشكل تام (الأولى: ظاهرة القيم، والثانية ظاهرة المؤسسات السياسية) لم تتم عملياً رؤيتها في الدراسات السياسية المقارنة.

(٤٠) المصدر نفسه، ص١٥٣.

(٤١) لمزيد من الدلائل، انظر: Ibid., chap. 8, "The Causal Link between Democratic Values and Democratic Institutions: Empirical Analyses," p. 209.

لقد وجدا أيضاً عدم وجود تأثير عكسي؛ أي إنه يبدو في تجربة الديمقراطية ومنها، تنشأ قيم التعبير عن الذات بقدر مهم.

من خلال هذا العمل الاستثنائي، يتبين لنا أن التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية قوية مندمجة، تحرر الاختيار الفردي واستقلاليته. ومع تحسن الدخل الفردي للمواطنين، وارتفاع مستوى تعليمهم، وتيسير ولوجهم للمعلومات، وتحسّن وضعهم الوظيفي، يصبحون أكثر استقلالية مالياً وفكرياً. وفي الوقت نفسه، يصبحون أكثر استقلالية اجتماعياً وأكثر قدرة، ومن ثَمّ يشكّلون، بكل سهولة، منظمات وينخرطون فيها ويجتمعون من أجل المعارضة. «كلما وسعت الموارد السوسيو ـ اقتصادية المتزايدة مجموعة الأنشطة التي يمكن الناس اختيارها، وسعت قيم التعبير عن الذات نطاق الأنشطة التي يتوقون إليها». وإن الناس الذين أصبحوا «أكثر استقلالية مادياً، وفكرياً واجتماعياً»، سيطمحون عاجلاً أم آجلاً، إلى تحقيق الاستقلال السياسي، ومن ثمّ سيؤدي بهم ذلك إلى إعطاء «الأولوية للحرية على حساب الانضباط، والتعددية على حساب الانسجام، والاستقلالية على حساب السلطة». ومن ثمّ، «البحث عن الحقوق المدنية والسياسية التي تحدد الديمقراطية الليبرالية»[٤٢]. يتعذر تجنب هذه التحولات القيمية إلى درجة أن تنبأ «إنغلهارت» و«ويلزيل» أن الصين والفييتنام ـ وبالنظر إلى سرعة نمو اقتصاديهما ـ سيعيشان تجربة الانتقال نحو الديمقراطية في غضون العشرين سنة المقبلة، وأن سنغافورة المتقدمة سلفاً، ستشهد ديمقراطية تامة في غضون العشر سنوات القادمة. وفي الفصل العاشر سأتناول بشكل دقيق المشهد الديمقراطي في آسيا، ولماذا أعتقد أن «إنغلهارت» و«ويلزيل» على الأرجح صائبان، إذا كان رأيهما بعيداً لسنوات عديدة.

## رابعاً: قيام المجتمع المدني

يعتبر «إنغلهارت» و«ويلزيل» من «البنيويين» القياديين؛ إذ هما جزء من مجموعة الباحثين في مجال الديمقراطية الذين عرفوا بالتحولات الكبيرة في البنية الاجتماعية نتيجة التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي، اللذين يعدان العاملان الأساسيان لتحقيق الديمقراطية. وينتقد البنيويون «ضيق أفق» النظريات التي تؤكد اختيارات النخبة والمخططات المؤسساتية: «إن جوهر

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص١٥٢.

الديمقراطية يعكس قوة الشعب ولا يعكس فقط الاختيار الدستوري للفئات المتنورة»[٤٣].

أما معسكر آخر، فيدرس مبدئياً إثارة «نخبوية مركزية» للانتقال الديمقراطي. بينما يعترف «غيليرمو أودونيل» و«فيليب شميتر» بحيوية المجتمع المدني، فإن تعليلاتهم «النخبوية المركزية» تبقى غير ملائمة في تفسير التوجه الديمقراطي عبر العالم. ويتجلى أول قصور في نظرية «أودونيل» و«شميتر» في الصورة التي يقدمانها عن المجتمع المدني، صورة بعث وانبعاث، وإعادة بناء: عودة إلى التعبير المنفتح، وحرية الجمعيات التي تنسجم بشكل كبير مع الوضع في أوروبا وأمريكا اللاتينية، لكن من المحزن ألا تنسجم هذه الرؤى مع معظم الديمقراطيات الجديدة منذ ١٩٧٤م. إن ما ينقص هو عملية التنمية الاقتصادية التي تخلق منظمات وكفاءات لم يسبق لها أن وجدت من قبل.

وتتجلى نقطة الضعف الثانية لنظرية «غيليرمو أودونيل» و«فيليب شميتر» في عزلهما للمساهمة النقدية للمجتمع المدني في الفترة التي تلت انقسام الأنظمة الشمولية، أيام شروع السلف من «المعتدلين» في تحرير النظام. وفي هذه النقطة بالذات، يرى الباحثان أن تعبئة شعبية «عارمة بشكل مفاجئ» تدفع بالتحول الديمقراطي إلى الأمام. كما يعترف «أودونيل وشميتر» أن الأمر الذي ساهم في تحوّل بعض المتشددين إلى معتدلين صاعدين هو «اعترافهم المتنامي بأن النظام الذي ساعدوا على غرسه... سيلجأ لا محالة - في المستقبل المنظور - إلى اعتماد قدر من الشرعية الانتخابية»، ومن ثمّ ستتم البداية بإقرار ببعض الحريات[٤٤]. لكن معظم محرري النظام المتبصرين يتعهدون بإصلاح ديمقراطي لاعتبارات استراتيجية وواقعية محسوبة، وليس من أجل التزام حقيقي أو تحول إلى مبادئ الديمقراطية. ويتوقعون عدم قدرتهم على البقاء في السلطة إلى ما لانهاية. والسبب الحقيقي الكامن وراء هذا العجز في امتلاكهم السلطة هو في الأغلب الأصل الحقيقي لحالات الانتقال الديمقراطي: التغييرات والتعبئة في المجتمع المدني. بينما تتفكك

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٦٦.

(٤٤) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies,* p. 16.

بعض الأنظمة بسبب عدم نيتها البقاء في السلطة، تتخلى أغلبية الحكام الشموليين عن السلطة فقط بسبب عدم سماح المجتمع لهم بالتمسك بها إلى ما لانهاية بدون الثمن الذي لا ترغب النخب في أدائه.

ويمكن لأي تغيير من أصل التغييرات المتعددة تفسير سبب عدم تأييد المجتمع المدني لاستمرار الحكم الشمولي. إن الأمر يتعلق بإمكانية تحويل القيم السياسية إلى اتجاه ديمقراطي، وكما رأينا في السابق أن التنمية الاقتصادية تؤدي دوراً أساسياً في هذا التحول، وإن لم تكن هي المحرك الوحيد. وفي معظم دول أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات ومستهل الثمانينيات، حولت تجربة القمع الوحشي قيم بعض المجموعات المؤثرة، محدثةً بذلك «إعادة تثمين» الديمقراطية، خاصة على اليسار[(٤٥)]. وحدثت العملية نفسها في أفريقيا، بما أن الناس على اختلاف مشاربهم، أدركوا الوعود الكاذبة والإخفاقات الموجعة لأنظمة الحزب الوحد. وعندما آمن الشعب بقيمة الحريات السياسية والحقوق المدنية، قام الكثير منه بالاعتراض علناً على النظام، والتظاهر والانخراط في التنظيمات، فبدؤوا بشجب انتهاكات حقوق الإنسان.

ويأتي التغيير الثاني جراء اصطفاف المصالح في مجتمع ما، كما تأتي نقطة تحول مهمة نحو الديمقراطية عندما «يخلص ملاك الأراضي، وأصحاب المصانع، التجار وأصحاب البنوك إلى أن النظام الشمولي يمكن الاستغناء عنه» إما بسبب نجاحه أو بسبب فشله، ولأن استمراريته يمكن أن تشكّل خطراً على مصالحهم على المدى الطويل[(٤٦)]. ومثل هذه التحولات العميقة كانت حاسمة جداً لإحداث الانتقال الديمقراطي في الفليبين وإندونيسيا، كما كانت هذه التحولات حاسمة أيضاً (ولو كان ذلك بشكل أكبر) في تايلاند وتايوان. لقد كانت هذه الدول أيضاً عاملاً أساسياً في تحقيق الانتقال الديمقراطي في جنوب أفريقيا، حيث ظهور

---

(٤٥) Robert Barros, "The Left and Democracy: Recent Debates in Latin America," *Telos*, vol. 68 (1986), pp. 49-70, and Juan Linz and Alfred Stephan, "Political Crafting of Democratic Consolidation or Destruction: European and South American Comparisons," in: Robert A. Pastor, ed., *Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum* (New York: Holmes and Meier, 1989), p. 47.

(٤٦) O'Donnell and Schmitter, Ibid., p. 16.

تعارض المصالح الصناعية والبنكية للبيض مع نظام التمييز العنصري (الأبارتايد)، بمجرد أن أيقنوا عدم انسجام هذا النظام مع أمن النظام الرأسمالي على المدى البعيد، الذي يعتمد بشكل متزايد على مهارات السود.

ويبرز التغيير العميق الثالث مع نمو منظمات رسمية وغير رسمية في المجتمع المدني، وفي قدراتها، ومواردها، واستقلاليتها، وروح مبادرتها التي تؤثر مجتمعة في موازين القوى. وفجأة، يفقد نظام شمولي ما السيطرة، ليجد نفسه في موقع الدفاع. ينظّم الطلاب مسيرات في الشوارع مطالبين بالتغيير، كما يشلّ العمال حركة المصانع بكثرة الإضرابات، ويرفض المحامون التعاون في ظل قضاء زائف. وتحطم مصادر المعلومات البديلة وهم الشرعية وقناع السرية، والمعلومات الخاطئة. كما تنهي مجموعات التنمية المحلية تبعية الفلاحين لملاك الأراضي أو الدولة، وتولد موارد بديلة للسلطة والنشاط السياسي. وتظهر شبكات غير رسمية للإنتاج والتبادل التي تحرم الدولة من الموارد. ليست كل هذه التطورات إيجابية بالضرورة في مضامينها في التطور الديمقراطي، لكن تساهم كلها بشكل تراكمي في تآكل هيمنة النظام الشمولي.

وفي معظم مناطق العالم، يمثّل هذا الازدياد في القدرة التنظيمية المستقلة والكثافة، الأصول الطبيعية للديمقراطيات الحقيقية. وهذا ليس تقدماً جديداً، بل كان بُعداً حاسماً ساهم في نشر الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ قرنين[(٤٧)]، وفي التعبئة من أجل تحقيق النجاح اللاحق للديمقراطية في الهند قبل الاستقلال وبعده[(٤٨)]. وفي أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي، والصين، شكّل نمو الحياة الفكرية، والثقافية والتنظيمية المستقلة ـ الذي بدأ سراً في أول الأمر ـ الطليعة

---

(٤٧) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* (New York: Random House, 1945).

نشر أول مرة عام ١٨٣٥م.

(٤٨) Jyotirindra Das Gupta, "India: Democratic Becoming and Combined Development," in: Larry Diamond, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries: Asia* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1989), pp. 53-104, and Richard Sisson, "Culture and Democratization in India," in: Larry Diamond, ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries* (Boulder, CO: Lynne Rienners, 1993).

للحركات الديمقراطية[٤٩]. أما في تايوان، فحرك الانتقال الديمقراطي خلال الثمانينيات مجموعة من الحركات الاجتماعية ـ من المستهلكين، والعمال، والنساء، والسكان الأصليين، والفلاحين، والطلبة، والأساتذة، والمهتمين بالبيئة ـ للتخلص من الإذعان التقليدي أو تهديد الدولة وهيمنتها، ومن ثمّ البحث عن مطالب محددة وأهداف على المدى البعيد[٥٠]. وشهدت تايلاند تطورات مشابهة خلال التسعينيات أدت إلى تعديل الدستور وترسيخ الديمقراطية، أما في إندونيسيا، فمكّن صعود المعارضة من الانفتاح الديمقراطي.

وفي الفليبين إبان حكم «فيرديناند ماركوس»، وفي نيجيريا تحت الحكم العسكري، وكينيا في ظل حكم «دانييل أراب موا»، وأمريكا اللاتينية تحت حكم الأنظمة العسكرية المختلفة، تمكّنت الجمعيات على اختلاف أنواعها ـ المؤلفة ابتداءً من الطلبة، والمفكرين، والمحامين، والحقوقيين، النقابات، ورجال الأعمال، والنساء، والأطباء، والأساتذة والفلاحين ـ من إبقاء مطامح الديمقراطية حية، ومن التظاهر ضد التعسفات الشمولية والدفع بقوة نحو تطبيق الديمقراطية[٥١]. وفي إسبانيا،

---

(٤٩) Christine M. Sadowski, "Autonomous Groups as Agents of Democratic Change in Communist and Post-Communist Eastern Europe," in: Diamond, ed., Ibid., pp. 163-195; Frederick Starr, "Soviet Union: A Civil Society," *Foreign Policy*, vol. 70 (Spring 1988), pp. 26-41; Gail Lapidus, "State and Society: Toward the Emergence of Civil Society in the Soviet Union," in: Seweryn Bialer, ed., *Politics, Society, and Nationality: Inside Gorbachev's Russia* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), pp. 121-147; Andrew Nathan, "Is China Ready for Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 1, no. 2 (Spring 1990), p. 56, and Minxin Pei, "Societal Takeover in China and the USSR," *Journal of Democracy*, vol. 3, no. 1 (January 1992), pp. 108-118.

انظر فصول كلٍّ من: Merle Goldman and Ashley Esarey, «Intellectual Pluralism and Dissent;» Richard Madsen, «Religion and the Emergence of Civil Society,» and Robert Weller, "Responsive Authoritarianism," in: Bruce Gilley and Larry Diamond, eds., *Political Change in China: Comparisons with Taiwan* (Boulder, CO: Lynne Rienners, 2008).

(٥٠) Thomas Gold, "Civil Society and Taiwan's Quest for Identity," paper presented at: The Eighty-sixth Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, 30 August-2 September 1990.

(٥١) O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, pp. 48-56; Larry Diamond, "Introduction: Civil Society and the Struggle for Democracy," pp. 6-18, and Clement Nwankwo, "The Civil Liberties Organization and the Struggle for Human Rights and Democracy in Nigeria," pp. 105-23, in: Larry Diamond, ed., =

والبيرو، والأرجنتين، كانت احتجاجات العمال وإضراباتهم، «حاسمة في زعزعة أركان النظام الشمولي وتعبيد الطريق أمام الديمقراطية»، وذلك من خلال إحداث انقسامات في صفوف الأنظمة الدكتاتورية وإجبارها على التنازل عن السلطة قبل أن يحين أوان ذلك[٥٢]. وبخصوص أفريقيا، عزز تنامي المنظمات والحركات غير الرسمية، والانخراط السياسي فيها، الضغط من أجل التحول إلى الديمقراطية إلى أن حلّت الفترة الحاسمة والمواتية أكثر لهذا التحول عام ١٩٩٠م[٥٣]. وإذا ما انتقلنا إلى مجموعة كبيرة من الدول خاصة البرازيل، والتشيلي، والسلفادور، ونيكاراغوا، والفليبين، وكوريا الجنوبية، وبولندا، وهاييتي، وجنوب أفريقيا، وكينيا، فسنجد أن المؤسسات الدينية (خاصة الكنيسة الكاثوليكية) أدّت أدواراً طلائعية في الحركات المناهضة والمطالبة بإزالة الأنظمة الشمولية[٥٤]. ولو لم تكن هناك تعبئة شاملة للمجتمع المدني لمراقبة سير الانتخابات في المقام الأول، ثم بعد ذلك التنسيق المحكم لتنظيم احتجاجات في الشوارع، لما حدثت ثورات الألوان الديمقراطية في صربيا، وجورجيا،

---

*The Democratic Revolution: Struggles for Freedom and Pluralism in the Developing World* (New = York: Freedom House, 1991); Larry Diamond, "Nigeria's Search for a New Political Order," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (Spring 1991), pp. 54-69, and Gibson Kamau Kuria, "Confronting Dictatorship in Kenya," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 4 (Fall 1991), pp. 115-126.

(٥٢) Ruth Berins Collier and James Mahoney, "Adding Collective Actors to Collective Outcome: Labor and Recent Democratization in South American and Southern Europe," *Comparative Politics*, vol. 29, no. 3 (1997), pp. 287 and 295.

(٥٣) Naomi Chazan, "The New Politics of Participation in Tropical Africa," *Comparative Politics*, vol. 14, no. 2 (1982), pp. 169-189.

انظر أيضاً دراسات، في: John W. Harbeson, Donald Rothchild, and Naomi Chazan, eds., *Civil Society and the State in Africa* (Boulder, CO: Lynne Rienners, 1994).

(٥٤) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, pp. 73-85.

وفيما يخص الفليبين، انظر أيضاً: Carl H. Lande, "The Political Crisis," in: John Bresnan, ed., *Crisis in the Philippines: The Marcos Era and Beyond* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 118-122.

أما في كينيا، فإن رجال الدين البروتستانتيين والكاثوليكيين الذين يعبّرون عن آرائهم السياسية بكل صراحة اتخذوا مواقف شُجاعة على المستوى الفردي وعبر هيئات العالم المسيحي مثل المجلس الوطني للكنائس المسيحية، ولجنة السلام والعدل، وذلك نيابة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي المقابل، عانوا عقوبة قاسية من لدن الدولة والحزب الحاكم. انظر: Africa Watch Committee, *Kenya: Taking Liberties* (New York: Human Rights Watch, 1991), pp. 217-236.

وأوكرانيا[٥٥]. ويتضح أخيراً، أنه كلما سُمح للصحافة بنوع من الاستقلالية في ظل الأنظمة الشمولية أو كلما نشطت الصحافة السرية، مثل ما حدث في الفليبين، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، وبولندا، وتعرضت إلى التعسفات والحرمان من نشر الآراء التحررية، ساهم ذلك مساهمة فعالة في الدعوة إلى الديمقراطية[٥٦].

ويعتمد الكثير على قدرة قُوى المجتمع المدني على الاتحاد عبر أحزاب سياسية متنافسة وطبقات اجتماعية متفاوتة ضمن جبهة أو حركة عريضة، ولا يتطلب هذا مجرد الثروة المجتمعية المتمثلة في التنمية الاقتصادية، بل يتطلب بعض الموارد المندثرة الخارجة عن سيطرة الدولة. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، إن العديد من الأنظمة الأوتوقراطية المتبقية في العالم ـ ليس فقط في الشرق الأوسط، بل أيضاً بين الدول الأفريقية مثل أنغولا، والغابون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ـ تستمدّ قوتها ومواردها من السيطرة على السلع المحلية الثمينة مثل النفط. وبالنظر إلى الضغوطات السياسية التي تتنامى عندما يقدّم دكتاتوري ما تنمية تقوم على الاقتصاد، فإن حاكماً شمولياً ما يبذل قصارى جهده ليبقى في سدة الحكم من خلال احتكار عائدات الصادرات المعدنية، كما يستخدم هذه المداخيل لاستقطاب قسم من المعارضة وقمع القسم الآخر. أما القسم الآخر من المداخيل الأساسية حالياً، فتتجلّى في المساعدات الخارجية التي تعمل عمل النفط بالنسبة إلى العديد من الدول لتعزيز سلطة الحكم الشمولي؛ فعندما تعلّق الإعانات، يواجه نظام دكتاتوري ما أزمة خانقة أو انهيار أنظمته، كما وقع في بنين. وخلال الموجة الثالثة، كان للبيئة الخارجية وقع قوي ـ أكثر من أي تأثير مضى ـ لاعتراض سبيل الديمقراطية أو تسهيل العمل بها كما سنرى في الفصل القادم.

---

(٥٥) Michael McFaul, "Transitions from Postcommunism," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (July 2005), pp. 5 - 19.

(٥٦) Felix B. Bautista, "The Philippine Alternative Press and the Toppling of a Dictator," pp. 145 - 166; Anthony Hazlitt Heard, "The Struggle for Free Expression in South Africa," pp. 167 - 179, and Ray Ekpu, "Nigeria's Embattled Fourth Estate," pp. 181 - 200, in: Diamond, ed., *The Democratic Revolution: Struggles for Freedom and Pluralism in the Developing World.*

# الفصل الخامس

## العوامل الخارجية المحرّكة للديمقراطية

بالإضافة إلى هدف الموجة الثالثة المثير، هناك إحدى السمات الأخرى التي ميّزت تحولها الديمقراطي: وتتمثل في التأثيرات الدولية وضغوطاتها المشجعة على هذا التحول الديمقراطي. لم تكن العوامل الخارجية لتؤدّي دوراً حاسماً في تحقيق الديمقراطية باستثناء الأماكن التي ظهرت فيها الديمقراطية نتيجة للتدخل العسكري الخارجي، مثلما هو الحال في غرينادا عام ١٩٨٣م، وبنما عام ١٩٨٩م، بل حتى في تلك الحالات التي استخدمت فيها القوة الدولية، لم تكن الديمقراطية لتحيا لأمد طويل في غياب دعم محلي لها، كما تُظهر حالة هاييتي عام ١٩٩٤م عندما ساعد تدخل أمريكي وشيك على طرد النظام العسكري فيها لتعود البلاد مرة أخرى إلى ممارستها الشمولية.

ومع ذلك، بعد مرور عقدين من الزمن، لم تلقَ التصورات التقليدية للسيادة ـ المتعلقة «بعدم التدخل» في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ـ قبولاً، بينما تواصلت الجهود الحديثة لتعزيز الديمقراطية؛ ففي عدد من الحالات، كانت تعمل التدخلات الدولية على إحداث التغيير السياسي ضد الأنظمة الشمولية المطوقة، لتجعل من التحوّلات الديمقراطية أمراً ممكناً، في أماكن لم تنعم بها ـ أو على الأقل لم تظهر فيها بشكل سريع جداً، ولم تتخلص من العنف ـ وفي حالات أخرى كانت التدخلات الدولية تجهض محاولات الإطاحة بالأنظمة الديمقراطية، من أجل استعادة الديمقراطية، وتعميق مؤسساتها وتعزيزها.

إن العوامل الخارجية المحركة للديمقراطية اشتملت على اهتمامات متعددة: بدءاً بالأمور الدقيقة إلى الأمور الجليلة. غير أن التأثيرات المهمة أو

على الأقل التأثيرات التي يمكن قياسها جاءت نتيجة جهود محددة ومقصودة تمثلت في الضغوط الدولية ومساعدتها. وبحلول الثمانينيات والتسعينيات، ساعدت هذه العوامل الخارجية المحركة على ترسيخ الجودة الشاملة بشكل مؤثر للتحول الديمقراطي، الذي ظهر ليس فقط في بلوغ الديمقراطية، لكن أيضاً في التفاعلات السريعة بين السياسيين الديمقراطيين والحركات المدنية من مختلف أنحاء المعمورة، والبلورة المتدرجة لروابط التضامن الإقليمي والدولي.

## أولاً: الانتشار وتأثيرات التظاهر

يقدم حدث معزول يحظى باهتمام عالمي خاص، مثالاً حياً على كيفية عبور الديمقراطية مسافات شاسعة ثقافياً وجغرافياً، وحول السبل التي عززتها؛ ففي سنة ١٩٩٩م، نظمت المؤسسة الديمقراطية الوطنية (NDI) ـ وهي إحدى «المؤسسات المحورية» ـ لقاءً دولياً لزعماء سياسيين ومدنيين واقتصاديين من بعض الدول الديمقراطية الجديدة الصغيرة الأكثر عزلة وإهمالاً. واتخذ اللقاء عاصمة اليمن القديمة صنعاء مقراً له. وبينما كنت أعد لحضوره، انتابني قلق من مغزى رسالة احتضان دولة شبه ديمقراطية مثل اليمن لهذا الحدث، علماً بأن رئيسها مكث في السلطة لمدة عقدين من الزمن، ومن مغزى دعوة بلدين آخرين مثل المغرب وجورجيا اللتين تحكمهما ديمقراطية مزعومة، للحضور إلى المؤتمر، لكن المؤتمر الذي سمي «منتدى الدول الديمقراطية الصاعدة»، منح فرصة لبلدان مثل بنين، وغانا، وناميبيا، وبوليفيا، والسلفادور، ومنغوليا، ومقدونيا، لكي تنتبه قليلاً، وتستفيد من بعضها بعضاً.

وأنهى المؤتمر أشغاله ـ مثله مثل معظم اللقاءات الدولية ـ بالتباهي بإعلان النوايا الحسنة: المشترك يلزم المشتركين باتباع مجموعة من معالم الطريق المبنية على أسس ديمقراطية. لكن حدث أيضاً شيء طفيف، وأكثر هدوءاً وأهمية، ويتعلق الأمر هنا بأحد المشاركين الذي هو رئيس مالي، «ألفا عمر كوناري»، أحد الملتزمين بالديمقراطية الذي رعى تطور العملية الدستورية بشكل ملحوظ في أحد أشد البلدان فقراً في العالم عقب أكثر من ثلاثين سنة من الدكتاتورية. بينما في لقاء صنعاء، كان «كوناري» قد استفاد

من زملائه في أمريكا اللاتينية من قوانين وضعتها منظمة الدول الأمريكية التي تنص على الدفاع الإقليمي المشترك عن الديمقراطية في حال تحدي النظام الدستوري أو إعاقة تطبيقه.

[وبعد ذلك]، أخبر السفارة المالية في واشنطن بالبحث عن نسخة ورقية من الأحكام، وإرسالها إليه عبر البريد السريع الفيدرالي. وشكل هذا أساس مقترح مشروع «كوناري» الذي تبنت سياسته منظمة الوحدة الأفريقية. وعلى إثر مبادرته، اتخذت قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة عام ١٩٩٩م في الجزائر العاصمة موقفاً متشدداً من الحكومات غير الديمقراطية، مذكرة بأن أي زعيم يصل إلى السلطة عبر طرق لاديمقراطية لا يحظى بالاعتراف(١).

خلال الموجة الثالثة، تدفقت أفكار التحول الديمقراطي ونماذجه بحرية عبر الحدود الوطنية. وحركت بالأساس التحولات المبكرة نحو الديمقراطية المظالم والأحداث الداخلية، في أوروبا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية التي أدت إلى احتجاجات شعبية، وانقسامات شمولية، وثورات عسكرية، إلى غير ذلك. لكن مع مرور الأيام، أصبحت التحولات ـ وبشكل متزايد ـ تحرك الأحداث التي وقعت في الموجات الديمقراطية الأولى. يسمح هذا التأثير التراكمي الدينامي للتحولات الأولى ـ كما عبَر عنه «هانتنغتون» ـ «بتوفير نماذج وإنعاشها من أجل جهود لاحقة ترمي إلى تحقيق الديمقراطية»(٢).

كانت هذه التأثيرات التظاهرية ـ التي تبيّن إمكانية حدوث تحول ديمقراطي، وكيفية حدوثه، والسقطات التي يمكن تجاوزها ـ بخاصة قوية داخل مناطق أو بين دول متجانسة ثقافياً(٣). لقد ألهم نموذج «سلطة الشعب» في الفليبين احتجاجات الشعب الكوري في العام المقبل واحتجاجات تيانانمن في الصين عام ١٩٨٩م. «وبعد شهر أدّى «الكاردينال سين» دوراً مركزياً في تغيير النظام في الفليبين؛ دعا «الكاردينال كيم» لأول

(١) Edward R. McMahon and Scott H. Baker, *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organization and Universal Norms* (Bloomfield, CO: Kumarian Press, 2006), p. 134.

(٢) Samuel P. Huntington, "Democracy's Third Wave," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (Spring 1991), p. 2.

(٣) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), p. 101.

مرة إلى تغيير دستوري وإلى الديمقراطية في كوريا». وبعد ذلك بشهر (في نيسان/أبريل ١٩٨٦م)، أعلن زعيم المعارضة الكوري «كيم داي جونغ»، مشيراً بالتحديد إلى الفليبين: «هذا هو وقت سلطة الشعب في بلدان آسيا النامية. لم نكن أبداً واثقين من هذا من قبل»[٤]. وعلى النحو نفسه، امتدت عمليات التحول الديمقراطي في بولندا التي تم تحريكها انطلاقاً من القاعدة من قبل التجنيد الشجاع للمجتمع المدني إلى جيران أوروبا الشرقية، وكان لتحولهم الجماعي الأثر الكبير في الاتحاد السوفياتي. كان ذلك واضحاً في طريقة تنازل الأحزاب الشيوعية عن احتكارها القانوني للسلطة وتوقيت هذا التنازل.

ومن ثَمّ، حصلت حركة التضامن في بولندا على وضعيتها الشرعية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩م، بالتزامن تقريباً مع قرار الحزب الهنغاري التخلي عن دوره الريادي، وقبول انتخابات تعددية. وبعدها، حققت حركة التضامن في الانتخابات (البولندية) المنعقدة في حزيران/يونيو ١٩٨٩م، انتصاراً كاسحاً... وفي تشرين الأول/أكتوبر، غير الحزب [الشيوعي] الهنغاري اسمه إلى الحزب الاشتراكي الهنغاري ليتخلى بشكل علني عن لينينيته، وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩م فقدت الأحزاب التشيكية والألمانية على التوالي احتكارها السياسي نتيجة الاحتجاجات الشعبية. وأخيراً، في شباط/فبراير ١٩٩٠م، أسقط [الحزب الشيوعي السوفياتي] المادة (٦) من الدستور السوفياتي، التي كانت لمدة طويلة، تضمن بشكل رسمي الدور الريادي للحزب في المجتمع السوفياتي[٥].

وبعد مرور عقد من الزمن، امتد نموذج الاحتشاد الجماهيري السلمي من أجل الوقوف ضد التزوير الانتخابي وإحداث ثورة ديمقراطية، من صربيا عام ٢٠٠٠م إلى جورجيا عام ٢٠٠٣م، وأوكرانيا عام ٢٠٠٤م. إن وتيرة المظاهرات وانضباطها في الثورة البرتقالية الأوكرانية التي ألهبت حماسة حركة المجتمع المدني في رومانيا، والتي كانت تتصارع مع الآثار البغيضة

---

(٤) المصدر نفسه، ص١٠٣.

(٥) Laurence Whitehead, "Democracy and Democratization: East-Central Europe," in: Laurence Whitehead, ed., *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1996), p. 361.

التي خلّفها فساد الشيوعية، وجريمته، وشموليته. أتت هذه الجهود المدنية في الانتخابات الرومانية لعام ٢٠٠٤م «بجيل جديد من الشباب موالٍ للديمقراطيين الأوروبيين» إلى السلطة، ومتعهد بقطيعة حادة مع الممارسات الدنيئة، شبه الشمولية للشيوعيين السابقين الذين حكموا في أغلبية المراحل إلى حدود ١٩٩٠م[٦].

وربما لم يشهد أي مكان في العالم ضغطاً أشد من أفريقيا بعد التحولات المتطورة التي شهدتها جنوب أفريقيا وبنين عام ١٩٩٠م. لقد غذى الضغط من أجل ديمقراطية ليبرالية في جنوب أفريقيا التحولات التي حدثت في المنطقة؛ فانسحاب الجيوش الكوبية من أنغولا خفف من التهديد التي كانت تشكله القوات الماركسية، في الوقت ذاته زاد توجه ناميبيا نحو الاستقلال تحت حكم الأغلبية السوداء من حدة عزلة جنوب أفريقيا.

ومع ذلك، إن التحوّل الديمقراطي في جنوب أفريقيا كشف عن الاختلافات بين ما كان يطالب به القادة الأفارقة بالنسبة إلى هذا البلد والممارسات القمعية التي كانوا يقومون بها ضد شعوبهم. وبحلول ١٩٩٠م، كان الأفارقة أنفسهم يكشفون عن نفاقهم، بحيث كانوا يطالبون بالحريات في جنوب أفريقيا، لكن كانت هذه الحريات تداس في أماكن أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء على نحو مبتذل. ولإدانة قمع نظام «ساموبل دو» في ليبيريا، كتبت جريدة نيجيرية بارزة ما يأتي: «إن الممارسات الذميمة نفسها التي أدانها العالم بإصرار في جنوب أفريقيا، تتكرر يومياً على يد حكومة بلد أفريقي مستقل»[٧]. وأعلن «روجير شونغوي»، رئيس رابطة المحامين الأفريقية: «كل أفريقيا تطلب: إذا كان لا بد من أن يكون لجنوب أفريقيا رجل واحد، وصوت واحد، فلماذا لا نكون كذلك؟»[٨]. واعترف القادة الأفارقة أخيراً في قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في تموز/يوليو ١٩٩٠م، بضرورة «دمقرطة مجتمعاتنا إلى مدى أبعد وترسيخ المؤسسات الديمقراطية»[٩].

---

(٦) Peter Gross and Vladimir Tismaneanu, "The End of Postcommunism in Romania," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 2 (April 2005), p. 146.

(٧) *Sunday Concord* (Lagos, Nigeria), 25/3/1990.

(٨) ورد في: "The New Wind of Change," *Guardian Weekly* (London) (23 September 1990).

(٩) المصدر نفسه.

وعلى نحو ملحوظ، جاء بيانهم بخصوص الحاجة إلى حقوق الإنسان، والمحاسبة السياسية، وسيادة القانون تحت عنوان: **الحالة السياسية والسوسيو ـ اقتصادية في أفريقيا والتحولات الأساسية التي تحدث في العالم**[١٠].

أظهر الأفارقة استجابة كبيرة للموجة الديمقراطية التي اكتسحت أوروبا الشرقية والعالم كله. وكما لاحظ سفير نيجيريا لدى الأمم المتحدة، والعالم السياسي إبراهيم «غمباري»، أن الأفارقة «يستمعون لهيئة الإذاعة البريطانية، وصوت أمريكا، وإذاعة موسكو، وفي بعض الأحيان بلغتهم المحلية. إنهم على وعي كلي [بما كان يحدث في أوروبا الشرقية]، ويتساءلون «لماذا لا يحدث ذلك هنا؟»[١١]. في الحقيقة، «إن العديد من المحتجين الأفارقة الذين استلهموا غضبهم من الصور التلفزيونية التي كانت تظهر الحشود من الجماهير وهم يتظاهرون ضد الشيوعية، كانوا يحاولون مضاهاة نجاح الأقطاب الهنغاريين، والألمان الشرقيين، والتشيكوسلوفاكيين، والبلغاريين، والرومانيين، في الإطاحة بحكومات غير شعبية ذات الحزب الواحد، مطالبين بالتعددية الديمقراطية»[١٢]، بل حتى أحد المهندسين المعماريين التنزانيين، «خوليوس نييريري»، لدولة الحزب الواحد الأفريقية قال: إن بلده يستطيع تعلم «درساً أو درسين» من أوروبا الشرقية[١٣].

يبيّن تأثير التغيرات الديمقراطية التي شهدتها أوروبا الشرقية في أفريقيا بأن كرة الثلج تدحرجت بعيداً جداً لتتجاوز حدود المناطق المنعزلة. وكانت للتحولات التي عرفتها إسبانيا والبرتغال تأثير عميق في مستعمراتهما السابقة في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، والتي تحولت أيضاً فيما بعد إلى النظام الديمقراطي. وبحلول الثمانينيات، ارتبط نضال المجتمع المدني من

---

(١٠) Claude Ake, "Rethinking African Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 1 (January 1991), p. 36.

(التشديد من عندي).

(١١) ورد في: Robert M. Press, "Africans Join Protests for Multiparty Rule," *Christian Science Monitor*, 11/4/1990.

(١٢) Jonathan C. Randal, "In Africa, Unrest in One-Party States," *International Herald Tribune*, 27/3/1990.

(١٣) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, p. 288.

أجل التحول إلى الديمقراطية بالعالم كله. إن «الكفاح من أجل التضامن في بولونيا وسقوط «ماركوس» في الفليبين كان له صدى مدوٍّ في التشيلي الذي لم يكن ممكناً في العقود الأولى»(١٤). عملياً، كل البلدان الديمقراطية في آسيا وأفريقيا وجزر الكاريبي كانت مستعمرات بريطانية، وفي أوائل التسعينيات، نهل العديد من الحركات المعادية لأنظمة الحكم الشمولي في أفريقيا من خزان مشترك من القيم التاريخية وصلاتها بالتاريخ الاستعماري.

بدأ تغيير أساليب وتقنيات الديمقراطية ينتشر أيضاً بشكل واسع عبر الحدود بواسطة ملاحظة سلبية وتحول مباشر للمهارات، انطلاقاً من استراتيجية القيام بمعاهدات التسوية المزيفة إلى تكتيكات التعبئة الشعبية والاحتجاج. امتدّ نموذج مقاومة اللاعنف السلمية التي أطاحت بالدكتاتور «سلوبودان ميلوسوفيتش»، إلى جورجيا وأوكرانيا، جزئياً من خلال مجهودات نشطاء حقوقيين من حركة «أوتبور» المكونة من مجموعة من الطلبة الذين أنتجوا الثورة الديمقراطية في صربيا. وفي أوائل التسعينيات، قام المؤتمر الوطني الأفريقي بمجهود في غاية من المنهجية والتأني للاستفادة من التحولات الديمقراطية والأنظمة الدستورية، وذلك بإرسال فرق من الخبراء لدراسة نماذج في عدة بلدان مختلفة من قارات مختلفة.

إن النجاح النسبي للبلدان الديمقراطية، والإخفاق العميق لمختلف أنواع الأنظمة الشمولية، واستنزاف الأيديولوجيات الشمولية، وغياب تصورات بديلة لشرعية النظام ساعد على نشر قيم الديمقراطية. ولما انتشرت تقريباً أخبار الاختلال الوظيفي والفساد الشمولي العام، وضع الناس الذين يعيشون في ظلّ النظام الشمولي تجاربهم الوطنية ضمن سياق أوسع. «بمقدورهم أن يستفسروا عن علاقتهم بالأحداث السياسية في بلدان»(١٥). لقد أخفقت الشمولية باعتبارها نظاماً، ليس بسبب انحراف فرد ما أو بسبب تجربة فاشلة. مع نهاية الحرب الباردة تشوهت سمعة الشيوعية بشكل كامل بالقدر نفسه الذي تشوهت به سمعة الفاشية على إثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.

إن التأثيرات المنتشرة طويلة الأمد بطبيعتها، وتشمل تحولاً تدريجياً نحو

---

(١٤) المصدر نفسه، ص١٠٢.

(١٥) المصدر نفسه.

قيم الحرية الشخصية والتعددية، وصوتاً سياسياً، وتفضيل سوق المنافسة. في تايوان غالباً ما تلّقى زعماء الحركة الديمقراطية التي ظهرت في السبعينيات تعليمَهم في الخارج في مجال القانون والعلوم الاجتماعية. ورجعوا «وهم على أتمّ الاستعداد ليطبقوا الأفكار والمؤسسات ذات المرجعية المجتمعية» في الغرب. «تبنوا مثل الديمقراطية الغربية فضلاً عن الإجراءات الديمقراطية والمخطط الدستوري، والتقنيات السياسية، والهياكل القانونية»(١٦). ومن خلال الدراسة في الخارج، والمبادلة الاقتصادية، وانفجار نمو الاتصالات العالمية، والمبادئ الديمقراطية، المناهضة للنظام الشمولي، تسربت أساليب العيش إلى العديد من البلدان. بينما تمت عملية التواصل في البداية عبر النخب، إلا أن نشر الأخبار الغربية، ووجهات النظر والموسيقى، والتسلية أثرت في استقبال الحركات الديمقراطية(١٧). غذّت هذه الترابطات العالمية الكثيفة مجتمعةً، روحَ عصر (Zeitgeist) ديمقراطي عالمي غير مسبوق.

## ثانياً: ضغط سلمي

منذ منتصف السبعينيات، استعملت الديمقراطيات الراسخة ـ وبخاصة ديمقراطية الولايات المتحدة ـ أشكالاً سلمية للضغط على الدول الشمولية للدفع بحقوق الإنسان والديمقراطية إلى الأمام. بداية، في عهد الرئيس «جيمي كارتر» كان يقتصر هذا الضغط على هدف التخفيف من القمع وإنقاذ ضحاياه. وفي عهد الرئيس «رونالد ريغان» انصب التركيز بشكل متزايد على تعزيز التحول إلى النظام الديمقراطي ومساندته، وهو الهدف الذي تبناه خلفاء «ريغان» في الرئاسة.

خلال أواخر الحرب الباردة وما بعد فترات الحرب الباردة كان للضغط الغربي من أجل السياسة الليبرالية لأنظمة الحكم الشمولي تأثير بالغ في حالات معينة. وبيّن «ستيفان ليفيتسكي» و«لوكان واي» أن النفوذ والارتباط

---

(١٦) Tun-jen Cheng, "Democratizing the Quasi-Leninist Regime in Taiwan," *World Politics, vol.* 41, no. 4 (July 1989), p. 483.

(١٧) James Lee Ray, "The Global Origins of Transitions to (and From?) Democracy," paper presented at: The Annual Meeting of the International Studies Association, Vancouver, 20-23 March 1991, pp. 13-15.

يحددان إمكانية ممارسة ضغط سلمي فعّال نحو تغيير ديمقراطي[18]. عموماً، لم يكن التأثير يقوم فقط على قرار الدول أو الائتلافات لممارسة ضغطها، وإلى حدٍّ ما على وحدتها، ولكن أيضاً على النفوذ الذي قد تملكه الديمقراطيات الغربية على الحكومات الأوتوقراطية، وعلى درجة ارتباط هذه الحكومات اجتماعياً، وثقافياً، واقتصادياً بالغرب. تشمل الروابط التي جعلت الحكومات الشمولية عرضة للضغوطات الغربية روابط اقتصادية تقليدية (التجارة، والاستثمار، والدَّيْن)، وروابط أمنية (معاهدات وضمانات)، وروابط اجتماعية (السياحة، والهجرة، والتعليم في الخارج، والتبادلات النخبوية، والمنظمات غير الحكومية، والشبكات الكنسية، واختراق وسائل الإعلام الغربية). إن الروابط القوية تشكل الروابط الثقافية التي تساعد على حشد المجتمعات الديمقراطية والبرلمانات للضغط من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، كما حدث مع إدارة «كلينتون» لما اضطرت إلى التحرك ضد الدكتاتورية العسكرية الهاييتية عام ١٩٩٤م، وحدث أيضاً مع «جماعة الضغط الهنغارية الواسعة» في الاتحاد الأوروبي التي ضغطت من أجل أن تحسن رومانيا وسلوفاكيا من معاملتهما لأقلياتها الهنغارية[19].

في الوقت ذاته، يمكن للروابط الدولية أن تصنع دوائر انتخابية اجتماعية وسياسية حاسمة داخل البلدان الشمولية الملتزمة إما بالديمقراطية بشكل أكبر أو الحساسة للضغوطات الغربية. استمالت الروابط الغربية النخب «لإصلاح الأحزاب الشمولية من الداخل (مثل ما وقع في كرواتيا، والمكسيك، وتايوان)» و«الانضمام إلى المعارضة (مثل ما حدث في سلوفاكيا، وما حدث بدرجة أقل في روما خلال منتصف التسعينيات)»[20]. وبعد أن «أجبرت البلدان الغربية قطع روابط [تايوان] الرسمية»، وإلغاء عضويتها من الأمم المتحدة من أجل إعادة الدفء لعلاقاتها مع الصين، رأت النخب التايوانية إمكانية أن يقدم الإصلاح الديمقراطي وسيلة لتجديد تعاطف الشعب

---

(١٨) Steven Levitsky and Lucan A. Way, "International Linkage and Democratization," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (July 2005), pp. 20-34.

(١٩) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٢٠) المصدر نفسه.

الأمريكي وديمقراطيات غربية أخرى ومساندتها[٢١]. ساهمت أيضاً الرغبة في أن تكون دولة ما شريكاً ضمن الدول الصناعية في التحولات الديمقراطية في كوريا الجنوبية وهي تعد لاستضافة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٨م وتخاطر بفشله، وفي التشيلي وهي تحضر لاستفتاء ١٩٨٨م حول إمكانية تمديد دكتاتورية «بينوشيه». في هذه السياقات، أنتجت الانتقادات الدولية للحكم الشمولي الشعور بالعزلة والرغبة في أن يحظى باحترام من قبل الدول الديمقراطية المصنعة[٢٢]. لكن حيثما كانت الروابط أقل حميمية مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي الأسبق وباقي الدول الأفريقية، كان الضغط الغربي من أجل الديمقراطية أقل تأثيراً.

يعتمد النفوذ أيضاً على قوة الحكومة الشمولية، من أجل ذلك كانت الحكومات القوية مثل الصين والاتحاد السوفياتي (الذي أصبح روسيا لاحقاً) محصنة إلى حدٍّ كبير. ولما أدركت إدارة كلينتون أن العقوبات التجارية وحدها لن تجبر بلداً كبيراً وقوياً مثل الصين على أن يتحرّر سياسياً، اقتنعت برفع شرطها التجاري القائم على منح منزلة «الدولة الأكثر تفضيلاً» للدول التي تحترم حقوق الإنسان عام ١٩٩٤م. وإذا ما تحدثنا عن حالات إيران، والخليج العربي، ونيجيريا ومؤخراً أذربيجان، وفنزويلا (في عهد هوغو شافيز)، فسنجد أن اعتماد الغرب على عائدات هذه الدول البترولية الكبيرة يُضعف بشكل كبير نفوذ الديمقراطيات الغنية.

وفي المقابل، إن الدعم الذي يصدر عن قوة شمولية خارجية يمكن أن يعزل دكتاتورية ما قد تكون حساسة للنفوذ الغربي، مثلما هو الحال مع دور الصين في مساندة الدكتاتوريات في بورما وكوريا الشمالية ضد العقوبات الغربية الواسعة وعرقلة روسيا للضغوطات الديمقراطية على أنظمة الحكم في بيلاروسيا، وأرمينيا، وآسيا الوسطى. ولكن في مناطق متعددة بما في ذلك أوروبا الوسطى وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية «لا توجد أية قوة إقليمية بديلة، ليترك المجال فسيحاً أمام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ليؤدوا

---

(٢١) Cheng, "Democratizing the Quasi-Leninist Regime in Taiwan," p. 484.

(٢٢) حول هذا التأثير في التشيلي خلال نهاية حكم «بينوشيه»، انظر: George P. Shultz, *Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State* (New York: Charles Scribner's Sons, 1993), pp. 972 and 974.

الدور القيادي الوحيد فيها»(٢٣). وقد تمنح الديمقراطية بالطبع حبل السلامة؛ لبقاء مستبد ما على قيد الحياة مثل ما حدث مع فرنسا لدى تجديدها الدعم «لبول بيا» القائد المستبد في الكاميرون، وأحياناً هناك مواقف أمريكية مرنة تجاه الحكومات الشمولية.

وفي الواقع، يتقلص النفوذ حينما تتنافس مصالح سياسية أخرى مع الاهتمام بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي بعض الأحيان، تكون هذه الاهتمامات اقتصادية مثلما حدث لإدارة كلينتون لما أحجمت عن تطبيق عقوبات قوية ضد دكتاتورية الجيش النيجيري بعدما أجهض النظام التحول الديمقراطي في سنة ١٩٩٣م، وأعدم في عام ١٩٩٥م «كين سارويوا» من دلتا النيجر، زعيم حقوق الإنسان المحترم على نطاق واسع، مع ٨ نشطاء حقوقيين آخرين. حينها أخبرني مسؤولو الولايات المتحدة (وقوى ضاغطة أخرى) أنهم قلقون من مغبة أن يؤدي موقف متشدد ما إلى وقف الجيش النيجيري للامتيازات السخية التي يمنحونها لشركات البترول الأمريكية ومنحها في المقابل للشركات الفرنسيين أو شركات أوروبية أخرى. ومع ذلك، في أغلبية الأحيان، المصالح المتضاربة موسومة بالاستراتيجية. وخلال الحرب الباردة عموماً كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الجناح اليميني المناهض للدكتاتوريات الشيوعية في إطار عملية احتواء لمعسكر القوة السوفياتية. وإلى عهد «جيمي كارتر» الذي عمل على الرفع من مستوى حقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ظلت أمريكا تحافظ على علاقات حميمة مع الدكتاتوريات في كوريا الجنوبية، وتايوان، والفليبين، وإندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، والتشيلي، وإيران، والمملكة العربية السعودية، وزائير، وكينيا؛ لأنها كانت حليفة قوية في الحرب الباردة. وفي واقع الأمر، إن العديد من هذه الأنظمة الأوتوقراطية، أتت إلى السلطة بدعم فعّال، أو على الأقل دعم ضمني، من الولايات المتحدة الأمريكية.

وخفّت حدة الاستراتيجية الإلزامية مع نهاية الحرب الباردة، لكنها استؤنفت مرة أخرى بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، الإرهابية،

---

(٢٣) Levitsky and Way, "International Linkage and Democratization," p. 22.

حينما أعربت مجموعة جديدة من الدول الشمولية الموجودة على «خط المواجهة» في الحرب على الإرهاب ـ باكستان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان ـ عن القيام بالشيء الكثير من أجل الأمن الأمريكي، في مقابل الاستفادة من الحصانة النسبية من الضغوط التي قد تُفرض عليها من أجل تحقيق الديمقراطية. وحتى قبل ١١ أيلول/سبتمبر، أدّت وضعية «باكستان باعتبارها قوة نووية معادية للهند، وتربطها علاقات مباشرة مع نظام طالبان في أفغانستان ومع الفصائل الأصولية المسيطرة على البلاد»، بإدارة كلينتون إلى أن تلطف من ردة فعلها حيال الانقلاب العسكري الذي حدث في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩م[٢٤]. وبإقرار رئيس البيرو «ألبرتو فوجيموري» رغبته في دعم المجهودات الرامية إلى محاربة المخدرات، تمسكت إدارة «كلينتون» بمواصلة التعاون العسكري وحضور خطاب التولية للولاية الثالثة على الرغم من وصف استحقاقات «فوجيموري» الانتخابية لعام ٢٠٠٠ المزورة أصلاً بأنها «باطلة». ومن جانبها، رحبت إدارة بوش في بادئ الأمر بمحاولة الانقلاب العسكري ضد الرئيس الفنزويلي «هوغو شافيز» في نيسان/أبريل ٢٠٠٢م، بالنظر إلى كون الرئيس كان معروفاً بسياساته اليسارية المناهضة لأمريكا، ولكن لم تصادق على قرار إدانته من داخل منظمة الدول الأمريكية إلا بعد أن استنكر معظم كبار زعماء أمريكا اللاتينية استيلاء شافيز على السلطة بطريقة غير دستورية[٢٥]. وبعد ذلك في خريف ٢٠٠٥م، رفض الرئيس بوش اللقاء مع قوى المعارضة في أذربيجان المليئة بالثروات النفطية، «مما أعطى إشارة واضحة إلى تسامح الولايات المتحدة مع انتخابات برلمانية فاسدة هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥م»، وبعد ستة أشهر، منح الرئيس «إلهام علييف» زيارة رسمية للبيت الأبيض[٢٦].

عموماً، اتخذ الضغط السلمي من أجل الديمقراطية ثلاثة أشكال

---

(٢٤) Robert G. Herman and Theodore J. Piccone, eds., *Defending Democracy: A Global Survey of Foreign Policy Trends, 1992-2002* (Washington, DC: Democracy Coalition Project, 2002), p. 214.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٢١٣.

(٢٦) Michael McFaul, "The American Strategy (or Lack Thereof) for Democracy Promotion," (Draft of 12 May 2006), p. 11.

متوخاة: الدبلوماسية، والمساعدة المشروطة، والعقوبات وغالباً ما تتقارب هذه الأشكال جزئياً أو تتداخل كلياً، وقد تكون الدبلوماسية أكثر فاعلية في التشجيع على التحول الديمقراطي عندما توفر دعماً ما أو تساهم في وضع حوافز إيجابية (مختلف أشكال المساعدات) في مقابل إصلاحات ديمقراطية، وعندما تهدد بفرض أداء تكاليف (على شكل عقوبات) متحدية النظام الشمولي. لكن عندما تحقق الدبلوماسية الديمقراطية، وهي عادة ما تحدث في فترة زمنية ضيقة إلى حدٍّ ما، في غضون أزمة سياسية يكون فيها النظام الشمولي في موقف دفاعي، يكون لزاماً على هذا النظام أن يختار القمع أو الإصلاح. أما الشروط والعقوبات، فهي قد تسعى بدورها إلى أن تحظى بتأثير على مدى فترة زمنية أطول.

دفعت الضغوط الدبلوماسية عدداً من الدول نحو الديمقراطية أواخر السبعينيات والثمانينيات. وقد جاء الإسفين الأول لعملية التغيير من خلال الحملة الذي قام بها الرئيس «كارتر» ضد انتهاكات حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية. وبتوثيق الانتهاكات والإعلان عن إدانتها علناً في بلدان مثل الأرجنتين والأوروغواي، وربط هذه الإدانات بتقليص المساعدات (في حالة الأرجنتين، تم الإلغاء التام للمساعدات العسكرية، والتصويت ضد معظم طلباتها الدولية من أجل الحصول على قروض)، «تكون هذه السياسة الجديدة قد ساعدت على الحد المباشر من انتهاكات حقوق الإنسان». بالإضافة إلى خفض الدعم المعنوي والمادي، ساعدت هذه السياسة على «عزل الأنظمة العسكرية عن حليف تقليدي»، ساهم بدوره في تقويض شرعيته وتعزيز الاتجاهات المعتدلة[٢٧]. ولعل مساهمة «كارتر» بشكل مباشر في تحويل جمهورية الدومينيك إلى دولة ديمقراطية عام ١٩٧٨م، مثال كلاسيكي على التدخل الدبلوماسي لإعادة التوازن في أزمة ما. وعندما أوقف الجيش في البلاد عملية عدّ أصوات الانتخابات الرئاسية لقطع الطريق على المعارضة الفائزة في الاستحقاق فوزاً واضحاً، تلقت الإدارة مجموعة تحذيرات حازمة صادرة عن فاعلين دوليين، بمن في ذلك الرئيس «كارتر» ووزير الخارجية الأمريكية «كيروش فانس»، وموظفو السفارة الأمريكية والملحقون

(٢٧) Kathryn Sikkink, "The Effectiveness of US Human Rights Policy, 1973-1980," in: Whitehead, ed., *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas*, p. 94.

العسكريون، ثم القائد الأعلى للقيادة الجنوبية في الولايات المتحدة. أقنعت هذه الضغوط جيش الدومينيك بالسماح لمرشح المعارضة بتولي المنصب، لتدشين فترة ديمقراطية[٢٨]. عاد «جواكين بالاغير» المهزوم إلى السلطة في عام ١٩٨٦م وحكم البلاد إلى غاية عام ١٩٩٦م، عندما تمت تنحيته قانونياً من منصبه عقب تزوير انتخابي، من خلال الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة عليه وعبر وساطة منظمة الدول الأمريكية[٢٩]. ساعدت كذلك الدبلوماسية الإقليمية على التوصل إلى اتفاق عبر الوساطة حول الإصلاحات الدستورية والقانونية للعملية الانتخابية.

على مستوى الحركة الدبلوماسية لإدارة ريغان، اقتنع الدكتاتور الفليبيني «فيرديناند ماركوس» بالدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة أواخر عام ١٩٨٥م، التي خسر فيها «ماركوس أمام «كورازون أكوينو» بحسب قرار لجنة مراقبي الانتخابات المستقلة. وخلال أيام التوتر التي أعقبت انتخابات ٧ شباط/ فبراير ١٩٨٦م، أحبطت سياسة الولايات المتحدة محاولة «ماركوس» استعادة السلطة عبر عملية تزوير ضخمة للانتخابات بقيادة وزير الخارجية الأمريكية «جورج شولتز» «لتسريع عملية الخلافة». وحذّرت الولايات المتحدة «ماركوس» من مغبّة قمع مجموعة الإندونيسيين من أجل انتخابات حرة ونزيهة؛ فشددت على نزاهة الانتخابات، وهددت بوقف المساعدات العسكرية إذا ما استخدم «ماركوس» القوة ضد الثورة المسلحة المؤيدة للديمقراطية، وطلبت في الأخير من ماركوس الإعلان عن استقالته حقناً للدماء[٣٠]. وأثنت إدارة «ريغان» الدكتاتور «تشون دو هوان» في كوريا الجنوبية عن قمع المظاهرات المؤيدة للديمقراطية بالقوة في عام ١٩٨٧م،

---

(٢٨) Jonathan Hartlyn, "The Dominican Republic: The Legacy of Intermittent Engagement," in: Abraham F. Lowenthal, ed., *Exporting Democracy: The United States and Latin America: Case Studies* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1991), p. 82.

ولمسحة تاريخية شاملة لهذه الفترة وتحليل لها، انظر: Rosario Espinal and Jonathan Hartlyn, "The Dominican Republic: The Long and Difficult Struggle for Democracy," in: Larry Diamond, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries: Latin America*, 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienners, 1999).

(٢٩) Espinal and Hartlyn, Ibid., p. 489.

(٣٠) Shultz, *Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State*, pp. 608-642.

كما منعت الانقلابات العسكرية في السلفادور، والهندوراس، وبوليفيا والبيرو من خلال تحذيرها من إمكانية أن يحدث تراجع حادّ في علاقاتها بالولايات المتحدة[٣١]. وخلال ولاية «ريغان» الثانية، بدأ «شولتز» في وضع استراتيجية تعمل على تشجيع التحول الديمقراطي في التشيلي، بدءاً بإرسال تعليمات للسفير الجديد للضغط من أجل حقوق الإنسان والعودة إلى الديمقراطية[٣٢]. في كل حالة من هذه الحالات، ضغطت الرسائل الخاصة والإجراءات العامة للولايات لحمل الدكتاتور على إجراء انتخابات ومنح الحريات المدنية التي أدت في نهاية المطاف إلى إسقاطه. «وفي المقابل، **عزز الدعم الدولي للديمقراطية** من موقف المجموعات المحلية وقطاعات الجيش المعارضة للتدخل العسكري»[٣٣]. علاوةً على ذلك، خلال سنوات «ريغان»، كافحت الإدارة الأمريكية من أجل تعزيز الديمقراطية ومحاربة الشيوعية باعتبار ذلك أولوية ملحّة في السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من انتصار هذه السياسة المتبعة بشكل متزايد، إلا أن المساعدات العسكرية للسلفادور، وغواتيمالا، والهندوراس، قامت بالشيء الكثير من أجل إضعاف قدرة القوى الديمقراطية المحصنة وانتزاع السيطرة من الجيوش الفاسدة[٣٤].

---

(٣١) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, p. 95.

وحول جهود الولايات المتحدة الرامية لدعم التحول الديمقراطي في التشيلي، انظر: Thomas Carothers, *In the Name of Democracy* (Berkeley, CA: University of California Press, 1991), pp. 150-163.

(٣٢) Shultz, Ibid., pp. 970-975.

(٣٣) J. Samuel Fitch, "Democracy, Human Rights and the Armed Forces in Latin America," in: Jonathan Hartlyn, Lars Schoultz, and Augusto Varas, eds., *The United States and Latin America in the 1990s: Beyond the Cold War* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1993), p. 203.

(التشديد من عندي).

(٣٤) كافح «ريغان» خلال فترة رئاسته وهو موزع بين التزامه المتحمس بالحرية والديمقراطية وارتباطه العاطفي القوي بحلفائه الشموليين في الحرب الباردة مثل «ماركوس» والجنرال التشيلي «أوغوستو بينوشيه»، والمتمرد الأنغولي «جونا سافيمبي». علاوةً على ذلك، إن الفترة الزمنية (سنة ونصف) التي قضاها «ريغان» من رئاسته مع «ألكسندر هيغ» بصفته وزير الخارجية خططت لطريق مختلف يبحث عن قلب تركيز «كارتر» على حقوق الإنسان رأساً على عقب، وتجديد العلاقات مع الأنظمة المعادية للشيوعية الشمولية في العالم الثالث. انظر: Tony Smith, *America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), pp. 286-290, and Carothers, *In the Name of Democracy*, pp. 118-127.

وفي بعض الأحيان، عملت الدبلوماسية جنباً إلى جنب مع الإكراه؛ فالمزج بين الضغط الدبلوماسي، والوعد بتقديم المساعدات، ودعم مقاومة «الكونترا» العسكرية البارزة بوضوح في قرار حركة السندانيين لحملها على إجراء انتخابات مبكرة وحرة(٣٥). عندما تم خلع الرئيس لهاييتي «جين بيرتراند أريستيد» من قبل الجيش عام ١٩٩١م بُعيد ثمانية أشهر فقط من تولي المنصب، فرضت إدارة «كلينتون» بمعية منظمة الدول الأمريكية وبعدها الأمم المتحدة، حظراً على التجارة والنفط. ولم تهدد الولايات المتحدة باستخدام القوة (بنجاح)، إلا بعد أن أخفقت العقوبات في الإطاحة بالنظام. وفي صربيا، استُخدم مزيج من العقوبات، والقوة، والضغط الدبلوماسي، ومساعدة المعارضة الديمقراطية التي أطاحت بالنظام الشمولي للرئيس «سلوبودان ميلوسوفيتش» في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠م. وبعد مرور سنوات على العقوبات الغربية ضد النظام العدواني و«التطهير العرقي» في كرواتيا، والبوسنة وكوسوفو، أطلق الناتو حملة قصف بشكل مدمر دامت ثمانية وسبعين يوماً في ربيع عام ١٩٩٩م للضغط على «ميلوسوفيتش»؛ كي يقبل بنود المعاهدة العالمية لجلب السلم والاستقرار لكوسوفو. ألحقت العقوبات أضراراً بالغة بالاقتصاد الصربي المعطل أصلاً، لكن القصف «شل البنية التحتية المدنية بأكملها ليوغوسلافيا»، الشيء الذي أجبر «ميلوسوفيتش» على الدعوة لإجراء انتخابات قبل فصل الشتاء؛ «لأنه كان يفتقد الأموال، وأصبحت الدولة تعرف انهياراً تاماً لبنيتها التحتية». وأفادت استطلاعات الرأي، أن القاعدة التقليدية الداعمة له تراجعت بالنظر إلى «انخفاض الأجور، وارتفاع الأسعار ونسبة الجرائم، وفراغ رفوف المتاجر، ونقص في الطاقة والفساد المستشري في صفوف المسؤولين الكبار والصغار»(٣٦).

---

= قدم كاروثيرز نظرة ناقدة بشكل كبير لما أنجزته إدارة ريغان في نهاية المطاف من أجل الديمقراطية في أمريكا اللاتينية. وباتخاذ سميث نظرة شاملة عن الموضوع، يكون قد قدّم تقييماً أكثر تعاطفاً (ص٢٩٧ ـ ٣٠٧).

(٣٥) Robert A. Pastor, "Nicaragua's Choice: The Making of a Free Election," *Journal of Democracy*, vol. 1, no. 3 (Summer 1990), p. 15.

(٣٦) Damjan de Krnjević - Mišković, "Serbia's Prudent Revolution," *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 3 (July 2001), pp. 100 and 103-104.

## ثالثاً: محدودية العقوبات وشروط المساعدات

إذا أخذنا بعين الاعتبار منطق الترابط والنفوذ، لن يكون مفاجئاً أن تفشل العقوبات في الغالب في صنع الإصلاح الديمقراطي. يرجع ذلك إلى أنه بعزل الأنظمة، تقلص العقوبات الترابطات التي تولد النفوذ، لكن إذا ما امتدت العقوبات لتشمل أنظمة مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالديمقراطيات الغربية، فسيكون لهذه الخطوة ـ على ما يبدو ـ تأثير تراكمي إيجابي. وحيثما عزلت الأنظمة ـ كما في كوبا، وكوريا الشمالية، وبورما، وزيمبابوي ـ التي لها مع الغرب الديمقراطي ترابطات قليلة ونفوذ محدود، إلا وقلّت فرص إحداث التغيير في النظام.

ومع ذلك، يقدّم جنوب أفريقيا في العقد الأخير من سياسة التمييز العنصري مثالاً مضاداً مفيداً؛ عندما صاحبت سنين العقوبات الاقتصادية المشددة التي فرضتها قوى الغرب وتعطيلها للاستثمار ـ التي كانت «بمثابة ضربة سيكولوجية ومالية» ـ وهبوط أسعار الذهب والدّين المحلي، والتضخم، أنتج ذلك «ركوداً طويلاً، وتهريب رؤوس الأموال، وإحساساً عميقاً بالعزلة... بدأ «وايتس» يدرك أنه من غير الاستجابة للمطالب السياسية للسكان السود، فإن الشرك الاقتصادي لن يفك»[٣٧]. تحدث العقوبات في دولة محددة تأثيرها عندما تتضافر جهود القوى الرئيسة، وعندما يكون هناك ترابط واسع، وعندما تنسجم الضغوطات المحلية.

أدّت العقوبات الاقتصادية دوراً مهماً في «عملية التحرير الثانية» في أفريقيا، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا أحدث تأثيراً كبيراً عبر أفريقيا. وصادف إطلاق سراح «نيلسون منديلا» ورفع الحظر عن حزب المؤتمر الأفريقي في شباط/فبراير ١٩٩٠م، التحول الحاد في المساعدات وفي السياسات الدبلوماسية للولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، حيث إن أي إعلان للمساعدات كان مرتبطاً أساساً بالتحرر السياسي والاقتصادي. كما انتقل مانحون آخرون ـ مثل هولندا، والنرويج، والسويد، وكندا، وإلى حدٍّ ما ألمانيا واليابان ـ إلى فرض نوع من الشروط أو

(٣٧) Pauline H. Baker, "South Africa's Future: A Turbulent Transition," *Journal of Democracy*, vol. 1, no. 4 (Fall 1990), pp. 9-8.

اعتبارات تهمّ حقوق الإنسان وشروط الديمقراطية في توزيع المساعدات إلى حدٍّ ما(٣٨). إن الاحتضان الفرنسي للاشتراطات (ولو مؤقتاً) كان أكثر إثارة في انطلاقتها من موقف استعماري جديد ساخر سابق، وساهم بشكل سريع في الإطاحة بنظام «ماثيو كيريكو» في بنين، كما تمت مناقشة ذلك في الفصل الرابع، وفي بدء العمل بالتحولات الديمقراطية في مالي، والنيجر ومدغشقر وفي الانفتاح السياسي الأكثر محدودية (والفشل في نهاية المطاف) في تشاد، والكونغو، وساحل العاج، والكاميرون وغامبيا(٣٩).

في كينيا، أعقبت نداءات السفير الأمريكي من أجل الإصلاح الديمقراطي، الذي أصبح شوكة في ضلع نظام «دانيال أرابموا»، قرار تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١م بين المانحين الدوليين في البلاد لتبني «شروط سياسية واضحة للمساعدة، لتجعل كينيا سابقة بالنسبة إلى باقي أفريقيا»(٤٠). وعلقت مساعدات جديدة لمدة ستة أشهر تنتظر «التنفيذ المبكر للإصلاح السياسي»(٤١). واضطر النظام إلى إلغاء الحظر الفوري على أحزاب المعارضة(٤٢)، وإجراء انتخابات تعددية في غضون عام. وهذا يمكن أن يؤدي إلى انتقال ديمقراطي إذا لم تنشق المعارضة السياسية (بمساعدة ميكيافيلية من النظام) على أسس عرقية. جرت الخطوة نفسها في أيار/مايو عام ١٩٩٢م لتجميد ٧٤ مليون دولار لمساعدة مالاوي عقب أول حشد لمظاهرات عسكرية محتجة هناك خلال ٢٨ عاماً مجبرةً النظام الصارم لهاستينغز باندا على التحرر. وخسر بعدها في الاستفتاء الوطني في منافسة تعددية في حزيران/يونيو عام ١٩٩٣م، وفي العام الموالي سحق الحزب الحاكم في الانتخابات.

---

(٣٨) Joan M. Nelson and Stephanie J. Eglington, *Encouraging Democracy: What Role for Conditioned Aid?* (Washington, DC: Overseas Development Council, 1992), pp. 16-17 and 32.

(٣٩) Larry Diamond, "Promoting Democracy in Africa," in: John Harbeson and Donald Rothchild, eds., *Africa in World Politics: Post-cold War Challenges*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1995).

(٤٠) Joel D. Barkan, "Kenya: Lessons from a Flawed Election," *Journal of Democracy*, vol. 4, no. 3 (July 1993), p. 91.

(٤١) ورد في المصدر نفسه، ومن: The World Bank, press release of the meeting of the Consultative Group for Kenya, Paris, 26 November 1991.

(٤٢) Githu Muigai, "Kenya's Opposition and the Crisis of Governance," *Issue* ("A Journal of Opinion" of the U.S. African Studies Association), vol. 21, nos. 1-2 (1993), p. 29.

ومع ذلك، فشلت العقوبات بشكل خاص ـ مثلها في ذلك مثل أشكال أخرى من الضغط السلمي ـ عندما تفتقر إلى نفوذ كافٍ على الدولة المسيطرة الشمولية أو حاكمها، وعندما لا تنال دعم الدول القوية المجاورة. وعقب «إعادة انتخاب» الرئيس «روبيرت موغابي» في عملية تزوير أنزلت بعقوبة وحشية على المعارضة، وفرضت خلالها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظراً على سفر زعماء النظام وحظراً على بيع الأسلحة، بينما علّق الكومنولث البريطاني عضوية «زيمبابوي». لكن رئيس جنوب أفريقيا «تهابو مبيكي» رفض التعاون وبقي «موغابي» في السلطة. وعلى نحو مماثل، على إثر التزوير الهائل الذي طال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠١م في بيلاروسيا، والتي أعادت «ألكسندر لوكاشينكو» إلى السلطة، «تبنّت الولايات المتحدة سياسة «الارتباط الانتقائي» لتكييف العلاقة الثنائية فقط مع سلوك النظام» بخصوص قضايا من قبيل الانتخابات الحرة[٤٣].

إن منطق ربط المساعدة الاقتصادية بالديمقراطية (أو بالتقدم نحوها) هو حديث العهد نسبياً. بينما طبقت المساعدة المشروطة على بعض الدول، قبل عام ٢٠٠٠م، إلا أن هذه الحالات غالباً ما كانت مرتبطة ـ من خلال فرق تفاوضية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ بسياسات الإصلاح الاقتصادي لدولة ما، وكانت عادة مرتبطة بوعود الإصلاحات المستقبلية بدلاً من تقديمها كمكافآت لسلوك سابق. ومع استهلال تطور وسيلة جديدة للمساعدة عام ٢٠٠٢م «حساب تحدي الألفية»، جلبت إدارة بوش مبدأ الشرطية إلى مستوى جديد. يكافئ تقريرُ التحدي الألفي الدولَ النامية على أدائها الواضح على مستوى الحوكمة الديمقراطية، والصحة الأساسية والتربية والحرية الاقتصادية والمقاولة، مصنفاً الدول في ضوء ستة عشر مؤشراً. والدول التي تصنف تصنيفاً عالياً تستفيد من منح ضخمة من المساعدات يتم التفاوض بشأنها مع هيئة التحدي الألفي في مقابل برامج إنمائية محددة. بينما كان حساب تحدي الألفية يمول فقط شقاً مما وعد به (٢ مليار دولار لسنة ٢٠٠٧م بدلاً من ٥ مليار دولار المتوقعة)، فإن المشكل الأكبر الذي لا حلّ له، كما سنرى في الفصل الرابع عشر، يتمثل في صرامة معايير الانتقاء.

---

(٤٣) Herman and Piccone, eds., *Defending Democracy: A Global Survey of Foreign Policy Trends, 1992-2002*, p. 215.

على الرغم من كل هذه الابتكارات، الاقتصار على النفوذ الاقتصادي، هو الذي لا يزال قائماً. لا توجد أي منطقة في العالم خضعت لضغط المساعدات الممنوحة لها مثل أفريقيا، خاصة خلال التسعينيات عندما كانت تجرب دولة تلو الأخرى تعبئة محلية صارمة من أجل التحول الديمقراطي. لكن تمّ إجهاض العديد من التحولات الأفريقية، أو تمت الإطاحة بها، أو تم تقزيمها إلى ديمقراطية زائفة. إذا كان الفاعلون الدوليون يملكون قوة نسبية في أفريقيا، فلماذا لم يكن هناك تقدم أكثر ديمقراطية؟ إن هناك ترابطاً اجتماعياً ضعيفاً للمجتمعات الأفريقية مع الغرب، كما لاحظ «ليفيتسكي» و«واي»، لكن إجمالاً، كان هناك نفوذ عالٍ جداً من حيث الاعتماد على المساعدات(٤٤). إن الانقسامات المفجعة وسط معارضي النظام (حتى إن بعضهم مشكوك في التزامهم بالديمقراطية) ساهمت بشكل كبير في الهزائم في معظم هذه الحالات، كما فعل الالتباس في مواقف المجتمع الدولي؛ فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فرضت بعض العقوبات على النظام العسكري النيجيري عقب إلغاء الانتخابات الرئاسية المنعقدة في حزيران/يونيو عام ١٩٩٣م، إلا أن فرنسا، وألمانيا واليابان تراجعت عنها، وتنازلت بريطانيا لاحقاً عن موقفها الحازم. وعندما أعدم النظام العسكري تسعة ناشطين من «أوغوني» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥م، سحبت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي سفراءها، وعلّقت دول الكومنولث البريطانية عضوية نيجيريا، وفرض الاتحاد الأوروبي قيوداً على السفر والتأشيرة، لكن «انهيار مقترح إدارة «كلينتون» لمنع استثمارات جديدة وتجميد الأصول الخارجية لحكام نيجيريا، بسبب انعدام الدعم الدولي وتردد الولايات المتحدة في التحرك من جانب واحد»(٤٥).

---

(٤٤) Levitsky and Way, "International Linkage and Democratization," p. 22.

وشدّد على هذه المبادئ نيلسون وإغلنغتون اللذان أكدا أيضاً أهمية عنصر من الإصلاح داخل النظام. انظر: Nelson and Eglington, *Encouraging Democracy: What Role for Conditioned Aid?*, pp. 48-49.

ومع ذلك، إذا كان الاعتماد على المساعدة مفرطاً للغاية كما هو الحال بالنسبة إلى معظم أفريقيا، وكان المجتمع المانح متحداً بما فيه الكفاية (كما في كينيا في بداية الأمر ومالاوي)، فإن نظاماً ما يهيمن عليه المتشددون، قد يكون أمامه خيار محدود باستثناء إذعانه للضغوط (أو مواجهة الانهيار المالي).

(٤٥) Morton H. Halperin and Kristen Lomasney, "Guaranteeing Democracy: A Review of the Record," *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 2 (April 1998), p. 145.

وشكّل الانسحاب الفرنسي من اشتراط الديمقراطية في التعامل في التسعينيات ضرراً بالغاً. في الواقع، لم تناصر فرنسا أبداً التزام الرئيس «فرانسوا ميتيران» في حزيران/يونيو ١٩٩٠م، بربط تقديم الإعانة المالية بالبدء في الإصلاحات الديمقراطية. بالأحرى، استمرت في منح وزن مهمّ لمصالحها الاقتصادية والسياسية التي تدركها في أفريقيا الفرانكوفونية، واستقبلت الدول التي تشهد تحولات ديمقراطية بشكل محزن قدراً محدوداً من المساعدة الفرنسية التنموية بالمقارنة مع الدول الشمولية الوفية، أو الدول التي أجهضت التحولات الديمقراطية؛ مثل الكاميرون، والتوغو، وزائير[٤٦]. في الواقع، بعد مرور ستة أيام فقط على مؤتمر القمة لعام ١٩٩٢م الذي أضعف فيه «ميتيران» سياسة فرنسا «المؤيدة للديمقراطية»، قام الجنود المناصرون للدكتاتور التوغولي «غناسينغبي إيياديما» بانقلاب «في لومي» لتحويل الانتقال الديمقراطي عن مساره[٤٧]. وشجع التحول الفرنسي أيضاً الزعماء الشموليين على تعزيز قوتهم عبر تزوير الانتخابات: على الرغم من الدلائل الكافية على التزوير في انتخابات الكاميرون لعام ١٩٩٢م، أكدت فرنسا نتائجها ومنحت ١١٠ ملايين دولار على شكل قروض جديدة، مما سمح للدولة بإعادة جدولة ديونها في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قبل أن تتخلف عن دفعها فتتوقف عنها المساعدات الجديدة[٤٨]. وفي الكونغو (برازافيل)، قدمت فرنسا دعمها للمعارضة عام ١٩٩٣م في شخص الرئيس المنتخب ديمقراطياً «باسكال ليسوبا» بعد توقيعه اتفاقية شراء النفط مع شركة البترول الغربية التابعة للولايات المتحدة التي قد تقوض احتكار شركة «إلف أكيتين» الفرنسية المتعددة الجنسيات في المنطقة[٤٩]. وفي الكاميرون ونيجيريا، كانت فرنسا تنافس الولايات المتحدة للسيطرة على ثروات النفط الأفريقية، في الوقت الذي كانتا تقدّمان فيه المساعدات إلى الأوتوقراطيين في كل مستعمراتهم السابقة.

---

(٤٦) Guy Martin, "Francophone Africa in the Context of Franco-African Relations," in: Harbeson and Rothchild, eds., *Africa in World Politics: Post-cold War Challenges,* p. 180.

(٤٧) John R. Heilbrunn, "The Social Origins of National Conferences: A Comparison of Benin and Togo," *Journal of Modern African Studies,* vol. 31, no. 2 (June 1993), pp. 277-299.

(٤٨) وفي المقابل، علقت الولايات المتحدة مساعدة تصل إلى ١٤ مليون دولار عقب الانتخابات. انظر: *Africa Report* (March-April 1993), p. 62.

(٤٩) Martin, "Francophone Africa in the Context of Franco-African Relations," p. 180.

وبينما غالباً ما كان يُنظر إلى جدوى العقوبات بنزعة شكية، إلا أن الحقيقة كانت أكثر تعقيداً؛ فَلِعدّة سنوات، أكد نقاد العقوبات ضد نظام سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا عدم تأثيرها، إلى أن أذهل «ف. دبليو. دي كليرك» العالم عام ١٩٩٠م بتأسيسه لفترة انتقالية جديدة. والأمر نفسه ينطبق على الضغط الغربي على «ميلوسوفيتش» في صربيا، وكذا العقوبات الأكثر محدودية ضد الجيش النيجيري. وفي كل حالة من هذه الحالات، أنهكت العقوبات النظام وأضعفته، وأحدثت انقسامات داخل صفوفه. وفي صربيا، صعّب الضغط الاقتصادي على «ميلوسوفيتش» فرض الدكتاتورية الشاملة التي قد تبقيه في السلطة. وفي نيجيريا، يسود الاعتقاد أن الدكتاتور العسكري «ساني أباشا» لم يمت في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٨م بأزمة قلبية، كما جاء في التقرير، بل مات نتيجة تسمم على أيدي زملائه العسكريين القدامى، الذين ضاقوا ذرعاً من عزلة البلاد، وقاموا بحلّ حكومة الأباشا، وتحرير السجناء السياسيين، والشروع في بدء عملية الانتقال الديمقراطي في غضون أسابيع من تقلّد السلطة.

## رابعاً: مساعدة الديمقراطية

كانت الديمقراطية الحديثة متميزة، ليس فقط على مستوى التأثير الدولي، بل أيضاً على مستوى عرضها قناة تأثير جديدة: المساعدة على تقوية المؤسسات الديمقراطية، وإصلاح الحوكمة، وتمكين المجتمع المدني، وبناء الثقافة الديمقراطية، ومراقبة الانتخابات الديمقراطية، وفي السياقات الشمولية، مساعدة القوات في الحكومة، وفي المجتمع المدني، و(في أسوأ الحالات) في المنفى للعمل على التغيير الديمقراطي. وعندما بدأت الموجة الثالثة عام ١٩٧٤م، اقتصرت جهود مساعدة التنمية الديمقراطية على برامج بناء الحزب الألماني إلى جانب جهود متفرقة ـ مثل المساعدة القضائية ـ في وكالات العون. وكانت هذه الجهود بالأساس متواضعة، وغير مباشرة، أو في حالة الجهود الغربية لمساعدة الديمقراطيين البرتغاليين في منتصف السبعينيات، التي كانت مرحلية وفي الأغلب سرية. وفي الوقت الذي اتسعت فيه إمكانات الديمقراطية وطموحاتها في مطلع الثمانينيات، بات واضحاً أن الوسائل التي يجب تكريسها كانت ضرورية لتقديم الدعم المادي، والتقني، والسند المعنوي للقوى الديمقراطية.

وحلت نقطة التحول عام ١٩٨٣م مع تأسيس مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية (NED). وعلى الرغم من أنها استلهمت من مؤسسات الحزب السياسي الألماني - التي استلمت اعتمادات سنوية من الحكومة لمساعدة الأحزاب ذوات التوجهات المشتركة والجهود المدنية في الخارج - فإن مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية كانت هي الرائدة في عدة مجالات. لقد كان أول جهد منتظم وغير حكومي يتم تمويله على صعيد الكونغرس لدعم الديمقراطية في الخارج، وإنها تعمل كذلك باعتبارها اتحاداً مالياً، مع دعم مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني الديمقراطي، بينما كان يتم دعم فاعلين ديمقراطيين آخرين من قبل أربعة ضامنين أساسيين: المؤسسات الدولية للحزبين السياسيْين الأمريكيّيْن (المؤسسة الديمقراطية الوطنية والمؤسسة الجمهورية الدولية)، ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، ومؤسسة اتحاد التجارة الحرة (الآن تُدعَى مركز التضامن). وبجمع العناصر الكلاسيكية المكونة للسياسة الأمريكية - الجمهوريون والديمقراطيون، التجارة والعمل، والمنظمات غير الحكومية - تكون مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية قد قدمت قدراً كبيراً من المرونة لدعم الحركات الديمقراطية وسبل التغيير عبر العالم.

وعلى الرغم من أن مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية بدأت بميزانيات سنوية صغيرة (تحت العشرين مليون دولار - قسم من المؤسسات الألمانية مجتمعة)[٥٠]، إلا أنها منحت مساعدة مهمة للحركات الديمقراطية في بولندا، ونيكاراغوا، والتشيلي. من المحتمل أن قصة نجاحها الأكبر كانت في بولندا حيث نقلت مؤسسة اتحاد التجارة الحرة مساعدة هائلة إلى اتحاد تجارة التضامن لمساندة مشاريعها في التعليم، والنشر، وحقوق

(٥٠) في الحقيقة، إلى حدود أوائل التسعينيات، فاق مجموع إنفاق المؤسسات الألمانية على مساعدة الجمعيات الديمقراطية، ونقابات التجار، والإعلام، والمؤسسات السياسية في الخارج ما يضاهي إنفاق كل المؤسسات الأمريكية الممولة علناً، بما في ذلك الوكالة من أجل التنمية الدولية. مثلاً، في عام ١٩٨٨م تم إنفاق حوالى نصف دخلها - الذي يقدر بحوالى ١٧٠ مليون دولار - من قِبل الحكومة الألمانية على هذه الأنشطة الداعمة للديمقراطية (أي ٨٥ مليون دولار)، متجاوزاً بعاملٍ أكثر من ميزانية مؤسسة المنحة المحلية للتنمية الديمقراطية بخمس مرات، ومُضاهٍ لِما مقداره حوالى ١٠٠ مليون دولار مجموع نفقة الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية في العام ١٩٨٩م.
Michael Pinto-Duschinsky, "Foreign Political Aid: The German Political Foundations and Their U.S. Counterparts," *International Affairs*, vol. 67, no. 1 (1991), pp. 33-63.

الإنسان، وعبر أوروبا الشرقية كلها، ساعدت مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية على بناء البنية التحتية المدنية التي قوّضت الشيوعية في أواخر الثمانينيات. وفي نيكاراغوا، ساعدت مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية الجريدة المستقلة **لابرينسا** *(La Prensa)* على شراء معدات الطبع، لتمكّن الجريدة من الخروج إلى النشر خلال أصعب فترة من تهديد «ساندِينيستا» وأدّى دعم مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية دوراً مهماً في مساعدة الأحزاب الديمقراطية في التشيلي، ومركز البحث، ونقابات التجارة، وجمعيات تعاونية، ومنظمات أخرى لتثقيف الناخبين، وتشجيع المشاركة السياسية، والعمل على إثارة لهب شعار «الدعوة إلى التصويت بلا» التاريخي، الذي هزم محاولة الجنرال «بينوشيه» في تمديد فترة حكمه خلال استفتاء عام ١٩٨٨م، وساهمت مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية وفروعها أيضاً في التحولات الديمقراطية السليمة في الفليبين، وناميبيا، وهاييتي، وزامبيا، وجنوب أفريقيا، من خلال تمويل جهود مراقبة الانتخابات ومساعدة تنظيم فرق مراقبة الانتخابات الدولية.

في خضم هذه الجهود المختلفة لمساندة التغيير الديمقراطي، يبقى من السهل ونحن نتأمل الماضي، اعتبار انهيار الحكم الشمولي أمراً حتمياً، وهو ما وقع بالفعل في ذلك الوقت. انهزم الحكم الشمولي في صناديق الاقتراع من خلال المستويات البطولية للتعبئة المدنية. في التشيلي عام ١٩٨٨م، كان على الصليب من أجل مشاركة المواطن ـ وكما كان معلوماً ـ إيجاد طريقة لتجاوز حالة الخوف المنتشر والاستسلام الناتج عن «التضليل العسكري الذي دام خمسة عشر عاماً، الهادف إلى إسقاط صفة الشرعية عن الأحزاب السياسية»[٥١]. في جنوب أفريقيا في أواخر الثمانينيات، كان من الضروري أن تحافظ مطالب المقاومة الشعبية ضد نظام ظالم بشكل وحشي على التوازن مع الإملاءات الرامية إلى بناء تحالف عرقي تعددي، وفي صربيا عام ٢٠٠٠م وأوكرانيا عام ٢٠٠٤م، كان على قوى المعارضة المنقسمة بشكل

(٥١) Monica Jimenez de Barros, "Mobilizing for Democracy in Chile: The Chile: The Crusade for Citizen Participation and Beyond," in: Larry Diamond, ed., *The Democratic Revolution: Struggles for Freedom and Pluralism in the Development World* (New York: Freedom House, 1992).

مرير ومخيب للأمل، الاتحاد ضد نظام معروف بقدرته على حشد الحيل الضخمة، والعنف القاتل.

وليس من السهل أيضاً تقييم مساهمة الإعانة الخارجية ـ والمساهمات المحددة لمنظمات مثل مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية ـ في النجاحات الأخيرة. ولكن بتعقب تأثير فاعلين محددين ممّن توَجَّه إليهم المساعدة الخارجية بشكل حاسم ـ مثل تضامن بولندا الذي استلم مساعدة غربية ضخمة (بلغت ٢,٥ مليون دولار من مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية وحدها عام ١٩٨٩م) يمكن للمرء الحصول على معلومات. لقد مكنت عشرات الأعوام من دعم مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية والدعم الغربي، محطة الراديو بي ـ ٩٢ (B-92) المستقلة الصربية من شراء معدات حيوية لتمنح بصيصاً من الأمل، ومصدر معارضة لـ«ميلوسوفيتش». إن «التغطية السخية المهنية» التي قدمتها محطة الراديو بي ـ ٩٢ (B-92) ووسائل الإعلام المستقلة المتصلة بها «كشفت عن حروب «ميلوسوفيتش»، وسياساته الاقتصادية، وسجن الحكومة العنيف للمحتجّين الشباب والشطط في استخدامها القوة ضدهم»، ومن ثَمّ ساعدت على تقويض دعم الشعب الصربي له[٥٢].

كانت منظمة المقاومة الطلابية، لاعباً ضرورياً في ثورة صربيا، «التي تلقى أعضاؤها تدريباً في الدول المجاورة في تقنيات التنظيم السياسي للشعب، سهرت عليه المنظمات غير الحكومية»، مثل المؤسسة الديمقراطية الوطنية والمعهد الجمهوري الدولي. وكشف زعيم المقاومة بعد الثورة عن حقيقة تفيد بأنه «لولا الدعم الأمريكي للقيت الثورة صعوبة جمة، ومن المؤكد إمكانية قيام الثورة على كل حال، لكن المساعدة ساهمت في تجنب إراقة الدماء»[٥٣]. أما الفاعل الرئيس في الثورة البرتقالية الأوكرانية، فهو مجموعة شباب «حان الوقت»، التي «تلقت تدريباً من المقاومة الصربية (أو تبور)، وقدمت العديد من المنظمات غير الحكومية الغربية، ومجموعات المجتمع المدني مساعدة رئيسة إلى نظرائهم الأوكرانيين». إضافة إلى ذلك،

---

(٥٢) Michael McFaul, "Transitions from Postcommunism," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (July 2005), p.12.

(٥٣) Krnjević - Mišković, "Serbia's Prudent Revolution," p. 103.

«ساعد الدعم الغربي لوسائل الإعلام الأوكرانية المستقلة على نشر رسالة المعارضة عبر البلاد»[(٥٤)].

وفي كل الحالات، شكّلت الانتخابات الوطنية تحدّياً بشكل ناجع للنظام الشمولي، أو، بالأحرى، شكّلت الوسائل التي دشنت بها ديمقراطيات جديدة هذا التحدي. وهكذا، أصبحت الانتخابات نقطة محورية طبيعية لمساعدة الديمقراطية، انطلاقاً من العون التقني والمالي إلى الإدارة الرسمية حيث ظهور ديمقراطيات جديدة، وإلى الدعم المالي والتدريب لفائدة مجموعات المجتمع المدني لتثقيف الناخبين وتعبئتهم ومراقبة الانتخابات، وإلى فرق ملاحظة الانتخابات الدولية للمساعدة على التدقيق في إدارات الانتخابات، والكشف عن حالات الغش وردعها[(٥٥)]. وليس ثمة أي شكل من أشكال الإعانة الدولية ذات تأثير قوي ومباشر، ولا مشاركة شرعية موسعة[(٥٦)].

وخلال الثمانينيات والتسعينيات، أصبحت هندسة موسعة من الدعم والنصح التقني متاحة من لدن الأمم المتحدة، والمنظمات الجهوية، ووكالات العون الرسمية، ومجموعات غير حكومية مثل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)؛ وهي منظمة غير حكومية تتخذ من الولايات

(٥٤) Taras Kuzio, "Ukraine's Orange Revolution: The Opposition's Road to Success," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 2 (April 2005), p. 127.

(٥٥) **مراقبة الانتخابات** عبارة تستعمل لوصف عمل الزوار الدوليين الذين يراقبون العملية الانتخابية ويقيمونها، وتحديداً لمدد لا تتعدى بضعة أسابيع في بلدٍ ما (ولو أنه يمكن لهذة المدد أن تمتد إلى زيارات متكررة تشمل الترتيبات الإدارية والحملة الانتخابية). إن **مراقبة الانتخابات** تعني عمل عدد أكبر من المراقبين الأصليين، منظمين وموزعين من قبل منظمات غير حكومية محايدة وكذا الأحزاب السياسية المختلفة لفترة طويلة من الوقت. وسيضع المجهود الشامل على الأقل مراقباً محايداً (عادة من منظمة ذات مظلة واسعة في المجتمع المدني)، على رأس كل مركز من مراكز الاقتراع في البلاد يوم إجراء الانتخابات.

(٥٦) في حزيران/ يونيو ١٩٩٠م، تبنت الدول الأربع والثلاثون في مؤتمر الأمر والتعاون في أوروبا إعلان مأسسة زيارة ثابتة للفاعلين الدوليين لمراقبة الانتخابات. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١م، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تصادق فيه على ممارسة المراقبة الدولية والمحلية للانتخابات. انظر: National Democratic Institute for International Affairs [NDI] and the National Citizens Movement for free Elections [NAMFREL], *Making Every Vote Count: Domestic Election Monitoring in Asia* (Washington, DC: NDI, 1996), p. 21.

المتحدة مقراً لها، وتلقى دعماً علنياً بخاصة، والمؤسسة الدولية من أجل الديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA)؛ وهي اتحاد مالي تأسس في «ستوكهولم» من دول ديمقراطية أوروبية صغرى ودول ديمقراطية نامية. وسهلت المؤسسة الدولية من أجل الديمقراطية والمساعدة الانتخابية سبل الاتصال بين إداريي الانتخابات ودعمهم، كما عملت على نشر المعلومة، والتجربة، والتكنولوجيا، وطورت أيضاً مدونة قواعد السلوك لإدارة الانتخابات المفصلة في ظل مبادئ الاستقلال، والحيادية، والشفافية، والدقة، واحترام القانون، وخدمة الناخبين. وفي لحظات حسّاسة من فترة النظام الانتقالية من نيكاراغوا إلى الموزنبيق تجاوزت الخبرة، والإشادات المستقلة لإصلاح القوانين الانتخابية، وإعادة تنظيم الإجراءات الانتخابية الطريق المسدود، وفازت بثقة الشعب.

وفي عدد من انتخابات المؤسسة الحاسمة، استثمر المجتمع الدولي بشكل كبير في الهندسة الانتخابية للإدارة العمومية والمجتمع المدني. وخلال انتخابات ١٩٩٤م، تلقّى جنوب أفريقيا أخيراً أكثر من ألف مراقب دولي منظم تابع للأمم المتحدة (ومن ثمّ ارتفع عدد المراقبين المحليين إلى العديد من الآلاف) وملايين الدولارات بمثابة مساعدة للقطاعين العام والخاص من أجل تعليم الناخب والإدارة الانتخابية. وعلى نحو مماثل، رافقت استثمارات ضخمة مهام إعادة البناء السياسي بقيادة الأمم المتحدة في دول من كمبوديا إلى تيمور الشرقية.

وخلال العقدين الأخيرين، أصبحت المراقبة الانتخابية الدولية ممارسة منتشرة بشكر لافت للنظر لتشمل معظم المنظمات الدولية وعدد كبير من الأحزاب، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات[٥٧]. وعندما عملت هذه الجهود على تجنيد أعداد كافية من المراقبين، وقيمت بعناية مسار العملية الانتخابية برمّتها، وعملت بالتنسيق مع عدد أكبر من المراقبين المحليين المدربين تدريباً جيداً بات ممكناً مع الإرادة الدولية، القضاء - أو على الأقل الكشف عن - الجهود الرامية إلى التلاعب بالانتخابات أو على الأقل

(٥٧) Robert A. Pastor, "The Third Dimension of Accountability: The International Community in National Elections," in: Andreas Schedler, Larry Diamond, and Marc F. Plattner, eds., *The Self-Restraining State: Power and Accountability in New Democracies* (Boulder, CO: Lynne Rienners, 1999), p. 128.

فضحها[٥٨]. وهناك وسيلة رئيسة تتمثل في تبويب الأصوات المتوازية أو «العد السريع»، الذي بواسطته يقدم المراقبون تقريراً عن النتائج انطلاقاً من عيّنة عشوائية لمراكز الاقتراع (أو بالأحرى كلها أو جلها)، وانطلاقاً من مجموعة مراقبين محايدين التي تقوم بدورها بمقارنة النتائج بطريقة نقدية صارمة وبالإعلان عن عدها[٥٩]. وبدعم من المراقبين الدوليين، أحدث تبويب الأصوات المتوازية الفرق بين انتخابات متنازع بشأنها، وانتخابات مقبولة بشكل واسع في دول تضم بنما، ونيكاراغوا، وبلغاريا، وهايتيي، وغويانا، والباراغواي، وجمهورية الدومينيك[٦٠]. وفي أماكن أخرى، مثل الفليبين عام ١٩٨٦م وثورات الألوان في صربيا، وجورجيا، أوكرانيا، فضحت عملية عد الأصوات من جهات مستقلة، الجهود الشمولية لسرقة الانتخابات وساعدت على إسقاط الأنظمة[٦١]. إن الثورة التي أطاحت بميلوسوفيتش بدأت في مساء ما بعد تصويت ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠م، عندما أوضحت تبويب الأصوات المتوازية للمعارضة «أن المتحدي هزم المحتل للمنصب في الدور الأول». وبعد مرور يومين، خرج حوالى ثلاثمئة ألف من مؤيدي المعارضة إلى شوارع بلغراد للاحتفال بنصرهم، وأصبحت التعبئة الشعبية الديمقراطية لا تعرف التوقف[٦٢].

وإلى حدٍّ ما، ساعد المراقبون الدوليون على مراجعة نتائج الانتخابات، بغية تحسين مستوى مصداقية الفائز ومشروعيته التي تم الإعلان عنه في نزال

(٥٨) Thomas Carothers, "The Rise of Election Monitoring: The Observers Observed," *Journal of Democracy*, vol. 8, no. 3 (July 1997), pp. 17-31, and Neil Nevitte and Sergio Canton, "The Rise of Election Monitoring: The Role of Domestic Observers," *Journal of Democracy*, vol. 8, no. 3 (July 1997), pp. 47-61.

(٥٩) Larry Garber and Glenn Cowan, "The Virtues of Parallel Vote Tabulations," *Journal of Democracy*, vol. 4, no. 2 (April 1993), pp. 95-107.

(٦٠) كانت (NAMFREL) هي الرائدة في العد السريع في انتخابات الفليبين لعام ١٩٨٦م عندما غطّى نصف مليون من متطوعيها حوالى ٧٠ في المئة من مراكز الاقتراع في البلاد التي بلغ عددها حوالى خمسة وتسعين ألف مركز، وتم المضي على هذا النهج على نحو متكرر في البلاد. انظر: NDI and NAMFREL, *Making Every Vote Count: Domestic Election Monitoring in Asia*, p. 39.

(٦٠) Pastor, "The Third Dimension of Accountability: The International Community in National Elections," p. 127, and Nevitte and Canton, "The Rise of Election Monitoring: The Role of Domestic Observers," pp. 47-61.

(٦١) McFaul, "Transitions from Postcommunism," p. 10.

(٦٢) Mark R. Thompson and Philipp Kuntz, "Stolen Elections: The Case of the Serbian October," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (October 2004), p. 167.

ديمقراطي استقطابي، كما في كوريا الجنوبية عام ١٩٨٧م، وبلغاريا عام ١٩٩٠م، وغانا وجمهورية الدومينيك عام ١٩٩٦م. وإن حضور هؤلاء المراقبين في بعض الدول أثنى حكومة شمولية أو محتلة للسلطة عن تزوير النتائج أو تأجيل الإعلان عنها، كما حدث في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١م في زامبيا التي أطاحت بالرئيس «كينيت كوندا» بعد سبعة وعشرين عاماً من الحكم، والانتخابات التأسيسية لعام ١٩٩٤م في جنوب أفريقيا ومالاوي، حيث منيت الأحزاب التي عمرت طويلاً في الحكم بهزيمة سلمية. وعندما يقع تزوير الانتخابات، يستطيع المراقبون المساعدة في توثيقه وإسقاط المشروعية عنه. وعندما تعمل التغييرات في القوانين على التلاعب في اللعبة الانتخابية، يسحب المراقبون الدوليون تعاونهم لإبراز عدم مشروعية هذه العملية، وهذا تكتيك استعملته المؤسسة الديمقراطية الوطنية عام ١٩٩٦م لتحدي الإصلاحات الدستورية غير الديمقراطية وذلك بتقديم يد العون، بمرارة، للأطراف المعارضة للتفاوض بشأن قوانين مقبولة بشكل متبادل، بل لتأدية دور الوساطة لتطبيق عملية أوسع من الوفاق الوطني والديمقراطية، كما حدث في نيكاراغوا، والسلفادور، وألبانيا، وكمبوديا. وفي كثير من الأحيان، ثُبُت أن ذلك ضروري بحق، بما أن الوساطة وعملية مراقبة الانتخابات تتطلب حكاماً محايدين يحظون بثقة جميع الأطراف(٦٣). توصّل العالم السياسي «جنيفر ماكّوي» (أحد رواد جهود مراقبة الانتخابات التي يسهر عليها مركز «كارتر») إلى حقيقة أن كل الانتخابات الناجحة تقريباً بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٥م في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أُقْحم فيها المراقبون الدوليون والوسطاء بالإضافة إلى دعم قوي من لدن المانحين الدوليين(٦٤).

---

(٦٣) Jennifer L. McCoy, Larry Garber, and Robert A. Pastor, "Making Peace by Observing and Mediating," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 4 (Fall 1991), pp. 102-114; Joshua Muravchik, *Exporting Democracy: Fulfilling America's Destiny* (Washington, DC: AEI Press, 1991), pp. 208-210; Larry Garber and Eric Bjornlund, "Election Monitoring in Africa," in: Festus Eribo [et al.], eds., *Window on Africa: Democratization and Media Exposure* (Greenville, NC: East Carolina University, Center for International Programs, 1993), pp. 28-50, and Eric Bjornlund, Michael Bratton, and Clark Gibson, "Observing Multiparty Elections in Africa: Lessons from Zambia," *African Affairs*, vol. 91 (1992), pp. 405-431.

(٦٤) ورد في: Pastor, "The Third Dimension of Accountability: The International Community in National Elections," p. 134.

وقد أخفقت أيضاً مهام المراقبة الدولية للانتخابات في عدة مناسبات مثلها في ذلك مثل أشكال أخرى من المساعدة السياسية. وأحياناً يرجع ذلك إلى انعدام الالتزام اللائق بالعملية الانتخابية، وأحياناً إلى انتشار مجموعات تفتقر إلى التنسيق، فتخلق «جواً شبيهاً بجوّ حديقة الحيوانات»، كما هو الشأن بالنسبة إلى انتخابات نيكاراغوا عام ١٩٩٦م[٦٥]. وغالباً ما تنعدم الإرادة السياسية من جانب المنتظم الدولي لإرغام نظام معين، التقيد بشكل صارم بالمعايير الديمقراطية، وفرض عقوبات عليه، في حال عدم الالتزام بها. أحياناً يلحق التأثير المحتمل فساداً بسبب الانقسامات الدولية كما حدث في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢م في الكاميرون وكينيا. بينما وجدت مهمة المراقب المؤسسة الديمقراطية الوطنية خروقات واسعة في الانتخابات التي جرت في الكاميرون، ومن ثَمّ فرضت الولايات المتحدة عقوبات على هذا البلد، تجاهلت فرنسا حقيقة التزوير، وتبنّت النظام. وفي كينيا، تم إقصاء المؤسسة الديمقراطية الوطنية من عملية المراقبة الدولية برمّتها، وتمت إعاقة جهودها في مد يد العون للمنظمات المدنية لتطوير برنامج مراقبة نزيهة للانتخابات[٦٦]. وقد ترك هذا المسؤولية الدولية على عاتق ١٦٠ مراقباً من المعهد الجمهوري الدولي ودول الكومنولث البريطانية الذين كانوا أقل عدوانية وأكثر قابلية للإعلان عن عملية التصويت نفسها بشكل كبير بأنها: «حرة ونزيهة»، بخلاف المراقبين الكينيين الذين قدموا تقريراً مفصلاً بشأن العديد من الخروقات. ونتيجة لذلك، حقّق نظام «موا» فوزاً صعباً بفارق ضئيل في الانتخابات التي تمت إعادتها إلى جانب بعض ما تبقى من الشرعية والتسامح الدولي[٦٧]. وفي هاييتي، قدمت نيابة الولايات المتحدة الرسمية تقريراً متعاطفاً مع الانتخابات (مؤكداً سياسات إدارة «كلينتون»)، في حين إن نيابة المعهد الجمهوري الدولي «المنتسبة إلى حزب سياسي والذي تلقى نقداً لاذعاً» بخصوص سياسة إدارته، «وجد الكثير مما يستحق الإدانة في هذه العملية»[٦٨].

---

(٦٥) Carothers, "The Rise of Election Monitoring: The Observers Observed," pp. 19 and 28.

(٦٦) هذا أمر واقع من دون أدنى شك؛ لأن تجربة المنظمة الفريدة من نوعها في مراقبة الانتخابات، وتحذيرها المبكر من حالات الغش الخطيرة التي تطال ترتيبات تصويت كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢م شكلت خطورة كبيرة على حكومة كينيا. انظر: National Democratic Institute of International Affairs [NDI], *1992: A Year in Review* (Washington, DC: [NDI], 1993), p. 8.

(٦٧) Barkan, "Kenya: Lessons from a Flawed Election".

(٦٨) Carothers, "The Rise of Election Monitoring: The Observers Observed," pp. 25-26.

يمكن أيضاً للمصالح الجيوسياسية أن تعيق الجهود الدولية، فالنظام ذو الموقع الاستراتيجي، والمتعاون، والغني نفطياً في أذربيجان، سرق مع ذلك انتخابات أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥م على الرغم من تسخير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لـ ١٦٠٠ مراقب أجنبي داعمين لـ ١٧,٠٠٠ مراقب محلي ممن وثقوا الانتهاكات الفادحة لحرية الدعاية وسلامة التصويت[(٦٩)]. ومع ذلك، اعتبر الرئيس «إلهام علييف» بشكل مضبوط أنه يستطيع الإفلات من قمع مظاهرات المعارضة، بينما أكدت المحكمة الدستورية عدم صحة النتائج. و«بعدما عبّرت الخارجية الأمريكية عن رضاها بخصوص الطريقة التي تعاملت بها المحكمة الدستورية مع شكاوى تتعلق بالانتخابات، لامت المعارضة الأذربيجانية الولايات المتحدة على تبنيها ازدواجية المعايير وعلى إخفاقها في أن تكون جدية في تعزيز الديمقراطية بشكل ملحّ في أذربيجان[(٧٠)]. وعلى نحو مماثل، في نيجيريا البلد الغني بالنفط ـ وخامس أكبر مزود للنفط للولايات المتحدة ـ سجل الاتحاد الأوروبي والفريق المراقب الدولي التابع للمؤسسة الديمقراطية الوطنية حالات عديدة من سوء التصرف الصارخ والغشّ في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٣م عبر العديد من ولايات الدولة الست والثلاثين، لكن هذا التقرير لم يُحدث أي تأثير حقيقي في علاقات الدولة بأوروبا والولايات المتحدة[(٧١)].

إن إحدى الوظائف الأكثر أهمية للمساعدة الانتخابية الدولية كانت العمل على تهيئة مجال مراقبة الانتخابات المحلية وتمويلها بما يكفي لاكتشاف الغش والحيلولة دون الوقوع فيه، وهو عمل يحتاج إلى آلاف المراقبين المدربين: ٣٥٠٠ في زامبيا عام ١٩٩١م، و٤٠٠٠ في نيكاراغوا وغانا عام ١٩٩٦م، و٨٠٠٠ في جورجيا عام ٢٠٠٣م، و٢٠,٠٠٠ في

---

(٦٩) Press Release of the OSCE International Election Observation Mission in Azerbaijan, 7 November 2005, <http://www.osce.org/item/16887.html>.

(٧٠) Leila Alieva, "Azebaijan's Frustrating Elections," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 2 (April 2006), p. 157.

(٧١) انظر مثلاً التقرير التمهيدي الثاني لمهمة المراقبة الانتخابية الأوروبية في نيجيريا، أبوجا، ٢٢ نيسان/أبريل، ٢٠٠٣م، <http//:ec.europa.eu/comm./extemal_relations/human_rights/eu_election_ass_observ/Nigeria/2stat.htm>, and "The Statement of the NDI Election Observer Delegation to Nigeria's April 19 presidential and gubernatorial elections, Abuja, April 21, 2003,". <http://www.ndi.org/worldwide/cewa/Nigeria/statement_042103.asp>.

المكسيك عام ١٩٩٤م في أثناء الانتخابات الرئاسية، و٣٦,٠٠٠ بعد مرور ست سنوات (عندما فازت المعارضة أخيراً) و٢٥,٠٠٠ في بنغلادش عام ١٩٩٦م، وحوالى ٤٠,٠٠٠ في نيجيريا عام ٢٠٠٣م، و٥٠٠,٠٠٠ (وهو عدد خارق للعادة) في الفليبين في شهر شباط/فبراير ١٩٨٦م. وقد ساعدت المنح المالية من مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية ووكالة الولايات المتحدة من أجل التنمية الدولية، وغيرهما، المنظمات غير الحكومية الأصلية مثل تحالف المكسيك المدني، مجموعة مراقبة التغيير في نيجيريا، وشبكة غانا لمراقبي الانتخابات المحلية، وتحالف بنغلادش من أجل مراقبة حرة للانتخابات، بغية بناء منظمات متطوّعة ضرورية لمراقبة انتخابات وطنية[(٧٢)].

وحسب أحد الفاعلين الغانيين الرواد في المجتمع المدني «غييماه بوادي»:

إن المجموعات المدنية في غانا متحمسة، لكنها محاصرة بنقص منظماتي ومالي. إنها تعتمد بشكل كبير على الوكالات الخارجية في التمويل وأحياناً في الدعم المعنوي أو السياسي. إن مجموعات مراقبة الانتخابات المحلية، مثلاً، اعتمدت تقريباً بشكل كامل على الإعلانات الخارجية. فهذه شبكة غانا لمراقبي الانتخابات المحلية، كانت تملك قاعدة قوية من الموارد البشرية، لكن كان دخلها الخاص بها محدوداً، ومواردها المادية ضئيلة، وكانت تفتقر إلى تجربة ضخمة ومعقدة تتمثل في مراقبة الانتخابات. لم تستطع شبكة غانا لمراقبي الانتخابات المحلية تدريب مراقبيها ونشرهم، أو فحص تقارير الانتخابات من دون التمويل السخي الذي تلقته من وكالة الولايات المتحدة من أجل التنمية العالمية والمؤسسة الوطنية الديمقراطية»[(٧٣)].

لكن المساعدة الدولية الديمقراطية ركزت على أشياء أكثر من الانتخابات. لقد تدفق الدعم من عدد كبير من المانحين الغربيين ووكالات العون لتحسين أداء الأحزاب السياسية، والبرلمانات المنتخبة والمجالس

---

(٧٢) انظر مثلاً: *The NDI 1996 Annual Report* (Washington, DC: National Democratic Institute for International Affairs, 1996), and Nevitte and Canton, "The Rise of Election Monitoring: The Role of Domestic Observers".

(٧٣) E. Gymah-Boadi, "Ghana's Encouraging Elections: The Challenges Ahead," *Journal of Democracy*, vol. 8, no. 2 (April 1997), pp. 88-89.

المحلية، والأنظمة القضائية، وحماية حقوق الإنسان، والإدارة العامة وأنظمة مراقبة الفساد، ومنظمات المجتمع المدني، وبرنامج التعليم المدني، ووسائل إعلام مستقلة. كما ظلّت برامج المساعدات تبحث عن تجاوز الصورة المنتشرة التي تصف الأحزاب الديمقراطية الصاعدة بالفساد، وبأنها تخدم مصالحها الخاصة، وبأنها جوفاء، وتافهة وشخصانية، ولا تلبي طلبات الشعب؛ فقدمت هذه البرامج تدريباً وإرشادات حول كيفية تطوير قواعد العضوية واستخدامها، وحول كيفية العمل التطوعي داخل شبكات، وكيفية القيام بالدعاية للمنظمات والفروع المحلية، وسبل الرفع من التمويل، وكيفية التعامل مع استطلاع الرأي الشعبي، والبرامج السياسية، والرسائل الإعلامية، والعلاقات مع الناخبين، والطرق الديمقراطية لاختيار زعمائهم ومرشحيهم، وإشراك الأعضاء. ويأتي بعض من هذا كله خلال الحملات الانتخابية، لكنّ قدراً كبيراً منه يروم بناء المنظمات، ومساعدة الأحزاب على الحكم والتشريع، وعلى التوظيف والحملات، وعلى إشراك النساء والشباب في الحياة السياسية[(٧٤)].

لقد شملت مساعدات المجتمع المدني أيضاً تعليمات تهمّ التنمية المنظماتية، لكن في الأغلب كانت تقدم هذه الإعلانات دعماً مالياً مهماً للمجموعات المستقلة التي تركز على: حقوق الإنسان، ومناهضة الفساد، والإصلاح السياسي، وتعليم الناخب، ومراقبة الانتخابات، والدفاع عن البيئة، وتنمية المجتمع، وحماية المستهلك، وضمان حقوق المرأة والشباب، والأقليات، والمعوقين. كما اتجهت الإعانات أكثر إلى مجموعات تسعى إلى حماية مصالحها التقليدية ـ مثل نقابات التجار، والمجالس التجارية ـ لمساعدتها على عرض مصالحها، ومواكبة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بشكل ديمقراطي. وقد دعمت وسائل الإعلام المستقلة وشبكات المعلومة، لتتمكّن من خلق مجتمعات معرفية وتعددية. كما ظلت تركز بشكل متزايد على المؤسسات الفكرية والتحليلية للتغيير الديمقراطي، من خلال حثّ مراكز البحث على أن تنظر في قضايا الديمقراطية، والحوكمة، والتنمية التي تنادي بالإصلاحات السياسية مثل

(٧٤) Thomas Carothers, *Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New Democracies* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace 2006).

تحديد مدَدِ الفترات الرئاسية وجعل الأنظمة الانتخابية أكثر نزاهة، وتوخي الصرامة في القوانين المتعلقة بالقيم[٧٥]. ويمكن لهذه الإعانة استغلالها في التحولات الداخلية نحو القيم الديمقراطية ودعمها، كما يمكنها أن تولد ثلثين من زعماء حكوميين مختصين في المستقبل، كانت لهم في الأغلب أدوار في المجتمع المدني. وتعزز الإعانة بمجموعة من الإصلاحات ـ تهمّ الأنظمة القضائية، والأنظمة البنكية، والبرلمان، والأنظمة الانتخابية، والغلاف المالي المخصص للعملات الانتخابية، والبنيات المتحدة ـ التي تجعل من الديمقراطيات الصاعدة أكثر شمولية، وأكثر نجاعة وقانونية، ونزاهة، وأكثر إنتاجية اقتصادياً[٧٦].

وبلغ مجموع نفقات الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الأنواع من الإعانات الديمقراطية ١٠٠ مليون دولار في نهاية الثمانينيات إلى أكثر من ٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠م، وإلى أكثر من مليار ونصف المليار دولار خلال الفترة الثانية من رئاسة جورج بوش الابن[٧٧]. ومنحت معظم هذه الأموال وكالة الولايات المتحدة من أجل التنمية الدولية، لكن الاعتمادات المادية المتنامية بشكل مهمّ من أجل تعزيز الديمقراطية توجهت نحو مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية ونحو منظمات غير حكومية أخرى مثل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، وبيت الحرية، والمؤسسة الأسبوعية، والمؤسسة الأوروبية. إضافةً إلى ذلك، في ٢٠٠٢م رسخت الإدارة الأمريكية مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط، التي من أهدافها الأربعة، دعم العمليات الانتخابية الديمقراطية، والأحزاب السياسية، والمؤسسات القضائية، ووسائل الإعلام في المنطقة. وفي السنوات الأربع المتعاقبة، منحت تقريباً ٣٠٠

---

(٧٥) The Members of the Network of Democracy Research Institutes, <http://www.wmd.org/ndri.html>.

(٧٦) Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press), chap. 6.

(٧٧) فبالنسبة إلى السنة المالية لعام ٢٠٠٦م، شمل ذلك ١,٤٨ مليار دولار مخصصة لبرامج تهمّ المساعدة على تعزيز الديمقراطية والحكامة، و٨٠ مليون دولار مخصصة لمؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية، وقسم من ١٢٠ مليون دولار مخصصاً لمبادرة الشراكة في الشرق الأوسط (وهذا يتوقف على كيفية تصنيف برامجها المتنوعة)، وقيمة ٤٨ مليون دولار مخصصة للديمقراطية وصندوق حقوق الإنسان التابع لوزارة الخارجية. انظر: McFaul, "The American Strategy (or Lack Thereof) for Democracy Promotion".

مليون دولار لتلك البرامج وبرامج أخرى من أجل الإصلاح الاقتصادي، والتنمية التربوية، وتأهيل المرأة. إن العديد من الدول الأوروبية ـ بما في ذلك بريطانيا وألمانيا ودول صغيرة مثل السويد وهولندا ـ خصصت أجزاء مهمة من ميزانياتها للإعانات الخارجية من أجل برامج تعنَى بالديمقراطية والحوكمة، علماً بأن أكثر من مليار دولار سنوياً يأتي من الجهود العامة والخاصة لأوروبا. ومن الصعب (بل ومن المثير للجدل) تقييم إعانة ما باعتبارها إعانة ديمقراطية. وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن اللجنة الأوروبية «ظلت متشبثة بقضية جوهرية بحيث يكون تعزيز الديمقراطية فيها ثانوياً يقتصر على مبادرات الحوكمة وأنشطة ذات علاقة بفض الخلافات التقليدية»[(٧٨)]. واستمرّت مؤسسات خاصة مثل: «فورد»، و«هيوليت»، و«مُوتْ»، و«ماكارثر»، في مشاريع لتطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية، خاصة داخل المجتمع المدني، لكن المؤسسة الطموحة إلى أبعد الحدود هي «مؤسسة المجتمع المفتوح»، وهي شبكة تتألف من مؤسسة مستقلة إلى حدٍ ما، تتوزع على ٣١ دولة محددة يدعمها مادياً المحسن الأمريكي «جورج سوروس». وخلال العقد ونصف العقد الماضيين تبرع «سوروس» بمبلغ مدهش يصل إلى نصف مليار دولار سنوياً من ماله الخاص لدعم هذه الجهود الرامية إلى بناء الديمقراطية[(٧٩)]. ونشرت أيضاً المنظمات المتعددة الأطراف جهودها على نحو كبير. وبحلول عام ٢٠٠٥م، خصص برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة حوالى ١,٤ مليار دولار سنوياً لبرامج الحوكمة الديمقراطية في أكثر من ١٣٠ دولة، التي تشمل دعم «برلمان من ثلاثة برلمانات في العالم النامي»[(٨٠)]. إن الخطط الحالية تدعو إلى برامج الحوكمة الديمقراطية لاستلام حوالى نصف مجموع ميزانية برامج الأمم المتحدة من أجل التنمية في الأعوام القادمة.

إن لمحة خاطفة على المنح التي قدمتها مؤسسة المنحة المحلية لتنمية

---

(٧٨) Richard Youngs, ed., *Survey of European Democracy Promotion Policies, 2000-2006* (Madrid: FRIDE, 2006), p. 79.

(٧٩) Thomas Melia, "The Democracy Bureaucracy: The Infrastructure of American Democracy Promotion," paper prepared for the Princeton Project on National Security, September 2005, <http://www.wws.princeton.edu/ppns/papers/democracy_bureaucracy.pdf>.

(٨٠) Pippa Norris, Private Communication, 19 June 2006.

الديمقراطية عام ٢٠٠٥م في ثلاث دول، تظهر نكهة ما من جهودها في مساعدة المجتمع المدني الديمقراطي. وفي الأرجنتين، تدعم مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مدن صفيح «بوينوس آيرس» للتشجيع على المشاركة في الحكومة المحلية وتقديم المساعدة القانونية. كما تمكّن منح أخرى المنظمات غير الحكومية في الأرجنتين من مراقبة كيفية انتخاب المشرّعين وكيفية استعمال الرئيس سلطاته فيما يتعلق بمرسوم حالة الطوارئ ونشر ذلك على الإنترنت، كما تمكّن هذه المنح من تقوية منظمات حقوق الإنسان الجهوية وتمكينها من رفع تقارير عن حالات الشطط في الداخلية المترامية الأطراف، وتمكن من تقوية المشاركة السياسية للمنظمات المجاورة. وفي نيجيريا، تساعد منحة واحدة لمؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية، مشروع الحقوق الدستورية على تعقب عملية الميزانية وتدريب موظفي الجمعية الوطنية على أعمال تشمل كيفية تشكيل ميزانية عامة، وكيفية القيام بذلك على نحو شفّاف، وتمكن منحة أخرى الجامعة الديمقراطية للنساء من تدريب النساء في نيجيريا الشمالية على الدعوة السياسية والمهارات القانونية الموازية. كما تدعم منحاً متعددة، الجهود الرامية إلى توعية المواطنين بحقوقهم القانونية وبالمسؤوليات المدنية المنوطة بهم، وإلى تدريب مسؤولي الأحزاب المحلية وقيادي الشباب، في حين تساعد منح أخرى مجموعات المجتمع في مناطق تعاني العنف خاصة في منطقة «دلتا» النيجيرية الغنية بالنفط ـ للقيام بدور الوساطة لفض الخلافات بين الجماعات العرقية. وتعمل أيضاً هذه المنح على تدريب الشباب الحركيين على إدارة الصراعات، وعلى الضغط من أجل حماية البيئة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. لقد راهنت مؤسسة المنحة المحلية للتنمية الديمقراطية بشكل كبير على التغيير الديمقراطي في أوكرانيا متبعة في ذلك سبيل الثورة البرتقالية، لتخلق أكثر من ثلاثين منحة للقوى الديمقراطية عام ٢٠٠٥م، ومنحة خصصت «لبورا» ـ وهي مجموعة طلاب أدت دوراً رياديا في الثورة ـ لتسهيل عملها في تنمية النقابات الطلابية وتعمل على تشجيع الطلاب على المشاركة في الانتخابات الوطنية.

أما منح أخرى، فتدعم البحث في حقوق الإنسان، وفي المراقبة، والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، وتطوير مناهج التعليم لفائدة أساتذة

تعليم السلك الثاني، وفي إرسال المعلومة حول الإجراءات الحكومية المحلية لمحاربة الفساد، وفي التعليم المدني، ومراقبة الانتخابات في المناطق الريفية، وفحص أنشطة الممثلين المنتخبين، وتقييم وسائل الإعلام الأوكرانية، ومناقشات حول قضايا السياسة العامة، والبحث في المبادرات التشريعية المؤيدة للديمقراطية وتحليلها. وتهدف منح أخرى لأوكرانيا إلى بناء قدرة نقابات التجارة والتزامها الديمقراطي، وإلى مساعدة جمعيات التجار على المشاركة في عملية الإصلاح الاقتصادي[٨١].

ومنذ ١٩٩٩م، أضافت مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية نسيجاً مهماً إلى هذه المنح من خلال جلب ممنوحيها ونشطاء ديمقراطيين جميعاً إلى «شبكة شبكات الديمقراطية»، الحركة العالمية من أجل الديمقراطية[٨٢]. إن الحركة التي عقدت اجتماعات دولية في «نيودلهي» عام ١٩٩٩م وفي «ساو باولو» عام ٢٠٠٠م، وفي «دوربان» عام ٢٠٠٤م، وفي إسطنبول عام ٢٠٠٦م، أنتجت جمعيات مختلفة، تربط دعاة الديمقراطية وممثلي المجتمع المدني في الشبكات الإقليمية والتبادلات الوظيفية. وترتبط جمعية من الجمعيات بأكثر من ستين مركزَ بحث حول العالم في شبكة مؤسسات البحث في الديمقراطية؛ إذ من خلالها يمكنها أن تتبادل نتائج البحث، وتتعاون فيما بينها في البحث عن إصلاحات تُعمِّق الديمقراطية. وكانت المجالس الدولية، التي تملك ستمئة ممثل، بمثابة مستنبتات زجاجية لنشر التقنيات الديمقراطية واستراتيجياتها، ومصادر أمل وإلهام بالنسبة إلى الديمقراطيين الذين يعانون ضيقاً شديداً. إذا كان هناك خيط مشترك يربط هذه المبادرات، فسيكون التمكين لا محالة. وفي الحقيقة، إن أحد المانحين لفترة طويلة في مؤسسة المنحة المحلية للتنمية الديمقراطية في الأرجنتين يُلقب بـ«بُودير سيودادانو» (قوة المواطن). وإذا كانت الديمقراطية تعمل على مستوى أكثر سطحية - إذا كان على الحكومات المنتخبة ديمقراطياً أن تكون شريفة على نحو عقلاني، ونزيهة، وفعالة ومحترمة للقانون والدستور - فلا بد لها إذاً من أن تعي حقوقها ومسؤولياتها، وتكون

---

(٨١) National Endowment for Democracy, *2005 Annual Report* (Washington, DC: National Endowment for Democracy, 2005), pp. 26-28 and 75-78.

(٨٢) <http://www.wmd.org>.

لها القدرة على تفعيلها. إن عمل الديمقراطية متعب، وليس هو من الروعة بمكان، وإنها لامركزية، وتشمل حقيقة «ألف نقطة من النور». وليس كل منحة تعمل بفعالية مماثلة. وليس كل منظمة مانحة جدية وموفقة في تقييم من يستحق الدعم وكيفية دعمه، لكن مع مرور الوقت، في العديد من الدول، أصبحت الإعانات الدولية الموجهة إلى المجتمع المدني تساعد على بناء الهندسة المدنية لمجتمع حر ومتعدد.

في بعض الدول، تبدو الإمكانات الديمقراطية مسحوقة، أو منقرضة أو في أحسن تقدير متشظية، لكن المرء لا يدري أبداً متى سيخلق موت دكتاتوري ما، أو كارثة طبيعية، أو أزمة اقتصادية، أو تحول جيوسياسي مفاجئ، بداية التغيير الديمقراطي. ومن ثَمّ، فإن من استراتيجيات بعض المنظمات التي تدعم الديمقراطية، مثل مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية، الإبقاء على الأمل حياً في مثل هذه الظروف. وفي أكثر الظروف انغلاقاً بشكل كامل ـ مثلما هو الحال بالنسبة إلى الصين ومنطقتها المستقلة «التيبت»، وبورما، والفييتنام، وكوريا الشمالية، وكوبا، وإيران ـ يجب أن يتم الدعم بشكل كامل عبر دعم المجموعات الموجودة في المنفى التي تراقب أوضاع حقوق الإنسان، وتتعقب السجناء السياسيين، وتحلل الأوضاع السياسية الداخلية، وتستضيف مواقع عنكبوتية ذات آراء مختلفة، وتقوم بتحليل تاريخي، وتترجم أعمالاً ديمقراطية، وتطور أفكاراً ديمقراطية، وتنشر أخباراً ومعلومات وتبعث بها إلى هذه البلدان عبر أجهزة التلفاز عبر الأقمار وأجهزة الراديو ذات الموجات القصيرة. أحياناً، تستطيع الجماعات المقيمة في المنفى والمنظمات غير الحكومية، تسريب البشائر الديمقراطية بمهارة إلى مجتمعات مغلقة عبر الحدود، على الرغم من أن هذه الخطوة تتسبب في خطر كبير. أحياناً، تتاح فرص للقيام ببرامج محترمة ومربحة داخل البلد، كمساعدة الولايات المتحدة للانتخابات القروية، ومؤتمر الشعب الوطني، والإصلاح القضائي في الصين. وفي دول استسلمت للنظام الشمولي من جديد، يمكن أن تبقى فيها شظايا من مجتمع مدني مستقل مستمرة، وقادرة على استخدام الدعم الدولي، مثل ذلك الدعم الموجه من مؤسسة المنحة المحلية للتنمية الديمقراطية لعمل لجنة حقوق الإنسان الكمبودية، التي تشكل ائتلافاً مكوّناً من ثماني عشرة مجموعة من حقوق

الإنسان التي تحقق في حالات العنف، وتقدم مساعدات قانونية، وتدعو إلى ظروف عيش أفضل(٨٣).

وكما رأينا سابقاً، ثمة العديد من الحالات التي قامت فيها الإعانات الديمقراطية الخارجية بدور حاسم في تطوير الديمقراطية، وحالات أخرى، حيث كان تأثير هذه الإعانات متواضعاً أو باهتاً. ومهما كانت طبيعة هذا التأثير، فإن هذه الإعانات تؤدي دائماً دوراً داعماً في خلق عوامل بنيوية وتاريخية كبيرة ـ داخلية وخارجية ـ ساهمت تدريجياً في إزالة الأنظمة الشمولية وإتاحة الفرصة نحو تحّول ديمقراطي. ويستطيع الدعم المادي لنشر الديمقراطية تطوير هذه العوامل، ودعم نشطاء ديمقراطيين، لكن ذلك لا يعّوض مكان الشجاعة (المحلية) الخاصة للمجموعات الديمقراطية، وطاقتهم، ومهاراتهم وشرعيتهم(٨٤). وكما أشار «توماس كاروثيرز» في إحدى تقييماته الأكثر بحثاً وتوازناً بشكل دقيق لجهود الولايات المتحدة، فإن من غير المفاجئ أن تكون للمساعدات الدولية من أجل نشر الديمقراطية التأثيرات الإيجابية الواضحة، المتمثلة في الظروف الملائمة التي خلفت الدعم المحلي للديمقراطية، وأضعفت الحكام الشموليين وقسمتهم، والمتمثلة أيضاً في التجربة التاريخية السابقة مع المؤسسات الديمقراطية، «التي توجد في موقع إقليمي سلمي تنتشر فيه الديمقراطية» وقدراً من التنمية الاقتصادية، والتعليمية(٨٥). وإذا كانت الظروف ملائمة بشكل كبير ـ كما في كوريا الجنوبية وتايوان ـ فإن المساعدات الديمقراطية قد لا تضيف الشيء الكثير (وعلى كل حال، فإن مثل هذه المساعدات لا تتدفق للدول المزدهرة). أما إذا كانت الظروف غير ملائمة تماماً ـ كما في كمبوديا وهاييتي ـ فإنه مهما توفرت اعتمادات مالية مهمة مخصصة للديمقراطية العالمية، فإن ذلك لا يمنع من تعزيز الحكم الشمولي أو من العودة المفاجئة إلى الفوضى.

وبشكل عام، يدعو «كاروثيرز» بحكمة إلى تطلعات محدودة وإلى ما

---

(٨٣) <http://www.ned.org/grants/05programs/grants-asia05.html>.

(٨٤) Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), p. 307.

(٨٥) المصدر نفسه، ص٣٠٥.

تستطيع البرامج التي دعم الديمقراطية أن تقدمه مادياً، والسرعة التي تستغرقها في تحقيق ذلك.

عادة ما تكون تأثيرات برامج الديمقراطية إيجابية بشكل متواضع، وأحياناً تافهة، وأحياناً أخرى سلبية. ففي دول، حيث الديمقراطية في تقدم، يمكن للإعانة الموجهة لتعزيز الديمقراطية ـ إذا خطط لها على نحو مناسب وتم تطبيقها على أتم وجه ـ أن تساعد على توسيع الإصلاحات الديمقراطية وتعميقها في القطاعين الحكومي وغير الحكومي. وفي دول، حيث تراجعت محاولة الانتقال الديمقراطية أو توقفت فجأة، يمكن للبرامج الديمقراطية أن تساعد الفاعلين على الحفاظ على بعض الأنشطة السياسية والمدنية المستقلة، وعلى المدى الطويل تساعدهم أيضاً على بناء وعي مدني ومنظمات مدنية على المستوى المحلي. وفي دول تفتقر إلى تحرير الانفتاح الديمقراطي، فإن البرامج الديمقراطية فيها قد تساعد الفاعلين الديمقراطيين على الاستمرارية، وعلى نشر عملهم تدريجياً، وقد ترفع مستوى تدفق المعلومة السياسية غير المراقبة من قبل الحكومة[٨٦].

وثمة سبب واحد يُبقي على الحفاظ على تطلعات متواضعة: هو أن معظم برامج الإعانات من أجل الديمقراطية غير مموَّلة إلا بقدر متواضع. ويشتكي النقاد بشأن «النفقات المبالغ فيها» من لدن المانحين الذين يمولون الانتخابات الانتقالية، مستخدمين التكنولوجيا التي لا تملك الدول الفقيرة توفيرها؛ والنماذج المكلفة لتنظيم الحزب والمال المصدّر من قبل الغرب؛ وميول المانحين الغربيين إلى دعم «مجموعة محددة فقط» من «المنظمات غير الحكومية الديمقراطية» «النخبوية»، وفك الارتباط مع القواعد الأكثر عمقاً في التقليد المجتمعي والامتناع عن دعمهم[٨٧]. بينما تعدّ هذه الانتقادات كلها موضوعية، إلا أنها أغفلت حقيقة أن هذه النفقات الواسعة جداً لتأمين انتخابات شفافة، وحرة، ونزيهة في حالات عديدة بلغت نتائج مثيرة، بحيث سهّلت عملية المشاركة العريضة والقبول الواسع بنتائج الانتخابات[٨٨]. أما

(٨٦) المصدر نفسه، ص٢٠٨.

(٨٧) Marina Ottaway and Theresa Chung, "Debating Democracy Assistance: Towards a New Paradigm," *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (October 1999), pp. 102, 106, and 108.

(٨٨) Elizabeth Spiro Clark, "Debating Democracy Assistance: The Tune-Up, Not and Overhaul," *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (October 1999), pp. 114-118.

بالنسبة إلى المستفيدين من المجتمع المدني، فلقد تمّ جلب معظمهم من الطبقة المتوسطة المتعلمة، ويعدّ بعضهم مجرد انتهازيين، بل مجرد محامين ذوي أساليب ملتوية ممن شكلوا «منظمات غير حكومية يحملون حقيبة بداخلها مقترحات مكتوبة كتابة جيدة فقط» لجلب المجتمع الدولي، لكن رأيت العديد من تلك المنظمات غير الحكومية الممولة عالمياً حول العالم، بحيث تستغل ببسالة ـ غالباً ما تركب المخاطر الشخصية وتضحي بمستويات واضحة من دعم القواعد الشعبية ـ للدفاع عن حقوق الإنسان، وفضح فساد الحكومة، وتوسيع المشاركة الشعبية، ونشر القيم الديمقراطية ومهاراتها، وتعميق الديمقراطية. وكما كتب «غييماه ـ بوادي»: «إن المنظمات غير الحكومية التي تدار بشكل مهني ومجموعات المراقبة ضرورية لدعم التحول الديمقراطي؛ لأن لديها «ذهنية مدنية» وترفض نسبياً احتواء الحكومة وقمعها»، وبموهبتها التعليمية والموارد الدولية ومعاييرها، جلبت لهذه المجموعات «الطاقة، والدينامية، والمهنية، إلى قطاع غالباً ما كانت نجاعته تصطدم بقلة الخبرة واللامبالاة»[٨٩].

ومن جهة أخرى، بمجرد ما يحدث تحول ما، تصبح البرامج الداعمة للديمقراطية تدريجية ومربحة، ويمكن أن تبلغ درجة من دعم عميق للديمقراطية. وحسب «كاروثيرز»، «لا ينبغي للدولة أن تكون كبيرة (حتى لا تتوزع الإعانات بشكل ضعيف)، ولا بد للمساعدات من أن تكون ضخمة ومتنوعة، والنظام السياسي آهلاً بما فيه الكفاية من الفاعلين ذوي التوجه الإصلاحي لاستغلال هذه الإعانات»[٩٠]. وعندما قدّم هذا التقرير بعد حوالى عقد من الزمن، كانت البلدان التي لبّتْ هذه الشروط بالأساس في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ورومانيا بشكل لافت للنظر؛ لأنه، «تقريباً، في كل منطقة، حيث التحول الإيجابي يبدو قائماً، توجد الإعانة الخارجية». وفي زياراته إلى رومانيا، وجد «كاروثيرز» أن نسبة عالية جداً من الرومانيين الناشطين في الحقل السياسي وفي المجتمع المدني تلقت تدريباً غربياً مهماً. و«خلص إلى القول إن التقدم الديمقراطي في رومانيا منذ ١٩٨٩م هو أساساً

---

(٨٩) Emmanuel Gyimah-Boadi, "Debating Democracy Assistance: The Cost of Doing Nothing," *Journal of Democracy 10*, no. 4 (October 1999), pp. 121-22.

(٩٠) Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning* Curve, p. 311.

من صنع الرومانيين أنفسهم»[٩١]، وهذا حكم فيه قدر كبير من الصحة بالنسبة إلى رومانيا (وبلغاريا) عام ٢٠٠٧م، لكن الحكم ذاته ينطبق أيضاً على بلدان مثل غانا، ومالي، ومنغوليا التي حققت تقدماً ديمقراطياً على الرغم من الخلافات التاريخية.

وبينما تبدو إجمالاً المستويات العامة للإعانات الخارجية غير قادرة على إحداث تأثير في تعزيز الديمقراطية، إلا أنه كلما ارتفع مستوى نفقات الوكالة الأمريكية للتنمية على الديمقراطية والحوكمة في بلد ما، كلما كان مستوى التقدم الديمقراطي أكبر، كما قيّم ذلك مثلاً المسح السنوي لبيت الحرية. وعندما قُيّمت هذه الإعانات حديثاً من قبل فريق من علماء الاجتماع، كانت التأثيرات «متسقة وواضحة»، لكنها متواضعة؛ لأن مستويات البلد الفردية من الإعانة بلغت فقط حوالى مليوني دولار للبلد الواحد سنوياً بين عامي ١٩٩٠م و٢٠٠٣م (لترتفع إلى حوالى ٣,٧ مليون دولار تقريباً عام ٢٠٠٣م). إن مستويات كبرى من الإعانات الموجهة لتعزيز الديمقراطية أحدثت تأثيرات كبرى وكل مليون دولار إضافي ينفق على الديمقراطية يرفع النسبة «العادية» للتعزيز الديمقراطي بحوالى ٥٠ في المئة، أو بعبارة أخرى، إن عشرة ملايين دولار أمريكية تستطيع أن تنتج ـ لوحدها ـ حوالى خمسة أضعاف إضافية في مقدار التحول الديمقراطي التي قد يتطلع متوسط الدول إلى بلوغه في أية سنة من السنوات[٩٢]. ومن بين أكثر المناطق «صعوبة»، أظهرت منطقتان من أصل ثلاث (آسيا، وأفريقيا، ولكن ليس الشرق الأوسط) التأثيرات الكبيرة بالتزام مع ارتفاع مستويات الإعانات المخصصة لتعزيز الديمقراطية. وبرزت النتائج ـ غير المسبوقة من حيث عمقها التجريبي ودقة إحصائياتها وتطورها ـ بشكل كامل نتائج المؤلفين التي تفيد بضرورة الزيادة بشكل عام في مستويات الإعانات المخصصة لتحسين الأداء الديمقراطي، والتي ينبغي لها أن تُدعم في بلدان على الرغم من بلوغها ما يعتبر لحد الآن مرحلة «مرضية» من التطور الديمقراطي.

---

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) Steven E. Finkel, Aníbal Pérez-Liñán, and Mitchell Seligson, *Effects of U.S. Foreign Assistance on Democracy Building: Results of a Cross-National Quantitative Study* (Final to USAID, 12 January 2006), p. 83.
< http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_govermance/puplications/pdfs/impac-t_of_democracy_assistance.pdf >.

## خامساً: فرض الديمقراطية بالقوة

عندما تبوء كل المحاولات الرامية إلى تثبيت الديمقراطية بالفشل، يبقى الملجأ الأخير المفتوح على مصراعيه بالنسبة إلى الفاعلين الدوليين هو استخدام القوة أو التلويح بها لفرض الديمقراطية أو استعادتها، ولكن سجل فرض الديمقراطية قسراً من قبل المنتظم الدولي غير مشجع، كما أظهرته كارثة الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، وكارثة ما بعد الحرب على أفغانستان. وهناك بالطبع قصص النجاحات التي غالباً ما تذكر (ألمانيا واليابان وكذا إيطاليا) عقب الحرب العالمية الثانية، غير أن تلك التحولات جاءت في حقبة مختلفة عندما هُزمت قوى المحور هزيمة كاملة في الحرب وحظيَ الاستعمار الأمريكي بمشروعية دولية واسعة.

تقدم ثلاثة أمثلة من القارة الأمريكية معالم في الطريق حول إمكانيات النجاح والإخفاق في فرض الديمقراطية. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣م، غزت القوات الأمريكية «غرينادا» ـ بمباركة من منطقة دول شرق البحر الكاريبي، وبعدما دعا حاكم «غرينادا» إلى هذه المساعدة ـ لإعادة العمل بديمقراطية برلمانية أطيح بها من قبل المتمردين التابعين للجناح الأيسر منذ أربع سنوات. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩م، غزت القوات الأمريكية بنما، وأوقفت الزعيم العسكري «مانويل نورييغا» بتهمة المتاجرة في المخدرات، ومكَّنت الفائز في انتخابات ماي الرئاسية ـ «غيليرمو إندارا» ـ من اعتلاء كرسي الرئاسة. وقُدر النجاح لكل من هاتين التجربتين الديمقراطيتين في هذين البلدين.

لكن لم تقدم تلك النجاحات إلا النزر القليل من الدروس عندما حان الوقت لاستخدام القوة من أجل ترسيخ الديمقراطية في هاييتي وفي تموز/يوليو ١٩٩٤م، بعد حوالى ثلاث سنوات من تصاعد العقوبات عبر الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، أمسك النظام العسكري الهاييتي بزمام السلطة، بينما انتظر الرئيس المنتخب ـ جين ـ «برتراند أريستيد» ـ في المنفى إلى حين عودته. لقد كان مجلس الأمن الدولي ملزماً بالتصويت على السماح للدول الأعضاء «باستخدام كل الوسائل الضرورية لتسهيل عملية رحيل القيادة العسكرية من هاييتي» و«العودة السريعة للرئيس المنتخب بشكل

شرعي»[٩٣]. وبالفعل، كانت نتيجة التصويت تاريخية (١٢ مقابل صفر)، بحيث رخصت الأمم المتحدة للمرة الأولى باستخدام القوة لإعادة حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي. وتصرّفت على هذا النحو بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القاضي بربط الأزمة الإنسانية، «النظام غير القانوني بشكل فعلي»، و«الانتهاكات المنتظمة للحريات المدنية» بالفصل القانوني الذي يسوغ استخدام القوة «للحفاظ على الأمن الدولي أو استعادته». إنه استعراض للعضلات غير مسبوق للدعم الدولي للديمقراطية.

كان لعملية التصويت الأثر البالغ على الرغم من انتقاد عدد من دول أمريكا اللاتينية لها. فبينما كان الرئيس «كلينتون» يُعدّ واحداً وعشرين ألف جندي للغزو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤م، كان الجنرالات الهايتيون يغضون الطرف عن هذه الخطوة، إذ قبلوا بمهمة تستغرق إحدى عشرة ساعة إلى «بور ـ أو ـ برينس» «يتفاوض خلالها الرئيس الأسبق «جيمي كارتر» والسيناتور «سام نان»، والجنرال كولن بأول، بشأن التوصل إلى اتفاقية تعيد أريستيد إلى السلطة من دون غزو عنيف»[٩٤].

لكن بينما يمكن لخطر التدخل العسكري أن يعيد رئيساً منتخباً إلى السلطة، لا يمكّنه ذلك من الحكم ديمقراطياً، ولا من بناء ثقافة التسامح واللاعنف بين عشية وضحاها. إن دولة هاييتي سقطت في نسخة جديدة من ويلاتها السابقة، بما أن القوى السياسية تشظت ودخلت في تطاحن فيما بينها، وتمت إعاقة الانتخابات المتعاقبة بسبب الغش والمقاطعات التي سحبت منهم الشرعية. وبعد مرور السنين في العراق، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية محدودية فرض الديمقراطية بالقوة بمرارة شديدة.

(٩٣) UN Security Council Resolution 940 (31 July 1994).
<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/312/22/PDF/N9431222.pdf?OpenElement>.

(٩٤) Pastor, "The Third Dimension of Accountability: The International Community in National Elections," p. 135.

# الفصل السادس

## التأثير الإقليمي المحرّك للديمقراطية

لفكّ لغز التقدم الديمقراطي في العالم، لا بد أحياناً من فحص الكلب الذي لم ينبح، مثلما فعل «شارلوك هولمز» في عمله **الوهج الفضي** *(Silver Blaze)*. في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦م، لم ينبح الكلب في الباراغواي. في هذا البلد من أمريكا اللاتينية المعزول جغرافياً، والمتخلف سياسياً واقتصادياً ـ والذي يعدّ آخر دولة تعرف الديمقراطية في أمريكا الجنوبية ـ لم يمسك الجيش فيه بالسلطة في أزمة اقتصادية كما دأب على ذلك في دول أخرى. حاول قائد الجيش، الجنرال «لينو سيزار أوفييدو»، القيام بذلك، لكنه أخفق إخفاقاً ذريعاً.

بدأت الأزمة لما رفض «أوفييدو» ـ الرجل المتعطش إلى السلطة ـ الامتثال لأمر يقضي بتقديم استقالته إلى الرئيس المنتخب حديثاً في الباراغواي، «خوان كارلوس واسموسي». وبعد انتخاب «واسموسي» عام ١٩٩٣م وما تلى ذلك من تحوّل ديمقراطي سطحي، بقي الجنرال «أوفييدو» الرجل الأقوى في البلاد، بل كان يرى ذلك من حقه. لكن بحلول عام ١٩٩٦م، ضاق «واسموسي»، وفروع أخرى من قوات الجيش، ومعظم مكونات البلاد، ذرعاً بهيمنة قائد الجيش. لما رفض «أوفييدو» أمر الرئيس بتقديم استقالته، مطالباً في المقابل بتنحّي الرئيس نفسه، طوقت البلد نفسها بانقلاب آخر.

ولكن هذه المرة، وقف المجتمع الأمريكي الداخلي إلى جانب الرئيس وإلى جانب الدفاع عن الباراغواي. والتحق بالولايات المتحدة كلٌّ من البرازيل، والأرجنتين، والشريكين الأوروغواي ـ الباراغواي في سوق المخروط الجنوبي المشتركة (MERCOSUR) في إدانة تحدي «أوفييدو»، باعتبار هذا التصرف «تحدياً مباشراً للنظام الدستوري في الباراغواي»،

ومخالفاً «للأعراف الديمقراطية المتفق عليها في بلدان المعمورة»[1]. دعت منظمة الدول الأمريكية إلى عقد اجتماع طارئ لمجلسها الدائم بموجب القرار الرقم (١٠٨٠)، يشترط الدفاع المشترك عن الديمقراطية في المنطقة. وحذت الدول الديمقراطية حذوه. و«كلما دنا الفجر، ازداد دعم المنتظم الدولي للرئيس كالسيْل الجارِف»، وازداد معه الرفع من معنويات الرئيس المتمرّد، وتجنيد القطاعات الحيوية لسكان الباراغواي للدفاع عن النظام الدستوري. ومع الدعم المفاجئ غير المقيد بشروط لجيران الباراغواي، ومنظمة الدول الأمريكية، والولايات المتحدة ودول أوروبية ديمقراطية عديدة، وجد «واسموسي» الحل للوقوف بحزم في وجه تمرّد الجيش، وأرغم أوفييدو على الاستقالة محافظاً على التجربة الديمقراطية الهشّة للباراغواي[2].

إن الدفاع عن الديمقراطية في الباراغواي غير المستقرة مؤشرٌ على شيء قوي آخذ في الظهور في المناطق الأمريكية وعبر العالم. وكما رأينا في الفصل الأول، والفصل الخامس، أصبحت الديمقراطية بشكل متزايد قاعدة دولية، كما أصبح الفاعلون الدوليون بشكل متزايد، أيضاً، يميلون إلى تعزيزها والدفاع عنها، واضعين جانباً التصورات الصفائية للسيادة الوطنية التي عمرت طويلاً، لكن لم تكن الإجراءات والقواعد التي حركت هذا الاتجاه تقتصر فقط على مستوى المجتمع الدولي كله، أو تسير وفق تقدير الديمقراطيات الفردية كالولايات المتحدة. وبقوة متصاعدة، تبنّت مجموعات من الدول مبدأ الديمقراطية باعتباره عرفاً إقليمياً مهماً ملقًى على عاتقها، وخلقت آليات، واتخذت تدابير لتطويرها. إن تعزيز الديمقراطية في المنطقة كان قوياً في أوروبا ما بعد النظام الشيوعي، وأخذ يحدث تأثيراً مفصلياً في أمريكا اللاتينية. وفي أجزاء أخرى من العالم، استمر تعزيز الديمقراطية على استحياء، أو لم يستمر بالمرة في مناطق مثل جنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط. وإن العزم الإقليمي في أفريقيا ـ التي لم تكن إلى عهد قريب تقلق بسبب دفاعها الغيور على السيادة المطلقة للدول الأعضاء فيها ـ في ارتفاع مستمر.

---

(١) أخذت هذه اللغة من الوثيقة التي أصدرها تلك الليلة سفير أمريكا في «أسونسيون». انظر: Arturo Valenzuela, "The Coup That Didn't Happen," *Journal of Democracy,* vol. 8, no. 1 (January 1997), p. 48.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٣.

## أولاً: الزعامة الأوروبية

لم تشهد أي منظمة إقليمية أو نفوذ إقليمي تأثيراً أقوى في الديمقراطية الموجودة في دول الجوار مثل تأثير الاتحاد الأوروبي. يعدّ المجتمع الأوروبي (الذي أصبح يدعى الآن الاتحاد الأوروبي) أول هيئة إقليمية تبنت الديمقراطية على نحو جدي. وفي عام ١٩٦٢م، اشترطت الدول الأعضاء «ضمان الممارسات الديمقراطية الحقيقية على أراضيها، واحترام الحقوق الأساسية والحريات»[٣]. وقد أعطى هذا الشرط دفعة مهمة لتثبيت الديمقراطية في إسبانيا، والبرتغال، واليونان في السبعينيات. وفي «معاهدة ماستريخت» عام ١٩٩٢م التي أسّست الاتحاد الأوروبي، تمّ ترسيخ هذا الشرط بعمق مع انفتاح أعضاء الاتحاد الأوروبي على دولة أوروبية تحترم مبادئ «الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وسيادة القانون»[٤]. وفي العام الموالي اشترطت معايير كوبنهاغن على الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تبدي «استقراراً في المؤسسات» لتضمن صفات «ماستريخت من الديمقراطية الليبرالية»[٥]. وتم تطوير شروط العضوية بعد ذلك بشكل مفصل في المكتسبات المجتمعية (Acquis communautaire) التي تفرض القوانين، والمبادئ، والمعايير عبر مجموعة شاملة من القضايا السياسية، والاقتصادية، والتقنية لتضم واحداً وثلاثين فصلاً وحوالى ثمانية آلاف صفحة[٦].

إن الإجراء المقيّد بشكل كبير للتوسع الأوروبي - خاصة عقب تبني معاهدة ماستريخت - شكّل مجموعة الضغوط الخارجية الأكثر إلزامية لإصلاح الحوكمة (والبنية الاقتصادية) في تاريخ الدولة القومية الحديثة. وبعد انهيار الشيوعية، مارسَ الاتحاد الأوروبي قوة جذب مغناطيسية خارقة على

---

(٣) Laurence Whitehead, "International Aspects of Democratization," in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 21.

(٤) Consolidated Version of the Treaty of the European Union, Articles 6 (1) and 49, Maastricht, 7 February 1992, <http://europa.eu.in/eur-lex/en/treaties/dat/C_2002325EN.000501.html>.

(٥) European Council in Copenhagen, "Conclusions of the Presidency," 21-22 June 1993, <http://wuse.eu.int/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/en/ec/72921.pdf>.

(٦) Edward R. McMahon and Scott H. Baker, *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organizations and Universal Norms* (Bloomfield, CO: Kumarian Press, 2006), pp. 40-41.

دول ما بعد النظام الشيوعي في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. إن السماح لدولة ما بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي لا يجلب لها فقط المنافع الاقتصادية الملموسة من اندماج ومساعدات، بل «يعني أيضاً «عودة إلى الغرب»، وهو أمر يصفه في الغالب العديدُ من السياسيين الأوروبيين بأنه أهمّ أهدافهم»، وأنه مبتغى كل شعب أوروبا الشرقية التواقة إليه بشغف[7]. تشمل العودة أكثر من الهُوية الثقافية؛ إذ كان لذلك، أيضاً، باعث سياسي سريع: الأمل «في أن يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يفعل مع البولنديين، والتشيكيين، والهنغاريين مثل ما فعل مع إسبانيا، والبرتغال، واليونان»[8]. يعي الديمقراطيون السياسيون جيداً، وفاعلو المجتمع المدني، والزعماء المفكرون في المنطقة، أنه إذا اندمجت بلدانهم في المؤسسات الأوروبية، فإن فكرة الانشقاق عن الديمقراطية ستصبح غير واردة.

ولكن مع ذلك، ظل توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل الدول ما بعد النظام الشيوعي، يتأجل مراراً وتكراراً، بما أن الأعضاء المحتملين كانوا يكافحون من أجل الاستجابة إلى الشروط السياسية، والقانونية، والبيروقراطية، والاقتصادية المؤهلة للانضمام إلى الاتحاد؛ فبعدما تمّت المصادقة على قبول ترشيح كلٍّ من بولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، وسلوفينيا، وإستونيا للاتحاد في شهر تموز/يوليو من عام ١٩٩٧م، «كان على كل دولة مرشحة أن تدخل في مفاوضات موسعة مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي لكي تثبت قدرتها على تلبية معايير الاتحاد الأوروبي وتلزم نفسها على العمل وفق المكتسبات»[9]. (عندما تمّ قبول ترشيح دول ما بعد النظام الشيوعي إلى مرحلة التفاوض، طبقت عليها العملية نفسها). كانت لجنة الاتحاد الأوروبي تراقب سنوياً، عن كثب، تطبيق الإصلاحات الضرورية في كل دولة مترشحة وتقديم تقرير بهذا الخصوص، ليفضي ذلك بعد مرور سبعة أعوام إلى انضمام ثماني دول ما بعد النظام الشيوعي إلى الاتحاد الأوروبي (بالإضافة إلى قبرص ومالطا) في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤م.

---

(٧) Jiri Pehe, "Consolidating Free Government in New EU," *Journal of Democracy,* vol. 15, no. 1 (January 2004), p. 36.

(٨) Jacques Rupnik, "Eastern Europe in the International Context," *Journal of Democracy,* vol, 11, no. 2 (April 2000), p. 122.

(٩) Pehe, Ibid., p. 39.

وغالباً ما تقدِّم اللجنةُ تقاريرَ عن حالات عجز محددة في جودة الديمقراطية ومؤسسات السوق، وبمقتضى هذا التقرير تحث الدول على تبني حلول محددة. ومن ثَمّ، فإنه بفضل ضغط الاتحاد الأوروبي جزئياً، «تمكّنت كلٌّ من جمهورية التشيك، وسلوفاكيا، ولاتفيا، تدريجياً من تطهير أنظمتها البنكية والعمل على استقرارها»[10]. تمكّنت كلٌّ من بولندا، وسلوفاكيا، وجمهورية التشيك من تفعيل إدارة الدولة اللامركزية لجعلها قريبة من الشعب. في حين غيرت دول البلطيق قوانينها وممارساتها التي تقصي الأقليات الناطقة باللغة الروسية. وتبنّت جمهورية التشيك، وسلوفاكيا، وهنغاريا تدابير لتحسين مستوى التعامل مع أقلياتهم من الغجر الروميين.

وتلقّى كل المترشحين مطالب متعددة من الاتحاد الأوروبي للتسريع من وتيرة الإصلاحات القضائية، من خلال إزالة القضاة والمدعين المفسدين وتحسين الفاعلية. وخضعت هذه الدول أيضاً إلى ضغوطات تهدف إلى عدم تسييس المصالح المدنية[11]. وعلى كل دولة ترشّح نفسها للاتحاد الأوروبي القبول بمضامين المعاهدات التي تأسس عليها الاتحاد، والتي تلزم الدول الأعضاء بالالتزام قانونياً بمجموعة من معايير حقوق الإنسان.

إن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تفرض على كل الدول المرشحة والمنتمية إلى المنطقة الأوروبية الحدّ من الزبونية، والفساد، والغش، والتكهّن الداخلي الذي رافق المرحلة الأولى من إصلاحات السوق بعد سقوط النظام الشيوعي.

كان لهذه الضغوطات تأثيرات قوية مماثلة في بلغاريا ورومانيا، اللتين كان عليهما تجاوز تركة حكم أكثر قساوة، وغير خاضع لإصلاح، ولا يملك ماضياً ليبرالياً بما يكفي كي تبنيا عليه مستقبليهما كما هو الحال بالنسبة إلى دول أوروبا الوسطى. وحتى بعد قبول هاتين الدولتين ـ في نهاية المطاف ـ عضوين في الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧م، ظلت الشكوك مخيمة بشأن استقرار الإصلاح فيهما. ولذلك، «تم إخضاعهما لإجراءات وقائية تثنيهما عن التراجع عن موقفهما»، مما يمنح اللجنة

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه، ص٤٠.

الأوروبية سلطة لتعليق المساعدات الاقتصادية، واستفادات أخرى تمنحها العضوية في الاتحاد الأوروبي في حال تداعي الإصلاحات الديمقراطية(١٢).

لم يكن تأثير الشروط التي حدّدها الاتحاد الأوروبي أكثر ضراوة في أي مكان مثلما كان عليه الحال في سلوفاكيا، الدولة الوحيدة من بين دول ما بعد النظام الشيوعي المترشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي التي أخفقت في الاستجابة للمعايير الديمقراطية المحددة من قبل الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى مفاوضات العضوية. وعلى وقع الصدمة التي أحدثها قرار الاتحاد الأوروبي، في تموز/يوليو ١٩٩٧م لإقصاء البلد من الموجة الأولى من المفاوضات، أطاح الناخبون السلوفاكيون بالرئيس الشمولي «فلاديمير ميشيار» عام ١٩٩٨م، مفضّلين ائتلافاً سياسياً ملتزماً بالاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. وبعد ذلك، «وفي ظل القضايا التي تبدأ من احترام سيادة القانون وتمتد إلى لغة القانون الجديدة التي تستوعب كل تطلعات الأقلية المجرية، [فرضت] رغبة سلوفاكيا في اللحاق بركب جيرانها في أوروبا الوسطى نحو أوروبا حافزاً من أجل تحقيق الإصلاحات الديمقراطية»(١٣).

وأكثر من ذلك، كان للرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تأثير تحرري ملحوظ في تركيا. عندما تقدّمت تركيا لأول مرة بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٧م، كانت إحدى الدول التي تنعدم فيها الليبرالية بشكل كبير، إلى درجة أن العالم لم يكن يوماً ما يتصور أن يصير هذا البلد ديمقراطياً، ولم تمنح وضعية مترشح رسمي إلا عام ١٩٩٩م بعدما تراجع نفوذ الجيش بشكل كبير. وبعد تلك الفترة نفسها، استمرّ تقليص الحرّيات بشكل كبير، والإجراءات القانونية، وتجاوز حقوق الأقليات إلى أن فاز حزب العدالة والتنمية ـ الحزب الإسلامي المعتدل والموالي لأوروبا ـ فوزاً مذهلاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢م. بعدها، عملت تركيا على المضي

---

(١٢) Dan Bilefsky, "Romania and Bulgaria Celebrate Entry into European Union," *New York Times*, 2/1/2007.

(١٣) Rupnik, "Eastern Europe in the International Context," p. 124; Pehe, Ibid., p. 38; and Zoltan D. Barany, "NATO's Peaceful Advance," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1 (January 2004), p. 74.

قدماً نحو تلبية المطالب الشاملة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. أدى قرار الاتحاد الأوروبي الترخيص ببداية المفاوضات الرسمية بشأن الانضمام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥م، إلى مجموعة من الإصلاحات التحررية التي ضيّقت من القيود على التظاهرات وحرية التعبير، ومنحت مجالاً واسعاً للأقلية الكردية كي تستعمل لغتها الخاصة بها، وزادت من المراقبة المدنية للجيش، وألغت عقوبة الإعدام، ومحاكم أمن الدولة، وأصلحت القانون الجنائي ليتماشى مع المعايير الأوروبية، والصناعة البنكية، وحسّنت عموماً من الحريات الفردية، والإجراءات القانونية؛ فعلى الرغم من أن تركيا ليست بلداً ديمقراطياً ليبرالياً، ويبقى بعيداً كلَّ البعد عن المعايير الأوروبية بشأن عدة قضايا، إلا أنها قطعت مسافة مهمة في طريقها الإصلاحي نحو أوروبا. وكما لاحظ أحد المسؤولين الأوروبيين مؤخراً، وهو يتأمل الحواجز التاريخية والثقافية، والأيديولوجية التي يجب على زعماء تركيا تخطيها، «إن الشيء الأكثر إثارة يتمثل في مستوى الإصلاح التركي وسرعته، وإننا ندين بذلك إلى الضغوط التي مارسها الاتحاد الأوروبي على تركيا»[(١٤)].

إن الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي لها أيضاً تأثير واضح في الرأي العام. وخلال التسعينيات، تآكلت مستويات عالية من الإحساس الشمولي والحنين الشيوعي خاصةً في الدولتين المتخلفتين عن الركب فيما يخصّ تأهيلها إلى محادثات الانضمام؛ رومانيا وبلغاريا. أما بخصوص سلوفاكيا، فإن الناخبين في نهاية المطاف تخلّوا عن خيارات أكثر شمولية وليبرالية سياسية عندما أصبحت إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أكثر واقعية. في المقابل، في «مولدوفا» المجاورة حيث انعدام أي إمكانية على المدى القريب أو أي عملية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، «فلا يزال مؤيدو الحزب الواحد الحاكم يشكّلون ٥٠ في المئة، وأن مجلس المدينة صوّت مؤخراً على إعادة نحت تمثال لينين في الساحة المركزية. ولا بد من

---

(١٤) McMahon and Baker, *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organizations and Universal Norms,* p. 47.

حول الإصلاحات السياسية في تركيا، انظر: *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2006), pp. 730-733.

أن يكون المغزى واضحاً: يتعلّم الناس بسرعة فائقة عندما تكون الحوافز الحقيقية في المتناول»[15].

من الممكن القول إن التاريخ كان بجانب الديمقراطية في أوروبا الشرقية، وإنها ستتجذّر تدريجياً سواء في حضور الفحص الدقيق وغيابه والمرونة الشديدة للاتحاد الأوروبي، لكن باعتباره حداً أدنى، ستستغرق عملية ترسيخ القيم الديمقراطية والمؤسساتية وقتاً أطول ولن تذهب بعيداً[16]. والجدير بالذكر، أنه على الرغم من أن الميثاق ألزم حلف الناتو عند تأسيسه عام ١٩٤٩م «بصيانة حرية» الدول الأعضاء فيه، وحماية مبادئه الديمقراطية المشتركة وسيادة القانون، إلا أنه لم يمنع المنظمة خلال عقودها الأولى من قبول انضمام الدول غير الديمقراطية أو الاحتفاظ بها، مثل البرتغال، واليونان، وتركيا.

إلى حدود انتهاء الحرب الباردة، كان حلف الناتو منشغلاً باحتواء خطر الاتحاد السوفياتي وردعه، وليس بتعزيز الديمقراطية أو الدفاع عنها بأي وسيلة سياسية، لكن مع انقضاء هذا الخطر العسكري، «صمّم حلف الناتو بحزم ضم المبادئ الديمقراطية باعتبارها دعامة من دعامات انشغالاتها الأمنية الجديدة وشرطاً من شروط القبول»[17]. ولتسهيل عملية التوسع الديمقراطية، أطلق برامج الشراكة لتصل إلى دول أوروبا الشرقية السائرة نحو الديمقراطية، ولإعدادهم إلى العضوية في الاتحاد الأوروبي، وقد شكّك الدارسون فيما إذا كانت الشروط الديمقراطية للناتو حقيقة بلغت حداً كبيراً. مما لا ريب فيه، أن الناتو يفتقر إلى الهندسة الصارمة للاتحاد الأوروبي بشأن الرصد والإنفاذ (Monitoring and Enforcement)، أما بخصوص دول ما بعد النظام السوفياتي التواقة إلى أن تصبح جزءاً من الغرب، فإنه من الصعب فكّ الحوافز التي يولّدها الاتحاد الأوروبي في مقابل تكامل الناتو. بالنسبة إلى

---

(١٥) Alina Mungiu-Pippidi, "Europe Moves Eastward: Beyond the New Borders," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1 (January 2004), p. 55.

(١٦) هذا استنتاج جيري بيهي واستنتاج العديد من الباحثين الآخرين. انظر: Pehe, "Consolidating Free Government in New EU," p. 42.

(١٧) McMahon and Baker, *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organizations and Universal Norms*, p. 78.

الغرب، يعدّ تعزيز الديمقراطية وضمان وحدة أوروبا وسلامتها هدفين توأمين. أما بالنسبة إلى الشرق، فلا يزال الحافز الأساس لبلوغ العضوية في حلف الناتو تطبعه الوقاية من الحرب الباردة ـ وتحديداً الوقاية من الانتهاك الديمقراطي الروسي في المستقبل ـ وليست الديمقراطية بالضرورة. بينما لم يولّد توسيع حلف الناتو أي شيء من قبيل الضغوط الملزمة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي لتعميق الديمقراطية، إلا أنه حسّن من المراقبة المدنية على القوات المسلحة، والشفافية في الميزانيات العسكرية، والمهنية العسكرية، والاستقلالية عن السياسة. في هذه المجالات، «غنيّ عن الذكر، أنه كان لمطالب الناتو للحصول على العضوية فيه تأثير مؤيد للديمقراطية بشدة في أوروبا الشرقية»[١٨].

وفي ذروة الحرب الباردة، في عام ١٩٧٥م، تأسّست هيئة إقليمية أخرى: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لتقليص التوترات الأمنية، خاصة في أوروبا، من خلال تبني اتفاقية «هلسنكي» النهائية. وتمّت إدانة هذه الاتفاقية من قبل اليمين، باعتبارها تمنح الشرعية لدكتاتوريات المعسكر السوفياتي، وذلك من خلال الاعتراف بالحدود والمعاهدات القائمة، ومن خلال إقرار (وبلغة دبلوماسية مألوفة) الحق السيادي لكل دولة لاختيار نظامها السياسي والاقتصادي، و«تحديد قوانينها والمبادئ التي تدير بها شؤون بلادها». في هذا الجانب، اعتبر الاتحاد السوفياتي أنه حقّق نصراً دبلوماسياً تاريخياً، لكن، بإلزام كل الدول «باحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الفكر، والضمير، والدين أو المعتقد»، وبإقناع كل الدول الموقّعة البالغ عددها ثلاثين دولة بما فيها الاتحاد السوفياتي بالتعهد باحترام هذه الحقوق والحريات الفردية، وإقرار «حق الفرد في معرفة حقوقه والتمتع بها»، غيّر اتفاق «هلسِنْكي» النهائي ثقافة الاتحاد السوفياتي، وعمل في نهاية المطاف على تقويض شرعيته الدكتاتورية أكثر من تعزيزها[١٩]. في عام ١٩٩٠م، بعد مرور سنة على انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، تجمّع كل أعضاء «منظمة الأمن

(١٨) Barany, "NATO's Peaceful Advance," p. 75.

(١٩) Conference on Security and Cooperation in Europe, Final Act, Helsinki, 1975, 1 (a) (I) and 1 (a) (VIII), pp. 2 and 4.

والتعاون في أوروبا»، و«اعترفوا بالديمقراطية باعتبارها نظامَ حكم مشترك وحيد» في ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة. استمرّت منظمّة الأمن والتعاون في أوروبا في تقنين مبادئها وتطلعاتها المتعلقة بأداء الحوكمة وبالأداء السياسي في أكثر من خمسة عشر بياناً واتفاقية تقرّ الديمقراطية وسيادة القانون»[٢٠].

كان تأثير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر غموضاً من الاتحاد الأوروبي، لكنه لا يزال مهماً. إن نقطة التحول التي شكلتها اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٧٥م أضفت طابع الشرعية على اختلاف الرأي وعلى مراقبة حقوق الإنسان. وخلال التسعينيات، أصبحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر نشاطاً وتمأسساً لمّا تحولت من منتدى للحوار إلى منظمة إقليمية امتدت إلى «فلاديفوستوك في روسيا مروراً بأوروبا إلى «فانكوفر» في كندا. لكن اتساع رقعة عضويتها، التي تضم عدداً من الدول غير الديمقراطية ما بعد الاتحاد السوفياتي وكذا روسيا صعبة المراس سياسياً، غالباً ما اعترضت سبيل العمل الفعّال على تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها. بدأت المنظمة بمساعدة الانتخابات ومراقبتها، ومراقبة حقوق الإنسان، وبمساعدة تنمية العناصر الحكومية وعناصر المجتمع المدني الديمقراطية عام ١٩٩١م، ولكن، لما انتقدت بعثات المراقبة انتخابات مشكوك فيها في أرمينيا وأذربيجان من منتصف التسعينيات إلى نهايتها، اعترضت روسيا ودول ما بعد الاتحاد السوفياتي الأخرى الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على «انحيازها»، والبحث عن إضعاف مراقبة هذه المنظمة. بينما كان تقييم مراقبة الانتخابات التي تسهر عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في بيلاروسيا، وكازاخستان، وروسيا، مخيباً لآمال بعض المدافعين عن الديمقراطية لكون المنظمة غير حازمة في إلغاء الانتخابات غير النزيهة، مما جرّ ذلك، وبشكل متزايد، إلى احتجاجات عارمة في روسيا وجيرانها الشموليين. على الرغم من أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نجحت فعلاً في منع حكومة يوغوسلافيا من المشاركة إلى حين مغادرة «سلوبودان

---

(٢٠) Democracy Coalition Project, "Defending Democracy: A Global Survey of Foreign Policy Trends, 1992-2002: Fact Sheets on Regional Organizations," <http://www.demcoalition.org/pdf/Regional_Organizations.pdf>.

ميلوسوفيتش» منصبه، وتنصيب زعيم منتخب بشكل شرعي، إلا أنها تعاني عموماً الافتقار إلى سُبل تفرض من خلالها الالتزام بحقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات جزائية مع من ينتهكها. ومن ثَمّ، فهي بالأساس تعمل على زيادة الضغوط وتطلعات الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. أما الدول الموجودة على الهامش السياسي وتملك بعض الأمل في الانضمام إلى هاتين الهيئتين (مثل جنوب شرق أوروبا)، فلها بالتالي، «حافز ضخم للاستجابة لمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا»، لكن فيما يخص دول ما بعد الاتحاد السوفياتي في القوقاز وآسيا الوسطى، فالحافز الذي يحركها يبقى أضعف بقدر كبير[(٢١)].

## ثانياً: الشؤون الداخلية لأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية

عندما تشكّلت منظمة الدول الأمريكية عام ١٩٤٨م، كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت حديثاً وكانت تركّز الانشغالات المهيمنة على المنطقة على الأمن والدفاع المشتركين. وهكذا، إن المادة الأولى التي تم الإعلان عنها في الميثاق تفيد بأن الدول الأعضاء أنشأت منظمة الدول الأمريكية «لبلوغ نظام سلام وعدل، وتعزيز تضامنها، وتقوية تعاونها، والدفاع عن سيادتها وعن وحدتها الترابية واستقلالها». وقد «تحدثت مقدمة الميثاق عن تعزيز نظام الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية في إطار المؤسسات الديمقراطية»، كما «كانت الممارسة الفعالة للديمقراطية التمثيلية» من بين المبادئ التي أكدتها الدول الأعضاء في المنظمة». لكن الميثاق الأصلي لم يُولِ الديمقراطية اهتماماً كبيراً، على العكس من ذلك، كانت غاياته صدّ العدوان، وتعزيز التعاون من أجل التنمية، وحلّ الخلافات بين الدول بشكل سلمي. وبلغ اهتمام الميثاق بالكيفية التي تحكم بها الدول حداً يدافع عن حق كل دولة في «تنظيم نفسها حسبما تراه مناسباً»، وفي أن تكون بمنأى عن أي تدخّل خارجي»[(٢٢)].

---

(٢١) McMahon and Baker, *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organizations and Universal Norms*, p. 70.

(٢٢) Bogotá Conference of American States, Charter of the American States, 30 March-2 May 1948, <http://www.yale.ed/lawweb/decad062.htm>, articles 9 and 15.

ومع تعديل الميثاق في «بوينوس آيرس» في الأرجنتين عام ١٩٦٧م، ومع سلسلة القرارات والقوانين، أصبحت منظمة الدول الأمريكية أكثر التزاماً بالديمقراطية باعتبار ذلك ـ وكما ورد في مقدمة الميثاق الحالي ـ «شرطاً ضرورياً لضمان استقرار تنمية المنطقة». بدا الآن واضحاً أن غاية المنظمة منصبة على «تعزيز التمثيل الديمقراطي» («ولو أن ذلك لا يتم إلا بمبدأ عدم التدخل»)[٢٣]. ومنذ عام ١٩٩٠م، ذهبت منظمة الدول الأمريكية أبعد من ذلك بكثير لتحقيق هدفها المنشود لتعزيز الديمقراطية. وفي حزيران/ يونيو من العام ذاته، تأسّست الوحدة من أجل تعزيز الديمقراطية لمساعدة الدول الأعضاء «في مجهوداتها الرامية إلى تجديد المؤسسات الديمقراطية وحمايتها وتقويتها»[٢٤]، ثم عملت المنظمة على تطوير بنية تحتية مهمة لمنح البعثات المراقبة للانتخابات تدريباً، ومعرفة، وخبرة لاستغلالها في هذه المراقبة. في عام ١٩٩١م، وفيما أصبح يعرف «بالتزام «سانتييغو» بالديمقراطية»، تبنّت منظمة الدول الأمريكية بالإجماع القرار الرقم (١٠٨٠) الذي يقضي بتأسيس ميكانيزمات الرد السريع والجماعي على أي تهديد يقف في وجه الديمقراطية في المنطقة. في عام ١٩٩٢م، عُدّل بروتوكول واشنطن ميثاق منظمة الدول الأمريكية لمنح الهيئة حق تعليق عضوية دولة ما إذا ما أطيح بحكومتها المنتخَبة ديمقراطياً قسراً. وتمّ إقرار التعديل عام ١٩٩٧م.

وفي قمة دول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية الثالثة التي انعقدت في كيبيك بكندا عام ٢٠٠١م، تبنّت منظمة الدول الأمريكية قانوناً يتعلق بالديمقراطية أكثر قوة، بحيث يتم بموجبه إقصاء أي دولة من المشاركة في عملية القمة التي تعاني «أي تحول غير دستوري أو تعطيل للنظام الديمقراطي» سواء من خلال انقلاب قسري أو عبر وسائل أخرى. فتُوِّج ذلك بترسيخ مبادئ الديمقراطية في دول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية المتمثلة في الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، وهو ميثاق يعدّ الأكثر تشديداً على مبادئ الديمقراطية ومعاييرها من أي أداة إقليمية خارج أوروبا. إن الميثاق الذي تمّ التوقيع عليه في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، ورد في مادته الأولى

---

(٢٣) Charter of the Organization of American States, article 2.

(٢٤) OAS General Assembly Resolution 1063, <http://www.oas.org/lab/Documents/general_assembly/ag_res_1063_xx_o_90_eng.pdf>.

أن «لشعوب أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية الحق في الديمقراطية، وأن على حكوماتهم واجبات ينبغي تعزيزها والدفاع عنها». وبدمج قائمة بحقوق ديمقراطية مفصلة، ربط الميثاق أيضاً، بشكل متلازم، بين ديمقراطية انتخابية قوية تعددية و«ممارسة فعّالة للحريات الأساسية وحقوق الإنسان». وطبقاً لِلغة قانون مدينة «كيبيك»، فإن الميثاق يقصي أي دولة من المشاركة في أي هيئة من هيئات منظمة دولة أمريكا أو أنشطتها، إذا كانت تعاني تعطيلاً غير دستوري للديمقراطية أو «تحول للنظام الدستوري الذي يفسد النظام الديمقراطي»[٢٥].

وفي أواخر الثمانينيات، كان يشكّل العالم الغربي، للمرة الأولى في تاريخه، حكومات كلها تقريباً منتخبة ديمقراطياً. إن هذا التطور إلى جانب الخطوة المستعجلة للتحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية وعبر العالم كله، شجّع منظمة دول أمريكا على اتخاذ خطوات جديدة مثيرة لتعزيز الديمقراطية والدفاع عنها. عندما ألغى الجنرال البنمي «مانويل نورييغا» الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ١٩٨٩م، عقدت منظمة دول أمريكا اجتماعاً طارئاً لوزراء الخارجية الذين أدانوا القائد العسكري وأرسلوا فريقاً من المنظمة لأداء دور الوساطة في محاولة لنقل السلطة على نحو سلمي إلى الرئيس المنتخب ديمقراطياً. «أخفق دور الوساطة، لكنه أسس لسابقة مهمة [تخول للمنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة دول أمريكا] الحق في مباشرة قضايا سياسية داخلية»[٢٦].

وبموجب القرار (١٠٨٠)، و«التزام سانتييغو بالديمقراطية»، أظهرت منظمة دول أمريكا فاعلية متزايدة في الدفاع عن الديمقراطية في المنطقة. وجاء الاختبار الأول بعد مرور ثلاثة أشهر عندما أطاح انقلاب عسكري برئيس هاييتي «جين - برتراند أريستيد». فرضت منظمة الدول الأمريكية عقوبات على هاييتي، لكن لم يزد ذلك الأزمة الإنسانية في البلاد إلا

---

(٢٥) Inter-American Democratic Charter,
<http://www/upd.oas.org/charter/docs/resolution_en_p4.htm>, articles 1,7, and 20.

(٢٦) Robert Pastor, "The Third Dimension of Accountability: The International Community in National Elections," in: Andreas Schedler, Larry Diamond, and Marc F. Plattner, eds., *The Self-Restraining State: Power and Accountability in New Democracies* (Boulder, CO: Lynne Rienners, 1999), p. 125.

تفاقماً. وفي نهاية المطاف، وكما تمّت مناقشة ذلك في الفصل السابق، كان لزاماً على الولايات المتحدة أن تمضي قدماً في تهديدها بالتدخّل العسكري.

ردت منظمة الدول الأمريكية بنجاح على الانقلاب الذاتي (Autogolpe) في نيسان/أبريل ١٩٩٢م للرئيس «ألبيرتو فوجيموري» في البيرو. وبعد ما أغلق «فوجيموري» المجلس التشريعي للبلاد، وألغى الحكم الدستوري، والحريات المدنية، عقد مجلس منظمة الدول الأمريكية الدائم بسرعة للمطالبة «بإعادة تفعيل دور المؤسسات الديمقراطية على الفور»، كما دعا إلى اجتماع يشرف عليه وزراء الشؤون الخارجية لكل أعضاء منظمة الدول الأمريكية. وساعدت ضغوطات المنظمة على حشد التأييد لطلب الولايات المتحدة بتعليق المانحين الدوليين حوالى ٣ مليار دولار من قروض ومساعدات للبيرو. وجد «فوجيموري» نفسه مرغماً على الدعوة إلى انتخابات جديدة لتشكيل مجلس تشريعي، وإعادة نظام دستوري رسمي. ومع ذلك، لم تمنع الضغوط الجماعية من تقوية سلطاته تحت دستور جديد وتشكيل نظام ديمقراطي مزيف[(٢٧)].

وفي العام الموالي، جاء نصر حاسم وسريع للديمقراطية في غواتيمالا، بحيث تم إجهاض محاولة انقلاب ذاتية من قبل الرئيس المنتخب «جورج سيرانو» في أيار/مايو ١٩٩٣م عندما تراجع الجيش الغواتيمالي عن مساندته، نتيجة التحرك الجاد لمنظمة الدول الأمريكية والولايات المتحدة. هدّدت الولايات المتحدة بعقوبات صارمة، وأصدرت منظمة الدول الأمريكية بالإجماع «رسالة لا لبس فيها ومباشرة... تفيد بإمكانية أن تواجه غواتيمالا عزلة سياسية وعقوبات اقتصادية إذا بقي فيها الحكم الدستوري معطّلاً»[(٢٨)]. أفسح هذا، الطريق أمام التدخل في الباراغواي من قبل منظمة الدول الأمريكية التي أجهضت تقريباً انقلاباً عسكرياً وحافظت على الديمقراطية هناك عام ١٩٩٦م.

---

(٢٧) Tom Farer, "Collectively Defending Democracy in the Western Hemisphere: Introduction and Overview," in: Tom Farer, ed., *Beyond Sovereignty: Collectively Defending Democracy in the Americas* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1996), p. 19.

(٢٨) Francisco Villagrán de León, "Thwarting the Guatemalan Coup," *Journal of Democracy*, vol. 4, no. 4 (October 2001), p. 124.

في عام ٢٠٠٠م، حصلت منظمة الدول الأمريكية على فرصة ثانية في البيرو، وتحركت هذه المرة ـ وحظها كبير بشكل خارق للعادة ـ على نحو أفضل. وفي انتهاك صارخ للحظر المفروض على الولاية الثالثة، تقدّم الرئيس «فوجيموري» للانتخابات مرة أخرى، ودخلت العملية الانتخابية، التي راقبتها منظمة الدول الأمريكية عن كثب، في أزمة، فور الإعلان عن فوز وشيك «لفوجيموري» بعد ظهور نتائج الدورة الأولى من الاقتراع. وفي خضم مؤشرات عن عمليات غشّ واسعة وحالات من انعدام النزاهة، انسحب المتحدي الرئيس «أليخاندرو توليدو» من انتخابات الدورة المقبلة، وعلّقت منظمة الدول الأمريكية مهمة مراقبتها للانتخابات. ودفعت الولايات المتحدة، والعديد من المجتمع المدني البيروفي باتجاه التفعيل الجماعي للقرار (١٠٨٠)، لكن رفضت منظمة الدول الأمريكية في غياب أي تعطيل واضح للديمقراطية. في المقابل، أرسلت «بعثة رسمية رفيعة المستوى» إلى البيرو، مكلفة «باستكشاف... خيارات وتوصيات من أجل تقوية الديمقراطية». إن المهمة التي قادها الكاتب العام لمنظمة الدول الأمريكية، «سيزار غافيرا» ووزير الخارجية الكندي، «لويد أكسوورثي»، منحت أجندة تضم تسعاً وعشرين نقطة من أجل تقوية الديمقراطية البيروفية، وأسست بشكل حاسم لمائدة مستديرة لعملية التفاوض (mesa de diálogo) حيث يناقش ممثلون عن حكومة «فوجيموري»، وأحزاب معارضة، والمجتمع المدني، أفكاراً من أجل الإصلاح السياسي وتحقيق الصلح. تمّت عملية المفاوضات من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠م، إلا أنها لم تحقق تقدماً، «لكن بالتشجيع على نقاش قوي ومفصل بين النخب حول مستقبل البيرو السياسي، ساعدت المائدة المستديرة بلا شك على منع الانزلاق نحو مزيد من قمع الدولة، أو نحو انقلاب عسكري، أو حتى نحو حرب أهلية»[٢٩]. وخلال هذه العملية، حصلت محطة تلفزيونية على شريط فيديو مسجل، وبثّته، حيث يظهر رئيس مخابرات «فوجيموري» المرعب، «فلاديميرو مونتيسينوس» وهو يرشي عضواً من أعضاء الكونغرس الذين يحسبون على المعارضة. حرّك هذا الحدث موضوع طرده من منصب

---

(٢٩) Andrew F. Cooper and Thomas Legler, "The OAS in Peru: A Model for the Future?," *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 4 (October 2001), pp. 128-129.

«مونتيسينوس»، وهروبه من البيرو، وعودته المسرحيّة وسط إشاعات بحدوث انقلاب، لينتهي الأمر باستقالة «فوجيموري» عبر فاكس أرسله على جناح السرعة من اليابان، حيث مكان منفاه. وتلي ذلك انتقال إلى الديمقراطية، بينما لم ترغم منظمة الدول الأمريكية البيرو على العودة إلى الديمقراطية، إلا أنها خلقت جواً مناسباً لذلك من خلال ملء فراغ دستوري بعد انتخابات عام ٢٠٠٠م المثيرة للجدل، ومن خلال توفير وسيلة لاتخاذ القرار خلال الأزمة التي أدت إلى استقالة «فوجيموري»[٣٠]. على الأقلّ، وقفت المنظمة أمام أسوأ احتمال ينذر بقمع وحشي أو انقلاب عسكري، وذلك بإظهار «أن المجتمع الدولي كان ينظر إلى الأحداث السياسية في البلاد ولم يقبل بدكتاتورية واضحة»[٣١].

وبعيداً عن هذه التدخلات المحدّدة، طورّت منظمة الدول الأمريكية أيضاً مؤسسات للمساعدة على تنمية الديمقراطية، والإدارة الانتخابية، وسيادة القانون. بدأت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان عملها عام ١٩٥٩م، بصفتها هيئة غير فعّالة تصدر قرارات عن الأوضاع في بلدان محددة، لكن مع مرور الوقت، أصبحت أكثر جرأة بكشفها عن المشاكل الخطيرة المتعلقة بالحقوق، وبتعزيزها ملف احترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية. في غضون ذلك، «ساعدت على خلق القواعد والبيئة» التي يمكن أن يصبح فيها التزام المنطقة بالمعايير الديمقراطية أكثر وضوحاً[٣٢]. أما مراقبة الانتخابات، فبدأت بشكل محتشم عام ١٩٦٢م، لكن وتيرة عملها تصاعدت بشكل مثير عام ١٩٨٩م إبان ترخيص منظمة الدول الأمريكية لهذه البعثات بمباشرة هذه المهمة تحت طلب من الحكومة المستقبِلة، وذلك بمقتضى القرار (٩٩١). وفي عام ١٩٩٠م، تأسست الوحدة من أجل التنمية الديمقراطية للاستجابة سريعاً لطلبات أعضاء منظمة الدول الأمريكية لمراقبة الانتخابات أو المساعدة على إدارتها. ومنذ ذلك الحين، راقبت بعثات

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص١٣٤.

(٣١) Cynthia McClintock, "The OAS in Peru: Room for Improvement," *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 4 (October 2001), pp. 128-129.

(٣٢) McMahon and Baker, *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organizations and Universal Norms*, p. 100.

منظمة الدول الأمريكية أكثر من تسعين عملية انتخابية في عشرين دولة في المنطقة، بالتعاون أحياناً مع المنظمات غير الحكومية، مثل تلك التي تمّ التطرّق إليها في الفصل الخامس(٣٣). ووثّقت منظمة الدول الأمريكية انتخابات «نيكاراغوا» لعام ١٩٩٠م، مما فتح الطريق أمام الديمقراطية، وانتخابات ٢٠٠٦م التي أعادت زعيم «سندانيستا»، «دانييل أورتيغا» إلى الرئاسة، وانتخابات هاييتي عام ١٩٩١م عندما انتصر المناوئون لسلالة الدكتاتوريات «الدوفالية»؛ وانتخابات جمهورية الدومينيكان عام ١٩٩٤م (التي فضحت أعمال الغش والتزوير) وانتخابات عام ١٩٩٦م، التي (وضعت حداً لها).

لقد أحرزت منظمة الدول الأمريكية تقدماً ملحوظاً منذ أن استحوذ عليها هاجس السيادة الوطنية، ومقاومة أي تدخل في «الشؤون الداخلية» لدولة عضو. فمنذ عام ١٩٩٠م، أصبح نماء المعايير الديمقراطية الواضحة، وسبل توسيعها، والدفاع عنها أمراً مثيراً، لكن يرى الديمقراطيون في المنطقة أن المنظمة لا تزال مقصرة. حاول الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية ملء الثغرات الموجودة في القرار (١٠٨٠)، من خلال تحديد العناصر الأساسية للديمقراطية، وشرعنة تحرك منظمة الدول الأمريكية ضد تدمير الديمقراطية، ولو صدر هذا عن حكومة منتخبة ديمقراطياً، لكن الهيئة عجزت عن استخدام الميثاق لإيقاف اختناق الديمقراطية المتدرج في فنزويلا من قبل «هوغو شافيز»، على الرغم من محاولة مبكّرة جديرة بالثناء تشير إلى هذا الأمر من قبل الأمين العام «غافيريا»(٣٤). كلما نبعت هذه التحديات للديمقراطية من استخدام غامض للانتخابات التنافسية، استعصى تحديد بداية تحرك منظمة الدول الأمريكية، ولو في الوقت الراهن، حيث يشترط الميثاق الديمقراطي فقط ثلثي الدول الأعضاء، عوض الكل للتوصل إلى اتفاق سياسي. وفي عام ٢٠٠٥م، تقدّمت الولايات المتحدة، في خطوة فاشلة، بمقترح قد يسمح للمنظمات غير الحكومية بتقديم شكاوى حول التراجع الديمقراطي الذي تتسبب فيه الحكومات قبل أن تقوم بذلك منظمة الدول الأمريكية(٣٥).

---

(٣٣) The Organization of the American States, "Supporting the Electoral Process," <http://www.oas.org/main/asp?sLang=E&sLink=http://www.oas.org/key_issues/eng>.

(٣٤) McMahon and Baker, Ibid., p. 98.

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٠١.

## ثالثاً: التشرذم الأفريقي

عكست منظمة الوحدة الأفريقية المنحلة حالياً مثل أي منظمة إقليمية في العالم، إصرار دول العالم الثالث على الدفاع عن سيادتها، وتأكيد استقلالها عن القوى العظمى. ولم يكن يعني ذلك الاستقلال عن الحكم الاستعماري الرسمي فحسب، وإنما أيضاً الاستقلال عن التدخّل الأجنبي في كيفية حكم الدول الجديدة نفسها داخلياً. علاوةً على ذلك، وإلى حدود عهد قريب جداً، ظلّت الدول الأفريقية تكره القيام بأي شيء على الإطلاق لحماية الديمقراطية، أو حقوق الإنسان في الدول الأفريقية الأخرى. إن مردّ ذلك على ما يبدو إلى كون هذه الدول كانت عملياً (وإلى عهد قريب) شمولية بشكل كبير. وعقبت الجهود الإقليمية من أجل تعزيز الديمقراطية - إلى حدٍّ ما - التغيير الديمقراطي في المنطقة. إذا كانت دول منطقة ما أقل ديمقراطية، فستكون في وضع أضعف للالتزام بآليات إقليمية جادة لمراقبة سير الديمقراطية والضغط من أجل تثبيتها. وكلما أصبحت دول منطقة ما أكثر ديمقراطية، ازدادت العزيمة الجماعية فيها والآليات المؤسساتية صرامة كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية. ومع الموجة الواسعة والمحدودة، في آن واحد، لتحولات الأنظمة التي تشهد الديمقراطية، والتي عصفت بأفريقيا بعد عام ١٩٩٠م، سيُنْتظر من المنظمة الإقليمية الرئيسة، البدء أخيراً بالاهتمام بطبيعة الحوكمة في الدول الأعضاء، وقد قامت بذلك بالفعل.

وكما قام بذلك نظراؤهم في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، لم يكن تقدُّم الديمقراطية غاية رؤساء الدول الأفريقية الذين وضعوا جانباً انقساماتهم الناجمة عن الحرب الباردة في أديس أبابا، لتبنّي ميثاق منظمة الدول الأفريقية عام ١٩٦٣م. كان هدفها بالأحرى الدفاع عن سيادة دولها وأراضيها لتعزيز «وحدتها وتضامنها»، لوضع حدٍّ للاستعمار، ولتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وفي المواد الاثنتين والثلاثين كلها التي وردت في الميثاق، كانت كلمة «ديمقراطية» مثيرة لغيابها الكامل. في المقابل، عندما طالب رؤساء الدول الأفريقية بعد أربعين سنة تقريباً، بتشكيل اتحاد أكثر تكاملاً، وأخذ مكان منظمة الدول الأمريكية، تحولت البيئة المعيارية بشكل كامل. وبعد أربعة عقود من الإخفاق التنموي وإخفاق الدولة، ازداد

انشغال الشعوب الأفريقية بحقوقها الفردية على نحو مثير أكثر من انشغالها بدولها، وتطلعاتها إلى حوكمة أفضل في المجتمع الدولي. شعر القادة الأفارقة بالحرارة، ونتيجةً لذلك، جاءت الوثيقة الدستورية للاتحاد الأفريقي، الموقع عليها في «لومي» في التوغو في تموز/يوليو ٢٠٠٠م من قبل ثلاثة وخمسين قائدَ دولة، مليئة بالإشارات إلى الديمقراطية، وبالالتزامات بها، وبحقوق الإنسان. وفي مقدمة الوثيقة أعلن الاتحاد الجديد عن تصميمه «على تعزيز حقوق الإنسان وحقوق الشعوب برمّتها والعمل على حمايتها، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والثقافية، وضمان حوكمة جيدة، وسيادة القانون». تمّ الاعتراف رسمياً بهذه الأهداف باعتبارها أهدافاً أساسية للاتحاد الأفريقي، الذي أدان أيضاً (من بين مبادئه الأساسية)، «التحولات غير الدستورية للحكومة»[(٣٦)].

إلى حدٍّ ما، تم إفساح المجال للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي ظهر عام ١٩٨١م. إن هذه الوثيقة التي صارت سارية المفعول عام ١٩٨٦م، أكدت عدداً من حقوق الإنسان الأساسية؛ مثل الحرية، وأمن الفرد، والمساواة أمام القانون، وحرية الضمير، والتعبير، وحرية التجمع والجمعيات. ومع ذلك، لم يتم ذكر كلمة «ديمقراطية» إلا بشكل عابر وباهت لمّا تمت الإشارة إلى حق «المشاركة بنزاهة في الحكومة... وفق أحكام القانون»[(٣٧)].

في هذا المجال، يعدّ الالتزام الصريح لميثاق الاتحاد الأفريقي الجديد «بتعزيز المبادئ الديمقراطية والمؤسسات، تاريخياً، بل ثورياً عندما يرى المرء عدد الدكتاتوريين الأفارقة الذين أرغموا على التوقيع عليه. علاوةً على ذلك، اتخذ أيضاً الميثاق الخطوة الشجاعة لمنع أي حكومة من المشاركة في الاتحاد الأفريقي التي تكون «قد أتت إلى السلطة عبر طرق غير دستورية»[(٣٨)]. وفي الوقت ذاته، خرج «إعلان لومي» بالتزامن مع القانون

(٣٦) Constitutive Act of the African Union, Lomé, Togo, 11 July 2000, Articles 3 and 4, <http://www.au2002.gov.za/docs/key_oau/au_act.htm>.

(٣٧) African (Banjul) Charter on Human and Peoples, Rights, adopted 27 June 1981, article 13, <http://wwwl.umn.edu/humanrts/instree/zlafchar.htm>.

(٣٨) المادة ٣٠ من القانون التأسيسي.

التأسيسي ليحدّد آليات وعقوبات طارئة، على غرار تلك التي تتبنّاها منظمة الدول الأمريكية للضغط من أجل عودة الحكومات الدستورية التي أطيح بها.

واستمرت الوثائق في تفصيل العناصر الضرورية - إلى درجة غير مسبوقة في المنطقة - للديمقراطية الدستورية، بما في ذلك فصل السلطات، واستقلالية القضاء، والاعتراف بدور المعارضة[٣٩]. ومنذ تشكيلها، قام الاتحاد الأفريقي بالإعلان عن عدة مبادرات أخرى للوفاء بالتزاماتها الديمقراطية الجديدة.

ومنذ تأسيسها عام ١٩٦٣م إلى نهاية الحرب الباردة، كانت منظمة الدول الأمريكية أيضاً - من بين المنظمات الإقليمية الأخرى - تدافع عن عجزها عن انتقاد الحوكمة الداخلية لدول الأعضاء أو التحرّك ضدها، بقطع النظر عن حجم وحشيتها وظلمها، بل انتخبت الدكتاتوري الأوغاندي «إيدي أمين» رئيساً لها في أوج حكمه القاتل، لكن مع ظهور عدد الدول الديمقراطية (وحكومات مدنية منتخبة أخرى) المتزايد في أفريقيا خلال التسعينيات، بدؤوا يمارسون تأثيراً أكبرَ داخل منظمة الوحدة الأفريقية. «إن أحد الأمثلة (الأولى لهذا التأثير) كان رد فعل المنظمة على الانقلاب العسكري الذي وقع في سيراليون في أيار/مايو عام ١٩٩٧م، بإدانته بالإجماع من قبل أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، حيث أيّد العديد منها استخدام القوة لوضع حدٍّ للانقلاب»[٤٠]. وبعد ذلك، رفضت منظمة الوحدة الأفريقية في قمتها التي عقدتها في «لومي» عام ٢٠٠٠م، إيجاد مقعد للدكتاتوريين العسكريين الذين استلموا السلطة مؤخراً في ساحل العاج، وجزر القمر، مما ساهم في إخفاق الجنرال في ساحل العاج في إضفاء الشرعية على حكمه وتعزيزه.

عندما تحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقي بعقلية ديمقراطية على نحو واضح، قامت بذلك بوسائل مؤسساتية جديدة للرد على تحولات

---

(٣٩) Declaration on the Framework for an OAU Response to Unconstitutional Changes of Government, Lomé, July 2000, <http://www.africanteview.org/docs/govern/govchange.pdf>.

(٤٠) McMahon and Baker, *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organizations and Universal Norms*, p. 134.

غير دستورية في الحكم. وحدّد إعلان «لومي» وسائل متعددة لإزاحة حكومة منتخبة تثير تنديداً رسمياً من لدن الاتحاد الأفريقي، وتفرض مجموعة من العقوبات الممكنة. عندما أطاح الجيش برئيس غينيا ـ بيساو عام ٢٠٠٣م، استهجن رئيس الاتحاد الأفريقي، «جواشيم شيسانو» (رئيس الموزنبيق) الانقلاب باعتباره انتهاكاً. وفي ظل الضغوطات التي مارسها الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، نظمت الحكومة الموالية للجيش الانتخابات، وانسحبت من السلطة خلال العامين التاليين. وثمة تحول أكثر سرعة أعقبته إدانة شديدة من قبل الاتحاد الأفريقي لانقلاب عسكري في «سان تومي» و«برينسيب» عام ٢٠٠٣م. ولكن، عندما كان الجيش يبحث عن الإطاحة بالعملية الدستورية المتعاقبة في التوغو عام ٢٠٠٥م، لم يحقق الاتحاد الأفريقي (بمساعدة المنظمة الأفريقية الغربية) إلا نجاحاً جزئياً؛ إذ أرغم ابن الدكتاتوري المتوفَّى الذي نصبه الجيش ـ «غناسينغبي إياديما» ـ على الاستقالة وفرض عقوبات على النظام، لكن التدخل الإقليمي لم يثن الابن عن استعادة الرئاسة في انتخابات سريعة ومخادعة بشكل صارخ، مما تسبب في اندلاع الفوضى وإزهاق أرواح المئات من الناس[٤١].

تبقى الآمال في أن يصبح الاتحاد الأفريقي راعياً مهماً للديمقراطية، قائماً بشكل كبير على «الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء»، التي تمّ تأسيسها عام ٢٠٠٢م باعتباره جزءاً من الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية للاستجابة لتطلعات المانحين الدوليين من أجل حوكمة أفضل. وعندما توافق دولة أفريقية على المشاركة (نصف الدول قبلت المشاركة بحلول عام ٢٠٠٧م)، يعين رؤساء دول الاتحاد الأفريقي لجنة خبراء مكونين «من أشخاص بارزين» لإجراء استعراض الأقران لمؤسسات الحوكمة الديمقراطية، والحوكمة المشتركة، والتدبير الاقتصادي، والتنمية السوسيو ـ اقتصادية وممارساتها. ويعقب تحليل أوليّ شامل مراجعات دورية كل عامين أو أربعة أعوام بعد ذلك، لكن هذا الإجراء الذي لا يزال في مراحله الجنينية، عليه أن يستنكر النظام الشمولي أو الضغوط الديمقراطية القوية. في

(٤١) المصدر نفسه، ص١٣٨، و *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 716.

هذا الصدد، ما ينادي به المؤيدون بصفته قوة إجرائية - بأن مقاربته الموسومة بعدم المواجهة القائمة على الإجماع هي تناغم أكبر مع «الحقائق الأفريقية، والسياسية، والثقافية» - قد يعكس في المقابل هدفه السطحي والرمزي بشكل كبير[٤٢]، ولأن مجموعة خبراء البلد المكلّفين بإجراء استعراض الأقران، يعيَّنون من قبل رؤساء الدول الأفريقية، سيشوب العمل مبدأ قوياً من التحفظ المتبادل: «حُكّ جلد ظهري وأحكُّ جلد ظهرك». ولأن القليل فقط من القادة الأفارقة السياسيين - هذا إن وجدوا بقطع النظر عن مدى ديمقراطيتهم - هم من يريدون فعلاً البحث عن التقييم والنقد الوجيه لحوكمتهم، فإن التركيز سينصبّ على «الإجماع» عوض «التقرير»، وعلى الالتزام التطوعي والتشجيع العاطفي عوض الضغوط الجادة ومبدأ الإلزامية، علاوةً على ذلك، هناك مأخذ جوهري على هذا الإجراء، بما أن دعاة الحوكمة الجيدة المستقلين من المجتمع المدني - الذين سيقدّمون تقييمات أكثر نزاهة، ويضغطون من أجل إصلاحات بعيدة المنال - قد منحوا أدواراً، ضعيفة. ومن ثمّ، فسيبقى من المرجّح، وعد عملية استعراض الأقران لتعزيز الديمقراطية في أفريقيا إمكانية، وفي أحسن الأحوال إضافة خلال أعوام قادمة.

## رابعاً: إرث استعماري مشترك

على الرغم من أن الدول الأربع والخمسين المستقلة التي تضم دول «الكومنولث» لا تشكّل منظمة إقليمية بشكل بحت، إلا أنها تشترك في إرث فريد، بحيث كانت يوماً ما جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، وكانت قد تشربت من تقاليدها التي تقوم على سيادة القانون[٤٣]. ومن ثَمّ، فإنه ليس مفاجئاً أن يتبنى أعضاؤها - مع مرور الوقت - تصريحات وصلت بشكل متزايد إلى حدِّ الحق في الديمقراطية.

أقر إعلان مبادئ «الكومنولث» عام ١٩٧١م مجموعة من الحقوق التقليدية والحقوق الفردية غير القابلة للتحويل، للمشاركة عبر عمليات سياسية

---

(٤٢) McMahon and Baker, Ibid., p. 140.

(٤٣) حتى عام ١٩٤٩م، أدى أعضاء «الكومنولث» أيضاً يمين الولاء للملكية البريطانية، لكن ذلك انتهى عام ١٩٤٩م مع تبني «صيغ نهرو»، التي تقضي بأن تبقى الملكية البريطانية الملك الرمزي للكومنولث، لكن ليس بالضرورة للأعضاء الفرديين. انظر: McMahon and Baker, Ibid., p. 107.

حرة وديمقراطية، في تشكيل المجتمع الذي يعيشون فيه[٤٤]. وأعاد إعلان «هراري» عام ١٩٩١م، تأكيد هذه القيم والتزام الدول الأعضاء بتعزيزها، لكن برنامج العمل الصادر عن «الكومنولث» في «ميلبروك» عام ١٩٩٥م، ذهبَ أبعدَ من ذلك لمّا طالب الأعضاء بشكل فعّال، بانخراطهم في مبادئ تشمل الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، «أسس [البرنامج] فريق العمل الوزراي للكومنولث لمعالجة قضايا الانتهاكات خاصة ما يتعلق منها بالإطاحة غير الدستورية لحكومة منتخبة ديمقراطياً»[٤٥].

وتمثّل العضوية في «الكومنولث» البريطاني نوعاً من الامتياز الدولي الذي لا تريد الدول الأعضاء فقدانه على الرغم من أنها لا تمنح في حدّ ذاتها إلا فائدة رمزية. وعندما تتلقى الدول الأعضاء عقوبات من قبل الكومنولث ـ عبر الاحتجاجات، وتعليق مشاركتها في المجالس، أو تعليق عضويتها من الهيئة بشكل كامل ـ يتسبب ذلك في حرج وعزلة، ويمكن تشجيع فاعلين دوليين آخرين لاتخاذ خطوات عقابية.

وفي سبع مناسبات، منذ منتصف الثمانينيات، أدّى الكومنولث دوراً في نبذ الدول الأعضاء لممارستها الشمولية. ومن عام ١٩٨٤م إلى نهاية التمييز العنصري عام ١٩٩٤م، أُرغِم جنوب أفريقيا على الانسحاب من العضوية بسبب سياساته العنصرية. وجد «فيجي» نفسه مقصياً من المجالس الإدارية للكومنولث لمدة عقد من الزمن، بدءاً بالانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة الدستورية عام ١٩٨٧م. وفي ظل الحكم العسكري القمعي، تم تعليق عضوية نيجيريا عام ١٩٩٥م بعد اغتيال «كين سارو ـ ويوا» وزملائه الناشطين من أوغوني. لقد أدت أيضاً الانقلابات العسكرية أو انتهاكات حقوق الإنسان إلى تعليق عضوية سيراليون عام ١٩٩٧م، وباكستان عام ١٩٩٤م، وفيجي (لثاني مرة) عام ٢٠٠٠م، وزيمبابوي عام ٢٠٠٢م. ولم يأت الإجراء الأخير الذي طال انتظاره، إلا بعد فشل الخطوات الأدنى،

---

(٤٤) The Declaration of Commonwealth Principles, 1971, Singapore, 22 January 1971, <http://www.thecommonweath.org/Internal/20723/32987/singapore_declaration_of_commonwealth_principles>.

(٤٥) Roland Rich, "Bringing Democracy Into International Law," *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 3 (July 2001), p. 28.

والانقسامات والتأخيرات المتكررة، حول زيمبابوي في صفوف «الكومنولث»، وحول الممارسات البشعة في انتخابات ٢٠٠٢م. إن قدرة المنظمة على ممارسة الضغوط ظلت «محدودة بسبب نموذجها الموسوم بالشمولية والإجماع»(٤٦). ومع ذلك، وكما لاحظ أحد المسؤولين في سكريتارية الكومنولث عام ٢٠٠٥، إن مسألة «الخروج عن إجماع الكومنولث يشكّل [تهديداً] قوياً مفاجئاً. يبدو أن هناك تخوفاً حقيقياً من أن تسحب وتمْثُل أمام أعضاء آخرين، متهَمة بانتهاك المبادئ الديمقراطية الجماعية، ومن ثَمّ تبقى منبوذة، ومعلقة، أو حتى مطرودة»(٤٧).

## خامساً: محدودية المعايير الديمقراطية الإقليمية

بما أن العالم العربي يمثّل المنطقة الأقل ديمقراطية في العالم من حيث أنظمتها، ستكون إذاً الجامعة العربية التي عمرت طويلاً المنظمة الإقليمية الأضعف من حيث المعايير الديمقراطية وتفعيلها. إنه لمن المفارقة التاريخية أن تؤسس جامعة الدول العربية في آذار/مارس ١٩٤٥م «بغية تَمْتِين العلاقات بين الدول الأعضاء»، والتعاون «من أجل الحفاظ على استقلالها وسلامتها»(٤٨). أما ميثاقها الذي لم يخضع لتعديلات مهمة خلال نصف قرن، فيفتقد أي إشارة إلى الديمقراطية أو إلى الحقوق الفردية. إن الثغرة الكبيرة التي تم ملؤها بشكل متواضع من خلال الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي تم تبنّيه عام ١٩٩٠م، كانت على ما يبدو تروم محاربة «العنصرية، والصهيونية، والاحتلال، والهيمنة الخارجية» أكثر مما كانت تروم النضال من أجل الدفاع عن الحقوق الفردية للمواطنين العرب. ومما لا شك فيه، أن الميثاق يشير إلى الحريات المدنية المعيارية (لكن تنعدم أي إشارة إلى الديمقراطية أو الانتخابات الحرة والنزيهة)، بل يمكن تضييق هذه الحريات ذاتها بمقتضى القانون حينما «يعتبر ذلك ضرورياً لحماية الأمن القومي، والاقتصاد، والنظام العام، والصحة أو القيم أو حقوق الغير

---

(٤٦) McMahon and Baker, *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organizations and Universal Norms*, p. 124.

(٤٧) المصدر نفسه، ص١٢٥ ـ ١٢٦.

(٤٨) The Charter of the Arab League, 22 March 1945, Article II, <http://www.middleeastnews.com/arabLeagueChater.html>.

وحرياتهم»؛ بمعنى أن للدول كامل الصلاحية للتصرف في القانون(٤٩).

لقد ابتلي جنوب شرق آسيا، ومنظمته الحديثة ـ رابطة أمم جنوب شرق آسيا ـ بالمشكلة نفسها. عندما تشكّلت المنظمة عام ١٩٦٧م من قبل إندونيسيا، وماليزيا، والفليبين، وسنغافورة، وتايلاند، وكانت الفليبين الدولة الوحيدة التي يمكن اعتبارها ديمقراطية، وإن كانت لم تعمّر طويلاً. وتماشياً مع الأيديولوجيات السائدة في الدول الأكثر دينامية اقتصادياً، ركزت سنغافورة، وماليزيا بالأساس على التنمية، واحتفظت بشكل عدواني بحقّها في عدم انتهاك السيادة الوطنية. بينما حاولت تايلاند في ظل الحكومات الديمقراطية في التسعينيات بتشجيع رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، عبر سياسة تُدعى التدخل البنّاء، لكن كان للمبادرة تأثير محدود جداً. في المقابل، في النصف الثاني من التسعينيات، توسّعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتضم أربع دول غير ديمقراطية تماماً وهي: الفييتنام، وبورما، وكمبوديا، ولاووس(٥٠). كلما تحول مركز الثقل أكثر نحو النظام الشمولي، قلّت إمكانية الانضمام إلى معظم باقي دول العالم في مطالبتها بالقيم الديمقراطية وتعزيزها بين أعضائها. إن الظلال التي ألقت بها الصين، وازدهار الهند، والتهديد المحتمل للأسواق الناشئة في دول مثل الفييتنام، ساعدت أيضاً على بقاء أي اهتمام بالديمقراطية بعيداً.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧م، بدا أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنطقة جنوب شرق آسيا قد استفاقت من سُباتها الشمولي العميق، ولأكثر من أسبوع، تحدّت خلالها عشرات الآلاف من المواطنين البورميين بقيادة رهبان البلاد البوذيين الوقورين، غضب الدكتاتورية العسكرية القمعية إلى أبعد الحدود. إن ما بدأ في ١٨ آب/أغسطس في شكل احتجاجات محدودة حول ارتفاع ثمن الوقود، تصاعد لينقلب إلى تحدٍّ واسع لمشروعيةِ النّظام إلى درجةِ أن أصبحَ المحتجّون يصرخون في الجيش قائلين لهم: «إمنحونا حريتنا، إمنحونا حريتنا!» عندما رد النظام أخيراً على الاحتجاجات في

(٤٩) Arab League Charter on Human Rights, adopted 5 August 1990, article 4, <http://www.1.umn.edu/humanrts/instree/arabcharter.html>.

(٥٠) McMahon and Baker, *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organizations and Universal Norms*, pp. 145-155.

أواخر أيلول/ سبتمبر باستخدام القوة الوحشية، أعلن زملاء بورما في رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن اشمئزازهم من القتلى في «راغون»، وبلغة غير شديدة اللهجة، طلبوا من النظام إيقاف الإجراءات الصارمة العنيفة في مواجهة الاحتجاجات السلمية.

قد تساعد هذه الاحتجاجات غير المسبوقة على سماح الدكتاتورية لمبعوث أمميّ بالدخول إلى البلاد. لكن مع طمع الصين، والهند، وتايوان في موارد بورما الطبيعية، ومناورة هذه الدول للظّفر بامتيازات استراتيجية، كان للجنرالات ـ على ما يبدو ـ قدر كافٍ من المال، والسلاح، والتسامح الدولي الذي يجعل المجتمع الدولي يتردد في إدانة هذا الحكم المفترس. بينما أصدرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بيانها القوي ضد أحد أعضاء الحكومة الذي يصل تاريخه السياسي إلى أربعين عاماً، إلا أن أهمية البلاد الاقتصادية، والاستراتيجية في المنطقة، وتشديد المنظمة التقليدي على الإجماع، أبطل الدعوة إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد النظام. ومن قبيل السخرية، أنه في عزّ الأزمة، كانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقوم بترتيبات من أجل المصادقة على ميثاق جديد يهدف إلى جعله أكثر فاعلية، وهيئة تقوم على القوانين، لكنه لا يزال يفتقر إلى الفاعلية، «لخلو أي عبارة مقترحة في مسودة الميثاق الأخير للمنظمة التي بمقتضاها يتم طرد الأعضاء أو تعليق عضويتهم المتفق عليها في تموز/ يوليو»(٥١).

(٥١) John Burton, "Revolt Presents ASEAN with Its Greatest Challenge," *Financial Times,* 30/9/2007.

# الفصل السابع

## ما الذي يدعم الديمقراطية؟

في حزيران/يونيو ١٩٧٥م، عندما قضت المحكمة العليا بإلغاء انتخابات رئيسة الوزراء الهندية «إنديرا غاندي» للبرلمان، ومنعها من منصبها لمدة ست سنوات، قامت غاندي بتعليق الديمقراطية الدستورية التي رعاها والدها «جواهرلال نهرو»، وبنى أسسها بعد مرور ثلاثة عقود على استقلال الهند. وعوض تنحيها مؤقتاً من منصبها، ومن ثَمّ تحديها للحكم المثير للجدل قضائياً، زعمت رئيسة الوزراء المتغطرسة أن الحكم الصادر في حقها هو بمثابة مؤامرة تُحاك ضدها لتقويض النظام الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية في الهند؛ فاستدعت قوى الطوارئ، وحوكمت بمقتضى مرسوم، ليعمّ الخوف ويبث الشعور بالخنوع في نفوس المواطنين. واتسمت الأشهر التي تلت إعلان ١٦ حزيران/يونيو «للطوارئ الوطنية، بالاعتقالات الجماعية، وقمع الحقوق المدنية والقضاء على جميع الأصوات المعارضة، وفرض رقابة متطورة على وسائل الإعلام، والتنسيق بعناية لحملة الاحتفال بفضائل الانضباط الجماعي الذي روّج له الزعيم القومي، ابنها «سانجاي» الذي تنامت قوته، ومرشحيهما». وعلى الرغم من الهجوم الشمولي الشرس، إلا أن ثلثي الأعضاء البرلمانيين التابعين للسيدة «غاندي»، الذين يمثلون الأغلبية، أقرّوا بكل خنوع محاولتها تعديل الدستور لإضعاف السلطة القضائية[(١)].

سيكون من الطبيعي توقّع أن يسجل فجر حكم الطوارئ نهاية التجربة الديمقراطية في الهند. في ذلك الحين، لم يستطع العديد من الدارسين

(١) Jyotirindra das Gupta, "India: Democratic Becoming and Developmental Transition," in: Larry Diamond, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, eds., *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy* (Boulder, CO: Lynne Rienners, 1995), pp. 281-282.

لا علاقة لإنديرا غاندي بزعيم حركة الاستقلال الهندي، مهاتما غاندي.

والمراقبين أن يفهموا كيف كانت الهند ـ إحدى الدول الأقل تقدماً في العالم ـ تساند الديمقراطية لنحو ثلاثة عقود. وعلى الصعيد العالمي، كان عَلَم الديمقراطية يرفرف؛ ففي آسيا، كانت تشكل الديمقراطية الهندية استثناءً، وفضولاً، ونظاماً غالباً ما كان يقارن سلبياً بالوحدة والطاقة اللتين قِيل عنهما إنهما كانتا تقدمان مسيرة قوية للحداثة في الصين. ولم تحدث أي ضجّة دولية مهمة تدعو السيدة غاندي إلى استعادة الديمقراطية. يرجع ذلك إلى سبب واحد يتمثّل في كون الهند دولة كبيرة، مما يصعب الضغط عليها بشكل فعّال، إضافة إلى عدم بداية القواعد الدولية وبنياتها للدفاع عن الديمقراطية، في التشكّل بعد. ولم تمثل رئيسة الوزراء الهندية إلا أحدث سلسلة من أنظمة الطوارئ الآسيوية: «فصل من فصول القياصرة»[٢]. ولمدة عام بالكامل والتمام، كانت تبدو السيدة غاندي في مأمن. تقلّصت الديمقراطية الكبرى في العالم ـ على ما يبدو ـ إلى ديمقراطية زائفة.

لكن لم يكن ليقبل بهذا المصير لا المجتمع المدني الهندي ولا أحزاب المعارضة. واستمرّ نشطاء الديمقراطية في مزاولة عملهم سراً على الرغم من الاعتقالات الواسعة، والتعذيب والتهديد. بينما لم تحاول وسائل الإعلام بشكل عام مقاومة الرقابة المضروبة عليها، «عبّرت بعض الجرائد عن معارضتها بشكل رمزي من خلال ترك أعمدتها الافتتاحية فارغة، أو من خلال تأطير الصفحة الأولى بحدود سوداء جنائزية»[٣]. وألغت محاكم قليلة حالات فظيعة من الرقابة. وعندما وقعتْ السيدة غاندي في خطأ العديد من الدكتاتوريين ـ عندما ارتاحت إلى تطمينات حزبها والمتملقين من أعضاء مخابراتها التي تفيد بحب شعبها ومساندته إليها ـ تلقّت هزيمة نكراء في انتخابات دعت إليها في آذار/ مارس ١٩٧٧م للبحث عن تفويض برلماني.

ماذا جرى للديمقراطية الهندية حتى تتمكن من استجماع قواها بشكل سريع، فتزيح أوتوقراطياً ناشئاً من السلطة؟ لماذا بقيت الديمقراطية حية

---

(٢) Jyotirindra Das Gupta, "A Season of Caesars: Emergency Regimes and Development Politics in Asia," *Asian Survey*, vol. 18; no. 4 (1978), pp. 315-349.

(٣) Niraja Jayal, "Civil Society versus Corruption," in: Sumit Ganguly, Larry Diamond, and Marc F. Plattner, eds., *The State of India's Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007), p. 151.

بإخلاص ـ باستثناء تسعة عشر شهراً ـ في هذا البلد الفقير والمتشظي؟ إن تاريخ كفاح الهند الرائع الذي دام عقوداً من أجل تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال منذ عام ١٩٤٧م يكشف بشكل مفاجئ عن دعم ثقافي، واجتماعي، وسياسي قوي للديمقراطية. بينما قد تظهر هذه الامتيازات بشكل طبيعي مع التنمية الاقتصادية، وطبقة متوسطة ناشئة ـ كما ناقشتُ ذلك في الفصل الرابع ـ إلا أن الدرس المتطور في تجربة الهند يتمثّل في عدم ضرورة أن تكون دولة ما غنية، أو مصنعة، أو متمدّنة، أو حتى متعلمة تعليماً متقدماً كي تكتسب الخصائص التي تطور الديمقراطية وتساندها.

## أولاً: الثقافة السياسية

وربما يرجع السبب الأهم وراء قدرة هذا البلد الفقير، البدوي، الأمّي، المنقسم بعمق لغةً، وطبقةً، وديناً على دعم الديمقراطية، إلى كون نخبته السياسية، والاجتماعية، وكذا شعبه بشكل عام آمن منذ البداية بذلك. وكما أوضح «أمارتيا سين»، تظهر الثقافة الهندية استعداداً للتعايش مع الديمقراطية النابعة من التقاليد التي تقدر التسامح السياسي والديني، وتقدر النقاش المستفيض[٤]. كما قد يرجع بعض من هذا أيضاً إلى «التعددية المتأصلة الهندوسية» بصفتها ديانة[٥]. ولكن قرنين تقريباً من الحكم الاستعماري البريطاني كانا كافيين ليظهرا تأثيرات متناقضة في الثقافة السياسية للبلاد. ونقلت هذه الفترة الاستعمارية بعض عادات سيادة القانون البريطاني وتقاليده، ولكن نقلت أيضاً نظاماً قبيحاً وعنصرياً، يقوم على الاستغلال والهيمنة المتأصّلة في الطبيعة الحقيقية للحكم الاستعماري. وفرضت التاج البريطاني بقوة، على الرغم من أنها خلال العقود الأخيرة المتعددة لذلك الحكم، أدخلت الانتخابات التنافسية تدريجياً إلى الهيئات التمثيلية على المستويين الجهوي والوطني، الشيء الذي شجّع على تشكيل الأحزاب السياسية والحركات، ومنح حق الاقتراع للملايين من الناخبين الهنديين. وأفسح الحكم البريطاني المجال للأحزاب الهندية والجمعيات، وإن كان

(٤) Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Alfred A. Knopf, 1999).

(٥) Sumit Ganguly, "India's Multiple Revolutions," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), p. 42.

ذلك بتحفظ شديد؛ مما دفع الهيئات السياسية للمطالبة بالمزيد، وبالتشديد على الحرية التي بلغوها في نهاية المطاف وهم يؤسسون لهُوية وطنية، (خصوصاً عبر حزب المؤتمر).

وكما رأينا في الفصل الأول، لا توجد أي مجموعة قيم مهيمنة بشكل كامل في أي مجتمع كان، غير أن معظم المجتمعات لها بعض الأنواع من القيم، والاعتقادات، والمشاعر التي تؤطر كيفية تفكير الناس وتفاعلهم سياسياً. تقيم ثقافة ديمقراطية سياسية ما الديمقراطية باعتبارها أفضل شكل من أشكال السيادة، ومن ثمّ فهي تؤكد بذلك بعض الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنة، بما في ذلك واجب التصويت والمشاركة في الحياة السياسية. إذا كان الناس سينزعجون من المشاركة، فسيحتاجون إذاً إلى أساس معلوماتي ومعرفي، وبعض الثقة التي تدلّهم على قدرة مشاركتهم الفردية على إحداث الفرق، وعلى «فعالية» هذه المشاركة. ويتصل بهذا الأمر بعض الشكوك الصحية للسلطة. من مفارقات الديمقراطية، ضرورة احترام الحوكمة الذاتية المدعمة لسلطة الحكومة، والتعامل معها بارتياب و«يقظة» في آن واحد، وعدم «الخضوع لها بشكل أعمى»[٦].

يعبر الفيلسوف السياسي «سدني هوك» عن هذه الفكرة بما يأتي: «يتمثل شرط إيجابي لديمقراطية فاعلة في التعامل مع قيادتهم بارتياب ذكي، ونزعة شكية عنيدة، ولكن ليست عمياء حيال كل المطالب الداعية إلى توسيع السلطة، والتركيز على المنهج النقدي في كل مرحلة من مراحل الحياة الاجتماعية»[٧].

تتضمن الثقافة الديمقراطية أيضاً، الاعتدال والتوافق والتعاون والتفاوض. وفي ديمقراطية نابضة بالحياة، قد تكون لدى الناس معتقدات، واختيارات، ولكن ستكون لديهم أيضاً اختلافات قوية في الرأي، عليهم حلّها بطريقة أو بأخرى. إن الديمقراطية نظام صراع منتظم بين المصالح

---

(٦) Alex Inkeles, "National Character and Modern Political Systems," in: Francis L. K. Hsu, ed., *Psychological Anthropology: Approaches to Culture and Personality* (Homewood, Ill.: Doresey, 1961), pp. 195 - 198.

(٧) Sidney Hook, *Reason Social Myth, and Democracy* (New York: Humanities, 1950), ورد في: Inkeles, Ibid., p. 196.

والطموحات المتنافسة، ولا يمكنها العيش إلا بفضّ خلافات هذا الصراع بطريقة سلمية وقانونية. ويشمل ذلك الحاجة إلى الواقعية، والمرونة؛ أي إلى القدرة على تجاوز ـ أو حتى تعليق ـ المعتقدات الأيديولوجية والتضامن الإثني. وأخيراً، إذا كان الناس (والأحزاب، وأصحاب المصالح) التي تجمعهم غايات ومعتقدات مختلفة بشكل حادّ، على استعداد للتفاهم وتقديم تنازلات، فعليهم ابتداءً أن يحترموا بعضهم بعضاً. ويتطلب ذلك قبول الاختلافات السياسية، والإثنية، والعرقية، واختلافات أخرى، والتزام مشترك بالديمقراطية.

وبمجرد أن بدأت الديمقراطية في الظهور في ظل الحكم الاستعماري، كانت الهند محظوظة أن رأت تجذّر هذه القواعد الديمقراطية أولاً بين النخبة، لتمتدّ بعد ذلك إلى عامة الناس. ومع بعض الشبه الغريب للمستعمرات الأمريكية تحت الحكم البريطاني، اعتنقت النخب الهندية القيم الليبرالية حتى عندما فضلوا طرقاً أكثر تطرفاً في إرغام البريطانيين على منحهم السيادة ورحيلهم من البلاد. ومع تشكل المؤتمر الوطني الهندي عام ١٨٨٥م، (الذي أصبح حزب المؤتمر الذي حكم طويلاً)، ومع سلسلة من إصلاحات دستورية تمنح حقوقاً سياسية محدودة في الانتخابات، ظهرت «ثقافة المساومة السياسية»، التي غذّاها تسرب المحامين إلى صفوف الممثلين المنتخبين، وكذا الحاجة إلى مرشحين لبناء ائتلافات واسعة بغية الفوز بأكبر قدر من الدوائر الانتخابية[٨]. ولّدت حركة الاستقلال زعماء «ذوي مزاج ديمقراطي رائع»[٩]. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم الاستعماري، حسنت الإصلاحات الدستورية من سلطات المجالس الجهوية المنتخبة ومساحة حق الانتخاب، وجذبت تدريجياً شرائح جديدة من المجتمع إلى الحلبة السياسية، كما حدث في بريطانيا نفسها في القرن الماضي.

وغالباً ما يؤدي تأسيس الزعامة دوراً مهماً بشكل كبير في تأطير الثقافة السياسية لديمقراطية جديدة. وكما شرْعَن «جورج واشنطن» الديمقراطية

---

(٨) Richard Sisson, "Culture and Democratization in India," in: Larry Diamond, ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993), p. 43.

(٩) Ashutosh Varshney, "India Defies the Odds: Why Democracy Survives," *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 3 (July 1998), p. 46.

الأمريكية الجديدة بشخصيته الجذابة من خلال تأكيد قيم الاعتدال، والشمول، والسلطة المحدودة[١٠]. قام «نهرو» أيضاً خلال فترة حكمه الطويلة، بصفته أول رئيس وزراء (١٩٤٧م ـ ١٩٦٤م) بمساهمات ضخمة في تنمية الديمقراطية الهندية. «وعلى طريقة العلم، شجع على نقاش برلماني، ورسخ الديمقراطية الداخلية داخل حزب المؤتمر، واستمرّ في تبني التقليد البريطاني بخصوص الخدمة المدنية المحايدة سياسياً، كما شجّع على استقلال القضاء، وحرية الصحافة، والعلمانية، ورسخ بحزم السيطرة المدنية على الجيش»[١١].

ولكن الزعامة الديمقراطية للحكومة، ولسياسة الحزب اللتين عرضهما «نهرو» وزملاؤه في حزب المؤتمر لا تمثّل إلا نصف القصة. وخلال العقود التي أخذ فيها حاكم الهند البريطاني في الضعف، كانت الحملة العسكرية من أجل الحرية تمارس القواعد الديمقراطية الموسعة وتبشّر بها. لم يتمثّل أي ناشط هندي هذه القواعد مثلما فعل «مهاتما غاندي»، المحامي المدرب تدريباً بريطانياً، والذي قاد حركة الاستقلال باستراتيجيته المتمثلة في العصيان المدني الشامل (Satyagraha). «شدّد» غاندي ـ الرجل الذي ظل يدعو إلى التسامح الديني والاجتماعي ـ «على أهمية حلّ متفق عليه للصراع داخل المجتمع الهندي في تصوره العضوي الأساس للنظام الاجتماعي الهندي»[١٢]. وكان يقوم كفاحه من أجل الحكم الذاتي في الهند على فلسفة الحب الشديد للحقيقة (وهذا معنى حرفي للعصيان المدني الشامل)، وتقبل الاختلاف، واللاعنف الشامل، والتحدي الصلب والسلمي للظلم، والتحلي بالشجاعة، والتواضع، والمسؤولية الشخصية، والتضحية التي بدأ صياغتها خلال فترة مقاومته للظلم العنصري في جنوب أفريقيا، بين عامي ١٨٩٣ و١٩١٤م. وبإيلاء كل فرد أهمية متساوية، وإقرار إمكانات التمكين البشري من خلال التحرك المباشر الذي يقوم على اللاعنف، ساهم غاندي، بقدر كبير، في تنمية الممارسة الديمقراطية وثقافتها (ليس في الهند فحسب، ولكن

(١٠) Seymour Martin Lipset, "George Washington and the Founding of Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 3 (July 1998), pp. 24-38.

(١١) Ganguly, "India's Multiple Revolutions," p. 39.

(١٢) المصدر نفسه، ص٤٦.

في العالم برمّته، كما سيكتشف الأمريكيون ذلك عندما تبنى «مارتن لوثر كينغ» العديد من تكتيكات «غاندي»)[١٣]. كما قام غاندي بنقل الليبرالية المبكرة للنخبة الهندية إلى حركة شعبية شاملة من أجل الحكم الذاتي، وجلب الطبقة المسحوقة والمطرودة إلى الوعي السياسي، وبناء «مؤسسة تاريخية مهمة من أجل التنمية الديمقراطية في المستقبل»[١٤].

من الممكن القول ـ مع الأخذ بعين الاعتبار الجرح الدامي الذي سببه الانقسام حول الاستقلال ومستويات العنف العالية في العقود الأخيرة ـ إن فلسفة غاندي التي تنبني على اللاعنف لم يكن لها تأثير طويل في أمته الجديدة، لكن الهند بلد قاري ذو تنوع كبير، وابتكار ديمقراطي مستمر. إن تأثير غاندي مستمر في الطبيعة السلمية بشكل مهيمن للسياسة الهندية والتجنيد الشعبي، وفي القدرة المستمرة على تشكيل ائتلافات سياسية عبر عدد ضخم من الانقسامات الاجتماعية، وفي الإشراك الثابت للمجموعات المهمشة في السياسة، وفي الطاقة والتعددية الخارقتين للمجتمع المدني في الهند.

## ثانياً: المجتمع المدني

عبر تاريخ الهند المعاصر، ظل التنوع فيها مخلصاً ويشكّل خطراً في الوقت ذاته. وكي يحيا هذا البلد ديمقراطياً، عليه تعلّم كيفية إدارة انقساماته الإثنية، والإقليمية، والدينية، والطائفية المروعة. في الوقت ذاته، كانت الحياة المدنية الغنية بشكل كبير، مؤسسة مهمة لضمان الاستمرار الديمقراطي الهندي. خلال القرن الماضي، دعمت الجمعيات المهنية المتعددة في الهند، ونقابات التجار، ومجموعات القاعدة الشعبية، والحركات الاجتماعية الهندية، ووسائل الإعلام المستقلة، مجتمعاً مدنياً نابضاً بالحياة أُعجب به «ألكسيس دو توكفيل».

يضم المجتمع المدني في الهند مجموعات ذات اهتمامات وقيم متنوعة، تشكل في حد ذاتها مسرحاً لصراع سياسي. وعلاوةً على ذلك،

---

(١٣) يمكن إيجاد دليل مهم لآراء غاندي حول اللاعنف ومغزاه في:
<http://www.mkgandhi.org/nonviolence/index.htm>.

(١٤) Das Gupta, "India: Democratic Becoming and Developmental Transition," p. 273.

ليست كل مجموعات المجتمع المدني ملتزمة بالضرورة بالقيم الديمقراطية وأهدافها، لكن تشترك مكونات المجتمع المدني بكل تأكيد في بعض الخصائص الحاسمة: فهي مستقلة عن الدولة، ومنظمة بشكل محدود وغير رسمي، عندما يتعلق الأمر بما يفيد المجال العام، وتملك القدرة على تسخير الموارد والعمل بشكل جماعي. قد يرغبون في الدفاع عن مصالح المجموعة وتقديمها في المقام الأول، سواء كانت هذه المصالح اقتصادية، أو مهنية، أو إثنية، أو قد يرغبون في الترويج لأهداف واسعة مثل حقوق الإنسان، والجودة البيئية، وتمكين المرأة، والعدالة الاجتماعية، وحماية المستهلك.

ويؤدي مجتمع مدني مفعم بالحيوية دوراً أساسياً في مراقبة احتمال سوء استعمال الدول للسلطة، والعمل على الحدّ منها، لكنه يدعم أيضاً الديمقراطية ويغنيها. تمدّ منظمات المجتمع المدني بقنوات تتجاوز الأحزاب السياسية، والحملات الانتخابية، خدمة للمواطنين للمشاركة في السياسة والحوكمة للكشف عن المظالم، وضماناً لمصالحهم. على المستوى المحلي، قد تتحدّى المنظماتُ المستقلّةُ العمّال الذين لا يملكون أرضاً، والسكان الأصليين، والنساء، والفقراء، أربابَ العملِ الشموليين وحالات الظلم المترسّخة، فتحول بذلك علاقات السلطة. ثمة مجال كبير لنشاط المجتمع المدني مخصص للتنمية الشخصية، وللعون الذاتي (self-help). عندما يكون المجتمع المدني فعّالاً في مجتمعات منظمة لتطوير ازدهارها الجماعي، فإنها ترفع عن الدولة بعض العبء، وتحسّن من شرعية النظام بشكل عام.

كانت كل هذه الوظائف (وأكثر) واضحة للعيان في الأداء الخارق للمجتمع المدني في الهند الديمقراطية. إن الفترة القصيرة للنظام الشمولي خلال حكم الطوارئ الذي قادته «إنديرا غاندي» أحيت قواعد مناهضة الاستعمار لمقاومة الظلم، وأعطت زخماً خاصاً لمجموعات حقوق الإنسان؛ مثل اتحاد الشعب من أجل الحريات المدنية. إن الحركات التابعة للقاعدة الشعبية الهندية في العقود الثلاثة الماضية «استهدفت أشكالاً متنوعة من الظلم»؛ مثل «الخضوع على أساس المنزلة الطائفية الموروثة»، والدمار الوحشي للموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الناس في عيشهم، ورسخت

التمييز بين الجنسين[١٥]. إنهم دافعوا عن الفقراء وعن الهنود العاجزين الذين تمت إزاحتهم عن طريق السدود، ومشاريع التعدين، وطوابير الصواريخ، أو الذين فقدوا حياتهم جراء الاستغلال غير القانوني للغابات. خلال الثمانينيات والتسعينيات، «نظمت حركة تخليص نارمادا» احتجاجات ضمت عشرات الآلاف من المتظاهرين الفقراء الذين هددوا بمشاريع السدود الضخمة في «وادي نهر نارمادا» التي «من المتوقع أن تكتسح آلاف القرى، وتُزيح الملايين عن ديارهم، وهم معظمهم من الفلاحين ومن سكان القبائل وتدمّر عشرات آلاف الهكتارات من الأراضي الغابية»[١٦]. بنى التأييد الشعبي العنيد الذي يحظون به، وأسلوبهم الغاندي في الاحتجاجات (مثل الصوم، والمقاطعات، والمسيرات الطويلة)، والتحديات القانونية، وأشكال الاستغاثة الدولية، تآلفاً عبر الحدود الوطنية، والظفر بإشراف لامتناهٍ للمحكمة العليا على تطبيق المشروع.

أدت أيضاً وسائل الإعلام المتعددة، بشكلٍ لافتٍ للنظر، دوراً ديمقراطياً محورياً؛ فكشفت عن مستويات عالية من الفساد، وعن حالة اليأس والانتحار بين الفقراء القرويين المثقلين بالديون. إن النزوع إلى تحدي الاعتداء يرجع إلى الحقبة الاستعمارية، وتمّ إيقاظه بعار الاستسلام إلى الرقابة خلال حكم الطوارئ الذي عملت به السيدة غاندي. «كان تاريخ ميلاد الصحافة مشاكساً بشكل متزايد، وأحياناً غير موقّرٍ، وموسوماً بعلاقة خصومة مع السلطة»[١٧]. ومنذ حالة الطوارئ، «أدّت الصحافة الهندية دور الضابط البحري الاستقصائي، للكشف عن فساد حكومي، وتوبيخ الموظفين الحكوميين، وإظهار لامبالاة الحكومة حيال العنف ضد الأقليات والمجموعات الطائفية ذات المنزلة المتدنية، وتقديم تقرير عن إخفاقات الحوكمة في كل أجزاء البلاد»[١٨]. إن العرض الفاحص للرشوة وفضائح

---

(١٥) Jayal, "Civil Society versus Corruption," p. 147.

(١٦) Sanjeev Khagram, *Dams and Development: Transnational Struggles for Water and Power* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), p. 2.

(١٧) Praveen Swami, "Breaking News: India's Media Revolution," in: Ganguly, Diamond, and Plattner, eds., *The State of India's Democracy*, p. 180.

(١٨) Sumit Ganguly, "Bangladish and India," in: Larry Diamond and Leonardo Morlino, eds., *Assessing the Quality of Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2005), p. 169.

أخرى أطاحت بوزير أول، ووزير دفاع، ووزير اتصالات، ورئيس الوزراء الشهير لإحدى أكثر ولايات الهند إجراماً: «بيهار». صادف هذا التأكيد المتجدد للحرية من قبل الصحافة انفجاراً في حجم وسائل الإعلام. وبحلول ٢٠٠٦م، وصل أكثر من ستين ألف منشور يهتم بالأخبار، والناطق بمئة وثلاث وعشرين لغة ولهجة، إلى أكثر من ٢٠٠ مليون قارئ، وبلغ عدد المشاهدين للقنوات التلفزيونية ٢٣٠ مليون مشاهد. بينما قلص سيطرة الشركات على الصحافة الهندية من محتواها ومساهماتها المدنية[١٩]، تظلّ مع ذلك ساحة للتنوع خارج مراقبة الحكومة، ذات قدرة على مساءلة سوء إدارة الحكومة.

دفعت مجموعات المجتمع المدني، أيضاً، باتجاه ترسيخ إصلاحات لتعزيز الديمقراطية. وفي الهند ـ كما في بلدان أخرى في طور النمو ـ ساعدت حملة حديثة على المصادقة على مراسيم الحق في المعلومة (شبيه بقانون حرية المعلومة في الولايات المتحدة)، في تسع ولايات، وفي البرلمان الوطني عام ٢٠٠٥م. ترغم هذه المراسيم كل قسم في الحكومة على تعيين ضابط عام للمعلومة الذي يجب عليه الرد على طلبات تأتيه من الشعب أو وسائل الإعلام في غضون ثلاثين يوماً. خلقت الحملة من أجل الشفافية طرقاً مبتكرة للمراقبة العامة مثل (الاستماع للناس)، بحيث يتم خلال ذلك «مساءلة المسؤولين المحليين والممثلين المنتخبين من قبل أهل القرى في حضور مفكرين مدعوين أو شخصيات شعبية بارزة»[٢٠]. كان يسعى هذا «النوع الجديد من الفاعلية في مقاومة الفساد للكشف عن أعمال محددة من الفساد «مسخّرين الطاقات الاستقصائية للشعب العادي»، ومن خلال التركيز على المستوى المحلي، «حيث تكون سرقة الموارد العامة مسألة شخصية، وحيث يستطيع المواطنون بذل قصارى جهدهم للكشف عن الآليات الدقيقة التي تدلّ على حدوث الفساد»[٢١]. جنّدت جهود هذه القواعد الشعبية التي تجلب إليها المهنيين من النخب، وموظفي

(١٩) Swami, Ibid., p. 18.

(٢٠) Jayal, "Civil Society versus Corruption," p. 149.

(٢١) Rob Jenkins, "India's Unlikely Democracy: Civil Society vs. Corruption," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 2 (April 2007), p. 59.

الدولة المتقاعدين، والطائفة الفقيرة ذات المنزلة الاجتماعية المتدنية، جيشاً من «فاحصي الحسابات» لتأمين الأجور، والغذاء، وخدمات الحكومة التي تخول للشعب، وتحارب الممارسات غير القانونية ـ مثل مضايقات الشرطة وتحويل أماكن الفقراء إلى أماكن أخرى ـ التي تنمو بقوة في جو الابتزاز المالي.

إجمالاً، يوجد أكثر من مليون منظمة غير حكومية في الهند بحلول عام ٢٠٠١م[٢٢]، وإن القسم الأكبر فيها مخصّص لتعزيز التنمية وتقديم الخدمات في ميادين مثل التعليم الابتدائي، والرعاية الصحية الأساسية، والماء وتصريف المجاري والحفاظ على الصحة العامة، وتقديم القروض الصغرى، والتكنولوجيا المناسبة. أما القسم الآخر، فيتعامل مع مشاكل المجتمع المحلية المتعلقة بالنقل، والجريمة، والتلوث، والاستجمام، بينما لا تحسّن هذه المنظمات من أداء الديمقراطية بشكل مباشر إلا أنها تساعد على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تهدّد الديمقراطية، إذا لم يتم التخفيف من حدّتها. علاوةً على ذلك، بالتشجيع على ثقافة ذات اهتمام مدني، وعلى مبادرة القاعدة الشعبية، ستدعم هذه المجموعات روح «مهاتما غاندي» وتوجد في الوقت ذاته «رأسمالاً اجتماعياً» متمثلاً في علاقات الثقة الأفقية، والتعاون، والتبادلية التي تسمح للناس بالتعاون على المنفعة العامة[٢٣]. ومع ذلك، لا تعمل المنظمات غير الحكومية كلها لصالح الديمقراطية؛ فبعضها غير ليبرالي و«غير مدني»، وتدعو إلى التعصب الإثني والديني. لقد نظّمت المجموعات الهندوسية الشوفينية أعمال العمال ضد المسلمين والمسيحيين، وسوغوا بالمطلق الإقصاء والتمييز العنصري، بل إن المنظمات المؤيّدة للديمقراطية نفسها ليست دائماً ديمقراطية داخلياً أو موثوقاً بها بشكل دائم خارجياً، ولكن «مهما كانت شرائح من المجتمع المدني ذاتها تمتاز بعجز ديمقراطي. . . إلا أن المجتمع المدني القوي في الهند كان حصناً منيعاً لديمقراطيتها»[٢٤].

(٢٢) Javal, Ibid., p. 152.

(٢٣) Robert Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

(٢٤) Javal, Ibid., p. 158.

## ثالثاً: التدبير السياسي للتنوع

إن الديمقراطية ليست مدعّمة فقط بعوامل ثقافية واجتماعية، بل قد يكون لطبيعة المؤسسات السياسية وجودتها تأثير كبير في تحديد ما إن كانت الديمقراطية ستقدر على معالجة حالات الظلم الاجتماعي، والمشاكل الاقتصادية، وما إن كانت، من ثمّ، قادرة على خلق الالتزام العام بالديمقراطية وترسيخه.

وكما رأينا في الفصل الأول، ثمة قدْر متزايد من الأدلة التي تشير إلى أنه من المرجّح أكثر أن يعبّر الناس عن مساندتهم للديمقراطية، عندما يرونها تعمل لمنح تنافس سياسي بحت، بما في ذلك التناوب على السلطة، وعندما يكون لها على الأقل تأثير في مراقبة الفساد، والحدّ من الشطط في استخدام السلطة، وفي ضمان سيادة القانون. إن من النّعم الكبرى التي تتمتع بها الديمقراطية الهندية تتمثّل في نظام حزبها السياسي المرن. شهدت الانتخابات التنافسية إلى حدٍّ كبير سلطة سياسية على مستوى التحول الفيدرالي بشكل سلمي بين الأحزاب والائتلافات، سبع مرات منذ نهاية هيمنة الكونغرس في منتصف السبعينيات، في وقت ارتفع فيه إقبال الناخبين على الانتخابات إلى مستويات ـ فوق ستين في المئة ـ تفوق تلك الموجودة في الولايات المتحدة. لا يقلّ هذا الانقلاب الانتخابي قوة على مستوى نتائج حكومة الدولة كما لاحظ ضابط المفوّضية العليا للانتخابات الأسبق «م.س. جيل» بفخر: «بين عامي ١٩٩٣م و١٩٩٧م... شهدت الانتخابات التشريعية لخمس وعشرين دولة في الهند هزيمة الحزب الحاكم في تسع عشرة مناسبة، مما يوحي باحتمال فوز الحزب الحاكم بالانتخابات القادمة بنسبة ٢٤ في المئة»[(٢٥)]. وتمكّنت المؤسسات الهندية من الحفاظ أيضاً على تماسك الدولة خلال أي فترة من فترات انقساماتها المتعددة. يكمن هذا الاندفاع نحو الاعتدال في التنوع المعقد جداً في الهند؛ إذ توجد فيه روابط اللغة، والإثنية، والدين، والمنطقة، والولاية، و«الطائفة التي تعدّ الرابط

(٢٥) Manohar Singh Gill, "India: Running the World's Biggest Elections," *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 1 (January 1998), p. 167.

الأكثر تميزاً، انشقاقات متعددة وشاملة»[٢٦]. ينتقل الأفراد بين الهُويات التي تختلف اختلاف أهميتها مع مرور الزمن، مما يتسبّب في تطور شعور لديهم يفقدهم الولاء لأي هُوية من هذه الهُويات[٢٧]. اختارت المؤسسات السياسية تعزيز التأثير الجاذبي نحو المركز عوض الطرفين النقيضين. لقد مارست طبيعة حزب المؤتمر تأثيراً «باعتباره ائتلافاً كبيراً للقوى السياسية والاجتماعية الرئيسة» في الهند، متجاوزاً بذلك الإثنية، والإقليمية، والديانة[٢٨]. ويسّر النظام الانتخابي كذلك نجاح هذا الحزب الموسع والمتنوع ضد مجموعة ضعيفة من المعارضين. وبانتخاب برلمان على الطريقة البريطانية، «نظام الفوز للأكثر أصواتاً» في دوائر انتخابية ممثلة بعضو واحد (كل واحدة من هذه الدوائر حالياً تضم أكثر من مليون ناخب)، وجد المترشّحون المتنافسون أنفسهم مرغمين على اجتذاب أكبر عدد من جمهور الناخبين. إن هذا النظام البرلماني المتميز مكّن من هيمنة حزب المؤتمر لفترة طويلة ومستقرة بعد الاستقلال، لكنه لم يسمح بتحقيق الرضى الذاتي بما أن الحزب واجهَ منافسةً شرسة في معظم المقاطعات؛ فبمجرد انهيار تلك الهيمنة، سيرغم النظام المنافس الرئيس لحزب المؤتمر، وهو حزب «بهاراتيا جاناتا» اليميني (أو حزب الشعب الهندي) للتخفيف من حدة شوفينيته الشمالية الهندوسية، وميولاته الطائفية العُلوية من أجل جذب القاعدة الاجتماعية والإقليمية الضرورية للفوز بأغلبية المقاعد وحشد تآلف حكومي[٢٩].

ضمت مؤسستان أخريان احتمالَ التشظي المدمر في الهند وتوجيهه نحو الواقعيةِ والمساومةِ، والتزام وطنيٍّ أوسع، وكان أهمّها مسألة الفيدرالية التي حوّلت السلطة والاستقلال الذاتي المهمين إلى الدولة والحكومات المحلية. إن الفيدرالية أداة قوية لإدارة الصراع الإثني لقدرتها على منح العديد من الآليات، لتقليص الصراع بما في ذلك: تبديد الصراع انطلاقاً من المركز من

(٢٦) E. Sridharan and Ashutosh Varshney, "Toward Moderate Pluralism: Political Parties in India," in: Larry Diamond and Richard Gunther, eds., *Political Parties and Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2001), p. 207.

(٢٧) James Manor, "India Defies the Odds: Making Federalism Work," *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 3 (July 1998), p. 22.

(٢٨) Sridharan and Varshney, Ibid., p. 218.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢١٤.

خلال تقليص جوانب السلطة، وتليين الصراع بين المجموعات عبر خلق صراعات داخل المجموعات نفسها، وخلق تحفيزات من أجل تعاون إثني داخلي، والتشجيع على الانحياز إلى المصالح المشتركة بدل الولاءات الإثنية(٣٠). في عددٍ من الدول الديمقراطية المنقسمة تقسيماً عميقاً مثل الهند، وبلجيكا، وإسبانيا، تمّ تبني الفيدرالية دستورياً باعتبارها وسيلة ناجحة لترسيخ الاستقرار الديمقراطي(٣١). وفي العقود الأخيرة، كان تحويل السلطة من المركز أحد الاتجاهات الديمقراطية الأكثر قوة حول العالم، خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. عندما تكون لدى الشعب قدرة مستقلة في منطقة أو مكان ما ـ من خلال حكوماته المنتخبة ـ للرفع من موارده والاستفادة منها، ويحدد أولوياته التنموية، ستكون الحكومة قريبة من شعبها، ويكون للشعب كلمته المسموعة وتُعزز الشرعية السياسية. لا يعني هذا أن لامركزية الحوكمة ستكون دائماً أقل فساداً، لكن على المدى البعيد سترفع من سقف المسألة والاستجابة إلى للاهتمامات المحلية، وتحثّ على مشاركة المواطن، وتوسّع من فرص وصول المجموعات المحرومة إلى السلطة، وتراقب السلطة القاهرة الكامنة للحكومة المركزية، وتمنح أحزاب المعارضة فرص الحكم على مستويات منخفضة، ومن توسيع الالتزام بالديمقراطية(٣٢).

في الواقع، من غير الممكن تصور بلد كبير ومتنوع على نحو هائل مثل الهند، بلداً ديمقراطياً إلا عبر نظام يضمن استقلالية مهمة دستورياً للحكومات المنتخبة على المستويين الحكومي والمحلي. وفي واقع الحال، كل الدول الديمقراطية ذات مساحة كبيرة، وكثافة سكانية عالية مثل الولايات المتحدة، وأستراليا، وألمانيا، والبرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، هي أنظمة فيدرالية. ولهذا السبب ذاته، كانت الديمقراطية ممكنة في نيجيريا في ظل النظام الفيدرالي، واتجهت إندونيسيا نحو النظام الفيدرالي، واحتاجت السودان إلى الفيدرالية لترسيخ السلم الديمقراطي، وصادف زوال الديمقراطية

---

(٣٠) Donald L. Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley, CA: University of California Press, 1985), pp. 598-628.

(٣١) Alfred Stepan, "Federalism and Democracy: Beyond the U.S. Model," *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (October 1999), pp. 19 - 34.

(٣٢) Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999), pp. 117-160.

في روسيا بنزع «بوتين» السلطة من المؤسسات الفيدرالية التابعة للدولة وفرض قيود عليها.

في الهند، منحت الفيدرالية المجتمعات اللغوية المتنوعة في البلاد عنصراً مهماً من الاعتزاز الثقافي والاستقلال السياسي داخل هُوية قومية موسعة. إن كفة ميزان التحدي في تأرجح؛ إذ «ينطق كل خمسة ملايين شخص اثنتي عشرة لغة، وينطق كل مليون أو يزيد أربع لغات أخرى». ومنذ إعادة تنظيم ولايات الهند على أسس لغوية ابتداءً من عام ١٩٥٦م، كان لمعظم هذه اللغات المستعملة على نحو واسع، ولاية خاصة بها. «مما يعني أساساً أن اللغة الرسمية لكل ولاية هي تلك التي تتحدّث بها أغلبية سكانها»[٣٣]. ومع ذلك، لا تزال الولايات تضم تنوعاً ثقافياً كبيراً يعيق التوجهات الانفصالية. ونتيجةً لذلك، يحاول النظام الفيدرالي في الهند «الحَجر» على معظم صراعات الهُوية على المستوى المحلي في المقام الأول. بينما يعني الحكم الذاتي أن بعض الولايات مثل «بيهار» و«أوتار براديش» قد تخلفت عن الركب على نحو بائس بسبب حوكمة سيئة وفاسدة، استطاعت ولايات أخرى أن تحسن من مستوى عيش الإنسان بشكل سريع جداً.

لم تعمل الفيدرالية في الهند على النحو المرغوب فيه؛ إذ لم تكن دوماً تمنع اندلاع أعمال العنف ولا النزعة الانفصالية، لكن غالباً ما كان ذلك نتيجة «لعدم الالتزام بمعايير النظام الفيدرالي والحكم الذاتي»[٣٤]، في الوقت الذي أدت فيه هذه المعايير - بدورها - إلى فض الخلافات مع العديد من المناطق المهضومة الحقوق والمحرومة. إن التنمية الفيدرالية للسلطة أحدثت مشاكل خطيرة - وفي بعض الولايات مشاكل مروعة - تتصل بالفساد وسوء الحكم وانتهاك حقوق الإنسان على نحو لا يطاق. علاوةً على ذلك، استُخدم الامتياز الدستوري للمركز للإطاحة بحكومات الدولة المنتخبة، وفرض حكم الرئيس المباشر - من قبل إنديرا غاندي سيئة السمعة - لبلوغ أهداف سياسية ضيقة عوض ترسيخ حوكمة جيدة، وسيادة القانون. وبسبب

(٣٣) Sridharan and Varshney, "Toward Moderate Pluralism: Political Parties in India," p. 208.

(٣٤) Sumit Ganguly, Private Communication to me, 22 January 2007.

السماح بالحكم الذاتي للولاية في السياسات التنموية خلال العشرين عاماً الماضية من التحرر الاقتصادي، حدثت «هُوة واسعة» فصلت الولايات الثرية؛ مثل «غوجارات» و«ماهاراشترا» و«البنجاب» عن الولايات الفقيرة في قلب الأراضي الهندية الشمالية(٣٥).

ومع ذلك، كان النظام قابلاً للتكيف؛ إذ تمّ خلق ست ولايات صغيرة ومتميزة ثقافياً بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٧م، وثلاث ولايات أخرى عام ٢٠٠٠م من المجتمعات الإقليمية التي تشعر بالحرمان على نحو خطير داخل الولايات الموسعة(٣٦). وبخلق آلاف المكاتب ونقاط العبور السياسي على نحو حاسم، يكون النظام قد منح مجموعة عريضة من الشعب رهاناً في النظام السياسي. استوعب أحد الدارسين البارزين للفيدرالية الهندية ـ «جيمس مينور» ـ ذلك جيداً حينما قال: «لا يقتصر الأمر على انتخابات المجالس التشريعية الوطنية والحكومية، بل هناك أيضاً مراكز النفوذ المتاحة على ثلاثة مستويات من المجالس اللامركزية المنتخبة، وفي مجالس شبه رسمية متعددة، وتعاونيات، وجمعيات، وأشباه ذلك. إن وجود العديد من الفرص التي يمكن الأحزاب والسياسيين الظفر من خلالها ـ على الأقل ـ ببعض السلطات، كفيل بضمان التزامهم بالانخراط في الانتخابات وبضمان تقديمهم لتنازلات متبادلة ولو في حال انهزامهم في بعض الميادين»(٣٧). علاوةً على ذلك، ظهرت الأحزاب الإقليمية على الساحة داخل العديد من الولايات المتميزة لغوياً، لتشجع بشكل سلس على أشكال السياسة الائتلافية التي عقّدت جهود الحكومة المستقرة على المستوى الوطني، لكنها جعلت من الديمقراطية الهندية أكثر شمولية.

ومن ثَمّ، يبدو من العسير الشك في التقييم الأكاديمي الواسع، الذي خلص إلى حقيقة أن النظام الفيدرالي أدّى دوراً جوهرياً في تأسيس ركائز

---

(٣٥) من حسن الحظ أن هذه الممارسة تعطلت فقط بشكل مؤقت.

(٣٦) Stepan, "Federalism and Democracy: Beyond the U.S. Model," pp. 23-25.

وكما لاحظ «ستيفان»، لو كان في الهند حقوق النقض للأقليات، والزيادة في تمثيل الولايات في مجلس تشريعي قوي قامت به الولايات المتحدة، فإن الولايات القائمة لن تتفق على خلق ولايات جديدة. وبالتالي، فإن ما يهم الهند ليس الفيدرالية في حدّ ذاتها، وإنما شكلها الأكثر مرونة.

(٣٧) Manor, "India Defies the Odds: Making Federalism Work," p. 23.

الاستقرار الديمقراطي في الهند. كما خلص مؤخراً خبيران أمريكيان متميزان بالشؤون الهندية ـ «سوزان ولويْد رادولف» ـ إلى القول إنه:

خلال الأربعين عاماً الماضية، كان هناك، على ما يبدو، مبرر للخوف من أن «سيليغ هاريسون» كان على حقٍّ لما حذر من أن «النزعات متشعبة الانشطار» في الهند، خاصة تلك النزعات المتعلقة بالفوارق اللغوية، ستؤدي عاجلاً إلى البلقنة أو الدكتاتورية. تبدو هذه المخاوف غير مقنعة. ساعد النظام الفيدرالي الهند على العيش بأمان باختلافها الواضح[٣٨].

والآلية الثانية التي تساعد على تماسك الهند سياسياً، هي إضعاف التفاوت السياسي والاجتماعي تدريجياً عبر الحفاظ على نظام الكوتا في التمثيل السياسي، والوظيفة العمومية، وفي التعليم العالي بالنسبة إلى المجموعات ذات المنزلة الاجتماعية الدنيا: «الطوائف المقررة» أو «داليتس» (وهي الطوائف السابقة التي لا «تمسّ» ١٧ في المئة من السكان)، و«القبائل المقررة» (حوالى ٨ في المئة). منذ ذلك الحين، قدمت ضمانات مؤكدة محدودة «للطوائف المتخلفة الأخرى» (التي تبلغ حوالى ٤٤ في المئة من السكان)[٣٩]. كان نظام الكوتا الواسع بطيئاً، وغير ناجع، ومثيراً للجدل، ولم يضمن تقريباً إلا حوالى نصف الوظائف التابعة للقطاع العام، ونصف الأماكن في التعليم العالي للمجموعات الأقل حظاً، لكنه، مع ذلك، ساعد على إحداث ثورة اجتماعية عجلت، على نحو مثير، بالتحرك الاجتماعي، ووسعت المشاركة السياسية إلى درجة أن أصبح الآن إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع بين المجموعات الطائفية الدنيا، يفوق إقبال الناخبين الأثرياء. لا يزال الفقر، وسوء التغذية، والأمية، والتفاوت في الدخل يفسد الأداء الديمقراطي في الهند، ولكن، وكما يناقش ذلك «أمارتيا سين»، منعت حرية الصحافة، والمجتمع المدني في البلاد حدوث أي مجاعة خطيرة. وحسب «سوميت غانغولي»، إن التقدم الاجتماعي في البلاد كان أكبر مما كشفت عنه الإحصائيات.

(٣٨) Susanne Hoeber Rudolph and Lloyd I. Rudolph, "South Asia Faces the Future: New Dimensions of Indian Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), p. 54.

(٣٩) Sridharan and Varshney, "Toward Moderate Pluralism: Political Parties in India," pp. 209-210.

إن هيمنة الطائفة العليا في تراجع مستمر، وأُحرِز تَقَدُّمٌ على مستوى التعليم الابتدائي الشامل، وتمّ إلغاء الملكية العقارَية التي يغيب عنها صاحبها قانونياً. . . ونتيجة لذلك، تبقى للمحاولات المتقطعة ذاتها، لتعزيز المساواة عبر السياسات العامة، تأثيرات تحسينية مهمة لا يمكن أن تقاس بشكل مناسب عبر التقنيات الإحصائية التقليدية[٤٠].

## رابعاً: المحاسبة وسيادة القانون

ثمة سمات قليلة في الحياة السياسية تسهم في تآكل الثقة العامة في الحكومة ومساندة الديمقراطية على حساب الفساد (وأشكال أخرى من الشطط في استخدام السلطة). يتوقع المواطنون أن المسؤولين الذين يُنتخبون بشكل ديمقراطي سيخضعون للمعايير نفسها التي يخضع لها الشعب، وأن المنتهكين للقانون سيعاقبون. حينما يصير السياسيون طبقة في حد ذاتهم، ويقتاتون بلا حياء ولا قانون من وعاء الشعب، سيخلقون دعوى مفتوحة للمواطنين لرفض الديمقراطية.

يستلزم، إذاً، أمر مساندة الديمقراطية وتعزيزها جعل الديمقراطية أكثر محاسبة للشعب وأكثر احتراماً للقانون. تقتضي الديمقراطية المستقرة سيادة القانون؛ إذ بمقتضاه يكون الدستور أعلى سلطة، وكل المواطنين سواسية أمام القانون، ويقلص الفساد ويعاقب عليه، وتحترم سلطات الدولة حقوق المواطنين، وتمكينهم من الوصول إلى المحاكم بغية الدفاع عن حقوقهم. وتتطلب سيادة القانون الديمقراطي قضاءً محايداً ومستقلاً على كل المستويات عن النفوذ السياسي، وأن يكون ذا كفاءة ويعمل بدهاء وعقلانية. وفوق هذا كله، تتطلب سيادة القانون محكمة دستورية قادرة على تقييد سلطة القوي والدفاع عن حقوق الضعيف الخنوع[٤١]، ولكن لا يشكّل قضاءٌ مستقلٌ إلا نوعاً واحداً من المؤسسة الديمقراطية التي تقيد الشطط في استخدام السلطة. تتطلب ديمقراطية جيدة شبكة مكثفة من المؤسسات التي تتقصى الضوابط والتوازنات التنفيذية، كما سأفسر ذلك في الفصل الثالث عشر.

---

(٤٠) Ganguly, "Bangladish and India," p. 174.

(٤١) Guillermo O'Donnell, "Why the Rule of Law Matters," in: Diamond and Morlino, eds., *Assessing the Quality of Democracy*, pp. 3-17.

لم تسْلَم الهند من مشاكل خطيرة تتعلق بالعنف الانتخابي واللصوصية، لكن مع تمكّن هذا البلد الكبير والفقير من تأسيس درجة استثنائية من الإخلاص الإداري، والكفاءة في إدارة الانتخابات وعد الأصوات. كلما مرت بضع سنين بانتظام، كلما توجّه جمهور الناخبين الذين فاق عددهم ٦٠٠ مليون ناخب إلى صناديق الاقتراع بنسب هائلة (أكثر من ٥٠ في المئة). وبعد مرور عقد من الزمن، وصف ضابط اللجنة الانتخابية في الهند «م.س. جيل»، التحديات الإدارية الهرقلية (أي ذات قوة استثنائية) على النحو الآتي: «يستلزم تنظيم انتخابات عامة تأسيس محطات اقتراع لا تقل عن ٩٠٠,٠٠٠ محطة انطلاقاً من جبال الهمالايا إلى صحراء راجاستان، بما في ذلك مناطق لا يمكن بلوغها إلا على ظهر فيل. ومع ذلك، هذه هي معجزة الفوضى الفاعلة التي نتمتع بها في الهند والتي لم تخفق فيها أي محطة اقتراع في الاختبار»(٤٢). إن أحد الأسباب التي تجعل من هذا النظام الانتخابي نظاماً فعّالاً وذا مصداقية وإخلاص عاليين هو المهنية المتقدمة، والاستقلالية التامة عن لجنة الانتخابات؛ إذ كان يتحكم في الانتخاب في الفترة السابقة، ٤,٥ مليون من العاملين في الحكومة. ونتيجة لهذه القدرة والكفاءة، كانت الانتخابات في الهند تنافسية بشكل قوي، وذات مصداقية ونزاهة على نطاق واسع.

يعدّ النظام القضائي أهم مؤسسة تسهر على المحاسبة وسيادة القانون في الهند. وستبقى اللحظة السوداء في تاريخ هذا النظام تلك التي قام فيها بإلغاء تسعة قرارات، أصدرتها المحكمة العليا التي تعلن بمقتضاها عن حالة الطوارئ التي نادت بها السيدة غاندي(٤٣). ومع ذلك، بمجرد أن انتهت حالت الطوارئ، «عكفت المحكمة العليا على نشاط قضائي غير مسبوق» لتوسيع الاستفادة من العدالة بشكل كبير. و«تحقيقاً لهذه الغاية، قدّمت المحكمة نظام التقاضي ذا المصلحة العامة الذي يمكّن العمال المُستعبَدين، وسكان القبائل المحرومة، والنساء الأصليات، والمشردين، ومواطنين كانوا ضعفاء سابقاً، من الاقتراب من مقعد القاضي بحثاً عن العدالة». واستعمل

(٤٢) Gill, "India: Running the World's Biggest Elections," pp. 165-66.

(٤٣) Pratap Bhanu Mehta, "India's Unlikely Democracy: The Rise of Judicial Sovereignty," *Journal of Democracy*, vol. 18 no. 2 (April 2007), p. 73.

الصحافيون وفاعلو المجتمع المدني أيضاً هذه الآلية (وهي آلية تعادل الدعوة القضائية في الولايات المتحدة) «لفرض القوانين البيئية القائمة، ومنع سوء معاملة السجناء في سجون الدولة، والكشف عن الفساد في أماكن قرار عالية»[٤٤]. ولمّا ازداد الفساد في التسعينيات، تحرّكت المحكمة العليا لتعزيز استقلالية مؤسسة حسابات أخرى ـ المكتب المركزي للتحقيقات ـ وذلك بإلغاء شرط مفاده أن المكتب في حاجة إلى «موافقة الحكومة»، والمشاورة مع وزارة مشبوهة قبل إمكانية التحقيق معها أو مع وزيرها. وقد أزال هذا قيداً مهماً في التحقيق مع الفساد الحكومي؛ فأغلقت الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا حوالى مئتي شركة متورطة في تلويث نهر «الغانج»، وفي الوقت ذاته، دعم فرض قوانين تحافظ على نقاء الهواء والماء في العاصمة المثقلة بالتلوث[٤٥]. وعلى المستويات الدّنيا، تبقى المحاكم متقاعسة بشكل رهيب، وغير فعّالة، بحيث يوجد لديها تراكم ٢٠ مليون حالة من دون فحص[٤٦]. وكما قال «براتاب ميهتا» إن توسيع السلطة القضائية أثار تساؤلات قانونية حول الحدود الحقيقية لسلطة غير منتخبة في سياق ديمقراطي (وحفز من التعديلات الدستورية لتجديد تقليص السلطة القضائية)[٤٧]، لكن في الوقت ذاته، لم تقتصر الإجراءات القضائية على المستوى العالي على تعزيز سيادة القانون، بل استخدمت جبهة رئيسة لتعميق الاستجابة للديمقراطية الهندية، ومن ثَمّ نيلها التقدير الشعبي.

## خامساً: دعم الديمقراطية في بلدٍ نام

لا يمثل استمرار الديمقراطية في بلدان متقدمة أي سر من الأسرار. وكما رأينا في الفصل الرابع، يحدث التقدم الاقتصادي بشكل طبيعي تحولات في القيم الفردية والبنية الاجتماعية التي تضغط على المجتمعات، لتتجه صوب الديمقراطية، وتثنيها عن دعم الحكومات غير الديمقراطية. صحيح، لم يسبق أن كان هناك انهيار ديمقراطي بالمرة في بلد ديمقراطي.

---

(٤٤) Ganguly, "India's Multiple Revolutions," p. 43.

(٤٥) Rudolph and Rudolph, "South Asia Faces the Future: New Dimensions of Indian Democracy," p. 61.

(٤٦) Mehta, "India's Unlikely Democracy: The Rise of Judicial Sovereignty," p. 72.

(٤٧) المصدر نفسه.

ليست تلكم دعوة إلى التحلي باللامبالاة؛ فهناك دائماً ميل بشري طبيعي إلى الرغبة في احتكار السلطة والموارد، ومن ثمّ تبقى الديمقراطية باستمرار عرضة للانتقاد، فبالنسبة إلى الدول الغنية، يحدّد نجاح الإصلاح جودة الديمقراطية فضاءها. أما بالنسبة إلى الدول الفقيرة، فإن بقاء الديمقراطية فيها في خطر.

رأينا في هذا الفصل الأمرَ الذي سمح للهند بدعم حوالى ستين عاماً من الديمقراطية دون انقطاع، وأنه بالإمكان أن يحذو أي بلد ـ غنيّ أو فقير ـ حذوها. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي في الهند، إلا أنها لم تتباهَ بالمستويات العالية من ثروة وطنية أو تعليم، أو معجزة تنموية محمومة، أو ثورة في حوكمتها. قد تكون تحسينات إضافية جيدة بما فيه الكفاية، لكن لا بد لها من أن تحدث.

وعلى المستوى العام، ساهم شيئان في دعم الديمقراطية في الهند: فاعلية الديمقراطية حديثاً وتعميقها التدريجي، وأمل متنامٍ من أجل حياة أفضل. ومع مرور الزمن، عملت الديمقراطية بشكل فعّالٍ على منح خيار انتخابي، وتداول السلطة، ومراقبة النخب الحاكمة، والكشف عن حالات الشطط في استخدام السلطة، وتسوية المظالم القانونية والسياسية. صحيح كانت المكاسب متفاوتة، لكن في لحظات تاريخية دقيقة، تمّ بلوغ التغيير، وانتصرت العدالة. أيقنت المجموعات المظلومة أن النظام الدستوري يمكن أن يعمل لصالحهم ولصالح كل فرد في المجتمع. أدرك المواطنون أن الديمقراطية تعني أكثر من انتخابات مرحلية، وأنها تمنح وسيلة دائمة لبلوغ المحاسبة والاستجابة، وأنها تمكّن من جعل القيادة السياسية أكثر تمثيلاً بشكل واسع؛ «وهو بحق إنجاز يفخر به كل الهنود»[٤٨].

في الوقت ذاته، عملت الديمقراطية في الهند في مسار سياسي آخر. وكانت لها معانٍ متضمنة ضخمة بالنسبة إلى مجتمعات أخرى منقسمة في آسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وأجزاء من أوروبا وأمريكا اللاتينية. منحت الديمقراطية سبلاً سلبية لإدارة الاختلافات العميقة وتسويتها. ومن

---

(٤٨) Jenkins, "India's Unlikely Democracy: Civil Society vs. Corruption," p. 61.

جديد، تطورت هذه الوسائل من دون عوائق، لكن الآليات الدستورية والقانونية منعت الصراع العنيف أو احتوته على نطاق واسع بينما عمقت رهانات المجموعات في النظام الديمقراطي. إن بنية الهند الفيدرالية، ونظام انتخاباتها، وقوانينها لتمكين الأقليات عملت بشكل فعّال؛ لأنها تتناسب مع الظروف الخاصة للبلاد؛ ولأنها كانت قادرة على التكيّف مع الظروف المتغيرة مع الوقت.

وأخيراً، حظيت الديمقراطية بدعم قوي من خلال الانتشار المستمر للأمل فيها. إلى حدود العقد الأخير أو يزيد، كانت التنمية الاقتصادية في الهند حقيقة متأخرة بشكل تراجيدي، بسبب الإخلاص الأيديولوجي الذي عمّر طويلاً للمبادئ الاجتماعية، لتدخل الدولة والاكتفاء الذاتي الاقتصادي. بما أن عملية التحرر وانفتاح الاقتصاد الهندي بدأت عام ١٩٩١م، ارتفعت مستويات النمو الاقتصادي لتتعدى «معدل النمو الهندوسي» الذي بَطُؤ في العقود الأربعة الأولى، ومضت، أخيراً، التحولات قدماً نحو التحقق. وقد تحسّنت حياة الهنود، ولو خلال تلك العقود المتعددة من الضعف في الأداء الاقتصادي. وارتفع متوسط العمر المتوقع بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٢م من خمسين عاماً إلى واحد وستين عاماً، وانخفض معدل الوفيات لدى الأطفال إلى حوالي النصف، وارتفع معدل محو الأمية من ٣٤ إلى ٥٠ في المئة[٤٩]. علاوةً على ذلك، «سجّل الاقتصاد معدل نمو ثابت إلى حدٍّ ما، وإن كان غير مثير، وشهد تجديداً جزئياً في الإنتاج الفلاحي، مما أدّى إلى الاكتفاء الذاتي في الطعام، وإلى تطوير بنية تصنيع تنتج معظم حاجيات البلاد الأساسية، وإلى توسيع المؤونة للعمال المثقفين والتقنيين المتطورين، وتخفيض مستوى التضخم بشكل ثابت إلى أدنى مستوى له في العالم، ومن ثمّ ضمان مستوى من الاستقلالية والقدرة على تسديد مستحقات المالية تقيها من أزمات الديون الرئيسة»[٥٠]. إنه سجل حافل يسرّ تقريباً أي بلد أفريقي أن

---

(٤٩) Larry Diamond, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, "What Makes for Democracy?," in: Diamond, Linz, and Lipset, eds., *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy,* table 1.1, pp. 12-13.e>

(٥٠) Das Gupta, "India: Democratic Becoming and Developmental Transition," p. 295.

تقترح الدلائل الإحصائية إمكانية أن يقلص النمو الاقتصادي المتوسط والثابت في البلدان الفقيرة بشكل معتبر، فرص الانهيار الديمقراطي مقارنة مع نوع من الاقتصاد الموسوم بالرواج والكساد. «تتبع =

يكون بحوزته. إذا لم ينتشل شعباً بشكل كافٍ تقريباً من الفقر، فهو على الأقل أحدث تقدماً، ومنحَ الشعب الأمل في حياة أفضل، وإحساساً متزايداً من كرامة الجماعة، والكبرياء القومي. إذا ما زينت هذه الإنجازات بالتحديات التي واجهتها الدولة إبان الاستقلال والإخفاقات التنموية للعديد من جيرانها، فستعتبر إنجازات لا يستهان بها.

إن فهماً جيداً لأنواع السياسات الاقتصادية التي تعزز التنمية، وفهماً متكاملاً للوسائل التقنية التي تحارب المرض، وتزيد من المحصول الزراعي، وتحسّن من القدرة البشرية، يمكّن معظم الدول النامية حالياً من اكتساب القدرة على النمو بشكل أسرع من الهند خلال عقودها الأربعة الأولى، غير أن الدرس المستخلص من تجربة الهند المثيرة هو أنه حتى لو كان النمو الاقتصادي متواضعاً ومتماسكاً مشفوعاً بتفعيل لائق للمؤسسات الديمقراطية، وتعميق دورها التدريجي، يمكن أن يعزز نظاماً سياسياً حراً في كل مكان تقريباً.

= أسباب موت الديمقراطيات نمطاً واضحاً: فهي قائمة على الأرجح عندما يدخل بلد ما في تجربة أزمة اقتصادية». علاوةً على ذلك، تتعرّض الدول الفقيرة بشكل خاص إلى الانهيار الديمقراطي في فترات الهبوط الحاد للدخل القومي. انظر: Adam Przeworksi [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000), p. 111.

# القسم الثاني

# فرص نجاح ديمقراطية عالمية



# الفصل الثامن

## التقدم الصعب لأمريكا اللاتينية

لا تتناسب صورة «أَليخاندرو توليدو» مع صورة الرئيس اللاتيني الأمريكي؛ إذ إن بشرته داكنة، وأنفه ناتئ، وشعره طويل جداً. عندما انتخب رئيساً للبيرو عام ٢٠٠١م كان أول عضو ينحدر من السكان الأصليين يُنتخب بشكل ديمقراطي لهذا المنصب. إن قصته إلى حدٍّ ما استعارة تمثّل الآمال ومخاض الديمقراطية في أمريكا اللاتينية.

وُلد «توليدو» في هضبة بيروفية ترتفع أحد عشر ألف قدماً فوق سطح البحر. وكان ابناً لبنّاء قرميد وخادمة، والابن الثامن في أسرة تتكون من ستة عشر فرداً، سبعة منهم ماتوا في الصغر. لم تكن العائلة تمتلك أي تأمين صحي، وقد قطع الحبل السري لأخيه المولود الجديد (غادر والده البيت بحثاً عن عمل في المنجم) وهو في الخامسة من عمره. في هذه السنّ المبكرة، وبينما كان يرعى غنم العائلة وخنازيرها وينام في غرفة مع أربعة عشر فرداً، أصبح «متمرداً هندياً ضد الفقر»[١]. وحين انتقلت عائلته إلى قرية الصيد «شيمبوت»، كان توليدو يعمل في ما يجده أمامه من حمل الحقائب في محطة القطارات، وتلميع الأحذية، وبيع بطاقات اليانصيب. وكان والده يتعامل مع أبنائه على قدم المساواة، بحيث حرص على أن يلج كل واحد منهم المدرسة الابتدائية، على أن يعمل ـ في الوقت ذاته ـ كل واحد منهم لمساعدة الأسرة حالما يأخذ الابن الموالي دوره في الذهاب إلى المدرسة. استشرف أساتذته فيه النبوغ والطموح، فألحّوا على عائلته أن ترسله إلى المدرسة الثانوية، لكن والده رفض بحجّة أن العائلة تحتاج إلى عمله، إلا أن

(١) Interview with Alejandro Toledo, Center for Advanced Study in the Behavioural Sciences, Stanford, 8 February 2007.

«توليدو» وجد طريقة تمكّنه من متابعة الدراسة نهاراً، وتلميع الأحذية ليلاً، وبيع المثلّجات في نهاية الأسبوع.

وفي سنته الدراسية الثالثة من التعليم الثانوي، حيث كان يبلغ من العمر أربعة عشر عاماً، التقى «توليدو» بمتطوعيْن أمريكييْن من منظمة السلم الأمريكي اللذين جاءا إلى «شيمبوت» وظلا يبحثان عن السكن؛ فأقام علاقة صداقة معهما. آنذاك، ظلت حقيقة طبقته الاجتماعية وخلفيته الإثنية تلاحقه. قال لي: «أردت الذهاب إلى الجامعة، لكنني كنت أدرك أن ذلك كان مستحيلاً». «إن إتمام دراستي الثانوية سيكون أقصى إنجاز لي أكاديمياً». كان هدفه التوجه إلى الأعمال التجارية ربما ليعمل ميكانيكياً، «لأكون أرفع مستوى إلى حدٍّ ما من أبي». على الرغم من ذلك، فقد شجّعه الأمريكيّان وقدّما إليه كتباً فلسفية، وفي ساعات المحادثات ساعداه على تعلّم الإنجليزية. ارتقى «توليدو» أكاديمياً وأصبح رئيس قسمه في الثانوية. وكسب رهان مسابقة كتابية ليصبح مراسلاً سياسياً في «شيمبوت» في جريدة **لابرنسا** *(La Prensa)* وهي أبرز جريدة وطنية. كان لا يزال يلمّع الأحذية ويبيع ورق اليانصيب عندما تعرض لأول مرة في حياته لموقف جعله يحس من جهة بالفخر لكون كتاباته أصبحت تنشر، وبالمهانة من جهة أخرى لمكانته الاجتماعية؛ عندما سخر شخص يلمِّع حذاءَه من فكرة أن يكون فتى لماع أحذية من الهنود الحمر كاتباً لمقال في جريدة كان يقرؤها.

وبعد ذلك، حصل «توليدو» على فرصة أخرى، حيث فاز بمنحة نادي الروتري (Rotary Club) لسنة دراسية في جامعة «سان فرانسيسكو». هذه المنحة كانت تغطي فقط رسوم سنة دراسية واحدة، لهذا كان عليه أن يكافح ليعول نفسه بينما يتابع دروسه الجامعية. وبُعيد وصوله إلى «سان فرانسيسكو»، حصل «توليدو» على عمل يقوم فيه بالأعمال المنزلية لعائلة أوروبية مقابل الإيواء. ولأنه لم يرَ قط أدوات كهربائية من قبل، فقد أحرق الخبز المحمص وأفسد الأعمال المنزلية، ممّا تسبب في توبيخه لعدم كفاءته. وأخبرت العائلة متطوعَي منظمة السلم اللذين ساعدا «توليدو» على إيجاد هذا العمل بقولها: «إنكما أتيتما بهذا الشخص لإرضاء غروركما. كان حَرِياً بكما إعادته إلى قبيلته». لم تكن تلك الإهانة الوحيدة التي عاناها؛ فلقد كان إسبانياً أمريكياً، وكان هندياً ذا شعر طويل يمتد إلى ظهره، وكان الناس دوماً

يسألونه هل أنت من «النافاجو»؟ من أي أرض أتيت؟ لكن «توليدو» كان حازماً. ذهب إلى المدرسة ليلاً وضخّ الغاز في مناوبة ليلية متأخرة، ومن الساعة السابعة صباحاً حتى الظهر كان ينام، ومن الظهر إلى الساعة الواحدة والنصف كان يغسل الصحون في المدرسة، ومن الساعة الثانية ظهراً إلى غاية الساعة الخامسة كان يلعب الكرة من خلال منحة جامعية كانت تغطي رسومه المدرسية خلال الثلاث سنوات الأخيرة من تعليمه. بهذه الطريقة، تمكّن «توليدو» من الحصول على شهادة الإجازة في الاقتصاد من جامعة «سان فرانسيسكو» عام ١٩٧٠م، ثم على تمويل كامل لتحضير شهادة الدكتوراه في التنمية العالمية في كلية «ستانفورد» للتربية. بعدها، تابع «توليدو» دراسته ليحصل على شهادة الماستر في الاقتصاد إلى جانب شهادة الدكتوراه. وعندما غادر ستانفورد تقلّد «توليدو» عدة مناصب في التنمية الدولية إلى جانب عمله في الأمم المتحدة والبنك الدولي من بين أمور أخرى. وقد زاوجَ كل هذا بفترات قضاها في البيرو حين ترأس مجلس المستشارين الاقتصادي لرئيس البنك المركزي ودرس في معهد التجارة الرائد في البيرو. ومن عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٤م، عمل «توليدو» باحثاً مقيماً في مؤسسة «هارفارد» للتنمية العالمية، وأستاذاً زائراً في جامعة «واسيدا» في طوكيو. ومن الخارج كان يراقب بحذر شديد بينما كان الرئيس «ألبيرتو فوجيموري» يمسك بزمام الأمور على إثر انقلاب ذاتي (Autogolpe) عام ١٩٩٢م، حيث حلّ الكونغرس، وقضى على مراكز القوى المستقلة، وحرف المؤسسات البيروفية لتصبح ديمقراطية زائفة. ولما فزع لسياسة «فوجيموري» المدمرة للديمقراطية، وأحسَّ بالإحباط لكون كتاباته عن الفقر لم تؤثّر في حياة الفقراء، مما دفعه إلى اعتزام دخول عالم السياسة. في آب/أغسطس ١٩٩٤م، وصل «توليدو» إلى البيرو ورشّح نفسه مستقلاً لينافس «فوجيموري» في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٥م. ولما كان «فوجيموري» في قمة شعبيته، فقد تمكن من إلحاق الهزيمة «بتوليدو»؛ إذ لم يفز إلا بثلاثة في المئة من الأصوات. ومع ذلك بقي ثابتاً؛ إذ إنه على الرغم من شموليته المتجذّرة (وعلى حسابه الخاص) والتهديدات بالقتل التي فاق عددها المئة، استطاع «توليدو» أن يؤسس حزباً سياسياً جديداً اسمه بيرو الممكنة (Péru Posible)، وفي عام ١٩٩٩م نافس مجدداً «فوجيموري» في انتخابات ٢٠٠٠. ومن خلال مجهوده السياسي المستمر، برز «توليدو» المنافس الرئيس لـ«فوجيموري» الذي كان يبحث عن ولاية ثالثة خارقاً بذلك الحظر

الدستوري. وعندما سيطر «فوجيموري» وبصورة ضخمة على ساحة المنافسة بالنسبة إلى الجولة الأولى من التصويت في أجواء مشحونة بالتوتر، وكان من ثَمّ الإحصاء مليئاً بتهم التزوير، بادر مراقبو منظمة الدول الأمريكية بإدانة عملية الاقتراع، فانسحب «توليدو» من الجولة الثانية. وقاد المعارضين في مظاهرة عارمة مرتدياً عصبة رأس، فخرج مئات الآلاف من البيروفيين إلى الشوارع مطالبين بالعودة إلى الديمقراطية الحقيقية. وعندما تمّ الكشف عن فساد «فوجيموري» بعد مرور عدة أشهر، وأُجبر على تقديم الاستقالة، عاد «توليدو» مجدداً إلى التنافس وانتُخب رئيساً للبيرو عام ٢٠٠١م.

على الرغم من التوازن في الحوكمة الذي عرفته الخمس سنوات من حكم الرئيس «توليدو»، إلا أنها لم ترقَ إلى النجاح السياسي. خلال فترة ولايته، سجّل الاقتصاد البيروفي أفضل إنجاز له في ستة عقود بمعدل ٥ في المئة من النمو الاقتصادي السنوي، وهي أفضل نسبة في المنطقة كلها. «بقي التضخم المالي منخفضاً والإدارة العامة لخزينة الدولة حكيمة»[٢]. كما تقلّص العجز المالي السنوي من ٣,٣ في المئة من إجمالي الدخل القومي إلى لا شيء تقريباً، وانخفضت نسبة القروض بدون فائدة في القطاع البنكي إلى أكثر من ٨٠ في المئة. وبحلول عام ٢٠٠٦م، كانت البيرو واحدة من الدول الأمريكية اللاتينية الأكثر أماناً، مما جعلها قِبلة للاستثمار الأجنبي الذي ارتفع بنسبة ٥٠ في المئة خلال ولاية «توليدو» وبتوسيع الاستثمار في القطاع المنجمي، تضاعفت أرباح البيرو من الصادرات ثلاث مرات[٣]. ومع ذلك، استمر المأزق الجوهري للتنمية في أمريكا اللاتينية ـ الفقر المهول، والتفاوت الضخم الذي يصنف المنطقة الأسوأ من حيث توزيع الدخل والثروة في العالم ـ في إحباط الشعب والرئيس نفسه. «واقتصرت أرباح النمو بالدرجة الأولى على أصحاب المراتب الثلاث العليا من حيث توزيع الدخل وبالكاد

---

(٢) Cynthia McClintock, "An Unlikely Comeback in Peru," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 4 (October 2006), p. 96.

(٣) يمكن إيجاد هذه الإحصائيات (وإحصائيات أخرى في هذه الفقرة) في: *Peru on the Rise. 2001-2006: Economic and Social Report on Peru* (Lima: Government of Peru, 2006).

ولمزيد من التوثيق، انظر: Marcelo M. Giugale, Vicente Fretes-Cibils, and John L. Newman, eds., *An Opportunity for a Different Peru: Prosperous, Equitable, and Governable* (Washington, DC: World Bank, 2007), introduction and chap. 1.

وصلت إلى الفقراء الذين يمثّلون ٤٨ في المئة من السكان. وظلت نسبة البطالة مرتفعة بشكل يصعب التغلب عليه وبقيت الأجور الحقيقية راكدة، واستمرت إمدادات التأمين على العمل في التآكل»(٤). إلى حدٍّ ما، كل الدول التي تطبق القيد المالي والإصلاح الاقتصادي تواجه مثل هذه الصعوبات لتقف في وجه العولمة التي تحرك الرأسمال بشدة وتؤثر في تدني الأجور. وساهمت جهود «توليدو» في تقليص الفقر المدقع (بنسبة الخُمس) وفي نسبة عدد وفيات الرضّع والأطفال، بينما ازدادت نفقات الدولة على البرامج الاجتماعية والصحة الأساسية، والتعليم، غير أنها كانت أقل بكثير مما كان يتوقع مناصروه، خاصة السكان الأصليين المحرومين في البيرو(٥).

من الناحية السياسية، عزل «توليدو» القادةَ العسكريين السامين من العمل وبدأ في إعادة تشكيل القوات المسلحة. وفي عام ٢٠٠٢م، منح إصلاح النظام المركزي في البيرو «حكومات إقليمية جديدة تقريباً ربع الميزانية الوطنية وسلسلة من السلطات التي كانت منذ زمن طويل حكراً على الحكومة المركزية»(٦). لكن هذه التغييرات هددت مصالح قوية، وكان على «توليدو» أن يتصارع مع الإرث المرعب لعقد من الحكم الشمولي تحت حكم «فوجيموري» ورئيس مخابراته «فلاديمير مونتيسينوس»، الذي رشا، بشكل منتظم، قدراً كبيراً من النخبة البيروفية السياسية، والاجتماعية، والمالكة للشركات. وعندما كان المدّعون يبحثون عن استلام الرئيس السابق من منفاه في اليابان ومحاكمة: «مونتيسينوس» وعدد آخر من الموظفين البارزين في فترة حكم «فوجيموري»، قاوم الحرس القديم ذلك بضراوة. هددت تحقيقات حكومة «توليدو» مع ١٥٠٠ شخص متهم في قضايا الفساد «مجموعة مهمة من النخب». سعت مجموعة من الشركات الكبرى والإعلام النافذ المدعو «بمافيا مونتيسينوس» إلى الثأر من خلال التخطيط لإسقاط «توليدو»، آملين

(٤) McClintock, Ibid., p. 97.

(٥) يكمن السبب وراء عدم تراجع الفقر بشكل كبير في عهد «توليدو» إلى «كون فترة التنمية جاءت عقب ركود حاد» عرفه خلفه. إن استمرار النمو بهذه النسبة سيخفض من الفقر بشكل أكبر، لكن التخفيضات الأكثر عمقاً تتطلب سياسات اجتماعية محددة وإصلاحات واسعة للدولة والاقتصاد. انظر: Giugale, Fretes-Cibils, and Newman, Ibid., p. 45.

(٦) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2006), p. 564.

في عفو الحكومة الجديدة[٧]. لم يستطيعوا تحقيق ما كانوا يتطلعون إليه، لكنهم نجحوا في توليد تغطية إعلامية سلبية ومهينة تسخر من الرئيس في كل ولاية. وارتكب «توليدو» نفسه أخطاءً بزيادة مرتّبه في العام الأول من ولايته وإبعاده لبعض الأعضاء الأصليين في مجلس الوزراء وبرفضه في البداية الاعتراف بشرعية أبوة إحدى بناته. وعلى الرغم من أنه حكم بنوع من النزاهة وضبط النفس الذي كان نادراً عبر التاريخ البيروفي، إلا أن الإعلام المناوئ بذل قصارى جهده لتصويره سياسياً يعيش في منزلة عليا غير مراعٍ لشعور الفقراء ويشكل جزءاً من الطبقة السياسية الفاسدة، بينما أشاروا بالكاد إلى أن «حكومة «فوجيموري» هي التي سرقت من الدولة ١,٨ مليار دولار»[٨]. ومن ثَمّ، تراجعت درجات استحسان «توليدو» إلى ١٠ في المئة في وسط ازدراء شعبي بالسياسيين باعتبارهم طبقة.

قبيل إنهاء فترة حكمه، استفاد «توليدو» إلى حدٍّ كبير من استحسان الشعب (بحوالى ٥٠ في المئة) في وقت بدأت تتضح فيه معالم إنجازاته السياسية[٩]. و«لأول مرة في تاريخها الجمهوري، حدث تحول رئاسي في البيرو «في وقت كانت تتمتع به البلاد بسياسة ديمقراطية وكان يعمها السلم الاجتماعي، وألقى اقتصاد السوق العالمي بظلاله على المنتوجات البيروفية»[١٠]. لكن «توليدو» تعلّم بعض الدروس المهمة في ظل مضامين الديمقراطية في أمريكا اللاتينية. لم يكن فهمه الاقتصادي، والتزامه بالديمقراطية ونواياه الحسنة كافية. احترم حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، واستقلالية المؤسسات الديمقراطية ليمكّن البيرو من تحقيق أفضل معدلات الحرية خلال عدة سنوات. وحثّ، بإلحاح شديد، على الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، كما أشرف على التسيير المتقن للاقتصاد الوطني. لكنه أدرك ضرورة أن تقترن الإصلاحات الاقتصادية «بمشاريع اجتماعية مبكرة

(٧) McClintock, "An Unlikely Comeback in Peru," p. 98.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) في غضون مغادرة «توليدو» منصبه، بلغ الاستحسان الشعبي لسياسته حوالى ٤٧ إلى ٥١ في المئة، وبلغ أعلى مستوى له ٦٧ في المئة بين الأوساط الشعبية في المدن. انظر: *La República* (Lima), 27/7/2006, and *El Peruano*: 1/7/2006, and 28/7/2006.

(١٠) Marcelo M. Giugale, "A Synthesis," in: Giugale, Fretes-Cibils, and Newman, eds., *An Opportunity for a Different Peru: Prosperous, Equitable, and Governable*, p. 1.

وأكثر عمقاً تستهدف الفقراء الحضريين والقرويين الذين يعيشون الفقر المدقع، أولئك الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم». إضافة إلى ذلك، كي يكون الرئيس ناجحاً سياسياً يجب أن يكافح من أجل الرأي العام. باتت لديه قناعة أكيدة أن المشكل لا يرتبط فقط بالبيرو وحدها، وإنما يمتد أيضاً إلى البلدان الأخرى.

إذا لم تنخفض مستويات الفقر بشكل كبير وإذا لم نتعامل مع الإقصاء الاجتماعي ستكون هناك صيحات صاخبة في الشوارع من لدن الاتحادات، ومزارعي الكوكا، والسكان الأصليين، وستعرقل هذه الصيحات مسار الاستثمار الأساسي. لا يمكنك إعادة توزيع الفقر، لهذا؛ نحتاج لنسب ثابتة من النمو الاقتصادي. لكن تحتاج التنمية إلى الاستثمار الذي يقوم بالضرورة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقانوني. لا يمكننا الحصول على ذلك الاستقرار في ظل معدلات الفقر واللامساواة في أمريكا اللاتينية حالياً. إننا في حاجة إلى مشاريع اجتماعية محددة تستهدف الفقراء الأكثر حاجة لنمضي قُدماً جنباً إلى جنب نحو استثمارات بعيدة المدى في قطاع الصحة الأساسية والتعليم. وبدون هذه الخطوات من التقدم قصير المدى، قد لا يكون بحوزتنا الوقت لنستجيب لتطلعات الشعب واحتياجاته؛ قد لا تكون الديمقراطية في أمريكا اللاتينية في خطر، لكن قد لا يكون كذلك إمكانية الحكم الديمقراطي. على رأس كل فترة من فتراتهم الرئاسية، يجد الرؤساء وقتاً ضئيلاً للاستجابة[١١].

## أولاً: الآمال الديمقراطية في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية

ليست البيرو بالحالة المستعصية في الأمريكيتين؛ فنسبة التفاوت ـ على الأقل ـ كبيرة في البرازيل، وإن إقصاء الأغلبية الأصلية (إلى عهد قريب جداً) هو أكثر حدة في بوليفيا، وفي الإكوادور، وأرغمت التعبئة الشعبوية والحوكمة الضعيفة رحيل رئيس بعد آخر. منذ منتصف الثمانينيات، لم يتمم ستة عشر رئيساً من أمريكا اللاتينية فترات حكمهم[١٢]. ومع ذلك، كان

(١١) Interview with Alejandro Toledo, Center for Advanced Study in the Behavioral Sciences, Stanford, 8 February 2007.

(١٢) Alejandro Toledo, "Democracy or Populism: Responding to the Crisis in Latin America," (Address to the New York Democracy Forum, 18 April 2007), <http://www.ned.org>.

نجاح النظام الديمقراطي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جلياً. إذا تنبأ أحد ما في عام ١٩٧٥م بأنه في غضون جيل من الزمن سيُفكك عرى النظام العسكري في المنطقة وستصبح عملياً المنطقة برمّتها ديمقراطية، فسيعتبر هذا الشخص متفائلاً ساذجاً. ومع ذلك، ظل الحال كما هو عليه لأكثر من عقد من الزمن في أمريكا اللاتينية. واستمرّ النظام الكوبي الشيوعي باعتباره آخر بلد دكتاتوري في المنطقة. وبعد فترة طويلة من الانحطاط الديمقراطي، وقعت فنزويلا في قبضة قائد شمولي. ومنذ سقوط سلالة ديفاليي في الثمانينيات، أصبح لدى هاييتي انتخابات تنافسية لكنها ليست ديمقراطية. وباستثناء هذه البلدان الثلاثة في المنطقة، فإن الدول الثلاثين الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كلها على الإطلاق ديمقراطيات انتخابية، حيث ينتقى فيها قادة الحكومة ويمكن أن يعوضوا ـ وغالباً ما يتكرر ذلك ـ في انتخابات منتظمة، وإلى حدٍّ ما عادلة ونزيهة[١٣]. حققت هذه الانتخابات نسباً عالية من المشاركة على المستوى الوطني وأفرزت نتائجَ رآها الجميع شرعية[١٤]. في واقع الأمر، خَطَتْ أمريكا اللاتينية خطوات واسعة في إضفاء الطابع المؤسساتي على الثقافة وعلى البنية التحتية الإدارية للتنافس الانتخابي التعددي، ويعدّ هذا إنجازاً غير عادي لمنطقة كثيراً ما عُرف تاريخها بالمتاجرة في الأصوات والتلاعب بالانتخابات وترهيب الناس والصراع العنيف من أجل السلطة. علاوةً على ذلك، عندما انتخبت أحد عشرة دولة من أمريكا اللاتينية رؤساءها الجدد في عام ٢٠٠٦م، باستثناء المنافسة التي كانت قريبة من إراقة الدماء في المكسيك، «تقبل كل المرشحين الهزيمة بصدر رحب» وبدا احترام متزايد للعملية الانتخابية وللمؤسسات المستقلة التي أشرفت عليها واضحاً للعيان[١٥]. وتراجع التحكم العسكري في السياسة على نحو مطرد.

---

(١٣) ومع ذلك يرى بعض المراقبين أن غواتيمالا ما زالت تقع في شرك حكومة شمولية انتخابية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستوى العنف المرتفع، والحصانة العسكرية واستقلاليته.

(١٤) حيثما كان التصويت غير ضروري غالباً ما يكون الإقبال منخفضاً: ففي انتخابات غواتيمالا، والهندوراس، والسلفادور، وكولومبيا التي أجريت مؤخراً، كانت نسبة الإقبال فيها أقل من ٥٠ في المئة. أشكر شارل كيندي على هذه الإشارة.

(١٥) Jorge Castañeda and Patricio Navia, "The Year of the Ballot," *Current History*, vol. 106, no. 697 (February 2007), p. 51.

وإذا أصبح الصراع الحر والسلمي من أجل السلطة عبر صناديق الاقتراع أمراً راسخاً في أمريكا اللاتينية، فإن أبعاداً أخرى من الديمقراطية ما زالت غائبة، ما زال على الديمقراطية توفير حقوق المواطنة الكاملة بالنسبة إلى الأقليات الإثنية والعرقية وللحشد الهائل من الفقراء. في كثير من أرجاء المنطقة، تتفشى الجريمة والعنف، وتطلب الشرطة الرشاوى، وتنتهك حقوق الأفراد، والدولة فاسدة وغير متجاوبة مع مطالب الشعب، والقضاء ضعيف، وقضاياه متراكمة بشكل مرعب، والعدالة متحيزة، وبطيئة بشكل مؤلم، هذا إن كانت موجودة أصلاً. باختصار، هناك ديمقراطية لكنها جوفاء. إلى حين أن تصير هذه الديمقراطية أكثر عمقاً، وليبرالية، وأكثر مسؤولية، فستظل معرضة إلى إغراءات شعبوية شمولية.

ولا يزال الأمريكيون اللاتينيون يؤمنون بوعد الديمقراطية. تفضّل الأغلبية الديمقراطيةَ، على نحو ثابت، على حساب أي شكل آخر من الحكم على الرغم من أنهم غير مسرورين بالطريقة التي تطبق من خلالها الديمقراطية في البلاد. وكما أظهر الباروميتر اللاتيني الذي تم قياسه بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦م، فهناك تآكل مبكر في الاعتقاد بأن الديمقراطية مفضّلة على الدوام (تراجعَ هذا الاعتقاد من حوالى ٦٠ في المئة في أواخر التسعينيات إلى حوالى ٥٣ في المئة)، غير أن هذا الدعم ارتفع من جديد إلى ٥٨ في المئة عام ٢٠٠٦م). وكانت الأرباح كبيرة، تحديداً في تلك البلدان التي كان فيها الدعم الديمقراطي ضعيفاً من قبل: البرازيل، والباراغواي، وغواتيمالا، والهندوراس[١٦]. بقيت نسبة الأمريكيين اللاتينيين الذين يفضّلون الحكم الشمولي ثابتة في حدود فقط ١٥ في المئة على مدى العقد.

---

(١٦) *Informe Latinóbarometro, 2006* (Santiago: Corporación Latinóbarometro, 2006), p. 72, <http://www.latinobarometro.org./uploads/media/2006_02.pdf>.

إن هذه المعدلات الإقليمية ليست معدل كل الناس الذين يعيشون في أمريكا اللاتينية، وإنما معدل نسب ثمانية عشر بلداً (لا توزن بثقل السكان). ومؤخراً أوضح مسح إقليمي جديد ومختلف في أمريكا اللاتينية في إطار مشروع استطلاع الرأي الأمريكي مستويات أعلى من الدعم الشعبي للديمقراطية في الأمريكيتين. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.vanderbilt.edu/lapop/>.

وقد يكون ذلك راجع إلى مجهود أكثر انتظاماً لضبط المستجيبين القرويين بحسب نسبة حصصهم الحقيقية من السكان، وربما يكون ذلك راجع إلى اختلافات أخرى في انتقاء العينة (Sampling) وفي التطبيق. قد ينظر إذاً إلى أرقام الباروميتر اللاتيني على أنها تمثل انخفاضاً في دعم الديمقراطية أو ربما تبخس قدرها.

وعندما سُئل سكان أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٥م عمّا إن كانوا «سيدعمون أن يحلّ حكم عسكري محلّ حكومة ديمقراطية في حالة ما إذا ساءت الأوضاع»، وافق ٣٠ في المئة منهم على ذلك، لكن الأغلبية الساحقة التي تقدر بحوالى ٦٢ في المئة رفضت[١٧]. لكن لما وضع تفضيل الديمقراطية في سياقه الواقعي - «قد تواجه الديمقراطية بعض المشاكل لكنها تبقى النظام الأفضل في الحكم» - ثلاثة أرباع من سكان أمريكا اللاتينية على العموم، أبدوا موافقتهم على هذه الخطوة[١٨]. وقال الثلثان إن الديمقراطية هي الطريقة الوحيدة التي تضمن التقدم لدولة ما[١٩]. علاوةً على ذلك، عبر الزمن وعبر معظم الدول، تقرّ أغلبية سكان أمريكا اللاتينية بعدم إمكانية وجود الديمقراطية من دون هيئة تشريعية (٥٨ في المئة) ومن دون وجود أحزاب سياسية (٥٥ في المئة)[٢٠].

وعلى مستوى المشاركة الشخصية، قال ٥٨ في المئة تقريباً إن الطريقة التي ينتخب بها المرء «يمكنها أن تغير مجريات الأمور في المستقبل»[٢١]، ومع ذلك، يدركون أيضاً مستويات عالية من الفساد (بما فيها العملية الانتخابية)، ومستويات ضعيفة من تجاوب النظام مع اهتماماتهم. ويرى ٧٠ في المئة قليلاً من المساواة أو انعدامها بالأساس أمام قانون بلدهم. ويعتقد أكثر من الثلثين بأن حكومتهم تخدم مصلحة المجموعات القوية دون عامة الناس[٢٢]. ومن ثمّ، فهم لا يثقون بسياسييهم أو بمؤسساتهم الأكثر ديمقراطية إلا بقدر ضعيف جداً؛ إذ يثق شخص تقريباً من أصل خمسة أشخاص بالأحزاب السياسية، والربع بالكونغرس، والثلث بالقضاء. لكنّ الرؤساء المنتخبين يحققون نتائج أفضل (٤٧ في المئة عام ٢٠٠٦م)، لكن قد يؤشر ذلك على وضع مقلق بخصوص الثقة في الشخصيات على حساب

---

(١٧) *Latinóbarometro Report, 2005: 1995-2005, A Decade of Public Opinion* (Santiago: Corporación Latinóbarometro, 2005), p. 51, <http://www.latinobarometro.org/upploasds/media/2005_02.pdf>.

(١٨) *Informe Latinóbarometro, 2006*, p. 65.

(١٩) *Latinóbarometro Report, 2005: 1995-2005, A Decade of Public Opinion*, p. 52.

(٢٠) *Informe Latinóbarometro, 2006*, pp. 61-62.

(٢١) *Latinóbarometro Report, 2005: 1995-2005, A Decade of Public Opinion*, p. 14.

(٢٢) *Informe Latinóbarometro, 2006*, p. 66.

المؤسسات[٢٣] عموماً، إن الدول الديمقراطية الثلاث الأكثر توحيداً وليبرالية هي الأوروغواي، والتشيلي، وكوستاريكا؛ إذ تنمو بشكل أفضل، ولكن كوستاريكا ذاتها، وهي أقدم منطقة تستمر فيها الديمقراطية، أصيبت في الآونة الأخيرة بفضائح تتعلق بالفساد الرئاسي. بينما ارتفعت النسبة المئوية بشكل ملحوظ لأمريكا اللاتينية بفضل الأسلوب الذي نهجته الديمقراطية عام ٢٠٠٦م - حيث قفز بمعدل ١٤ نقطة مئوية أو أكثر في كلٍّ من البرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، وبوليفيا وبنما لما نكث رؤساء شعبيون وعودهم - بقي المعدل الإقليمي فقط ٣٨ في المئة، حيث اعتبر هذا المعدل أعلى مستوى منذ عقد من الزمن[٢٤].

يبدو أن أمريكا اللاتينية تتألّف من ثلاث مناطق بدلاً من واحدة؛ فهناك بلدان تبدو فيها الديمقراطية عميقة الجذور من حيث القواعد والتوقعات وفيها يعبّر الناس عن ارتياحهم الكبير للأداء الديمقراطي، وعن ثقتهم بالمؤسسات الديمقراطية وبالقادة. من بين هذه المجموعة، تحتل الأورغواي الصدارة في معظم الأحيان، وتليها كوستاريكا، والتشيلي، في مؤخرة الترتيب، تأتي الأرجنتين، وبنما، وجمهورية الدومينيكان التي حظي رؤساؤها الجمهوريون بثقة الشعب عبر تحقيق التقدم الاقتصادي وتجنب الفضائح الخطيرة. يبدي المواطنون تفاؤلاً، بحيث يعتقد جلّهم (بنسبة الثلثين أو أكثر) في إمكانية أن تجلب الديمقراطية التنمية. وفي هذه البلدان، يقيم الشعب بشكل إيجابي النظامين القضائي والتشريعي، وباتوا يثقون أكثر بالحكومة بشكل عام (بنسبة تقرب من الأغلبية أو تفوقها). إن سيادة القانون تعني لديهم: أن للدولة بعض القدرة على تنفيذ القوانين وتحقيق العدالة، كما تلمس نسبة متقدمة من الجمهور (وتناهز ٤٥ في المئة) بعض التقدم في مكافحة الفساد (بالمقارنة مع معدل إقليمي لم يتجاوز ٣٠ في المئة). وتقع فنزويلا أيضاً ضمن هذه المجموعة من البلدان الأكثر تفاؤلاً والمؤيدة للديمقراطية، وهو أمر شاذّ على ما يبدو، مما سوغ للرئيس هوغو شافيز الهجوم على المؤسسات الديمقراطية، لكن ربما يفسر ذلك بتعبئته الشعبوية والإنفاق الاجتماعي الضخم. أدرك الشعب في كل البلدان السبعة من هذه المجموعة، أدرك

(٢٣) في المقابل، تثق ٧٠ في المئة بالكنيسة والراديو. انظر المصدر نفسه، ص٣٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٧٤.

الناس جودة أرفع من الديمقراطية مقارنة مع باقي بلدان أمريكا اللاتينية[٢٥]. وعبّر نصف الشعب (تقريباً) عن ارتياحهم للطريقة التي تعمل بها الديمقراطية مقارنة بنحو ٢٧ في المئة في البلدان الأخرى التي شملتها الدراسة[٢٦].

إلى جانب هذه الفئة، هناك بُلدان أمريكا اللاتينية التي واجهت صعوبات ديمقراطية تاريخية، لكنها بدأت الآن على ما يبدو تعرف تحسّناً واستقراراً: المكسيك، وكولومبيا، والبرازيل، وإلى حدّ ما الهندوراس، وبوليفيا. تتموقع هذه البلدان في مستوى إقليمي متوسط في نظر شعوبها من حيث حجم الديمقراطية فيها ودعمها لها. وفي الآونة الأخيرة، اعتبر البرازيليون والكولومبيون قضاءهما وهيئتهما التشريعية أكثر إيجابية مما فعلت شعوب أمريكا اللاتينية عموماً. وفي كلتا الحالتين، تمّت إعادة انتخاب الرؤساء الجمهوريين بقوة على أساس تحقيق تقدم اقتصادي أو تقدم أمني ساعد على رفع الأمل في الديمقراطية والارتياح لها.

وأخيراً، هناك المناطق الديمقراطية الأكثر ضعفاً كما صُنّفت من لدن المراقبين الخارجيين ومن لدن شعوبها. فلهذه الدول عموماً المستويات الدّنيا بشأن دعم الديمقراطية والثقة بها، والتراكمات الكبرى من المشاكل المتعلقة بالفقر، والتفاوت الاجتماعي والإقصاء السياسي. وتضمّ هذه المناطق كلاً من بُلدان أمريكا الوسطى (غواتيمالا، والسلفادور، ونيكاراغوا، وإلى حدٍّ ما الهندوراس)، وبلدان الأنديز (وتشمل الإكوادور، وبوليفيا - وبيرو)، والباراغواي. في هذه البلدان الثمانية، لم يرضَ إلا حوالى ربع السكان فقط بالطريقة التي تعمل بها الديمقراطية (كما هو الحال في الباراغواي، حيث لم يعبّر فيها الشعب عن رضاه بالطريقة التي تعمل بها الديمقراطية إلا بحوالى ١٢ في المئة فقط). أما شعب بوليفيا، فبدا متفائلاً مرحلياً بشأن انتخاب «إيفو مورالس» رئيساً، وهو عضو من أغلبية السكان الأصليين الذين تم

---

(٢٥) من خلال ترتيب مستوى الديمقراطية في حدود ٦ على الأقل على سلم يمتد من ١ إلى ١٠، على أن تمثّل ١٠ الديمقراطية.

(٢٦) وبخصوص مقاييس الفساد وسيادة القانون، انظر: *Latinóbarometro Report, 2005: 1995-2005, A Decade of Public Opinion*, pp. 23-30.

وبخصوص تقييمات الديمقراطية والأداء الحكومي، انظر: *Informe Latinóbarometro, 2006*, pp. 63-80، وتستخدم البيانات نفسها في مجموعتين من الدول اللاحقة.

تهميشهم لفترة طويلة. ولكن، لا يزال التشاؤم مخيّماً على البلدان السبعة الأخرى؛ إذ لم يعبّر من سكانها إلا ٤٢ في المئة فقط عن ثقتهم بقدرة الديمقراطية على تحقيق التنمية (مقارنة بـ ٦٥ في المئة في البلدان الأخرى التي شملها المسح). وصنف المواطنون الاقتصاد تصنيفاً سيئاً، ولم يلمس أي تطور حديث إلا نسبة تقلّ عن الربع(٢٧). وعلى نحو مماثل، لم يرَ إلا الربع أو أقل من ذلك، تقدّماً في الحد من الفساد؛ إذ يعدّ الناس في هذه البلدان الأكثر تشكيكاً في دول أمريكا اللاتينية برمّتها حول قدرة الدول على تنفيذ القوانين. ويرون أن معظم المسؤولين فاسدون وأن أداء مؤسساتهم ضعيفٌ للغاية. وعموماً، لم يقم النظام القضائي بشكل إيجابي إلا ٢٩ في المئة.

## ثانياً: التقدم البطيء

يعتبر إضفاء الطابع المؤسسي على الانتخابات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية إنجازاً بالغ الأهمية في العقود الثلاثة الماضية؛ ففي معظم المناطق الديمقراطية تم تداول السلطة بين مختلف الأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية عبر مسافة أيديولوجية كبيرة. ومنذ أواخر التسعينيات، فازت الأحزاب السياسية اليسارية بالسلطة في فنزويلا (١٩٩٨م)، والتشيلي (٢٠٠٠ و٢٠٠٦م)، والبرازيل (٢٠٠٢ و٢٠٠٦م)، والأرجنتين (٢٠٠٣م)، والأوروغواي (٢٠٠٥م)، وبوليفيا (٢٠٠٦م)، وبيرو (٢٠٠٦م)، والإكوادور (٢٠٠٦م)، ونيكاراغوا (٢٠٠٦م). وغالباً ما كان يتجاوز هؤلاء المترشحون للرئاسة الخلافات التي دامت فترة طويلة، ولم يكتب لهم الفوز مثلاً في البرازيل إلا عقب الهزائم المتكررة التي نضحت بها صناديق الاقتراع، وفي الإكوادور إلا عقب حرب سياسية تمّ فيها قنص رجل الأعمال الأكثر ثراءً، وفي بوليفيا إلا بعد مضي خمس سنوات تقريباً على الإقصاء السياسي لأغلبية السكان الأصليين، وفي التشيلي إلا بعد احتواء هيمنة الرجال على التقاليد القوية. فهذه الانتخابات، إذاً، فتحت إمكانيات إحداث تغيير حقيقي في السلطة، لتفرز في البرازيل زعيماً نقابياً كان يوماً ما متطرفاً اسمه «لويز

(٢٧) المصدر نفسه، ص٧٤.

إناسيو لولا دا سيلفا»، وهو أحد الزعماء من السكان الأصليين في الاتجار بأوراق الكوكا التي تنمو في بوليفيا (مورلز)، كما أتت هذه التغييرات إلى السلطة بأول امرأة «(ميشال باشليه») في التشيلي، تنتخب رئيسة للدولة في الأمريكيتين دون أدنى علاقة لها بوظيفة سياسية يتمتع بها أحد أقربائها من الذكور»[٢٨]. وتناوب أيضاً على السلطة (كما في المكسيك عام ٢٠٠٠م) - وسيفعل من دون شك مرة أخرى في المستقبل باستمرار - يمين الطيف السياسي. وبشكل متصاعد، وإن كان على نحو غير تام، أصبحت الشكوك الانتخابية ودرجة مهمة من المصداقية الانتخابية وشفافيتها تكتسي طابعاً مؤسساتياً، بل يظهر ذلك جلياً في ديمقراطية أمريكا اللاتينية الأكثر ليبرالية، وفي غواتيمالا[٢٩]. وفي بعض البلدان مثل البرازيل، والمكسيك، شهدت أيضاً الأحزاب وأنظمة الحزب نضجاً، فنما ليتحول إلى آليات فعّالة في التمثيل والمساءلة[٣٠].

كما مارس العديد من رؤساء الوسط اليساريين السلطة بشكل عملي ومعقول وفعّال، حيث عملوا على تنفيذ النظام المالي والأسس الاقتصادية السليمة في أثناء العمل على زيادة الإنفاق الاجتماعي. ولم يكن ينطبق ذلك فقط على الرؤساء الديمقراطيين الاجتماعيين أمثال: «توليدو» في بيرو، و«فيرناندو هنريك كاردوسو» في البرازيل، بل كان أيضاً يشمل الرؤساء الذين مثّلوا اسمياً الأحزاب الاشتراكية أو الأحزاب الأكثر يسارية تاريخياً أمثال «ريكاردو لاغوس» في التشيلي (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦م)، و«لولا» في البرازيل، و«تاباري فازكزي» في الأوروغواي (الذي انتُخب عام ٢٠٠٥م). كما كانت الأعوام الثمانية «لكاردوسو» في البرازيل - الذي دشن فيها عهداً ديمقراطياً صعب المراس عملياً، عندما تولى مهامه عام ١٩٩٥م - تاريخية، حيث قام بتسوية وضعية أكثر من ستمئة ألف فلاح لا يملكون أرضاً زراعية تستغلها

(٢٨) Arturo Valenzuela and Lucia Dammert, "Problems of Success in Chile," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 4 (October 2006), p. 65.

(٢٩) Anita Isaacs, "Guatemala," in: *Countries at the Crossroads, 2006* (New York: Freedom House; Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2006), pp. 146-147.

(٣٠) ولمزيد من المعلومات حول هذا التوجه في البرازيل، انظر: Frances Hagopian, "Chile and Brazil," in: Larry Diamond and Leonardo Morlino, eds., *Assessing the Quality of Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2005), pp. 123-162.

الأسر. (ثلاثة أضعاف العدد المنصوص عليه في الثلاثين سنة الماضية) ورفع عدد المسجلين بالمدارس الابتدائية ليشمل عملياً جميع الأطفال (زيادة بلغت ٢٠ في المئة) في وقت تم فيه الحدّ من التضخم والفساد والبدء في تعزيز المؤسسات الديمقراطية الهشّة للبلد[٣١].

وكان تحقق بعض هذا التقدم نتيجة لإعادة توجيه جذري للأحزاب السياسية اليسارية والجماعات في أمريكا اللاتينية التي أصبحت أكثر اعتدالاً من خلال التخلص من التعاليم الماركسية والأيديولوجية الثورية، وأكثر ديمقراطية من خلال تبني السياسة الانتخابية والتخلي عن «العنف، والثورة، ومقاربات أخرى معادية للأنظمة لحل قضايا العدالة الاجتماعية»[٣٢]. ولم يكن هذا التحول شاملاً بالمرة كما أثبت ذلك خنق «هوغو شافيز» للتعددية الديمقراطية في فنزويلا، وسياسيات «إيفو موراليس» الاقتصادية الاشتراكية (بما في ذلك تأميم الصناعات الرئيسة) في بوليفيا، ولكنّ اليسار تحرّك في معظم أنحاء المنطقة نحو المركز ومارس السلطة بشكل عملي إلى حدٍّ ما.

وعلى المنوال نفسه، اعتدل أيضاً اليمين السياسي في مواقفه؛ ففي المكسيك، حيث تجاوز «فيسينتي فوكس» صورة الجناح اليميني لحزب العمال الوطني عن طريق تعيين أعضاء حكومته التي تضم المثقفين اليساريين، وشرع بعد ذلك في ممارسة السلطة بقدر من الشفافية فاق القدر الذي تمت تجربته في ظل نظام المكسيك الشمولي في الماضي. وإذا فشل «فوكس» في تسجيل تقدم كبير في مكافحة الفقر والفساد والجريمة والبطالة كما طالب الشعب، فقد قام بما يكفي لخلق نمو اقتصادي وحوكمة مقبولة ليستعيد ـ إذا أمكن (بالكاد) ـ حزبه للرئاسة عام ٢٠٠٦م. وفي السلفادور، فعّل حزب التحالف الوطني «(أرينا» اليميني الذي كان يكافح يوماً ما، اتفاقيات السلام لعام ١٩٩٢م، وزادت من الإنفاق الاجتماعي كنسبة مئوية من الاقتصاد، وخفّضت بشكل كبير الفقر، كما قبلت بقيود النظام الديمقراطي الذي يسيطر فيه الحزب اليساري المؤلف من المقاتلين السابقين،

---

(٣١) المصدر نفسه، ص١٣٧، و World Bank, "World Development Indicators," <http://puplications.worldbank.org/subscriptions/WDI/old-default.htm>.

(٣٢) Matthew R. Cleary, "Explaining the Left's Resurgence," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 4 (October 2006), p. 41.

على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي وعدة حكومات محلية بما في ذلك العاصمة[٣٣].

حققت الحكومات الديمقراطية أيضاً إصلاحات مهمة؛ ففي جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، خاصة في الأنظمة السياسية المنقسمة في أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز، تم فتح العملية السياسية في وجه المحرومين سابقاً وحتى في وجه الجماعات التي تمّ التعامل معها بوحشية. إن الشعوب الأصلية ـ الذين يمثلون الأغلبية أو ما يقرب من ذلك في بوليفيا، وغواتيمالا، والإكوادور، والأقليات الكبيرة في المكسيك، والهندوراس، والتشيلي، والسلفادور وكولومبيا ـ أيقظت الوعي الجماعي ونظمت احتجاجات اجتماعية، وحفزت على المشاركة السياسية. لقد مكّن توسيع الحرية وإنعاش الديمقراطية الشعوب الأصلية من إنجاح الإصلاحات الاجتماعية والقانونية بما في ذلك الزيادة في فرص الحصول على تعليم ثنائي اللغة، والاعتراف بالوضع الرسمي للُغات السكّان الأصليين، وحماية حقوق الملكية الجماعية والاعتراف القانوني بالقانون العرفي للسكّان الأصليين[٣٤]. ومن العوامل التي سهلت من التمكين المحلي لأحزاب السكان الأصليين هو اللامركزية التدرجية لسلطة الحكومة التي أنشأت ـ كما في الهند ـ مزيداً من الحكومات المنتخبة على مستوى البلدية، والدولة والإقليم. ولما فازت أحزاب السكان الأصليين بالسيطرة على الحكومات المحلية، جلبت معها أحياناً «ممارسات الحكم الذاتي للسكان الأصليين التي تركّز على البحث عن إيجاد اتفاق جماعي، ومشاركة مجتمعية والتناوب على القيادة، والتبادلية في المعاملات»، مما أدى إلى مستوى عالٍ من الديمقراطية[٣٥]. ونتجت أيضاً

---

(٣٣) David Holiday, "El Salvador's "Model" Democracy," *Current History*, vol. 104, no. 679 (February 2005), pp. 77 - 82.

(٣٤) Donna Lee Van Cott, "Latin America's Indigenous Peoples," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 4 (October 2007), pp. 127-141.

لاحظ «فان كوت» أن الإصلاحات التي تعترف بالحقوق الثقافية والاجتماعية للسكان الأصليين بلغت أقصى مداها في كولومبيا، والإكوادور، وبنما، وفنزويلا، بينما حققت تقدماً «متواضعاً» في الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وكوستاريكا، وغواتيمالا، والهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، والبيرو. انظر أيضاً: Donna Lee Van Cott, "Broadening Democracy: Latin America's Indigenous People's Movements," *Current History*, vol. 103, no. 670 (February 2004), pp. 80-85.

(٣٥) Van Cott, "Latin America's Indigenous Peoples," p. 135.

عن تعبئتهم ثأثيرات إيجابية أخرى، بما أن عدداً متزايداً من القادة السياسيين والمشرعين من جماعات السكان الأصليين، ولا سيما في بوليفيا، تمّ انتخابها وفق البرامج الانتخابية للحزب السياسي على نطاق أوسع.

وحققت الدول الديمقراطية في أمريكا اللاتينية تقدماً تدريجياً (بعد فترات طويلة الحصانة) بخصوص فرض المحاسبة على الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان. كان هذا أولوية خاصة بالنسبة إلى الرئيس الأرجنتيني «نيستور كيرشنير» منذ توليه منصب الرئاسة عام ٢٠٠٣م. تم إلغاء المجلس التشريعي في الأرجنتين (عام ٢٠٠٣م)، وأعلنت المحكمة العليا عدم دستورية (عام ٢٠٠٥) قانونَي العفو اللذين صدرا في أواخر الثمانينيات، واللذين منحا حصانة لأولئك المسؤولين عن أعمال التعذيب، والاغتيالات السياسية، وحالات الاختفاء في ظل الحكم العسكري. وبدعم قوي من «كيرشنير»، تم استئناف المتابعات القضائية بعد ثغرة دامت حوالى عقدين من الزمن. في حالة قضائية مهمة، تمت إدانة مسؤولَي شرطة عام ٢٠٠٦م لتورطهما في حالات التعذيب والاختفاء، وصدرت في حقهما أحكام ثقيلة. وبعد فترة من انسداد الأفق، تحركت التشيلي بشدة نحو مقاضاة المسؤولين العسكريين المتهمين بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في ظل دكتاتورية الجنرال «أوغوستو بينوشيه». وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦م، «أدانت محاكم [التشيلي] ١٠٩ أفراد [بمن فيهم الجنرالات السابقين] لتورطهم في جرائم تتعلق بحالات «الاختفاء»، وتنفيذ أحكام الإعدام المبالغ فيها، وممارسة التعذيب في ظل الحكم العسكري»[٣٦]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦م، أعلنت رئيسة جديدة ـ «باشليه» ـ نيتها في تحدي القانون الذي لا يزال يمنح الحصانة للانتهاكات الرسمية التي اقترفت خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٨م.

ولا يقل أهمية ذلك التقلص التدريجي في النفوذ السياسي ودور الجيش في أمريكا اللاتينية والخضوع للرقابة المدنية. كل ذلك بلغ مداه في دكتاتوريات الجيش السابقة. . . . الجنوبية ـ الأرجنتين، والبرازيل، والتشيلي ـ لكن تم كبح السلطة الذاتية والامتيازات الخاصة بالجيش (بما في ذلك

(٣٦) Human Rights Watch, *World Report, 2007* (New York: Human Rights Watch, 2007), <http://hrw.org/englishwr2k7/docs/2007/01/11/chile14883.htm>.

تغلغلهم في الاقتصاد والأمن الداخلي) عبر كل ربوع المنطقة بشكل تدريجي. كما تمت إعادة تقييم ميزانية الجيش والحجم العام للقوات المسلحة في العديد من البلدان. في التشيلي، تمت تنحية الدستور الشمولي الذي أمّنه «بينوشيه» بشكل تدريجي، وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥م، تم تفعيل رزمة من الإصلاحات الدستورية بعد نقاش دام أكثر من عقد من الزمن، لإلغاء أعضاء مجلس الشيوخ المعينين، واستعادة سلطة الرئيس التي تخول له طرد قادة القوات المسلحة والشرطة[٣٧]. تم أيضاً التوصل إلى إصلاحات في أمريكا الوسطى التي تعدّ أكثر المناطق المهيمن عليها عسكرياً في أمريكا اللاتينية، وأسوأ منطقة من حيث الانتهاك العسكري لحقوق الإنسان. وخلال العقد الماضي، أخضعت الضغوطات المحلية والدولية الجيش ـ من خلال التأثير المتراكم الذي أحدثته الانتخابات الديمقراطية ونهاية الحرب الباردة وحالات التمرد اليساري المسلح ـ بشكل واسع «الرقابة المدنية وكبحت نفوذه السياسي» في السلفادور، والهندوراس، ونيكاراغوا، بل غواتيمالا ذاتها. في هذه الأماكن وفي أمريكا اللاتينية برمّتها، ساهمت يقظة دول أمريكا التي أقصت خيار الانقلاب، في تضييق الخناق على قدرة القوات المسلحة على مقاومة إصلاحات السلطات المدنية المنتخبة. ومع ذلك، لا تزال جيوش أمريكا الوسطى تتمتع (خاصة في غواتيمالا) بمستويات من الاستقلال المؤسساتي، والانعتاق من المراقبة الديمقراطية، والحصانة من المتابعة في قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، والمركزية في تجميع الاستخبارات التي تقلّص من جودة الديمقراطية واستقرارها[٣٨].

## ثالثاً: نقائص ديمقراطية أمريكا اللاتينية

في أمريكا الوسطى، ثمة أنواع من النمل المميت ـ يعرف باسم «مارابونتا»، أو «ماراس» ـ الذي يتحرك ضمن جماعات ضخمة، ويحطم كل شيء يجده في طريقه. ينطبق أيضاً هذا المصطلح الآن على العصابات الشابة

(٣٧) Human Rights Watch, *World Report, 2006* (New York: Human Rights Watch, 2006), p. 178.

(٣٨) J. Mark Ruhl, "Curbing Central America's Militaries," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 3 (July 2004), pp. 137-151.

ورد الاقتباس في ص١٣٧.

القاتلة، التي تنشأ في أحياء الأقليات «في لوس أنجلوس» وفي مدن أمريكية أخرى، التي انتشرت بسرعة انتشار الوباء في كل أنحاء أمريكا الوسطى، لتبلغ المكسيك، والولايات المتحدة(٣٩). ولما تغذت العصابات بالنمو الكبير لأعداد السكان الشباب والأمراض الاجتماعية المتماسكة في المنطقة، أصبحت تشكّل تهديداً ليس فقط على الديمقراطية بشكل مباشر، ولكنها أيضاً تشكّل استعارة قوية لأزمة اللاقانون في أمريكا اللاتينية.

وأكثر من أي شيء آخر، تستمر الديمقراطية في أمريكا اللاتينية في الانحطاط، والتشوّه بواسطة سيادة قانون ضعيف. ومما لا شكّ فيه، أن المنطقة نأت بنفسها بعيداً عن أيام الدكتاتوريات العسكرية الوحشية وحتى الفترات الانتقالية المؤقتة للنظام؛ ففي نهاية الحروب المدنية في أمريكا الوسطى وقمع متمردي الدرب المضيء (Shining Path) في البيرو، تم التخلص من انتهاكات حقوق الإنسان مثل المذابح، والتقتيل الجماعي، والتعذيب، أو على الأقل التخفيف من حدّتها. ومع ذلك، لا تزال الأعراض المزمنة المثيرة للعنف، والجريمة قائمة، يحركها الفقر والبطالة، واللامساواة، وضعف المصالح الاجتماعية التابعة للدولة وفسادها، وأنظمة العدل الجنائية. إن هذا الاتهام الذي وجهه العالم السياسي البرازيلي «باولو سيرجيو بينهايرو» (أحد الشخصيات الرائدة في المنطقة المختصة في العنف، وعضو في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان) يظل كله في الصميم ولو أنه كتب في عام ١٩٩٩م:

منذ عودة الحكم الديمقراطي للعديد من دول أمريكا اللاتينية، تميزت العلاقات بين الحكومة والمجتمع، خاصة الفقراء والأعضاء المهمشين من المجتمع بالاستخدام غير القانوني والعشوائي للسلطة...

تحدث انتهاكات حقوق الإنسان كل يوم ومعظم مرتكبي هذه الجرائم لا يعاقبون، أو لا يحملون وزر مسؤولية جرائهم الشائنة... إن تنامي الجريمة لا يعمل على تآكل الديمقراطية فحسب، بل (كما أوضحت العديد من

(٣٩) Ana Arana, "How the Street Gangs Took Central America," *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 3 (May-June 2005), p. 98, and Michael Shifter, "Latin America's Drug Problem," *Current History*, vol. 106, no. 697 (February 2007), p. 62.

الدراسات في القارة) يقرّ أيضاً العنف العشوائي، ويُضعف شرعية النظام السياسي. ثمة أجزاء كبيرة من الأراضي، خاصة في المناطق القروية حيث تستمر الطبقات الحاكمة المحلية في إدارة مؤسسات الدولة، بما في ذلك القضاء والشرطة...

وعلى الرغم من التقدم المهم في المجتمع المدني والحوكمة الديمقراطية، يبقى الفقراء ضحايا العنف المفضلين، وضحايا الجريمة، وانتهاكات حقوق الإنسان...

تميل الشرطة ومؤسسات نظام العدل الجنائي الأخرى إلى التصرف باعتبارها «حراس حدود»، تحمي النخب من الفقراء. يبقى عنف الشرطة محمياً من العقاب؛ لأنه موجه على نحو واسع ضد هذه «الطبقات الخطيرة»، ونادراً ما يؤثر في حياة أصحاب الامتيازات... إن جرائم الطبقة الوسطى وجرائم النخب ـ مثل الفساد والحيل المالية، والتهرب من دفع الضرائب، واستغلال عمل الأطفال أو العبيد ـ لا ينظر إليها باعتبارها تهديداً للوضع الراهن. والأمر نفسه ينطبق على أنشطة الجريمة المنظمة بما في ذلك تجارة المخدرات، وغسيل الأموال، والتهريب، بل حتى تجارة الأسلحة المدرة للأرباح...

ولا يزال تحقيق الشرطة الذي يتم تحت التعذيب ووسط ظروف فظيعة للسجون عبر معظم دول أمريكا اللاتينية منتشراً ولو بعد التحول السياسي...

[إضافة إلى ذلك]، تعدّ الإعدامات التي تتم بإجراءات موجزة للمشتبَه فيهم، وللمجرمين ممارسات مألوفة في العديد من الدول... وقد تكون الضحايا من ـ الجماعات الأكثر ضعفاً ـ الفقراء والمشردين، والمتحدرين من أصول أفريقية[٤٠].

يقول «بينهايرو» إن «انعدام سيادة القانون لا يزال حقيقة يومية بالنسبة إلى الملايين من الناس عبر أمريكا اللاتينية»[٤١]. فمعدل الجريمة في المنطقة

---

(٤٠) Paulo Sérgio Pinheiro, "The Rule of Law and the Underprivileged in Latin America," in: Juan E. Méndes, Guillermo O'Donnell, and Paulo Sérgio Pinheiro, eds. *The (Un)Rule of Law and the Underprivileged in Latin America* (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1999), pp. 1-5.

(٤١) Paulo Sérgio Pinheiro, "Youth, Violence, and Democracy," *Current History*, vol. 106, no. 697 (February 2007), p. 64.

يشكّل ضعف متوسط الجريمة في العالم، و«يقدر بنك التنمية للبلدان الأمريكية أن الناتج القومي للفرد الواحد في أمريكا اللاتينية قد يكون أعلى بنسبة ٢٥ في المئة لو كانت معدلات الجريمة في هذه المنطقة تساوي تلك الموجودة في العالم»(٤٢).

وخلال العقد الماضي، ازداد الفقر، والجريمة، والعنف، وتجارة المخدرات، والشطط في استخدام الدولة للسلطة كثافة، مع تنامي عصابات الشباب المنبثقة أساساً من الفئات العاطلة عن العمل وغير المتعلمة. وبلغت معدلات القتل مداها في العالم، في حين تتصارع الشرطة الفاسدة والمجهزة تجهيزاً ضعيفاً لمواجهتها ذلك. بينما تضرب شبكات الجريمة المنظمة جذورها في تجارة المخدرات غير القانونية التي لا تزال مزدهرة، أصبح «الخط الفاصل بين العنف الذي تمارسه عصابة الشباب وجرائم المخدرات المنظمة غير واضح بشكل متصاعد»(٤٣). يجب أيضاً على دول أمريكا اللاتينية التعامل مع الإدمان المتزايد على المخدرات.

إن قوة شبكات الجريمة المنظمة تؤكد أن التحدي الأكثر خطورة على الديمقراطية ـ والحوكمة ـ في أمريكا اللاتينية لا يتمثل في قوة الدول الساحقة، وإنما في عجزها وفي عدم وجود سلطة فعّالة. ففي البرازيل، «تسيطر العصابات شبه العسكرية على معظم الأحياء الفقيرة «لرايو» التي تبلغ حوالى ٧٠٠ حي. فأرباب العمل في المخدرات هم من يقررون ما إن كان لشركة الكهرباء الحق في وضع خط كهربائي عالي التوتر أم لا يحق لها ذلك، وهم من يحسمون في الموعد الذي تنتهي فيه مرحلة ما قبل الدراسة، ومن يمكنه زيارة الكاهن. لقد أنشؤوا حكومة موازية على غرار تلك الموجودة في سجون «ساو باولو»، والأحياء الفقيرة لكاراكاس وميدين، وشوارع أكابولكو ومدينة المكسيك»(٤٤). في السلفادور، يعتقد أن أكثر من

(٤٢) Testimony of Adolfo A. Franco, Assistant administrator, Bureau for Latin America and the Caribbean, United States Agency for International Development, before the Subcommitte on the Western Hemisphere, Committee on International Relations, U.S. House of Representatives, 20 April 2005, <http://usinfo.state.gov/dhr/Archive/2005/Apr/21-965427.html>.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) Jens Glüsing, "The Mafia's Shadow Kingdom," *Der Spiegel' 22/5/2006*, <http://www./Spiegel.de/international/Spiegel/0,1518.417450.00.html>.

اثنتي عشرة بلدية «يسيطر عليها بشكل فعّال عصابات «الماراس»»[٤٥]. وحتى في المناطق التي ترسخت فيها الديمقراطية مثل منطقة البحر الكاريبي، تنال تجارة المخدرات، و«غسيل الأموال، والفساد الحتمي المرافق لكل ذلك»، من نوعية الديمقراطية[٤٦]. في المكسيك، وبحسب ما صرح به أحد مسؤولي الدولة، «حل [تجّار المخدرات] محل الحكومة المحلية» في بعض المناطق. إنهم يشكلون تحدياً كبيراً للسلطة، حتى إن الرئيس «فيليب كالديرون» جنّد القوات المسلحة للدولة للقضاء عليهم[٤٧]. لكن سهولة الحصول على أسلحة بسيطة وأخرى أوتوماتيكية قوية بشكل متزايد أفشلت مشروعه.

إن المستويات العالية بخصوص التفاوت في الدخل، والبطالة، والتمييز العنصري، والإقصاء الملحوظ من الاستفادة من العولمة يؤدي بالشباب الفقراء إلى التعامل مع الجريمة «بشكل رومانسي»[٤٨]. ومثلما هو الحال في الولايات المتحدة، فإن المجتمعات الفقيرة بالأساس هي الضحية، وهذا يغذي المطالبة بعدالة يقظة (أو التسامح معها)، وجمهور معارض، وضغط إعلامي للحصول على توجيهات من الشرطة تدوس الحريات المدنية وتسجن أعداداً متزايدة من الشبان المحرومين الذين يثيرون أعمال العنف والشغب في سجون مكتظة مختلة الوظيفة، تشبه «المدارس التي تنهي فيها العصابات دراستها»[٤٩]. يواجه المحتجزون في السجون الإيذاء الجسدي، والاغتصاب، والتعذيب. علاوةً على ذلك، تقوم الشرطة والمدعون بعمل هزيل للتحقيق في الجرائم، والشطط في استخدام الدولة للسلطة، بل أسوأ من ذلك، تمنح الدولة الضعيف والمتهم فرصة الوصول إلى العدالة، بما في ذلك التمثيل القانوني. وهكذا، وبحسب «بينهايرو»، «إن المنطقة لا تزال مستمرة في الكفاح وسط مشاكل محتملة يصعب حلها في العدالة الجنائية: الشطط في استخدام السلطة المميتة من قبل قوات الشرطة، والإعدام خارج

---

(٤٥) Arana, "How the Street Gangs Took Central America," p. 101.

(٤٦) Shifter, "Latin America's Drug Problem," p. 62.

(٤٧) Mexican Official: Drug Gangs Still Strong," *Miami Herald*, 16/2/2007, <http://www.miami.com/mld/miamiberakd/news.world/Americas/16710252.htm>.

(٤٨) Glüsing, "The Mafia's Shadow Kingdom," and Pinheiro, "Youth, Violence, and Democracy".

(٤٩) Arana, "How the Street Gangs Took Central America," p. 99.

نطاق القضاء، والإعدام بدون محاكمة، والتعذيب، وظروف السجن المقيتة، والفساد المتواصل»[٥٠]. ويبدو أنه تشتد حدة هذه المشاكل في البرازيل، والمكسيك، وكولومبيا، وفنزويلا، وأمريكا الوسطى، وجامايكا، لكنها واضحة في أماكن أخرى من المنطقة[٥١]. ولا تقتصر هذه المشاكل على أمريكا اللاتينية، بل إن مشاكل العصابات انتشرت وزاد انتقامها في الولايات المتحدة. فعصابة سلفادورية واحدة («مارا سالفاتريسا») ـ وهي أكبر عصابة في المنطقة وأكثرها وحشية ـ تضم تقريباً عشرة آلاف عضو تمارس نشاطها في إحدى وثلاثين ولاية أمريكية (من بين مجموع عضوية عالمية تصل إلى خمسين ألف عضو)[٥٢].

وبعد عقدين من عودة الحكم المدني، كانت كل هذه التحديات واضحة المعالم في غواتيمالا. لقد اتخذت جماعات حقوق الإنسان، والنشطاء من الفلاحين، ونقابات التجار (وكذا أي شخص يبحث عن الإنصاف بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان اقترفت في الماضي)، أهدافاً دائمة، بحيث تعرضوا لهجمات عنيفة، واغتيالات، وتهديدات بالقتل[٥٣]. وكانت أعمال العنف التي تقف وراءها العصابات داخل السجون وخارجها منتشرة. لقد كانت معدلات الاغتيال في البلد الأسوأ من نوعها في النصف الغربي من الكرة الأرضية؛ أي حوالى ثماني مرات معدل الاغتيالات في الولايات المتحدة[٥٤]. فبحسب دراسة مقارنة، «على المرء أن يرجع بذاكرته إلى لندن

---

(٥٠) Pinheiro, Ibid., p. 68.

(٥١) في السلفادور، وفنزويلا، والهندوراس، والأرجنتين، يشار إلى الجريمة باعتبارها المشكل الأهم الذي يواجه البلد (وبفارق كبير في البلدان الثلاثة). أما في المكسيك، وبنما، والباراغواي، فإنه يعدّ ثاني أكبر المشاكل التي يشار إليها. انظر: *Informe Latinóbarometro, 2006*, p.41.

(٥٢) Danna Harman, "U.S. Steps Up Battle against Salvadoran MS-13," *USA Today*, 23/2/2005, <http://www.usatoday.com/news/world/2005-02-23-gang-salvador_x.htm>.

(٥٣) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* pp. 292-294.

(٥٤) تم اغتيال أكثر من خمسة آلاف وخمسمائة غواتيمالي عام ٢٠٠٥م؛ أي بمعدل أزيد من ٤٣ جريمة قتل لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة. وحسب إحصائيات المكتب الاستخباراتي الفيدرالي، بلغ معدل الاغتيالات في الولايات المتحدة في ذلك العام، ٥,٦. انظر: <http://www.fbi.gov/ucr/05cius/data/table_01.html>.

ومؤخراً، بلغ معدل الاغتيالات في الهندوراس ١٥٤؛ أي أزيد من خمسة وعشرين ضعف معدل الاغتيالات في الولايات المتحدة.

خلال القرن الرابع عشر؛ أي قبل تأسيس قوات شرطة منتظمة، لإيجاد معدلات قتل تاريخية مرتفعة كتلك الموجودة في غواتيمالا المعاصرة»[٥٥]. (ومع ذلك يخشى الخبراء من احتمال أن يكون معدل الاغتيالات في السلفادور والهندوراس أكبر في الآونة الراهنة). إن المشكل مركب لهزالة عمل القضاء في البلاد، «التي ابتليت بالفساد، والعجز، وحالات النقص في الكفاءات، وتهديد القضاة، والمدعين، والشهود»[٥٦]. وبسبب الخطوات المتثاقلة للعدالة والحماية الضعيفة للحقوق، «تقدر مؤسسة المدافعين عن الشعب أن ٦٥ في المئة من السجناء يجب أن يدانوا بارتكاب جريمة ما»[٥٧]. خلال الحرب المدنية التي دامت ثلاثة وستين عاماً في غواتيمالا، والتي انتهت عام ١٩٩٦م، قتل حوالى مئة ألف شخص، معظمهم من قبل قوات الحكومة. بينما تستطيع لجنة تقصي الحقائق المموّلة من قبل الأمم المتحدة، التحقق من المدى الذي وصلت إليه إراقة الدماء، منيت الجهود الرامية إلى تأسيس محاسبة قانونية بشأنها بالعجز، وانعدام الموارد، وانسداد الأفق، والانتقام العنيف من «الجماعات السرية». ونتيجةً لذلك، «لم تطل المحاكمة بنجاح إلا حالتين في محاكم غواتيمالا من أصل ٦٢٦ مذبحة تم توثيقها من قبل لجنة تقصي الحقائق»[٥٨]. كما أن الحصانة تحمي مزيداً من الجرائم «المشتركة». «يقدّر مكتب محقق الشكاوى التابع لحقوق الإنسان الغواتيمالي مثلاً أن الاعتقالات لم تطل إلا ٣ في المئة من الحالات التي تشمل اغتيالات النساء والبنات»[٥٩]. وتتسبب نقائص نظام العدل في العشرات من حالات الإعدام من دون محاكمة كل عام.

---

(٥٥) Michael A. Seligson, "Democracy on Ice: The Multiple Challenges of Guatemala's Peace Process," in: Frances Hagopian and Scott P. Mainwaring, eds., *The Third Waves of Democratization in Latin America: Advances and Setbacks* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), p. 226.

يشير «سيليغسون» هنا إلى دراسة قام بها «تيد روبير غور».

(٥٦) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 293.

(٥٧) Issacs, "Guatemala," p. 151.

(٥٨) Human Rights Watch, *World Report, 2007,* <http://hrw.org/englishwr2k6/docs/2007/01/11/guatem14861.htm>.

(٥٩) المصدر نفسه.

ويوفر الفقر المستمر، وانعدام الأمن، والتفاوت المبالغ فيه، تربة خصبة لهذه الأمراض السياسية والمؤسساتية. عموماً، تحصل أعلى نسبة (١٠ في المئة) من المواطنين في أمريكا اللاتينية، على ٤٠ في المئة من الدخل القومي، في حين تحصل أدنى نسبة (٢٠ في المئة) من المواطنين على الصافي من الدخل، أقل من ٤ في المئة. في المقابل، بلغت الأسهم المالية الخاصة في كل من الهند، وإندونيسيا، وغانا حوالى ٣٠ في المئة من الدخل العاشر الأعلى و٦ إلى ٩ في المئة بالنسبة إلى الدخل الخامس الأدنى. وفي أمريكا اللاتينية، بلغ متوسط نسبة العشر الأعلى إلى الخمس الأدنى من الأسهم المالية ١١:١ - وفي البرازيل، والتشيلي، وكولومبيا، وبنما بلغ ١٥:١ أو أسوأ من ذلك مقارنة بجنوب أفريقيا التي تجر وراءها إرث التمييز العنصري الشنيع[٦٠]. ويقارَن ذلك بمتوسط نسب دخل الأسهم أقل من ١:٣ في كوريا، وألمانيا، وسلوفينيا، وأقل من ١:٤ في الهند وإندونيسيا، وأقل من ١:٧ في تركيا، والفليبين، المعروفين بعدم المساواة. عندما يكون التفاوت حاداً كما في أمريكا اللاتينية، فإنه يُحدث «أنماطاً منتشرة من العلاقات الشمولية بين أولئك الذين يحظون بالامتيازات والآخرين من الناس»[٦١]. فالأثرياء يرون أنفسهم أهلاً للسلطة، بينما يُنظر إلى الفقراء نظرة دونية بشكل فطري، ويُمنعون من بلوغ الوسائل التي تمكّنهم من ممارسة حقوق المواطنة. ويتفاقم هذا المشكل جرّاء التمييز العرقي ضد السكان الأصليين، وكذا أولئك الذين ينحدرون من أصول أفريقية. ففي غواتيمالا، يبلغ معدل الفقر بالنسبة إلى السكان الأصليين (٧٥ في المئة) ضعف معدل الفقر بالمقارنة مع السكان المتكلمين بلغة اللادينو، وإن نسبة الفقر المدقع تبلغ أربعة أضعاف، وبلغ متوسط النجاح الذي حققه القطاع التربوي النصف بالكاد[٦٢].

---

(٦٠) أخذت البيانات من مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي من الإنترنت، عموماً من الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣م،

<http://publications.worldbank.org/subscriptions/WDI/old-default.htm>.

(٦١) Guillermo O'Donnell, "Polyarchies and the (Un) Rule of Law in Latin America: A Partial Conclusion," in: Méndes, O'Donnell, and Pinheiro, eds. *The (Un)Rule of Law and the Underprivileged in Latin America*, p. 323.

(٦٢) Issacs, "Guatemala," p. 153.

وتتسبب اللامساواة بين أفراد المجتمع بالفقر المدقع؛ ففي بلدان أمريكا اللاتينية وخاصة أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز، بلغت نسبة من يعيش الفقر تقريباً بين ٤٠ و٥٠ في المئة أو أكثر من ذلك. في الإكوادور، «حددت الأرقام الرسمية معدل العمالة الناقصة والبطالة إلى حوالى ٥٨ في المئة» على الرغم من الازدهار الحديث في عائدات البترول(٦٣). علاوةً على ذلك، يرى سكّان أمريكا اللاتينية أنفسهم فقراء. عندما طُلب منهم عام ٢٠٠٥م أن يصنّفوا أنفسهم على سلم يتألّف من عشر مراحل (مع اعتبار أن ١ يمثل أشد الناس فقراً، و١٠ أغنى الناس)، تبيّن أن ثلاثة عشر مواطناً من سبعة عشر في بلدان أمريكا اللاتينية يصنّفون أنفسهم على سلم يصل معدله إلى ٤. وفي العام ذاته، قال حوالى ٥٦ في المئة عبر هذه المنطقة إن دخلهم لم يكن كافياً كي يلّبي حاجياتهم(٦٤). ولما شهدت المنطقة التنمية للعام الرابع على التوالي، في عام ٢٠٠٦م، خفت المخاوف الاقتصادية بعض الشيء، لكن البطالة لا تزال تذكر باعتبارها المشكل الأكبر الذي يواجه البلاد، وإن ثلثي المواطنين في أمريكا اللاتينية المذهولين قالوا إنهم قلقون من مغبّة أن يجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل أو في الأشهر الاثني عشر القادمة(٦٥). لكن بعد ذلك، كانت حالات قلقهم تتمثل في الحقيقة الاقتصادية: في العام ٢٠٠٥م، ذكرت ثلاث أسر من أصل خمس في دولة نموذجية من أمريكا اللاتينية، أن ثمة بالغاً واحداً على الأقل عاطلاً عن العمل في الأشهر الاثني عشر الماضية(٦٦). وعلى الجانب المُشرِق، بدأ سكان أمريكا اللاتينية منذ عام ٢٠٠٣م، يشعرون بتفاؤل أكبر على نحو مطرد حول الآفاق الاقتصادية الشخصية؛ إذ إن حوالى النصف برمّته يتوقع تحسن الوضعية الاقتصادية. وبعد عقد من الزمن، رأى أقل من ١٠ في المئة من سكان أمريكا اللاتينية

---

(٦٣) Catherine Conaghan, "Ecuador's Gamble: Can Correa Govern," *Current History*, vol. 106, no. 697 (February 2007), p. 81.

(٦٤) *Latinóbarometro Report, 2005: 1995-2005, A Decade of Public Opinion*, pp. 65 and 74.

ومرة أخرى يتضح أن «متوسط» النسبة المئوية لا يمثل متوسط كل الناس في أمريكا اللاتينية، وإنما يمثل متوسط أرقام النسبة المئوية بالنسبة إلى البلدان المختلفة.

(٦٥) *Informe Latinobarómetro, 2006*, p. 50.

تراجعت هذه النسبة من ثلاثة أرباع خلال الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥م، لتبين عن تحسن اقتصادي في المنطقة، لكن تكشف أيضاً عن الهشاشة الاقتصادية المستمرة لمعظم العائلات.

(٦٦) *Latinóbarometro Report, 2005: 1995-2005, A Decade of Public Opinion*, p. 71.

أن وضعية بلادهم الاقتصادية جيدة أو جيدة جداً، مما أدى بالنسبة المئوية إلى الارتفاع بحوالى ١٨ في المئة عام ٢٠٠٦م (لكن لا يزال الضُعف منهم يرون أن وضعية بلادهم الاقتصادية سيئة أو سيئة جداً). وبينما عرفت نسبة أولئك الذين يقيّمون وضعية عائلتهم الاقتصادية بشكل إيجابي ارتفاعاً لمدة ثلاث سنوات متوالية بدءاً من عام ٢٠٠٤م، لم تكن هذه النسبة لتجاوز ٣٠ في المئة عام ٢٠٠٦م[٦٧].

تتم إعادة إنتاج الفقر وعدم المساواة مثل الجريمة والعنف ضمن حلقات مفرغة، وتعزز حلقتان إحداهما الأخرى؛ فالأثرياء يتهربون من دفع الضرائب، ويتلفون أولويات نفقات الحكومة، ليعرقلوا أنواع الاستثمارات الاجتماعية التي تخفف من الفقر على المدى القصير، وتقلّصه ـ عن طريق الإنفاق على التعليم، والصحة ـ على المدى البعيد. إن الوزن الثقيل للفقر، وغياب القانون، والجريمة العنيفة لا تشجع على الاستثمار الخارجي، ومن ثَمّ، فهي تؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي الذي يعدّ جوهرياً في انتشال الفقير من الفقر.

كل هذه المشاكل زادت خطورتها مع المستويات العالية التي شهدها الفساد، الذي يحدد كل بُعد من أبعاد الحوكمة. إن الفساد يجعل من إنفاق الموارد بفعالية على الحاجات الاجتماعية أمراً صعباً، ويقلّص من نجاعة الاستثمارات العمومية، ويتلف أولويات الاستثمار، ولا يشجع المستثمرين على المخاطرة برأسمالهم في مواجهة التلاعب بالمكافئات التي تمنح لقاء الحصول على عقود، ومواجهة طلبات الرشاوى المنتشرة، والحماية القانونية غير الجديرة بالثقة لحقوق الملكية. وفي الميدان السياسي، يمكن أن ينتج الفساد صفقات تبعث على التشاؤم بين أحزاب متفاوتة لتمنح حصانة قانونية للتجاوزات الماضية كما وقع في نيكاراغوا[٦٨].

وكان نتيجة ذلك أن انتشر التشاؤم من الأحزاب والسياسيين الذين ترسخوا في أمريكا اللاتينية؛ الذي فاقم بدوره تشظي نظام الحزب وتقلباته.

---

(٦٧) *Informe Latinobarómetro, 2006*, pp. 35-39.

(٦٨) Shelley A. McConnell, "Nicaragua's Turning Point," *Current History*, vol. 106 no. 697 (February 2007), pp. 83-88.

إن مزج حزب غضبان ذي جمهور ساخط تقود نظامه شخصية ضعيفة، يجعل من بناء الائتلافات السياسية الضرورية لإنجاز الإصلاحات الشجاعة للدولة واقتصادها بسرعة فائقة أمراً صعباً للغاية. خلال الفترة الممتدة بين 1985 و٢٠٠٤م، انتهت الفترة الرئاسية لاثني عشر رئيساً من أمريكا اللاتينية قبل موعدها المحدد لها على إثر اتهام وجّه لهم أو عقب مظاهرات شعبية أرغمتهم على تقديم الاستقالة[٦٩]. منذ ذلك الحين، أرغم الرؤساء من جديد «على ترك مهامهم على نحو مفاجئ» تحت ضغط احتجاجات شعبية في بوليفيا (للمرة الثالثة خلال عشرين عاماً) وفي الإكوادور (للمرة الثالثة خلال عقد من الزمن)[٧٠]. عندما تولى «نيستور كيرشنر» الرئاسة في أيار/مايو ٢٠٠٣م، كان سادس رئيس أرجنتيني في غضون ثمانية عشر شهراً[٧١]. كان العديد من هؤلاء الرؤساء فاسدين أو غير أكفياء، ويستحقون الرحيل، لكن كانت دينامية اجتماعية وسياسية في أمريكا اللاتينية مفعّلة بشكل متميز ساهمت في سلسلة الإخفاقات الرئاسية.

قد تعمل الأنظمة البرلمانية أفضل لإدارة هذه التوترات، ولتجنيد دعم تشريعي للسلطة التنفيذية، وللتشجيع على وسائل أكثر هدوءاً لتولي الزعامة في وقت الأزمة، لكن كانت أمريكا اللاتينية غارقة في التقاليد الرئاسوية، حتى إن التقليد الوحيد الذي كان يأمل المرء في أن يتحقق هو إصلاحات محدودة لتعزيز الاستقرار، مثل انتخابات تشريعية وتنفيذية منسجمة (التي قد ترفع من احتمالات دعم الحزب الرئاسي في الكونغرس)[٧٢].

## رابعاً: تأمين الديمقراطية في الأمريكيتين

على مستوى رسمي، حقّقت الديمقراطية تقدماً هائلاً في أمريكا اللاتينية، لكن إذا ما نظرنا إلى الطريقة التي تعمل بها المؤسسات وإلى الكيفية التي يقيّم بها المواطنون عملها، فسنكون مطالبين ببذل جهود جبّارة

(٦٩) Arturo Valenzuela, "Latin American Presidencies Interrupted," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (October 2004), pp. 5 - 19.

(٧٠) Casta7eda and Navia, "The Year of the Ballot," p. 51.

(٧١) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 42.

(٧٢) Valenzuela, "Latin American Presidencies Interrupted," pp. 14 - 18.

قبل أي حديث عن إمكانية تأمين الديمقراطية. إن تسلل الشمولية إلى فنزويلا والشطط في استخدام السلطة إلى بوليفيا في ظل شعبوي آخر من الجناح اليساري، يظهر قابلية تعرض الديمقراطية لانتكاسة في غياب النمو الاقتصادي، والحرية الاجتماعية، والحوكمة الجيدة.

إذا ما أريد للديمقراطية أن تتعزز في أمريكا اللاتينية، فعليها أن تتجذّر مؤسساتياً وأن تحقق تقدماً ملموساً وموزعاً بشكل واسع. وهذا يتضمن مفكرة متزامنة لما أسماه «أليخاندرو توليدو»: «المسارات الثلاثة الموازية». **أولاً**، لا بد للديمقراطيات من أساسيات السياسة الاقتصادية السليمة، كما فعل «توليدو»، وفعل الرئيس البرازيلي اليساري «لولا دا سيلفا»، وكما فعلت الحكومات المتعاقبة في التشيلي لإنتاج نموّ دائم. فهذا هو الشرط الوحيد الذي يمكنه تقديم سياق من أجل إصلاحات اجتماعية للحدّ من الفقر واللامساواة. **ثانياً**، لا يمكن لهذه الإصلاحات أن تنتظر استثمارات على المدى الطويل لإحداث تأثيراتها التدريجية. تدعو الحاجة إلى إحداث برامج هادفة لمعالجة الفقر الشديد مثل «القروض الصغرى للشركات الصغرى، وتنمية الأسواق من أجل منتوجات الفقراء». **ثالثاً**، يجب بذل جهود محددة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية للمساءلة والتمثيل، بما في ذلك نظام قضائي مستقل، وجهاز فعّال لمراقبة الفساد وضبطه، وصحافة تعددية مستقلة، وحكومة محلية وإقليمية منتخبة[٧٣]. وكما سنرى في الفصول اللاحقة، أن هذه الأولويات في أمريكا اللاتينية لا تختلف عن تلك الموجودة في أجزاء أخرى من العالم.

(٧٣) Interview with Alejandro Toledo, Center for Advanced Study in the Behavioral Sciences, 8 February 2007.

# الفصل التاسع

## انقسام ما بعد الشيوعية

بانهيار المعسكر السوفياتي، بدءاً بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩م، ثم ما تلى ذلك من أفول الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م، نَحَت الدول الشرعية السابقة منحى مختلفاً تماماً. فمن جانب، سرعان ما تحولت دول وسط أوروبا وشرقها إلى ديمقراطيات أصيلة ذات قسمات ليبرالية كثيرة إلى جانب دول البلقان الثلاث للاتحاد السوفياتي السابق، على الرغم من أنها لم تسلَم من بعض الشوائب المهمة، بيد أن الدول الاثنتي عشرة للاتحاد السوفياتي السابق ـ وبشكل لافت للنظر روسيا ـ قد تراجعت أساساً عن إمكانات ديمقراطية محتملة أو أعادت حكم الفرد ثانية دون الشيوعية.

في وسط أوروبا وشرقها، تحولت الدول إلى تاريخ قد طال كسوفه من الحكم الديمقراطي أو شبه الديمقراطي أو أرغمت على ذلك بدافع عضويتها في حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي القوي. ففي وقت مبكر جداً؛ أي عام ١٩٩٢م، ظهرت هنغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا كديمقراطيات ليبرالية إلى حدٍّ ما. بينما صارت بلغاريا ورومانيا وألبانيا وكرواتيا ومقدونيا مبدئياً بلداناً غير ليبرالية. أما دول البلطيق الثلاث، إستونيا ولاتفيا ولتوانيا، والتي لم تُضَمّ إلى الاتحاد السوفياتي نتيجة لمعاهدة ستالين وهتلر عام ١٩٤٠م، فقد اعتنقت الديمقراطية خلال عام ١٩٩٢م كذلك. لقد كانت يوغوسلافيا وحدها غير ديمقراطية في عام ١٩٩٢م، بعد سنة واحدة فقط من تشكّلها.

وحوالى العام ١٩٩٥م، كانت ثماني دول أوروبية ما بعد الشيوعية قد استقرت باعتبارها ديمقراطيات ليبرالية بعد أن وقفت إلى جانب الحريات السياسية والمدنية[1]، وبمرور الزمن، أصبحت جميعها حرة، منفتحة، وفي

---

(١) لقد صنفتُ نظاماً سياسياً ما بوصفه ديمقراطياً ليبرالياً إذا سجل ١ أو ٢ نقطة على مقياس =

منافسة سياسية متزايدة. (بلغ عدد دول المنطقة ست عشرة بتفكك يوغوسلافيا النهائي وانفصال سلوفاكيا عن جمهورية التشيك). وبحلول عام ٢٠٠٦م، كانت البوسنة والهرسك تحت وصاية دولية، وهي البلاد الوحيدة غير الديمقراطية. ولم تكن كلٌّ من ألبانيا وجمهوريات يوغوسلافيا السابقة، صربيا ومقدونيا والجبل الأسود، ديمقراطيات ليبرالية تماماً.

أما باقي دول الاتحاد السوفياتي السابق، فقد لاقت مصيراً مختلفاً تماماً. فتحت حكم بوريس يلتسن (Boris Yeltsin)، جرّبت روسيا ديمقراطية تعددية تقريباً، ولكن الحرية الديمقراطية وروح المنافسة سرعان ما تراجعت تحت خلفه فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) كما شاهدنا ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب. لقد صارت جورجيا وأوكرانيا وقرغيزيا وروسيا البيضاء، جميعاً دولاً متسلّطة مستبدة، على الرغم من أن المراقبين السياسيين قد اختلفوا خلال فترات كثيرة حول كيفية تصنيفها. وفي أواخر التسعينيات، لم تكن أي واحدة من هذه الدول ديمقراطية باستثناء جمهوريات البلقان[٢]. ومن بين الدول الاثنتي عشرة للاتحاد السوفياتي السابق، ظلّت روسيا ومولدوفا بمفردهما متشبثين بردائهما الديمقراطي خلال التسعينيات، لكن ما لبثت روسيا أن انزلقت إلى هوى التسلّط والاستبداد.

هذا وقد دفعت ثورات الألوان الأنظمة شبه الديمقراطية إلى تبني ديمقراطيات فتية في جورجيا عام ٢٠٠٣م وأوكرانيا عام ٢٠٠٤م. وخلال العام ٢٠٠٥م أطاحت روح الديمقراطية بالرئيس القرغيزي أصغر أكاييف الذي رحب به أساساً، كرئيس ديمقراطي وسط آسيوي، في بحر من الطغيان والاستبداد، بيد أنه أصبح هو الآخر مستبداً بشكل متزايد. ولم تعرف قرغيزيا بخلاف أوكرانيا وجورجيا، ديمقراطية في حركة ارتجاعية مفاجئة جثمت بكلكلها على المنطقة بأسرها[٣].

---

= بيت الحرية (Freedom House) المكون من ٧ نقاط لتقييم الحقوق السياسية والحريات المدنية. لمزيد من الوصف، انظر الجدول الرقم (١)، في الملحق في نهاية هذا الكتاب. ومع ذلك قد تبقى مشاكل خطيرة تتعلق بجودة الديمقراطية.

(٢) انظر التصنيفات السنوية المقدمة من قبل «بيت الحرية» في منشوراتها: *Freedom in the World*، وفي موقعها <http://www.freedomhouse.org>.

(٣) ليس ثمة إجماع بين المراقبين حول ما إن كانت جورجيا دولة ديمقراطية في =

وهكذا، سرى انقسام كلي ما بعد شيوعي عبر الحدود الأوروبية السوفياتية لعام ١٩٣٩م، بحيث أصبحت خمس عشرة من بين ست عشرة دولة إلى الغرب من تلك الحدود التاريخية ديمقراطية وأغلبيتها حرة ومستقرة، بل حتى البوسنة التي كانت تشكّل استثناء، أظهرت عناصر ديمقراطية كثيرة. لكنّ تسعاً من دول ما بعد الاتحاد السوفياتي الاثنتي عشرة إلى الجهة الشرقية في تلك الحدود هي أنظمة مستبدة شمولية. أما الديمقراطيات الثلاث جورجيا أوكرانيا ومولدوفا، فهي غير ليبرالية ويُشكّ في ديمقراطيتها واستقرارها.

إن الظنّ ليُغرينا بإيعاز هذا الانقسام الصارخ إلى الطريقة التي رسم بها الاتحاد الأوروبي الحدود الجغرافية من خلال نظرته إلى التوسع. ومن بين الديمقراطيات ما بعد الشيوعية الإحدى عشرة يسمح بالدخول لجمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا وسلوفينيا وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا عام ٢٠٠٤م، ولبلغاريا ورومانيا عام ٢٠٠٧م. أما كرواتيا الديمقراطية الليبرالية الوحيدة التي لم تكن عضواً في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧م، فإنها المرشح التالي الأكثر احتمالاً في المستقبل للدخول (إلى جانب مقدونيا). وبخصوص دول البلقان ما بعد الشيوعية الأخرى، فهي معترف بها الآن على الأقل «كدول مرشحة محتملة»[٤]. إن دول ما بعد الاتحاد السوفياتي لا تتمتع بمستقبل زاهر من هذا القبيل.

= وقتنا الراهن. إنها ـ مثلها ربما مثل عشرين دولة أخرى في العالم (بما في ذلك حوالى اثنتي عشرة دولة أفريقية) ـ تتموضع تقريباً في المنطقة الرمادية بين الديمقراطية والنظامي الشمولي الانتخابي. تصنف بيت الحرية جورجيا (وأنظمة أخرى) باعتبارها دولاً ديمقراطية. إن لي تحفظات على هذا التصنيف، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم السلطة التي كان يتمتع بها الرئيس ساكاشفيلي (Saakashvili) والمقصود «بغياب معارضة ذات مصداقية» الذي أشار إليه بيت الحرية. انظر: *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2006), p. 272.

وفي كتابهما سيتخذ كلٌّ من ستيفان ليفيتسكي (Steven Levitsky) ولوكان واي (Lucan Way) موقفاً أكثر صرامة عندما يصنفان الأنظمة في جورجيا، وألبانيا، ومولدوفا باعتبارها استبدادية تنافسية، وفي دول أخرى ديمقراطية. وفي غياب معلومات كافية لتقديم تقييم مخالف موثوق به، قبلت عموماً بتصنيفات بيت الحرية للأنظمة، مع الإبقاء على بعض التحفظات. انظر: Steven Levitsky and Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (New York: Cambridge University Press, 2010).

(٤) انظر موقع الاتحاد الأوروبي حول التوسيع:
<http://ec.europa.eu/enlargement/key_documents/reports_nov_2006_en.htm>.

غير أن هذا الانقسام ليعكس، عند النظر الحصيف، مدى عمق الإرث التاريخي والثقافي والذي يجعل دول ما بعد الاتحاد السوفياتي أقل احتمالاً كما نأمل أن تفي بالشروط العضوية في الاتحاد الأوروبي وهي الديمقراطية والحوكمة الجيدة وحكم القانون، وما من شيء يظهر هذا التفاوت والاختلاف الصارخين بجلاء في الدول الشيوعية السابقة مثل قيم أهلها ووجهات نظرها[٥]. ففي العام ٢٠٠٤م وبدايات العام ٢٠٠٥م، اكتشف باروميتر أوروبا الجديدة (The New Europe barometer) أن أهالي أغلبية الدول الأعضاء العشر الجديدة في الاتحاد الأوروبي يرفضون بشدة الأنظمة المستبدة الشمولية، وحين قدمت إليهم أربعة بدائل للنظام الديمقراطي ـ حكم العسكر، الحكم الشيوعي، حاكم مستبد أو تعليق البرلمان والانتخابات لصالح زعيم قوي يستطيع أن يقرر كل شيء بسرعة ـ رفض ستة من عشرة مواطنين البدائل الأربعة كلها، وتراوحت النسب الرافضة لكل الخيارات المتسلطة الشمولية ما بين ٧٢ في المئة من الهنغاريين و٦٠ في المئة من أهالي إستونيا، وسلوفينيا، ولتوانيا وجمهورية التشيك وإلى أكثر قليلاً من ٤٠ في المئة من البلغار والبولنديين. ومنذ أواسط التسعينيات، ارتفعت نسبة الرافضين للحكم الشمولي بين أهالي وسط أوروبا وشرقها باطراد، وخلال السنوات القليلة الماضية، ضعفت هذه المواقف إلى حدٍّ ما في جمهورية التشيك وبولندا وبلغاريا بسبب الفساد والشجار السياسي الداخلي، وإن ظلت نسبة لا يستهان بها من المواطنين متمسكة بمواقفها وثابتة عليها.

وعلى العكس من ذلك، فالمواطنون الذين استُطلعت آراؤهم من دول الاتحاد السوفياتي السابق في روسيا، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء كانوا أكثر ترحيباً بالحكم التسلطي المستبد. ولا يمثل الرافضون لهذا الحكم من الروس والروس البيض سوى الربع فقط. لقد قال زهاء النصف من الروس إن

---

(٥) يمكن الاطلاع على البيانات الموالية في عمل ريتشارد روز: Richard Rose, "Insiders and Outsiders: New Europe Barometer, 2004," *Studies in Public Policy* (Centre for the Study of Public Policy, University of Strathclyde), no. 404 (2005).

وهناك فوارق مماثلة واضحة بين دول أوروبا الشرقية، ودول ما بعد الاتحاد السوفياتي تم رصدها في تقارير مبكرة خلال التسعينيات. انظر مثلاً بيانات ١٩٩٥م لريتشارد روز وكريستيان هاربفير: Richard Rose and Christian Haerpfer, "New Democracies Barometer IV: A 10-Nation Survey," *Studies in Public Policy*, no. 262 (1996).

بإمكانهم تحمّل تعليق البرلمان والانتخابات ـ ودعم ٤٠ في المئة الرجوع إلى الحكم الشيوعي ـ فيما ساند حوالى الثلثين من الروس البيض خيار حاكم مستبد، وأظهرت دول ما بعد الاتحاد السوفياتي الثلاث مستويات أعلى من الاستحسان للحكم الشيوعي السابق(٦). وبينما كان الروس دائماً متساهلين مع الحكم الفردي، فقد نهض الروس البيض في أواخر التسعينيات، ولو لفترة قصيرة، في وجه خيارات الحكم الفردي قبل الانزلاق إلى مواقفهم الراهنة. في أوكرانيا وحدها فقط بفضل الثورة البرتقالية، تمكّنت النسبة المنخفضة الرافضة للحكم الفردي أخيراً من الارتفاع بشكل لافت (٤٤ في المئة) حينما استُطلعت آراء البلاد في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٥م(٧).

أضف إلى ذلك أن معدل ٥٣ في المئة من مواطني الديمقراطيات العشر الجديدة في شرق أوروبا قد وافقوا على أن الديمقراطية «أفضل دائماً» (النسبة نفسها في أمريكا اللاتينية عام ٢٠٠٥م)، وبينما أظهرت الاستطلاعات في روسيا البيضاء وأوكرانيا دعماً مشابهاً للديمقراطية، لم يعبّر سوى ربع من سكان روسيا عن تفضيلهم الثابت المكين للديمقراطية، واعتقد ٤٣ في المئة منهم أنه «قد يكون الحكم الفردي أفضل» أحياناً. ورغم أن ٣٧ في المئة لا غير من البولنديين قالوا إنهم يفضّلون الديمقراطية دائماً، فإن ذلك لم يكن فقط بسبب التعاطف الواسع مع الحكم الفردي. واحد من كل خمسة بولنديين ـ معدل كل أعضاء الشيوعيين الجدد في الاتحاد الأوروبي ـ أيّد ذلك الخيار لقد بدأ البولنديون، متبلّدي الإحساس، باختيار ٤٣ في المئة منهم الجواب الثالث: بالنسبة إليّ يهمّ إن كان لدينا حكم ديمقراطي أو غير ديمقراطي(٨).

لقد أظهرت هذه الاستطلاعات ضعفاً في الروح الديمقراطية للمعسكر الشيوعي السابق. غير أنه في العام ١٩٩٥م حينما وضع ريتشارد روز (Richard Rose) ـ العالم السياسي الذي طور باروميتر أوروبا الجديدة وزملاؤه ثلاثة بدائل فردية مستبدة ـ حكم العسكر ـ الحكم الشيوعي

(٦) Rose, "Insiders and Outsiders: New Europe Barometer, 2004," pp. 17 and 19.

(٧) Richard Rose, "Diverging Paths of Post-Communist Countries: New Europe Barometer Trends since 1991," *Studies in Public Policy,* no. 262 (2006), p. 29.

(٨) Rose, "Insiders and Outsiders: New Europe Barometer, 2004," p. 68, question D.

والزعيم القوي الذي يستطيع أن يقرر كل شيء بسرعة - رفض ٦٧ في المئة من الشعب في ديمقراطيات أوروبا الشرقية السبع حديثة الولادة الخيارات الثلاثة جمعاء[٩]. وبعد عشر سنوات، رفضت نسبة مشابهة من المواطنين في تلك الديمقراطيات السبع - إضافة إلى دول البلطيق الثلاث - البدائل الثلاثة نفسها[١٠]. من الواضح أن الأوروبيين الشرقيين ملتزمون بالديمقراطية على الرغم مظاهر الشك والعداء في الاتحاد السوفياتي السابق.

## أولاً: ديمقراطيات ليبرالية لكن مضطربة

بلغت دول وسط أوروبا وشرقها في أقل من جيل من الزمان مستويات من الحرية السياسية والتعددية والمنافسة كان من الصعوبة بمكان تصوّرها خلال عقود السيطرة السوفياتية، ولكن هذه الديمقراطية الجديدة في المنطقة يرافقها دائماً سخرية شعبية من الأحزاب والمؤسسات السياسية - صداع الحكم الشيوعي. إضافة إلى الفساد المستشري والصفقات الداخلية التي دعمت وقوّت هذا النقد اللاذع وخلّفت انقسامات اجتماعية عميقة بين الرابحين والخاسرين فيما يسمّى بإصلاحات السوق. فقامت حركات شعبوية يمينية ويسارية مناهضة لليبرالية فأمسكت بزمام الحكم في الانتخابات الأخيرة.

وفي الجانب الإيجابي، هناك لدى معظم دول وسط أوروبا وشرقها منافسة انتخابية حادة وأحزاب سياسية تتداول السلطة عبر طيف أيديولوجي متميز. ومع ظهور أحزاب جديدة، انقرضت أخرى أو ذهبت في خبر كان كما حدث مع حركة التضامن الاحتجاجي البولندية، وهي تحالف لأحزاب اليمين الوسط والتي جاءت إلى الحكم عام ١٩٩٧م. غير أن الشجار الداخلي بلغ منها مبلغاً أدّى إلى اختفائها بعد أن فشلت في تخطي العتبة

---

(٩) الدول التسع هي: جمهورية التشيك، وهنغاريا، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ورومانيا، وبلغاريا. انظر: Rose and Haerpfer, "New Democracies Barometer IV: A 10-Nation Survey," pp. 21 and 86.

(١٠) إن الفرق اللافت للنظر يتجلى في كون نسبة الديمقراطيين الراسخين في بولندا - التي تم قياسها بهذه الطريقة - تراجعت من ٦٣ في المئة عام ١٩٩٥م إلى ٥٠ في المئة عام ٢٠٠٤م.

الانتخابية الضرورية عام ٢٠٠١م[١١]. فبين انهيار الشيوعية عام ١٩٨٩م، وبين عام ٢٠٠٧م، تعاقب على حكم بولندا ثلاثة عشر رئيسَ وزراء في إعادة تشكيل مستمر للمشهد السياسي. وفي دول أخرى، رَسَت السياسات الانتخابية على معارضة يسارية يمينية مألوفة بحزبين أو ثلاثة مسيطرة كما هو الحال في المجر، حيث الحزب الاشتراكي المجري والمنتدى الديمقراطي المجري المحافظ هما المتنافسان الرئيسان، وفي جمهورية التشيك حيث تقاسم الديمقراطيون المدنيون اليمينيون والديمقراطيون الاجتماعيون اليساريون بينهما ثلثي مجموع أصوات الناخبين لعام ٢٠٠٦م.

توطد يسار الطيف السياسي (أو على الأقل لفترة ما) في معظم هذه الدول، بخليفة للحزب الشيوعي الحاكم سابقاً، وحصل عدد منهم على دعم شعبي قوي مثل الحزب الاشتراكي البلغاري الذي فاز بأول انتخابات ما بعد الحكم الشيوعي في البلاد عام ١٩٩٠م. ثم تأرجح بعد ذلك داخل السلطة وخارجها[١٢]. وفي بولندا والمجر سرعان ما تبنّت الأحزاب الشيوعية التي خلفت من سبقها نهجاً ديمقراطياً في طبعها ولكنه ديمقراطي اجتماعي في أيديولوجيتها (كأخواتها في غرب أوروبا). لقد تولى التحالف الديمقراطي اليساري في بولندا مقاليد الحكم حتى عام ٢٠٠٥م حين اكتسح اليمين الذي وجّه رغبة الجماهير المتعطشة لتغيير اقتصاد هش وبطالة مرتفعة وعجز في الموازنة عظيم، بالإضافة إلى دعاوى فساد متواصلة[١٣]. أما في رومانيا، فقد كان الحزب اليساري الذي خلَف من سبقه مجرد حزب شيوعي، جرى بالكاد ترميمه، حكم بموجبه إيون إليسكو (Ion Iliescu)، وهو مستخدم سابق في الحزب إبان السنوات العشر الأولى من الأربع عشرة ما بعد الحقبة

---

(١١) في بولندا، وصلت عتبة التحالفات الانتخابية للأحزاب إلى ٨ في المئة، لكن بلغت نسبة الأحزاب الفردية ٥ في المئة.

(١٢) تمثل جمهورية التشيك هنا استثناءً، بحيث تعود جذور حزبها اليساري الرئيس ـ الحزب الديمقراطي الاشتراكي ـ إلى عام ١٨٧٨، وهو انبعاث لحزب يحمل الاسم نفسه كان موجوداً خلال فترة ما بين الحربين العالميتين أيام كانت الديمقراطية في جمهورية تشيكوسلوفاكيا. انظر:
< http://www.cssd.cz/English-cersion >.

في المقابل، إن الحزب الشيوعي في جمهورية التشيك الذي فاز بنسبة ١٣ في المئة عام ٢٠٠٦م، لم يرمم إلا جزئياً، وظل يعاني التهميش إلى يومنا هذا كحليف شريك في الحكومة.

(١٣) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 574.

السوفياتية، في معظم الأحيان بطريقة غير ليبرالية تماماً في الوقت نفسه الذي كان يطلق رسائل كارهة للأجانب وأخرى ضد اقتصاد السوق[١٤].

ومع مرور الزمن، ظهرت إشارات التوترات والانقسامات وخيبات الأمل من الحقبة ما بعد الشيوعية في الدعم الجماهيري للأحزاب القومية التسلطية ومرشحيها والتيارات السياسية الرئيسة المتكررة (التصعيدية مؤخراً) أو «إباحة كره الأجانب قانونياً»[١٥]. وأشهر مثال على ذلك سلوبودان ميلوسوفيتش (Slobodan Miloševic) الذي تولى مقاليد الحكم في صربيا وأغرق المنطقة كلها في حرب باستغلال العواطف الصربية القومية ومخاوفها. لكن ميلوسوفيتش لم يكن فريداً في ذلك. فخلال دورات ثلاث له كرئيس للوزراء، أعاق فلاديمير متشيار (Vladimir Mičiar) التنمية الديمقراطية في سلوفاكيا عقب «طلاقها المخملي» من جمهورية التشيك عام ١٩٩٣م. كما أن حزب رومانيا العظيمة قذف بفلاديمير تيودور وهو شخص معادٍ للديمقراطية كارهٌ للأجانب، في خضم سباق الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٠م.

كثيرة هي الأحزاب الصغيرة العنصرية بشكل واضح والأشد تطرفاً التي استغلت نفوذها لإيجاد طريق لها داخل التحالفات الحاكمة. فمشاعر الكره للأجانب في رومانيا استنفرت ضد الأقليات العرقية، خاصة الروم (الغجر) والأعراق المجرية والدول المجاورة. وفي بولندا وسلوفاكيا، جرّت الحركات الشعبوية الأحزاب المتطرفة إلى تحالفاتها الحاكمة[١٦]. وقال زعيم الحزب القومي السلوفاكي الذي دخل التحالف الحكومي بعد فوزه بـ١٢ في المئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦م، «إنه لا يمانع في إرسال زعيم الأقلية المجرية إلى المريخ» «(بتذكرة ذهاب فقط)»[١٧]. أما

(١٤) Alina Mungiu-Pippidi, "Poland and Romania," in: Larry Diamond and Leonardo Morlino, eds., *Assessing the Quality of Democracy* 'Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2005), pp. 233-234.

(١٥) Jacques Rupnik, "Populism in East-Central Europe," *IWM Post* (Institute for Human Sciences, Vienna-Austria), no. 94 (Fall 2006),
< http://www.iwm.at/index.php?option = com_contenttask = viewrid = 496Itemid = 522 >.

(١٦) Jacques Rupnik, "Popular Front: Eastern Europe's Turn Right," *New Republic*: (19 February 2007), and (26 February 2007), p. 13.

(١٧) المصدر نفسه.

فيدرون سيديروف الذي حاز على المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية البلغارية عام ٢٠٠٦م وهو عضو في حزب «هجوم الاتحاد القومي»، فهو فاشيّ عنصريّ يقول إنه يكره الأتراك والغجر واليهود»[١٨]. لقد خسر في انتخابات حاسمة لصالح الرئيس الحالي الشيوعي سابقاً ولكنه حصد ربع أصوات اقتراع الدورة الثانية. وفي بولندا، عينت حكومة الجناح اليميني الشعبوي وزيراً لها في التعليم ونائب رئيس الوزراء رومان جييرتيتش (Roman Giertych) ابن الخامسة والثلاثين وزعيم رابطة الأسر البولندية؛ وهي حركة قومية يمينية متطرفة معادية لأوروبا وكاثوليكية محافظة متشددة. «وحين سئل عن عزمه منع إدراج نظريات دارون في المناهج الدراسية أجاب لقد تدبرنا أدوارنا في الماضي دون تسامح ونستطيع ذلك الآن أيضاً»[١٩]. إن البرامج المحددة والسخط السياسي لهذه الحركات والأحزاب الشعبوية متعددة، ولكن القاسم المشترك بينها جميعاً هو عدم التسامح: «شعبويو أوروبا الشرقية لا يتصرفون كما لو أنهم يواجهون خصوماً سياسيين (أو أقليات عرقية ودينية وجنسية) يستطيعون التفاوض معها، ولكن بالأحرى عدواً ينبغي تدميره»[٢٠]. وقد ينعكس هذا أيضاً في الترتيب التسلسلي داخل حوكمة هذه الأحزاب.

كما هي الحال في أوروبا الغربية، فإن التجزيء الحزبي يترعرع بسبب التمثيل النسبي الذي يعطي مقاعد في البرلمان بحسب حصة الحزب من جميع الأصوات، والتي تتجاوز عتبة ٣ إلى ٥ في المئة. وهذا النظام يعطي فرصاً لأحزاب تستغل الموقف لاجتذاب جماعات متباينة اجتماعياً عبر رسائل شعبوية اجتماعية غاضبة. وكمثال على ذلك، حزب ساموبرونا (Samoobrona) (الدفاع عن النفس) البولندي الذي بدأ عام ١٩٩٢م كاتحاد لصغار الفلاحين، ولكنه تحول إلى حزب شعبوي قومي مرتاب في الوحدة الأوروبية ويدعو إلى القيم القروية القديمة. ومثال آخر هو رابطة الأسر البولندية التي اجتذبت كبار السن في القرى والمدن النائية[٢١]، وبُعيد

---

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) Rupnik, "Populism in East-Central Europe".

(٢٠) Rupnik, "Popular Front: Eastern Europe's Turn Right," p. 13.

(٢١) Anna Seleny, "Communism's Many Legacies in Eastern Europe," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3 (July 2007), pp. 161 - 163.

الانتخابات البولندية عام ٢٠٠٥م، دخل كِلا الحزبين الحكومة بدعوى من حزب وسط اليمين المحافظ الفائز، حزب القانون والعدالة الذي تكوّن قبل أربع سنوات فقط من ذلك التاريخ. وبالنسبة إلى الإصلاحيين، فإن ذلك التحالف الشعبوي كان بديلاً مثبطاً للتحالف المتوقع بين حزب العدالة والقانون ومنافسه الرئيس في الانتخابات المنبر المدني الوسطي، أحد دعاة إصلاح السوق والذي ـ مثله مثل العدالة والقانون ـ له جذور ضاربة في حركة التضامن في الثمانينيات.

إن فوز العدالة والقانون الذي ارتفع من ٤٤ مقعداً برلمانياً عام ٢٠٠١م إلى ١٥٢ مقعداً عام ٢٠٠٥م (من مجمل ٤٦٠ مقعداً في الغرفة البرلمانية الدّنيا) ليظهر بجلاء الطبيعة السياسية المتقلبة لديمقراطيات وسط أوروبا وشرقها. وقد حددت مأسسة المنافسة الانتخابية الحرة والنزيهة عبر المنطقة جميعها. غير أن الأمر لا ينطبق على الأحزاب التي تخوض غمار هذه المنافسة، ومنذ عام ١٩٨٩م، هناك أحزاب لم تبتعد عن السلطة فحسب، بل غابت عن المشهد السياسي برمّته. لقد جاء الفوز الضئيل لحزب الوسط اليميني الروماني في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤م على جناح حزب سياسي جديد تماماً ـ تحالف الحقيقة والعدالة ـ الذي استطاع أن يتخطى المشاركة في حكومة اليمين الوسط المشاكس عديمة التأثير التي تلت انتخابات ١٩٩٦م. لقد ظهر نموذج لقوة سياسية جديدة بدأت كبديل مناقض تماماً للسياسات القائمة الفاسدة وكقوة مسيطرة وسط مشاعر معادية للأوضاع القائمة، ومبددة للمحسوبية الشعبية ومخيبة لخطط العمل خاصة في المجال الاقتصادي. عام ٢٠٠١م، طفا على السطح فجأة في بلغاريا الملك الصبي السابق سيمون الثاني ليحصد نصف المقاعد البرلمانية مزيلاً بذلك الاشتراكيين واتحاد القوى الديمقراطي الوسط يميني (UDF) (الحكام وقتئذ)، لكن بحلول عام ٢٠٠٥م، فقدَ تحالفُه الحكومي «الدعمَ الشعبي بسبب المتاعب الاقتصادية وتفشي الفساد»[٢٢]. كانت انتخابات حزيران/يونيو لذلك العام رمزاً على عدم استقرار أحزاب ما بعد الشيوعية. لقد خسرت الحركة الوطنية من أجل سيمون الثاني (والتي باختيارها اسم الملك السابق عبّرت

(٢٢) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 118.

بجلاء عن ضحالتها كحزب) لحساب الاشتراكيين الناهضين، ولكن على الرغم من ذلك، استطاعت تكوين حكومة تحالف مع رئيس الوزراء الاشتراكي وحزب ثالث صغير. وبلغ من تعقيد المفاوضات أن لا أحد من الحزبين الرئيسين قد انضم إلى تحالف الحزب القومي المتطرف جديد العهد، الذي فاز بـ٩ في المئة من المقاعد بحيث لم يحصل حزب اتحاد القوى الديمقراطي المسيطر سابقاً سوى على ٨ في المئة من مجموع الأصوات.

ولم يكن الوضع أقل تعقيداً ومشاكسة منه في جمهورية التشيك حين فاز تحالف حزب الرئيس فاسلاف كلاووس الديمقراطي المدني والحزب اليساري الديمقراطي الاجتماعي كلٌّ منهما بنصف المقاعد البرلمانية المئتين، مسبباً بذلك ركوداً سياسياً قد حال دون تشكيل حكومة قابلة للاستمرار، لكن في النهاية، استطاع الديمقراطيون المدنيون تشكيل حكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧م بعد أن أقنعوا نائبين ديمقراطيين اجتماعيين بأن يتغيبا عن تصويت الثقة، غير أن الشعب لم يسترح لتلك الصفقة الهزلية، واعترض كثير في معسكر الحزب الديمقراطي المدني (من بينهم كلاوس نفسه) أيضاً على الدور البارز لحزب الخضر في الحكومة الجديدة. وبالنسبة إلى الديمقراطيين المدنيين، فإن الرجوع إلى قيادة الحكومة، والتي سيطروا عليها خلال مجمل سنوات التسعينيات إلى أن أفقدت فضيحة خصخصة الدعم للحزب، كان حلواً ومرّ المذاق في الوقت نفسه وقصير الأجل بالنظر إلى تاريخه الجهوي.

وهكذا، فإن أوروبا ما بعد الشيوعية تقدم صورة تختلط فيها الحيوية والتقلب. فمن ناحية لا تحظى ديمقراطيات أوروبا الجديدة بمعايير أعلى من تلك التي عند نظرائهم في غرب أوروبا والتي قد أدينت أيضاً ـ وغالباً ما تم تبديلها ـ بسبب الاحتيال واستغلال النفوذ والفساد والمناورات السياسية العبثية. ولسوء الحظ، فقد يبدو أن بعضاً من هذه الأمور نتيجة حتمية للسياسات الديمقراطية والتي تغدو مشكلات عويصة حينما تلبث الأحزاب الحاكمة في السلطة أطول فترة. إنه ليصعب جداً رفع الشكاوى من معايير ديمقراطية حينما تطرد الجماهير حزباً حاكماً أو تحالفاً من السلطة لعدم رضاها عن أدائه. ولكن ثمة سبباً وجيهاً للقلق حينما تصبح المحاسبة عادة وحينما يعكس رفض الأحزاب الحاكمة خيبة أمل طويلة الأجل من

المؤسسات السياسية مجتمعة. فبولندا وبلغاريا ورومانيا مثلاً تبدو في مستنقع من البحث غير المنقطع عن قوى سياسية حقيقية ذات قيم. وعلى الرغم من أن حاصل الأصوات قد يتراجع أو يمضي قدماً، فإن النظام الديمقراطي يتطلب بعض الاستقرار في الهُوية والقواعد الداعمة في تشكيل أحزابها السياسية من أجل الحوكمة الناجحة ـ بدءاً بسدّ العجز في الموازنة وانتهاءً بالتوصّل إلى اتفاق حول القضايا الوطنية المهمة ـ في أن تكون في المتناول. هذا الحد الأدنى من الاستقرار الحزبي لم يتحقق بعدُ في عدد من ديمقراطيات وسط أوروبا وشرقها.

وفي ضوء ما سبق، ينبغي أن نفكر ملياً لاستكناه سريع للنظام العام في المجر، وهي واحدة من أكثر ديمقراطيات ما بعد الشيوعية نجاحاً واستقراراً. في شريط سمعي سُرّب في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م، التقط رئيس الوزراء المجري ـ فرانك جيوركساني (Ferenc Gyurcsány) ـ الذي أعيد انتخابه عن الحزب الاجتماعي، وهو يقرّ بأن الحزب، «ظل يكذب صباح مساء» حول الأحوال المالية للبلاد ولم يقدّر العجز في الموازنة حق قدره وأعطى وعوداً لا مبرر لها لبرامج الرفاه الاجتماعي لأجل كسب انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠٠٦م[٢٣]. فخرج عشرات الآلاف إلى شوارع بودابست العاصمة وميادينها العامة للاحتجاج بُعيد إعلان الخبر، وحصل الشيء ذاته في تشرين الأول/ أكتوبر خلال الاحتفال السنوي الخمسين لثورة المجر على السوفيات، لقد رفع بعض المحتجين أعلاماً تعود إلى الحقبة النازية في المجر في أثناء الحرب العالمية الثانية والتي ظهرت بجلاء مع مسيرات حرب فيديسز (Fidesz) اليميني المعارض. وبلغت مشاعر المعارضة والرفض من الشدة أنه حتى بعد نصف عام من ذلك ظلت الحواجز الفولاذية الهائلة محيطة بمقر بناية البرلمان المجري؛ «لحماية المشرعين من المحتجين الراديكاليين المحتمل لجوؤهم إلى أعمال عنف»[٢٤].

(٢٣) Ferenc Gyurcsány, in: Pete Bell, "PM's Lies Spark Hungary Riots," *Sun* (19 September 2006), <http://www.thesum.con.uk/article/0,,2-2006430405,00html>; Judy Dempsey, "Night of Hungary Riots Fails to Win Resignation: Leader Who Admits Lying Defies Mob," *International Herald Tribune*, 20/9/2006, and Christopher Condon, "Hungary Riots Mar Commemoration," *Financial Times, 23/10/2006.*

(٢٤) Judy Dempsey, "Hungary Coalition Stays the Austerity Course Despite Huge Protests," *New York Times*, 11/3/2007.

## ثانياً: حالة لهو ما بعد الشيوعية

لقد صارت المحاكم أكثر استقلالية وتحسنت المؤسسات التي يحكمها القانون عبر أوروبا ما بعد الشيوعية تحت ضغط عملية تقلد السلطة في الاتحاد الأوروبي. ففي رومانيا مثلاً، أصدر قسم مكافحة الرشوة والفساد القومي الجديد ٧٤٤ مذكرة اتهام في حق أشخاص بينهم سياسيون وقضاة سامون في عام ٢٠٠٥م وحده بعد سنين من شلل مكتب مكافحة الفساد السابق[٢٥]. وفي بلغاريا، خُول للمجلس الوطني تلقي الشكاوى والتحقيق في دعاوى فساد ضد موظفين حكوميين وشددت الحراسة في الوقت نفسه على القوانين الأخلاقية وعززت الرقابة من خلال المكتب القومي للحسابات[٢٦]. لقد سرت عملية الإصلاح في كل مكان تقريباً (حتى في الديمقراطيات الأكثر ليبرالية): إصلاحات جزئية وضعيفة أحياناً، ولكن بخطى مطردة في كفاح طويل مديد ضدّ الامتيازات الخاصة. لقد كان لاعتراف رئيس الوزراء جيوركساني (Gyurcsány) بالكذب في أثناء حملته فيما يخص الشأن الاقتصادي، صدى واسع من الاستياء بالنسبة إلى سلوكيات إصلاح ما بعد الشيوعية. الفساد والشعور بالظلم الاقتصادي والقانوني وانعدام الثقة بشكل واسع في المؤسسات السياسية، كل ذلك قد قضّ مضجع الديمقراطيات في أوروبا ما بعد الشيوعية. وحينما يتعلق الأمر بهذه القضايا، فإن انقسام ما بعد الشيوعية سيتلاشى نوعاً ما.

في واقع الأمر، يتهكم كل شعوب ما بعد الشيوعية على أنظمتهم، وهم غير راضين بتاتاً، ومن بين أعضاء ما بعد الشيوعية العشرة الجدد في الاتحاد الأوروبي، فإن ٧٢ في المئة يعتقدون «أكثر من النصف» أو «الجميع تقريباً» أن موظفي الدولة فاسدون، ويظهر المعدل نفسه في روسيا البيضاء. بينما تصل الأرقام في روسيا وأوكرانيا إلى ٨٩ في المئة و٩٢ في المئة على التوالي، وبالمثل، فإن معدل ٧١ في المئة من بين العشرة التي دخلت الاتحاد الأوروبي حديثاً، يعتقدون أن القوانين الجاري العمل بها مجحفة،

(٢٥) Alinga Mungiu-Pippidi, "Romania," in: Jeanette Goehring, ed., *Nations in Transit, 2006* (New York: Freedom House, 2006), p. 480.

(٢٦) Ivan Krastev, Rashko Dorosieve, and George Ganev, "Bulgaria," in: Goehring, ed., Ibid., p. 195.

بينما ٨٥ في المئة في روسيا وأوكرانيا يعتقدون ذلك[٢٧]. وبخصوص هذه المجالات وغيرها حول تطورات حكم القانون، فإن الأعضاء الثمانية ما بعد الشيوعية الأوائل الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي هم الأقل سلبية على اعتبار بلغاريا ورومانيا الأكثر سلبية وكذلك روسيا وأوكرانيا. وهكذا، فمعدل ٥٧ في المئة من الشعوب التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤م تعتقد أن لدى حكوماتها بعضاً أو كثيراً من التقدير لحقوق الإنسان، ولكن الثلث فقط منهم يعتقدون ذلك في رومانيا وبلغاريا وروسيا، و٢٧ في المئة فقط في أوكرانيا.

والنموذج نفسه ينطبق على الرضى عن الديمقراطية كذلك؛ إذ في عام ٢٠٠٤م كان ربع مجموع الأوكرانيين فقط وواحد من كل خمسة أشخاص في روسيا راضين، ومن بين العشرة المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي أو الذين سينضمون لاحقاً، فإن المعدل كان ٣٦ في المئة. وهو يحمل دلالة أبلغ وإن كان لا يزال متدنياً[٢٨].

وهناك أيضاً تركة شمولية من انعدام الثقة وسوء الظن في المؤسسات السياسية لدى دول ما بعد الشيوعية التي سمت فوق الانقسامات. فنصف الشعوب تقريباً في الثمانية الأولى التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي وأكثر من نصف شعوب رومانيا وبلغاريا وأوكرانيا وروسيا لا تثق بالحكام. وفي كل الدول العشر المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي كان الثلثان تقريباً لا يثقون في البرلمان وثلاثة أرباع لا يثقون في الأحزاب السياسية وهو المعدل نفسه في روسيا وأوكرانيا (على الرغم من أن الأولى أكثر سخرية وتهكماً دوماً)[٢٩]. وفي استطلاع حديث جداً لمؤسسة غالوب (Gallup) العالمية، فإن الثلث فقط من مواطني المنطقة قالوا إنهم يثقون في الديمقراطية و٢٢ في المئة فقط يحسون أن أصواتهم مهمّة[٣٠].

---

(٢٧) Rose, "Insiders and Outsiders: New Europe Barometer, 2004," p. 21.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٢٩) المصدر نفسه. كانت نسبة انعدام الثقة في الرئيس منخفضة في كل مكان، إذ بلغت حوالى الثلث. استثنيت معدلات الثقة بالنسبة إلى بيلاروسيا، التي تظهر نسباً عالية جداً من الثقة، مما يطرح أسئلة حول ما إن كان بعض الذين أجري عليهم البحث يشعرون بالحرية لدى إجابتهم عن الأسئلة مثلما يشعرون تحت ظروف أكثر استبدادية لبيلاروسيا.

(٣٠) Rupnik, "Popular Front: Eastern Europe's Turn Right," p. 13.

على أن ثمة سبباً آخر لهذه المستويات المتدنية من الرضى والثقة في الديمقراطية ـ وكذلك بخصوص السياسات الشعبوية غير الليبرالية ـ هذا السبب هو أن شعوب أوروبا الشرقية لا تزال تشعر بالضغط الاقتصادي عليها بعد عقدين تقريباً من سقوط حائط برلين. لقد كان معدل البطالة عام ٢٠٠٣م ١٩ في المئة في بولندا و١٧ في المئة في سلوفاكيا و٢٨ في المئة في صربيا والجبل الأسود و٤٤ في المئة في البوسنة وأكثر من ١٠ في المئة في كل دولة من دول البلطيق[٣١]. وفي عام ٢٠٠٤م، أحس ٣٠ في المئة من شعوب وسط أوروبا وشرقها أنهم يحصلون على القدر الكافي من أموالهم من خلال المصادر الرئيسة للدخل «لشراء ما تحتاجه حقاً» وكان المعدل نفسه في أوكرانيا وروسيا البيضاء. وفي روسيا كان ١٤ في المئة فقط وأكثر من نصف شعوب دول الاتحاد الأوروبي ما بعد الشيوعية العشر واعين أن حالتهم الاقتصادية المنزلية كانت أفضل قبل التحول إلى خصخصة السوق. والمعدل نفسه أظهر عدم رضاهم عن الحالة الاقتصادية الراهنة في بيوتهم[٣٢]. إن الاعتقاد بأن الفساد واسع الانتشار، وخيبة الأمل في دوره في اغتناء كثير من الشيوعيين السابقين خلال عملية الخصخصة، ليلهب المشاعر من التوتر والضنك الاقتصادي.

وإن التدفق الراهن من القوى الشعبوية المعادية لليبرالية وللنخب يوشك أن يعيد التأكيد على وجوب تدخل الدولة في الاقتصاد في الوقت نفسه الذي يدين فيه التهديدات الخارجية للسيادة ونشر ضلالات الشكوك حول العولمة الأوروبية. وقد نتج عن ذلك «فرضية... أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سوف يقوي ويدعم ديمقراطيات دول أوروبا الشرقية ليبدو الآن مفرطاً في التفاؤل»[٣٣]، غير أنه حتى جاك روبنيك (Jacques Rupnik) المؤرخ الفرنسي الليبرالي للشعبوية المعادية لليبرالية في شرق أوروبا ليظهر بعض الثقة في أن الزمن وضغوط الاتحاد الأوروبي «قد تعمل ضد مخططات الشعبويين»[٣٤].

(٣١) Statistical Yearbook of the Economic Commission for Europe, 2005, <http://www.unece.org/stats/trends2005/Sources/120_Unemployment%20(%25).pdf>.

(٣٢) Rose, "Insiders and Outsiders: New Europe Barometer, 2004," pp. 41 and 43.

(٣٣) Rupnik, "Popular Front: Eastern Europe's Turn Right," p. 13.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٤.

يضاف إلى هذا كله، أنه لو كان التحدي الرئيس في شرق أوروبا ووسطها هو تقوية الديمقراطية وجعلها أكثر شرعية وتسامحاً ومسؤولية وتجاوباً، فإنه في معظم دول ما بعد الاتحاد السوفياتي جوهري وأساسي أكثر. إن معظم دول ما بعد الاتحاد السوفياتي الاثنتي عشرة (إذا ما تركنا جانباً إستونيا ولاتفيا ولتوانيا الدول الديمقراطية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) أسيرة بين أنماط شتى من الحكم الفردي المتسلط والدكتاتورية الصارخة. فجورجيا وأوكرانيا ومولدوفا ديمقراطيات هشة (في أفضل الأحوال)، وأما أرمينيا وقرغيزيا، فلديهما بعض العناصر المعبرة من الفضاء المدني والمنافسة الانتخابية ولكن ضمن سياق يفتقر إلى الحرية السياسية الأوسع ونزاهة الديمقراطية الانتخابية. وتبقى دول ما بعد الاتحاد السوفياتي الأخرى دولاً متسلطة مستبدة وبشكل متطرف جداً في حالة أوزبكستان وتركمنستان اللتين سجلتا أسوأ معدل ممكن على سلم بيت الحرية (Freedom House) للحقوق السياسية والحريات المدنية. وبشكل جوهري في حالة روسيا وبيلاروسيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وطاجكستان. إن تضييق الحلبة السياسية المتدرج والانتقام من أحزاب المعارضة والحركات المدنية والصحافيين المستقلين هو الذي شنق الديمقراطية في روسيا وجعل من بيلاروسيا دكتاتورية كما رأينا في الفصل الثالث من هذا الكتاب. هذه النزعات القمعية حاصرت باقي دول ما بعد الحقبة الشيوعية، على الرغم من أنه ما من أحد بينها قد بدأ بالمعدل نفسه من التعددية السياسية والديمقراطية التي تمتعت بها روسيا في بداية التسعينيات.

وبثورتيهما الانتخابيتين عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م، أدخلت جورجيا وأوكرانيا إصلاحات مؤسساتية جعلت منهما أكثر ديمقراطية ومسؤولية. ولكن تبقى في كلتا الحالتين عوائق مهمة في وجه الديمقراطية، عوائق بعيدة كل البعد عن تلك التي تواجهها الديمقراطيات الجديدة في وسط أوروبا وشرقها. فمنذ الثورة البرتقالية ازدادت في أوكرانيا حريات الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وأصبحت أكثر رسوخاً[٣٥]. وتقلصت من خلال الدستور الجديد سلطات الرئيس لمصلحة برلمان منتخب أقوى له سلطة مستقلة لتنصيب

(٣٥) Oleksandr Sushko and Olena Prystayko, "Ukraine," in Geohring, ed., *Nations in Transit, 2006,* pp. 677-681.

وتعيين رئيس الوزراء (كما هو الحال في الديمقراطيات المؤسساتية الأوروبية ما بعد الشيوعية) في انتخابات آذار/ مارس ٢٠٠٦م البرلمانية ارتدت الكرة للمعارضة ممثلة في الحزب الروسي الجهوي، الحزب المتسلط الذي مُنِي بهزيمة ساحقة في أثناء الثورة البرتقالية. لكن هذه المرة فازت بالأغلبية، وشكّلت حكومة جديدة، لكن رقعة الانقسامات الداخلية بين دعاة الديمقراطية اتسعت ففتحت الطريق للحزب الجهوي الذي حصل على ثلث الأصوات فقط في انتخابات «حرة جداً» بعد «خمس عشرة سنة من استقلال البلاد»[٣٦]. لقد بدا بطل الثورة البرتقالية الرئيس فيكتور يوشينكو (Viktor Yushchenko) زعيماً فاشلاً غير قادر على حكم البلاد مع غريمه رئيس الوزراء يوليا تيموشينكو (Yulia Tymoshenko) في تحالفهما المساند للإصلاح. وفي أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٥م، أقال يوشينكو الذي أحس بالمهانة حكومة المعارضة. وللتعويض عن عدم مؤازرة البرلمان له، أرخى لنفسه العنان في توسيع سلطاته الرئاسية وراء حدودها الرسمية، وبينما تمت تحسينات في سلك القضاء تحت حكم يوشينكو، فإن النظام سيبقى هشاً وتحت تأثير السلطة التنفيذية الثقيل، ويظل كذلك الفساد الحكومي حاضراً على نطاق واسع.

وفي جورجيا لم يكن ما يهدد النمو الديمغرافي هو الانقسامات بين صناع الثورة الوردية ولكن بالأحرى فوزهم الساحق. ونتيجة لذلك، ليس ثمة بعد معارضة ذات مصداقية للحركة القومية المتحدة حزب الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي (Mikheil Sakashvili) الحاكم الذي جاء السلطة على إثر إحباط التزوير الانتخابي في اقتراع تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣م. وبُعيد الانتخابات، أضعفت التغييراتُ الدستورية «البرلمانَ وجرت جورجيا في اتجاه المذهب الرئاسي المتفوق (Superpresidentialism)»[٣٧]. ومنذ تعيينه في منصبه، استعمل الرئيس ساكاشفيلي نفوذه الهائل في وضع إصلاحات لتحسين كفاءة الدولة والزيادة في الأجور ودعم شفافية الموازنة ومحاربة الفساد السياسي والبيروقراطي (وباعتقالات متعددة بثتها وسائل الإعلام)،

---

(٣٦) US Department of State, *Country Reports on Human Rights Practices, 2006*, <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2006>.

(٣٧) Ghia Nodia, "Georgia," in Goehring, ed., *Nations in Transit*, 2006, p. 258.

والتقليص من التهرب الضريبي وإعطاء السلطة للمجالس المحلية، وإضفاء استقلالية أكثر للقضاء ولجم (بل حتى مقاضاة) انتهاك حقوق الإنسان على يد رجال الأمن ووكالات أخرى[٣٨].

في بدايات عام ٢٠٠٧م، وضع الرئيس موضع التنفيذ إصلاحات دستورية تقضي بعدم تدخله في تعيين وتسريح القضاة. وبهذا ارتفعت نسبة استقلالية القضاء[٣٩]، مما نتج عنه ازدياد في الحرية والمحاسبة والحوكمة الرشيدة حتى حينما اضطرت الحكومة إلى التفاعل معه كحركتين انفصاليتين جهويتين تدعمهما روسيا في أبخازيا وأوسينيا الجنوبية. جورجيا الآن دولة ديمقراطية لأول مرة في تاريخ ما بعد الحقبة السوفياتية. ولكن بأغلبية ساحقة في البرلمان ومعدل ٩٠ في المئة من الفوز في انتخابات ٢٠٠٤م الرئاسية، فإن سلطات الرئيس ساكاشفيلي تمركزت في مكتبه إلى حد أنها قد تعرقل أو تنقلب على التنمية الديمقراطية في البلاد. وما زال الطريق طويلاً في هذا المجال، فقد أثارت استطلاعات رأي أجريت في حزيران/يونيو ٢٠٠٦م أن نصف السكان يعتقدون أن جورجيا ليست ديمقراطية، بينما الربع فقط من السكان اعتقد خلاف ذلك. ولم يحصل البرلمان والمحاكم والحكومة إلا على ثقة خُمس المواطنين على الرغم من أن الرئيس حصل على ثقة نصف السكان تقريباً[٤٠].

أما في باقي منطقة وسط آسيا والقوقاز، فإن أشكالاً شتّى من الحكم الفردي المتسلط تظل مسيطرة، وما يلفت النظر حول هذه المنطقة في تنافس صارخ مع دول وسط أوروبا وشرقها ما بعد الحقبة الشيوعية، هو استمرارية الزعامات وبنيات النخب الحاكم من الحقبة السوفياتية. والسبب الرئيس لهذه الاستمرارية من الحكم الشيوعي هو أن المرحلة الانتقالية لهذه الأنظمة تتم

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص٢٧٣ ـ ٢٧٧، و U.S. Department of State, Ibid.

(٣٩) "constitutional Amendments Go into Force," *Georgia Online Magazine* (10 January 2007), <http://www.civil.ge/eng/article.php?id=14425>.

إن التعديلات اختصرت أيضاً مدة ولاية الرئيس عدة أشهر، وعملت على تمديد عمر البرلمان عدة أشهر بغية تنظيم انتخابين في وقت واحد، وهذه خطوة بنّاءة ضمن أي نظام يمتلك قوة رئاسية كبيرة.

(٤٠) Nana Sumbadze, "Georgia Public Opinion Barometer, 2006," Institute for Policy Studies, Tblisi, pp. 15-18, <http://ips.ge/barometrifin.pdf>.

من أسفل بفعل قوى المعارضة (كما هي الحال في روسيا وتشيكوسلوفاكيا) أو بإجراء مفاوضات بخصوصها بين النظام القديم والنظام الصاعد (كما في هنغاريا وبولندا) ولكن فرضت من أعلى (أو سرعان ما اختطفت كلية) من قبل المؤسسات الشيوعية القديمة التي قزّمت نفوذ القوى السياسية التعددية أو الديمقراطية الوليدة. إن هذا النفوذ المتفوق لمصلحة الدكتاتوريات القديمة كان قوياً بصفة خاصة في وسط آسيا[٤١]. ففي ثلاث من خمس دول آسيا الوسطى بقيت النخب نفسها التي حكمت تحت ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) ـ حين انهار الاتحاد السوفياتي ـ في السلطة لعقد من الزمن، بعد ذلك، في بدايات عام ٢٠٠٧م، ظل إسلام كاريموف (Islam Karimov) ونور سلطان نصرباييف (Nursultan Nazarbayev) الحاكمين المطلقين لأوزبكستان وكازاخستان ـ دون أن يلوح في الأفق ما يبشر بزوالهما ـ بينما احتاج الأمر ما يشبه النوبة القلبية في تركمانستان مع نهاية ٢٠٠٦م لإزالة الرئيس المطلق الصنم «مدى الحياة» سابرمراد نيازوف (Saparmurat Niyazov) (أو كما كان يحلو له أن يطلق على نفسه تركمان باشي «أبو جميع التركمان»). وحتى في قرغيزيا وطاجكستان، فإن الرئيسين الحاليين تقلدا مناصب عليا خلال الحكم الشيوعي[٤٢]. وفي دولة أذربيجان في القوقاز، عاد الزعيم السابق للحزب الشيوعي بالمنطقة خلال الحكم السوفياتي حيدر علييف (Hayder Aliyev) إلى السلطة في انقلاب عسكري عام ١٩٩٣م (مطيحاً برئيس منتخب)، ومكث في منصبه إلى أن اضطرته ظروفه الصحية إلى الانسحاب وفسح المجال أمام نجله الذي فاز بأغلبية «كاسحة» في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٣م في اقتراع شابه تزوير واسع[٤٣]. وفي أرمينيا، تقلد الرئيس روبرت كوشاريان (Robert Kocharien) منصبه عام ١٩٩٩م حينما تم اغتيال معظم الزعامات الحكومية داخل حرم الجمعية الوطنية. وكان رجوعه إلى السلطة في انتخاب معيب هو ما سبب

(٤١) Michael McFaul, "Ten Years after the Soviet Breakup: A Mixed Record, an Uncertain Future," *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 4 (October 2001), pp. 90-91.

(٤٢) Eric McGlinchey, "Autocrats, Islamists, and the Rise of Radicalism in Central Asia," *Current History*, vol. 104, no. 684 (October 2005), p. 337.

(٤٣) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 59.

انقساماً عسيراً في البلاد ودفع المعارضة الجيدة إلى مقاطعة البرلمان في هياج شديد. وإلى حدود الثورة الوردية، ظلت جورجيا محكومة لإحدى عشرة سنة من قبل إدوارد شيفرنادزه (Edward Shevarnadza) زعيم الحزب الشيوعي السابق خلال الحقبة السوفياتية (ووزير خارجية غورباتشوف). وبليبرالية أشد في نهاية الطيف السياسي لدى قرغيزيا أحزاب معارضة وحركات، لا بل حتى تمثيل معارضة معتبرة في البرلمان بالإضافة إلى تدابير جدية وتعددية في المجتمع المدني، وفي عام ٢٠٠٥م دخلت تحسينات على الحريات والتعددية السياسية تبعاً لخلع عسكر أكاييف (Askar Akayev) الرئيس الذي جمع كل السياسات في ثورة التوليب (Tulip Revolution) ضد الانتخابات البرلمانية المزورة. ولكن خلال السنوات الأولى من تولّيه منصبه، فشل الرئيس كرمان بك باكييف فشلاً ذريعاً في إنجاز ما وعد به من إصلاح ديمقراطي. ولقد طرح دستور ٢٠٠٦م الجديد إمكانية كبح سلطات الرئيس، ولكن خفّف من حدتها حين تبناها البرلمان مع نهاية عام ٢٠٠٦م، وإن كان الدستور قد سمح للبرلمان في أن يقبل أو يرفض تعيين رئيس للوزارة من قبل الرئيس كما حصل في بدايات عام ٢٠٠٧م.

وخلافاً لتجارب دول مجاورة أكثر تسلطاً في آسيا الوسطى، لا تواجه المعارضة السياسية وناشطو المجتمع المدني في قرغيزيا قمعاً وحشياً مبيداً. وقد سجلت الخارجية الأمريكية بعض التحسينات في شأن أحوال حقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٦م[٤٤]. ويبدو أن الوضع في البلاد تحت حكم باكييف قد عاد إلى نظام يشوبه الفساد ولكنه أوتوقراطي متعدد إلى حدٍّ ما.

بيد أن هذا الحراك في معظم دول المنطقة كان يصعب في اتجاه دعم الحكم المطلق أو الاستبداد الصارخ كما هي الحال في أزبكستان وتركمانستان، ولم تشأ أيٌّ من هذه الأنظمة قبول خطأ الثورات الملونة مكرراً على أراضيها. ولذلك، سُحق بحزم كل حراك مؤشر على تهديد أو تحدٍّ سياسي منظم، فقبيل انتخابات كازاخستان الرئاسية في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٥م، كثفت الحكومة من المضايقة والاعتداء على ناشطي المعارضة والصحافيين المستقلين واستعملت قوانين قمعية جديدة لتضييق الخناق على

(٤٤) US Department of State, <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2006/78821.htm>.

نشاطات منظمات المجتمع المدني المستقلة والإعلام والجماعات الدينية والأحزاب السياسية، فأعيد انتخاب نور سلطان نصربايف بنسبة ساحقة بلغت ٩١ في المئة من الأصوات[٤٥]. ولكن أكثر من غيره في دول حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي، فإن النظام الكازاخي لديه المال والخبرة للاعتماد على أساليب أكثر دقة في السيطرة، فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، انبثقت كازاخستان كمصدر رئيس للنفط. وباحتلالها الرتبة الرابعة عشرة فقط من بين دول العالم عام ٢٠٠٥م (بمعدل ١,١ مليون برميل يومياً)، يتوقع أن تكون من بين الدول الخمس الأكثر إنتاجاً للنفط في العالم بحلول عام ٢٠٢٠م (بإنتاج حوالى ٣ ملايين برميل يومياً). وبفضل استثمار الشركات الغربية البالغ ٢٥ مليار دولار، فإن تدفق الثروة النفطية أوصل النمو الاقتصادي إلى معدل أكثر من ٨ في المئة سنوياً منذ عام ١٩٩٩م، ممكّناً بذلك الرئيس نصربايف استعمال الرشوة والهبات السخية لشراء ذمم المنشقين والمخالفين المحتملين. وكانت النتيجة هي أن «المصالح المالية والأحزاب السياسية المؤيدة للنظام هي من تسيطر كلية على البرلمان» الذي ليس فيه نائب معارضة أو مستقيل واحد، بينما انشق أحد حزبَي المعارضة إلى أجنحة مناضلة أكثر تساهلاً[٤٦].

كما استفاد الرئيس أيضاً من خيرات النفط لخطب ود الجمعيات المدنية بالهبات الحكومية، لعل ذلك يقلص من دور المؤسسات الحكومية الأخرى - بما في ذلك السلطات القضائية والمحلية - إلى مجرد بيادق لسيطرته المركزية، علاوةً على إثراء شبكة واسعة من المقربين والأزلام. هذه الطبقة الأخرى، «جمعت نفوذاً سياسياً عظيماً بإنشاء أحزاب سياسية مسيطرة على البرلمان ورعايتها، فيما تمسكت هي بسوق الإعلام، وأبعدت قنوات الإعلام المستقل»[٤٧]. وفي واقع الأمر، فإن حضور ابنة الرئيس وزوجها هو ما يمسك فعلياً بزمام السلطة والنفوذ دون أي منافسة على الإعلام برمّته[٤٨]، أو

---

(٤٥) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 375.

(٤٦) Bhavna Dave, "Kazakhstan," in: Geohring, ed., *Nations in Transit 2006*, pp. 306-317.

(٤٧) المصدر نفسه، ص٣١٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٣١٩.

على الأقل هذا ما كان واقعاً إلى أن سقط الصهر ركحت. م. عليف (Rakhat M. Aliyev) من عين الرضى لانتقاده العلني الإصلاحات الدستورية القاضية بتمكين نصربابيف من أن يصبح رئيساً مدى الحياة. وفي منفاه بفيينا، طُلقت ابنة الرئيس على الفور منه وقُوضي بتهمة الاختطاف في الوقت الذي كان هو يقذف نسيبه السابق بتهم الدكتاتورية وتزوير الانتخابات(٤٩). إن الثروة النفطية الناشئة والأنظمة الاستراتيجية والدعم الغربي، والمهارة السياسية، كل ذلك جعل الرئيس نصربابيف (Nazarbayev) عظيم الثقة إلى حدّ أنه لم ينتظر طويلاً بعد إعادة انتخابه حتى يشير إلى أنه يخطط للترشيح لفترة رئاسية أخرى مدتها تسع سنوات على الرغم من أن الدستور لا يسمح بأكثر من فترتين رئاسيتين.

وفي تناقض تام مع القمع النخبوي للرئيس نصربابيف، فإن الرئيس إسلام كريموف اتبع استراتيجية الأرض المحروقة في أوزبكستان لتحطيم كل معارضة يواجهها(٥٠). وهذا القمع الوحشي الجزافي بدوره يدفع المعارضة الإسلامية إلى مزيد من التشدد، ويجعل النظام أقل أمناً. في أيار/مايو ٢٠٠٥م، قامت حكومة كاريموف بإطلاق النار، وقتل المئات (ويحتمل الآلاف) من المدنيين العزّل في مدينة أنديجان (Andijan) لقمع الاحتجاجات ضد الحكومة، أو كما أطلق النظام عليها «انتفاضة الإسلاميين وقوى الشر»(٥١)، ثم استدار النظام بعد ذلك إلى ما تبقّى من الجمعيات المدنية؛ فأغلق الإعلام المستقل والمنظمات غير الحكومية في الوقت نفسه الذي أقصى فيه الإعلام الأجنبي والمساعي الدولية في المساعدة على الديمقراطية(٥٢). لقد بلغت حال حقوق الإنسان في أوزبكستان عام ٢٠٠٥م من السوء إلى الحد الذي جعل إدارة بوش ـ وهي في أمسّ الحاجة إلى حلفاء في آسيا في الحرب ضد الإرهاب ـ تدعو إلى تحقيق مستقل في

---

(٤٩) C. J. Chivers, "Former Son-in-Law of Kazakh Leader Says He was Framed," *New York Times*, 6/7/2007.

في الوقت الذي كان عليف في المنفى، طرد من منصبه كسفير كازاخستاني لدى النمسا.

(٥٠) McGlinchey, "Autocrats, Islamists, and the Rise of Radicalism in Central Asia," p. 340.

(٥١) المصدر نفسه، ص٣٣٨.

(٥٢) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, pp. 774-781.

اضطرابات أنديجان، مما دفع الحكومة الأوزبكية إلى طرد فرقٍ من الجيش الأمريكي من قاعدة جوية جوهرية كانت تستعملها منذ غزو أفغانستان عام ٢٠٠١م. ووفقاً لهيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، فإن مساعي داخلية لتوثيق الحالة المتدهورة والاحتجاج عليها في أزبكستان قد قوبلت بـ«أساليب تتراوح بين الترهيب والتهديد والاعتداء الجسدي والسجن والتعذيب. لقد تم ضرب كثير من ناشطي الجمعيات المدنية ـ بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون المستقلون وأعضاء من المعارضة السياسية ـ من قبل أشخاص بلطجية مجهولين، كما هددوا من السلطات المحلية واعتُدي عليهم من الغوغاء ووضعوا محل الإقامة الجبرية»(٥٣). وبعضهم «أرغم على عدم الاتصال بأي مخلوق لشهور أحياناً»(٥٤).

إن النظام التسلطي في أوزبكستان لَنموذج من نماذج آسيا الوسطى في مناحٍ شتى وإن كان أكثرها تطرفاً؛ فالسلطات الحكومية مركزية جداً، والفساد والنَّهب يعمّان كل الأرجاء إلى حد طمس التخوم بين المناصب العمومية والمناصب الشخصية. إن رجلاً واحداً بجذور سياسية في الحكم الشيوعي السوفياتي يسيطر على النظام وعلى كل الفروع والمستويات الحكومية ويحكم البلاد حكماً مطلقاً وتشع مصالح عائلته وعشيرته وأزلامه منه وتغتني من فضله. وينظر إلى جميع المنظمات غير الحكومية وناشطي حقوق الإنسان والإعلام المستقل والعالمي والمساعدات الأجنبية نظرة مريبة كتهديد لأمن الدولة. وخلف الأسوار المنيعة للدولة المحتكرة والمسيطرة على المعلومات، يعيش الرئيس كاريموف حياةً بذخ استثنائية، ويكدس ثروة هائلة من مداخيل الدولة والصفقات التجارية الخاصّة الناجحة ويشيّد ـ على غرار صدام حسين ـ مساكن فارهة في كل عاصمة من عواصم جهات بلاده المعتبرة. واحدة بتلك المساكن في إحدى مدن أوزبكستان الأكثر فقراً ـ وهي ثاني أفقر دولة في وسط آسيا ـ تحتوي على مصعد زجاجي ألماني الصنع كي لا يجد السيد الرئيس أي عنت في صعود الدرج. وحينما طاف المحامي الأمريكي ومستشار بيت الحرية روبرت فريدمان (Robert Freedman) حول

(٥٣) "Uzbekistan: Human Rights Defenders under Siege," Human Rights Watch, 9 December 2009, <http://hrw.org/2006/12/09/uzbeki14799.htm>.

(٥٤) Robert Freedman, "Uzbekistan," in: Goehring, ed., *Nations in Transit*, 2006, p. 691.

المبنى الخارجي علق قائلاً: «كان العمال يركبون أرضيات رخامية جديدة في المبنى؛ لأن السيد الرئيس خلال إقامته ليلة واحدة فقط أبدى عدم إعجابه بلون الرخام الأصلي»[٥٥].

إن القمع الوحشي والفقر المتواصل والفساد المنحطّ لنخبة حاكمة ضيقة قد أنتج في أوزبكستان أخطر تحدٍّ في المنطقة برمّتها، ألا وهو الجماعات الإسلامية المتطرفة والتي كسبت شعبية ودعماً أكثر بسبب قمع وفساد الحكومة، وفي طاجكستان، المجاورة، حيث شنّ الرئيس الشيوعي إيمومالي رخمنوف (Imomali Rakhmanov) حرباً أهلية شعواء لمدة خمس سنين ضد الإسلاميين المتشددين، وكان ضحيتها ما يناهز خمسين ألف نفس، تعلّم النظام درساً مهماً حول حدود استعمال القوة. وبعد خمسة أعوام من القتال، وقّعت اتفاقية سلام بوساطة أممية عام ١٩٩٧م دخلت المعارضة بموجبها إلى الحكم وسمحت بمنافسة سياسية نسبية وتعددية إعلامية ضمن نظامها الشمولي التسلطي، هذه التعددية المتواضعة «حدّت من جاذبية الأيديولوجية الإسلامية الثورية المتطرفة»[٥٦].

## ثالثاً: مستقبل الديمقراطية بعد الحكم الشمولي

إن مهمة بناء ديمقراطيات ليبرالية ومستقرة حقاً في وسط أوروبا وشرقها لم ينتهِ ـ بلا شك ـ بانضمام عشر دول من هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي. وفي حقيقة الأمر، إن ثمة دلائل تشير إلى أن القرار النهائي لقبول دولة ما، ومن ثمّ خسارة هيئة قوية من الرافعة السياسية، هو ما أنتج اهتماماً مناسباً بالأنماط الليبرالية داخل النخب الحاكمة وحركة معادية للوحدة الأوروبية وسط أجزاء قروية وتقليدية في بعض البلدان بما في ذلك بولندا. على أن ثمة ما يشير إلى خلاف ذلك من خلال التطورات الأخيرة في المنطقة، فإنه نوع من الثقة اللبقة في أن قصة النمو الديمقراطي في المنطقة قد كملت الآن.

إنها بطبيعة الحال ليست تامة في أيٍّ من بلاد الدنيا، وحتى ديمقراطيات

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص٧٠٧.

(٥٦) McGlinchey, "Autocrats, Islamists, and the Rise of Radicalism in Central Asia," p. 340.

ما بعد الشيوعية الأكثر ليبرالية لديها عيوب خطيرة، ولكن يبدو أنها ستبقى ديمقراطية ولديها فرصة أكبر لتصبح أكثر ليبرالية ومسؤولية ومؤسساتية حينما تنمو اقتصادياتها وتحرز أجيال جديدة فيها تجارب ديمقراطية أكثر.

وفي جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا، حيث حافظ الحزب الشيوعي على الأغلبية في انتخابات ٢٠٠٤م البرلمانية والتي داخلها كثير من مضايقات المعارضة السياسية، لا تزال الطريق بعيدة حتى تستتب الديمقراطية. ولأن لأوكرانيا ومولدوفا حدوداً طبيعية مع الاتحاد الأوروبي، فإنهما في وضع جغرافي حسن للنمو السياسي أكثر مما لدى جورجيا الأبعد (هذا الوضع قد يتغير لو أن تركيا جارة جورجيا الجنوبية حظيت بعضوية الاتحاد الأوروبي)، وما دامت هذه الدول الثلاث تنظر في اتجاه الغرب وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، فإنها ستتعرض لضغوط كي تحتفظ بالمبادئ الرئيسة للديمقراطية الانتخابية. ومع هذا، فإن القوى الليبرالية في الميدان السياسي والجمعوي تواجه كفاحاً طويلاً لمأسسة الإصلاحات والأنماط السياسية والاقتصادية التي ستتمكّن من ترسيخ الديمقراطية.

ومن المحتمل لباقي أنماط دول الاتحاد السوفياتي السابق أن تتملك لفترة زمنية قادمة مراحل متنوعة من الحكم التسلطي الشمولي. بيد أنه لا يجوز أخذ استقرار هذه الأنظمة كأمر مسلّم به. ولو أن ثورة التوليب لم تأت بديمقراطية انتخابية في قرغيزيا، لأكدت، على الأقل، على أنماط معينة حول ترسيخ التعددية السياسية، وكبح جماح عبادة الذات واستغلال النفوذ، وهو أمر يعتمد عليه. وفي كازاخستان، فإن الدافع إلى التغيير قد يكون النمو الاقتصادي المتدرج والانزعاج الشامل لسوق نفطها المنتعش. أما في أوزبكستان، فإن الرئيس إسلام كاريموف قد راهن كثيراً على تعميق القمع والركون إلى المتكفلين الشموليين في روسيا والصين.

وهنا تكمن نقطة مهمة جداً: مدى اعتماد استقرار الحكم التسلطي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي على الدعم والاستقرار السلطوي في لب الاتحاد السوفياتي السابق في روسيا نفسها. وباقتراب فترة حكم فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) من نهايتها، حيث ستجرى الانتخابات الرئاسية خلال آذار/مارس ٢٠٠٨م، فإن الصراع حول الخلافة قد بدأت تلوح بوادره مما قد

يعصف بالمستقبل السياسي لروسيا ذاتها. ولو أن النظام الروسي كف عن خياراته الديمقراطية مبكراً في عهد بوتين، فإنه مع ذلك لم يكن دكتاتورية موطدة، وليس حكماً أفضل أو أقل عناداً منه في عهد بوريس يلتسن (Boris Yeltsin)، إنه يمثل مجرد دولة غنية فحسب، وهو متسلط ومستفيد من انتعاش أسعار النفط والغاز. ولو أن الأسعار عرفت انخفاضاً مهولاً، فإن المصالح التي تحظى بامتياز سياسي واقتصادي وأمني والتي صارت أثرى وأكثر نفوذاً تحت حكم بوتين قد تجد نفسها أمام تحدٍّ خطير بغض النظر عن عدد من سوف يقضون عليه من الفئة الحاكمة الصغيرة والأرصدة التي سوف يستولون عليها(٥٧). لقد ظل بوتين عاجزاً عن إخضاع المعارضة، على الرغم من أنه دمّر أو ضمّ إليه مخططهما، وقد عكس ظهور حركة ديمقراطية مؤخراً تحت زعامة بطل الشطرنج الأسبق غاري كاسباروف (Garry Gasparov)، مرونة القيم والقوى الليبرالية في روسيا. «يجادل السيد كاسباروف في أن سيطرة بوتين المطلقة على مقاليد السلطة قد عتم على نقاط الضعف الجوهرية في النظام: الفساد والفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء ومعايير العناية الصحية المتدنية والتعليم وظروف العيش»(٥٨). وكما رأينا، فإن الأنظمة الشمولية المعتمدة على تدفق الموارد الخارجية تصبح هشة حينما تنخفض تلك الموارد. وإذا ما كانت الديمقراطية الروسية هشة وضعيفة تحت حكم بوتين، فإن النظام الروسي التسلطي اليوم هشٌّ أيضاً، وهنا يكمن الأمل في نمو ديمقراطي متجدد عبر المنطقة بأسرها، ويظل تخمين مايكل ماكفول (Michael McFaul) في محلّه تماماً حينما لاحظ قبل سنوات عديدة قائلاً: لو أن روسيا ذهبت فستذهب معها المنطقة بأسرها(٥٩).

---

(٥٧) للاستزادة عن الفساد في ظل حكم بوتين، انظر: Marshall I. Goldman, "Political Graft: The Russian Way," *Current History*, vol. 105, no. 684 (October 2005), pp. 313-318.

(٥٨) Steven Lee Myers, "Kasparov, Building Opposition to Putin," *New York Times*, 10/3/2007.

(٥٩) للاطلاع على الفساد في عهد بوتين، انظر: Goldman, Ibid., pp. 313-318.

# الفصل العاشر

## الاستثناء الآسيوي؟

لم يشهد بلد غير ديمقراطي قط غنى ونجاحاً مثلما شهدته سنغافورة. وعندما حصل هذا البلد على استقلاله عن ماليزيا عام ١٩٦٥م، كان دولة فقيرة، ومتقلبة عرقياً، ومستضعفة استراتيجياً، ونقطة متناهية في الصغر مثبتة على الخريطة بين ماليزيا وإندونيسيا. ومنذ ذلك الحين، سجّلت واحداً من أعلى معدلات النمو الاقتصادي المستدام، وراكمت أكبر قدر من الاحتياطيات الأجنبية بالنسبة إلى الفرد الواحد في العالم. كما تعدّ واحدة من البلدان الخمسة والعشرين الأكثر غنى في العالم، والأكثر تعليماً، والأكثر نجاعة من حيث إدارة البلد. وهي في نظر المجتمع الدولي للتجارة، إحدى الدول الأقل فساداً، وإن كانت غير ديمقراطية[١]. وفي الانتخابات البرلمانية التي تمت عام ٢٠٠٦م، فاز حزب الشعب الحاكم (PAP) باثنين وثمانين مقعداً من مجموع أربعة وثمانين[٢]. وفي واقع الأمر، ففي كل انتخاب تم إجراؤه منذ الاستقلال، كان حزب الشعب الحاكم يفوز على الأقل بخمسة وتسعين في المئة من عدد المقاعد البرلمانية.

ويعزو قادة سنغافورة ـ بدءاً من مؤسسه الوزير الأول «لي كوان يو» ـ هيمنة حزب الشعب الحاكم إلى تقدير الشعب له؛ نظراً إلى سجلّه الإيجابي في الحوكمة. وثمة حقيقة في هذا التقييم؛ ففي غضون العقود الأربعة الأولى، وضع الحزب نظاماً دقيقاً للحكم الشمولي الذي يعيد إلى سنغافورة

---

(١) Transparency International, "2006 Corruption Perceptions Index," < http://www.transparemcy.org/policy_research/survey_indices/cpi/2006 >.

(٢) فاز الحزب الشعبي الحاكم أيضاً باثنين وثمانين مقعداً من مجموع أربعة وثمانين في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠١م.

المظهر الخارجي لدولة صناعية متقدمة. وعمل «لي» ـ الشخصية الكاريزمية ـ «وزيراً مستشاراً» «لرئيس الوزراء الحالي، الذي هو ابنه. هذا وقد نظمت الانتخابات التي تتنافس عليها الأحزاب المعارضة، على فترات منتظمة، حيث لم يطفُ على السطح أيّ دليل على تزويرها، الأمر الذي حّول البلد إلى مكان شهير للمؤتمرات الدولية في العالم، مثل مؤتمر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (في ٢٠٠٦م) ورابطة المحامين الدولية (في ٢٠٠٧م). وبحسب أحد النقاد البارزين، فإن سر استمرارية النظام يتمثل في «بقائه منفتحاً ومتصلاً بقاعدته الجماهيرية التي يستجيب لمطالبها، وبالنخبة التي تبذل قصارى جهدها للتعاون مع القوى الاقتصادية العالمية المنسجمة مع سياساته»(٣).

وخلف الواجهة المثيرة، تظل دولة سنغافورة مع ذلك سريعة في رد الفعل بخصوص قمع المعارضين وحريصة على تدريب نخبتها غير المُؤَمَّنة على ضبط النفس. وكان القمع انتقائياً للغاية، وغالباً ما تكتنفه السرية، وموجّهاً بعناية فائقة ـ وهذا ما دعاه الصحافي والأكاديمي السنغافوري «شيريان جورج» بالإكراه المعياري ـ ومن ثمّ يمارس سيطرته بشكل واسع بعيداً عن مرأى المجتمع الشعبي والدولي(٤). وأما السجناء السياسيون بالمعنى التقليدي، فهم نادرون. ومن الأمور الأكثر شيوعاً، نذكر سدّ الفرص المهنية ووقف الملاحقات القضائية، بل حتى تعطيل العمل المؤسساتي كما يزعم بعضهم. «إنهم يضعون الشعب في مستشفيات الأمراض العقلية في كل وقت وحين»، بحسب تصريح أحد المراقبين الأجانب الذين عاشوا في سنغافورة لعدة سنوات. و«لما اكتشف الشخص المناوئ لـ«لي» وهو يكتب أموراً معادية له على الجدران، في (مجلس تنمية الإسكان)، تم نقله إلى مستشفى المجانين»(٥). وبهذه القبضة اللطيفة والحديدية للسلطة في آن

---

(٣) Cherian George, "Networked Autocracy: Consolidating Singapore's Political System," paper presented at: The Workshop on Political Transitions and Political Change in Southeast Asia, 27 - 29 August 2006, p. 2.

(٤) Cherian George, "Calibrated Coercion and the Maintenance of Hegemony in Singapore," Asia Research Institute, National University of Singapore, Working paper Series, no. 48 (September 2005), <http://www.ari.nus.edu.sg/docs/wps/wps05_048.pdf>.

(٥) Interview in Singapore, 15 September 2006.

واحد، أصبحت سنغافورة تمثل النموذج الزائف للديمقراطية الذي يقتدي به الدكتاتوريون حول العالم.

وليس من قبيل الصدفة أن يظفر حزب الشعب الحاكم ـ في خمسة انتخابات من ستة، أجريت في الآونة الأخيرة ـ بكل المقاعد البرلمانية تقريباً؛ أي بحوالى ثلثي الأصوات المعبَّر عنها. وبفضل شركات مرتبطة بالحكومة، يسيطر النظام على كل المحطات التلفزيونية وتقريباً كل محطات الإذاعة؛ إذ «تملك شركتان الصحف جميعها في «دولة ـ المدينة» (city-state) شركة تسيطر عليها الحكومة، ولدى الشركة الأخرى علاقات وثيقة مع الحكومة»[٦]. بل تعدى الأمر إلى حظر الأفلام السياسية. وفي انتخابات ٢٠٠٦م، «لم يسمح للأحزاب السياسية باستخدام الإنترنت على شكل فيديو» أو إرسال رسائل إلكترونية مكثفة، ومن ثمّ تثبيت هيمنة وسائل الإعلام التابعة لحزب الشعب الحاكم»[٧]. وثمة مخاوف (لا أساس لها، لكنها مهمة وخطيرة) تفيد عدم سرية صوت الناخب ـ الذي يعتبر إلزامياً لجميع المواطنين المؤهلين ـ لأن كل صندوق اقتراع يحمل رقماً تسلسلياً. وإن الدوائر الانتخابية غير مقيدة بحدود إلا بُعيد إجراء انتخاب ما، وكانت كلها «تمثل دوائر انتخابية للمجموعة» التي تهدي كل مقاعد المقاطعات إلى الحزب الذي يفوز بالأغلبية. وتصر الحكومة على أن هذه المقاطعات ذات المقاعد المتعددة تضمن التوازن العرقي، بما أن اللوائح الانتخابية للمرشح يجب أن تضم ما لا يقل عن عضو واحد من أقليات الملايو أو الهنود، لكن الدوائر الانتخابية تبالغ بشكل كبير في منح الفائز فرصة الظفر بأغلبية المقاعد. وعلاوةً على ذلك، فإن أغلبية المقاعد في ثلاثة انتخابات من أربعة أجريت في الآونة الأخيرة، لم يقدر لها النجاح بسبب الودائع المالية العالية التي تُطلب من المرشحين وصعوبة الوصول إلى وسائل الإعلام، والتهديد بالطرد، أو الانهيار المالي.

وتمت متابعة ثلاثة سياسيين من المعارضة، وهم «جيباريتنام»، و«تانغ ليانغ هونغ»، و«تشي سون جوان» في قضية تتعلق بالإفلاس، رفعتها عليهم

---

(٦) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2006), p. 635.

(٧) George, "Networked Autocracy: Consolidating Singapore's Political System," p. 4.

نخب تنتمي إلى حزب الشعب الحاكم، اتهمتهم بقذف حكومة سنغافورة وبالنيل منها شخصياً. ولا يسمح للأفراد المفلسين بالبقاء في البرلمان؛ مما أرغم «جيياريتنام» على التنازل عن مقعده وتخلّي «تشي» عن شغل منصبه في المستقبل[٨]. كما يمكن أيضاً أن يمنعوا من السفر دولياً كالذي وقع «لتشي» عام ٢٠٠٦م عندما حاول حضور مؤتمر الحركة العالمية من أجل الديمقراطية في إسطنبول، بتركيا. وغادر «تانغ» مُجْبَراً إلى المنفى بعد انتخابات عام ١٩٩٧م، بعدما توبع قضائياً بتهمة القذف من قبل وزراء حزب الشعب الحاكم ونواب برلمانه لما رماهم بالكذب حين وصفوه بالخطير، والمناهض للمسيحية، والصيني الشوفيني[٩].

ومع ذلك، فإن «تشي» ـ المختص في علم النفس العصبي والذي وُضع حدّ لمَسيره المهني في مطلع الثلاثينيات عندما خطط النظام لفصله من جامعة سنغافورة الوطنية ـ لا يزال رابط الجأش. وكلما اعتُقل جراء الحديث علناً دون ترخيص أو توزيع صحيفة حزب ما، نال عقوبات أطول، وفي أسوأ الأحوال يعقب ذلك إجراءات (كما وصفها) أكثر حسماً وتحيّزاً. قال لي في شقّته التي تفتقر إلى مصعد وتستخدم مقراً لحزبه: «كنت فاسداً من ذي قبل»، «ولا أدري كيف يمكنهم جعلي مفلساً أكثر مما أنا عليه. وكلما تحركوا ضدي، زادني ذلك إصراراً»[١٠]. وعمل «تشي» ـ مثله مثل نقاد قلائل آخرين ـ لمضايقة «لي». وفسر أحد المراقبين الدهاة من سنغافورة أن «تشي» هو الشخص الذي يمكن تجنيده؛ إذ إنه فصيح ويركز على قضايا تدينهم من قبيل التفاوت في الدخل»[١١].

وبالنسبة إلى «كوان يو» الذي كسب متابعات قضائية ضخمة تتعلق بقذف ضد كل من «تشي» و«جيياريتنام». «إنه انتهازي، وأحمق»، كما قال لي القس المعلم عام ٢٠٠٦م. فأجبته: «إذا كان أحمق، فلماذا تكترث لأمره؟» أجاب «لي»: «لأن ذلك ليس هو نوع المعارضة التي نريد تشجيعها». لكن

---

(٨) Chee Soon Juan, "Pressing for Openness in Singapore," *Journal Democracy*, vol. 12, no. 2 (April 2001), p. 165.

(٩) <http://www.en.wikipedia.org/wiki/Tang_Liang_Hong>.

(١٠) Interview with Chee Soon Juan in Singapore, 13 September 2006.

(١١) Interview in Singapore, 15 September 2006.

بدا واضحاً خلال حديثنا أن هناك شيئاً ما محط نقاش مهم، ويتعلق الأمر بطريقة «تشي» في مهاجمة أخلاقيات النظام باستمرار على تدبير المال العام. لقد قارن «تشي» النظام «بالمؤسسة الكلية الوطنية»؛ وهي مؤسسة خيرية تورطت في فضيحة عام ٢٠٠٥م لافتقادها الشفافية وسوء استخدام الأموال الممنوحة. وهو يشير إلى الادعاءات، قال «لي» بانفعال واضح: «إنه كاذب... نحن نحرص على المحافظة على سمعتنا باعتبارنا شعباً لا يرضى بالفساد. وما العيب في ذلك؟»، وتذكر «لي» الأيام بشغف بعدما هزم الحزب الشعبي الحاكم الحزب اليميني والشيوعيين في منتصف الستينيات عندما «كان لدينا معارضة محترمة». واستمر قائلاً: «تتصرف مثل معارضة عالمية أولى وسنتعامل معك وفق ذلك. حاول تدمير النظام وسنرد بلطف»[١٢].

وقد كشف موقف «لي» الإيجابي عن طبيعة نظام سنغافورة نتيجة موقفه الإيجابي منه: ويتمثل في الزواج غير الشرعي بين الحزب والدولة واختراق الدولة لكل ركن من أركان المجتمع تقريباً. ويُرحب بسنغافورة باعتبارها إحدى البلاد التي تملك اقتصادات أكثر حرية في العالم. فالحكومة المرتبطة بالهيئات تسيطر في واقع الحال، على قدر كبير من الاقتصاد. وإن الحكومة عبارة عن مؤسسة مترابطة أكثر مما يتصور. ويرأس المؤتمر الوطني لنقابات التجار (التي تنتمي تقريباً إلى جميع النقابات) وزير في الحكومة. وعلى الرغم من أن معظم السنغافوريين يملكون شققهم الخاصة، فإنهم يتمتعون بذلك وفق إعانة الدولة التي تؤسس بشكل فعّال ما يعدّ سكناً عاماً ضخماً يعزز من التبعية السياسية. وإن جمهور الناخبين الذين يكافئون الحزب في موعد الانتخابات يُكافأون بدورهم بعروض «سكنية تفضيلية»، وتم تخويف المجتمع المدني واحتواؤه، بل اعترف بعض منتقدي الحزب الحاكم أنفسهم بتوافق أيديولوجيته المجتمعية بشكل جيد مع الثقافة الكنفوشوسية المهيمنة في الوقت الذي تمنحه استجابته للحاجيات المجتمعية، الشرعية والبقاء في السلطة[١٣]. ونتيجة لذلك، نقول إنه «لا وجود لحزب الشعب الحاكم في أي

---

(١٢) Interview with Lee Kuan Yew, 13 September 2006.

(١٣) Beng Huat Chua, "Communitarianism without competitive Politics in Singapore," in: Beng Huat Chua, ed., *Communitarian Politics in Asia* (New York: Routledge, 2004), pp. 78-99.

مكان؛ [ولكنه] حاضر في كل مكان»[14]؛ فالحزب هو النظام.

وأصبحت سنغافورة تشكّل، في كثير من النواحي، وجه الاستثناء الآسيوي، بالنظر إلى جرأتها الكبيرة ودعوتها المستمرة إلى مسار «غربي» ليبرالي ديمقراطي مختلف. وما سيحدث لسنغافورة خلال السنوات المقبلة بالتزامن مع انسحاب قيادتها المؤسسة، من المشهد السياسي، سيكون له تأثير قوي - بغض النظر عن حجم هذا البلد - وفي مستقبل الديمقراطية في آسيا؛ إذ يمكن للاستقرار السياسي في سنغافورة أن يؤشر على شكل مرن من النظام الشمولي الرأسمالي في الصين، والفييتنام، وأماكن أخرى في آسيا. لكن الزوال الوشيك للجيل المؤسس لسنغافورة زرع شكوكاً متنامية بشأن قدرة نظامها الشمولي على البقاء. وثمة سؤال أوسع يطرح: هل يمكن للنجاح التدريجي الذي عرفته الديمقراطية الزائفة في الدولة - المدينة بحجم سنغافورة الصغير، أن يقدم نموذجاً لأكبر نظام دكتاتوري في العالم مثل الصين؟

## أولاً: الاستثناء الآسيوي الحقيقي

مع تبدل القيادة في الجيل القادم والحقيقة البادية للعيان على التفاوت المتزايد، أخذ نموذج سنغافورة في التآكل. وقد كانت استراتيجية حزب الشعب الحاكم تعمل لتوفير الرفاهية لجميع المواطنين. ولما وظف النظام مواهب ذات كفاءة عالية وكافأهم بسخاء - إذ كان بعض كبار الوزراء يجنون ما يفوق المليون دولار كراتب سنوي - بدا الاقتصاد أقل عدلاً، مقوضاً بذلك روح الشعب المجتمعي لسنغافورة[15]. ومن بين الأمور التي تتطور يوماً عن يوم، افتقار الحكومة إلى الشفافية؛ فبينما تعدّ من أقل البلدان في

(14) Garry Rodan, "Singapore "Exceptionalism"?: Authoritarian Rule and State Transformation," Working Paper Asia Research Center, Murdoch University, no. 131 (May 2006), <http://www.arc.murdoch.edu.au/wp/wp/131>; Diane Mauzy and R. S. Milne, *Singapore Politics under the People's Action Party* (New York: Routledge, 2002), and Suzaina Kadir, "Singapore: Engagement and Autonomy Within the Political Status Quo," in: Muthiah Alagappa, *Civil Society and Political Change in Asia* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004), chap. 10.

(15) IPS Post-election Survey Results, Institute of Policy Studies, Singapore (June 2006), <http://www.ips.org.sg/ra/index_polgov.htm>.

العالم من حيث فساد حكومتها، فهي في المقابل تتميز بالغموض وعدم الوضوح. وقد أكّد «تشي سون جوان» ضآلة المعلومات المتوافرة عن كيفية استثمار هذا النظام لخدماته الأجنبية الضخمة (أكثر من ١٠٠ مليار دولار) وكيفية تسييره الصندوق المركزي للتدبير المالي (نظام توفير المعاشات الشامل) وما تدفعه الحكومة على وجه الدقة لموظفيها الأكفياء[١٦]. وحين قام النظام ببلورة وعي وطني حول التقسيم الصيني، والمالاوي، والهندي، انتابته إلى حدٍّ ما هواجس بشأن التصدعات العرقية التي أكّدها عن غير قصد. وزاد تعزيز الكبرياء السنغافوري أيضاً من حدة عزلة مليون قاطن غير مواطن في البلاد يزاولون أعمالاً هامشية بما فيها الاشتغال في المنازل والمتاجرة في الأعراض. يشكّل هؤلاء العمال ربع سكان سنغافورة، ومع مرور الوقت قد يتساوون مع السكان الأصليين أو قد يفوقونهم عدداً.

إن الإدارة المتعجرفة للدولة والقمع الخفي لهما تكاليفهما؛ فثمة رغبة أكيدة بين المواطنين في مزيد من المحاسبة والتعددية السياسية للأنظمة البرلمانية والحزبية. ويمكن تصنيف حوالى الثلث من السنغافوريين باعتبارهم «تعدديين» في هذا المجال، بينما يوجد الربع فقط ممن يدافعون عن النظام بقوة. علاوةً على ذلك، إن أولئك المثقفين ثقافة عالية هم من يرغبون أكثر في التحول الليبرالي (حوالى النصف من خريجي الجامعة يتبنى التغيير)، في حين ترى على الأرجح، أولئك الذين لديهم ثقافة ودخل محدودان، ووضع مهني متواضع، مساندين للوضع الراهن[١٧]. وهذا يعني أنه كلما استمرت مستويات الثقافة والدخل في الارتفاع، زاد الضغط من أجل تحرير الصحافة، وجعل النظام الانتخابي أكثر نزاهة وتنافسية، وتم إصلاح «عقلية النظام الشمولي للحزب الحاكم وأيديولوجيته وتراتبيته»، وقد يعتبر كل ذلك أهم وأصعب إصلاح تشهده البلاد[١٨]. إن هذه المشاعر المتطورة بين السنغافوريين تعكس تنوعاً أكبر في المواقف، والأولويات، والسلوكيات عبر المنطقة.

---

(١٦) Chee Soon Juan, "Pressing for Openness in Singapore," p. 158.

(١٧) Gillian Koh, Tan Ern Ser, and Jeanne Conceicao," IPS Post-Election Survey 2006: Cluster Analysis of Political Orientation," Institute of Policy Studies, Singapore, June 2006, <http://www.ips.org.sg/ra/index_polgov.htm>.

(١٨) Ken Kwek, "What the PAP Wants, What Voters Want: The Future of Singapore's Political System," (Speech to the Institute for Policy Studies) (May 2006), p. 12.

ومن الطبيعي عدم وجود أي منطقة في العالم تظهر تنوعاً في الأنظمة يفوق آسيا. إنها القارة التي تضم أكبر بلد ديمقراطي من حيث السكان في العالم (الهند)، وأكبر بلد دكتاتوري من حيث السكان في العالم (الصين)، كما تحوي هذه القارة بلدين أكثر حرية كانتا تحسب في السابق على الدول النامية (تايوان وكوريا الجنوبية)، ودولتين شبه ديمقراطيتين واثقتين من نفسيهما، واللتين حققتا نجاحاً كبيراً (سنغافورة وماليزيا). وقد تم تهديد الدولتين الدكتاتوريتين النشيطتين اقتصادياً (الصين والفييتنام) من قبل أكثر الدول ركوداً وعزلة (بورما وكوريا الشمالية). وستحدد آسيا ـ أكثر من أي منطقة أخرى ـ المصير العالمي للديمقراطية في العقدين أو الثلاثة عقود المقبلة.

ولسوء الحظ، بدأت الآفاق الديمقراطية على ما يبدو تتراجع في آسيا بعد مرحلة طويلة من الأمل والتقدم؛ إذ تمأسست الديمقراطية واستقرت في اليابان والهند، لكنها عرفت تراجعاً في أماكن تعد من أكثر البلدان تحرراً، مثل تايوان وكوريا. وفي الفليبين، دخلت الديمقراطية أزمة كبيرة. وفي بنغلادش، تم إلغاء الانتخابات والحكومة المنتخبة بشكل ديمقراطي إلى أجل غير مسمّى من قبل الجيش المؤيد لحكومة طوارئ. وفي سريلانكا، تم تقليص الديمقراطية على نحو خطير وانتهكت حقوق الإنسان بشكل سافر خلال الحرب العرقية الأهلية التي اندلعت عام ٢٠٠٦م ودامت عشرين عاماً حيث راح ضحيتها أكثر من خمسة وستين ألف ضحية[(١٩)]. وقاومت الديمقراطية الوليدة في تيمور الشرقية الإرث المتعلق بزعزة الاستقرار المتمثل «في الدمار، والسلب، والصدمة الجسدية والنفسية الاجتماعية إضافة إلى شعور مرتبط بالظلم أحدثه غزو إندونيسيا عام ١٩٧٥م وحوالى خمسة وعشرين عاماً من الاحتلال»[(٢٠)]. ومن المثير أن آفاق الاستقرار ـ مع كل ما يحمله الغرب من الرهانات من أجل تحقيق ذلك ـ وتحقيق الديمقراطية في أفغانستان، أفل نورها مع تدهور الأمن في خضم استشراء الفساد، وعجز

---

(١٩) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 667, and Chandra R. de Silva, "Sri Lanka in 2006," *Asian Survey,* vol. 47, no.1 (January-February 2007), pp. 80-86.

(٢٠) Joseph Nevins, "Timor-leste in 2006," *Asian Survey,* vol. 47, no. 1 (January-February 2007), p. 163.

الدولة، وعرقلة التنمية، وترسيخ القادة العسكريين (Warlordism) نظام العصابات، وانبعاث طالبان وتجارة المخدرات[٢١]. إن انحطاط البلاد يقدم درساً مهمّاً في إعادة تشكيل فترة ما بعد الصراع: قبل أن تكون هناك دولة ديمقراطية، ينبغي أن تكون هناك دولة في المقام الأول تحتوي بنجاعة على وسائل العنف.

ويمكن أن تنطبق هذه الصورة القاتمة أيضاً على دول أخرى؛ وبعد مرور أكثر من سبع سنوات على انقلاب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩م، تبقى باكستان تحت هيمنة الجنرال برويز مشرف الذي رفض التنازل عن سلطتيه العسكرية والمدنية. وفي تايوان، لم يجد الجنرالات الذين خططوا للانقلاب ضد الحكومة المنتخبة عام ٢٠٠٦م أي حرج في البقاء في السلطة، وأصبح يساور عدداً متزايداً من الشعب الشكُّ في قدرة الجيش على استعادة الديمقراطية كاملة. وفي سنغافورة وماليزيا، استمرت الأحزاب الحاكمة الشمولية في تعزيز النمو الاقتصادي وترسيخ الاستقرار السياسي وتأمين سلطتها. وقد بدا أن الدكتاتوري «هون سين» وحزبه الشعبي الكمبودي الشيوعي الأسبق مثبتان بالتساوي ومدعومان بمساعدة خارجية سخية على الرغم من استشراء الفساد والقمع. وتبدو الدكتاتوريات الأكثر انكشافاً للعالم وأشدها قمعاً للشعوب ثابتة لا تتزعزع في كوريا الشمالية وبورما والفييتنام وجمهورية لاووس والصين.

وإذا كانت هذه القصة عن الديمقراطية مخيبة للآمال، فهي لا تشكّل الصورة كاملة؛ إذ إن الديمقراطية استطاعت أن تثبت مكانتها في العديد من المناطق المفاجئة في آسيا. وأخيراً، تمكنت الديمقراطية من تثبيت وجودها في إندونيسيا والعيش على نحو أكثر تحرراً في منغوليا التي تعدّ من أكثر الدول الآسيوية فقراً وانعزالاً. أما في النيبال، فقد انهارت محاولة الملك «غيانيندرا» عام ٢٠٠٦م، الرامية إلى إعادة ترسيخ الحكم الملكي في شكل «ديمقراطية مؤطرة» وسط احتجاجات شعبية كاسحة في الشارع، أذكت فتيل انتفاضة سلمية على المستوى الوطني. وبإمكان النيباليين أيضاً التصويت بغية

(٢١) Pamela Constable, "A Wake-Up Call in Afghanistan," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 2 (April 2007), pp. 84-98.

وضع حدّ للملكية جملة وتفصيلاً، وبموجب اتفاقية بين الأحزاب الديمقراطية وبين الثوار الماويين من أجل إنهاء الحرب الأهلية المعمقة في البلاد، سيكون للدولة فرصة حقيقية للعودة إلى سابق عهدها المؤثر في التسعينيات، هذا الذي كان يبشر بديمقراطية واعدة[٢٢]. لقد صعد المجتمع المدني وأحزاب المعارضة من الاحتجاجات ضد خلود الحكم الشمولي في باكستان، التي شهدت تغييراً من جديد في آذار/مارس ٢٠٠٧م حينما أبعد اللواء مشرف وزير العدل من منصبه ـ «بدافع الخوف من أن يؤدي ذلك بالقاضي إلى إثارة تساؤلات بشأن طموح مشرف لإعادة انتخابه رئيساً وقائداً للجيش في الوقت نفسه؟»[٢٣]. وبعد مرور أربعة أشهر ـ وفي عملية استنكار شعبي مذهلة على نطاق واسع لمشرف ـ صوتت المحكمة العليا في باكستان بالأغلبية الساحقة على إعادة وزير العدل إلى منصبه. وأما على المستوى المجتمعي، فقد تنامت إشارات استعداد لتغيير سياسي ـ إن لم نقل المطالبة بذلك ـ في سنغافورة والصين. وفي طيّات الازدهار الاقتصادي وزعامة واثقة من نفسها، يوجد نظام صيني يعكر صفوه تناقضات عميقة أخالُها تنذر بتحول ديمقراطي في غضون جيل من الزمن.

وفي نهاية المطاف، تعبّر الجماهير الشعبية في معظم آسيا عن دعم معتبر لقيم ديمقراطية لتقوض بذلك زعم الاستثناء الآسيوي. إن أغلبية المستجوبين الآسيويين، البالغ عددهم حوالى ٦ من ١٠ في كلٍّ من آسيا الشرقية (كما تمت دراستهم بين عامي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣م) وآسيا الجنوبية عام ٢٠٠٤م، يظنون أن الديمقراطية هي أفضل نظام حكومي. من غير المرجح أن يطالبوا باحترام السلطة أكثر مما يطالب بها مواطنو الديمقراطيات الغربية، خصوصاً في أكثر البلدان تقدماً اقتصادياً؛ مثل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، حيث يتم رفض المخاوف غير الليبرالية من التعددية واحترام السلطة اللذين يعدان لبّ «القيم الآسيوية».

ومما لا شك فيه، أن مواقف الشعب الآسيوي من الديمقراطية معقدة

(٢٢) David N. Gellner, "Nepal and Bhutan in 2006: A Year of Revolution," *Asian Survey*, vol. 47, no. 1 (January-February 2007), pp. 80-86.

(٢٣) Somini Sengupta, "Musharraf Finds Himself Weakened After Firing of Judge Stirs Anger in Pakistan," *New York Times*, 25/3/2007.

ومتغيرة ومختلفة عبر الدول الآسيوية، على نحو مفاجئ أحياناً. وقد أظهرت أكثر الدول المتطورة اقتصادياً والديمقراطيات الآسيوية الجديدة، ذات التوجه الغربي مثل تايوان وكوريا الجنوبية تضارباً في التزام شعوبها بالديمقراطية، أنّ نسبة تفضيل الديمقراطية أكثر من أي نوع آخر من الحكم، ارتفعت في تايوان من ٤١ في المئة عام ٢٠٠١م إلى ٤٨ في المئة عام ٢٠٠٦م، لكنها ظلت نسبة ضعيفة مقارنة مع دول آسيوية أخرى. وانخفضت في كوريا الجنوبية نسبة تفضيل الديمقراطية من ٦٩ في المئة، قُبَيْل الأزمة المالية التي ضربت جنوب آسيا عام ١٩٩٧م إلى ٥٤ في المئة عام ١٩٩٨م وإلى ٤٥ في المئة عام ٢٠٠١م قبل أن ترتد إلى ٥٨ في المئة عام ٢٠٠٤م[٢٤]. وقد أدى الاستقطاب السياسي الممتد أيضاً، إلى تراجع نسبة تفضيل الديمقراطية في الفليبين (من ٦٤ في المئة إلى ٥١ من الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦م)، وفي تايلاند (من ٨٣ في المئة إلى ٧١ في المئة). وعلى العكس من ذلك، فضّل ثلثا اليابانيين و٥٤ في المئة من الصينيين الذين أجري عليهم البحث الديمقراطية على نحو دائم[٢٥].

وإذا ما فحصنا أبعاداً أخرى من الدعم، فسيظهر الآسيويون الشرقيون أكثر التزاماً بالديمقراطية وأكثر دعماً لها. وتظن الأغلبية في جميع الدول الديمقراطية في المنطقة أن الديمقراطية «تتناسب» مع نظام بلدانهم. ولقد ارتفع هذا الشعور من ٥٩ في المئة إلى ٦٧ في تايوان (بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦م) ومن ٦٤ في المئة إلى ٧٩ في كوريا الجنوبية (بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧م)، وبقيت في حدود ٨٠ في المئة أو أكثر من ذلك في تايلاند ومنغوليا خلال عام ٢٠٠٦م[٢٦]. ويرى ثلثا الآسيويين الشرقيين ضمن ستة

---

(٢٤) Doh Chull Shin and Jaechul Lee, "The Korea Democracy Barometer Surveys, 1997 - 2004," *Korea Observer*, vol. 37 (Summer 2006), pp. 237 - 276.

(٢٥) لم تكن نتائج الدورة الثانية للباروميتر الآسيوي في هذين البلدين متاحة عندما كان هذا الكتاب في طريقه إلى النشر.

(٢٦) إن هذه البيانات وبيانات أخرى من باروميتر شرق آسيا مأخوذة عن: Yutzung Chang, Yunhan Chu, and Chong-min Park, "Struggling Democracies in East Asia: Through Citizens' Eyes," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3 (July 2007), pp. 66-80.

وللمزيد من المعلومات عن هذا المسح، انظر:

<http://www.asiabarometer.org/newenglish/introduction>.

بلدان ديمقراطية جرت دراستها أن الديمقراطية قد تحلّ مشاكل مجتمعهم على نحو فعّال. وفي معظم آسيا الشرقية، رفضت الأغلبية الساحقة البدائل الشمولية للحكم العسكري، وحكم الحزب الواحد، والتخلص من البرلمان والانتخابات مقابل وجود زعيم قوي(٢٧). وفي واقع الأمر، وخلال النصف الأول من الألفية الثانية، ارتفعت نسبة معارضة كل هذه الخيارات الثلاثة من ٥٦ في المئة إلى ٦٩ في تايوان، ومن ٧١ في المئة إلى ٧٧ في المئة في كوريا الجنوبية، ومن ٤٦ في المئة إلى ٥٤ في المئة في تايلاند(٢٨). وفي عمليات المسح التي أجريت عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م، رفض على الأقل ثلاثة أرباع من الشعب في تايوان، وكوريا الجنوبية واليابان وثلثا الشعب في تايلاند، قائداً قوياً شمولياً.

إن الرأي العام في آسيا الجنوبية حيال الديمقراطية مختلف إلى حدٍّ ما؛ إذ في الوقت الذي يكون فيه دعم الديمقراطية قوياً من حيث المبدأ، يكون في المقابل صمود الحكم الشمولي ضعيفاً. ولم ترفض الأغلبية (٥٢ في المئة) مسألة التخلص من البرلمان في مقابل زعيم قوي إلا في الهند. ومن المفاجئ، أن يحذو حوالى نصف سكان باكستان حذو الهند، ولكن فقط الربع أو أقل من ذلك في بنغلادش والنيبال وسريلانكا(٢٩). لقد عارضت نسب كبيرة في الهند كما في سريلانكا والنيبال (اللتين تسعيان إلى إيقاف الحروب الأهلية الطويلة والمستنزفة) الحكم العسكري، ولكن حوالى اثنين فقط من خمسة باكستانيين وبنغلادشيين عارضوا مثل هذا الحكم. ومع ذلك، تبدو هذه النسبة في ارتفاع متزايد في باكستان بالتزامن مع استياء الشعب من حكم الجنرال مشرّف.

لقد واجهت الديمقراطيات الجديدة في آسيا التحديات نفسها في كثير من الجوانب التي واجهتها أمريكا اللاتينية وأوروبا ما بعد الفترة الشيوعية؛

---

(٢٧) لم يخفق أي بلد في رفض زعيم قوي بالأغلبية إلا في منغوليا عام ٢٠٠٦م.

(٢٨) في اليابان عام ٢٠٠٣م، رفض ٥٧ في المئة الاختيارات الثلاثة كلها، لكن نسبة هؤلاء الديمقراطيين الجديين، تضاءلت إلى ٢٨ في المئة في منغوليا (من ٤٤ في المئة عام ٢٠٠٤م) واستقرت فقط في حدود أقل من ٤٠ في الفلبين.

(٢٩) ومرة أخرى، إن كل هذه الأرقام مأخوذة من مسح ٢٠٠٤م، والبيانات من البارومیتر الآسيوي.

إذ يجب عليها إيجاد طرق أفضل للحكم وتطوير جودة مؤسساتها وقدراتها. وكما رأينا، قام الزعماء في سنغافورة بتطوير منافس شمولي فعال بشكل كبير للديمقراطية، يجذب جمهوره ليس بسبب القيم الآسيوية الفريدة، وإنما بسبب قدرته مثلاً على خلق تنمية مزدهرة، وتحقيق استقرار سياسي والعمل لتقليص مستويات الفساد، وضمان السكن وكذا توفير نظام معاشات آمن. إن هذا النجاح يطرح واحداً من أهم التحديات المهمة للديمقراطية في العالم.

## ثانياً: الديمقراطية تحت الضغط

منذ التحولات الديمقراطية التي شهدتها تايوان وكوريا الجنوبية في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، حقّق هذان البلدان تقدماً ملحوظاً في توسيع نطاق الحريات الفردية والمجتمعية من خلال فرض السيطرة المدنية على الجيش وتفكيك الأمن الوطني للدولة. وأصبحت تايوان حالياً إحدى الديمقراطيات القوية في آسيا، بحيث شهدت انتقالاً تاريخياً للسلطة مع الانتصار الرئاسي، لحزب المعارضة القديم عام ٢٠٠٠م. أما في كوريا الجنوبية، فظل الناخبون يتأرجحون بين الأحزاب السياسية والفصائل السياسية، وفي عام ١٩٩٧م انتخبوا المعارض «كيم داي جونغ» رئيساً. وخلال الفترات الأولى من تبنيها الديمقراطية، زادت كوريا الجنوبية من مستوى الشفافية الحكومية والبنكية، وقامت بعملية تطهير الجيش الشمولي والعصابات الاستخباراتية، ووسعت الرقابة البرلمانية وعملت على لامركزية السلطة، إضافة إلى تأسيس انتخاب مباشر لحكام الأقاليم ورؤساء البلديات(٣٠). وفي أعقاب الانهيار المالي لعام ١٩٩٧م، أنجزت الدولة إصلاحات جذرية للرفع من حجم المنافسة، وكبح جماح أزلام الرأسمالية مما أدى إلى انتعاش اقتصادي سريع ونمو قوي.

ومع الروابط التي تجمع الاقتصاد العالمي والمستويات العالية في العيش والتربية والمجتمع المدني، أضحى من غير المعقول تقريباً بالنسبة إلى تايوان أو كوريا الجنوبية الرجوع إلى الحكم العسكري أو الحكم غير

---

(٣٠) Larry Diamond and Doh Chull Shin, "Introduction Reform and Demoncractic Consolidation in Korea," in: Larry Diamond and Doh Chull Shin, eds., *Institutional Reform and Democratic Consolidation in Korea* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2000), pp. 5 - 18.

الديمقراطي، على الرغم من شكوك شعوبها في الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية. ومع ذلك، عانت الدولتان كلتاهما الأزمات السياسية التي ضيقت الخناق على احتمال إضفاء الطابع المؤسساتي على الديمقراطية الليبرالية. ولم تترسخ المؤسسات الديمقراطية في كلا البلدين، وتسببت الاضطرابات في تايوان بتقليص مقدرات البلاد باعتبارها نموذجاً ومصدراً للإلهام بالنسبة إلى التحول الديمقراطي في الصين.

وعندما فاز بالرئاسة مرشح حزب المعارضة التايواني «تشين شوي بيان» بأغلبية متواضعة عام ٢٠٠٠م، فتح هذا الفوز النظام الديمقراطي على تحديات كبرى. وتبارى الحزب التقدمي الديمقراطي لـ «تشين» الذي يفضل التحرك نحو الاستقلال وتعزيز الهُوية لأغلبية التايوانيين الأصليين ضد حزب «الكيومينتانغ» الذي حكم تايوان منذ فرار مؤسسي الحزب إبان اندلاع الثورة الشيوعية في الجزء الرئيس من القارة عام ١٩٤٩م. وبعد الانتخابات، ظل حزب «الكيومينتانغ» يسيطر على البرلمان، وأصرّ على أن يضع «تشين» ترتيبات من أجل «تعايش» يقوم على النمط الفرنسي الذي من خلاله يخول لحزب «الكيومينتانغ» الحصول على منصب رئيس الوزراء. ولكن أراد تشين أن يتولى حزبه السلطة بمفرده، على الرغم من أنه يتحكم في أقل من ثلث المقاعد. وكان «الكيومينتانغ» (بالإضافة إلى الفصيل الذي انشق عنه حزب الشعب الأول) يعيش حالة خصومة. وعندما ألغى «تشين» تأسيس قوة نووية جديدة ودعم أجندة حزبه المؤيد للاستقلال، تعهدت المعارضة باتهامه بالتقصير لممارسته الحكم من جانب واحد. وفي البرلمان، تحالفت المعارضة على «تعطيل كل مشروع قانون تقدمه الحكومة تقريباً»، في حين طوقت الدولة القيود التشريعية، وبعد نزاعات متوالية انتهى الأمر عند المحكمة الدستورية دون صدور أي قرار واضح[٣١]. ولما كان «تشين» تواقاً إلى القضاء على هيمنة الحزب الواحد التي دامت عقوداً من الزمن لتأمين سلطته، لجأ هو وحلفاؤه إلى بعض «الممارسات المؤذية القديمة» من قبيل التدخل في انتخابات نقابات العمال، و«مراقبته غير القانونية للخصوم السياسيين، والمتابعات القضائية الانتقائية، والتدقيق في الحسابات الضريبية،

---

(٣١) Yun-han Chu, "Taiwain's Year of Crisis," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 2 (April 2005), p. 47.

لإرغام المانحين من «الكيومينتانغ» أو القادة على تغيير مواقفهم» والرفع من التمويل في المشاريع الكبرى في مقابل عقود وقروض حكومية(٣٢).

وكلما ازداد الاقتصاد ركوداً، بلغت عملية الاستقطاب والارتياب أبعاداً جديدة. وتطورت حملة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤م ليس فقط إلى استفتاء على أداء «تشين» وعلى العقبة التي تشكلها المعارضة، بل أيضاً إلى منافسة معبّأة بشكل قوي بين نظرتين مختلفتين بشكل جذري لإدارة البلاد: نظرة «تايوانية» أو «صينية» ذات توجه عرقي، تمثل دولة منفصلة ومستقلة، أو «كياناً» منفتحاً على اتحاد نهائي مع الجزء الرئيس من القارة. «إن كل طرف يخشى سيطرة الآخر على السلطة... من أجل إجراء تغييرات حاسمة في العلاقات عبر «مضيق تايوان» وفي الطريقة التي يتم بها بناء الهُوية القومية(٣٣). وقد سارت لائحة المترشحين «الخضر» خلف لائحة مترشحي «التحالف الأزرق» الذي يضم حزب «الكيومينتانغ» وحزب الشعب الأول، ولكن عشية الانتخابات، وقعت محاولة اغتيال غريبة أصيب على إثرها كلٌّ من «تشين» ونائبه بجروح، مما مكّنه من الفوز بالانتخابات بصعوبة. ولكن منافسيه المعارضيْن «ليان تشان» و«جيمس سونغ» زعما أن إطلاق النار، كان عبارة عن خدعة متقنة من لدن «تشين» لكسب تعاطف جمهور الناخبين معه، لكنهما أخفقا معارضوه أمام المحاكم وإن كانت هذه الفضيحة أثرت في شرعية الانتخابات. وفي أحد استطلاعات الرأي بشأن هذه الانتخابات، أقرّ أقل من نصف من أجري عليهم البحث بنزاهتها(٣٤).

وعندما أُدين صهر «تشين» بالفساد في التعاملات التجارية صيف عام ٢٠٠٦م، احتشد مئة ألف متظاهر (بزعامة بعض مؤيدي الرئيس الأسبق) للمطالبة باستقالة «تشين». وفي ردة فعل على هذه الاحتجاجات، حشد الحزب الحاكم مناصريه، إلى درجة الاصطدام مع المتظاهرين في الشوارع. وعلى الرغم من تجاوز «تشين» لهذه العاصفة من المظاهرات، إلا أن الطريق المسدود زاد عمقاً، وتجددت الاحتجاجات عندما اتهمت «السيدة الأولى»

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص٤٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٥٠.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٥١.

بالفساد في تشرين الثاني/نوفمبر، وأشار المدّعي العام إلى أنه سيوجه أيضاً التهمة نفسها للرئيس شخصياً إذا ما سمح له الدستور بذلك(٣٥). وثمة اعتقاد شعبي واسع بوجود فساد بلغ أعلى مستوياته في عهد [«تشين»](٣٦). ولكن «تشين» رفض الاستقالة، رغم الضغوط التي مارسها حزبه عليه. وفي الوقت نفسه، يواصل اقتصاد تايوان تدهوره لينمو بمعدل أقل من نظرائه في شرق آسيا، وعندما أعاق «تشين» الجهود الرامية إلى اندماج اقتصادي مع الصين، غيّر المستثمرون وجهاتهم. وتثبت هذه الأزمة مرونة ديمقراطية تايوان وخاصة «استقلال النظام القضائي ونزاهته». لقد كان انضباط مجتمع مدني وهو يتجاوز الإملاءات الحزبية، يطالب بالمساءلة(٣٧).

وأصبحت الديمقراطية في كوريا الجنوبية محصنة بعد فوز دخيل سياسي، ذي توجه يساري اسمه «روه مو هيون» بالانتخابات الرئاسية بفارق ضيق، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢م. ومثله مثل الرؤساء الكوريين الثلاثة السابقين منذ عودة الديمقراطية إلى البلاد عام ١٩٨٧م، استلم «روه» منصبه بموافقة شعبية عريضة، لكنه أهدرها. وسعياً منه إلى تحدي الوضع الراهن، تجاوز «روه» خَلَفَهُ «التقدمي» «كيم داي جونغ» من خلال «تجنب سبل مؤسساتية لسياسة ديمقراطية تثير الشعب عاطفياً وبشكل مباشر»(٣٨). وكما هو الحال في تايوان، أصبح الرئيس الجديد متورطاً في مواجهات ضعيفة مع الأغلبية المحافظة في البرلمان. واقترح «روه» بُعيد عام واحد من استلام منصبه، خوض استفتاء وطني على حكمه في غياب أي بند دستوري صريح. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤م، عقب حكم صادر عن لجنة انتخابية للرئيس تدينه بانتهاك الشرط القانوني وتفرض عليه الإبقاء على الحياد خلال النصف الثاني من فترة رئاسته، أصبح «روه» أول رئيس يتهم من قبل «الجمعية الوطنية الكورية». وكتب له البقاء فقط عندما اختارت المحكمة الدستورية اتخاذ إجراءات تأديبية في حقه عوض خلعه من منصبه، وبعدما فاز حزبه ـ وسط

---

(٣٥) Yun-han Chu, "Taiwain in 2006: Year of Political Turmoil," *Asian Survey*, vol. 47, no. 1 (January-February 2007), p. 44.

(٣٦) المصدر نفسه، ص٤٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٤٦.

(٣٨) Hahm Chaihark and Sung Ho Kim, "Constitutionalism on Trial in South Korea," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 2 (April 2005), p. 28.

استنكار مذهل لقوى المحافظة ـ بأغلبية المقاعد في الانتخابات النصفية. ومع ذلك، حكمت المحكمة على مخطط «روه» لإزالة صفة العاصمة من «سيول». كما «تعرض الرئيس إلى الانتقادات لمحاولته تفويت قانون يقيد تداول اليوميات الإخبارية المحافظة»[٣٩]. ومثله مثل رؤساء البلاد الثلاثة السابقين المنتخبين ديمقراطياً، وقع «روه» في شرك رئاسي ضعيف كالبطة العرجاء التي أصابها نزف دعم شعبي. «ولما أصيب «روه» بكدمة سياسة كوريا الجنوبية الحادة، وبارتباك عقب صرف الناخبين اهتمامهم للانتخابات بشكل سريع، وبضربة موجعة لا رحمة فيها عبر صناديق الاقتراع»، وجد نفسه في نهاية ٢٠٠٦م «يعرج نحو عامه الأخير من ولايته» بنسبة تأييد تقدر بـ ١١ في المئة[٤٠].

ومن نواحٍ أخرى، استمرت كوريا في تحول ملحوظ من مجتمع نامٍ إلى مصنّع، ثم إلى مجتمع ما بعد صناعي. إنها تتباهى بارتفاع حقيقي في مستوى دخلها الفردي يفوق البرتغال ويعادل اليونان، وإنه اقتصاد يشهد تحركاً سريعاً نحو إنتاج التكنولوجيا المتقدمة وابتكارها، ومستويات الإنترنت ذات النطاق العريض، واستعمال الهاتف الخلوي الذي يجعل من كوريا «إحدى الدول الأكثر تزويداً بالأسلاك الخلوية في العالم»[٤١]. كما عرفت أيضاً ارتفاعاً في معدلات الطلاق، وتراجعاً في نسبة الولادات، حيث أصبحت كوريا الآن «المجتمع الأكثر سرعة من حيث ارتفاع نسبة الشيخوخة في العالم»، وكما هو الحال بالنسبة إلى المجتمعات ما بعد الصناعية، ولا سيما في أوروبا، سيكون على ديمقراطيتها تدبير المرحلة الانتقالية إلى مجتمع متعدد الأعراق بشكل متزايد، وهي تجلب اليد العاملة لتعويض التقلص الحاصل في نسبة العمال الشباب[٤٢].

---

(٣٩) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 660.

(٤٠) Norimitsu Onishi, "South Korean President Sags in Opinion Polls," *New York Times,* 27/11/2006.

(٤١) John Lie and Myoungkyu Park, "South Korea in 2005: Economic Dynamism, Generational Conflicts, and Social Transformations," *Asian Survey*, vol. 46, no. 1 (January-February 2006), p. 62.

(٤٢) Andrew Eungy Kim and John Lie, "South Korea in 2006: Nuclear Standoff, Trade Talks, and Population Trends," *Asian Survey*, vol. 47, no. 1 (January-February 2007), p. 55.

## ثالثاً: الديمقراطية الناشئة

شهدت أماكن أخرى في آسيا تعثراً في التقدم الديمقراطي. وفي منعرج مفاجئ، وبعد ستين عاماً من حكم الحزب الواحد الشيوعي وانتشار الفقر، تفاوضت منغوليا بشأن تحول سريع نحو الديمقراطية في بداية العام ١٩٩٠م. ومنذ ذلك الحين، وهذا البلد يحتفظ بمستويات مهمة من الحرية السياسية والمدنية، وبنشاط المجتمع المدني، وبتنافسية انتخابية. لكن هذا لا يمنع من أن منغوليا عرفت نمواً بطيئاً، ومؤخراً تعرّضت للخطر من قبل الوضع الضعيف والمنشق بشكل كبير للأحزاب السياسية، وتنامي الفساد وكثرة الجدال حول «وتيرة الإصلاح الاقتصادي ومداه»[٤٣]. وبينما توفر منغوليا فرصاً بعيدة المرامي من أجل التقدم الديمقراطي في آسيا، فإنها من المستبعد أن تؤثر في المنطقة بشكل أوسع، خاصة بالمقارنة مع إندونيسيا التي تعدّ رابع دولة في العالم من حيث الكثافة السكانية وأقوى دولة من بين الأعضاء العشرة المشكّلة «لدول جنوب شرق آسيا». وبضم إندونيسيا ستة آلاف من الجزر المأهولة ذات الانقسامات العرقية المتفجرة والضغوطات الانفصالية، فهي تشكل تحدياً خطيراً أمام إمكانية تطبيق الديمقراطية.

ومنذ استقالة الرئيس المستبد «سوهارتو» عام ١٩٨٨م بعد قضاء مدة ثلاثين عاماً في السلطة، عكفت إندونيسيا على أحد أكثر التحولات الديمقراطية أهمية في آسيا منذ انطلاق الموجة الثالثة للديمقراطية. وبعد مرور عقد من الزمن، باشرت الدولة تطبيق الإصلاحات السياسية بشكل ثابت، وعملت من أجل تفكيك الهيمنة المنجدلة للجيش الإندونيسي وحزبه الحاكم «غولكار» (Golkar). وفي سنة ١٩٩٩م، شرعت الدولة في تأسيس لامركزية السلطة، وإجراء انتخابات تعددية مفتوحة. أما في عام ٢٠٠٣م، فأسست المحكمة الدستورية التي منحت سلطة الرقابة الإدارية على السلطة القضائية المستقلة، بالإضافة إلى لجنة محاربة الفساد[٤٤]. وخلال خمس

(٤٣) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 483, and Stephen Noerper, "Mongolia in 2006: Land of the Rising Kha," *Asian Survey,* vol. 47, no. 1 (January-February 2007), pp. 74-79.

(٤٤) Edward Aspinall, "Indonesia," in: *Countries at the Crossroads, 2006* (New York: Freedom House, 2006), pp. 193 - 204.

سنوات فقط، شهدت الدولة أول انتخابات برلمانية حرة على مدار أكثر من أربعين عاماً (في ١٩٩٩م)، وأول برلمان منتخب بشكل ديمقراطي (ليسجل بذلك نهاية تخصيص ثمانية وثلاثين مقعداً للجيش عام ٢٠٠٤م)، في حين أصبحت الرئاسة تُنتخب بشكل مباشر. أما انتخابات عام ٢٠٠٤م، حيث فاز فيها سبعة عشر حزباً بمقاعد في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ عضواً، من دون أن يظفر أي حزب بربع المجلس التشريعي بمفرده، فتم اعتبارها حرة ونزيهة من قبل المراقبين الدوليين[٤٥].

وفي أثناء الانتخابات الرئاسية، تم تحدي «سوسيلو بامبانغ يودويونو» بشدة بعدما حقق فوزاً فيها، وهو الجنرال المتقاعد الذي ساعد على تيسير عملية إخراج القوات المسلحة من السياسة.

وقد تم تعجيل وتيرة الإصلاح تحت رئاسة «يودويونو». واستمر الجنرال السابق في تقليص النفوذ العسكري في السياسة، على الرغم من أن ذلك يبقى على المستويات المحلية للإدارة. وفي ٢٠٠٥م، ولأول مرة في تاريخها، انتخبت إندونيسيا بشكل ديمقراطي حكومتها المحلية ذات السلطة التنفيذية (قرابة ١٨٠ منها)، وتفاوضت الحكومة بشأن تسوية سلمية في إقليم «أسِيه» الغني بالنفط بغية إنهاء حركة انفصالية أثارت أعمال عنف وقمع شاملة منذ سنة ١٩٧٦م. وفي الوقت نفسه، وبالتزامن مع الارتفاع العالمي لأسعار النفط وتراجع إنتاج البلاد إلى وضعية مستورد بحت، اتخذ الرئيس الخطوة الرئيسة والصعبة والمكلفة سياسياً بتقليص حجم دعم الوقود[٤٦].

وبلا شكّ، تبقى إندونيسيا دولة ديمقراطية مزعجة ذات سيادة قانون ضعيفة إلى أبعد الحدود. «كما يبقى استغلال الوظائف العامة من أجل الكسب الخاص مرضاً مزمناً... وتنفخ العلاقات الفاسدة بين الفاعلين الخواص الأقوياء، وبيروقراطيي الحكومة، والسياسيين ومسؤولي الأمن، في النظام السياسي وتقوّضه من الداخل»[٤٧]. ونتيجة لذلك، «تمارس مصالح الأعمال الأوليغارشية تأثيراً راجحاً في الأحزاب، والهيئات التشريعية

(٤٥) R. William Liddle and Saiful Mujani, "Indonesia in 2005: A New Multiparty Presidential Democracy," *Asian Survey*, vol. 46, no. 1 (January-February 2006), pp. 132 - 139.

(٤٦) المصدر نفسه، ص١٣٨.

(٤٧) Aspinall, Ibid., p. 190.

والسلطة التنفيذية»[٤٨]. إن الفساد يتسرب بعمق إلى العديد من الإدارات المحلية، غالباً جنباً إلى جنب مع «الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان»[٤٩]. وإن مضايقة مسؤولي الأمن، وقطّاع الطرق أصبحا أمرين مبتذلين؛ لأن السلطة القضائية نفسها (بالموازاة مع الشرطة) مليئة «بالفساد المفرط»[٥٠]. وهذه هي العلل الكلاسيكية الخطيرة والمهددة لإمكانية تطبيق ديمقراطية ليبرالية على المدى الطويل. ومع ذلك، لنأخذ بعين الاعتبار المدى الذي وصلت إليه إندونيسيا في غضون عقد من الزمن، وحجم المصائب التي منيت بها: حرائق ضخمة أتت على الغابات، وإعصار «تسونامي» الذي ضرب البلاد عام ٢٠٠٤م وأودى بحياة أكثر من مئتي ألف إندونيسي، والهزة الأرضية التي ألمت بها عام ٢٠٠٦م في وسط «جاوا» لتخلف وراءها أكثر من مليون مشرد. وكانت قدرة النظام الديمقراطي على تجاوز هذه المحن كلها لافتة للنظر؛ إذ منحت الدولة فرصة سانحة لدعم مؤسساتها الناشئة بمساعدة من الإصلاحات التدريجية[٥١].

## رابعاً: الديمقراطية غير الليبرالية في أزمة

إن أمل إمكان ترسيخ الديمقراطية في آسيا تحركه جزئياً التحولات الديمقراطية التي شهدتها دول أكثر فقراً من تايوان وكوريا الجنوبية، مثل الفليبين وبنغلادش. ولما أصبحت هذه البلدان ديمقراطية عام ١٩٨٦ و١٩٩١م على التوالي، بدأ بريق إمكان نجاح الديمقراطية في ربوع آسيا يسطع، وقد ذكرت بنغلادش على نحو بارز، باعتبارها دليلاً على إمكانية نجاح الديمقراطية أيضاً في الدول المسلمة السائدة. غير أنه كان على الديمقراطية أن تحارب الفساد السياسي الراسخ والشطط في استخدام السلطة

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص١٩٣.

(٤٩) المصدر نفسه، ص١٩١. حسنت إندونيسيا ترتيبها على «مؤشر شفافية مدركات الفساد الدولي» من الرتبة ١٣٧ بين ١٥٨ دولة عام ٢٠٠٥م إلى الرتبة ١٣٠ بين ١٦٣ دولة عام ٢٠٠٦م، ومع ذلك ظلت إندونيسيا تحتل أسفل الترتيب بنسبة ٢٠ في المئة من حيث مراقبة الفساد. انظر:
<http://www.transarency.org/policy_research/survey_indices/cpi/2006>.

(٥٠) المصدر نفسه، ص١٩٥ ـ ٢٠٣.

(٥١) وللاطلاع على تقييم أكثر أملاً، انظر: Damien Kingbury, "Indonesia in 2006: Cautious Reform," *Asian Survey*, vol. 47, no. 1 (January-February 2007), p. 161.

والعنف السياسي والأداء السياسي الضعيف، وتشل المجابهات بين الحكومة والمعارضة. وتعدّ الديمقراطية محط شك في بنغلادش والفليبين، بحيث قوض سوء الحوكمة الأمن والتنمية فيهما وعمل في سبيل تآكل الثقة الشعبية.

ومنذ العام ١٩٨٦م، كافحت الديمقراطية في الفليبين العلل المتعددة التي ألمّت بها لدى تولّي «فيرديناند ماركوس» السلطة، بقوة عام ١٩٧٢م: العنف وهيمنة زعيم مؤسسة الحزب السياسي والفساد، أو ما يدعوه المحللون في الأغلب «بالبنادق الحمقى والذهب» (guns goons, and gold)[٥٢]. وتهيمن على السياسات الوطنية بضع عشرات من عائلات سياسية إضافة إلى نجوم السينما الذين تقوت روابطهم عبر العلاقات الزوجية، والرياضيين ومشاهير آخرين. وكما لاحظت صحيفة **الإيكونوميست** (*Economist*) أنه، بما أن هذه «العشائر السياسية لديها أهداف قليلة باستثناء الحفاظ على نفوذها وتوسيعه، فسيبقى اهتمامها بصنع القرارات السياسية محدوداً»، وقد ضعف نشاطها التشريعي في العقدين الماضيين[٥٣]. ومحلياً، تتمحور السياسات حول «عدد محدود من عائلات مُحكَمة الترابط»، تسيطر على مواقع تجارية وحكومية وكذا أساليب العنف الرسمية وغير الرسمية[٥٤]. وإن معظم الأحزاب السياسية ليس لديها برنامج أو قاعدة أيديولوجية، وإنما هي مجرد تحالفات نخبوية من أجل الاستيلاء على سلطة البلاد ومواردها. وهكذا، «تعمّ الرشوة جميع مستويات الحكومة إلى أن شلت محاولات الحكومة لتحقيق الاستقرار المالي» في وقت يتم فيه التخلي عن «مشاريع مفككة ومتناثرة تتصل [ببنية تحتية] دون المستوى المطلوب وفي الغالب غير تامة». وإن الجريمة المنظمة «التي تدار عملياً وعلى نحو دائم بنسبة من التواطؤ الرسمي»، تفسر الدخل الوطني السنوي الذي يقدر بنسبة تتراوح من ١٠ في المئة إلى ٢٠ في المئة[٥٥].

(٥٢) John Sidel, *Capital, Coercion, and Crime: Bossism in the Philippines* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2002), p. 1.

(٥٣) "Democracy as Showbitz," *Economist* (1 July 2004), <http://www.economist.com/research/backgrounders/displaystory.cfm?story_id=2876966>.

(٥٤) Stephen Rogers, "Philippe Politics and the Rule of Law," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (October 2004), p. 115.

(٥٥) المصدر نفسه، ص١١٧.

وإن التفاوت الاجتماعي والظلم يغذّيان التمرد الشيوعي الذي عمّر طويلاً والذي يسيطر على عشرة آلاف مقاتل وعلى مليون ناخب من الموالين للدولة. وفي الجزر الجنوبية ذات الأقلية المسلمة، يفور تمرد انفصالي قاسٍ وتمرد مضاد للعقد الرابع على التوالي.

وانطلاقاً من منظور اجتماعي، فإن الرئيسين الشريفين نسبياً ذوَي الذهنية الإصلاحية، «كورازون أكوينو» و«فيديل راموس» يبدوان شاذين، وإنه ليبدو طبيعياً إعادة انتخاب الممثل المبتهج «جوزيف إسترادا» عام ١٩٩٨م، الذي تحوّل إلى السياسة. ولكن سرعان ما غرق «إسترادا» في الفساد والمحسوبية على الرغم من فوزه «بأنظف انتخابات تشهدها البلاد وأكثرها حسماً» حيث جذبت الطبقة الدنيا بحق[٥٦]. وغضب الشعب كلما طفت قصص فظيعة على السطح تتعلق بقرار رئاسي في وسط حفلة سمر صاخبة يتخللها الخمر برفقة أحبة، وكذا «بمبالغ ضخمة من مال الرشاوى (Grease Money) الذي يسخّر في الانغماس في الملذات الشخصية بما في ذلك توفير قصور تشغلها خليلات «إسترادا»»[٥٧]. وعندما تحقق الشاهد بأن «إسترادا» استلم شخصياً أرباحاً غير قانونية من النقابات المضاربة، صوت مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠م على قرار يقضي بإدانته بالتقصير. وبالكاد، تمكّن مؤيدوه في مجلس الشيوخ من عرقلة إزالته من منصبه، وذلك بمنع المدعين من فض سجلات حاسمة، وهي خطوة زادت من قوة «الشعب الفليبيني» من جديد. وبعد احتجاجات عارمة في الشارع وتصدع حكومته، أعلن الزعماء العسكريون عدم دعمهم له، كما أعلنت المحكمة العليا شغور منصب الرئيس. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م تم تعيين نائب الرئيس «غلوريا ماكاباغال ـ أرويو» رئيسة للبلاد. و«كانت العملية بالكاد ديمقراطية، ولكن تم تقبلها بحكم الضرورة، على الأقل من قبل الطبقات العليا والمتوسطة لمانيلا»[٥٨].

وبالنسبة إلى الفليبين والدوائر الانتخابية العالمية ذات الحوكمة الجيدة،

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص١١١.

(٥٧) Steven Rogers, "Philippines' Democracy in Turmoil," Open Democracy (16 August 2005), p. 2, <http://www.opendemocracy.net/democracy-protest/philippines_2759.jsp>.

(٥٨) Rogers, "Philippe Politics and the Rule of Law," p. 111.

بدا صعود «ماكاباغال ـ أرويو» ـ عالمة الاقتصاد والتكنوقراطية وابنة رئيس سابق ـ عطية من الله. وجددت الرئيسة الجديدة مفكرة «راموس» للإصلاح الاقتصادي انطلاقاً من أواسط التسعينيات وساندت الحرب العالمية على الإرهاب التي قادها الرئيس الأمريكي «جورج بوش» الابن، لتضمن على إثر ذلك ارتفاعاً حاداً في حجم المساعدة الأمريكية. ولكنها كانت في وضع حرج نظراً إلى المشاكل المستعصية للديمقراطية الفليبينية، وإلى هيمنة النخبة على الكونغرس اللتين اعترضتا سبيل إصلاحاتها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤م، سعت إلى البحث عن ولاية رئاسية تمتد إلى ست سنوات عاملة في مواجهة شرسة مع نجم سينمائي شعبوي آخر اسمه «فيرناندو بو»[٥٩]. وكان شخصية شعبية للغاية، وتعليمه ضعيفاً وغريب الأطوار ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعصبة «إسترادا» وكان «بو» أسوأ كابوس للمثقفين الفليبينيين»[٦٠]. وقامت «ماكاباغال ـ أرويو» بحملة باعتبارها ضحية ظلم واضطهاد، فسارت تبذل كل ما في وسعها للظفر بمنصب الرئاسة، ونشرت المحسوبية واستعملت كل أموال الحكومة في مشاريع قصيرة الأمد، وسجلت عدداً كبيراً من الفقراء في التأمين الصحي الحكومي؛ فانتشر العنف الذي أودى بحياة ١٥٠ شخصاً، وظهرت تقارير عن حالات التزوير والاحتيال وأفسد التأخيرالمؤلم في إحصاء أصوات الناخبين الانتخابات، ولكن بعد ستة أسابيع، تم الإعلان عن فوز الرئيس الحالي رئيساً للبلاد بنسبة ٣,٥ نقاط مئوية[٦١]. وتوفي «بو» على إثر نوبة قلبية بعد أشهر قليلة، مما سمح لـ «ماكاباغال ـ أرويو» بإعادة التركيز على التحديات الاقتصادية والأمنية الملحة للدولة.

بدأت الأشياء تعود إلى حالتها «الطبيعية» إلى حدود حزيران/يونيو ٢٠٠٥م، مع اكتشاف شريط تسجيل يوثق محادثة أجريت بين الرئيس ومفوض الانتخاب خلال عملية عد الأصوات. وإن الشريط الذي لا يستطيع مسؤولو الحكومة إنكار مصداقيته على نحو عرضي «بدا وكأنه يؤكد الادعاءات التي تفيد باستعمال الرئيس سلطة منصبه للتلاعب

---

(٥٩) يحدد الدستور مدة ولاية الرؤساء في ستة أعوام، ولكن بما أنها استلمت المنصب في أواسط مدة الحكم سمح لها بالترشيح.

(٦٠) Rogers, "Philippines' Democracy in Turmoil," p. 3.

(٦١) Rogers, "Philippe Politics and the Rule of Law," p. 113.

بالانتخابات»[٦٢]. وعلى إثر ذلك، عاد المجتمع المدني الفليبيني من جديد إلى الشوارع، مما أرغم مجموعة كبيرة من الوزراء الليبراليين على الاستقالة ليضيقوا من ثَمّ ائتلاف الرئيس. كما أظهرت ادعاءات أخرى بأن زوج الرئيسة وابنها قد استلما مبالغ من أنشطة قمار مماثلة غير قانونية، مما عجل بسقوط «جوزيف إسترادا». وانضم الرئيس السابق «كورازون أكوينو»، إلى حركة المعارضة مثلما فعلت شريحة عريضة من المجتمع المدني من جماعة مانيلا التجارية، إلى جناح اليسار في المنظمات غير الحكومية «وأحد عشر عضواً سابقاً في الحكومة»[٦٣]. وهوت الثقة الشعبية بقيادة «ماكاباغال أرويو»، ولمدة سبعة أيام في منتصف شهر تموز/يوليو بدت نهاية رئاستها أمراً وشيكاً»[٦٤].

ولكن تحوّل التكنوقراط إلى مقاتل سياسي ماكر وعنيد وغير متسامح. وأمر المسؤولين ذوي الرتب العليا والضباط العسكريين ألا يدلوا بشهادتهم أمام الكونغرس دون إزالة الرئيس. ولما شرع جنرالٌ بحريٌ في القيام بذلك واجه إجراءات المحاكمة العسكرية. و«بدأت تضعف إرادة الشعب» وخفت حدة الاحتجاجات في الشارع. وبمساعدة السلطة الرئاسية وحمايتها، عرقلت «ماكاباغال ـ أرويو» مساعي إقامة دعوة عليها مرتين، بينما حشدت كل التعيينات للموالين لها. واستمرت التقارير التي تفيد بتورط زوجها العميق في قطع الأشجار غير المشروع والتهريب، بالإضافة إلى خدع القمار، ولكن البنية التحتية للتحقيق في الفساد تم إيقافها. وبدأت الرئيسة حملة مبكرة لتحويل الفليبينيين إلى نظام برلماني، الذي زعم نقادها أنها محاولة لإحكام قبضتها على السلطة بشكل مطلق[٦٥]. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦م، أعلنت

---

(٦٢) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 569.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) Rogers, "Philippines' Democracy in Turmoil," p. 3.

(٦٥) إن للنقاش الدائر بشأن التحول من النموذج الرئاسي إلى النموذج البرلماني في الحكم في الفليبين، تاريخاً طويلاً خلال فترة ما بعد «ماركوس»، وإن للانتقال إلى الحكم البرلماني مؤيديه الممنهجين في الفليبين وفي جماعات أكاديمية. ويبدو أنه كان للرئيس «ماكاباغال ـ أرويو» مفكرة فعّالة إلى أبعد الحدود لما منع من خوض الانتخابات، وأتفق مع «ستيفان روجرز» على أن الفساد المتفشي و«الافتقار إلى أحزاب سياسية راسخة أو مختلفة» قد يؤدي على الأرجح إلى إنتاج «دورات لا منتهية من مناورة سياسية» تشل الحكومة البرلمانية. =

الرئيسة حالة الطوارئ ملغية كل التصاريح بالمظاهرات (بما في ذلك التظاهر بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لثورة قوة الشعب (EDSA) مدعية أنها قد أحبطت مؤامرة انقلاب)[٦٦]. و«أطلقت خراطيم المياه واستخدمت الهراوات ضد المحتجّين»[٦٧]. وبعد ثلاثة أسابيع، أعلن عن رفع حالة الطوارئ تحت ضغط معارضة واسعة، وأعلنت المحكمة العليا فيما بعد عدم قانونية الأعمال التي صدرت عن المسؤولين.

ومنذ تلك الأزمة، والديمقراطية في الفليبين مترنحة تشكو الجرح والإرهاق وحالة خيبة الأمل، وخصوصاً أن الرئيسة «ماكاباغال أرويو» «تدين بالفضل إلى جنرالاتها»، وإلى ائتلاف سياسيين فاسدين[٦٨]. وثمة «نزوع إلى شك متنامٍ بخصوص الرغبة في ديمقراطية النخبة - وفي طول أمدها - التي تأسست بُعد سقوط «ماركوس»[٦٩]. وأضحت ثقة المواطن بالديمقراطية ورضاه عن الطريقة التي تعمل بها في الفليبين في انحدار حاد[٧٠]. وغالباً ما ارتفعت وتيرة التعاون الوثيق بين الشرطة وبين زعماء محليين وسياسيين، وزعماء مكافحة الجريمة، والجيش الذي تم نشره فيما أعلنت عنه الحكومة من: «حرب شاملة» ضد المتمردين الشيوعيين وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك «حالات الاختفاء، والاختطاف، والقتل غير المرخص فيه قانوناً، والشطط في استخدام القوة ضد المشتبه فيهم والمحتجزين»[٧١]. وشهد عام ٢٠٠٦م «وقوع العشرات من القتلى - غذتها فيما يعتقد دوافع سياسية - من دون أية مقاضاة لأي مشتبه فيه (على الرغم من وجود تعهد رئاسي ولجنة).

---

= انظر: Rogers, "Philippe Politics and the Rule of Law," p. 220.

(٦٦) تمت بعض الاحتجاجات في ذلك اليوم، لكن تم تفريق أخرى بشكل عنيف بعد مرور يومين، وفي غضون أسبوع تم رفع حالة الطوارئ بعد إدانة واسعة من لدن المجتمع المدني.

(٦٧) Shiela S. Coronel, "The Philippines in 2006: Democracy and Its Discontents," *Asian Survey*, vol. 47, no. 1 (January-February 2007).

(٦٨) المصدر نفسه، ص١٧٥.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) وبين مسحي ٢٠٠١ و٢٠٠٥م لباروميتر شرق آسيا، ظل الاعتقاد في أن الديمقراطية هي الأفضل، سجل تراجع من ٦٤ إلى ٥١ في المئة. وتراجعت نسبة أولئك الذين يقولون إن الديمقراطية مناسبة للبلاد من ٨٠ إلى ٥٧ في المئة. وتراجعت نسبة الرضى بالديمقراطية من ٥٤ إلى ٣٩ في المئة، كما تراجعت نسبة من يرفضون خيار «زعيم شمولي قوي» من ٧٠ إلى ٥٩ في المئة.

(٧١) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 571.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م كشفت تحقيقات «هيومن رايتس ووتش» (Human Rights Watch) عن «انعدام ثقة الشعب العميقة في مجهود الحكومة في تقصي الحقائق، وانتشار الخوف على نطاق واسع بين الشهود وأسر الضحايا، وحالة الخوف في مناطق شهدت قتلى»[٧٢]. وفي الوقت الذي كان من المفترض أن تقدم فيه لجنة الحكومة تقريراً في تشرين الأول/ أكتوبر، طعن الأسقف الكاثوليكي «ألبيرتو رامينتو» حتى الموت في سريره. وكان الأسقف الذي ساند العمال المضربين في مزارع محلية حين انتقد جهاراً قوات الأمن الفليبينية، قد انضم إلى «بضع مئات من الكهنة الصرحاء، وإلى نشطاء، وصحافيين، وغيرهم من المعارضين الذين قتلوا منذ أن تولت الرئيسة «غلوريا ماكاباغال ـ أرويو»، السلطة عام ٢٠٠١م»[٧٣].

ومن بين الوزراء الليبراليين الذين غادروا وزارة «ماكاباغال ـ أرويو» نذكر خوسي لويس تشيتو غاسكون الذي كان وكيلاً لوزارة التربية والتعليم. واعتبر المحنك القائد لحملة «سلطة الشعب» الأولى، وأصغر عضو في كل من اللجنة الدستورية لعام ١٩٨٦م، وفي المؤتمر الفليبيني الأول الذي توّج بوضع حد للحكم العسكري. وقد أعرب لي المحامي والأستاذ الجامعي عن قلقه العميق بشأن ديمقراطية الفليبين حيث قال: «إنها من دون شك ليست الديمقراطية ذاتها التي ظهرت بعد ١٩٨٦م». واسترسل قائلاً: «لدينا نظام ديمقراطي بديل، ونملك الدستور والقوانين والعمليات والقواعد لكنها انتُهكت جميعها بانتظام. وأصبحت الثقة في هذه المؤسسات وفي كل الأحزاب السياسية منخفضة للغاية، وانعدمت ثقة الشعب بالرئيس، بل وبالمعارضة نفسها، ومن ثَمّ أصبح يشعر بانعدام أي بديل، وبالحاجة إلى ممارسة الضغط دفاعاً عن قضية الديمقراطية من خلال وسائل انتخابية. لقد سئم الشعب من الوسائل الخارجة عن نطاق القانون»[٧٤] ووفقاً للصحافي «ستيفان روجرز» الذي عاش لأكثر من عقدين في الفليبين، إن مهندسي

---

(٧٢) Human Rights Watch Press Release, "Climate of Fear Impedes Probe into Killings," 28 September 2006, <http://hrw.org/eng/docs/200609/29/philip14283.htm>.

(٧٣) "A Troublesome Priest," *Economist* (12 October 2006), <http://www.economist.com/world/asia/displaystory.cfm?story_id=8031230>.

(٧٤) Interview with Jose Luis Gascon, 20 November 2006, Stanford University.

التزوير الانتخابي الذي أعاد «ماكاباغال أورويو» إلى السلطة عام ٢٠٠٤م كانوا ربما «يظنون أنهم كانوا يؤدون عملاً وطنياً ضرورياً بكل صدق. أما فيما يتعلق بسقوط «إسترادا»، فقد انهارت الديمقراطية بغية حمايتها، على الرغم من وجود شعور بعدم الارتياح يفيد احتمال انهيارها مرات عديدة - ولو في ظل أفضل الدوافع - وآنذاك سيصبح من المستحيل إعادتها مرة أخرى»[٧٥].

ولكن كيف يمكن أن تكون الديمقراطية غير ليبرالية ومختلة وظيفياً قبل أن تبدأ في السقوط مثلما تسقط دولة من الدول؟ إن النموذج الهش لبنغلادش، يقدم جواباً عن هذا السؤال. وكانت سيطرة حكومة بنغلادش تتأرجح بانتظام بين حزبيْن شخصييْن بشكل كبير يختلفان اختلافاً محدوداً سياسياً، ومع ذلك كل واحد منهما يزدري الآخر وتنعدم الثقة بينهما، مما يعكس في كثير من النواحي التجربة الديمقراطية لباكستان قبل الانقلاب العسكري عام ١٩٩٩م. وتتزعم حزب «رابطة عوامي» ابنة رئيس الوزراء الأسبق الذي اغتيل على يد الجيش. وأما الحزب الآخر، فهو حزب بنغلادش الوطني الذي تحالف مع أحزاب إسلامية صغرى محاولاً تعزيز السلطة في أثناء فترة حكمه الأخيرة. وتمت عرقلة العملية الانتخابية في ظل تنامي درجات العنف السياسي. وأودت الانتخابات البرلمانية بحياة أكثر من مئة وأربعين شخصاً[٧٦]. واستحكم الفساد بالبلاد، وتصاعدت وتيرة الجريمة والفوضى وازداد الاستقطاب السياسي والتطرف الديني حدّةً، وتنامت حالات الخوف من مغبّة فشل الدولة الديمقراطية[٧٧].

وازداد وضع بنغلادش سوءاً في العديد من النواحي أكثر مما كان عليه الوضع في باكستان قبل الانقلاب العسكري. وصار من الصعب خلق انسجام بين «رابطة عوامي» التي تقودها «الشيخة حسينة» وحزب بنغلادش الوطني الذي تقوده «خالدة ضياء»، الذي كان زوجها الراحل حاكماً عسكرياً والمتهم

---

(٧٥) Rogers, "Philippines' Democracy in Turmoil," p. 5.

(٧٦) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 68.

(٧٧) وفي الواقع، في عام ٢٠٠٥م احتلت بنغلادش المرتبة الأخيرة في مؤشر شفافية مدركات الفساد الدولي السنوي الذي فضح ١٥٩ دولة.

في تواطئه عام ١٩٧٥م في اغتيال والد الشيخة حسينة وهو رئيس وزراء بنغلادش «الشيخ مجيب الرحمن»[(٧٨)]. ومنذ إعادة الديمقراطية عام ١٩٩١م، خاض الاثنان منافسة شرسة للتناوب على السلطة؛ إذ كان يقصي كل حزب يصل إلى السلطة الحزب الآخر ويضطهده. وفي عام ١٩٩٤م دشنت «الشيخة حسينة» حالة من الجمود المطبق بالتزامن مع مقاطعة البرلمان احتجاجاً على الفساد المزعوم لحكومة حزب بنغلادش الوطني الذي تقوده «ضياء». ومنذ ذلك الحين، نظّم كل حزب إضرابات وطنية واسعة، متحدين شرعية إدارة الحكومة التي كانت آنذاك ومطالبين باستقالتها. وبشكل متزايد، تم تقويض استقلالية المحاكم والخدمة المدنية، كما تم استبعاد البرلمان من اللعبة السياسية كلياً، وأصبح كل شيء جائزاً. ومن ثَمّ، «فإن الأحزاب غالباً ما كانت تلجأ إلى وسائل عنيفة للإطاحة بالحكومات، وأصبحت الإضرابات العامة والمظاهرات الشعبية الأدوات العادية للسياسة، مما أدى إلى خيبة أمل كبيرة بين الجمهور وبين العملية السياسية»[(٧٩)]. وقد أعلنت منظمة غير حكومية محلية عن مقتل ٥٢٦ شخصاً في العنف السياسي عام ٢٠٠٤م.

وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤م، حدثت نقطة تحول «عندما انفجرت سلسلة من القنابل اليدوية في «رابطة عوامي» في رالي «دكا» خلفت ٢٢ قتيلاً ومئات الجرحى، بمن فيهم كبار الحزب وزعماؤه»[(٨٠)]. وكادت «الشيخة حسينة» أن تلقى حتفها. وبعد عام، نادت مجموعة من الراديكاليين بفرض الشريعة الإسلامية مفجّرة خمسة آلاف قنبلة صغيرة في مباني الحكومة ونوادي الصحافة، غير أن الحكومة كانت مترددة «في القضاء على الجماعات الإسلامية المتطرفة وكذا على وجود أحزاب إسلامية في الائتلاف الحكومي»[(٨١)]. ويبدو أن الاختراق السياسي بين الحزبين المهيمنين كان معبّأ بالأساس من قبل جماعة إسلامية وأحزاب إسلامية راديكالية أخرى[(٨٢)].

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص٦٨.

(٧٩) International Crisis Group [ICG], "Bangladesh Today," *Asian Report*, no. 121 (23 October 2006), p. 3.

(٨٠) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 69.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) Eliza Griswold, "The Next Islamic Revolution?,"*New York Times Magazine* (23 January 2005).

وبينما كانت بنغلادش متجهة نحو انتخابات برلمانية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧م، تم بناء جبهة لصد طلب «رابطة عوامي» لإصلاح نظام «الحكومة المؤقتة» التي تحل محل مسؤولين منتخبين لإدارة حكومة محايدة غير حزبية مدة ثلاثة أشهر قبل إجراء الانتخابات. وفي الواقع، منذ تطبيق هذا النظام والحزب المعارض يتحدى دون خوف تشكيل حكومة مؤقتة. وإلى حدود الفترة السابقة لانتخابات ٢٠٠٧م، تعهدت «رابطة عوامي» بمقاطعة الانتخابات متهمة حزب بنغلادش الوطني باستعداده لتقويض حياد نظام الحكم المؤقت بغية التحكم في مَسيرة الانتخابات. وتطورت الإضرابات إلى اشتباكات عنيفة شملت كُلاً من الحزبين السياسيين، وشرطة مكافحة الشغب والجنود، مما تسبب في شلّ حركة العاصمة «دكا». وأخيراً، قبل أحد عشر يوماً من إجراء الانتخابات، أعلن الرئيس المؤقت «أحمد إياج الدين» وبدعم من الجيش حالة الطوارئ وتأجيل الانتخابات، بينما تم تعيين حكومة انتقالية جديدة أكثر حياداً. ووجهة نظر مجلة **الإيكونوميست** أن تأخير الانتخابات «جنّب البلاد حمام دم محتمل»(٨٣)، لكنه خلّف أيضاً وراءه «مراقبة عسكرية فعلية للدولة» «وضياع» «شريان الحياة الديمقراطية للبلاد»(٨٤).

وفي ظل حالة الطوارئ المفتوحة، حظرت الحكومة الأنشطة السياسية وأنشطة نقابة التجار، وحدّت من المظاهرات الشعبية. وحلّت محل لجنة الانتخابات، وأطلقت حملة واسعة ضد الفساد والتهرب من دفع الضرائب واعتقلت في الشهرين الأولين ١٦٠ شخصية رفيعة المستوى من كلا الحزبين الرئيسيْن (إضافة إلى العديد من الآلاف). وتم إلغاء حق المتهم في الكفالة في آذار/ مارس ٢٠٠٧م(٨٥). وعلى الرغم من أن «رابطة عوامي» دعت إلى إجراء انتخابات بحلول شهر حزيران/ يونيو، فإن الحكومة الانتقالية قالت: «بضرورة تنظيف نظام الانتخابات أولاً وتنفيذ الإصلاحات الحكومية الأخرى وتقديم السياسيين الفاسدين إلى المحاكمة».

---

(٨٣) "The Coup That Dare Not Speak Its Name," *Economist* (18 January 2007).

(٨٤) C. Christine Fair and Sumit Ganguly, "Bangladesh on the Brink," *Wall Street Journal*, 5/2/2007.

(٨٥) "NDI Election Watch Bangladesh," National Democratic Institute, 11 February 2007, <http://www.accessdemocracy.org/library/2117_bd_watch4_021107.pdf>, and "Bangladesh leader Says No Let-in Anti-graft Fight," Reuters, 25 March 2007, <http://ww.alertnet.org/thenewes/newsdesks/DHA86010.htm>.

وتتوفر بنغلادش ـ مثلها في ذلك مثل الفليبين ـ على عناصر ديمقراطية مهمة لتقييد الشطط في استخدام السلطة، وضمان بعض الاستقرار في وقف اندلاع الفوضى، مما أدى إلى نمو اقتصادي لائق، ونشر للتعليم، و«وسائل إعلام حرة حيوية»، ومجتمع مدني نشيط، بما في ذلك «بنك غرامين» الشهير المتخصص في القروض الصغرى والذي حصل صاحبه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام، و«جمهور ناخبين متطورين وتقليد عميق الجذور للعلمانية الليبرالية»[٨٦]. ولكن تآكلت روح الديمقراطية بشدة نتيجة الثأر بين الحزبين الرئيسيْن واستعدادهما لممارسة التغاضي عن «الفساد والجريمة والعنف المنظم الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسة»[٨٧]. وأصبحت الديمقراطية في بنغلادش في ورطة خطيرة للغاية.

## خامساً: الرأسمالية الزائفة

إذا كان ولا بد من أن تنتصر الديمقراطية عبر آسيا والعالم، فستنجح بالضرورة حيث كان النظام الشمولي أكثر نجاحاً. وعلى الرغم من أن اقتصاد «سنغافورة» لا يضاهى بين البلدان غير الديمقراطية، فقد شاركت الصين في تجربة طويلة في الجمع بين شموليتها السياسية المترامية الأطراف بين عدد كبير من مواطني العالم وبين النمو الاقتصادي بوتيرة كتلك التي ساعدت حكام «سنغافورة» على تعزيز هيمنتهم على المدى الطويل.

وفي عام ١٩٨٦م، وبناءً على تعليمات أصدرها زعيم الصين الأعظم «دينغ شياو بنغ»، شكّل رئيس الوزراء «تشاو زيانغ» فرقة عمل لدراسة إمكانيات إصلاح سياسي. وشرعت في عملها على نطاق واسع بين نخب الحكم الشيوعي الصيني، مشددة على أن «الاقتصاد الصيني لا يمكنه أن يتقدم إلى الأمام من دون إصلاح سياسي مكمل»، لمعالجة أوجه الصور المتصلبة لدولة تراهن على المركزية المفرطة التي يهمين عليها الحزب على نحو تام»[٨٨].

---

(٨٦) ICG, "Bangladesh Today," p. ii.

(٨٧) المصدر نفسه، ص٧.

(٨٨) Minxin Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006), p. 50.

إن التقرير الموالي مؤخوذ من الكتاب نفسه، ص٥٠ ـ ٥٧.

وقد سئم «دينغ» نفسه الذي نظر إلى الإصلاح بصرامة من الناحية الوظيفية الذرائعية. وفي عام ١٩٨٧م، أجبر زعيم الحزب الشيوعي - هيو ياووبانغ - على التنحي عن زعامة الحزب، بعد أن أبان عن انسجامه مع الإصلاح الليبرالي وتسامحه مع المظاهرات الطلابية. ولكن «تشاو» الذي أعقب «هيو» بصفته أميناً عاماً ومساعده الموثوق به «باوو تونغ»، تعاطف هو أيضاً مع قضيته الإصلاحية. واجتمع مجموعة من «المثقفين والليبراليين والمسؤولين» لمناقشة طموحات لفصل الحزب عن الدولة، وإدخال بعض الضوابط والتوازنات، وترسيخ الديمقراطية (بما في ذلك التنافس السياسي وحرية التعبير) داخل الحزب الشيوعي وبناء القاعدة الشعبية الديمقراطية تدريجياً (مع مزيد من حماية الحريات المدنية بشكل عام). لقد كان تفكير «تشاو» قوياً. بحيث اقترح إجراء انتخابات تنافسية لنواب الشعب بالمقاطعة؛ أي ما يعادل المجالس التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن معظم المقاطعات الصينية تشهد كثافة سكانية تفوق معظم البلدان، ولم يكن هدفه ديمقراطية ليبرالية، وإنما نظامٌ شيوعيٌّ متحررٌ، بحيث يحكم فيه الحزب بمسؤولية وشفافية أكبر.

وبعد مرور سنة، قدمت فرقة العمل تقريرها الذي يناقش «ضرورة الإصلاح السياسي وتعجيله»[(٨٩)]، ويحذّر «دينغ» من أنه على الرغم من عموم توصياته النسبية: «لا يمكن التخلي عن دكتاتوريتنا، ويجب علينا عدم استيعاب حساسيات الديمقراطية»[(٩٠)]. ووافقت اللجنة المركزية للحزب على الخطوط العريضة للإصلاحات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧م. وخفت حدة النقاش عام ١٩٨٨م، ولكن بعد ذلك انهارت الخطة في نيسان/أبريل عام ١٩٨٩م. واجتمع طلاب الجامعة الصينية وآخرون في بكين حداداً على وفاة «هيو ياووبانغ» احتجاجاً على عدم منح الدولة القدر الكافي من الاهتمام لوفاته. واستغل الطلبة هذا الجو السياسي المسترخي لتنظيم مظاهرات على نطاق أوسع في ساحة «تيانانمين» مُدينين الفساد ومناصرين للحريات المنصوص عليها في الدستور الصيني. وفي نهاية المطاف، انضمت إلى الاحتجاجات أعداد هائلة من الطلبة والمثقفين والعمال في «مجموعة من

(٨٩) هذه كلمات «باي»، انظر: المصدر نفسه، ص٥٥.

(٩٠) ورد هذا في: المصدر نفسه.

المدن الصينية التي تتراوح نسبتها بين الثلث والثلثين من الصين والتي بلغ عددها فيما بعد ٤٣٤ مدينة»[٩١]. وإن النداءات المطالبة بالديمقراطية وتعبئة أكثر من مئة ألف متظاهر في بكين وحدها أصابت الحزب الشيوعي بالذعر. وفي ٢٠ أيار/مايو أعلن الحزبُ الشيوعي الحكمَ العسكري، وفي ٤ حزيران/يونيو قام بإخلاء ساحة «تيانانمين» عقب هجوم عسكري دامٍ قضى على الحركة المؤيدة للديمقراطية. كما تمت تنحية «تشاو» ومصلحين ليبراليين آخرين من مناصب السلطة، بينما سجن «باوو تونغ» لمدة سبع سنوات. ولما انكوت «النخب الحاكمة في البلاد بنار موت تجربة الحزب الشيوعي الصيني تقريباً»[٩٢]، وبنار انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، أتت على كل فرص الإصلاحات من أجل الديمقراطية في القريب المنظور.

وأصبحت الصين حالياً بلداً أكثر انفتاحاً وتعددية مقارنة مع ما كانت عليه في الثمانينيات من القرن الماضي، وما كانت عليه في أعقاب أحداث «تيانانمين». لقد ولّت أيام تلك الحملات الأيديولوجية المسعورة خاصة الأيديولوجية الشيوعية. وحظي الرأسماليون الأثرياء بالترحاب في صفوف الحزب. أما الشيوعيون الذين تم تعيينهم مدى الحياة بطريقة استراتيجية في المحافظات الحكومية، أو مديرين لشركات الدولة، فأصبحوا رأسماليين أغنياء غنى فاحشاً. وإن الإرهاب الجماعي الذي كان سائداً في عهد «ماو» والرقابة الصارمة على الحركة، فسحا المجال أمام «صقل استراتيجية (لقمع انتقائي) يستهدف فقط أولئك الذين يتحدون... السلطة علانية، بينما تركا عامة الشعب وشأنه. وتعدّ الصين واحدة من الدول الشمولية القليلة، حيث يسمح فيها بالشذوذ الجنسي وبارتداء ملابس الجنس المغاير، ولكن لا يسمح بالمعارضة السياسية»[٩٣]. ولا تزال الدولة الشيوعية وحشية؛ إذ تقوم رسمياً بإعدام ما بين خمسة آلاف واثني عشر ألف فرد كل عام؛ أي أكثر من

---

(٩١) Bruce Gilley, *China's Democratic Future: How It Will Happen and Where It Will Lead* (New York: Columbia University Press, 2004), p. 107.

(٩٢) Pei, Ibid., p. 56.

(٩٣) Minxin Pei, "The Dark Side of China's Rise," *Foreign Policy*, vol. 85, no. 2 (March-April 2006), p. 40.

كل دول العالم الأخرى مجتمعة(٩٤). وأصبح الصحافيون والمحامون ونشطاء المجتمع المدني والمثقفون وغيرهم ممن يتحدّون النظام، عرضة للاعتقال والزجّ بهم في السجون (أو وضعهم رهن الإقامة الجبرية). ولكن أصبحت الدكتاتورية الصينية تتخذ بشكل متزايد شكلاً أكثر تطوراً، وهي تتسلل إلى المنظمات، وتصطفي رجال الأعمال، والمهنيين المثقفين والطلبة ونشر حوالى ثلاثين ألف متدرب في «شرطة الإنترنت» لفحص المواقع على شبكة الإنترنت والصفحات الرئيسة والبريد الإلكتروني. وإن الهدف المنشود من هذا الجهد الأخير هو تطهير شبكة الإنترنت من «المعلومات الضارة» التي يمكن على الأرجح، أن يصل إليها حوالى ١٤٠ مليون شخص صيني من مستخدمي الإنترنت (بمن فيهم ٣٤ مليون مدون صيني) «ضد النظام في أوقات الأزمات الوطنية»(٩٥). وإن أدوات الإنترنت في الصين حالياً تقوم بمنع سلسلة من الكلمات، والكلمات الرئيسة «التخريبية» مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان و«فالون غونغ» (الحركة الدينية المناهضة للشيوعية) و٤ حزيران/يونيو (تاريخ الحملة الحكومية لفرض النظام في «تيانانمين» من سنة ١٩٨٩م)(٩٦). وقام النظام بفضل سوقه الضخم، بتهديد شركات أجنبية مثل «غوغل» و«ياهو» و«مايكروسوفت» بخضوعها للمراقبة الذاتية. ولما قدّمت «سيسكو سيستمز» يد العون لإنشاء الإنترنت في الصين عام ١٩٩٨م «اتهمت بمساعدة السلطات على برمجة المعدات اللازمة التي تسمح لها بتصفية المعلومة ومراقبة الإنترنت»(٩٧). ومنذ عام ٢٠٠٤م، قامت الصين بتعزيز مراقبة الإنترنت، وذلك باتخاذها لتدابير تصفية عدوانية بشكل متزايد، بينما

---

(٩٤) التقدير أخذ من: U.S. Department of State, *Country Reports on Human Rights Practices, 2006*, (6 March 2007), section 1a <http://www.state.gov./g/drl/rls/hrrpt/2006/78771.htm>.

(٩٥) Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy*, p. 87.

الرقم الأحدث حول مستخدمي الإنترنت، أخذ من: U.S. Department of State, *Country Reports on Human Rights Practices, 2006*, section 2a.

البيانات والأرقام المقدرة حول المدونين على الإنترنت، أخذت من: Tony Saich, "China in 2006: Focus on Development," *Asian Survey*, vol. 47, no. 1 (January-February 2007), p. 35.

(٩٦) "Microsoft Censors Its Blog Tools," Reporters without Borders (14 June 2005), <http://www.rsf.org/article.php36id_article=14069>.

(٩٧) "Shareholders Ask Cisco Systems to Account for Its Activities in Repressive Countries," Repoters without Borders (17 November 2006), <http://www.rsf.org/article.php36id_article=19782>.

قام نشطاء من الخارج بشنّ حرب «سيبرانية» للالتفاف عليها[٩٨].

وثمة العديد من الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن بعض أشكال الحكم الشمولي التي لا تزال على الأرجح شيوعية بالاسم، وإن لم نقل من حيث الجوهر، يمكن أن تستمر في الصين وقتاً طويلاً. وإن أحد الأسباب وراء ذلك يكمن في أن جيل الإصلاح الاقتصادي وفتح أكبر سوق في العالم، أوجد ازدهاراً لم يظهر أي مؤشر على انتهائه. وظلت معدلات النمو الاقتصادي في حدود ٨ إلى ١٠ في المئة (إذ وصلت إلى أقصاها عام ٢٠٠٦م وفقاً للأرقام المصرّح بها رسمياً)[٩٩]. وفي السنوات الخمس والعشرين التي تلت تولي «دينغ شياو بنغ» للحكم عام ١٩٧٨م، ارتفعت نسبة الدخل الفردي في الصين سبع مرات أكثر وانتُشل حوالى ٢٥٠ مليون شخص من خطر الفقر[١٠٠]. وتضاعف عدد نسخ الصحف ثلاث مرات وعدد عناوين الكتب المنشورة إحدى عشرة مرة. وفي يومنا هذا يوجد أكثر من منزل تلفزيون ملون لكل أسرتين. بينما في عام ١٩٧٨م كان لكل ثلاثة منازل من ألف منزل، تلفاز من نوع ما[١٠١]. وبين سنتي ١٩٧٥ و٢٠٠٤م سجلت الصين تحسّناً بنسبة حوالى ٥٠ في المئة في درجة التنمية البشرية الشاملة[١٠٢]. وإذا كان معظم الشعب قد شعر بفكّ الارتباط الأيديولوجي بالدولة الشيوعية، فهم على الأقل، بحسب ما يبدو، راضون عما يقوم به النظام من أجلهم لتحسين مستواهم المعيشي. ومع ذلك، فالأشخاص الذين

---

(٩٨) Repoters without Borders, "China,"
<http://www.rsf.org/article.php3Bid_article=10749>.

(٩٩) بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن النمو السنوي بالنسبة إلى دخل الفرد الواحد بلغ تقريباً ٨,٤ في المئة ما من الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٤م، و٨,٩ في المئة ما بين الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م. انظر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis* (New York: Palgrave; Macmillan, 2006), p. 332, table 14, <http://hdr.undp.org/hdr2006/pdfs/report/HDR06.pdf>

(١٠٠) هذا وفق إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. انظر: Ying Ma, "China's Stubborn Anti-Democracy," *Policy Review*, vol. 141 (February-March 2007), p. 4, <http://www.hoover.org./publications/policreview/5513661.html>.

(١٠١) Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy*, p. 2.

(١٠٢) UNDP, *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis*, pp. 289 and 324.

نجحوا في حياتهم بشكل أفضل هم من يوجد في أماكن مناسبة لخلق القلاقل وكذلك النخب المتمدنة الصاعدة في التجارة والمهن والجامعات.

وهناك أيضاً أسباب سياسية تدعونا إلى التنبؤ بما يسميه العالم السياسي في جامعة «كولومبيا» «أندرو ناثان» بالمرونة الشمولية، وهو يعَدّ أحد الرواد المتخصصين في الشؤون الصينية والمناصرين للديمقراطية. ومن جوانب شتى، تجاوز النظام الهيمنة الفردية لماو، بل حتى عصر دينغ، وأصبح أكثر تمأسساً؛ إذ تحدد القوانين الإجرائية والمعايير خلافة المناصب القيادية ومدد هذه الخلافة لضمان التناوب على الحكم. وتقلّص نفوذ الجيش وشيوخ الحزب المتقاعدين بشكل كبير. وأصبحت القيادة أكثر تعليماً وتدريباً وتخضع لمبدأ الجدارة في التوظيف، كما تمّ الحدّ من مشكل الانقسام. وهناك وسائل كثيرة استحدثت ليشارك الشعب في صناعة القرار والاحتجاج عليه بدءاً من الانتخابات القروية التنافسية (التي تم تأسيسها أول مرة عام ١٩٨٧م) إلى مستويات عديدة من مؤتمرات الشعب، إلى قدرة المواطنين على رفع دعاوى قضائية إدارية على الوكالات الحكومية(١٠٣).

ومنذ مستهل تسعينيات القرن الماضي، تم تطبيق إصلاحات الحوكمة لتنظيم الإدارة وتقليص هيمنة الدولة على المقاولات، وتأسيس وكالات مالية تنظيمية. وإدخال المنافسة في التأمين الحكومي، وتحسين عملية جمع الضرائب، والشروع ـ مؤخراً ـ في تنظيف القطاع البنكي الذي أصبح يعمل بأكثر من طاقته على نحو خطير بسبب قروضه المتعثرة التي أصبحت تشكّل حِملاً ثقيلاً، والقيام بسجن الجناة الأكثر فساداً. وقد أثبت «دالي يانغ»، العالم السياسي الصيني بجامعة «شيكاغو»، أن هذه الإصلاحات «قد ساعدت على تحسين مستوى كفاءة الوضعية الإدارية وشفافيتها ونزاهتها» و«خلق بيئة ملائمة للأعمال التجارية»(١٠٤). ومن وجهة نظر «ناثان» و«يانغ» وآخرين، إن قيادة الصين المعاصرة تتسم بالذكاء والأهلية والبراغماتية واللاديمقراطية. وستبقى على هذه الحال لمدة طويلة قادمة.

---

(١٠٣) Andrew J. Nathan, "China's Changing of the Guard: Authoritarian Resilience," *Journal of Democarcy*, vol. 14, no. 1 (January 2003), pp. 6 - 17.

(١٠٤) Dali Yang, "Can the Chinese Regime Adapt? Reforms and Institutional Adaptations," paper presented at: The Conference of Democratization in Greater China, Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, 20 - 21 October 2006, p. 3.

## سادساً: الانتقال الشمولي

لكن كم سيستمر هذا الوضع؟ وكيف يتسنّى لحكام الصين الشيوعيين الخروج من هذه المرحلة الشمولية؟ ثمة أربعة سيناريوهات ممكنة.

قد يطول أمد الحكم الشمولي إلى عقود ويتحول تدريجياً من الدكتاتورية الحالية إلى نظام «سيادة القانون الاستشاري» الذي يتبنّى استقلالية القضاء والتعددية المدنية ووسائل المدخلات العامة، ولكن لا يتبنّى انتخابات تنافسية أو أخطر من ذلك، فكرة تخلي الحزب الشيوعي عن دوره المهيمن[(١٠٥)] بمعنى آخر، إن نظام الصين سيلتقي تدريجياً مع نموذج نظام جارته سنغافورة التي أصبحت لاشيوعية وأقل قمعاً بشكل واضح. ولكن بغض النظر عن هذا الاختلاف اللافت للنظر في مستوى البلدين، فإن الفساد في الصين أصبح مستشرياً للغاية حتى أصبح من الصعب معرفة سبل احتوائه إلا إذا منح الشعب بشكل ديمقراطي الحق في محاسبة قادته. وإذا كانت الصين تتحول فعلاً إلى دولة «سيادة القانون الاستشاري» مع استقلال واضح للقضاء وفسح مجال أكبر لوسائل الإعلام المستقلة ولمنظمات المجتمع المدني وللمعارضة ـ على نحو يعجز قادة سنغافورة عن مجرد التفكير فيه ـ فإن الحركات الجماهيرية بلا شك ستطالب بديمقراطية كاملة كتلك التي عرفها تاريخ الصين على مدى القرن الماضي[(١٠٦)]. ومن أجل هذا تحديداً، يخشى قادة الصين الشيوعيون هذا النوع من الإصلاحات السياسية التي اتبعها ميخائيل «غورباتشوف» في الاتحاد السوفياتي، ويتفق ديمقراطيو الصين على هذا الطرح. وأخبرني أحد القادة المثقفين مؤخراً أن «عملية الإصلاح في الصين تراكم مخاطر؛ إذ إن الصين مثل قطار سريع بدون مكابح، سيستمر في التقدم بعيداً عن النموذج السنغافوري».

وأما السيناريو الثاني، فهو التحوُّل التدريجي إلى الديمقراطية؛ تحرّكه

---

(١٠٥) Wei Pan, "Toward a Consultative Rule of Law Regime in China," *Journal of Contemporary China*, vol. 12, no. 34 (January 2003), pp. 3 - 43, and Suisheng Zhao, ed., *Debating Political Reform in China: Rule of Law vs. Democratization* (Armonk, NY: M. E. Shape, 2006), pp. 3 - 40.

(١٠٦) Larry Diamond, "The Rule of Law as Transition to Democracy in China," *Journal of Contemporary China*, vol. 12 (May 2003), pp. 319 - 331, and Zhao, ed., Ibid., pp. 79 - 90.

في ذلك تنمية اقتصادية كما حدث في تايوان (وإن كان أقل تدرجاً) وكوريا الجنوبية. وبحسب تقديرات العالم الاقتصادي «هنري روين» من معهد «هوفير» والرئيس الأسبق في مجلس الاستخبارات الوطني، فإن معدل الدخل الفردي في الصين سيستمر في التزايد السريع على الرغم من أنه يعرف بطئاً جزئياً حالياً بحوالى ٧ في المئة سنوياً؛ فمستوى النمو سيرفع مستوى الدخل الفردي في الصين من ٦٠٠٠ دولار حالياً (على مستوى تعادل القوة الشرائية) إلى ١٠,٠٠٠ دولار (بحسب قيمة الدولار لعام ٢٠٠٦م) بحلول سنة ٢٠١٥م؛ أي تقريباً المستوى نفسه الذي بلغته المكسيك وماليزيا حالياً وأكثر بقليل من الدخل الفردي في كوريا الجنوبية في مرحلة الانتقال الديمقراطي عام ١٩٨٧م. وبحلول عام ٢٠١٥م، يتنبأ «روين» بأن تصبح الصين على الأقل «حرة جزئياً» (كما ترى ذلك تقييمات بيت الحرية للحقوق السياسية والحريات المدنية). وافتراضاً أن النمو السنوي سيبطُؤ بنسبة ٥ في المئة في السنوات العشر الآتية، وعلى الرغم من أن «روين» يفترض أن النمو السنوي في الصين سيعرف تراجعاً بنسبة ٥ في المئة في غضون العشر سنوات القادمة، إلا أنه يتنبأ أيضاً بأنها بحلول ٢٠٢٥م سيرتفع الدخل الفردي فيها إلى ١٤,٠٠٠ دولار (بحسب قيمة الدولار لعام ٢٠٠٦م)؛ أي ما يعادل الدخل الفردي في الأرجنتين وبولندا مجتمعيْن. وبحلول ذلك الوقت، يتنبأ «روين» بتحول الصين إلى الديمقراطية استجابة إلى الحراك الداخلي الذي تمت مناقشته في الفصل الرابع: إذ سيمارس توسيع مستويات التعليم والمعلومات، وتنامي التعقيدات المجتمعية والتعددية، ضغطاً على الدولة لمنح مزيد الحرية السياسية والمنافسة من أجل الحفاظ على الشرعية[١٠٧].

لقد أولى استطلاع الرأي العام دعماً خاصاً لتحليل «روين»؛ فبين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢م عرفت الصين ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الدعم للقيم الديمقراطية على الرغم من أنها لم ترقَ إلى المستويات نفسها في كلٍّ من هونغ كونغ وتايوان. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة الصينيين المتفقين

---

(١٠٧) Henry S. Rowen, "When Will the Chinese People Be Free?," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3 (July 2007).

انظر أيضاً تصوراته الأصيلة في عمله: Henry S. Rowen, "The Short March: China's Road to Democracy," *National Interest*, vol. 45 (Fall 1996), pp. 61-70.

مع فكرة أن «قادة الحكومة في مقام رب الأسرة وينبغي لنا اتباع قراراتهم» من ٧٣ في المئة إلى ٥٣ في المئة. وتراجعت نسبة أولئك الراغبين في «تفويض الأمر كله... للقادة أصحاب الأخلاق العالية» من ٧٠ إلى ٤٧ في المئة، في حين انخفضت نسبة أولئك القائلين بضرورة أن يتقبل القضاة التعليمات من السلطة التنفيذية للبت في قضايا مهمة، من ٦٤ إلى ٤٥ في المئة ـ حدث كل هذا فقط في ظرف عقد من الزمن. وبحلول عام ٢٠٠٢م، لم تكن مستويات هذا الرفض للقيم الشمولية مختلفة عن تلك الموجودة تايوان في منتصف ثمانينيات القرن الماضي؛ أي قبل فترة وجيزة من شروعها في التحول الديمقراطي[١٠٨]. وعلاوةً على ذلك، إن الخاصية الفردية التي ارتبطت بشكل أكثر قوة بدعم القيم الديمقراطية في الصين تتجلى في التعليم. ولما أصبح الصينيون أكثر تعلّماً استمروا في دعمهم للقيم الديمقراطية[١٠٩].

أما الاحتمالان الأخيران للتحول الديمقراطي في الصين، فيفترض عدم نهاية النظام، ولا تحويل نفسه تدريجياً نتيجة لنجاحها. وستسقط لتتبنّى شكلاً من أشكال النظام الشمولي أو الديمقراطية. وفي هذين الرأيين المختلفين هناك فساد مجتمع في أسس المعجزة الاقتصادية في الصين، ويرى العالم السياسي «منشين باي» أنها لن تستطيع معالجته وإصلاحه؛ لأن الحزب والدولة يوجدان في صلب المشكل. ويعدّ «باي» باحثاً مقيماً يعمل بمؤسسة كارنيغي في واشنطن، الذي (مثل «دالي يانغ») وُلد وترعرع في الصين، وهو الآن أحد الدارسين المتميزين في أمريكا؛ إذ يصرّ على أن دكتاتورية الصين لم تعد تعرف «تطوراً»، بل هي «دولة مفترسة لامركزية» حيث «المصالح الفردية لوكلائها» ـ الذين يستفيدون من الطفرة ويصيرون أغنياء في أسرع وقت ممكن بأي وسيلة تدمر الاستقرارالسياسي ببطء. ونتيجة لذلك، تعرف البلاد نمواً اقتصادياً غير دائم «دائم الحصول عليه على حساب تفاوت متنامٍ ونقص استثمار في الرأسمال البشري، وإلحاق للدمار بالبيئة والفساد الرسميّ

---

(١٠٨) Gilley, *China's Democratic Future: How It Will Happen and Where It Will Lead*, p. 69, and Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999), p. 189, table 5.7.

(١٠٩) Yun-han Chu, "Political Value Change in Hong Kong, Taiwan, and China, 1993 - 2002," paper presented at: The Conference of Democratization in Greater China, Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, 20 - 21 October 2006.

المنتشر»[110]. وشهدت العديد من المدن والدول الجريمة المنظمة للسيطرة على الأعمال التجارية بتواطؤ من السلطات وحمايتها حتى أصبحوا «دول مافيا محليين»[111]. إن الحكام المحليين يفترسون الفلاحين الفقراء؛ إذ يفرضون عليهم ضرائب ورسومات غير قانونية، ويبيعون أراضيهم قسراً من أجل تنميات مربحة[112]. ويزعم تقرير حكومي لعام ٢٠٠٦م «أنّ أكثر من ٦٠ في المئة من شراء الأراضي الحديثة من أجل البناء كانت غير قانونية»[113]. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م، «حذّر المراجع الأعلى للبلاد من أن نهب الدولة للملكية التي أحكمت قبضتها عليها وسوء استخدامها دمر قيمة العديد من الممتلكات وشكلت الخطر الأكبر الذي واجهته الدولة»[114]. وقام الرئيس «هيو جين تاو» بإطلاق حملات رفيعة المستوى، ولكن كان ذلك انتقائياً، لإقصاء المنافسين، وأخفق في معالجة الأزمة الواسعة. وتنبأ «باي» ونقاد آخرون بعدم قدرة النظام على تصحيح نفسه في أكثر من طريقة سطحية. وستُسلم عاجلاً أم آجلاً إلى «ديناميات التدمير الذاتي الموجودة في كل الأوتوقراطية تقريباً: محاسبة سياسية محدودة وعدم التجاوب للمطالب الشعبية والتواطؤ والفساد»[115].

وإذا نظرنا إلى الصين على هذا النحو، فسيتضح لنا تعثرها في منتصف الطريق في تحولها وهي تفتقر إلى الوسائل المؤسساتية أو القدرة على استكمالها. وقريباً جداً، ستعيق هذه الأمراض النمو الاقتصادي وستزيد من حدة السخط الشعبي وتدمر الشرعية وقدرة الدولة. ولا يتوقع «باي» دنو سقوط الشيوعية في أي وقت، بل يمكن للنظام أن «يقع في شرك الركود الاقتصادي والسياسي طويل الأمد» قبل أن يشهد دماراً مدوياً في نهاية

(١١٠) Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy*, p. 209.

(١١١) المصدر نفسه، ص١٦١ ـ ١٦٥. وكما في الولايات المتحدة وأوروبا، فالقطاعات المفضلة لدى المافيا تضم العقار والنقل والبناء.

(١١٢) المصدر نفسه، ص١٨٩ و١٩١ ـ ١٩٦. إن الحزب نفسه قدم تقريراً يضم سبعاً وثمانين «حادثة جماعية» عام ٢٠٠٥م، ما يمثل أكثر من ٦ في المئة مقارنة مع العام الماضي. انظر: Saich, "China in 2006: Focus on Development," p. 35.

(١١٣) إن النسبة ارتفعت إلى ٩٠ في المئة في بعض المدن. انظر: المصدر نفسه، ص٣٨.

(١١٤) المصدر نفسه، ص٣٩.

(١١٥) Pei, Ibid., p. 208.

المطاف «مثلها في ذلك مثل إدارة بنك سياسياً» إذا لم يتم إصلاحها من الأساس[١١٦]. وقد سبق أن عرفت الصين أحد المؤشرات القوية التي تظهر بأن نظامها أخذ يفقد الثقة بنفسه. وفي عام ٢٠٠٦م، قال لي أحد الصينيين المثقفين المطلعين: إن المسؤولين الصينيين الشيوعيين يحولون ثروتهم الخاصة شيئاً فشيئاً إلى الخارج. واسترسل قائلاً: «إننا متشائمون [حيال آفاق النظام]»، «وإنهم أكثر تشاؤماً».

ويعتقد «باي» أن انهيار النظام سيأتي على الأرجح بشكل جديد من أشكال النظام الشمولي (أو إخفاق الدولة) كما يمكن أن يأتي بالديمقراطية. ومع ذلك، ثمة وجهة نظر يحدوها الأمل في أن هذا «الفساد وسوء الحوكمة والظلم وعدم الاستقرار والقمع» سيؤدي إلى: الديمقراطية[١١٧]. ويرسم «بروس جيلي» في كتابه المستفز **مستقبل الصين الديمقراطي** (*China's Democractic Future*) ـ عالم السياسة الكندي الذي قضى تقريباً عقداً من الزمن وهو يعدّ تقارير عن الصين ـ ما أظنه السيناريو الأكثر عقلانية في ما يخص التحول الذي يمكن أن تشهده الصين.

وكل الأنظمة الشمولية لُعنت بنجاحها، كما أنها لُعنت بفشلها. وإذا كان «روين» مصيباً في استقراءاته لمستقبل النمو الاقتصادي الصيني، فإنه من المفروض بحلول العام ٢٠٢٥م أو أي تاريخ في الأفق، أن يدخل السواد الأعظم من الصينيين ـ إلى حدٍّ ما ـ ضمن الطبقة الوسطى. أما وقد وفرت لهم بشكل كبير القاعدة المادية من أجل غد أفضل، فسيطالبون بالعدل والكرامة والمحاسبة والحق في التعبير. وحتى في مستقبل تتخلله مجهودات تدريجية في بلوغ الإصلاح والحوكمة الأفضل، فإن هذه الطبقة الوسطى الجديدة ستقوم بعقد المظالم بخصوص الفساد المحلي، والمحسوبية والظلم، وستكون الحكومة المركزية عاجزة عن معالجتها في غياب الآليات الديمقراطية التي تمنح الناخبين على اختلاف مستويات الحكومة، القدرة على استبدال زعمائه الذين لا يؤدون واجبهم على أحسن وجه، تلك هي الرواية الموسومة بالتفاؤل. وفي سيناريو أكثر تشاؤماً، إذا بلغت الصين مستوى

(١١٦) المصدر نفسه، ص٢١٠ ـ ٢١٢.

(١١٧) Gilley, *China's Democratic Future: How It Will Happen and Where It Will Lead*, p. 33.

توقعات «روين» من الدخل القومي دون التخفيف من حدة التفاوت والفقر، فإن «تطرف الفقير» سيبلغ بحق أبعاداً انفجارية، وسيأتي التغيير السياسي على نحو مختلف وأكثر عنفاً[118]. وفي أيٍّ من السيناريوهات، جادل «جيلي» أن حكام الصين مطالبون بالتعامل مع مجتمع مدني أكثر اتساعاً ودهاء، ومرتبطٍ بشبكات أفضل مما كانت عليه الحال خلال الثورة الديمقراطية الأخيرة عام ١٩٨٩م. وهذه النتيجة هي التي يتعذّر اجتنابها من جيل إصلاح السوق المتغير وامتداده خلال العقد الماضي[119]. ومع ازدهار الجرائد والكتب وأجهزة التلفزيون والحواسيب، «أصبحت الصين مغمورة بالمعلومات التي كانت تُعدّ في مستهل التسعينيات مدعاة لإثارة الفتن»[120]. وارتفع العدد المسجل للمنظمات غير الحكومية رسمياً مع الحكومة من ٤٥٠٠ عام ١٩٨٨م إلى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عام ٢٠٠٦م، ويقدر بعضهم أن يكون العدد الحقيقي بمقدار عشر مرات هذه الأعداد المذكورة[121].

وللاستجابة لتطلعات هذا المجتمع الأكثر وثوقاً بنفسه والأكثر تعلّماً وارتباطاً وكثير المطالب ديمقراطياً، سيشرع زعماء الصين على الأقل في السماح بأكبر قدر من الحرية في التنظيم والتعبير والتجمع والانتخابات التنافسية لاستبدال الزعماء الذين عجزوا عن أن يقدموا أداء مرضياً، بمستوى أفضل إلى حدٍّ ما في القرية. وتدرك النخبة الحاكمة في الصين النتائج التي سيتمخض عنها طريق الإصلاح: الوصول إلى الديمقراطية؛ ومن المرجح جداً السقوط من سلطة الحزب الشيوعي، لذلك ظلت تقاومه بشدة. وقد تعني المقاومة المطلقة مع ذلك اضطراباً عنيفاً يولده الاحتجاج الشعبي كما وقع عام ١٩٨٩م، غير أن الاضطراب هذه المرة صادر عن مجتمع مدني أكثر اتساعاً والتزاماً، قادر على أن يسقط النظام فجأة وبشكل حاسم قبل أن يتسنى لزعماء الحزب حماية أفرادهم وممتلكاتهم. وهكذا، قد يأتي زمان (كما أتى في كوريا الجنوبية وتايوان) عندما ارتأت النخبة الحاكمة أن تخاطر

---

(١١٨) An Chen, "China's Changing of the Guard: The New Inequality," *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 1 (January 2003), pp. 51 - 59.

(١١٩) Gilley, Ibid., pp. 62 - 94.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص٧٣.

(١٢١) Ying Ma, "China's Stubborn Anti-Democracy," p. 6.

بفقدانها للسلطة أفضل من أن تخاطر بفقدان كل شيء. وعليه؛ فإنه إذا تدهورت الأوضاع، ضمن المحتمل أن يكون لهم مستشارون يذكرونهم بدروس التاريخ الحديث: «إن الأنظمة التي مكثت طويلاً، شاهدت حكامها وهم يُنتزعون من مناصبهم ويقتلون رمياً بالرصاص في الرأس»(١٢٢).

ومع ذلك، ليس ثمة مؤشر على أن قيادة الحزب الشيوعي مستعدة لتبني إصلاحات ديمقراطية تدريجياً. وكما أوضح «باي»، إن الإصلاحات المتواضعة التي تم إطلاقها في أواخر الثمانينيات توقفت فجأة؛ إذ تم التلاعب بالانتخابات التنافسية المرتبطة بلجان القرويين بشكل متزايد من قبل زعماء الحزب المحلي ومن عناصر مجرمة. وأخفق مؤتمر الشعب الوطني في الوصول إلى صناعة القانون ومراقبة السلطة، بل لم يتمكن من أن يصير أي مشروع قانون مقترح من منتدبيه قانوناً، وظلت اجتماعاته السنوية ـ كما لاحظت ذلك صحيفة **نيويورك تايمز** مؤخراً في افتتاحيتها ـ مجرد مخططات استعراضية لوضع خاتم الشرعية على قرارات اتخذت سلفاً»(١٢٣). وتراجعت الدعاوى القضائية الإدارية بشكل واضح لما أدرك المدعوون أن لهم فقط واحدة من خمس نسب من فرص نجاحهم. وبدأت السلطة تحتجز المحامين بشكل متزايد وتنتهك حقوقهم. وأصبحت المحاكم تفتقر إلى ما يكفي من الموظفين، وتعاني التسييس بشكل كبير(١٢٤). ومن المرجح أن تلغى خطة النفقات المحدودة على الإصلاح السياسي؛ لأن زعماء الحزب الشيوعي ـ وكما فسّر ذلك «جيلي» ـ «وضعوا رهن اعتقال من صنع أيديهم؛ فقد يرفضون الإصلاح ويواجهون الاحتجاجات، أو يوافقون على الإصلاح ويفقدون مناصبهم»(١٢٥).

وقد ينشأ الغضب والاحتجاج الشعبي ليس فقط عن التطلع إلى الديمقراطية التي ولّدتها التنمية كما حصل في كوريا الجنوبية في الثمانينيات، بل ينشأ أيضاً عن إفلاس شمولي. وقد يفقد النظام الشيوعي «تفويض

(١٢٢) Gilley, Ibid., p. 99.

(١٢٣) انظر الافتتاحية المعنونة: "China's Sort of Congress," New York Times, 15/3/2007.

(١٢٤) Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy*, pp. 55-80.

(١٢٥) Gilley, *China's Democratic Future: How It Will Happen and Where It Will Lead*, p. 101.

السماء» بما أن أمراض سوء الحوكمة بلغت جمهوراً عريضاً، مثله في ذلك مثل السلالات الحاكمة الصينية السابقة. ويؤكد «جيلي» و«باي» أن الجريمة والفساد والغش والمحسوبية والاختلاسات البنكية والظلم المحلي وعدم استجابة الدولة لمطالب الشعب، إضافة إلى مجموعة من الأمراض الأخرى التي تشكّل تهديداً للنظام. وإن الارتفاع المفاجئ في التفاوت الاقتصادي إلى مستويات أصبحت الآن «تنافس بعض البلدان الأكثر انحرافاً في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا»، يمكن أن يصير دافعاً سامّاً[١٢٦]. وتزداد الهوة اتساعاً بشكل سريع بين طبقات الدخل وبين المدن والقرى. ومع تباطؤ التنمية وارتفاع معدل البطالة في المناطق القروية، نزح الشباب نحو المدن ليشكلوا مجموعة ضخمة من المهاجرين المتشردين المستعدة للتعبئة والاحتجاج. «وفي أي لحظة تجد أكثر من ١٢٠ مليون عامل مهاجر قروي يتيهون في شوارع المدن الصينية بحثاً عن الشغل»[١٢٧]. وإن النقص الحاصل في دعم قطاعَي الصحة والتعليم الذي يجعل البلاد معرّضة لأوبئة مثل الإيدز وإنفلونزا الطيور أو لاندلاع أزمات مثل أزمة «السارس»؛ أي المتلازمة النفسية الوخيمة (SARS) عام ٢٠٠٣م، حرم الفقير حتى من الوصول، على نحو محدود، إلى العناية الصحية التي كانوا يتمتعون بها في ظل النظام الشيوعي (الحقيقي). وانفجرت الأمراض المزمنة وسط تقارير تتحدث عن ارتفاع حالات فيروس نقص المناعة المكتسبة بنحو ٣٠ في المئة عام ٢٠٠٦م، وضرب مرض التهاب الكبد ١٠ في المئة من السكان[١٢٨]. وتآكل ثلث أرض الصين بشكل خطير، وتلوثت ثلاثة أرباع بحيراتها ونصف أنهارها؛ وأصاب ثلاثاً وثلاثين ألف سد (بما في ذلك مئة سد كبير)، «نقص في

---

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٨، ويقدر الآن عامل «جيني» للتفاوت في الدخل بنسبة تتراوح ما بين ٠,٤٥ و٠,٥٠ (على سلم حيث يمثل ٠ قيمة المساواة و١ يمثل تفاوتاً بحتاً). انظر: Saich, "China in 2006: Focus on Development," p. 40.

ولكن جيلي يذكر بعض المصادر التي تشير إلى إمكانية أن يكون مقداره عالياً ليبلغ ٠,٦٠، ومن ثمّ يجعل منها النسبة الأقل في العالم. ويذكر «سيش» مصادر رسمية تصف الفجوة الموجودة بين الريف والحضر من حيث الدخل في حدود ٣,٢٢ إلى ١ عام ٢٠٠٥م.

(١٢٧) Ying Ma, "China's Stubborn Anti-Democracy," p. 5.

(١٢٨) Harry Harding, "Think Again: China," *Foreign Policy*, vol. 86, no. 2 (March-April 2007).

منسوب مياهها». ونتيجة لذلك، انتشرت الصحاري (إلى حدود بكين)، والتلوث القاتل والفيضانات المدمرة(١٢٩). وعلينا ألا ننسى الحديث عن وضعية السلامة الطرقية وأماكن العمل؛ إذ راح أكثر من مئة ألف قتيل ضحية حوادث السير عام ٢٠٠٢م، ومئة ألف حالة مرضية في عام واحد جراء تسرّب سمّ الجرذان إلى بيئة الإنسان، ومستوى الوفيات التي تخلّفها الألغام المزروعة أكثر بثلاثين مرة عن تلك الموجودة في الهند(١٣٠). ويمكن لأي من هذه المشاكل ـ بغض النظر عن تفاعلها المعقد ـ أن تتفجر في شكل الأزمة في العقد المقبل أو في شكل ما يسميه «جيلي» «الأزمة ذات الورم الخبيث» عندما ينتشر الاختلال الوظيفي وراء الحدود الأولية يؤثّر في وظائف أخرى وفي البلاد برمّتها(١٣١). وقد تستمر النخبة الحاكمة المؤهلة بشكل متزايد للتسيير، في تجاوز المشاكل إلى حدٍّ ما. ولكن السؤال القائم هو ما إن كانت النخبة قادرة على معالجة المحن الأساسية التي تنال من أسس الاستقرار. وإذا فشلت في ذلك، فإنه في خضم انحطاط الأداء السياسي والاقتصادي، أي أزمة من الأزمات ـ تتعلق بسوق الأوراق المالية أو بكوارث بيئية أو بوباء يصعب تدبيره على نحو جيد ـ يمكن أن يحلّ النظام. ولأسباب عملية بحتة، يمكن أن يكون أصحاب الأعمال بمن فيهم الموالون للنظام أو أولئك الذين ليس لهم التزام خاص بالديمقراطية، من بين

---

(١٢٩) Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy*, pp. 175 - 176.

تم إيراد البيانات التي وردت بشأن السدود في عمل جيلي، انظر: Gilley, *China's Democratic Future: How It Will Happen and Where It Will Lead*, p. 103.

وفي عام ١٩٧٥م قدّم تقريراً حول سدّين توأمين تفجرا في إقليم «هينان» أدى إلى وفاة حوالى ثلاثمئة شخص. ولا تملك الدولة في الصين حالياً إخفاء أي كارثة تقترب من هذا الحجم على الرغم من مستوى رقابتها للإنترنت ووسائل الإعلام الأخرى. وللاطلاع على آراء تتوقّع أن أزمات عميقة في الحوكمة ستشل الحزب الشيوعي واحتمال أن تطيح به في العقدين المقبلين، انظر: Shaoguang Wang, "China's Changing of the Guard: The Problem of State Weakness," *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 1 (January 2003), pp. 36-42, and Guogang Wu, "Why the Regime is Decaying and Headed for Crisis," paper presented at: The Conference of Democratization in Greater China, Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, 20-21 October 2006.

ومع ذلك، يشكك كلٌّ من «وانغ» و«وو» في أن تؤدي الأزمة الناشئة عن اضمحلال الدولة إلى الديمقراطية.

(١٣٠) Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy*, p. 170, and An Chen, "China's Changing of the Guard: The New Inequality".

(١٣١) Gilley, *China's Democratic Future: How It Will Happen and Where It Will Lead*, p. 103.

الأشخاص الأوائل الذين سيتخلَّون عن حزبهم. والشيء نفسه ينطبق على الطبقة الوسطى المتنامية التي تدفع ضرائب تفرضها الحكومة على أموال حصلوا عليها بعرق جبينهم. وبدأ رجال الأعمال في بعض المناطق في تسريب الأموال إلى نشطاء ديمقراطيين ومثقفين.

كما ينذر الدعم الديني المتزايد للمجتمع المدني بإمكان إلحاق ضرر كبير بالحكم الشيوعي. وثمة تحدٍّ واضح للنظام الشيوعي من قبل «فالون غونغ»؛ وهي حركة حديثة مبنية على مبادئ البوذية وبعض التعاليم والممارسات التقليدية الصينية؛ إذ كانت الحكومة تفترض أن يبلغ عدد أفرادها سبعين مليون منخرط داخل الصين في الوقت الذي أطلقت ضدها حملة وحشية لوقف نموها عام ١٩٩٩م[١٣٢]. وعلى الرغم من استمرار حظرها، فإن حركة «فالون غونغ» احتفظت بأتباع ناشطين في السر، يقومون بتوزيع إعلاناتها سراً وعلى نحو واسع في الصين، بما في ذلك «انتقاداتها التسعة» للحزب الشيوعي الصيني. كما عرفت المسيحية هي الأخرى ازدهاراً واسعاً، وإذا أُضيف إلى حوالى ٣٥ مليوناً من أتباع الكنائس التي تخضع لعقاب الدولة، العدد الهائل من المتعبدين في الكنائس غير المسجلة أو «بيوت الكنائس»، فإن عدد المسيحيين يمكن أن يتجاوز مئة مليون مسيحي؛ أي فعلياً أكثر من ٧٠ مليون عضو رسمي في الحزب الشيوعي[١٣٣]. ومما يجب أن يقلق النظام هو فقدان أعضاء الحزب الشيوعي ثقتهم به، في حين أن الديانة المسيحية وديانات منظمة أخرى شرعت في ملء هذا الفراغ الأخلاقي. وبالفعل، ليس من محض الصدفة أن يصير العديد من الزعماء والمثقفين الذين كانوا خلف حركة «تيانانمين» عام ١٩٨٩م، ضمن المسيحيين المخلصين، في حين انضم آخرون إلى حركة «فالون غونغ». ولا تملك إلا قلة قليلة من أنظمة المعتقد قوة تحريك الشعب وتوحيده حول قضية واحدة مشتركة مثلما يفعل الدين.

---

(١٣٢) Seth Faison, "In Beijing, a Roar of Silent Protesters," *New York Times*, 27/4/1999, <http://parthers.nytimes.com/library/worl/asia/042799china-protest.html>.

(١٣٣) Richard Spencer, "Christianity Is China's New Social Revolution," *Telegraph*, 30/7/2005, <http://parteners.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2005/07/30/wchina30.xml>, <http://www.time.com/time/magazine/article/00.,1229123,9171,0html>

وثمة نظام اعتقاد تؤمن به الديمقراطية نفسها، يمكن أن ينسجم مع الدين ويحفزه(١٣٤). و«يعتقد أن الصين لديها زعماء ليبراليون مثقفون أفضل من أولئك الذين كانوا في الاتحاد السوفياتي» إبان تحولها(١٣٥). وبدأت تنتشر الأفكار الليبرالية والديمقراطية والأعمال الرائدة في الصين، ليس فقط في الجامعات، بل أيضاً في المدارس والمعاهد الرسمية للدولة وللحزب الشيوعي ذاته(١٣٦). وكانت الإدانات التحررية للدولة المتغطرسة (بما في ذلك تلك التي أصدرها عالم الاقتصاد النمساوي «فريدريك هايك») أيضاً شائعة، إضافة إلى ترجمة العديد من الأعمال الديمقراطية بشكل هادئ داخل الصين. ولكن بدأ المفكرون الديمقراطيون الصينيون، أيضاً، يعودون إلى التقاليد «الكونفوشوسية» و«الطاوية» من ثقافتهم، وإعادة تفسيرها في ضوء القوانين الديمقراطية المعاصرة. وإلى جانب الكتّاب والفنانين، يسعى هؤلاء الدارسون أيضاً إلى تحويل «المعرفة الديمقراطية إلى ثقافة» كما شرح لي أحدهم ذلك. كما يُعدّ نشطاء الحركة السرية الديمقراطية الصينية مبتكرين؛ إذ حرصوا على الترويج لكتب ومجلات إصلاحية محظورة وإيجاد طرق في الإنترنت نحو «الأخ الأكبر» «Big Brother»، مستعملين في الأغلب كلمات المرور السرية لتجنب الشرطة الإلكترونية. ويمكّن العالم الإلكتروني الظاهري للرسائل الإلكترونية و«المدونات»، والهواتف الخلوية والرسائل النصية، هؤلاء من الاتصال ببعضهم بعضاً عبر مسافات شاسعة، ومن ثَمّ الإبقاء على الاتصال بمجموعة واسعة من الأنشطة. ولهذه الأسباب كلها، أخذت تتشكل الشبكة المدنية الوطنية الضرورية ببطء من أجل حركة

---

(١٣٤) في واقع الأمر، قال لي أحد رواد المثقفين الديمقراطيين العلمانيين: إنه في غياب بعض الإيمان الأخلاقي أو الديني، «يمكن فقط الحصول على معرفة ديمقراطية، وليس على ثقافة ديمقراطية».

(١٣٥) Gilley, *China's Democratic Future: How It Will Happen and Where It Will Lead*, p. 70.

(١٣٦) أصبت بالذهول وأنا أعاين ذلك مباشرة عام ٢٠٠٢م عندما قدمت محاضرة بعناية في معهد الحزب المركزي في بكين حول كيفية خلق التنمية الاقتصادية تدريجياً: الحاجة إلى «مزيد من محاسبة المواطنين للزعماء السياسيين». ولرفع الحرج والمشاكل عن مضيفيّ وكفلائي، حذفت إيراد «كلمة دي» ـ ديمقراطية. ولكن ملاحظاتي خلفت عاصفة من نقاش حاد بين الأساتذة المقيمين والباحثين في معهد الحزب المركزي؛ إذ شددت مجموعة منهم على أن يُدخل الحزب ديمقراطية داخلية. وقد تم إعادة إنتاج قسم مهم من كلمتي. انظر: المصدر نفسه، ص٦٥. ويقدم «جيلي» دليلاً على تصدع داخل الحزب (ص٨٨).

ديمقراطية شعبية. وقد تكون لها قدرة مفاجئة على زعزعة النظام بحلول الأزمة المقبلة.

وفي سلسلة السيناريوهات التي يتصورها بروس جيلي وملاحظون آخرون معه بشأن الصين، تُطرَح إمكانية أن تمزق حركة شعبية مدنية ناشئة، القيادة العليا. ويمكن أن يختار الإصلاحيون والبراغماتيون في الحزب التفاوض مع المعارضة الديمقراطية. وكما هو الحال في إسبانيا، وأمريكا اللاتينية، وبولندا وأماكن أخرى، فإن حصيلة الميثاق ستقدم تنازلات مثل «الحفاظ على ماء الوجه والحفاظ على المصالح» لفائدة النخب المحافظة وكذا الجيش، الذين من المحتمل أن ينشقوا عن التأسيس في وقت مبكر من الأزمة من خلال رفض تكرار خطئه الذي وقع فيه عام ١٩٨٩م[١٣٧].

والسؤال المطروح إذاً هو ما إن كانت هناك منظمة في المجتمع قادرة على منح بديل سياسي؟ ـ لا توجد حالياً، ولم تكن موجودة البتّة في روسيا عام ١٩٩٠م. وإن تقديري أن يحدث في الصين، الأمر نفسه الذي حدث في روسيا: ستجتمع القوى المعارضة ضمن ائتلاف واسع بشكل مرحلي لطرد النظام الشيوعي، قبل أن يتجه كل واحد منها إلى حال سبيله. ومن المستبعد جداً أن تصبح للصين ديمقراطية دائمة وفاعلة بحلول ٢٠٢٥م، بل سيحكم الحزب الشيوعي (إذا بقي في السلطة) الصين لمدة ستة وسبعين عاماً، ليتجاوز بذلك سبعين عاماً من حكم الحزب الشيوعي لروسيا والحزب الثوري المؤسسي للمكسيك. ومن ثَمّ، قد أجرؤ على التنبؤ مع الحفاظ بقدر من الثقة فأقول: في أفق عام ٢٠٢٥م، ستتبنى الهند أساساً النظام السياسي نفسه الذي تتبناه حالياً، غير أن هذا الكلام ينسحب على الصين.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١٣٧. والاقتباس مأخوذ من ص ١٣٣.

# الفصل الحادي عشر

## أفريقيا وتجاوز الحكم الفردي

كانت رحلتي الأولى إلى نيجيريا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤م، وكادت أن تكون الرحلة الأخيرة لهذا البلد. وصلت إلى لاغوس في رحلة طيران مبكرة، مبتهجاً بنبض الحياة، مستنزفاً من شدة الحر، وغير مستعدّ لما قد يأتي من الأحداث. إنني جئت إلى هذا البلد في الأيام المثيرة للفترة الأولى من رواج النفط. في العام الماضي، تضاعفت أسعار النفط أربع مرات في وقت بلغ فيه إنتاج نيجيريا من النفط مليونَي برميل يومياً. وتضاعفت عائدات نيجيريا من النفط ثلاث مرات، فأصبحت الحكومة تنفق وتبني بشكل جنوني. كان الكل يأمل في تنمية سريعة وتحول من الحكم العسكري إلى الحكم الديمقراطي.

بعدما تخلصت من الجمارك، توجهت إلى المدينة بحثاً عن غرفة في فندق. وتسرب الشك إلى قلب سائقي ـ الذي كان رجلاً بشوشاً ومضيافاً، واسمه جوني ـ لما سمع عدم قدرتي على دفع مبلغ كبير من أجل الحصول على غرفة في فندق. ووفاء بأداء واجبه، فقد اصطحبني من حانة سيئة السمعة مملوءة بالصراصير إلى حانة أخرى، إلى أن وجدنا تسوية، أغلى مما أستطيع دفعه، وأقذر مما كنت أتصور. شكرت «جوني» وسألته عن مقدار المال الذي أدين له به.

ضحك بشكل ودود وقال: «لا تهتم بأمر المال، أنا صديقك، الآن علينا مساعدتك على تحويل الدولارات التي بحوزتك».

ـ «لا أستطيع صرف شيكاتي إلا في البنك»، أجبته.

ـ «لا»، أجاب بغضب شديد، إن البنوك تحتال عليك، سأساعدك على الحصول على نسبة صرف عملات أفضل.

رافقت «جوني» متردداً سيراً على الأقدام عبر الأزقة الضيقة بجزيرة لاغوس، وأنا أشكو من تعب السفر الشديد. فتوجهنا إلى حانة فندق راق، حيث التقينا شخصاً على وجهه ابتسامة شريرة، ويحمل نظارات شمسية داكنة، وتنبعث من أنفاسه رائحة الخمر في الساعة العاشرة صباحاً. فكرت في «ضرورة الانسحاب من المكان». أطلقت العنان لنفسي للتمتع ببيرة في الصباح، وتبادلنا المجاملات. وبعدها، بدأنا حديثنا عن نسبة صرف العملات. تقدم محول العملات بحرص، وضحكت بتوتر قائلاً:

ـ «هذا أقل ما يمكنني الحصول عليه في البنك». (كان ذلك أقل بكثير من نسبة صرف العملات). «لا أريد أن أزعجكم، سأكتفي بالذهاب إلى البنك».

لكن «جوني» كان مصراً: «انظر، إن البنوك تحتال عليك، سيفرضون عليك دفع عملات. أنت صديقي، وأحب الأمريكيين، سأعتني بك».

استمرت المفاوضات إلى أن تمكنت من الحصول على نسبة تحويل أفضل بقليل من نسبة التبادلات الرسمية، قلت: نعم، ووافقت على تحويل بعض المال ـ أقل بكثير مما كانا يأملان. رجعنا من حيث أتينا، وأتممنا الصفقة، وعدنا أنا «وجوني» بعد ذلك إلى الفندق. شكرت «جوني» وسألته عن مقدار المال الذي أدين له به.

أجاب: «لا تكترث إلى المال»، «فنحن أصدقاء، لنتناول بيرة أخرى». شاركته مرة أخرى، وأنا أعاني نقصاً حاداً في النوم. ثم طلبت منه تسوية الحساب الذي بيننا، طلب مني دفع ثمن خيالي. «هل أنت تمزح؟» أجبته الآن بغضب. تغيرت نبرة صوته إلى نبرة تحمل في طياتها معانيَ عدائية. صحيح، إننا بحثنا عن فندق في كل مكان مستخدمين سيارته، وساعدني على تحويل نقودي إلى العملة المحلية، وأصبح «صديقي»، وأن الأصدقاء لا يتنازعون حول أشياء مادية. لم يضف ـ أو لا يحتاج إلى ذلك ـ أنني كنت أيضاً في غاية السذاجة لما كنت أتفاوض بشأن الثمن مقدماً. وبنبرة محترمة، شكرته وأخبرته بأن الأجرة التي اقترحها غير مقبولة. تحركنا جيئة وذهاباً، بينما كان يُنهي شرب بيرته ويطلب أخرى. وفي الأخير، دفعت كثيراً من النقود في هذه الخمارة أكثر مما كنت أتصوره لقاء ما قدّمه إلي من

«مساعدة»، أقل بكثير مما كان يطلبه ـ ثم قلت «هذا كل ما أدفعه لك». استشاط غضباً. «إن أخي يعمل في قوات الأمن» أجاب موبخاً «لا أريد أن أبلغه أمر تحويلك العملة في السوق السوداء». هذا غير ممكن. قبل بمبلغ «جزئي» لكن أوضح لي أنه سيعود لشرب المزيد من البيرة ولعقد مزيد من الصفقات.

وبفضل المساعدة الحكيمة والسخية التي قدمها إلي أحد المسؤولين في السفارة الأمريكية ـ «دافيد ليون»، الذي تخرج مثلي في الجامعة مؤخراً ـ استطعت أن أفلت من قبضة جوني، وأقنعني بالبقاء في الفندق خلال الشهر الذي خططت له. إن هذه التجربة غيرت طريقة نظرتي إلى البلدان النامية.

وفي نيجيريا، صادفت بلداً في حالة هيجان اقتصادي وسياسي. كان هناك أكثر من الازدهار الاقتصادي المفاجئ، وكان هناك انحراف قيمي جلبه كسب المال السريع والسهل. هناك أيضاً فساد ضخم، ليس من حجم الفساد البسيط الذي حلّ بي، بل فساد تجلى في رشوة كبيرة، وسرقة لموارد الشعب. وانتشرت التقارير والإشاعات حول الوزراء الفيدراليين، والحكام العسكريين الذين ازداد تراثهم فحشاً، بينما يعيش الشعب العادي في البؤس ـ بحيث نجد في وسط مدينة «لاغوس» أكواخ القصدير، وأنابيب قذرة مفتوحة، وأطفالاً يلبسون الرث من الثياب. بعدما طلب المسؤولون ١٦ مليون طن من الإسمنت، «وهو طلب فاق الطلب الحقيقي للبلاد، أو فاق القدرة الاستعابية للميناء» أصبح الميناء الرئيس للأسماك مغلقاً لأسابيع لترسو فيه مئات السفن... التي تصلّب في هياكلها قدراً كبيراً من الإسمنت»[١]. وازداد احتياج الناس الغريب إلى البنزين، ليرغموا على الانتظار في طوابير محطات الوقود من الفجر إلى الغسق.

وخلال الخمس سنوات الأولى من حصول نيجيريا على الاستقلال عام ١٩٦٠م، ساد العنف والفساد، وتمت الإطاحة بالجمهورية الأولى عقب انقلاب عسكري في كانون الثاني/يناير ١٩٦٦م. وحاولت الأقاليم الجنوبية الشرقية في العام الموالي الانفصال، مخلّفة الحرب الأهلية البيافرية بين

(١) Peter Lewis, *Growing Apart: Oil, Politics, and Economic Change in Indonesia and Nigeria* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2007), p. 140.

الفترة الممتدة من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٠م. وبحلول ١٩٧٤م، أصبح حاكم نيجيريا، الجنرال «ياكوبو غووون»، الذي ساعد على إصلاح البلاد وتوحيدها بعد الحرب، يبتعد شيئاً فشيئاً عن الشعب. لقد أجّل، من دون شك، وعداً قطعه على نفسه بالرجوع إلى العمل بالديمقراطية، كما صارت الصحافة والمجتمع المدني ينتقدان فساد الحكومة، وهدر المال العام والحكم الشمولي. وازدادت مطالب طلاب الجامعة بالخصوص، المتمثلة في المحاسبة والحرية من خلال تنظيم الإضرابات والمقاطعات، والتظاهرات. أعرب الضباط العسكريون الذين لا يتمتعون بمناصب مربحة، عن قلقهم من مغبّة أن يجر «غووون» قوات الجيش إلى سوء السمعة. وفي ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٥م، أطاحوا بحكمه في انقلاب غير دموي، وهو ثالث انقلاب تعرفه البلاد خلال تسع سنوات. أعلن النظام العسكري الجديد للجنرال مورتالا محمد عن تحقيقات أدانت عشرة آلاف موظف حكومي لسوء استغلال منصبه أو الافتقاره لعنصر الإنتاجية، ثم أعلن عن جدول زمني محدد لاستعادة الديمقراطية. ونقد النظام هذا الحكم، على الرغم من اغتيال الجنرال محمد في انقلاب فاشل، بُعيد استلامه السلطة بستة أشهر.

إن تدشين جمهورية نيجيريا الثانية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩م، كان من جوانب متعددة مؤشراً عالياً على الحرية، والازدهار، والوعد التنموي في البلاد، وعلى الرغم من الجدل الدائر حول الانتخابات الرئاسية، والتوترات العرقية العميقة، والإدانات المتصلة بالفساد الانتخابي، فقد كان هناك شعور بالأمل لا سابق له. وعقب نقاش دستوري موسع شمل مساهمات الشعب والعلماء السياسيين للبلاد، تبنّت نيجيريا نظاماً رئاسياً مبتكراً على شاكلة نظام الولايات المتحدة الذي يتبنى مبدأ الضوابط والتوازنات في احتواء الشطط في السلطة، ونظاماً فيدرالياً مرتباً ترتيباً دقيقاً لإدارة الصراع العرقي، وتبديد السلطة والموارد. كل حزب من الأحزاب الخمسة يتحكم على الأقل في تسع عشرة ولاية حكومية، حيث يمثل الحزب الحاكم الفيدرالي أكثر الأحزاب تنوعاً عرقياً في تاريخ نيجيريا. وانتعشت البلاد اقتصادياً من جديد لما ارتفعت أسعار البترول عقب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م. وفي الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٠م، ارتفعت عائدات نيجيريا من النفط إلى ضعفين ونصف (مما يفسر تقريباً كل أرباحها من

الصادرات، و٨٠ في المئة من دخل الحكومة). «بلغ مجموع المداخيل الفيدرالية ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٠م»، وارتفعت احتياطات نيجيريا الدولية بشكل سريع لتتعدى ١٠ مليار دولار[٢].

لكن لم يستطع هذا البلد الصمود؛ فعندما رجعت إلى نيجيريا في صيف ١٩٨١م، كانت الجمهورية الثانية تعيش الضياع، والنهب على نطاق واسع. وأصبحت الدولة تنفق بإسراف، وكان تفضل المشاريع المتعلقة «بالرسوم العسكرية» التي تتطلب «أموالاً طائلة» أولية، حيث يرجع قسم كبير منها إلى المسؤول عن منح العقد. وتم الاستغناء عن مشاريع كثيرة بسرعة بمجرد جمع الأموال الكبيرة. وكانت السيولة التي حصلت عليها الدولة من عوائد النفط غير كافية، حتى تضطر الحكومات إلى الاقتراض من الخارج واستلام أي مبلغ في وسع البنوك إقراضه. وطفحت على السطح فضائح الفساد بما في ذلك «سوء تصرف وزير التجارة في ٢,٥ مليار دولار من تصاريح الواردات، وقبول المشرعين لرشاوى كبيرة من شركة سويسرية، والإشاعات التي انتشرت في لندن حول حاكم نيجيري حاول تهريب ملايين النيرات إلى بريطانيا، وإفشاء وزير فيدرالي لسرٍّ مفاده أن الدولة كانت تفقد ما يقرب من مليار دولار سنوياً، جراء التزوير في جدول الرواتب»[٣]. وانفجر غضب الشعب في مطلع عام ١٩٨٣م عندما تعرضت إحدى أطول البنايات في لاغوس ـ مقر حكومة شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية ـ للدمار على إثر نار حارقة على ما يبدو، وبحسب ما صرّحت به إحدى الجرائد بأنه «عمل مرتب، ومخطط له، ومنفذ للتغطية على الفساد والاختلاس في الشركة»[٤].

ولم يقتصر الأمر على غنى السياسيين بشكل فاحش، وإنما تعدى إلى حرمان الشعب بشكل ملحوظ. خلال الفترة ما بين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣م، عندما كنت أدرس في جامعة «بايرو» في «كانو»، إحدى أكبر المدن ذات الغالبية المسلمة في الشمال، لم تكن الكتب الموجهة للتدريس متوافرة في المكتبة

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٥.

(٣) Larry Diamond, "Nigeria: The Uncivic Society and the Descent into Praetorianism," in: Larry Diamond and Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, eds., *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), p. 437.

(٤) ذكرت في: المصدر نفسه.

(ناهيك بمحلات بيع الكتب)، وكان على المدرسين إيجاد أدوات العمل الخاصة بهم، بما في ذلك الورق والطباشير في بعض الأحيان. عملياً، سُيِّجت كل ولاية بهياكل المستشفيات والمدارس التي لم يكتمل بناؤها، والطرقات غير الخاضعة للمعايير المطلوبة، والجرافات المهجورة، والأنابيب الصادئة التي توجد بجانب الآبار غير المحفورة في جماعات تفتقر إلى أي مورد مائي نقي.

إن نتائج السرقة والتبذير كانت كارثية. عندما حلّ الإفلاس بالازدهار الثاني لتجارة النفط عام ١٩٨٣م، كما هو الحال بالنسبة إلى كل المعادن، تراجع الدخل من ٢٤ مليار دولار إلى ١٠ مليارات، وتوقف استيراد المواد الخام الصناعية والسلع بشكل حاد، مخلفة حالات العجز وحالات التسريح المؤقت للعمال. ارتفعت الأسعار بشكل صاروخي، وازداد الوضع سوءاً جرّاء النقص في المؤن نتيجة الاستغلال البشع للمواد التجارية، خاصة الأرُزّ، من قبل السياسيين وأصدقائهم المقربين من رجال الأعمال. لما اضمحل دخل الدولة، أصبحت الحكومات عاجزة عن صرف مستحقات الأساتذة وموظفي الدولة، وعاجزة أيضاً عن شراء مواد التخدير للمستشفيات. وأغلق العديد من الخدمات بسبب الاضطرابات، وبدا الاقتصاد على حافة الانهيار الشديد، وأصبح الشعب يتوق إلى تغيير سياسي.

ولكن عندما تكون معظم فرص التقدم في الحياة خاضعة للدولة ـ وعندما تعني هذه الفرص إمكانية أن تصبح غنياً ـ فسيكون من الصعب أن تقنع السياسيين أن يلتزموا بقواعد اللعبة الديمقراطية، إذا كذبوا، ورشوا، وهربوا، وأساؤوا استخدام السلطة لجمع ثروة، فسيحشون أيضاً صناديق الاقتراع، ويسرقون الأصوات، ويشترون ذمم المسؤولين عن الانتخابات، ويهددون المعارضة، ويغتالون المنافسين من أجل كسب رهان السلطة. وفي أفق انتخابات ١٩٨٣م، اندلعت مواجهات عنيفة ذهب ضحيتها عدد لا يعدّ ولا يحصى من الناس. والأدهى من ذلك، حذرت صحيفة في «لاغوس»، «لقد تعبنا من الاحتفاء بالسياسة باعتبارها شعيرة من شعائر الموت... إذا عجزت السياسة عن الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية والعمل على احترامها... فسنستجدي السياسيين طالبين الحماية من نظامهم الدموي سيئ السمعة في

تعاملهم مع السياسة»[٥]. بدأ الطلاب المحتجون ينادون بالعودة إلى الحكم العسكري.

لم يكن سياسيو نيجيريا لينتبهوا إلى هذه الإشارات المحذرة، فشرعوا في تسميم الانتخابات في ظل انعدام كفاءة عالية، وغش، وانحياز إداري. تم إتلاف ملايين الأسماء الشرعية من السجل الانتخابي الذي امتلأ بحوالى ضعفي عدد الناخبين المسموح لهم بالتصويت. ومنع تحالف جديد للمعارضة من القيام بحملة رئاسية. وعلى رأس كل أسبوع من الأسابيع الخمسة المتتالية من الانتخابات لمستويات مختلفة من المناصب، أخذ سوء الممارسات الانتخابية يتزايد بشكل مروع.

قدمت رشاوى إلى المسؤولين عن الانتخاب، على كل مستوى لتزوير تقارير الانتخابات، وحرمت الجماعات برمّتها من حقوقها الشرعية. وتعاون موظفو [الحزب الحاكم] مع المسؤولين عن الانتخابات ومع الشرطة لمنع موظفي حزب المعارضة من مراقبة الاقتراع، ومن عملية عدّ الأصوات. وفي غياب هذا الحق الحاسم الذي يضمنه قانون الانتخابات، أعلن عن تقارير انتخابية لا تصدق[٦].

وأُعيد انتخاب الرئيس «شيهو شاغاري»، وفي الأسبوع الموالي، ضاعف الحزب الحاكم تقريباً من سيطرته على الولايات سيطرة كاملة، وأعلن فوزه في الولايات بشكل غير قانوني، ثم في الأسبوع الموالي، أحكم الحزب الحاكم قبضته على ثلثي مقاعد المجلس الوطني.

واستناداً إلى تقارير شهود عيان، أصابني الذهول من حجم الخيانة الانتخابية المبالغ فيها بوضوح، ولما مضى عام على استقراري بنيجيريا، توجّهت إلى السفارة الأمريكية، وبدعوة من السفير «توماس بيكيرنغ»، تمكّنت من لقاء كل الموظفين السامين في غرفة آمنة خالية من النوافذ، وحذرتهم قائلاً: «ثمة انقلاب قادم». لم يبالِ الملحق العسكري بالأمر. إنه كان يعرف كل الجنرالات السامين، وكان على يقين من أنهم «سيلقون رعاية» خاصة من

---

(٥) *Punch* (31 March 1983).

(٦) Diamond, Ibid., pp. 439-440.

لدن النظام المدني ـ وكان يعني من ذلك، أنهم سيُشترون بوفرة. ولاحظ المستشار السياسي أن الرئيس كان يرقّي وزراءه وساساته بيكيرنغ، مما ساعد على إعادة الهدوء إلى البلاد. ويحسب للمسؤول السامي، أنه الوحيد الذي أخذ تحذيراتي على محمل الجد، وهو أحد الديبلوماسيين الأمريكيين الأكثر كفاءة وأناقة خلال النصف الأخير من القرن الماضي، ومع ذلك، كان من الواضح لدي أن الانتخابات كانت مسرحية هزلية، وأن البلاد كانت تستشيط غضباً، وأن شرعية الجمهورية الثانية قد استهلكت. أراد الشعب التغيير السلمي في البلاد. وعندما سلب منهم مسار التغيير السلمي عبر صناديق الاقتراع، لم يبق أمامهم بديل سوى استخدام القوة. وبعد مرور ثلاثة أشهر في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣م، أطاح الجيش النيجيري بالحكومة ليعلن عن احتفالات واسعة في البلاد بهذه المناسبة، وتم القبض على مئات السياسيين السابقين، وحجز مبالغ ضخمة من المال وُجدت في منازلهم.

إن طرح أولئك الذين باركوا الانقلاب ـ ولا بد من أن أعترف بأن ذلك ما كنت أتوقعه ابتداء ـ يتمثل في كون الحكم العسكري قصيراً ومصحّحاً، لكن وعلى عكس ما كان متوقعاً، دام هذا الحكم عقداً ونصف العقد من الزمن تحت قيادة ثلاثة دكتاتوريين مختلفين، بحيث كان كل واحد منهم أكثر قمعاً وفساداً من السابق. وتمكّن «إبراهيم بابا نجيدا»، (ولمدة ثمانية أعوام) الدكتاتور الثاني الأكثر مكراً، للبقاء في هرم السلطة (في الوقت الذي ازداد فيه ثراءً بشكل فاحش) من خلال الوعد بتحول متطور نحو الديمقراطية تحت ضغط مستمر مارسه مجتمع مدني شجاع ومنظم بشكل مثير.

ولكن «بابا نجيدا» لم يأل جهداً في إدخال تعديل وإعادة التعديل وإعادة جدولة هذه العملية، محدداً موعداً تلو الآخر لتنفيذها، واضعاً حظراً على الأحزاب والمترشحين، بينما ظهرت «جمعية من أجل نيجيريا أفضل» الوهمية، مطالبة ببقائه في سدة الحكم. ولما انطلقت الانتخابات الرئاسية أخيراً، على الرغم من مجهودات «بابا نجيدا» لمنعها، وانتُخب رجل الأعمال «موشود آبيولا»، ذو الفكر المستقل، والشخصية الكاريزمية، أوجد «بابا نجيدا» ذريعة تلغي الانتخابات قبل الإعلان عن النتائج بشكل رسمي؛ فاندلعت احتجاجات عنيفة في المنطقة التي يقطنها «آبيولا» جنوب غرب

«يوروبا»، وأرغم «بابا نجيدا» على الاستقالة، لكن بقي الحكم العسكري تحت إمرة نائبه السامي، الجنرال «ساني أباشا».

أظهر «أباشا» سلوكاً أكثر نهباً، وشؤماً، وقساوةً، مما اضطرّ المجتمع المدني إلى الاحتجاج عليه من جديد، وتصاعد القمع، وتراكم على الدولة ديْن خارجي قدّر بـ ٣٠ مليار دولار. وفي الأخير، في حزيران/يونيو ١٩٩٨م قام الجنرالات ـ الذين تنبهوا لانهيار الدولة والقوات المسلحة ـ بتدبير تسوية من خلال إيهام الشعب بأن أباشا أصيب «بنوبة قلبية» بينما كان بين أيادي العاهرات الأجنبيات، وبتنظيم انتقال فوري للديمقراطية(٧). وأتت الانتخابات التي أجريت في مستهل ١٩٩٩م، إلى منصب الرئاسة منفّذ انتقال الحكم العسكري الأول إلى الحكم المدني، الجنرال «أولوسيغون أوباسانجو».

وخلال الأعوام الثمانية المتعاقبة، حدثت حلقة أخرى مدمرة من الوعد واليأس. فكما تم تفصيل القول في الفصل الثالث، تم التلاعب بالانتخابات إلى حدٍّ يبعث على السخرية، ليعود «أوباسانجو» والحزب الديمقراطي الشعبي إلى السلطة بأغلبية مطلقة. بينما نفذ أوباسانجو بعض الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنه كان يحكم مثل جنرال، وعمل بإفراط لإلغاء الحظر الدستوري على الولايات الرئاسية الثالثة، أما انتخابات ٢٠٠٧م ـ التي أوقدها انتعاش آخر لاقتصاد النفط مخلفاً أغلبية ساحقة غير متوقعة، ومضحكة لصالح الحزب الحاكم ـ فكانت أسوأ من انتخابات ٢٠٠٣م، مخلفة قرابة مئتي قتيل، مما دفع بالاتحاد الأوروبي هادئ الطباع، كالعادة، إلى إصدار التقرير الأكثر إدانة في تاريخ مهمة المراقبة الانتخابية(٨). وبقيت نيجيريا عالقة في فخ إحدى أكثر التناقضات زعزة للاستقرار بشكل وحشي في العالم: لم يتحمل شعبها حكماً شمولياً طويل الأمد، ولم يسمح سياسيوها بديمقراطية خالصة.

---

(٧) من المحتمل أن تبقى ظروف وفاة «أباشا» لغزاً إلى الأبد. يظن العديد من الزعماء السياسيين النيجيريين، ونشطاء المجتمع المدني أن زملاءه العسكريين هم الذين سعوا إلى تصفيته ليخلوَ لهم الجو. نقلت **الإيكونوميست** أنه مات بين أيدي عاهرتين هنديتين، ربما جراء تعاطيه المفرط لمادة الفياغرا». انظر: Big Man, Big Fraud, Big Trouble," " *Economist* (28 April 2007), p. 55.

(٨) المصدر نفسه.

## أولاً: الفخ التنموي

إن حجم نيجيريا وثروتها النفطية جعلا منها دولة متميزة داخل أفريقيا. لا أحد يعلم على وجه الدقة العدد الحقيقي لساكنة نيجيريا. كان لا بد لكل إحصاء منذ الاستقلال من أن يدخل في شجار حول الخلافات العرقية الحادة ـ لكن التقديرات تشير إلى أن قرابة خُمس السكان من أفريقيا، جنوب الصحراء، الذين يقدر عددهم بـ ٧٠٠ مليون نسمة هم نيجيريون. تقريباً، كل البلدان الأفريقية تملك شعباً قليل العدد (أي أقل من ٣٠ مليون). تعتمد ست دول أخرى فقط على النفط في معظم دخل حكومتها، شأنها في ذلك شأن نيجيريا (ومثل نيجيريا، تحكم تلك الدول الستة أنظمة شمولية).

وعلى الرغم من ثروة نيجيريا الضخمة، فإنها تحذو حذو الدول الأفريقية في متوسط العمر المتوقع، وفي الدخل الفردي، ومؤشر التنمية البشرية (الذي يعدّ قياساً مركباً يقدر متوسط العمر المتوقع، والدخل الفردي، ومستويات المعرفة). ومع ذلك، تبقى ورطة أفريقيا (جنوب الصحراء)[*] التنموية عميقة. توجد الدول الثلاث والعشرون الأشد فقراً في العالم من حيث التنمية البشرية في أفريقيا[٩]؛ فمن أصل ثمانٍ وأربعين دولة أفريقية، لم تحلّ إلا دولتان في الرتبة الثالثة في أسفل الترتيب، طبقاً لمعايير التنمية البشرية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وكلا الدولتين تشكّل جزيرتين صغيرتين (جزيرة موريشيوس وجزيرة الرأس الأخضر) مقارنة مع أسوأ منطقة موالية، آسيا الجنوبية، التي بلغ متوسط عمرها المتوقّع أربعة وستين عاماً، ويفتقر قرابة نصف الأفارقة إلى مورد لائق من ماء الشرب (مقارنة بـ ٢٨ في المئة في آسيا الجنوبية). ويعاني ثلاثون في المئة سوء التغذية (في حين يعاني الشعب في آسيا الجنوبية سوء التغذية، بمقدار نصف

---

(*) سأشير إلى أفريقيا جنوب الصحراء بلفظ «أفريقيا» في القسم المتبقي من هذا الفصل.

(٩) وبالتحديد، فالمؤشر هو متوسط النقاط المقعّدة (من ٠ إلى ١٠٠) حول متوسط العمر المتوقع، والجمع بين نسبة محو الأمية لدى البالغين، والنسبة الضخمة للتسجيلات المدرسة لمن بلغ سن التمدرس، وإجمالي الناتج الدخل الإجمالي المحلي لكل فرد من حيث تعادل القوى الشرائية للدولار الأمريكي. انظر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis* (New York: Palgrave; Macmillan, 2006), p. 276, table 1 and pp. 283-286.

ما يعانيه الأفارقة في المئة). وعشرة في المئة من الأطفال الأفارقة يتوفون قبل السنة الأولى من عمرهم، و١٧ في المئة لا يتمكنون من بلوغ الخامسة من العمر.

وبخصوص معدل الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة، عرفت أفريقيا أسوأ نسبة لم يسبق لمنطقة أخرى أن شهدتها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الأرقام المثيرة للاشمئزاز، فليس مفاجئاً أيضاً أن تكون أفريقيا المنطقة التي تملك أعلى نسبة في معدل الولادات في العالم ما دامت العائلات تتوقع هلاك العديد من أطفالها[١٠].

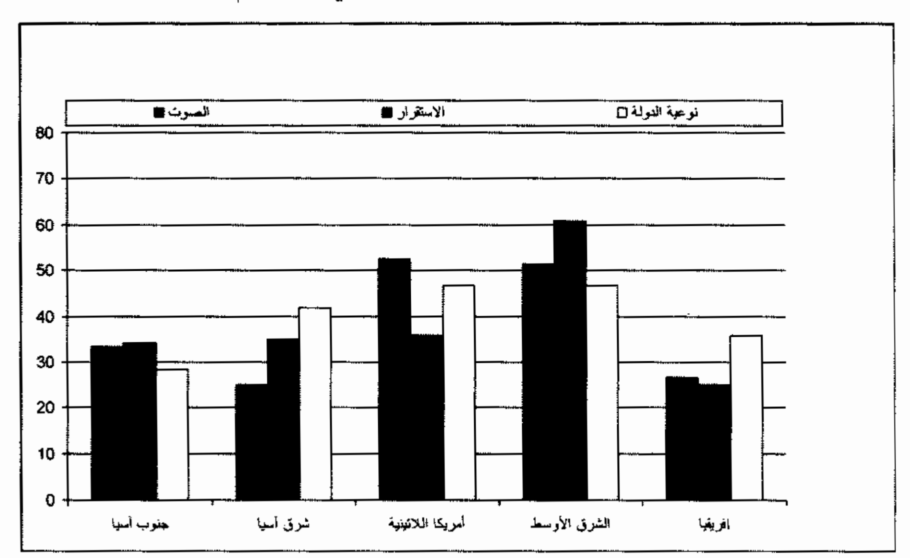
إن هذه الأرقام الحية ليست عديمة الارتباط بمجموعة أخرى من البيانات: جودة الحوكمة. إلى حدود عهد قريب، ظلت أفريقيا منطقة صحراء من حيث الديمقراطية، وسيادة القانون، وبقيت إحدى المناطق الأكثر فساداً في العالم والأكثر ضعفاً من حيث الحوكمة. وفي السنين القليلة الماضية، طوّر عالم الاقتصاد الأرجنتيني «دانيال كوفمان» وزملاؤه في مؤسسة البنك الدولي ستة مقاييس لتقييم جودة الحوكمة في بلد ما، وكان من هذه المقاييس التعبير والمحاسبة (بما في ذلك حرية التعبير ومشاركة المواطن في اختيار الحكومة)، كبديل للديمقراطية (وإن كان جزئياً). أما المقاييس الأخرى، فتقيِّم الاستقرار السياسي (وغياب العنف)، وفعالية الحكومة (في ميدان الخدمات العامة والإدارة العامة)، وجودة نظام الحكومة («ليسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه»)، وحكم سيادة القانون (بما في ذلك جودة تنظيم المجتمع وجودة المحاكم)، ومراقبة الفساد. ووضع أفريقيا سيئ على مستوى كل هذه المقاييس. فعلى العموم، تأتي في المرتبة الثلاثين نسبياً ـ أفضل بقليل على مستوى المقاييس السياسية التي تهتم بالمحاسبة والاستقرار، وأسوأ بقليل على مستوى مقاييس سيادة القانون، ومراقبة الفساد، والجودة المنظمة، وفعالية الحكومة.

فعلى مستوى هذه المقاييس الأربعة الأخيرة التي جمعتها باعتبارها مقياس «جودة الدولة»، تحتل أفريقيا المرتبة الثامنة والعشرين مباشرة بعد

(١٠) أخذت هذه الأرقام من: المصدر نفسه، ص٢٨٣ ـ ٣٠٨، جداول ١ ـ ٧.

أوروبا الشرقية التي تحتل المرتبة التاسعة والخمسين، وتحتل أمريكا اللاتينية وشرق آسيا المرتبة السابعة والأربعين، والشرق الأوسط الذي يحتل المرتبة الثانية والأربعين، وحتى آسيا الجنوبية التي تأتي في المرتبة الستة والثلاثين (انظر الشكل الرقم (١١ ـ ١) أدناه).

**الشكل الرقم (١١ ـ ١)**
**تصنيفات حوكمة البنك الدولي ٢٠٠٥م**




استناداً إلى هذه المؤشرات للبنك الدولي، تعدّ أفريقيا والاتحاد السوفياتي الأسبق، المنطقتين الأسوأ حكماً في العالم. مما قد يفسر سبب احتلال أفريقيا مرتبة أخيرة، وحصولها على مجموع معدل نقاط ضعيف على مستوى مؤشر التنمية البشرية.

ويزداد المشهد سوءاً إذا ما نظرنا إلى الدول الأفريقية التي يتجاوز عدد سكانها ٣٠ مليون نسمة. وباستثناء جنوب أفريقيا، التي تشبه دولة من دول أوروبا الشرقية بمرتبة تقدر بأربع وستين، فإن البيانات تدق ناقوس الخطر؛ إذ إن خمساً من أصل سبع دول أفريقية كبرى تملك حوكمة أسوأ من القارة برمّتها، أما وضعية حوكمة الدول الثلاث الأخرى كارثية. وعبر كل المقاييس الستة، تحتل نيجيريا المرتبة الثلاثين على سلم النسبة. وعلى مستويات القانون، ومراقبة الفساد، والاستقرار السياسي/ومراقبة العنف، حصل فقط ٥

في المئة من الدول على مجموع نقاط سيئة للغاية. وتحتل إثيوبيا المرتبة الثامنة عشرة على سلم النسبة، وتحتل السودان المرتبة الخامسة، وتأتي جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) في المرتبة الثالثة، وتأتي كينيا وتنزانيا في مرتبة أفضل (أي السادسة والعشرين والسادسة والثلاثين على سلم النسبة على التوالي)، لكن تبقى كينيا في أسفل المعدل الأفريقي.

توجد أيضاً مأساة من الصراع العنيف في أفريقيا؛ فثلثا الدول تقريباً التي نشرت فيها الأمم المتحدة جنود حفظ السلام بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٧م توجد في أفريقيا(١١). وحوالى ٧٠ في المئة من جنود حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والبالغ عددهم سبعين ألف جندي تقريباً كانوا في أفريقيا. ومنذ حصولها على الاستقلال، عانت اثنتا وعشرون دولة أفريقية (تقريباً النصف) ويلات الحروب الأهلية التي أودت بحياة مئات الآلاف في بعضها(١٢)، وعدد منهم استشاط غضباً مراراً وتكراراً. ومع نهاية عام ٢٠٠٥م، كان بحوزة أفريقيا ـ التي تشكّل فقط حوالى عُشر سكان العالم ـ ٣٠ في المئة من لاجئي العالم؛ أي ما يقدر بحوالى ٢,٥ مليون لاجئ(١٣).

## ثانياً: علم أمراض الحكم الفردي

لماذا بقيت أفريقيا، بعد نصف قرن من التخلص من الاستعمار، في حمأة الفقر، والركود، والبؤس، والعنف، والخراب؟ يُرجع الافتراض الشائع ذلك إلى انعدام الموارد. لكن هذا لا يستطيع تفسير الإخفاقات التنموية سيئة التوظيف التي تشهدها بعض الدول الأفريقية الأكثر ثراء من حيث الموارد الطبيعية مثل نيجيريا، وأنغولا، والكونغو. ولا يستطيع أيضاً

---

(١١) United Nations Peacekeeping, "List of Operations," <http://www.un.org/Depts/dpko/list/list.pdf>

(١٢) انظر دراسة وبيانات: James D. Fearon and David Laitin, "Ethnicity, Insurgency, and Civil War," *American Political Science Review*, vol. 97 (February 2003).

وباستعمالها تعريفاً شاملاً ومقبولاً بشكل واسع للحرب الأهلية (على الأقل ألف قتيل، وعلى الأقل مئة من كل طرف، جراء الأعمال العدائية الداخلية حيث يحاول كل طرف تغيير الدولة أو سياستها بعنف)، تمكّنا من عد ست وثلاثين حرباً أهلية في عشرين دولة أفريقية جنوب الصحراء بين الفترة الممتدة بين ١٩٦٠م و٢٠٠٢م. أشكر «جيم فورغسين» على تقديمه البيانات المستحدثة إليّ.

(١٣) United Nations High Commissioner for Refugees [UNHCR], *2005 Global Refugee Trends*, p. 3, <http://www.unhcr.org/statistics/STATISTICS/4486ceb12.pdf>.

تفسير مسألة «تلقّي أفريقيا حوالى ٦٠٠ مليار دولار من المساعدات الخارجية منذ ١٩٦٠م، ومع ذلك يعيش معظم الدول الأفريقية في فقر مدقع أكثر من السابق»[١٤]، أو أن الخُمُسين من تدفقات المساعدات الرسمية عام ٢٠٠٤م - أي ما مجموعه ٢٦ مليار دولار - اتجهت نحو أفريقيا[١٥].

يعمل النفط والإعانات بالطريقة نفسها، بما أنه في دول أفريقية عديدة، تبلغ الإعانات الخارجية نصف أو أكثر من مجموع ميزانية الحكومة، وقسم مهم من مجموع الاقتصاد القومي - وأكثر من الربع في بعض الحالات. كلاهما يمنح ربحاً خارجياً يمكن أن تحتفظ به النخب الحاكمة لنفسها ولعائلتها وأصدقائها. وبكميات كافية، يتسبب النفط وعائدات المساعدات في اللامعقولية الاقتصادية والهدر الاقتصادي. وكلاهما يموّل آلة القمع التابعة للدولة والرعاية التي تقوي الحكومات الفاسدة غير الشعبية، وكلاهما يقطع روابط المحاسبة بين الحكام والمحكومين، وكلاهما يغذي وحش السياسة الأفريقية، والحكم الفردي الفاسد وغير القانوني[١٦].

ولسنين عديدة، كان علماء الاجتماع يسمون هذا النوع من الحكم الباتريموانية الجديدة (Neopatrimonialism)، مستفيدين بذلك من فكرة عالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر» التي مفادها أن في كل الأنظمة التقليدية الصغيرة، يحوّل الحكم الفردي والعشوائي الناس العاديين إلى زبائن الحاكم، عوضاً عن مواطنين يتمتعون بحقوق. لقد كانت الدول الأفريقية ما بعد الاستعمار ذات نزعة إرثية جديدة؛ لأنها كانت تمزج الهندسة الرسمية لدولة بيروقراطية حديثة - المقيدة نظرياً بالقوانين والدساتير وأحكام ومعايير غير فردية أخرى - مع الحقيقة غير الرسمية لسلطة فردية، غير مسؤولة، وروابط المحسوبية. وتنبعث هذه الروابط من «الرجل الكبير» - الرئيس

(١٤) Richard Posner, "Should the U.S Provide Aid?," Becker-Posner Blog (21 January 2007), <http://www.becker-posner-blog.com/archives/2007/01/should_the_init.html>.

(١٥) Steven Radelet, "A Primer on Foreign Aid," Working Paper, Center for Global Development, no. 92 (July 2006), <http://www.cgdev.org/conttent/publications/detail/8846>, p. 21, table 2.

(١٦) أشار عدد من نشطاء المجتمع المدني الأفريقي وصحافيون، وأكاديميون إلى التبعات الوخيمة للإعانة الخارجية غير المقيدة بشروط. من بين الأصوات القوية التي حذرت من هذا نذكر «أندرو مويندا». انظر الهوامش أرقام (٢٣)، (٢٥)، (٣٣)، و(٥٣) أدناه.

الأوتوقراطي - إلى ملازميه وحلفائه الذين يعملون بدورهم أرباباً كوسطاء سلطة ذوي مستوى منخفض، وإلى الكتلة المتشظية من المواطنين العاديين الذين وقعوا في شرك علاقات التبعية لرعاة السياسة المحلية.

في مثل هذه الأنظمة، تكون دائماً القواعد والقيود الرسمية الورقة الرابحة. ومن ثمّ، فإن «الحق في الحكم. . . يسند إلى الفرد بدلاً من مكتب ما»[١٧]. يعرب المسؤولون عن ولائهم لأربابهم الشخصيين، وليس للقوانين والدساتير. يستخدم الرؤساء الأقوياء (والخاضعون لهم) موارد الدولة تمويلاً شخصياً سخيفاً لتثبيت الهيمنة السياسية، فيمنحون زبائنهم مناصب في الدولة، ومناصب عمل، وتصاريح، وعقود، وسيارات، ورشاوى، والحصول على إيجارات بصورة غير مشروعة، بينما يحصلون في المقابل على دعم غير مشروط[١٨]. إن مناصب الدولة في كل مستوى من المستويات تصبح بمثابة رخص للسلب والنهب سواء تعلق الأمر بفرد أو بشبكة عائلة واسعة جداً، وقرابة من عرق مشترك وزبائن سياسيين، ورجال أعمال مقربين. حيثما كانت موارد الدولة من النفط كبيرة جداً، كان النهب ضخماً. لقد قدر رئيس لجنة الجنايات المالية والاقتصادية النيجيري، عام ٢٠٠٦م، أن المسؤولين العسكريين والمدنيين في الدولة سرقوا أو أتلفوا حوالى ٣٨٠ مليار دولار من ثروة البلاد النفطية خلال العقود الأربعة الأولى من استقلالها[١٩].

إن العالم السياسي من جامعة «نورث ويستيرن»، «ريشارد جوزيف»، أحد الدارسين الأمريكيين الرائدين لنيجيريا وأفريقيا، يدعو هذا الفساد

---

(١٧) Michael Bratton and Nicholas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997), p. 62.

وللاطلاع على مفهوم ذي صلة وثيقة «بالسلطانية»، انظر: Houchang E. Chehabi and Juan J. Linz, eds., *Sultanistic Regimes* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1998).

(١٨) Bratton and Van de Walle, Ibid., pp. 61-68, and Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, *Personal Rule in Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant* (Berkeley, CA: University of California Press, 1982), pp. 38-42.

(١٩) Human Rights Watch, "Chop Fine: The Human Rights Impact of Local Government Corruption and Mismanagement in Rivers State, Nigeria," January 2007, p. 1, <http://hrw.org/reports/2007/nigeria0107/migeria0107web.pdf>.

الراسخ بالمحسوبية (Prebendalism) ليبني من جديد على عمل «فيبر». بالنسبة إلى «فيبر»، كان «البرباند» (Prebend) مكتباً للدولة الفيودالية، تم الحصول عليه من خلال تقديم خدمات (للسيد أو شراء مباشر وصريح ليسخّر بعد ذلك في إنتاج العائد لمسؤوليه)[٢٠]. في الأنظمة التي تتعامل بالمحسوبية يتوقع البحث عن مكاتب الدولة ليتم «تسخيرها لصالح المنفعة الشخصية للقائمين عليها» وكذا زبائنهم، وينتظر الزبائن ـ ويطالبون ـ بحصتهم من الغنائم. يتسرب الفساد والزبونية والحكم الفردي إلى الثقافة ليجعل النظام أكثر عناداً؛ ففي أفريقيا، تتنظم شبكات المحسوبية المتنافسة استناداً إلى اعتبارات عرقية فرعية، ويعتبر الرئيس قبيلته العرقية الأكثر ولاء وحصناً، يعتمد عليهم في الصراعات على السلطة، مما يتسبب في زعزعة النظام، بما أن الهُوية والسلطة والصراعات على الموارد تمتزج في شراب متقلب معرض في أي لحظة للانفجار[٢١].

إن الغاية الأساسية من الباتريموانية الجديدة والحكومات التي تتعامل بالمحسوبية ليس إنتاج المنافع العامة ـ من طرقات وقناطر وأسواق وقنوات ري وتعليم، وتغطية صحية وتطبيب عمومي وماء صالح للشرب، وأنظمة قانونية فعالّة تمكّن من زيادة الإنتاجية، وتحسين الرأسمال البشري، وتشجيع الاستثمارات، وتوليد التنمية، إن غايتها الأساسية، هي إنتاج المنافع الخاصة ليستفيد منها من هم في السلطة السياسية كما هو واضح من خلال تاريخ نيجيريا المضطرب. لا تمنح العقود لمن يقدم أحسن خدمة بثمن أقل، وإنما لمن يدفع أكبر قدر من الرشوة. إن الميزانيات تخصص لمشاريع قادرة على إنتاج رشاوى، وتختفي التمويلات الحكومية على نحو غامض في حسابات بنكية في الخارج لموظفي إداريين. تضع الحكومة جداول رواتب ضخمة لصالح عمال أشباح وجنود. وتصرف مبالغ مذهلة لدعم القصور والنقل، والمجلس الاستشاري، والحاشية المنتفخة للرئيس الفاسد بامتياز.

ولنأخذ الآن حالة أوغندا؛ فخلال التسعينيات، اعتبرت إدارة كلينتون

---

(٢٠) Richard A. Joseph, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria: The Rise and Fall of the Elaboration of the Second Republic* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987), p. 6.

لمزيد من المعلومات حول هذا المفهوم وعلاقته بالمحسوبية (انظر ص٥٥ ـ ٦٨).

(٢١) انظر بتفصيل هذه الموضوعات في: المصدر نفسه، ص ٨.

الرئيس «يوويري موسيفيني» زعيماً من بين «جيل جديد» من زعماء أفريقيين حوّلوا بلدانهم من الاشتراكية والحرب إلى الديمقراطية والسوق الحرة(٢٢). خلال إدارتي كلينتون وجورج بوش الابن، أغدقت أمريكا على أوغندا مساعدات خارجية أخرى - بين الفترة الممتدة من ١٩٨٧ و٢٠٠٦م - بلغ مجموعها ١٥ مليار دولار(٢٣)، لكن يبدو أن ذلك يتم بمقابل. كانت أوغندا من الرواد الأوائل الذين حاربوا مرض الإيدز. وتبنت بكل حماسة الإصلاح الاقتصادي؛ ففي الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٤م، سجلت معدل نمو للدخل الفردي الواحد بنسبة ٣,٥ في المئة. (في حين لا تكاد تنمو أفريقيا بأكملها بتاتاً)(٢٤). لكن القضايا الصعبة تتجلى في معجزة أوغندا الواضحة؛ إذ بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦م، كان معدل النمو السنوي في القطاع الفلاحي، الذي يعتمد عليه معظم السكان ضعيفاً جداً، أقل من ١ في المئة. واتسع العجز الضريبي بشكل مطرد، لترتفع معدلات الفائدة عالياً(٢٥). على الرغم من إعادة جدولة ثلثي مجموع ديون أوغندا الخارجية (من أصل ٣,٢ مليار دولار) في نهاية التسعينيات، إلا أن الدولة سرعان ما راكمت ديوناً جديدة بلغ إجمالها ٥ مليار دولار مع مستهل عام ٢٠٠٥م، وهي الفترة التي قرّر فيه المجتمع الدولي مرة أخرى إعادة جدولة كل ديون أوغندا تقريباً. وعلى الرغم من انتعاش النمو الاقتصادي بشكل سريع، لا يزال ٩٢ في المئة من الشعب الأوغندي محروماً من الكهرباء، ويعيش ثلاثة أرباع منه في مساكن من طين، وحوالى ٦٠ في المئة يفتقر إلى تغطية صحية محترمة، و٤٠ في المئة لا يحصل على ماء نقي، ومتوسط العمر المتوقع تحت سن الخمسين(٢٦).

---

(٢٢) AFP, "Analysis: "New Generation" of East African Leaders Falls from Western Grace," *Middle East Times* (9 January 2006).
<http://metimes.com/storyviewphp.?StoryID=w0060109-102257-6310r>.

(٢٣) Andrew M. Mwenda, "Please Stop Helping Us," paper presented at: The Novartis Foundation, 12 August 2006.

(٢٤) UNDP, *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis*, pp. 333-334, table 14.

(٢٥) كنسبة لإجمالي الإنتاج القومي، انفجرت حالات العجز المالي من ٥ في المئة عام ١٩٩٥م إلى ١٦ في المئة عام ٢٠٠٣م. انظر: Andrew Mwenda, "Anatomy of a Predatory State: The Political Economy of Public Administration in Uganda," (Unpublished paper 2006), p. 15.

(٢٦) Mwenda, "Please Stop Helping Us," p. 3, and UNDP, Ibid., pp. 285-307.

وتساءل، بكل شجاعة، الصحافي والمحرّر الأوغندي البارز، «أندرو موويندا»، عن المساعدات التي حصلت عليها الدولة، «أين ذهبت كل المساعدات؟»، وهذه بعض من أجوبته اختارها استناداً إلى ميزانيات أوغندا بين الفترة الممتدة بين (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧م): «٤٨ مليون دولار ذهبت إلى إقامة الرئيس ومكتبه، و٤٠ مليون دولار من أجل إعادة تأهيل إقامة الرئيس، و٣٧٠ مليون صرفت على المواعيد الرئاسية، بما في ذلك مجلس الوزراء المؤلف من ٦٩ وزيراً، و«١١٤ مستشاراً، بالإضافة إلى ١٨٥ لجنة، وهيئات حكومية شبه مستقلة، المفضلة ببساطة لدى الحكومة»(٢٧). لقد فاقت الضريبة السنوية لمواعيد «موسيفيني» الرئاسية وحدها ٥٠ في المئة من معدل الإعانات الأمريكية السنوية في الأعوام الأخيرة، وأكثر من هذا، مثلاً، خصّصت ٨ مليون دولار للحفاظ على الطائرة الرئاسية ـ وهو مبلغ «كافٍ لبناء ١,٨٢٠ غرفة للمدارس الابتدائية... لفائدة مواطني «موسيفيني» الذين يدرسون تحت شجر المانغو». منذ شراء الطائرة عام ١٩٩٨م، قدر «موويندا» أن مجموع ما أنفق، يمكن أن يبني ١٤,٥٦٠ غرفة لإيواء حوالى ثلاثة أرباع مليون تلميذ. «أما الآن، فلا يكفي هذا المجموع إلا رجلاً واحداً»(٢٨).

بلغ «موسيفيني» كرسي الرئاسة في عام ١٩٨٦م، عندما قام متمردوه من «جيش المقاومة الوطني بطرد حكومة قمعية ومنقسمة عرقياً، والاستيلاء على السلطة لأول مرة. وعلى الرغم من موافقته على السماح بتنافس انتخابي متعدد الأحزاب لأول مرة عام ٢٠٠٦م، إلا أن ذلك لم يتم إلا بعد أن أمّن تغيراً في الدستور يسمح بفترات رئاسية لامحدودة. وتم التلاعب بالانتخابات مرة ثانية، وفي غياب محاسبة سياسية حقيقية، اجتاح حوكمة البلاد تعفّنٌ بشكل متزايد.

صرح «موويندا» بأن خُمس ميزانية أوغندا العسكرية البالغة ٢٠٠ مليون دولار يستفيد منها الجنود الأشباح. وانتشرت الحكومات المحلية (كل واحدة تضم عدداً ملزماً من المناصب) ـ من ثلاثة وثلاثين مقاطعة عام ١٩٩٠م إلى

(٢٧) المصدر نفسه، ص٤.

(٢٨) المصدر نفسه.

إحدى وثمانين مقاطعة عام ٢٠٠٥م ـ للسماح بمزيد من زبائن الحزب الحاكم من الاستفادة من خيرات المساعدات الخارجية. ثم توجيه تمويلات الدولة إلى «وحدات مشروع الرصد» ـ نظرياً تعتبر هذه وسيلة لضمان تنفيذ مشاريع الجهة المانحة، لكن في الواقع هي وسيلة للحفاظ على الولاء البيروقراطي «لموسيفيني» وذلك بمنح الموظفين مرتبات سخية، وعلاوات، وسيارات ذات دفع رباعي، وأسفار إلى الخارج. في عامَي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م، تم استهلاك ثلثي مصاريف مشاريع التنمية الفلاحية في نفقات الموظفين. في الوقت الذي كانت وزارة الصحة في العاصمة «كامبالا» مملوءة بـ ٣٠٠٠ سيارة (١٨٠٠ منها ذات دفع رباعي) مخصصة لمسؤوليها، لم يكن لـ٩٦١ من مستوصفات البلاد سيارة إسعاف واحدة(٢٩).

كل ذلك حدث في بلد اعتبر ـ على عهد قريب جداً ـ أحد النجوم البراقة في التنمية البشرية. على الرغم من كون «مويندا» من النقاد البارزين «لموسيفيني»، إلا أنه اعترف بأن العديد من الزعماء الأفارقة أكثر سوءاً. ومقارنة مع السلب والنهب الذي حدث في أكثر الدول افتراساً ـ نيجيريا، أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير) ـ يبدو فساد أوغندا أمراً تافهاً ومبتذلاً؛ فعلى الأقل، ثمة خدمات تقدم في أوغندا. وفي نيجيريا تتم عملية السرقة بشكل تام تقريباً. في أغنى ولاية من ولايات نيجيريا الستّ والثلاثين، ولاية «ريفرز» (Rivers State) ـ كانت ميزانية الولاية برسم عام ٢٠٠٦م التي بلغت ١,٣ مليار دولار، أكبر من ميزانية العديد من الدول الأفريقية ذات عدد كبير من السكان، بما في ذلك النيجر ومالي المجاورين، و«لكن لم تعمل الحكومات إلا القليل للتخفيف من الفقر أو التحسين من تقديم الخدمات الأساسية، ولم تحقق الآمال المعقودة عليها من خلال الوفاء بمسؤولياتها في ظل قانون الدولة ليطلق العنان لمسؤولي الدولة المحليين الفاسدين. في الوقت ذاته، قام حاكم «الريفرز» بإنفاق عشرات الملايين من الدولارات في ذلك العام وحده على أولويات مشكوك فيها من السفر إلى الخارج، والهدايا والتذكارات، لأشخاص غير محددين، وشراء طائرة

(٢٩) Mwenda, "Anatomy of a Predatory State: The Political Economy of Public Administration in Uganda".

وأساطيل لسيارات جديدة لمكتبه[٣٠]. وفاقت نفقات الدولة على السيارات الجديدة (١١,٥ مليون دولار)، ومروحتين جديدتين (٤٠ مليون دولار)، والهدايا والخدمات (١٠ مليون دولار)، حوالى ثلاث مرات ميزانيتها المخصصة للصحة (٢٢ مليون دولار)[٣١]. ومع ذلك، «قال أحد منسقي التغطية الصحية الأساسيين التابعين للحكومة المحلية، «لهيومن رايتس ووتش» (Human Rights Watch): إن العديد من موظفي الديمقراطيين استسلموا، وغادروا مناصبهم في المناطق الريفية؛ لأن أجورهم تأخرت، ومصحاتهم تفتقر إلى الأدوات الضرورية للقيام بأعمالهم. وقال مدير مدرسة في حكومة محلية أخرى إنه لما اشتكى من افتقار المدرسة إلى الطباشير، قيل له إن الحكومة المحلية ليس لها أي مال تخصصه للتعليم[٣٢].

ومع ذلك، تعد تجربة أوغندا المتواضعة مفيدة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إمكانيات التنمية والديمقراطية في أفريقيا. إذا كانت تلك هي الحقائق في دولة اعتبرت مطبقة للإصلاح من قبل البنك الدولي والمانحين الغربيين، فهل تعد باقي دول القارة أحسن حالاً؟ إن ميول أوغندا إلى السقوط في اضمحلال سياسي هو نموذج الدعوة الباتريموانية الجديدة، والحكم الفردي المعرض إلى التكاليف المرتفعة لضمان دعم الشبكات، وقمع المناوئين، ومكافأة الولاء على حساب الكفاءة. أصبح هذا الاضمحلال أكثر بلاءً اليوم في زيمبابوي حيث الدكتاتوري المنتقم والمطلق بشكل متزايد - «روبير موغابي» - الذي قاد بلاده إلى الهاوية، لكن أوغندا تتجه نحو المسار نفسه. وإذا لم تدعم من قبل أُجراء خارجيين أو تتقوى تدريجياً بواسطة مؤسسات رسمية، فإن الحكم الباتريمواني الجديد سينهار تحت اللامعقولية الاقتصادية: إنه نظام استهلاك، وليس استثمار وإنتاج. إن المساعدات الخارجية تأخرت فقط يوم تصفية الحسابات، وتدعم الزبونية وفساد الحكام الفرديين وتحميهم من دفع ثمن حماقتهم السياسية[٣٣].

---

(٣٠) Human Rights Watch, "Chop Fine: The Human Rights Impact of Local Government Corruption and Mismanagement in Rivers State, Nigeria," p. 4.

(٣١) "Big Men, Big Fraud, Big Trouble," p. 56.

(٣٢) Human Rights Watch, Ibid., p. 3.

(٣٣) Andrew Mwenda, "Background to the State in Africa," (Draft manuscript), p. 7.
أشكر الكاتب على تقاسمه معي أفكار هذا المخطوط قبل طبعه.

شيء واحد يمكن أن يضع حداً للاضمحلال، وينعش النظام، يتجلى في تغيير القيادة، لكن السمة الرئيسة للنظام الباتريمواني الجديد هي تولي السلطة لفترة طويلة من قبل حاكم وحيد. في عام ٢٠٠٥م، قام الرئيس «موسيفيني» بشكل علني بتقديم رشاوى لأعضاء البرلمان، وابتزاز آخرين وتهديدهم لتعديل الدستور، وإلغاء حدود الفترات الرئاسية، لكي يستطيع أن يحكم مرة تلو الأخرى[٣٤]. وإلى حدود الانتخابات الرئاسية المنعقدة في شباط/فبراير ٢٠٠٦م، صعّد من مضايقة استقلالية الإعلام وقمع تلك العناصر من المجتمع المدني الذين عجز عن احتوائهم سابقاً. وبعد ذلك، سجن مرشح المعارضة الرئيس للانتخابات الرئاسية قبل أن يعلن أخيراً عن فوز مشكوك فيه في الدور الأول من خلال التلاعب الواضح بإحصاء الأصوات[٣٥].

إن العقدين اللذين قضاهما «موسيفيني» في السلطة لم تجعل منه الرئيس الأفريقي الذي خدم شعبه لفترة طويلة. حظي بهذا الشرف «عمر بونغو» الذي حكم الغابون البلد الغني بالنفط، لحوالى أربعة عقود. أما حكم «موغابي» القاسي، فدام ربع قرن من الزمن. وحكم رؤساء أنغولا، والكاميرون، وغينيا وبوركينا فاسو أكثر من عشرين عاماً. أما الرئيس حسن البشير في السودان، فمكث في السلطة لحوالى ثمانية عشر عاماً، و«ميليس زيناوي» في إثيوبيا، و«يحيى جميح» في غامبيا أكثر من عقد من الزمن. لا أحد من هؤلاء كلهم يظهر أي إشارة للتنازل عن السلطة. إن الأنظمة الفردية المطولة تؤثر كثيراً في تاريخ أفريقيا القصير ما بعد الاستعمار. وحكم «موبوتو سيسيسيكو» زائير لمدة اثنين وثلاثين عاماً. كما أمسك كلٌّ من «خوليو نييريري» في تنزانيا و«كنيث كوندا» في زامبيا و«دانيال أراب موا»، بالرئاسة لحوالى ربع قرن، وحكم عبدو ضيوف السينغال لحوالى عشرين عاماً (وهي مدة الحكم التي قضاها سلفه، «ليوبولد سنغور»). فخلال كل فترة حكم طويلة حكموا فيها، عاشت بلادهم الانحطاط.

---

(٣٤) Mwenda, "Please Stop Helping Us," p. 3.

(٣٥) Andrew Mwenda, "Personalizing Power in Uganda," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3 (July 2007), pp. 23-37.

## ثالثاً: عهد أفريقيا الجديد شبه السياسي

بقيت سلطة الحكومة الفردية والاحتكارية حقائق مزمنة في أفريقيا. ومع ذلك، إن الشيء المختلف حالياً، يتمثّل في كون «الحياة الرئاسية» في الواقع لم تعد القصة الكاملة لأفريقيا. منذ «التحرر الثاني» لأفريقيا عام ١٩٩٠م، تم طرد العديد من الرؤساء الذين عمروا في السلطة في مناصبهم أو هُزموا في صناديق الاقتراع. وتبنت معظم الدول قانون تحديد الفترات الرئاسية، وصمد العديد بنجاح في وجه المحاولات الداعية إلى إلغائه، بل حتى لما يتشبث الرؤساء بالسلطة كما هو الحال في أوغندا وزيمبابوي، فإن ذلك يواجَه بمقاومة مجتمعية ومعارضة سياسية، وغضب أخلاقي أكثر من مجرد تعبئة عابرة كما كان يحدث قبل عام ١٩٩٠م.

إن أحد العوامل التي تحتوي على انحطاط شخصاني للدولة يتمثّل في الديمقراطية نفسها، والنمو المرافق للنزعة الدستورية. قبل عام ١٩٩٠م، لم تكن هناك إلا ديمقراطيات تعدّ على رؤوس الأصابع في القارة، وتقتصر أساساً على البلدان ذات نسبة سكان قليلة مثل غامبيا، وموريشيوس، وبوتسوانا. ومع نهاية ٢٠٠٦م، أصبح حوالى ثلاث وعشرين دولة أفريقية دولاً ديمقراطية (انظر الملحق، الجدول الرقم (٤) والجدول الرقم (٥)). فعلى الرغم من وجود عدد قليل فقط من هذه الدول يتبنّى الديمقراطية على نحو مشكوك فيه ـ يدين الممارسات غير اللائقة في الانتخابات، والفساد، وهيمنة الحزب الحاكم على جهاز الدولة، والمجتمع المدني، والصحافة ـ فإن التحول العام في الخاصية السياسية للقارة تبقى خارقة للعادة. فالعديد من الديمقراطيات الانتخابية التي ظهرت بعد ١٩٩٠م ـ مثل تلك التي توجد في بينين، ومالي، وجنوب أفريقيا ـ عمّرت لأكثر من عقد من الزمن، وبعد عقدين من حكم «جيري راولينغز» (حكم في البداية في ظل نظام عسكري شعبوي، وبعدها حكم لفترتين رئاسيتين بصفته رئيساً مدنياً منتخباً)، ظهرت غانا باعتبارها أكثر الدول الأفريقية الديمقراطية الليبرالية نبضاً بالحياة، فصارت تطالب بتمكينها من أداء دور زعامة سياسية في القارة التي فوضها زعيم الاستقلال «كوامي نكروماه».

واستمر هذا الاتجاه في الإيجابية: بحيث تحسّن معدل مستويات الحرية

في أفريقيا بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦م، بحوالى نصف نقطة على السلم المعتمد لدى بيت الحرية المكون من سبع نقاط، الذي يجمع بين الحقوق السياسية والحريات المدنية في التقييم.

ويصبح هذا التوجه الإيجابي واضحاً، بشكل لافت للنظر، عندما ينظر المرء إلى الدول الأفريقية التي صارت ديمقراطية انتخابية، حيث تضم ثلاث دول أكثر فقراً بحسب مؤشر التنمية البشرية (مالي، والنيجر، وسيراليون) ودولاً أخرى تحتل المكانة العشرين في أسفل الترتيب (مثل بوروندي، ومالاوي، وموزمبيق، وزامبيا). إنها تضم أربع دول (بوروندي، وليبيريا، والموزمبيق، وسيراليون)، حيث كانت الديمقراطية جزءاً من المجهودات الرامية إلى إنهاء الصراعات المدنية التي أودت بحياة الآلاف على الأقل (مثل حالة بوروندي، التي راح ضحية العنف فيها مئتا ألف). أما ليبيريا، فحلت الديمقراطية فيها وهي لا تزال تعتمد على ثلاثة عشر ألف جندي لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، لتثبيت الأمن فيها بعد الحرب التي شهدتها هذه البلاد. ثمة تنافس سياسي وتعددية مدنية، في أفريقيا اليوم أكثر من أي وقت مضى في تاريخ ما بعد استقلالها، لكن تبقى الديمقراطية زهرة ذابلة وهشّة.

مثلاً، إنه من الصعب تصوّر عدم إمكانية ازدهار والديمقراطية في مستهل التسعينيات في مالاوي. حوالى ثلاثين سنة والبلد في قبضة دكتاتوري تافه، غريب الأطوار، الدكتور «هاستينغز كاموزو باندا». وبعد عامين على الاستقلال في ١٩٦٤م، تم الإعلان رسمياً عن أن مالاوي دولة الحزب الواحد، وفي ١٩٧١م، سمى «باندا» نفسه، رئيساً مدى الحياة. ومن السبعينيات إلى غاية الثمانينيات، لم يسمح بإنشاء أي معارضة. تم تشديد المراقبة على الصحافة، وقمع المجتمع المدني بكل ضراوة، استأسد الجناح العسكري الشاب التابع للحزب الحاكم على الشعب، واعتبر أي نشاط سياسي خارج الحزب الحاكم، نشاطاً إجرامياً. لقد أصيب «باندا» بجنون العظمة، حتى إن يده امتدت إلى استهداف المنشقين في المنفى بالاغتيال أو الاختطاف[٣٦]. وبعد ذلك، في عام ١٩٩١م، أرغم مانحو المساعدات الخارجية «باندا» البالغ من العمر تسعين سنة، على الانفتاح سياسياً. وتحت

(٣٦) *Freedom in the World, 1991-1992* (New York: Freedom House, 1992), p. 313.

الضغطين المحلي والدولي المستمرّين، خاض استفتاء عام ١٩٩٣م حول ضرورة تبني مالاوي نظاماً متعدد الأحزاب، وانهزم هزيمة نكراء بحوالى ثلثي الأصوات التي قالت نعم للتعددية الحزبية. وفي العام المقبل، أتت الانتخابات التعددية في البلاد لأول مرة، بحزب جديد وزعيم جديد ـ «باكيلي مولوزي» ـ إلى السلطة.

لم تكن فترة رئاسة «مولوزي» التي دامت عشر سنين موفّقة بما يكفي؛ فخلال فترة رئاسته الأولى التي امتدت إلى خمس سنوات، أفرج عن المعتقلين السياسيين، ورسخ الحريات الأساسية، واستثمر في الصحة والتعليم، وفاز بتبنّي دستور جديد، محتفظاً بالتعددية الديمقراطية، ومحدداً مدة الرئاسة إلى فترتين، لكن تفجرت شرارة الاختلافات الإقليمية والإثنية، وأعيد انتخاب «مولوزي» لفترة رئاسية ثانية، بنسبة ضعيفة في وسط تعاظم احتجاجات المعارضة، لقد أعاق فترة رئاسته الثانية التضخم المرتفع، وانخفاض التنمية، وانتشار المزاعم بفساد الحكومة، مما أدى بالعديد من المانحين إلى سحب مساعدتهم المالية التي وعدوا بها، لتزداد الأزمة الاقتصادية سوءاً(٣٧). وتدنّى تصنيف مالاوي بشأن الحرية لما كان مهووساً بالبقاء في السلطة(٣٨)، لكن اجتمعت الضغوطات المحلية والدولية ضد مالاوي، الشيء الذي أجبر «مولوزي» على التخلي عن حملته الداعية إلى إصلاح الدستور، الذي يمكّنه من الحكم لفترة ثالثة. في تلك اللحظة، استغلّ متنافساً لا يُتوقع فوزه «بينغو وا موتاريكا» وهو اقتصادي، وفاعل مدني دولي وبالغ من العمر سبعين سنة ـ غادر مالاوي لأنه كان معارضاً لباندا ـ ليتنافس باسمه، ولكن عندما أعلن الرئيس الجديد (الذي انتخب بنسبة لا تزيد عن ٣٥ في المئة من الأصوات) عن حملة شرسة ضد الفساد ـ بما في ذلك التحقيق مع الرئيس الأسبق، وعدة أفراد من معاونيه ـ تصدع الحزب الحاكم. أُرغم الرئيس «موتاريكا» على تشكيل حزب جديد، ليتركه من دون أغلبية مساندة في البرلمان.

---

(٣٧) One World, "Malawi Guide",
<http://ukoneworld.net/guides/Malawi/development#Politics>.

(٣٨) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2006), pp. 440-441.

حاول «مولوزي» وحزبه دون جدوى الطعن في موتاريكا، قد خلت البلاد في فوضى عارمة. وبينما تعافى السير الاقتصادي تحت قيادة التكنوقراطي موتاريكا، كافحت الدولة وباء الإيدز الذي أصاب حوالى واحد من أصل سبعة بالغين، وخفضت من متوسط العمر المتوقع إلى أربعين عاماً فقط، في وقت كان فيه ثلاثة أرباع السكان يكافحون من أجل العيش على أقل من دولارين في اليوم.

على ما فيها من صعوبة وريبة، ثمة مؤشر مشجّع في قصة المرحلة الما بعد في مالاوي. لقد باءت جهود الرئيس مولوزي لتطويع الدستور لصالحه بالفشل. فعكس ما حدث في فترة حكم «باندا»، تفوقت المؤسسات على طموحات الحاكم، وهذا ليس شيئاً نادرَ الوجود في أفريقيا. فالقوانين الدستورية الرسمية حول كيفية وصول الزعماء إلى السلطة ومغادرتها في ازدياد. وكما بيّن العالمان السياسيان «دانييل بوسنير»، و«دانييل يونغ» من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس منذ ١٩٩٠م، فإن سياسة أفريقيا نشأت أقل عنفاً، وأكثر مأسسة(٣٩). وبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥م، نجح ستة رؤساء بمن فيهم «يوويري موسيفيني» في أوغندا في انتزاع السلطة، لكن هذه حالات شاذة. أرغم حكام أقوياء مثل «جيري راولينغز» في غانا، و«دانيال أراب موا» في كينيا، وأخيراً عشرة آخرون، بمقتضى القانون الذي يحدد عدد الفترات الرئاسية، على التنحي عن كرسي الرئاسة. وبعد أكثر من عقدين في السلطة، حاول «راولينغز» و«موا» التشبث بها، لكنهما استسلما للضغوط المحلية والدولية. حاول أيضاً ثلاثة زعماء أفارقة، بمن فيهم الرئيس «أولوسيغون أوباسانجو» في نيجيريا ـ جاهدين تمديد فترة رئاستهم، لكنهم أخفقوا إخفاقاً ذريعاً، بل حتى الزعماء الذين خرقوا مبدأ فترات الحكم المقيدة، أُرغموا على أن يقوموا بالشيء ذاته من خلال تعديل الدستور، بشكل متزايد بدلاً من مجرد الإعلان عن كونهم «رؤساء مدى الحياة»، (كما كان متداولاً مباشرة بعد الاستقلال). وفي الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، غادر أكثر من الثلثين من الزعماء الأفارقة السلطة بعنف ـ عادة

---

(٣٩) Daniel Posner and Daniel Young, "The Institutionalization of Political Power in Africa," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3 (July 2007), pp. 126-140.

هذه البيانات في هذه الفقرة مأخوذة من مقالهما.

نتيجة لانقلاب أو اغتيال. وخلال التسعينيات، أصبح الخروج السلمي - مبدئياً، نتيجة لانهزام انتخابي أو استقالة طوعية - هو القاعدة. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥م، تم استبدال حوالى أربعة زعماء أفارقة من أصل خمسة بهذه الطريقة. والأمر الأكثر أهمية من ظهور الديمقراطية هو نهاية الحزب الواحد في أفريقيا. فخلال التسعينيات، أصبحت الانتخابات منتظمة ومألوفة بشكل متزايد، وخضعت كل الانتخابات تقريباً للمنافسة. وكما هو الحال في نيجيريا وكذا إثيوبيا، وغامبيا، وأوغندا، وزيمبابوي، من بين دول أخرى، فإن العديد من هذه الانتخابات محدود بشكل عشوائي، أو متلاعَب به بشكل صارخ، لكن بدأت الأحزاب تخسر، وكذلك الزعماء، الانتخابات. بينما انهزم فقط رئيس أفريقي في الانتخابات بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠م، خسر الرؤساء المحتلون للمناصب مرة واحدة من أصل كل سبعة انتخابات ترشحوا فيها بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥م(٤٠)، زيادة عن ذلك، إن للتداول الانتخابي تأثيرات إيجابية مهمة في الدعم الشعبي للديمقراطية والثقة بها(٤١).

وحتى إن لم تكن الانتخابات حرة ونزيهة بشكل لائق، يبدو أن خوض الانتخابات التنافسية بشكل متكرر أنتجت تحسنات متدرجة في الحريات المدنية وذلك من خلال تحسين الوعي الديمقراطي لدى المواطنين، وتقوية المنظمات المدنية، ووسائل الإعلام، ومنح بعض التحفيزات للمسؤولين الإداريين لخدمة أسس الدعم الانتخابي والحفاظ عليها(٤٢).

لماذا يشعر الرؤساء الأفارقة بالقيود الآن؟ قدم «بوسنير» و«يونغ» تفسيرَيْن شاذَّيْن؛ أما الأول فيتمثل في إحساسهم بالضغوطات الدولية الممارسة عليهم. فقد كان متوسط مستوى الإعانات الخارجية (كنسبة للاقتصاد بشكل عام) في الدول التي لا يحاول فيها رؤساؤها محاولة تأمين الفترة الرئاسية الثالثة، تقريباً ضعفي المساعدات التي تحصل عليها الدول التي يتشبث رؤساؤها بالحكم للفترة الثالثة، أما العامل الثاني، فيرجع إلى

---

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) Michael Bratton, "The "Alternation Effect" in Africa," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (October 2004), pp. 147-158.

(٤٢) Staffan Lindberg, "The Surprising Significance of Africa Elections," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 1 (January 2006), pp. 139-151.

الرأي العام؛ فالشعب الأفريقي يقظ، وحذر، ونشيط الآن أكثر من أي وقت مضى، ويتوقعون الشيء الكثير من الحكومة، وقدراتهم الاستعدادية والتنظيمية لتحدي حالات الشطط في استخدام السلطة كبيرة جداً. إن الرؤساء الأفارقة التسعة الذين يشعرون بالقيود، لعدم تمكّنهم من الفترة الرئاسية الثالثة. ضيقوا من الفترات الانتخابية أكثر من أولئك الذين تشبثوا بالسلطة لفترات رئاسية عديدة، مما خلق حساسية أكبر لدى الرأي العام.

ويشير هذا إلى توجّه إيجابي آخر في أفريقيا، مخلّفاً نتائج ممكنة بشكل دائم: نمو المجتمع المدني[٤٣]، بينما بدأ عدد من الجمعيات المستقلة عن الحزب الحاكم ينخرط في الحوار السياسي والدفاع عنه، استطاعوا تشكيل قوة كبرى للمحاسبة السياسية، متحدين أحياناً سيطرة الرئيس على السلطة وبقاءه فيها. يرجع تأسيس بعض من هذه المنظمات إلى العهد الاستعماري وعهد ما بعد الاستقلال ـ الجمعيات الطلابية، واتحادات التجار، والهيئات الدينية، والمجموعات ذات الاهتمام المشترك المبني على التضامن التجاري، والمهني، والعرقي ـ لكنّ هناك أيضاً جيلاً جديداً من المجموعات التي تعمل علناً من أجل الديمقراطية والحوكمة الجيدة وهي: مراكز التفكير، ورابطة الجمعيات، ومنظمات حقوق الإنسان، وجمعيات التعلم المدني والنسوي، وشبكات مراقبة الانتخابات، ومنظمات التنمية المحلية والوطنية. إلى حدٍّ ما، وبعيداً عن الأعوام الأولى من الدولة القومية، فالديمقراطية في أفريقيا ظاهرة يتم بناؤها من الأساس. تعلّم المنظماتُ غير الحكومية الناسَ حقوقَهم وواجباتِهم باعتبارهم مواطنين، كما يزودونهم بالمهارات والثقة التي تمكّنهم من المطالبة بمحاسبة من حكامهم، والكشف عن الفساد وتحدّيه، وفض الخلافات بشكل سلمي، وتعزيز التعايش بين المجموعات العرقية والدينية، وتعزيز التنمية الجماعية، وتنصيب زعماء سياسيين جدد وتدريبهم. تعمل أيضاً المجموعات المدنية على المستوى الوطني على مراقبة الانتخابات، وميزانيات الحكومة، والمداولات البرلمانية. كما تعمل على كشف هدر المال العام، والغش والشطط في السلطة، وتضغط من أجل إصلاحات

---

(٤٣) إن البراهين والأفكار المفصلة هنا موجودة في: Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press), chap. 6.

قانونية، وابتكارات مؤسساتية لضبط الفساد وتحسين جودة الحوكمة وشفافيتها (انظر الفصل ١٣). تستمد هذه المنظمات قوتها ليس فقط من الدعم المالي والنصائح التي تتلقّاها من المؤسسات الدولية والمانحين، بل أهم من هذه المصادر، فهي تتقوى بشكل متزايد من التفاعلات الكثيفة فيما بينها؛ فالعشرات من مؤيدي الديمقراطية، ومن المنظمات ذات الحوكمة الجيدة في حوالى ثلاثين دولة أفريقية يجمعهم المنتدى الأفريقي للديمقراطية[٤٤]. لقد بلغت بعض منظمات المجتمع المدني الأفريقية، خاصة المؤسسة من أجل الديمقراطية في جنوب أفريقيا، درجة من النضج المؤسساتي مكّنتها حالياً من مساعدة التنمية الديمقراطية خارج القارة.

## رابعاً: باروميتر الديمقراطية

صادف ازدهار المجتمع المدني مطالبة شعبية واضحة للعيان بتحقيق الديمقراطية، عندما تم استطلاع رأي الشعب في ثماني عشرة دولة بواسطة الباروميتر الأفريقي، عامَي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، قال حوالى ٦٢ في المئة: «إن الديمقراطية أفضل من أي نوع آخر من الحكومة» (خلاف مقولة «إن في بعض الظروف يمكن أن يكون الحكم الشمولي أفضل» أو لا يهم)[٤٥]. بلغت مستويات التأييد للديمقراطية نسبة مرتفعة قدرت بـ ٧٥ في المئة في غانا وكينيا، والسنغال، وبلغت نسبة ٦٥ في المئة أو أكثر في عشر دول. في الواقع، عدد قليل فقط من الدول الأفريقية، لم يتجاوز خُمس السكان، يفضل كثيراً أي شكل معين من الحكم الشمولي. إضافة إلى ذلك، فهذا ليس مجرد التزام تجريدي بالديمقراطية بشكل عام، فإن أربعة أشخاص أفارقة من

---

(٤٤) Africa Democracy Forum, <http://www.africandemocracyforum.org>.

(٤٥) معظم بيانات الأفروباروميتر المدرجة هنا موجودة في منشورات المشاريع على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.afrobarometer.org/publications.html>.

انظر بالخصوص: "The Status of Democracy, 2005-2006: Findings from Afrobarometer Round 3 for 18 Countries," *Afrobarometer Briefing Paper*, no. 40 (June 2006).

تم تقديم بعض البيانات مباشرة من قبل المدير التنفيذي للمشروع، «مايكل براتون» والمدير المساعد للمشروع، «كارولين لوغان»، وكلاهما من جامعة ولاية ميشغان. أشكرهما على تعاونهما. خلال هذه المناقشة، يمثل متوسط مستويات الرأي، معدل نسب البلاد الفردية، وليس المعدل العام لخمسة وعشرين ألف أفريقي تم فحصهم.

أصل خمسة يعتقدون أن «الانتخابات المنتظمة، والمفتوحة والشريفة» هي الطريقة الوحيدة في اختيار زعماء بلدهم، ووافق الثلثان على أن تضع المجالس المنتخبة (وليس الرئيس) القوانين في البلاد، وإن كان الرئيس نفسه يخالفهم الرأي، كما يستطيع ثلاثة أرباع الأفارقة ربط معنى ما بالديمقراطية ومن بينهم، ٧٥ في المئة من فضّل الديمقراطية بشكل دائم[٤٦].

ويرفض حوالى ثلاثة أرباع الأفارقة خيار الحكم العسكري لبلادهم. وحوالى ثمانية عشر شعباً أفريقياً ممن استُمع إلى آرائهم بشأن الديمقراطية يرفضون الحكم العسكري بأغلبية ساحقة (بنسبة بلغت ٨٠ في المئة أو يزيد في ثماني دول). كما رفض ٧١ في المئة سيادة الحزب الواحد و٧٨ في المئة حكم الفرد الواحد. وقد استمرّت هذه المستويات من الآراء منذ مسح الأفروباروميتر الأصلي لاثنتي عشرة دولة عام ٢٠٠٠م. ولم يُبدِ موقفاً إيجابياً من هذين الخيارين الشموليين «سيادة الحزب الواحد» و«حكم الفرد الواحد» إلا حوالى شعب أفريقي واحد من أصل ستة. وترفض أغلبية طفيفة (٥٢ في المئة) بشكل فعّال كل هذه الخيارات الشمولية الثلاثة: «حكم عسكري»، و«سيادة الحزب الواحد»، و«حكم الفرد الواحد».

لا يبدو أن دعم الأفارقة للديمقراطية وليد اقتناع قاصر يقضي بأن تجلب الديمقراطية بالضرورة تقدماً اقتصادياً سريعاً. عندما سُئلوا عن تحديد معنى الديمقراطية بالنسبة إليهم، «أشار أغلبية الأفارقة التي استجوِبَت (٥٤ في المئة) إلى الديمقراطية من الناحية الإجرائية، بحيث تحمي الحريات المدنية، والمشاركة في صناعة القرار، والتصويت في الانتخابات، وإصلاحات الحوكمة»[٤٧]. واحد من أصل خمسة أشخاص فقط قالوا إن الديمقراطية تعني حصيلة ملموسة، مثل التنمية الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية. أما عندما سُئلوا عما إن كانوا يشعرون بأن نظام الديمقراطية الانتخابية «يجب أن يمنح مزيداً من الوقت لمعالجة المشاكل المتأصلة»، أو عكس ذلك إذا كان «غير قادر على تقديم نتائج سريعة، علينا تجربة شكل آخر من الحكومة»، اختار ٥٦

---

(٤٦) Michael Bratton, "Formal Versus Informal Institutions in Africa," *Journal of Democracy,* vol. 18, no. 3 (July 2007), pp. 96-110.

(٤٧) Michael Bratton, Robert Britt Mattes and E. Gyimah-Boadi, *Public Opinion, Democracy, and Market Reform in Africa* (New York: Cambridge University Press, 2005), pp. 69-70.

في المئة من الأفارقة عامَي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م منح الديمقراطية مزيداً من الوقت ـ بمن فيهم ثلاثة أرباع في مالي، إحدى الدول الأكثر فقراً في العالم. وهذا يشكّل ارتفاعاً لافتاً للنظر في الصبر على الديمقراطية منذ ٢٠٠٠م.

زيادة على ذلك، ستحيا روح الديمقراطية في أفريقيا، على الرغم من الجهود الوحشية لتدميرها. في زيمبابوي ـ البلد الأكثر قمعاً بين الدول المستجوبة ـ يرفض تسعة أشخاص من أصل عشرين حكم الفرد الواحد ودولة الحزب الواحد، وثمانية من أصل عشرة قالوا بإمكانية أن يشرّع المجلس الوطني القوانين، وثلاثة أرباع منهم اتفقوا على ضرورة إقامة الأحزاب لمنح الشعب اختياراً سياسياً. وباعتبار كل هذه العناصر، يعبر الزيمبابويون ـ الذين يملكون المادة الخام من تجربة الدكتاتورية حالياً ـ أيضاً عن تطلعاتهم القوية نحو الديمقراطية.

يلاحظ «ميكائيل براتون»، أحد علماء السياسة في جامعة «ولاية ميشيغان» وأحد المشاركين في تأسيس الأفروباروميتر، أنه بينما أبان الطلب على الديمقراطية عن مرونة بشكل معتدل في أفريقيا، غير أن العرض الملحوظ يبقى مشكوكاً فيه. مثلاً، مِن الأفارقة مَن يريد انتخابات حرة ونزيهة قادرة على إزالة الزعماء، لكن ٤٧ في المئة فقط من يرى إمكانية ذلك في بلدهم. يريد الثلثان من الأفارقة خضوع رئيسهم لسلطة القانون، لكن يرى الثلث تقريباً (٣٦ في المئة) التزام رئيسهم بذلك. وبينما يريد الثلثان برلماناً تمثيلياً، ٤٦ في المئة فقط من يُعتقد حصولهم على برلمان يعكس «آراء الناخبين»[٤٨]. إن المشكل لا يكمن في عدم تقدير الأفارقة للديمقراطية وعدم المطالبة بها، ولكن الأحزاب الأفريقية والسياسيين هم الذين لا يستجيبون إلى تطلعات مواطنيهم.

ونتيجة ذلك، تجذّرت حالات الإحباط وخيبة الأمل في تلك القارة؛ فعمليات المسح التي أجريت بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥م أظهرت تراجع الرضى بالطريقة التي تعمل بها الديمقراطية بحوالى ١٣ في المئة نقطة (من ٤٥ إلى ٥٨ في المئة). وبينما زاد الشعور بالارتياح في بلدان حيث تعمل الديمقراطية بشكل جيد، مثل غانا وجنوب أفريقيا، إلا أنه تراجع في ثماني

---

(٤٨) Bratton, Ibid., figure 2.

دول من أصل اثنتي عشرة دولة تم استجوابها خلال الأوقات نفسها. ومع ذلك، حتى على مستوى العرض، يبقى الحذر من التفاؤل قائماً. أما بخصوص إحساس الفرد بديمقراطية بلده، فقد استقر في حدود ٥٠ في المئة، و٥٤ في المئة يرى أنه من المرجّح أن يصير بلده ديمقراطياً[٤٩].
واستنتج «براتون» وشركاؤه في المسح، «روبيرت ماتيس» و«غييماه ـ بوادي» ـ عقب تحليل المعطيات الأخرى من الباروميتر الأول ـ أن معظم العوامل القوية التي تشكّل «التزويد بالديمقراطية» (مزيج من الرضى بالديمقراطية ومدى الإحساس بالديمقراطية) تخص أداء النظام. وتماشياً مع انتشار الحكم الباتريمواني الجديد، فإن لتقييم الأداء الرئاسي الأثر القوي في التزويد بالديمقراطية، ولكن ما اعتقد به المواطنون أن الانتخابات الأخيرة كانت حرة ونزيهة، يبقى تقريباً عاملاً قوياً أيضاً. وتضمّ عوامل أخرى أداء الحكومة العام في أمور تخص العمل، والتعليم، والصحة، ومستوى إدراك الفساد، والثقة بمؤسسات الدولة، وإدراك أن الحقوق السياسية محمية، وأن المرء يتعامل مع مجموعته العرقية بنزاهة[٥٠]. ووجد «براتون» بعد تحليل بيانات ٢٠٠٥م، أن إدراك أن الانتخابات الأخيرة كانت حرة ونزيهة، أصبح إلى حدٍّ بعيد العامل القوي الذي يشكّل حجم الديمقراطية التي يراها المواطنون. ومن ثَمّ، فإن أداء الحاكم لم يعد كافياً لإرضاء الشعب، وأصبحت المؤسسات الرسمية أهم من المؤسسات غير الرسمية[٥١].

ولتحديد «المطالبة بالديمقراطية»، لوحظ بشكل متباين أن للخصائص الفردية ـ فهم الديمقراطية، الوعي السياسي والمعرفي، التعليم الرسمي، والعضوية في الجيل ما بعد الاستعمار ـ تأثيرات قوية. في واقع الحال، يعدّ وجود المرء بين الجيل «الذي بلغ سن التصويت بين مدتَي الاستقلال» ومجيء الإصلاحات الديمقراطية، «المؤشر الوحيد الأفضل للمطالبة بالديمقراطية». تبنّى «براتون» وزملاؤه هذا الطرح؛ «لأن نخبة ما بعد الاستعمار تحمّلت وطأة الظلم والحرمان اللذين وزعتهما الأنظمة الشمولية ما

(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) Bratton, Mattes and Gyimah-Boadi, Ibid., p. 272-277.
تقوم هذه النتائج تحليل للدورتين الأولى من عمليات المسح (حوالى ٢٠٠٠ و٢٠٠٢م)، ولا تقوم على الدورة الثالثة عام ٢٠٠٥م.
(٥١) Bratton, Ibid., table 2.

بعد فترة الاستقلال، ومن ثَمّ، تعلّمت الطريقة الصعبة لرفض الأشكال الشمولية للحكومة»[٥٢].

## خامساً: هل يمكن تطبيق الديمقراطية في أفريقيا؟

لا تختلف التحديات بشأن قابلية تطبيق الديمقراطية في أفريقيا اختلافاً كبيراً في الطبيعة، عن مناطق أخرى باستثناء الاختلاف على مستوى انتشارها وزخمها. وكما هو الحال في أجزاء مختلفة من أمريكا اللاتينية، والاتحاد السوفياتي الأسبق، وآسيا، تم اختبار ما إن كانت الديمقراطية قادرة على الحكم على نحو فعّال. وفي مناطق أخرى، لا يوجد تحدٍّ أعمق من مراقبة الفساد؛ لأنه عندما تنزف موارد الشعب بغزارة، ويخدم المسؤولون مصالحهم عوض الصالح العام، ستعاني الحوكمة والتنمية، وتزداد حدّة الصراع، ويعود المواطنون إلى أنظمة بديلة.

ثمة تحدٍّ أيضاً للحوكمة الديمقراطية في طور النمو الذي يسمح للمناوئين بحظ أوفر لإزالة من هم في السلطة. لا توجد أي منطقة تملك بلداناً تؤيد الفصل بين الديمقراطية والديمقراطية الزائفة كما تفعل أفريقيا. أصبحت الإدارة الانتخابية المستقلة والفعّالة ممأسسة في بعض الدول الأفريقية كجنوب أفريقيا، وغانا. وبقيت دول قليلة أخرى مثل مالي ليبرالية إلى حدٍّ ما، لكن في معظم القارة الأفريقية، تم تقييد الحريات المدنية، ومصادرة قسم كبير من حقوق المعارضة، والتلاعب بالانتخابات نتيجة التصرفات غير المسؤولة، إلى درجة أنه من العدل التساؤل عما إذا كانت بعض من هذه الدول ديمقراطيةً على كل حال.

في عدد من الدول، تقلّصت الديمقراطية نتيجة هيمنة حزب واحد على الحكم. يحدث هذا في بوتسوانا وجنوب أفريقيا ضمن سياق الحرية المهمة، والحوكمة الفعّالة نسبياً. ومع ذلك، تبقى التوجهات في جنوب أفريقيا سلبية في السنين الأخيرة، مما حدا ببيت الحرية إلى تخفيض عدد نقاط التي حصل

---

(٥٢) Bratton, Mattes and Gyimah-Boadi, Ibid., p. 277.

في تحليله مؤخراً لبيانات الدورة الثالثة، وجد براتون أن التعليم يشكّل، إلى حدٍّ بعيد، العامل الاجتماعي الأقوى لتشكيل الديمقراطية.

عليها البلد بشأن احترامها للحرية. وأثّر فيها انتشار الجريمة العنيفة التي جعلت منها إحدى الدول الأكثر ارتفاعاً في معدلات القتل العمد، وانعدمت ثقة الشعب في جنوب أفريقيا، وتحدث العديد من المراقبين عن إشارات تفيد «بتسلل الفساد» إلى البلد، خاصة في ما يتعلق بتضارب المصالح بين الحكومة ومسؤولي الحزب الحاكم. وفي عام ٢٠٠٥م، أدت فضيحة رشوة شملت منح عقد لمراكب بحرية، بالرئيس «تابو مبيكي» إلى إقالة نائبه «جاكوب زوما»، ولكن كان يرجع سبب الإقالة بالأساس إلى الصراع على السلطة بين الرجلين. ومع انعدام تحقيقات حازمة بدأت «ديمقراطية جنوب أفريقيا الشابة تبدو حلة مبهرجة» بتعبير برلماني من الحزب الحاكم الأسبق الذي قدم استقالته محتجاً[٥٣]. إن انعدام المعارضة للمؤتمر الوطني الأفريقي، والنسبة المرتفعة للمركزية والانضباط داخل هذا المؤتمر، وافتقار البرلمان لمراقبة مفيدة على الفرع التنفيذي ينتج ديمقراطية سخيفة، على الرغم من وجود أحد أكثر الدساتير ليبرالية في العالم، ومحكمة دستورية قوية. وبما أن نظام التمثيل النسبي في البلاد أطلق أعضاء من المقاطعات الجغرافية، فلا أحد من جنوب أفريقيا يعلم عملياً مَن يمثّله في البرلمان (بينما يعلم ذلك نصف الشعب في متوسط البلد الأفريقي). ونتيجة لذلك، ارتفع انعزال المواطن واستياؤه[٥٤]. يبقى شعب جنوب أفريقيا مسانداً قوياً للديمقراطية ولمبادئ الديمقراطية، وأكثر رضى من متوسط الشعب الأفريقي ككل بالطريقة التي تعمل بها الديمقراطية في بلدانهم[٥٥]. ولكن عندما فحصوا عام ٢٠٠٦م، وجدوا حوالى شخصين من أصل خمسة فقط من قال إن الانتخابات تسمح للناخبين بإزاحة الزعماء الذين لا يرغبون فيهم (مقارنة بـ٤٧ في المئة من مجموع الأفارقة ميدان الدراسة)[٥٦].

وفي الموزمبيق، سمح الحزب الحاكم بحرية أقل. ما زال إرث الحرب

(٥٣) Andrew Feinstein, "South Africa's Democracy in Trouble," *Der Spiegel*, 14/2/2007, <http://www.spiegel.de/international/0,1518,465912,00html>.

(٥٤) Robert Mattes, "South Africa: Democracy without the People," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), pp. 22-36.

(٥٥) Afrobarometer, "Where Is Africa Going?: Views from Below," *Working Paper*, no. 60 (May 2006), pp. 16-23.

(٥٦) Afrobarometer, "Citizens and the State in Africa: New Results from Afrobarometer Round 3," *Working Paper*, no. 61 (May 2006), tables 1.2 and 2.1.

الأهلية التي انتهت في عام ١٩٩٢م يستقطب المنافسة بين الحزب الحاكم، جبهة تحرير موزمبيق والمتحدي الرئيس حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية، و«تحدّث المراقبون المستقلون عن خروقات خطيرة في العمليتين الانتخابية والجدولة»، خلال انتخابات ٢٠٠٤م. تستحوذ الدولة «تقريباً على كل وسائل الإعلام الإذاعية» (وكذا على قدر كبير من وسائل الإعلام المكتوبة)[٥٧]. استشرى الفساد، وإن الجهود الرامية للكشف عنها قد تُكلّف الصحافيين حياتهم ثمناً لذلك. يظلّ الصراع السياسي في أفريقيا صراعاً بين حكم القانون وحكم الفرد. ومع ذلك، تعاني معظم الديمقراطيات في أفريقيا، إلى حدٍّ ما، تمركزَ السلطة في إدارة الرئيس. عندما فاز الزعيم السنغالي المعارض لمدة طويلة ـ «عبد الله واد» ـ بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠م، واضعاً حداً لأربعة عقود من حكم الحزب الاشتراكي، كانت الآمال كبيرة في الانتقال إلى عهد ديمقراطي جديد، مبنياً على بعض التقاليد القديمة جداً في القارة من الفكر التعددي والليبرالي، لكن شيئاً فشيئاً، سحب السلطة والموارد إليه وإلى عائلته. وفي ٢٠٠٤م أقال وزيره الأول، «إدريسا سيك»، خوفاً من مغبّة أن يتنافس معه على قيادة الحزب الحاكم. اتهم «سيك» في أول الأمر بالاختلاس، وبالخيانة قبل إسقاط التهم عنه بعد عدة أشهر من الاحتجاز. وأخيراً، خاض «سيك» الانتخابات الرئاسية، لكن لم يحصل رسمياً إلا على ١٦ في المئة من الأصوات، ليمكن «واد» من تجنب جولة الإعادة إثر حصوله على ٥٦ في المئة من الأصوات. وخلال السنوات التي قادته إلى إعادة انتخابه في ٢٠٠٧م، تعرّض الصحافيين والناشطين السياسيين والمغنين، ورجال الدين (والزعماء الروحيين المسلمين) الذين انتقدوا «واد» أو ساندوا المعارضة للتهديد الجسدي والعنف[٥٨]. يتهم النقاد الانتخابات بالفساد بسبب شراء الأصوات، والتصويت المتعدد، ومضايقة المصوّتين لصالح المعارضة.

على الرغم من ضعف الأداء الاقتصادي، استطاع «واد» حشد التأييد. وبحسب ناشط قيادي، كانت وسيلته الرئيسة هي الفساد ـ بما في ذلك جلب

---

(٥٧) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* pp. 491 and 493.

(٥٨) Rose Skelton, "Senegal's Rap Artists' Despair Over 2007 Elections," Voice of America (4 August 2006), < http//www.voanews.com/English/archive/2006-08-0432.cfm >.

الشخصيات الدينية، وزعماء المجتمع المدني، والإداريين المحليين، والضباط العسكريين، وأعضاء المعارضة البرلمانيين، بالمال، والقروض، والجوازات الديبلوماسية، وامتيازات أخرى. يزعم الآن أن الرئيس ذا الثمانين عاماً يتهيأ لتسليم السلطة إلى خَلَفه المختار، ابنه[٥٩]. أخبرني الناشط «بتدمير الرئيس لكل المؤسسات بما في ذلك الأحزاب السياسية، وبجلب المعارضة إليه، والتحكم بذلك في البرلمان». «إن الشعب فقير، ويتحكم «واد» في كل شيء، وإذا كنتَ في حاجة إلى شيء ما، فعليكَ مجاراته». أما ردة فعل الولايات المتحدة، وأوروبا (اللتين من دونهما لا تستطيع حكومته العمل)، فكان الصمت المطبق. واسترسل الناشط في كلامه نائحاً: «إننا ننتظر أكثر من المانحين»، مشيراً إلى الدفاع عن المبادئ، وليس إلى هبة المال[٦٠].

ثمة شعور قوي بحتمية الديمقراطية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، خاصة أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد: ستكون تكاليف الارتداد عن الديمقراطية باهظة جداً للسماح بالرجوع إلى الحكم الشمولي. ومع ذلك، فالدول الأفريقية بعيدة كل البعد عن هذا المستوى العملي من تعزيز الديمقراطية. إن اختفاء الحكم العسكري عملياً من القارة لا يعني عدم تصور حدوث انقلابات، أو أنه بمجرد أن يمسك زعماء جدد بزمام السلطة ـ كما فعل الضابط الشاب «يحيى جاميه» في غامبيا ـ لن «ينظموا» وضعيتهم من خلال استبدال بذلتهم النظامية ببذلة تقليدية، وتشكيل حزب مهيمن. وبعد ثلاثين عاماً من سيطرة الملازم ذي التسعة والعشرين ربيعاً على السلطة إثر انقلاب عسكري عام ١٩٩٤م، أعيد انتخاب «جاميه» عام ٢٠٠٦م وسط خروقات ضخمة، واستمرار الإعانات الخارجية التي بلغت نصف ميزانية البلاد. إذا كانت الجهات المانحة الدولية غير قادرة على أن تكون حازمة مع غلام أوتوقراطي في دولة قزمة تضم أقل من مليونَي نسمة، فهل ستكون حازمة مع دول أخرى؟

(٥٩) رسمياً، كان يبلغ «واد» من العمر ٨١ عاماً ٢٠٠٧م، لكن ثمة اعتقاد في السينيغال أن عمره أكبر من ذلك بعدة سنوات.

(٦٠) أحتفظ بسرية اسم الناشط، أحد زعماء المجتمع المدني المفكرين المحترمين، مخافة انتقام الحكومة منه.

ومع ذلك، يستطيع المرء أن يعلّق الآمال، على الرغم من أن الصورة القارية تبدو هشة وغير مشجعة. تستمر الديمقراطية ـ وبمستويات مرتفعة جداً من الحرية في هذه القارة ـ في بلد مطوق يعيش فقراً مدقعاً مثل مالي. مما لا شكّ فيه، أن التحديات أسطورية وقد تكون مشؤومة: أحزاب سياسية غير فعّالة، وقضاء ضعيف، وفقر مدقع، ولامساواة عميقة، وفساد مستشرٍ، و«اعتماد على الإعانات الخارجية الذي كادت تتحول إلى مرض». لكن تشكّل البلاد ثقافة ديمقراطية قابلة للحياة تقوم على الفخر بإرث تسامحها. وبدأت التعددية الإعلامية تزدهر (بوجود ١٤٠ محطة إذاعية (FM) منتشرة في كل البلاد). تعمل المنظمات غير الحكومية المالية على تعويض (ولو كان ذلك ربما بشكل محدود) محدودية الدولة في تقديم الخدمات، كما تعمل الديمقراطية السياسية على التقرّب من الشعب في وقت تتوسّع فيه الرهانات على اللعبة الديمقراطية[٦١]. وعلى نحوٍ مماثلٍ، يجد المرء توازناً متفائلاً للديمقراطية في غانا على الرغم من تسلّل الفساد دون هوادة ـ إلى المجلس الرئاسي، وتضارب المصالح، والرعاية السخية. ظهرت غانا باعتبارها إحدى الدول الأفريقية الأكثر حرية وديمقراطية نابضة بالحياة، و(باستثناء جنوب أفريقيا) يبقى أملها في تحقيق التنمية هو الأفضل من نوعه. يتمتع قضاؤها باستقلالية وقدرة أكثر من معظم دول القارة، في وقت تجذب مستويات التعليم، والبنية التحتية، والحوكمة الجيدة الاستثمار الخارجي. في الوقت ذاته، تثير الصحافة النشيطة المستقلة الغانيّة تساؤلات، وتبحث عن المحاسبة، وتراقب منظمات المجتمع المدني، مثل المركز من أجل التنمية الديمقراطية، الحكومة وتبني ائتلافات من أجل الإصلاح.

إذا كان على غانا وعلى دول أفريقيّة أخرى تحقيق تنمية دائمة، فإن الديمقراطية لا تستطيع أن تقوم، والحرية وحدها لن تكفي. سيكون على المؤسسات الديمقراطية العمل أكثر على التحكّم في الفساد وممارسة السلطة؛ حتى يصبح همّ الحكومة الوحيد، تقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة.

(٦١) Robert Pringle, "Democratization in Mali: Putting History to Work," *Peaceworks* (US Institute of Peace), no. 58 (October 2006), <http://www.usip/pubs/peaceworks58.html>.

# الفصل الثاني عشر

## هل يمكن دمقرطة الشرق الأوسط؟

في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق في آذار/مارس عام ٢٠٠٣م، بدا أن الشرق الأوسط يتجه أخيراً نحو النهج الديمقراطي. وتم إسقاط أسوأ طاغية في أكثر المناطق ظلماً في العالم، على يد الدول الديمقراطية القوية، كما بدا أن جيران العراق الشموليين في حالة توتر، بسبب الحراك السياسي الذي بدأت تشهده المنطقة. ومع انقضاء مدة خمسة وثلاثين عاماً من دكتاتورية الحزب البعثي في العراق، تساءل الحزب البعثي في سوريا عما إن كان مستهدفاً في المرحلة الموالية. وبعث حكام إيران الدينيين برسالة إلى البيت الأبيض يقترحون فيها مفاوضات موسعة.

وأصدر الرئيس جورج بوش الابن وأعضاء من إدارته إشعاراً بتغيير جريء في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط. وأعلن الرئيس بوش مخاطباً أعضاء الصندوق الوطني الديمقراطي في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٣م عن «استراتيجية مستقبلية لتحقيق الحرية في الشرق الأوسط»: «ستون عاماً والدول الغربية تتسامح مع غياب الحرية في الشرق الأوسط دون أن يقود ذلك إلى ضمان أمننا؛ لأن الاستقرار لا يمكن شراؤه على المدى الطويل على حساب الحرية. وطالما أن الشرق الأوسط لم يبرح مكانه، حيث غياب ازدهار الحرية، فسيبقى مكاناً للركود، والضغينة، وتصدير العنف»[١]. أشاد الرئيس بوش في خطابه بالتوجهات السياسية الجارية في المغرب، والبحرين، وقطر، والكويت، واليمن، والأردن، ولكنه

(١) هذه ملاحظات قدّمها الرئيس بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيس الصندوق الوطني للديمقراطية، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، دي. سي (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣م)، <http://www.whitehouse.gov/news/release/2003/11/print/20031106-3html>.

أوضح أيضاً أنه حان الوقت بالنسبة إلى مصر كي «تنير الطريق نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط».

وأجبر نظام الرئيس حسني مبارك على إظهار بعض التقدّم. وتحت الضغوط المتزايدة على حكومة الرئيس مبارك التي مارستها عليه القوى الغربية وكذا مجتمعه، ومع التحدّي الذي واجهه بخصوص صراع كبير على الخلافة بين المؤسسة العسكرية وبين مؤيدي ابنه، بدأت حكومة حسني مبارك «ببذل جهود رفيعة المستوى لتبرز زعيمة للإصلاح»[٢].

وحملت سنتَي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م ضمانات حقيقية للتحرر في مصر. خلال سنة ٢٠٠٤م تقاربت رؤى اتجاهات متنوعة للمعارضة ـ من إسلاميين، ويساريين، ومتحررين ـ من أجل الدعوة إلى إصلاحات سياسية متسقة تسمح ببلورة مجتمع أكثر تحرراً وانفتاحاً، كما يسمح بإدارة انتخابات أكثر نزاهة وحيادية. وقد شملت مطالبهم إجراء انتخابات رئاسية تنافسية وكانت إلى حد الآن مجرد استفتاء بسيط «بنعم» أم «لا» لإعادة انتخاب رئيس أوتوقراطي. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤م، تضافرت جهود بعض القوى تحت اسم «حركة كفاية» ـ التي لخصت مزاج الدولة ـ ودعت إلى وضع حدّ لعملية إعادة الانتخابات اللامنتهية للرئيس مبارك والتخلّي عن جهوده الرامية لتمهيد الطريق لابنه لخلافته[٣].

واستمرت مظاهرات حركة كفاية على الرغم من المضايقات وحملات القمع الأمني. وفي عام ٢٠٠٥م، وبعد قرابة ربع قرن من حكم مبارك الاستبدادي، «أصبحت الحملة تدار ضده بشكل مفاجئ من أجل الإطاحة به علناً»[٤]. ولما كان الرئيس في حاجة إلى الدعم الأمريكي وإلى تدابير من الشرعية المحلية، رسم الرئيس مساراً معقداً؛ إذ إنه اعتَقَلَ في كانون الثاني/يناير أيمن نور، رئيس حزب الغد وأبرز منافس من المعسكر الليبرالي العلماني

(٢) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2006), p. 229.

(٣) هذا جزء من توجه إقليمي؛ ففي سوريا كان بشار الأسد على استعداد لخلافة أبيه، حافظ، وانتشرت الإشاعات حول إعداد معمر القذافي وعبد الله صالح ابنيهما في ليبيا واليمن لتولّي خلافتهما.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٣٠.

بتهم مشكوك فيها للغاية، ليفرج عنه بعد ذلك، في محاولة من مبارك تعزيز علاقته مع الإدارة الأمريكية التي استمرّت في تقديم ما يقارب مليار دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية(٥). وفي كانون الأول/ديسمبر، أجاز الرئيس للمرة الأولى (ولو ضمن قيود) انتخابات رئاسية تعددية، وسمح النظام برقابة قضائية صارمة على التصويت، وضمان انتخابات برلمانية أكثر انفتاحاً وتنافسية. واستطاع أعضاء من الإخوان المسلمين خوض الانتخابات باعتبارهم مترشحين مستقلين، للمرة الأولى منذ عشرين سنة، على الرغم من أنها كانت محظورة رسمياً، ودخل هذا التنظيم الحملة الانتخابية البرلمانية من دون أن يكون أيٌّ من أعضائه في سجن الحكومة(٦).

وفي الوقت نفسه الذي بلغ فيه الإصلاح أوجَهُ في مصر، بدأت تتفكك الهيمنة السورية على لبنان، التي قننت وترسخت بموجب اتفاقية الطائف التي أنهت الحرب الأهلية اللبنانية في سنة ١٩٨٩م. ومع سعي سوريا الهادئ لتدمير النظام السياسي الجديد في العراق، «بدأت إدارة بوش تنتقد علناً الاحتلال السوري للبنان، وهي سياسة انقلاب ألهمت حركة المعارضة في لبنان لتفرض كينونتها من جديد»(٧). حذت فرنسا ودول أوروبية أخرى حذوها مبدية صعوبة التلاعب بها. أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤م، لجأ النظام السوري الذي دام أربعين سنة إلى تكتيكات قوة السلاح للضغط على البرلمان اللبناني لتمديد الفترة الرئاسية لحليفه المخلص إميل لحود. وفي الشهر القادم، كاد أحد كبار الوزراء الرئيسيين المعارضين لهذا التمديد أن يغتال، وبعد مرور ثلاثة أسابيع قدّم رئيس الوزراء الشعبي رفيق الحريري استقالته في تحدٍّ واضح للضغط السوري. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥م، قُتل رفيق الحريري وعشرون آخرون في بيروت في انفجار سيارة مفخخة. يبدو أن السوريين بالغوا في ردهم على هذا الهجوم. وبعد أسبوع، طالب عشرات الآلاف من اللبنانيين بانسحاب القوات السورية وأجهزة الاستخبارات، متهمين سوريا

---

(٥) خلال العقود الثلاثة الممتدة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٤م، استلمت مصر أزيد من ٥٠ ملياراً هبة أمريكية. انظر: Charles Levinson, "$50 Billion Later, Taking Stock of U.S. Aid to Egypt," *Christian Science Monitor*, 12/4/2004, <http:www.csmonitor.com/2004/0412/p07so1-wome.html>.

(٦) "Egypt: Faces of a Crackdown," Human Rights Watch Video (30 May 2007, <http://hrw.org/video/2007/egypt05>.

(٧) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 409.

ولحّود بالوقوف وراء اغتيال الحريري. استمرت الاحتجاجات اليومية التي أصبحَت تعرف باسم «ثورة الأرز» إلى حين استقالت الحكومة اللبنانية الموالية لسوريا في الثامن والعشرين من شهر شباط/فبراير[٨]. في منتصف شهر آذار/مارس، احتشد مئات الآلاف من اللبنانيين (أو ربما أكثر من مليون لبناني بحسب بعض التقارير) في وسط بيروت من أجل المطالبة «بالحرية والسيادة والاستقلال». ونتيجة للتحول الكبير الذي عرفته حالات المد والجزر السياسية، أجبرت سوريا على الانسحاب من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥م، وفي انتخابات منتصف السنة سيطرَ حلفاء الحريري على الحكومة. بعد فترة وجيزة على مرور ثورة الأرز اللبنانية، احتشد نحو خمسين ألف بحريني «(ثُمن عدد سكان البلاد) من أجل المطالبة بالإصلاح الدستوري»[٩].

وأخذ انفتاح سياسي محدود في التشكّل في الأردن، وإن كان مفعماً بالأمل، وعقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٠م من حلّ الملك عبد الله البرلمان، وعلق الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها، ومنع تنظيم المظاهرات، وطبق إجراءات صارمة على المجتمع المدني رداً على تنامي مشاعر الرأي العام المناهضة لمعاهدة السلام مع إسرائيل، لكن بعد الإطاحة بنظام صدام حسين سنة ٢٠٠٣م، تحرّر الملك بسبب تدفق المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة ومن دول الخليج النفطية، فخفف من القيود المضروبة على الحق في ممارسة حرية التعبير، وأجرى انتخابات برلمانية ومحلية حرة وشفافة، على الرغم من أنها لم تكن نزيهة، وعقد صفقة مع مجموعات المعارضة اليسارية والإسلامية. وافق الإسلاميون ـ وفقاً للتقرير ـ بموجب الاتفاق على إيقاف تعبئتهم ضد سياسة الأردن المؤيدة لسياسة أمريكا الخارجية مقابل التقدم الاقتصادي والمزيد من مساحة الحرية السياسية[١٠].

وإن وفاة ياسر عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤م في فلسطين ـ

---

(٨) "Lebanese Officers Forced to Quit," BBC News, 28 February 2005, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4305927.stm>.

(٩) Shadi Hamid, "Parting the Veil," *Democracy*, vol. 5 (Summer 2007), p. 40.

(١٠) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* pp. 371-372.

بعد عدة عقود من فساده وتفوق سياسته السخيفة ـ مهّدت الطريق لعهد جديد من التعددية والمسؤولية، بل ربما الديمقراطية أيضاً. مع انتخاب محمود عباس، الأكثر كفاءة وانفتاحاً، رئيساً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥م والانسحاب الكلي لإسرائيل من قطاع غزة في آب/أغسطس بعد ثمانية وثلاثين عاماً من الاحتلال، انتعشت الآمال الوردية الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء.

وفي العراق نفسه، كان يشكّل عام ٢٠٠٥م تاريخاً لتحقيق ديمقراطية مختلفة على الرغم من تفاقم العنف والاستقطاب السياسي. خرج، تقريباً، اثنا عشر مليون عراقي ببسالة مُتَحدِّين هاجس الخوف من مغبّة وقوع البلاد في فوضى عارمة ومزيد من إراقة الدماء، من أجل التصويت في انتخابات كانون الثاني/يناير على برلمان انتقالي يصوغ دستوراً جديداً. وفي تشرين الأول/أكتوبر خرجوا مرة أخرى بأعداد هائلة في أعقاب تبني دستور جديد في استفتاء وطني، وفي الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر، صوّتوا للمرة الثالثة لصالح انتخاب برلمان جديد في ظل الدستور الدائم.

وبدا وكأن بلدان الشرق الأوسط العربية ـ التي كانت تفتقر بمفردها إلى الديمقراطية ـ بدأت تلحق بركب العالم؛ إذ مع نهاية سنة ٢٠٠٥م، سجل بيت الحرية تحسناً ملموساً في الحقوق السياسية والحريات المدنية على مدى السنوات الثلاث السابقة في السلطة الفلسطينية وكذا في نصف دول المنطقة العربية: المغرب، ومصر، ولبنان، والعراق، وقطر، واليمن، بل حتى المملكة العربية السعودية. على الرغم من ذلك، كان توجه الخمس سنوات في رأي بيت الحرية «مساراً إقليمياً إيجابياً» منحَ الشرق الأوسط برمّته أفضل نتيجة في الحرية في تاريخ الدراسة الاستقصائية(١١).

## أولاً: النظام الملكي والشعبوية والإسلام

بدت آفاق الديمقراطية في الشرق الأوسط العربي أكثر تشاؤماً بُعَيد عام واحد فقط. كافحت الأنظمة وحلفاؤها الخارجيون ـ الولايات المتحدة وأوروبا ـ من أجل السيطرة على مضمونين مقلقين للانفتاح السياسي:

(١١) المصدر نفسه، ص٥.

الاستقطاب السياسي الحاد، وكذا المكاسب الهائلة التي حصلت عليها القوى الإسلامية.

وفي العراق، حوّل المأزق الدستوري ـ الذي عمق الحرب الأهلية، وتسبب في الخيار المؤسف لتمثيل نسبي لمنطقة واحدة على الصعيد الوطني باعتباره نظاماً انتخابياً لديمقراطية شابة ـ انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى استفتاء على الهُوية، مع اختيار الناخبين على أساس الولاءات العرقية والطائفية. قاطعت الأحزاب العربية السُّنية عملية التصويت خشية أن يتم تمثيلها تمثيلاً ناقصاً بسبب المشاركة الضئيلة للناخبين جراء الاضطرابات العنيفة الكبيرة التي حلت بمنطقتهم. قدم السُنَّة سلسلة من الاعتراضات على النظام السياسي والاحتلال الأمريكي، لكن مقاطعتهم للتصويت زادت من تهميشهم السياسي لتتكبد اللائحة الانتخابية العراقية لرئيس الوزراء المؤقت إياد علاوي هزيمة سياسية مذلة، بينما استولى الإسلاميون الشيعة على عدد وافر من المقاعد وشكّلوا بالتحالف مع الأكراد حكومة انتقائية.

واتسعت الهُوة الطائفية جرّاء الإقصاء الكلي للسنة من البرلمان وكذا من المفاوضات حول دستور دائم، لكن تحت الضغط الأمريكي، تمت إضافة خمسة عشر سُنياً إلى أعضاء لجنة صياغة الدستور الخمسة والخمسين، إلا أن ذلك حصل بعد فوات الأوان على وضع حل وسط قبل الخامس عشر من آب/أغسطس، وهو الموعد المحدد للانتهاء من صياغة الدستور، وهو كذلك الموعد الذي أصرّت عليه الولايات المتحدة، على الرغم من مناشدات العراقيين لتمديده وفقاً لشروط الدستور المؤقت. وبهذا أصبح الاستفتاء الدستوري في الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر استفتاءً ثانياً على الهُوية، وذلك بتصويت الأكراد والشيعة بالإجماع تقريباً لصالح الوثيقة، وتصويت السُّنة العرب بالأغلبية ضدها.

وساد الاستقطاب نفسه في انتخابات ١٥ كانون الأول/ديسمبر البرلمانية بموجب الدستور العراقي الجديد. ولم تشكل الأحزاب والائتلافات مناطق تابعة لمعاقلهم العرقية، ودفعت القوائم العلمانية والعرقية (خاصة قوائم علّاوي) مرة أخرى الثمن الأكبر. فشلت الانتخابات في بغداد ومدن أخرى عديدة جرّاء التفجيرات والاغتيالات والهجمات المسلحة الأخرى. ازداد

الاستقطاب العرقي والطائفي صلابة على الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة الناخبين المسجلين إلى سبعة وسبعين في المئة. «خابت كل الآمال المعلّقة على تصويت الناخبين لصالح فصل الدين عن السياسة أو لتجاوز الانشقاقات العرقية»، في الوقت الذي فقدت فيه قائمة رئيس الوزراء علاوي ما يقارب نصف مقاعدها التي حازت عليها في كانون الثاني/يناير، إضافة إلى انهزام مستقلين آخرين هزيمة نكراء[(١٢)].

وعقب الانتخابات التي أجريت في العراق، اشتد العنف وتدهورت الحالة السياسية تحت قيادة رئيس الوزراء الجديد وسيئ الطالع نوري المالكي. وعلى الرغم من اتفاقية ما قبل الاستفتاء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥م للنظر في حزمة واسعة من التعديلات التي أدخلت على الدستور في غضون بضعة أشهر من انعقاد البرلمان، كان هناك جمود تام حول قضايا أساسية: كالفيدرالية، وبنية السلطة التنفيذية، والتحكم في إنتاج النفط وتوزيع عائداته. في الوقت نفسه، أحكمت القوى الشيعية الإسلامية المتنافسة بمن فيها تلك الموالية لرجل الدين مقتدى الصدر، قبضتها على أجزاء مختلفة من العراق. وشهدت بغداد، وَبَعقوبة، وكركوك، والموصل، وغيرها من المدن المتعددة الأعراق في الوسط والشمال تصاعد الإرهاب والعنف والتطهير العرقي. بحلول سنة ٢٠٠٧م، كان الموت يحصد حوالى مئات العراقيين يومياً، وفرّ ما يقدر بنحو مليونين أو أكثر من العراقيين من البلاد، في حين شُرّد مليون عراقي آخر على الأقل داخل البلاد. وصلت نسبة العاطلين عن العمل في العراق إلى الثلث، ووصلت نسبة إنتاج الكهرباء إلى ٦٠ في المئة فقط من الهدف المنشود الذي وضعه الاحتلال الأمريكي في حزيران/يونيو ٢٠٠٤م[(١٣)]. أظهر استطلاع الرأي العام لشهر شباط/فبراير - آذار/مارس

---

(١٢) Adeed Dawisha and Larry Diamond, "Iraqi's Year of Voting Dangerously," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 2 (April 2006), pp. 99-100, and Larry Diamond, *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq* (New York: Owl Books, 2006), "Afterword," pp. 337-360.

(١٣) Jason Campbell, Michael O'Hanlon, and Umy Unikewicz, "The State of Iraq," *New York Times*, 18/3/2007.

بلغ إنتاج العراق من الكهرباء ٣٦٠٠ ميغاوات في شباط/فبراير ٢٠٠٧م، أقل من المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، وأقل بكثير من ٦٠٠٠ ميغاوات التي كانت الهدف المعلن لمدير الاحتلال الأمريكي، السفير بول بريمر. لم تكن بغداد تستقبل إلا بضع ساعات من الكهرباء يومياً.

٢٠٠٧م على كل مؤشر، التدهور الكبير في إدراك العراقيين وآمالهم بشأن المستقبل، حيث صرّح ٦٠ في المئة بأن حياتهم كانت تسير على نحو سيئ، أو بالأحرى سيئ للغاية مقارنة بـ ٢٩ في المئة في سنة ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م. وصرّح نصف العراقيين بأن الأوضاع في العراق أسوأ مما كانت عليه قبل الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م، في حين صرح ربع العراقيين فقط قائلين إنهم أحسوا بالأمان في أحيائهم (أقل من ٦٣ في المئة عام ٢٠٠٥م)، فيما صرح آخرون (٨٨ في المئة) بحاجتهم إلى الكهرباء (أكثر من ٥٤ في المئة سنة ٢٠٠٥م). وتوقّعت نسبة ٢٨ في المئة تحسناً في جودة الكهرباء و٣٨ في المئة في وجود فرص عمل أكثر في المستقبل القريب، مقارنة بثلاثة أرباع العراقيين الذين أعربوا عن آمالهم في سنة ٢٠٠٥م(١٤).

واستطاعت الأنظمة العربية الأوتوقراطية احتواء الفوضى العارمة في العراق وثني الشعب عن المطالبة بالديمقراطية. وفسحت كلٌّ من أنظمة مصر، والأردن، والجزائر، واليمن، مجالاً أكبر للمعارضة السياسية، وتراجعت عنها بشدة بعد ذلك. وكانت رسالتهم الموجّهة إلى شعوبها المضطربة تحمل في جوهرها معانيَ مثل: «هل ترغبون في الديمقراطية؟ انظروا إلى العراق. أترغبون في هذا الصنف من الفوضى؟ كونوا ممتنين لما لديكم». وحذر ناشط عربي في المجتمع المدني بوقاحة في لقاء خاص مع رئيس «منتخب» لفترة طويلة في المنطقة، قائلاً: «من الأفضل السماح بسيادة الديمقراطية أو ستواجه مصير صدام حسين»، لكن مع توالي الفوضى على العراق بشكل متزايد، قام الرئيس في سنة ٢٠٠٦م بحملة انتخابية تحمل في طياتها جواباً تقشعر منه الأبدان، «من الأفضل أن تصوتوا لصالحي أو أنكم ستواجهون «الديمقراطية» ذاتها التي قامت في العراق»(١٥). وكما هو الحال بالنسبة إلى النظام الملكي المطلق في المملكة العربية السعودية الذي تراجع عن وتيرة الإصلاح المتواضع المرافق لاعتلاء الملك عبد الله العرش رسمياً عام ٢٠٠٥م، وحمّل ناشطون سياسيون من الأقلية الشيعية في البلاد الحروب في العراق ولبنان

(١٤) "Iraq Poll 2007," BBC News, 19 March 2007, <http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/pdfs/19_03_07_iraqpollnew.pdf>.

(١٥) شاركني هذا التقرير الناشط السياسي المعنيّ بالأمر خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م.

مسؤولية الجمود السياسي الجديد. «لقد اكتسبت عبارة كثيراً ما نقلت عن الملك الراحل فهد، صدًى جديداً، ولا سيما في المنطقة الشرقية [حيث يتمركز الشيعة السعوديون]: لماذا نبدأ بإشعال الحرائق في الداخل، بينما هنالك حرائق في الخارج؟»[١٦].

وبعيداً عن أحداث العنف في العراق، قامت قوة أخرى بمنع الخطوات المترددة نحو دمقرطة الشرق الأوسط العربي: الأصوليّة الإسلاميّة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر سنة ٢٠٠٥م، خاض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الانتخابات مستقلين خلال الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية المصرية وحازوا على عدد من المقاعد تفوق تلك التي حصل عليها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم: وهي ثمانية وثمانون مقعداً؛ أي حوالى ٢٠ في المئة إجمالاً. مع ذلك، استرجعت «الإدارة الشمولية» هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على الجولات اللاحقة من التصويت[١٧]. فاجأت حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين الحزب الحاكم بحصدها ٥٦ في المئة من مقاعد البرلمان (وإن كان ذلك مع تعدد انتخابي هزيل من أصل ٤٥ في المئة)، كما فازت قوائم إسلامية شيعية وسنية في العراق بأغلبية الأصوات والمقاعد عام ٢٠٠٥م، وفازت بأغلبية المقاعد في انتخابات مجلس النواب البرلمانية في البحرين. أما الحزب الإسلامي، ففاز في الكويت بثلث مقاعد البرلمان، وهي أكبر كتلة في عام ٢٠٠٦م.

وأما في أماكن أخرى من المنطقة، بما في ذلك الأردن ودول ملكية خليجية أخرى، فضلاً عن المغرب، فأصبح من الواضح جداً أن الإسلاميين هم القوة السياسية الرئيسة التي استفادت من الفرص الانتخابية المنفتحة. ولازم جميع هذه الأنظمة شبح الجزائر الذي طاردها عامَي ١٩٩١ - ١٩٩٢م؛ إذ في أعقاب «ازدهار المجتمع المدني»، وفي أول «انتخابات تنافسية نزيهة» في تاريخ البلاد، اتجهت جبهة الإنقاذ الإسلامية نحو الفوز في

---

(١٦) Fred Wehrey, "Saudi Arabia: Shi'a Pessimistic About Reform, but Seek Reconciliation," *Arab Reform Bulletin, vol.* 5 (June 2007), p. 2.

< http://camegieendowment/org/publications/index.cfm?fa = view&id = 1302&prog = zgp&proj = zdrl >.

(١٧) Amr Hamzaoui, "Egypt, 2005-2007: Backsliding on Democratic Reform," presentation to the Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, 23 May 2007.

انتخابات برلمانية[١٨]. ولتجنب انعكاسات هذه النتيجة، تدخّل الجيش وألغى المرحلة الثانية من التصويت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢م. ثم قام بخلع الرئيس الحالي آنذاك، وفُرض حظر على جبهة الإنقاذ الإسلامية، وسجن قادتها، الشيء الذي تسبب في اندلاع حرب أهلية حصدت أرواح حوالى ١٥٠,٠٠٠ شخصاً[١٩]. ومع غرق العراق في حرب أهلية، وقلق الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين من المكاسب الانتخابية للمرشحين والأحزاب الإسلامية الذين عارضوا مسلسل التسوية مع إسرائيل، رأت الأنظمة العربية في ذلك فرصة لتقويض الخطوات المترددة نحو الديمقراطية والحريات الفردية.

وكانت إعادة تأكيد الهيمنة الشمولية شاملة في مصر، وهي الدولة الأكثر كثافة سكانية ونفوذاً سياسياً في العالم العربي. وفي الجولتين الثانية والثالثة من الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥م، قوّض النظام بمهارة جهود قضاة مصر المستقلين للإشراف على الانتخابات النزيهة. وتمّ بسهولة تحييد المعارضة المنقسمة بشكل سيئ، وكذا مجموعات المجتمع المدني التي تفتقر إلى الموارد التي كانت تراقب عملية التصويت، وتم تكريس مجموعة من الممارسات الانتخابية المحظورة «مثل الإغلاق التعسفي لمراكز الاقتراع، إلى استخدام البلطجة واندلاع العنف في الشارع، إلى قطع الكهرباء خلال عملية فرز الأصوات»[٢٠]، من أجل استعادة هيمنة الحزب الوطني الدستوري. وبما أن الرابطة الرئيسة للقضاة، ونادي القضاة، أصبحا أكثر صراحة في انتقادهما للنظام وسوء التصرف في أثناء الانتخابات، أطلقت حركة عامة (مظاهرات لم يسبق لها مثيل) قصد ضم تشريع يعزز الاستقلال المالي والسياسي للقضاة. لكن حطمت هذه الفعالية النشيطة السلطة القضائية التي استغلها النظام بنجاح لتمرير مشروع قانون أعاد تشكيل سيطرة الجهاز التنفيذي على السلطة القضائية[٢١].

---

(١٨) William B. Qaundt, "Algeria's Uneasy Peace," in: Larry Diamond, Marc F. Plattner, and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003), p. 58.

(١٩) Freedom House, *Freedom in the World, 2006*, pp. 26-27.

(٢٠) Omar Shakir, "Taming the Pharaoh: Political Accountability in Modern Egypt," (Unpublished Senior Honor's Thesis, Stanford University, Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, May 2007), p. 35.

(٢١) المصدر نفسه، الفصل ٤.

وبعد الفوز الكاسح للحزب الوطني الديمقراطي، أعلن الرئيس مبارك إعادة انتخاب شامل على حساب أيمن نور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥م. وأطلق الحزب الوطني الديمقراطي حملة «إصلاح» دستوري بغية تجنب أي «حوادث» سياسية في المستقبل. وأصدر البرلمان أربعة وثلاثين تعديلاً دستورياً في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦م، وتم الاتفاق عليه بعد أسبوع واحد في استفتاء وطني كانت قد قاطعته المعارضة وجلّ الناخبين تقريباً[٢٢]. وكان الغرض الرئيس من التعديلات، الحدّ من احتمال تكرار مكاسب جماعة الإخوان المسلمين الانتخابية، وإعادة بناء نفسها في إطار حزب. فرضت التعديلات حظراً على أي حزب أو نشاط سياسي ذي إطار مرجعي ديني، كما أنها منعت الإخوان المسلمين من الفوز بمقاعد عن طريق الترشيح المستقل، كما فعلت في سنة ٢٠٠٥م من خلال تغيير النظام الانتخابي «من نظام يركز على مرشح واحد إلى نظام مختلط يعتمد في الأغلب على قوائم حزبية»[٢٣]. وللتأكد من بقاء الانتخابات في قبضة النظام، فرضت التعديلات قيوداً أشد بشأن تمويل الأحزاب وأنشطتها. والأهم من ذلك، ألغت هذه الإصلاحات حكم عام ٢٠٠٥م الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا مطالبة بإشراف قضائي مباشر على الانتخابات، مانحة هذه المسؤولية بدلاً من ذلك للجنة الإشراف الجديدة التي تسيطر عليها الرئاسة. بينما يعتبر هذا الإجراء من الناحية النظرية تعزيزاً لموقف رئيس الوزراء، إلا أن ذلك في واقع الأمر يمنح الرئيس وقوات الأمن «سلطة غير مسبوقة» لمكافحة الإرهاب من خلال القيام بعمليات تفتيش، واعتقالات، وتصنّت على المكالمات الهاتفية دون إذن سابق، وإحالة المشتبه فيهم على محاكم عسكرية[٢٤].

وبحلول عام ٢٠٠٧م، كان النظام المصري قد أحكم قبضته السلطوية، فأجّل انتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٢٠٠٦م لمدة سنتين، وربما لفترة

---

(٢٢) يفيد التقرير الذي قدمّته منظمة حقوق الإنسان المصرية بأن نسبة إقبال الناخب على الاستفتاء لم تتجاوز ٥ في المئة. انظر: Amr Hamzawy, "Amending Democracy Out of Egypt's Constitution," *Washington Post*, 2/4/2007,
<http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=1302&-prog=zgp&proj=zdrl,zme>.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

أطول. وظلّ أيمن نور في السجن، وسط احتجاجات أمريكية خافتة، كما ظلت الأحزاب التقليدية الليبرالية واليسارية، مع قلة مقاعدها في البرلمان، محايدة وغير فعّالة معتمدة على النظام فيما يتعلق بالمساحة السياسية الضئيلة التي يسمح بها، وخائفة من الدعم الشعبي للإخوان المسلمين، الذين لا يزالون على المدى القريب البديل الأوحد للنظام.

وفي المقابل، تم القضاء على جماعة الإخوان المسلمين باعتقال قادتها ومموليها، ثم أحيل أعضاؤها على المحاكمة العسكرية ـ ولو بعد إسقاط التهم عن بعضهم أمام محكمة الجنايات المدنية ـ وتم رفض طلبات تقدمت بها مجموعات حقوق الإنسان لمراقبة المحاكمات[٢٥]. وفي الأسابيع التي سبقت التلاعب بانتخابات ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٧م من طرف المجلس الأعلى ومجلس الشورى، تمّ اعتقال عشرات من نشطاء جماعة الإخوان المسلمين، معظمهم من المناطق التي يخضع فيها المرشحون للتدريب من قبل هذه الجماعة. وعموماً، سجن أكثر من ثلاثمئة عضو من الجماعة، «وذلك بغرض منعهم من محاولة ممارسة حقوقهم مثل حق حرية التعبير، وتكوين جمعيات». وشنّ مبارك، للمرة الثالثة منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٨١م، حملة واسعة ضد جماعة الإخوان المسلمين[٢٦]. وكان قد تعرض بعض من أفراد الجماعة الأقل شهرة للتعذيب في سجون الحكومة[٢٧].

وهوت أيضاً موجة الاستبداد على المجتمع المدني في مصر، كما تم قمع الاحتجاجات العمالية، وحرمان المنظمات المستقلة من التراخيص، وإلقاء القبض على الناشطين، وتم إيقاف حسابات البريد الإلكتروني بالقوة عندما ناشد بعض الأفراد المجتمع الدولي. وكان هناك تعدد سياسي كبير في الصحافة، لكن بالإضافة إلى هذا كان هناك أيضاً مزيد من أعمال الترهيب والقمع القانوني للمنشورات الناقدة، وللصحافيين، وكذا المدَوِّنين[٢٨]. جاء

---

(٢٥) "Egypt: Flawed Military Trails for Human Rights Leaders," Human Rights Watch (30 May 2007), <http://hrw.org/English/docs/2007/06/05/egypt16072.htm>.

(٢٦) "Egypt: Muslim Brothers Arrested Ahead of Election," Human Rights Watch (30 May 2007), <http:hrw.org/English/docs/2007/05/30/egypt16018.htm>.

(٢٧) "Egypt: Faces of a Crackdown," Human Rights Watch, (30 May 2007), <http:hrw.org/video/2007/egypt05>.

(٢٨) Kamal Labidi, "Arab States: The Paradox of Press Freedom," *Arab Reform Bulletin*, vol. 5 (June 2007), p. 5.

تحدٍّ صريح وقوي من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ـ مع التهديد بفرض عقوبات لاحقة ـ موازناً لهذا التراجع الشمولي. ولكن بعد إصابتهم بالذعر بسبب مكاسب الإسلاميين، والمد المتزايد للقوة الإيرانية، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، قررت حكومة بوش ـ ناهيك بالحكومات الأوروبية الأكثر قلقاً ـ الاحتفاظ بخدمات مبارك أكثر من أي وقت مضى، ولزمت الصمت الرهيب. ليس من الواضح ما إذا كانت المكاسب الانتخابية المثيرة للإسلاميين في سنة ٢٠٠٥م تدفقت جراء التعب الاستبدادي أو سوء التقدير، أم أنها خطوة ذكية من الرئيس مبارك لتنبيه الإدارة الأمريكية التي كانت قد تعهدت بإلغاء ستين عاماً من السياسة الخارجية. أظن أن الاختيار الثاني هو الصحيح.

ونظمت وكالة الاستخبارات الرئيسة الأردنية حملة مماثلة ضد منشقين إسلاميين بخصوص المطالبة بالشرعية الدولية بعد التفجيرات الانتحارية التي حدثت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥م وأودت بحياة ستين شخصاً في ثلاثة فنادق في عمان. وأشارت تقارير موثوق بصحتها إلى وجود حالات ضرب، وظروف قاسية، وفي بعض الحالات وجود تعذيب للمحتجزين، وهي ممارسات شائعة بين الأنظمة في المنطقة[٢٩]. أما في الأردن، فبدأ التملص من وعود الإصلاح قبل سنوات. كانت الآمال عالية عندما اعتلى الملك عبد الله العرش في شباط/فبراير ١٩٩٩م عقب وفاة والده، الملك حسين. في العقد المنصرم، تم رفع حالة الطوارئ، وشُرّع قانون الأحزاب السياسية، وتم إحياء الانتخابات البرلمانية بعد توقف دام ٢٢ عاماً، وازدادت حرية وسائل الإعلام، وانطلقت الإصلاحات الاقتصادية. لكن قبل وفاة الملك حسين، أصبح من الواضح أن هدفه من هذه الإصلاحات لم يكن سوى دورة أخرى من «تحرر تكتيكي»، وهو ممارسة سياسية معول عليها منذ زمن طويل «لتعزيز الأنظمة الأوتوقراطية بدلاً من تغييرها» في الدول العربية بما فيها، الأردن، ومصر، والمغرب، والجزائر، والكويت[٣٠]. وفي ظل

(٢٩) "Suspicious Sweeps: The General Intelligence Department and Jordan's Rule of Law Problem," Human Rights Watch (September 2006), <http:hrw.org/reports/2006/jordan0906>.

(٣٠) Daniel Brumberg, "The Trap of Liberalized Autocracy," in: Diamond, Plattner, and Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East*, p. 35.

حكم الملك حسين وخليفته، تحمّل النظام الأردني كثيراً «ليتجنب ببراعة استراتيجيات البقاء التوأم والمتمثلة في التحرر والمشاورة»، وذلك بتوسيع نطاق الحرية والفضاء السياسي عند الضرورة «لتعزيز شرعيته» ثم «الانقلاب على هذه العملية عندما يشعر النظام بخطورة قوة المعارضة»[(٣١)].

وأعرب الملك الشاب مثل والده في خطابه عن التزامه بالإصلاح الديمقراطي، ولكنه أعطى الأولوية لبقاء النظام «معززاً القاعدة السياسية للنظام الملكي»[(٣٢)]. قضى النظام الملكي الهاشمي أكثر من نصف قرن على خط الجبهة غير المستقرة للصراع العربي الإسرائيلي، وارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين بنسبة قد تفوق القبائل الأردنية الأصلية[(٣٣)]. ولهذا، شدّد الملك عبد الله على ضرورة الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك تحرير التجارة، بدلاً من مفكرة سياسية محددة. في الحقيقة، في سنة ٢٠٠٠م، وبعد فترة وجيزة من اعتلائه العرش، انهارت عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وأحبط النظام الأردني سياسياً جراء تدهور الوضع الأمني الإقليمي. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠١م، تم تعليق البرلمان لمدة عامين، في حين أصدر الملك أكثر من مئتي مرسوم، وقننت العديد من المكاسب السابقة مثل حرية التنظيم، وحرية التظاهر، وحرية الصحافة. على الرغم من إحياء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٣م، إلا أن ذلك كان في ظل نظام انتخابي عرض عام ١٩٩٣م «يقلص من فرص النجاح الانتخابي للإسلاميين» ويسمح لكل ناخب باختيار مرشح واحد فقط في المقاطعات النائية، ومن ثمّ تفضيل العلاقات الشخصية والمرشحين القبليين على حساب الأحزاب السياسية المنظمة، ولا سيما جبهة العمل الإسلامي (حزب جماعة الإخوان المسلمين)[(٣٤)]. استمر الملك عبد الله في الحديث عن الإصلاح السياسي، وأنشأ وزارة التنمية السياسية في

---

(٣١) Russell E. Lucas, "Deliberalization in Jordan," in: Diamond, Plattner, and Brumberg, eds., Ibid., pp. 99-100.

(٣٢) Julia Choucair, "Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability," *Carnegie Papers* (Democracy and Rule of Law Project, Carnegie Endowment for International Peace), no. 76 (December 2006), p. 8..

(٣٣) «حسب تصريح رسمي عام ٢٠٠٢م، شكّل الفلسطينيون ٤٣ في المئة من السكان الأردنيين، لكن النسبة الأكثر تداولاً هي ٦٠ في المئة». انظر: المصدر نفسه، ص٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٧.

عام ٢٠٠٣م وبرنامجاً وطنياً في عام ٢٠٠٦م الذي ركز مرة أخرى أساساً على الإصلاح الاقتصادي، ووعد بمزيد من الحرية السياسية والمدنية. لم تعد «السلطة الحقيقية مع حكومة البرلمان، ولكن مع الديوان الملكي وأجهزة الاستخبارات»[٣٥]. بدت العلاقات بين الدولة الشمولية والإسلاميين أكثر حدة، ولا سيما بعد فوز حماس في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م في فلسطين، والتي أثارت مخاوف الأردن من وجود تأثير غير مباشر.

وكما هو الحال في الأردن، تضاعفت آمال الديمقراطية في البحرين في سنة ١٩٩٩م عندما توفي الأمير الذي ظل في كرسي الحكم لمدة طويلة وتولى ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة العرش الذي استولت عليه عائلته لأكثر من قرنين. لكن، سرعان ما ليّن العاهل ذو التسع والأربعين سنة (الذي أطلق على نفسه لقب الملك كجزء من عقد اجتماعي جديد مع شعبه) النظام السياسي، مفرجاً عن كل السجناء السياسيين، والسماح بعودة المنفيين، وإلغاء العمل بقوانين الطوارئ والمحاكم ومنح المرأة حق التصويت وإجراء انتخابات برلمانية للمرة الأولى منذ ٢٧ عاماً في عام ٢٠٠٢م. وقاطع الإسلاميون هذه الانتخابات بسبب إنشاء مجلس شيوخ أكثر قوة تم تعيينه من قبل الملك، لكن بحلول سنة ٢٠٠٦م أكدوا العزم على خوض الانتخابات وفازوا فيها بأغلبية المقاعد. كما حصد الشيعة الإسلاميون سبعة عشر مقعداً بأكملها. مع ذلك، بيّن هذا الانتصار بوضوح محدودية الإصلاح الديمقراطي في البلاد. ولأن الشيعة تشكّل على الأقل ستين في المئة من سكان البلاد، ومع دعوة الإسلاميين الشيعة في الماضي إلى إنهاء النظام الملكي، لم تستطع عائلة الخليفة السُّنية الحاكمة دعم تطور ديمقراطي حقيقي. عندما حصل الشيعة البحرينيون من النشطاء الديمقراطيين على فكرة بارعة لاستخدام «غوغل إيرث» (Google Earth) لتوثيق التفاوت في الأرض والثروة، كاشفين عن أربعين صورة لقصور ملكية و«مساحات شاسعة لأراض غير مستغلة، في حين تم تكديس عشرات الآلاف من الشيعة خاصة الفقراء منهم في مناطق ضيقة ذات كثافة سكانية عالية»، كان ذلك

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٠.

أمراً مبالغاً فيه حتى بالنسبة إلى نظام ملكي إصلاحي استعاد سيطرته الكبرى على المجتمع المدني[٣٦].

وأغلق الانفتاح السياسي في معظم أرجاء العالم العربي، واضمحلت آفاق الإصلاح. وفي الجزائر، خفف سعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى المصالحة مع الإسلاميين بعد انتخابه سنة ١٩٩٩م من حدة الحرب الأهلية، ومن الإرهاب، والعنف بشكل ملحوظ. كما قلص الرئيس تدريجياً الهيمنة العسكرية على السياسة والحكومة، بينما شجع على انتخابات رئاسية تنافسية في سنة ٢٠٠٤م. (على الرغم من ذلك فاز فوزاً ساحقاً). في المقابل، تم استبعاد الحزب الإسلامي والجبهة الإسلامية للإنقاذ من السياسة، ومع اقتراب ولاية بوتفليقة الرئاسية الثانية من النهاية، خرجت إشاعات بشأن تعديل دستوري يسمح له بالترشح مرة أخرى. يبدو أنه فرض قيوداً على السلطة العسكرية فقط «من أجل الحصول على حرية أكبر، وليس من أجل دمقرطة الجزائر». تشبه الجزائر على نحو متزايد معظم الدول العربية الأخرى «التي تواجه مشكلة تمركز القوة المفرطة في يد حاكم أوحد»[٣٧]. وفي ٢٠٠٥م، أفرجت سوريا عن مئات المعتقلين وخفّفت قليلاً من حدة القمع السياسي، لكن مع تصاعد الضغوط الدولية حول قضية اغتيال رفيق الحريري، ظل النظام شمولياً للغاية، وعلى أتم الاستعداد لإيقاف كل من يتحدى شرعيته وتعذيبه. بينما كان الرئيس زين العابدين بن علي يتوجه صوب عامه العشرين في سدة الحكم سنة ٢٠٠٧م، بقيت تونس أقل قمعاً من النظام البعثي في سوريا، وبالكاد أكثر تنافسية. لكن مع سياساتها الاقتصادية الليبرالية وتعاونها الاستراتيجي في الحرب على الإرهاب، بدا أن الولايات المتحدة وأوروبا في غنى عما يحدث.

---

(٣٦) Faiza Salih Ambah, "In Bahrain, Democratic Activists Regret Easing of U.S. Pressure," *Washington Post*, 27/11/2006, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/11/26/AR2006112601135.html>.

حتى قبل هذه الحادثة، أغلق المركز البحريني لحقوق الإنسان، وجمّد موقعه عندما اتهم مدير المركز، عبد الهادي خواجة، علناً الوزير الأول بالفساد.

(٣٧) Rachid Tiemçani, "Algeria: Boutaflika and Civil Military Relations," *Arab Reform Bulletin*, vol. 5 (June 2007), pp. 4-5, and *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, pp. 26-30.

## ثانياً: نزاهة بوش المستحيلة

مع انحسار الديمقراطية في جميع أنحاء العالم العربي، وتعزيز الولايات المتحدة علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع الدكتاتوريات العربية، فقدت إدارة بوش ما تبقّى لها من مصداقية بشأن الديمقراطية الإقليمية. ولم يكن أبداً الرئيس بوش أكثر بلاغة في تبنّيه الحرية والديمقراطية مما كان عليه عندما كان يلقي خطاباً في مؤتمر جمع المعارضين ونشطاء من سبعة عشر بلداً في براغ في ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧م. أصر بوش مرة أخرى على أن الديمقراطية هي «أقوى سلاح للكفاح ضد التطرف». وتعليقاً على خطابه الرائد للصندوق الوطني للديمقراطية، أكد بوش «أن سياسة التسامح مع الطغيان فشل أخلاقي واستراتيجي»[٣٨]، ولكن كان هناك قدر كبير من الظلم في العالم العربي، يوازيه دعم أمريكي متزايد بخصوص الحرب على الإرهاب.

وعقب هذا الخطاب، قال سعد الدين إبراهيم، زعيم المجتمع المدني المصري والسجين السابق، مخاطباً الصحافيين: «أشعر بخيبة أمل وغدر بوش. لقد قال إنه يعزز الديمقراطية، ولكن غرر به الرئيس المصري حسني مبارك الذي تمكن من بث الرعب في قلبه من تهديد الإسلاميين»[٣٩]. وفي جلسة خاصة، ناشد إبراهيم إدارة بوش التعجيل بالمساعدات الأمريكية لأنها رهينة بالإصلاح السياسي والإفراج عن المعتقلين السياسيين، بمن فيهم أيمن نور. وفي الواقع، قام بوش بإرسال رسالة مختلطة إلى مصر والأنظمة الاستبدادية الصديقة الأخرى في المنطقة، ولم يستقبلوا الرسالة بعد ذلك على نحو ودّي كما استقبلها المعارضون. وأشاد بوش بكلٍّ من مصر والمملكة العربية السعودية وباكستان على مواقفهم الشجاعة واتخاذهم إجراءات صارمة لمواجهة المتطرفين، كما ذكّر بوش أيضاً «بالمسافة الكبيرة» التي يتعين عليهم أن يقطعوها، وتعهد بمواصلة «الضغط على دول من هذا

---

(٣٨) "President Bush Visits Prague, Czech Republic, Discuss Freedom," Czernin Palace-Prague, 5 June 2007, White House press release,
<http://www.whitehouse.gov/news/release/2007/06/print/20070605 - 8.html>

(٣٩) Robin Wright, "Bush Is Losing Credibility on Democracy, Activists Say," *Washington Post,* 10/6/2007,
<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/06/09/AR2007060901469_pf.html>.

القبيل لفتح أنظمتها السياسية». فردّ وزير الخارجية المصري فوراً وبقوة بإطلاق تصريحات يعرب فيها عن «الدهشة والغضب إزاء توبيخات بوش، معلناً عن أن ذلك تدخل غير مقبول»(٤٠).

وإشارة إلى التجربة الأمريكية مع كوريا الجنوبية وتايوان خلال الحرب الباردة، أعلن بوش بثقة تامة «أن أمريكا باستطاعتها الحفاظ على الصداقة ودفع بلاد ما نحو الديمقراطية في الوقت ذاته». لكن كوريا وتايوان لم تعلنا عن الديمقراطية إلا عندما انتهت الحرب الباردة ـ بعد نحو أربعة عقود من الصداقة مع أمريكا وجيوشها ودكتاتوريات الحزب الواحد. وكانت النزاهة المستحيلة في خطاب بوش مؤلمة بشكل واضح عندما «هنأ الشعب اليمني على انتخاباتهم الرئاسية التاريخية»؛ فذلك مؤشر على التقدم الديمقراطي في العالم العربي. لقد كان ذلك حقاً نوعاً من «نقطة التحول»، عندما أعلن الرئيس الذي حكم البلاد بشكل مستمر لمدة ٢٨ عاماً، والذي نقض تعهده بعدم ترشيح نفسه للمنصب مرة أخرى استجابة لمخطط الاتحاد السوفياتي الداعي إلى تلبية المطالب الجماهيرية، عندما أعلن «إعادة انتخابه» بحصوله على ٧٨ في المئة من الأصوات. وربما كان ذلك أيضاً حدثاً مهماً لما أعلن مراقبون من لجنة الاتحاد الأوروبي المقيدة عن «قصور كبير» في الانتخابات، لترهيب الناخبين، والسماح بالتصويت لمن هم دون السن القانونية، ولانتهاكات سرية الاقتراع»(٤١). ربما كان من الواجب الإعلان عن نتائج الانتخابات عندما رفضت المعارضة هذه النتائج ووصفتها بأنها غير قانونية، زاعمة أن الرئيس الذي أعيد انتخابه أمر بسرقة مليونَي صوت من منافسه الرئيس(٤٢). لكن هل هذا نوع من «نقطة التحول» حتى يمجدها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في إحدى خطاباته، حين أكد التزام بلاده «بالدفع إلى الأمام بالحرية والديمقراطية»؟ ماذا يمكن للشعب اليمني أن

---

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) Donna Abu-Nasr, "Yemeni Opposition Threaten Protest," Associated Press, 22 September 2006,
< http://washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/09/22/AR2006092200956.html?-nav = hcmodule > .

(٤٢) "Saleh Re-elected President of Yemen,"Aljazeera.net, 26 September 2006,
< http://english.aljazeera.net/English/archive/archiveId = 36226 > .

يستفيد من تصريحات بوش للمعارضين في كل مكان: «سنظل نناصر حريتكم دوماً وأبداً».

وفي الوقت الراهن، مرت لحظة الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي. وباستثناء بعض الدول المترددة ـ والمغرب خاصة ـ (واحتمال عدم صدقها البتّة)، فقد تم الانقلاب على الديمقراطية واحتواء القوات المعارضة أو سحقها. وترى الجماهير في حالة غضب شديد، كما قال جعفر الشايب، وهو عضو في أحد المجالس البلدية العاجزة في المملكة العربية السعودية لصحيفة **نيويورك تايمز** عام ٢٠٠٧م: «ثمة حالة من الاكتئاب وانعدام الثقة بين الجماهير العربية في الأنظمة، كما يوجد إيمان ضئيل بإمكانية أن تؤدي هذه الانتخابات إلى التغيير المأمول»(٤٣). بالإضافة إلى ذلك، حين أصبحت الانتخابات مرة أخرى مجرد طقوس شرعية سطحية، لزمت الشعوب العربية بيوتها.

وأما في مصر، فعرفت المعارضة السياسية حالة من الفوضى والإحباط، ليس فقط بسبب السرعة والقساوة التي قضى بها النظام المصري عليها، بل بسبب ما تعتبره بمرتبة خيانة اقترفتها الولايات المتحدة في حقها. يبدو نظام مبارك مستقراً وآمناً، وليس فرعونيّاً مروَّضاً. غير أن الاستقرار تم شراؤه على حساب عزل الشعب وإبعاده وعلى حساب استنزاف الخزان الضحل لشرعية النظام. وقد لاحظ عمرو حمزاوي، وهو أحد دهاة علماء مصر الاجتماعيين والذي يعمل حالياً باحثاً في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن العاصمة، «أن النظام يخاطر باستقراره بغلق الباب في وجه القوة الشعبية التي تنمو بشكل متزايد ملتزمة بمعارضة سياسية سلمية». وقد أصبحت قوة الإخوان المسلمين، المعارضة السياسية الوحيدة القابلة للاستمرار والنجاح على نطاق واسع في البلاد. بينما تؤكد جماعة الإخوان المسلمين التزامها باللاعنف واعتماد مبادئ الديمقراطية للوقوف في وجه القمع الشديد، يمكن أن يعود الأعضاء المنشقون إلى الأساليب العنيفة «كما فعلوا في الثمانينيات والتسعينيات، وتلتها ضربات مماثلة. إن اغتيال أنور السادات، الرئيس السابق لمصر، هو تذكير قوي للانعكاسات المأساوية للاضطرابات

(٤٣) Michael Slackman, "Ballot Boxes?, Yes. Actual Democracy? Tough Question," *New York Times*, 7/6/2006.

المحلية»[٤٤]. والأدهى من ذلك، يجب على النظام المصري مواجهة هذه الأزمة الشرعية جنباً إلى جنب مع الصراع حول الخلافة بين الجيش والأجهزة الأمنية والحزب الذي يسيطر عليه جمال، نجل الرئيس حسني مبارك. إذا تسلم جمال مبارك منصب والده، فإن المحللين والنشطاء المصريين يخشون من أن يكون رئيساً ضعيفاً؛ لأنه يعتمد فقط على الأجهزة الأمنية وغير قادر على احتواء قمعهم، ناهيك بأن يتحرر من جديد[٤٥].

وإن النظام الملكي الوراثي يساعد على الاستقرار مع قدر ضئيل من الشرعية التاريخية بدلاً من الخلافة الوراثية المضللة التي يستعد مبارك للتخطيط لها. أما في الأردن، فخلافة الملك عبد الله للعرش تسير على ما يرام للحفاظ على استقرار النظام الملكي، ولكن ليس بغية تشجيع التغيير الديمقراطي، «فقد أظهر تاريخ الإصلاح في الأردن أن السيناريوهات الإقليمية المهدِّدة تقوض الإصلاح من خلال تمكين الأجهزة الأمنية وإضعاف دعاة الانفتاح الديمقراطي»[٤٦]. فبما أن دولة الأردن تقع بين منطقتين أكثر اضطراباً وعنفاً في الشرق الأوسط ـ وهما العراق وفلسطين ـ فإنها تشعر بالتهديد والحصار. منذ عام ٢٠٠٤م، فرّ ما يقارب مليون عراقي إلى الأردن، وهو بلد صغير يضم فقط ٦ ملايين نسمة، إضافة إلى تدفق اللاجئين جراء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. في هذا السياق، لما كانت طبيعة النظام الأردني إحكام قبضته على زمام الأمور، استجابت أوروبا والولايات المتحدة بتأجيل القضايا السياسية المحرجة ومنحها مزيداً من المساعدات للركيزة الوحيدة التي بقيت مستقرة بين إسرائيل وإيران. منذ أن وقّعت الأردن معاهدة السلام التاريخية مع إسرائيل سنة ١٩٩٤م، قدمت الولايات المتحدة حوالى ٢٢٥ مليون دولار سنوياً لدعم اقتصاد البلاد، إضافة إلى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً للدعم العسكري بعد بدء حرب العراق[٤٧]. خلال هذه الفترة،

---

(٤٤) Amr Hamzawy, "Burying Democracy Further in Egypt," *Daily Star* (Beirut), 16/3/2007, < http://www.camegieendowment.org/publications/index.cfm?fa = view&id = 19069&prg = zgp&-proj = zdrl,zme >.

(٤٥) Hamzaoui, "Egypt, 2005-2007: Backsliding on Democratic Reform".

(٤٦) Choucair, "Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability," p. 12.

(٤٧) جاء ذلك مكملاً لمساعدة سابقة بلغت أكثر من مليار دولار «للتخفيف من تأثيرات الحرب على اقتصاد الأردن ودعم أمنها». انظر: المصدر نفسه، ص١٧.

أصبحت الأردن أول دولة عربية توقّع على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. ترى أوروبا أيضاً أن الحكم الشمولي في الأردن حصن ضد زعزعة الاستقرار الإقليمي، والراديكالية الإسلامية، وجعلت من الأردن ثاني أكبر مستفيدٍ من مساعدة الاتحاد الأوروبي بعد فلسطين، بمقدار يناهز مليار دولار من المساعدات منذ عام ١٩٩٧م. ما دامت الدول المجاورة للأردن تعيش في مثل هذا الغليان الشعبي، وتحظى الأردن ـ بفضل اعتدالها واستقرارها ـ بمساعدات سخية، فربما يبقى الإصلاح الديمقراطي مجرد مسألة خطاب مضى.

## ثالثاً: آفاق الديمقراطية

إن العائق أمام تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط ليست الثقافة أو الدين أو الإسلام أو المجتمع، وإنما الأنظمة نفسها وجيوسياسة المنطقة المتميزة؛ فإلى حدود وجود أول «باروميتر للعرب» على نطاق واسع في المنطقة وإخضاعه للدراسة سنة ٢٠٠٩م، يمثل عدد محدود من استطلاعات الرأي العام صورة أولية مشجعة لدعم الديمقراطية في العالم العربي[٤٨].

وعلى سبيل المثال، وافق على الأقل ٨٤ في المئة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في الأردن وفلسطين عام ٢٠٠٦م، وفي العراق والجزائر عام ٢٠٠٤م، وفي مصر والمغرب ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢م، على «أن الديمقراطية هي الشكل المثالي للحكومة، على الرغم من مشاكلها»[٤٩]. وفاقت النسب ٩٠ في المئة في الأردن، ومصر، والمغرب، بل إن هذا الإيمان بالديمقراطية تجاوز الفئات الديمغرافية؛ فبحسب البروفسور «مارك تيسلير» من جامعة ميشغان «لا يوجد تقريباً أي اختلاف في وجهات النظر بين الرجال والنساء، وبين من هم أكثر أو أقل تعليماً وبين من أجري عليهم

---

(٤٨) تمت إدارة مشروع الباروميتر العربي جماعياً من قبل الباحثين الرئيسيين «مارك تيسلير» من جامعة «ميشغان» وأماني جمال من جامعة «بريستون» إضافة إلى خمسة مديرين عرب. أعبّر عن خالص امتناني «لمارك تيسلير» على البيانات المستخلصة من عمليات مسح ٢٠٠٦م التي زودني بها. موقع المشروع هو كالآتي: <http://www.arabbarometer.org./index1.html>.

(٤٩) Mark Tessler and Eleanor Gao, "Gauging Arab Support for Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (July 2005), pp. 83 - 97.

البحث على اختلاف أعمارهم»[٥٠]. ولم يوافق الثلثان ممن شملهم الاستطلاع في كلٍّ من الأردن وفلسطين عام ٢٠٠٦م حول ما إذا كانت الديمقراطية شكلاً من أشكال الحكم الغربي وغير منسجمة مع الإسلام.

ومن المؤكد عندما يقول المواطنون العرب إنهم يدعمون الديمقراطية فإنها ليست بالضرورة ديمقراطية علمانية كما يتصورونها، فيوجد في كل بلد من البلدان العربية التي شملها الاستطلاع، انقسام في الرأي إلى حدٍّ ما حول ضرورة أن يؤدي الإسلام دوراً مهماً في السياسية. ففي الأردن سنة ٢٠٠٦م، انقسم تقريباً بالتساوي ٨٥ في المئة من الذين يؤمنون بأن الديمقراطية هي أفضل نظام للحكم؛ إذ هناك من يجمع على ضرورة أن يكون لرجال الدين تأثير في قرارات الحكومة، وهناك من يرى العكس تماماً. أما نسبة ١٥ في المئة من السكان الرافضين للديمقراطية، فهم منقسمون أيضاً بالتساوي بين التوجه الديني والتوجه العلماني. عملياً، تم العثور على نمط مماثل تقريباً في العراق سنة ٢٠٠٤م، بالإضافة إلى أنماط أخرى مماثلة تقريباً في كلٍّ من الجزائر وفلسطين. ينقسم مؤيدو الديمقراطية في هذه الدول الأربع إلى حدٍّ ما بالتساوي بين من يناصر دولة ديمقراطية علمانية ومن يفضّل دولة ديمقراطية إسلامية (على الرغم من عدم وجود سبب واضح لهذا التفضيل). يبيّن تحليل «تيسلير» الإحصائي للاستطلاع الأخير في الأردن أن التدين والورع الشخصي ليس له تأثير كبير في تحديد الالتزام بالديمقراطية، بل التعليم هو المهمّ. وأقوى توقع بالنسبة إلى الاتجاه السياسي الإسلامي هو الشعور بالعجز. ترتبط أيضاً المشاكل السياسية والاقتصادية بما فيها انخِفاض مستوى الثقة في المؤسسات السياسية بدعم الإسلام السياسي[٥١]. ومن ثمّ، فإن أفضل حوكمة ديمقراطية هي تلك التي تقوم على استراتيجية طويلة الأمد ـ وربما هي الوحيدة الممكنة ـ في مواجهة تنامي الإسلام الراديكالي.

ومن الأهمية بمكان أنه على الرغم من أن الدول العربية الشمولية قد عادت إلى الانغلاق السياسي، إلا أن كثيرين من عناصر المجتمع المدني ـ المثقفون والمنظمات غير الحكومية والمدونون المعارضون، بل حتى

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص٨٨.

(٥١) هذا التحليل قدّمه لي مارك «تيسلير».

الناشطون الإسلاميون المعتدلون ـ عملوا جاهدين على استمرار الإصلاح الديمقراطي على المفكرة الوطنية. يتجلى خطر المرحلة الراهنة في أنه عندما يُغلق طريق المشاركة السلمية والحوار (مهما كان محدوداً)، يلجأ العديد من الإسلاميين الذين يشكلون معارضة قوية ومنظمة جيداً في أغلبية الدول العربية إلى العنف كما فعلوا في الجزائر سنة ١٩٩٢م. لكن تبقى هناك بعض الدول مثل مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية قوية وبارعة في فنّ القمع. فعندما يتم إيقاف المعارضة ويؤجل الإصلاح السياسي لمدة أطول بكثير، فإن عجز الشرعية يصبح أكثر حدة، ويصبح الشباب أكثر عزلة وتطرفاً، وفي الأخير، يصبح النظام أكثر عرضة لانتفاضة عنيفة في أعقاب العجز في الأداء المتمثل في الركود الاقتصادي المفاجئ أو سوء تقدير للقمع الوحشي المتزايد.

ومن المرجّح أن تقوم الأنظمة الشمولية العربية بإنعاش الإصلاح السياسي على بعض المستويات فقط لتجاوز الأزمة الراهنة، لتقوم بتجديد دورات «التحرر التكتيكي»، تشبه إلى حدّ كبير رئتين في حالة شهيق وزفير، لكن لا تتمددان بشكل دائم. كما أن التحول الحقيقي في هذا النموذج المصطنع لن يأتي إلا في حال وجود تحول في سياق أمن المنطقة؛ أي تخفيف مهم من حدة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني أو بالأحرى تحقيق سلام حقيقي، والقيام ببعض التدابير لتثبيت الاستقرار في لبنان وفلسطين نفسها، وخصوصاً العراق. قد يؤدي هذا التحسن الواسع إلى ثلاثة تغييرات: **أولاً**، ستخفف من المخاوف العميقة من فقدان السيطرة التي من خلالها تحكم الأنظمة قبضتها الشمولية؛ **ثانياً**، سيزيل مبرراً بارزاً تسوقه الأنظمة إلى الشعوب في الداخل والخارج في تسويغ الجمود السياسي والقمع؛ **ثالثاً**، سيقلل الكثير من المخاوف الاستراتيجية التي تؤدي بالولايات المتحدة وأوروبا إلى ممارسة ضغوط جدية من أجل الإصلاح الديمقراطي.

وليس الشرق الأوسط العربي وحده الذي سحقت فيه آمال الديمقراطية في السنوات الأخيرة القليلة الماضية، بل لم يشهد أي مكان في الشرق الأوسط قمعاً للآمال والحركات الديمقراطية أكثر ضراوة من القمع الذي شهدته إيران؛ فخلال السنوات الأولى من الفترتين الرئاسيتين لمحمد خاتمي (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥م)، بدأت الجمهورية الإسلامية بتخفيف الضغط على

شعبها؛ فتوسعت التعددية السياسية والمدنية «من خلال تأسيس ٢٠٠ صحيفة ومجلة مستقلة كانت تمثّل مجموعة متنوعة من وجهات النظر»[(٥٢)]. كما تم تعجيل النقاش الداخلي والتبادلات الدولية، وتنامت التعددية السياسية، وتخلص الشعب من القيود الاجتماعية التي مارستها الجمهورية الإسلامية، لكن خاتمي لم يمسك أبداً بزمام السلطة الغالبة: تلك التي بقيت في أيدي رجال الدين المحافظين غير المنتخبين، بدءاً من القائد الأعلى علي خامنئي ومجلس صيانة الدستور الذي يمكنه الاعتراض على التشريعات وحرمان المرشحين من منصب الرئاسة. وبدءاً من انتخابات عام ٢٠٠٠م، ردت المؤسسة الدينية المتشددة، التي تسيطر على السلطة القضائية وأجهزة أمن الدولة، رداً عنيفاً بإيقاف عمل الصحف التي تدعو إلى الإصلاح ومؤسسات الفكر والرأي، واعترضت على الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وزُجّ بمئات الصحافيين الأحرار، والطلاب، والناشطين المدنيين في السجن (وأُخضِع بعضهم لتعذيب في غاية القساوة). على الرغم من إعادة انتخاب خاتمي عام ٢٠٠١م، فقد كان ذلك انتصاراً أجوف بالنسبة إلى رئيس متواضع، تاركاً دعاة المجتمع المدني يشتكون خيبة أمل عميقة. فتراجعت حركة الإصلاح وتشظّت أوصالها. اكتسحت العناصر المتشددة الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٣م، ثم بعد ذلك فازت في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٤م «بعد أن رفض مجلس صيانة الدستور ترشيح معظم السياسيين الإصلاحيين، وإلغاء نتائج الفائزين في الانتخابات»[(٥٣)]. وأخيراً في عام ٢٠٠٥م، تمكّن رجعيّو النظام من المناورة واستغلال مرشحهم الخفي، محمود أحمدي نجاد، للانضمام إلى سباق الرئاسة بحجة عدم أهلية معظم مرشحي الإصلاح الأكثر شعبية. وبعد محاولة أحمدي نجاد حشد تأييد العالم الإسلامي الأوسع لنفي المحرقة (الهولوكوست) وتعهده «بمحو إسرائيل من الخريطة»، شرع في اتخاذ إجراءات صارمة ضد التحرر السياسي والاجتماعي المتواضع الذي كان سائداً خلال فترة رئاسة خاتمي.

---

(٥٢) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 338.

(٥٣) المصدر نفسه. وللمزيد من المعلومات حول التفسير التاريخي، انظر: Ladan Bouramand, "Iran's Peculiar Election: The Role of Ideology," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 4 (October 2005), pp. 52-63.

وفي إيران، صاحب خنق التطلعات الديمقراطية تطوراً فريداً من نوعه. وعلى عكس ما وقع في العالم العربي، حيث فقدت المؤسسات العلمانية الحاكمة شرعيتها السياسية وشكلّت القوى الإسلامية البديل الرئيس، فإن الإسلاميين الرجعيين في إيران هم الذين يشكلون المؤسسة الحاكمة الفاسدة والقمعية بشكل وحشي، ويعتبرون غير شرعيين ومحتقرين في قلوب معظم الإيرانيين. فالأغلبية الساخطة على الوضع ـ بعضهم علمانيون بشكل بحت، وبعضهم الآخر من المتدينين لكنهم لم يفصحوا عن هُويتهم لأنهم أصيبوا بخيبة أمل قاتلة من نظام «ولاية الفقيه» (وصاية الفقهاء المسلمين) ـ هي ليبرالية، ومن ثم مؤيدة للسياسة الأمريكية. في هذا الصدد، لدى إيران ميزة فريدة من نوعها في ترسيخ الديمقراطية على المدى القصير: الانتقال الضروري من الطوباوية الإسلامية (قبل ذلك الطوباوية الماركسية) إلى الواقعية الليبرالية والتشكيك الذي تمّ تبنيه من لدن أغلبية المفكرين والمجتمع المدني؛ فعندما تكون الأعمال المقروءة في بلد ما من تأليف الليبراليين الكلاسيكيين مثل «أسيياه برلين»، و«كارل بوبر»، و«حنة أرندت»، فهي تزرع البذور الفلسفية لثورة ديمقراطية ما. وقد تجسد هذا التحول الأيديولوجي في شخص أشهر معارض للنظام، «حيث تحول أحد أفراد الحرس الثوري إلى صحافي تحقيق»[(٥٤)]، وهو أكبر غانجي، الذي أضرب عن الطعام لمدة ١٨ يوماً في عام ٢٠٠٥م، وتزامن ذلك تقريباً مع نهاية مدة سجنه التي دامت ستة أعوام، وكان يعتمد سياسة اللاعنف الغاندية للمقاومة، وخلق تحدياً معنوياً كبيراً للنظام. وكان «غانجي» على أتم الاستعداد لدفع الثمن، لكنه كان مصمماً على أن يدفع النظام الثمن أيضاً، وهذا يعني أنه كان يلفت أنظار العالم المتفرّج إلى الحالة الإيرانية[(٥٥)].

وما يقرب لثلاثة عقود على قيام الجمهورية الإسلامية، وبعض الإيرانيين ـ معظمهم غير معروفين لدى الغرب ـ يقاومون النظام ويدفعون الثمن غالياً من أجل قضيتهم. وفي خضم تعزيز هيمنة المحافظين المتطرفين، أضحى من السهل الاعتقاد بعدم جدوى نضالهم، لكنه استنتاج يعتريه شك كبير. أساء أحمدي نجاد إدارة اقتصاد البلاد حيث انخفض سوق الأوراق

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص٥٥.

(٥٥) حوار مع أكبر غانجي، في ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م، بالو ألتو ـ كاليفورنيا.

المالية الإيراني بشكل حاد في القيمة خلال فترة رئاسته، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية. واتَّهم خمسون اقتصادياً إيرانياً بارزاً «في رسالة مفتوحة عام ٢٠٠٦م، الرئيسَ بزعزعة استقرار الاستثمار، وانتهاج سياسات تضخمية، وفتح مسرب الفيضانات أمام الواردات وتنفيذ السياسات التدخلية الضالة التي تعتمد فرضية خاطئة مفادها انعدام أي نهاية للأموال التي يذرها النفط»(٥٦). فقد بلغت رسمياً نسبة البطالة في البلد ١٥ في المئة عام ٢٠٠٧م، أما في المناطق الحضرية، فقد تكون نسبة البطالة مضاعفة. كان النمو الاقتصادي بطيئاً، وغير قادر على توفير مئات الآلاف من فرص العمل المطلوبة سنوياً تماشياً مع عدد الشباب المتأرجح - إذ إن ثلثي السكان هم تحت سن الخامسة والثلاثين - ممن يريد اقتحام سوق العمل. يعيش حوالى ٤٠ في المئة من السكان تحت عتبة الفقر، أما نسبة التضخم، فبلغت أرقاماً مضاعفة، تفوق ارتفاع الأجور(٥٧). فالمشاكل هيكلية بشكل عميق، وعلى الاقتصاد الكفاح من أجل تجاوز العائق الكبير المتمثل في «قطاع الدولة المتضخم وغير الفعّال، وفي الاعتماد المُفرِط على قطاع النفط، وفي السياسات المؤيدة لنظام الدولة التي تخلق تشوهات كبيرة في جميع أنحاء البلاد»(٥٨)، بما في ذلك الإعانات الهائلة للسلع الاستهلاكية الأساسية التي تستنزف الاستثمار من أغراض أكثر إنتاجية. إن قطاع النفط وحده في حاجة إلى عشرات المليارات من الدولارات سنوياً للاستثمارات الخارجية التي لا يمكن استقطابها.

ويشبه النظام الثوري الإيراني في عدة جوانب، النظام الثوري الطوباوي الذي أطيح به من الداخل في الثمانينيات، ألا وهو الاتحاد السوفياتي. لكن الإيمان بالأيديولوجية أصبح ضرباً من الماضي؛ فعمّ الفساد في البلاد، وشلّ الاقتصاد الذي أصبح يعيش مؤقتاً على الموارد الطبيعية، بينما تسلب الإعانات الكبيرة تواجده المستقبلي، وتم عزل البلاد من تدفقات رأس المال

---

(٥٦) International Crisis Group [ICG], "Iran: Ahmadi-Nejad's Tumultuous Presidency," *Middle East Briefing*, no. 21 (February 2007), p. 8.

(٥٧) Bahman Bakhtiari, "Iran's Conservative Revival," *Current History*, vol. 106, no. 696 (January 2007), p. 13, and "The World Factbook: Iran," U.S. Central Intelligence Agency, <http:www.cia.gov/libray/publications./the-world-factbook/goes/ir.html#Econ>.

(٥٨) المصدر نفسه.

الدولية. إن الذي يختلف في إيران هو النظام الذي لم يكن أبداً قادراً على ترسيخ هيمنته الاستبدادية، ولا يزال هناك تعدد كبير في أماكن مختلفة من المجتمع: بحيث نجد «أكثر من ٨٠٠٠ منظمة غير حكومية مستمرة في عملها، كما نجد محامي حقوق الإنسان في صراع دائم مع الدولة، ولا يزال عمل وسائل الإعلام المستقلة نسبياً والمختارة قائماً»[٥٩]، وما يزيد عن ٨٠ ألفاً من المدونين الإيرانيين في تحدٍّ وجدال يومي مع النظام[٦٠]. زيادة على ذلك، تنقسم المؤسسة الدينية المحافظة ومقاتلوها القمعيون (كالحرس الثوري و«الباسيج» شبه العسكرية) إلى فصائل أكثر تعقيداً من ذي قبل. بينما يبدو النظام واثقاً من نفسه استراتيجياً بما فيه الكفاية، لمواجهة الولايات المتحدة والأمم المتحدة التي تبحث في إمكانية امتلاك إيران الأسلحة النووية، قد يعرّضه ذلك إلى خطر العقوبات الدولية الكبيرة وإلى مزيد من العزلة القاتلة. كما ستواجه إيران مخاطر جادة في محيطها الاستراتيجي الخاص بها؛ فبوجود الأقليات الإثنية الكردية، والأذرية، والعربية الواسعة، وأقليات عرقية أخرى ـ ويشكل الفُرس بالكاد نصف السكان ـ سيكون النظام عرضة لزعزعة خطيرة إذا ما انهار العراق. وكما يقول المؤرخ الأمريكي الإيراني والمفكر الديمقراطي في معهد «هوفر» عباس ميلاني: «إن النظام قوي تكتيكياً، لكنه ضعيف استراتيجياً، يفتقر ـ كما كان الحال بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي سابقاً ـ إلى خطة طويلة الأمد لتحقيق الاستقرار والتجديد»[٦١]. ما تفتقر إليه المعارضة هو القيادة والتنظيم، لكنّ بعضاً منها مستعد للخروج، من الطالب الذي تعرض لضرب مبرح ولم يستسلم ومن حركات العمال. باختصار، إن النظام وحشي، لكنه هشّ. إذا تجنبت الولايات المتحدة المواجهة العسكرية التي قد تمنح القيادة الإسلامية الفاشلة حياة سياسية جديدة، ستكون التناقضات العميقة مضطرة إلى وقفها عاجلاً أم آجلاً.

ومع ذلك، يبدو أن الأمل الأفضل لإصلاح ديمقراطي جاد في العالم

---

(٥٩) Michael McFaul, Abbas Milani, and Larry Diamond, "A Win-Win U.S. Strategy for Dealing with Iran," *Washington Quarterly*, vol. 30 (Winter 2006-2007), p. 133.

(٦٠) Vali Nasr, "Iran's Peculiar Election: The Conservative Wave Rolls On," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 4 (October 2005), p. 11.

(٦١) Abbas Milani, "Whither Iran? Nukes, Kooks, or Democracy?," (Presentation to the Hoover Institution, Stanford University, 5 June 2007).

العربي حالياً في البلد الذي ينأى بنفسه عن مراحله المشتعلة، ألا وهو المغرب. شهد هذا البلد مثله مثل الأردن والبحرين تعاقباً على العرش عام ١٩٩٩م اعتلاه الملك الجديد، والشاب، الأكثر حداثة من الناحية السياسية بعد وفاة والده، الملك الحسن الثاني، الذي غالباً ما كان يمارس القمع بشدة خلال حكمه الذي دام ثمانية وثلاثين عاماً. في العقد الأخير من حكم الملك الحسن الثاني، منحت الإصلاحات الدستورية والسياسية المغرب نظام الحزب الأكثر حيوية وبرلماناً أكثر جدية من أي مملكة عربية، لكن السلطة الحقيقية بقيت حكراً على النظام الملكي. إن اعتلاء الملك محمد السادس العرش في سن السادسة والثلاثين من عمره بشّر بالدخول في حقبة جديدة من الليبرالية السياسية؛ إذ بدأ بإقالة وزير الداخلية المرعب، وإطلاق سراح الآلاف من السجناء السياسيين، وإعادة عدة شخصيات من المنفى. لقد اعتبرت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢م، والانتخابات البلدية عام ٢٠٠٣م «أكثر ديمقراطية منذ حصول [المغرب] على الاستقلال من فرنسا سنة ١٩٥٦م»(٦٢). ومع مطلع عام ٢٠٠٤م، دشن الملك محمد السادس لجنة هيئة الإنصاف والمصالحة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في ظل نظام والده وتعويضاً للضحايا عن ذلك. لم تسمح الهيئة التي شملت السجناء السابقين بتحديد الضحايا المعتدَى عليهم، ولكن في عقد جلسات استماع علنية تم «الاعتراف رسمياً بمسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان» ودفع تعويضات عن ذلك؛ فالهيئة رسمت مساراً جديداً لحقوق الإنسان في العالم العربي(٦٣). بعد عام كامل وبدعم من الملك، قام المغرب بتعديل قانون الأحوال الشخصية لتحسين حقوق المرأة الأسريّة والاجتماعية.

وحالياً، «يتنافس المغرب مع لبنان على البلد العربي الأكثر انفتاحاً، في وقت تشهد فيه البلدان استقراراً كبيراً»(٦٤). فالمغرب يتمتع بمزيد من التعددية السياسية في العملية الانتخابية، وبمزيد من حقوق المرأة، وحرية الإعلام، كما مُنح مجالاً واسعاً للنقد، وروح المبادرة في المجتمع المدني أكثر من

---

(٦٢) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*, p. 488.

(٦٣) John Damis, "Morocco," in: Ibid., p. 362.

(٦٤) Marina Ottaway and Meredith Riley, "Morocco: From Top-down Reform to Democratic Transitions?," *Carnegie Papers* (Middle East Series), no. 71 (September 2006), p. 18.

أي دولة عربية ما عدا لبنان (وكذا العراق من حيث التعددية الانتخابية). ومع ذلك، فقد حررت الإصلاحات الحياة السياسية وحسنت من مستوى حقوق الإنسان، ولم تغير التقسيم الأساسي للسلطة. «فقد كانت حكومة الظل الحقيقية المؤلفة من مستشارين ملكيين تراقب عمليات الوزارات والدوائر الحكومية جميعها»[٦٥]. وكان يعيش سياسيو الحزب السائد، بل حتى العديد من فاعلي المجتمع المدني ضغوطات مورست عليهم من لدن «نظام واسع غير رسمي لشبكات زبونية»[٦٦] يستمد وجوده من الملكية. ومن هذا المنطلق، فالمغرب غير مختلف تماماً عن باقي الدول العربية النموذجية. فسلطة الملك لا تزال غير مقيدة، إذ ما يمنحه سياسياً يمكن أن ينتزعه في أي وقت؛ فعندما هزّت البلاد سلسلة من التفجيرات الانتحارية التي ذهب ضحيتها خمسة وأربعون شخصاً في مدينة الدار البيضاء في أيار/مايو ٢٠٠٣م، تم على جناح السرعة تبني قانون صارم لمكافحة الإرهاب، «فسجن الآلاف فوراً، وصدرت أحكام في حقهم»[٦٧].

وإذا كان التحرر السياسي هو تجاوز التقدم الهشّ في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومجال الحقوق المدنية والسياسية ـ إلى ديمقراطية فعلية للسلطة، ومن ثَمّ الحدّ الدستوري للملكية ـ فلا بد من أن تأتي المبادرة من الأسفل، بل لا بد من أن تأتي من الأحزاب السياسية نفسها[٦٨]. لكن، الأحزاب اليسارية التقليدية والليبرالية، على الرغم من أنها تتمتع بدعم أقوى بكثير في أماكن أخرى من العالم العربي، فقد فضّلت التعاون والحذر من مساندة الجمهور العريض الذي يتمتع به الإسلاميين[٦٩]. إنهم يميلون ـ كما هو الحال في مصر ـ إلى القبول بالدور الذي يمنحه إياهم النظام الشمولي بدلاً من الانضمام إلى الإسلاميين المطالبين بالتغيير الديمقراطي. ومن ثَمّ،

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص٣.

(٦٦) المصدر نفسه، ص١٠.

(٦٧) *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties,* p. 487.

(٦٨) هذه هي الفكرة المحورية لأوتاوي وريلي. انظر: Ottaway and Riley, Ibid., pp. 10-17.

(٦٩) من أهم هذه الأحزاب التقليدية العلمانية نذكر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال اللذين شكّلا نواة تحالف تعاون مع الدولة في البرلمان الذي حصل على العدد الأكبر من المقاعد، على الرغم من أن الحزبيْن ظلا يشكّلان أقلية متميزة.

فالإصلاح الديمقراطي الحقيقي يتطلب «ظهور قوى سياسية لا يمكن الملك أن يقمعها أو أن يكون عضواً فيها»[70]. وهذا يعني ضرورة دمقرطة الأحزاب التقليدية العلمانية هياكلها الداخلية وانعاش قيادتها الراكدة، كما يجب على الحزب الإسلامي المعتدل وحزب العدالة والتنمية الانضمام إليها بدلاً من أن تنقاد إلى التحالف مع النظام الملكي بعد حصولها على دعم الناخبين المتزايد.

ويبرز المغرب تحدياً مشتركاً لكل الأنظمة الشمولية العربية التي تضبط التوازن المرحلي بدقة بين الليبرالية والقمع. فهل كل هذه الأنظمة والقوى العلمانية المنظمة التي منحت درجات متفاوتة من السلطة داخلها على استعداد للمخاطرة بإعادة توزيع السلطة التي تعني حتماً أكبر دور سياسي للقوى الإسلامية؟ وهل ستستجمع قواها أكثر من أي وقت مضى، فتشكّل رؤية وتُطوّر ثقة بالنفس تمكّنانها من التفاوض مع الإسلاميين الأكثر اعتدالاً (أي مع من هم على استعداد للالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية) بشأن تدبير نظام سياسي جديد. يبدو أن انتخابات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧م (التي اعتبرت حرة ونزيهة بشكل معقول) تشير إلى أن الإسلاميين لا يملؤون بالضرورة الفجوات السياسية بما أن حزب العدالة والتنمية حقق مكاسب متواضعة جداً. ولكن مع ضعف إقبال الناخبين الذين بلغ عددهم ٣٧ في المئة (ومع إفساد ناخبين كثيرين الاقتراعات السرية بالاحتجاج) قد يكون الدرس الحقيقي المستخلص هو رغبة الناخبين في سلطة وتغيير حقيقيين.

وثمّة عدد من الأسباب وراء إمكانية أن تُغرى النخبة الحاكمة المستنيرة للنظر في إجراء إصلاح ديمقراطي حقيقي إذا كانت تكاليف مقاومة هذا الإصلاح ترتفع بشكل كبير بسبب الضغط السياسي الممارس من الأدنى. بقي الآن الإسلاميون المتشددون داخل حزب العدالة والتنمية خارج النظام، ليتقلص حظهم في الحصول على السلطة. لكن لا يزال الفقر واللامساواة، وكذا البطالة، في المناطق الحضرية (التي بلغت ٢٠ في المئة) تولد خيبة أمل، ويمكن أن تغذي راديكالية سياسية أكثر عمقاً. فقد فشلت لحدّ الآن المساحة المتواضعة للإصلاح في كبح الفساد المتفشي الذي يستنزف قدرات

(٧٠) المصدر نفسه، ص١١.

البلاد التنموية ويحدّ من استقطاب المستثمرين الأجانب. ويمكن للمساعدات والاستثمارات الغربية أن تتدفق بشكل انبجاسي إلى دول عربية ما، إذا ما أبانت عن استعداد ملحوظ للتحول نحو الديمقراطية، والتحلي بالشفافية وتَمَثُّل سيادة القانون؛ فاحتمالات هذا التحول في المغرب في غضون السنوات المقبلة، لا تنذر بخير، ولكنها أفضل مما هو عليه الحال في أي دولة عربية أخرى. سيكون سيناريو الانتقال الديمقراطي محتملاً جداً إذا ما سهلت الولايات المتحدة وأوروبا عملية التحول الديمقراطي الداخلي «للأحزاب العلمانية الرئيسة من خلال الضغط على قياداتها»(٧١). ولكن تدعو الحاجة أيضاً إلى ضغط غربي أكثر على نظام الملكية، بالإضافة إلى التزام غربي أكثر انفتاحاً مع حزب العدالة والتنمية وإسلاميين آخرين في المنطقة الذين يبدون التزاماً بالديمقراطية.

## رابعاً: موقف اللارجوع

يعدّ إشراك الأحزاب الإسلامية والسياسيين أصعب خطوة وأخطرها بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا؛ لأن ذلك يعني منحهم قدراً من الشرعية، ومن ثم مصداقية سياسية أكبر، وقابلية النجاح في الانتخابات. يجب اتخاذ قرارات صعبة لتحديد الأحزاب الإسلامية والجماعات الجادة لتقبل الديمقراطية، وتلك التي تتخذ موقفاً منها لأسباب تكتيكية.

وبدأت مؤشرات التحرّك نحو الواقعية والتسامح تظهر في بعض الأحزاب والحركات الإسلامية الرئيسة في العالم العربي، ومنذ منتصف التسعينيات، راجعت جماعة الإخوان المسلمين في مصر - أقدم حركة إسلامية معاصرة، والتي يعود تاريخ تأسيسها إلى عام ١٩٢٨م - مراراً وتكراراً مبادئها العامة، واستراتيجياتها وتوجهاتها السياسية. في هذا الصدد، أكدت من جديد التزامها بالمبادئ الديمقراطية الأساسية مثل نبذ العنف، والمطالبة بالحريات الديمقراطية، والسيادة الشعبية، والفصل بين السلطات، والتعددية السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة باعتبارها الأساس الوحيد لانتقال السلطة، هذا بالإضافة إلى حقوق المرأة والأقباط وكذا الأقلية

(٧١) المصدر نفسه، ص١٩.

المسيحية في مصر[72]. حتى إن الكثير من المعارضين العلمانيين بشدة لنظام مبارك، من قبيل عالم الاجتماع الليبرالي والناشط المدني سعد الدين إبراهيم، تنبأ بتطور ديمقراطي كبير، على الرغم من أنه غير محتمل[73]. واتخذت جبهة العمل الإسلامي خطوات مماثلة في اتجاه «قبول مظاهر أساسية للحياة الديمقراطية»[74].

ومع ذلك، لا تزال بعض هذه الحركات الإسلامية، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، غامضة حول معتقداتها ونواياها في عدد من المجالات؛ مثل النفوذ النسبي للشريعة (القانون الإسلامي) وحتميتها، ونبذ العنف ضد دولة إسرائيل (وقبول معاهدات السلام مع مصر والأردن)، ومدى التسامح مع خيارات غير إسلامية (أي إن الإسلام قد يكون «حلاً... ولكن ليس الحل الأوحد»)، ومدى الالتزام بالحريات الفردية وحقوق المرأة والأقليات الدينية[75]. على الحركات الإسلامية أيضاً توضيح ما إذا كانت مستعدة لقبول التعددية بين المسلمين في تأويلهم للإسلام. كما هو الحال مع جماعة الإخوان في مصر، فحيثما كان يحظر على الإسلاميين إنشاء حزب سياسي والجمع بين «الأنشطة الدعوية والسياسية داخل بنية مؤسساتية واحدة»، يزداد الغموض أكثر حدة، ما دامت العقيدة الدينية تعوق الواقعية السياسية[76]. وإذا كان الإسلاميون يطمعون في دعم العلمانية المحلية والدولية من أجل إدماجهم الكامل في العملية السياسية، فإنهم سيضطرون إلى بذل المزيد من الجهد لتوضيح هذه المجالات الرمادية. وعلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر مثلاً أن تكون مستعدة لقبول القانون الذي اعتمد خلال الإجراءات الديمقراطية، حتى لو كان هذا انتهاكاً للشريعة. ويجب أن تبدي استعدادها لفصل النشاط الانتخابي والحزبي عن الحركة الدينية،

---

(٧٢) Imad El-Din Shahin, "Political Islam in Egypt," Center for European Policy Studies, Working Document, no. 266 (May 2007), p. 2, <http://shop.ceps.eu/BookDetail.php?item_id = 1495>.

(٧٣) توصل إبراهيم إلى هذه النتيجة عبر تفاعل مطول (وإن كان معقداً) بين الإسلاميين خلال احتجازه كسجين سياسي لدى نظام مبارك بين الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢م.

(٧٤) Hamid, "Parting the Veil," p. 43.

(٧٥) Carnegie Endowment for International Peace and the Herbert Quandt Stiftung, "Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring the Gray Zones," *Carnegie Papers* (Middle East Series), no. 67 (March 2006), p. 13.

(٧٦) المصدر نفسه، ص٧.

وتنظيم حزب جديد (عندما يتسنّى لها ذلك) عبر وسائل ديمقراطية وشفافة، وهذا يستلزم تحولاً واسعاً في منظمة بقيت تحت هيمنة مستبدة لحرس قديم غير منتخب. كما يجب عليها أن تلتزم دون لبس بضمان مواطنة عامة ومتساوية مع الأقباط، والدفاع عن الحقوق الأساسية للمرأة، وحقوق الفرد كما هما مدونة في الاتفاقيات الدولية، واحترام معاهدة السلام مع إسرائيل(٧٧).

ومن غير المحتمل أن يتم تشجيع التطور المستمر نحو تحقيق هذه المبادئ الليبرالية إذا كانت الحركات الإسلامية منبوذة من قبل الغرب ومعزولة ومضطهدة من قبل الأنظمة التابعة لها. بدلاً من ذلك، استخلص عدد كبير من الحركات الإسلامية العِبرة من أن الاعتدال لا يجدي نفعاً وأن الأساليب المتطرفة هي أملهم الوحيد. بعد دراسة الحركات الإسلامية غير العنيفة وإشراكها في العملية السياسية في عدد من الدول العربية، وجد علماء وشركاء مؤسسة كارنيغي: «أنه في كل التيارات الرئيسة للحركات الإسلامية اليوم، توجد توترات بين الأعضاء المنفتحين، وهم غالباً من الشباب، الذين يعتقدون أن الوضع الراهن يتطلب تكتيكات جديدة وحرس قديم»، متشبثين بالأيديولوجية والتكتيكات الأكثر صلابة. وفي العديد من البلدان العربية، يَرَوْن «أن حصيلة هذا الصراع سيحدد مستقبل الإصلاح السياسي»(٧٨). إذا كانت الأحزاب الإسلامية المعتدلة مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب وحزب الوسط الذي لا يزال غير مسجل (الذي انشق عن جماعة الإخوان المسلمين) في مصر، تريد أن تسود بنهجها الديمقراطي الحليم المرن، فإنها مطالبة بإرسال إشارات واضحة إلى الدوائر الانتخابية الإسلامية تفيد بأن الاعتدال يمنح مكاسب ملموسة في المشاركة السياسية والتمكين الديمقراطي.

وإن عزل المنظمات والأحزاب الإسلامية يعني في جوهر الأشياء تكريس الحالة الراهنة من الركود السياسي في العالم العربي؛ لأن

---

(٧٧) Amr Hamzawy, Marina Ottaway, and Nathan J. Brown, "What Islamists Need to Be Clear About: The Case of the Egyptian Muslim Brotherhood," *Policy Outlook* (Carnegie Endowment for International Peace) (20 February 2007).

(٧٨) Carnegie Endowment for International Peace and the Herbert Quandt Stiftung, Ibid., p. 18.

الديمقراطية لا تحيا في ظل انعدام أي قدر من التعايش في الوقت الراهن مع - على الأقل - جزء كبير من الإسلام السياسي. لا بد من استقطاب هذه الأحزاب إلى خوض انتخابات ديمقراطية، وإلى حوكمة ديمقراطية وإلى مسؤوليات المعارضة، وإلى التعايش التعددي بحيث يُجبَرون على الاستجابة لمطالب جماهير الناخبين الداعية إلى تحقيق إنجازات فعلية في شؤون الحوكمة، بدلاً من تبني مجرد أيديولوجيا وفن خطابة. عندما ترغم الأحزاب السياسية على تحمّل مسؤولية تمرير القوانين، وصياغة تسويات، وخلق فرص عمل، والتخلص من النفايات، فسيكون لذلك تأثير قوي. يمكن لممارسة الديمقراطية مهما كانت تكتيكية وغير صادقة في البداية، أن تحدث في العالم العربي عملية «الترويض»، حيث «يتعلم السياسيون والمواطنون من الحلول الموفقة لبعض القضايا؛ فيضعون إيمانهم في القوانين الجديدة ويطبقونها على القضايا الجديدة»، مما يمكن من توسيع الثقة السياسية، وتسوية الخلافات والتحلي بالواقعية التي تضمن في نهاية المطاف تعزيز الديمقراطية[(٧٩)].

وهذا لا يتطلب التخلي - ولا سيما من جانب الأنظمة الملكية - عن كل رافعات السلطة في آن واحد. من الممكن أن تمر الأنظمة الملكية العربية عبر مراحل مختلفة من تقاسم السلطة مع الاحتفاظ بسلطة مهمة على الأمن القومي لبعض الوقت، وكذا أنواع السلطة غير الرسمية ومساءلة النظام الملكي والعسكري التايلاندي في الثمانينيات من القرن العشرين، أو الجيش التركي خلال العقود القليلة الماضية. لكن مع انبثاق حكومات عن برلمانات انتخبت بشكل ديمقراطي - وليس عن طريق انتخابات مزورة كما حدث في مصر أو عن طريق اختيار ملكي كما جرى في الأردن والمغرب - يمكن أن تتحقق ديمقراطية حقيقية. ستجد الأحزاب العلمانية والقوى الاجتماعية نفسها مضطرة إلى الاستفاقة من غيبوبتها من أجل صياغة برامج سياسية جذابة، وبناء منظمات سياسية شعبية بإمكانها تحدي الأحزاب الإسلامية. ينبغي أن يتحمل الإسلاميون مسؤولية الحكم أو الوقوف في صف المعارضة. على الأقل في بعض القطاعات وفي بعض المدن قد تشجع الأعباء السياسية

---

(٧٩) Dankwart Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," in: Lisa Anderson, *Transitions to Democracy* (New York: Columbia University Press, 1999), p. 34.

نشرت بالأصل، في: *Comparative Politics*, vol. 2 (April 1970).

لعملية الحكم وتشكيل التحالفات القانونية تطوير الأحزاب الديمقراطية الإسلامية على غرار حزب العدالة والتنمية في تركيا أو الأحزاب المسيحية الديمقراطية في ألمانيا وإيطاليا، إنه لمن السذاجة افتراض انسجام النتائج مع الديمقراطية الليبرالية كما في أوروبا الغربية أو حتى في تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية (التي لا تزال نواياه بعيدة المدى تُساءَل من قبل عدد من الليبراليين الأتراك). ويبقى أن نرى ما إن كان يستطيع قليل من الأحزاب الإسلامية (عدد وافر ومتنوع) في العالم العربي أن يتطور أم أنه تطور سلفاً، على يد واقعيين استخدموا الديمقراطية «أداةً أو تكتيكاً [لكسب] السلطة لبناء دولة إسلامية» «للمسلمين الديمقراطيين» «الذين ينظرون إلى الديمقراطية بعين واقعية» و«لا يسعون للحفاظ على الإسلام في السياسة»[٨٠]. لحدّ الآن، لا توجد إشارة واضحة لظهور «حزب ديمقراطي إسلامي» في العالم العربي كما ظهرت هذه الأحزاب بأشكال ودرجات متفاوتة في تركيا، وباكستان، وإندونيسيا. لكن لا يستطيع المرء معرفة مدى قوة الأحزاب المتطورة ذات الاتجاه الإسلامي إلا بعد إخضاعهم للتجربة بمنحهم قدراً بسيطاً من السلطة. في هذا الصدد، ما يحدث لحزب العدالة والتنمية في المغرب يمكن أن تكون له تأثيرات كبيرة جداً في المنطقة؛ فمثلما خلق قمع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر دوامة انحدار مروعة في العالم العربي، يمكن، في المقابل، إدماج حزب العدالة والتنمية في دمقرطة سياسية مغربية تدريجياً، أن يولد في نهاية المطاف آثاراً طيبة.

ومن الواضح جداً، استحالة تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية دون مشاركة الأحزاب الإسلامية، وربما منحهم أيضاً فترة قيادة إسلامية في الحوكمة. إن التحدي الذي تواجهه هذه المجتمعات المدنية يتجلّى في تقييد حكومة إسلامية منتخبة ديمقراطياً بضوابط وتوازنات دستورية فعّالة، حتى إذا ما انتُخب الإسلاميون، فسيجدون أنفسهم عاجزين عن محاصرة أنفسهم بأنفسهم في سلطة يقودونها، ذلك بأن هذه الضوابط والتوازنات لا يمكن تشكيلها بعد حدوثها. ولما ترسخت قدرة السلطة القضائية واستقلاليتها، والبرلمان، واللجنة الانتخابية، ووكالة مراجعة الحسابات، والبنك المركزي،

(٨٠) Vali Nasr, "The Rise of "Muslim Democracy"," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 2 (April 2005), pp. 13-14.

ومؤسسات المساءلة الأفقية الأخرى، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الدستور قبل فتح أبواب المنافسة الانتخابية على مصراعيها، أمكن التقليص من مخاطر العملية الديمقرطية. في هذا الصدد، إن ما ستتنافس عليه الأحزاب السياسية ليست هي السلطة المطلقة للحكومات العربية، وإنما هي السلطة الديمقراطية المقيدة.

وإذا كان ثمة تطور من إسلام سياسي إلى ديمقراطية إسلامية أمراً ممكناً، فسيكون الحوار ضرورياً بين الأنظمة ومعارضيها: العلمانيين والإسلاميين على حدٍّ سواء؛ وبين العلمانيين والإسلاميين داخل السياسة العربية والمجتمع المدني؛ وبين الإسلاميين والحكومات الغربية الرئيسة، خاصة حكومة الولايات المتحدة. وكي يكسب الإسلاميون مقاعدهم أو يحافظوا عليها، يجب عليهم أن يلتزموا بالمبادئ الديمقراطية وقواعدها، ويوضحوا موقفهم من الحريات العلمانية، ولكن على الولايات المتحدة أيضاً توضيح موقفها بشأن ما قالته على لسان رئيسها جورج بوش الابن في خطاب التولية الثاني: «لن تتجاهل الولايات المتحدة اضطهادكم، أو تتسامح مع مضطهديكم. عندما تقفون إلى جانب الديمقراطية، سنقف إلى جانبكم»[٨١].

(٨١) "President Sworn-in to Second Term," White House Press Release (20 January 2005), <http://www.whitehouse.gov/news/release/2005/01/print/20050120-1.html>.

# القسم الثالث

# الطريق نحو تجديد ديمقراطي

# الفصل الثالث عشر

# العمل على تفعيل الديمقراطيات

منذ عام ١٩٧٤م والديمقراطية تكافح عبر مراحل متعددة؛ فبعد التوجه المتردد نحو الديمقراطية في أواخر السبعينيات ومستهل الثمانينيات، كثر زخم التحولات الديمقراطية، ليزداد بشكل تصاعدي مع انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي الأسبق. وفي مستهل التسعينيات، التحقت الدول الأفريقية ما بعد الاستعمارية الأكثر فقراً ـ تلك الدول التي اعتبرت الأقل ترحيباً بالديمقراطية ـ بهذه الموجة. ثمة شعور بالنشاط إزاء المكاسب الديمقراطية العامة وآفاقها. إذا كانت الديمقراطية قد انتشرت إلى الآن بسرعة فائقة، فلماذا لم تستطع الانتشار في كل مكان؟

لقد ساورني هذا الشعور وزادني ابتهاجاً إزاء التقدم الديمقراطي، وعاينت على الأرض الأمل، والعزم، والابتهاج بالنصر الذي أذكته مكاسب الحرية. في الواقع، ما يربو عن عقدين من الزمن، انتصرت لفكرة إمكانيات ـ بما في ذلك الإمكانية التي قدمتها في هذا الكتاب ـ أن يصير العالم برمّته ديمقراطياً. ولكن، لا يكفي أن يصير العالم كله ديمقراطياً. إن الأسئلة التي نستنتجها هي: هل تلك الدول التي صارت ديمقراطية، ستبقى كذلك، وهل ستستطيع بلوغ مستويات من الديمقراطية تقنع شعوبها بأهميتها؟

وأنا ألاحظ بدقة في مستهل التسعينيات كيف كان عالم الديمقراطيات الجديدة ينجز عمله، صادفت تقدماً هائلاً سبق لعلماء اجتماعيين، ومنظمات مدنية، وناشطي حقوق الإنسان أن لاحظوه جميعهم. كان أداء العديد من الدول الديمقراطية الجديدة ضعيفاً جداً، وكانوا في حقيقة الأمر

«غير ليبراليين» بتاتاً، بله إمكانية اعتبارها ديمقراطية بالمرة[١]. صحيح، إن هذه البلدان الديمقراطية تخوض انتخابات تنافسية، بل صحيح أيضاً انعدام أي يقين بخصوص الحزب الذي قد يظفر بالسلطة، وتؤمن بالتداول على السلطة، لكن تبقى الديمقراطية لدى العديد من السكان شيئاً أجوف أو ظاهرة خفية. إن ما يحياه العديد من المواطنين (أو أغلبيتهم) في الحقيقة هو مزيج من حوكمة محزنة: شطط قوات الشرطة، استبداد حكومات الأقلية المحليين، بيروقراطيات غير مؤهلة ولا مبالية، وسلطات قضائية فاسدة يتعذر بلوغها، ونخب فاسدة حاكمة محتقِرة لسيادة القانون وغير مسؤولة عن أحد غيرها[٢]. ونتيجة لذلك، أصبح أفراد الشعب مواطنين بالاسم فقط، خصوصاً الطبقات الموجودة في الدرك الأسفل من المجتمع التي تشكّل الأغلبية في العديد من الديمقراطيات الجديدة، وقلما يجدون قنوات ذات أهمية للمشاركة وإسماع صوتهم. هناك انتخابات يشاركون فيها، لكنهم متنافسون بين أحزاب فاسدة وموسومة بالزبونية التي تخدم مصالح الشعب

---

(١) تمت الإشارة إلى هذا الاتجاه بالتفصيل في عمل: Larry Diamond, "Democracy in Latin America: Degrees, Illusions, and Directions for Consolidation," in: Tom Farer, ed. *Beyond Sovereignty: Collectively Defending Democracy in the Americas* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996).

أصبحت ظاهرة الديمقراطيات المشكوك فيها، والسطحية، وغير الليبرالية واضحة لأول مرة في أمريكا اللاتينية. إن الأمريكيين اللاتينيين هم من شخّصوها أول مرة لجمهور عريض في الثمانينيات والتسعينيات. انظر مثلاً: Terry L. Karl, "Imposing Consent? Electoralism versus Democratization in El Salvador," in: Paul Drake and Eduardo Silva, eds., *Elections and Democratizations in Latin America, 1980-1985* (San Diego: Center for Iberian and Latin American Studies, Center for U.S./Mexican Studies, University of California at San Diego, 1986), pp. 9-36; Terry L. Karl: "Delimmas of Democratization in Latin America," *Comparative Politics,* vol. 23, no. 1 (1990), pp. 14-15, and "The Hybrid Regimes of Central America," *Journal of Democracy*, vol. 6, no. 3 (July 1995), pp. 72-86; Guillermo O'Donnell: "On the State, Democratization and Some Conceptual Problems: A Latin American View with Glances at Some Post-communist Countries," *World Development'* vol. 21, no. 8 (1993), pp. 1355-1369, and "Delegative Democracy," *Journal of Democracy,* vol. 5, no. 1 (January 1994), pp. 55-69.

(٢) وثقت ثلاثة اتجاهات بشكل أكثر توسعاً في عملي: Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999), pp. 43-63.

تشكل أيضاً أخطاء الديمقراطية غير الليبرالية موضوعاً أساسياً في عمل: Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: W.W. Norton, 2003).

بالاسم فقط. هناك برلمانات وحكومات محلية، لكنها لا تمثل الشريحة العريضة من الناخبين أو تلبّي حاجياتهم. هناك دستور؛ لكن ليس بمفهوم النزعة الدستورية ـ أي الالتزام بمبادئ الميثاق وقيوده. هناك ديمقراطية بالمفهوم الرسمي، لكن لا يزال الشعب غير حر سياسياً. ونتيجة لذلك، تولد لدى الشعب نزعة شكوكية، واحتقارية مَشُوبَة بخيبة أمل شديدة نحو «الديمقراطية».

وكما لاحظت في الفصلين الأولين، أن ثمة سبباً حقيقياً يجرّنا إلى أن نتساءل عما إذا كان بالإمكان تسمية هذا الأداء الأجوف للديمقراطية باسم آخر، غير كونه نظاماً شمولياً تنافسياً. على كل حال، سواء أكان نظاماً شمولياً تنافسياً أم ديمقراطياً سيئ الحوكمة وقليل الجودة، يبقى التحدي كالآتي: لكي تستمر البنيات الديمقراطية ـ وتكون جديرة بالاستمرارية ـ لا بد من أن تكون أكثر من مجرد صدفة. لا بد من أن تحتوي على جوهر، وجودة، ومدلول. لا بد لها مع الوقت من أن تسمع لأصوات الناس، وتشاركهم في الحياة السياسية، وتتسامح مع احتجاجاتهم، وتحمي حرياتهم، وتستجيب لمطالبهم.

وفي العقد المقبل، لن يتحدد مصير الديمقراطية انطلاقاً من مجال امتدادها إلى الدكتاتوريات المتبقية في العالم؛ فلسوء الحظ، إن عدداً كبيراً من هذه الأنظمة تعلّمت دروساً عملية، إن لم نقل قبيحة، عن كيفية تعطيل التغيير الديمقراطي وسبل التعاون المشترك للقيام بهذه المهمة؛ ذلك بأن الخلافات القائمة بين عدد كبير من الأوتوقراطيين في آسيا، والاتحاد السوفياتي الأسبق، والشرق الأوسط التي أصبحت ديمقراطيات انتخابية (ناهيك بديمقراطيات ليبرالية) قبل ٢٠١٥م، محدودة لسوء الحظ. فهي دول قوية في معظمها وذات أجهزة أمن فعّالة وقاسية. إنها تدرك أخطار السماح بمزيد من الحرية للمجتمع المدني وبأكبر مساحة للاختلاف في الرأي، ناهيك بالسماح بمعارضة سياسية أكثر جدية. إنها رأت كيف قاد التحرر السياسي ـ في المكسيك، وصربيا، وجورجيا، وأوكرانيا، وكينيا، وفي أمكنة أخرى ـ إلى «الحادثة» التي أصيب بها الحزب الحاكم لما أزيح من السلطة. في معظم دول الاتحاد السوفياتي الأسبق ـ خاصة بيلاروسيا، وآسيا الوسطى، وروسيا نفسها ـ وفي معظم الدول الآسيوية العربية والشمولية،

يبدو الطريق نحو تحول ديمقراطي عبر ليبرالية متدرجة مغلقة في المنظور القريب. قد تنهار بعض هذه الأنظمة بسبب أزمة مفاجئة أو تصدع داخل رتب الحكم، لكن في المنظور القريب، قد ينذر بظهور صنف جديد من الحكم الشمولي بدلاً من الديمقراطية.

مما لا شك فيه أن إمكانيات التحوّلات الديمقراطية موجودة بكل تأكيد في العقد المقبل. إنها توجد في المناطق الإقليمية المجاورة حيث تهيمن الديمقراطية أو أنها حاضرة بشكل فعلي (أمريكا اللاتينية، آسيا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا، وأجزاء من أفريقيا)، وفي أنظمة منفتحة وتنافسية إلى حدٍّ ما (فنزويلا، وماليزيا، وقرغيزستان، ونيجيريا، وعدد آخر من أنظمة أفريقية)، أو في أنظمة ضعيفة دستورياً ومقسمة داخلياً (باكستان، وإيران، وزيمبابوي). فمن بين الدول العربية، يبقى المغرب المكان المفضل الذي يتفاوض بشأن طريق تؤدي إلى الديمقراطية. وإلى حدود تأليف هذا كتاب، تعد النيبال في غمرة التحول الديمقراطي، ويبدو مرجحاً كي يعيد نظام تايلاند العسكري السلطة إلى الحكم المدني المنتخب في غضون سنة أو سنتين ـ ولو بدستور أقل ديمقراطية من ذلك الذي تمت الإطاحة به.

إذا كان التاريخ الحديث مرشداً، فإن العقد المقبل سيحمل بعض المفاجآت. قد يتداعى النظام الشيوعي في كوبا بمجرد موت «فيديل كاسترو»، أو بمجرد أن تعود الولايات المتحدة إلى رشدها فترفع حظرها الفاشل عن هذه الجزيرة. وحتى في سياق دولة قوية وواثقة من ذاتها على نحو أسمى، فإن السياسة في سنغافورة قد تنفتح على تنافسية حقيقية بمجرد تواري الحاكم المؤسس عن الأنظار ومعه «معلم الوزير الخاص»، «لي كوان يو». فالإعانات الخارجية الضخمة والمفضلة لدى العديد من الدول الأفريقية قد تغري أو تمارس ضغوطاً عليها وتراهن على ديمقراطية حقيقية، لكن قد تأتي المفاجآت من الانهيارات التي تمس ديمقراطيات جديدة، فتسرّع من عملية التيار السياسي للتراجع الديمقراطي الحديث.

عموماً، يبدو من غير المرجح أن يرتفع عدد الدول الديمقراطية في العالم بشكل ملحوظ في العقد المقبل. ولا هو مرجح ـ في سياق استمرار «الحرب الشاملة ضد الإرهاب»، وأزمة عميقة في العراق ومحيط الشرق

الأوسط ـ أن تستخدم الولايات المتحدة وحلفاؤها الديمقراطيون نفوذهم الجيوسياسي النفيس لترسيخ الديمقراطية في المناطق المضطربة. ومن دون التوجه نحو هذه المقاربة، تبقى معظم البلدان ذات الاحتمالات الضعيفة لتبني الديمقراطية غير ديمقراطية.

في أفق العقد المقبل، ستقوم إمكانيات الامتداد المتجدد للديمقراطية أساساً على ثلاثة عوامل. أما العامل **الأول**؛ فيتجلّى في التنمية الاقتصادية المتدرجة التي ترفع من مستوى التعليم، والمعلومة، وسلطة المواطن المستقلة وتنظيمه. والعامل **الثاني**: انخراط الدول التدريجي في نظام اقتصادي عالمي، ومجتمعي وسياسي تبقى فيه الديمقراطية القيمة المهيمنة والنموذج الأكثر جاذبية لنظام سياسي. ويمارس هذان العاملان المتصلان بشكل وضوح ضغوطاً متنامية لتثبيت الديمقراطية في آسيا (خاصة في الصين والفييتنام)، وفي إيران (إذا لم ينهَرْ النظام سريعاً)، وفي أجزاء من العالم العربي (إذا أمكن التخفيف من الضغوطات الأمنية الضخمة في المنطقة). ولكي تحافظ الديمقراطية على جاذبيتها وتستعيد زخمها باعتبارها قيمة شاملة، على الديمقراطيات الراسخة في «الغرب» ـ خاصة في الولايات المتحدة ـ ألا تفقد عقلها، وتجهز على الحريات، وهي تكافح ضد التهديدات الإرهابية المتفشية.

أما فيما يخص العامل **الثالث** الذي يحدد إمكانية ازدهار الديمقراطية مرة أخرى كما كانت في الثمانينيات والتسعينيات، فإنه قبل انتشارها أكثر فأكثر، عليها أن تترسخ حيث نشأت من قبل. وعلى الديمقراطيات الجديدة التي ظهرت منذ ١٩٧٤م أن تظهر قدرتها على حل مشاكل الحوكمة وتتجاوب مع تطلعات مواطنيها التواقة إلى الحرية، والعدالة، وحياة أفضل، ومجتمع أكثر نزاهة. في حال عجز الديمقراطيات عن احتواء الجريمة والفساد، وتحقيق نمو اقتصادي، والتخفيف من التفاوت الاقتصادي، وتأمين العدالة والحريات، عاجلاً أم آجلاً، فإن الناس سيفقدون ثقتهم بها وسيتبنّون (أو يتسامحون مع) بدائل أخرى لاديمقراطية. على الدول التي تبنّت الديمقراطية الجديدة خلال العقود الأخيرة أن تتحد حتى تلتزم كل مستويات المجتمع بشكل مستمر وغير مشروط بالديمقراطية باعتبارها الشكل الأفضل للحكومة، وتؤمن بقواعد الدستور الديمقراطي. وبمعنى آخر، كي تستمر الديمقراطيات،

على قياديها ومواطنيها أن يستوعبوا روح الديمقراطية. إذا لم يكتب للديمقراطيات غير المستقرة البقاء، فالتحدي الذي سنواجهه لا يتمثل في مد التيار الديمقراطي، وإنما تدبير الانفجار الديمقراطي الذي سماه صامويل هانتنغتون بالموجة الثالثة العكسية. يجب على أي قوة أو قضية أن تعزز من مكاسبها قبل انتزاع أكبر قدر ممكن مما قد تسيطر عليه من الأراضي، كإحدى المبادئ الأساسية لأي حملة عسكرية أو جيوسياسية.

ويتصل بذلك سبب ثانٍ يوضح دواعي تحديد مصير الديمقراطية على المدى المتوسط في دول لم تصبح ديمقراطية إلا في العقد أو العقدين الأخيرين. وكي تبقى الديمقراطية قيمة وغاية عالميتين، عليها أن تُظهر نموذجاً قابلاً للحياة. ولا يزال هذا أمراً صحيحاً ـ كما أشار إلى ذلك هانتنغتون في توثيقه للموجة الثالثة ـ حيث إن التأثيرات القوية للمظاهرة هي إقليمية[٣]. هل من المعقول تصوّر تحول الصين إلى الديمقراطية إذا كانت الديمقراطية في تايوان ستغرق في استقطاب سياسي وأزمة حول الهُوية الوطنية؟ أو تصور تحول الفيتنام (وأخيراً لاووس، وكمبوديا، وبورما) نحو الديمقراطية إذا تعفنت في إندونيسيا. ما مستقبل الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي الأسبق إذا لم تتقوّ في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية؟ كيف سيتدمقرط نصف أفريقيا الشمولية بشكل صارخ إذا كانت الديمقراطيات الصاعدة في القارة بدءاً بجنوب أفريقيا، عاجزة عن تفعيل الديمقراطية؟ هل ستبقى الديمقراطية قابلة للتطبيق في غرب أفريقيا إذا انحدرت نيجيريا إلى حكم عسكري، أو فوضى سياسية، أو ـ لا قدّر الله ـ انهيار الدولة؟

ومما لا شك فيه أن مكاسب الحرية في العالم أصبحت حقيقة ومنتشرة، لكن من السابق لأوانه الاحتفال بانتصار الديمقراطية؛ فخارج الدول الديمقراطية المصنعة منذ عهد طويل، لم تبلغ إلا مجموعة قليلة من الدول ديمقراطيةً مستقرةً وليبرالية ذات جودة عالية بشكل معقول. ومن المثير للدهشة، وكما أوضحت ذلك سابقاً، أنه على الرغم من العديد من هذه الدول التي سلمنا بأنها دول ديمقراطية ناجحة ـ كبولندا، وهنغاريا،

---

(٣) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), p. 105.

والتشيلي، وتايوان، وكوريا، وجنوب أفريقيا، وغانا ـ فإنها تعيش مشاكل حقيقية في الحوكمة، وقدراً كبيراً من الاستياء. إذا اعتبرنا كمقياس لتعزيز ديمقراطيتنا، افتراض عدم الرجوع عن المبادئ الديمقراطية ـ أي صعوبة تصور (وفعلاً قلة من المواطنين مَن يتصورون ذلك) إمكانية انهيار الديمقراطية ـ فنستطيع على الأرجح، الإعلان عن دخول عشرة أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي من العالم ما بعد الشيوعية، إلى جانب تايوان، وكوريا، والتشيلي، وأورغواي، وجدلاً، المكسيك، والبرازيل، والأرجنتين باعتبارها ديمقراطيات معززة حديثاً. لكن هذا فقط عدد قليل من أصل ثمانين دولة ديمقراطية أو يزيد تأسست بعد ١٩٧٤م في العالم حالياً(٤). وإذا أسسنا لسقف عالٍ لتعزيز الديمقراطية، يضمّ، من بين أمور أخرى، التزاماً وطنياً موسعاً وعميقاً بالديمقراطية باعتبارها أفضل شكل من أشكال الحوكمة، فقد يكون عدد قليل من الدول الديمقراطية الجديدة في مأمن حقيقي بشكل مفاجئ.

وكقائمة مقارنة للدول الديمقراطية في العالم التي «في خطر» يمكن اعتبار معظم الدول الاثنتين والعشرين التي تضم أكثر من مليون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وست دول من أصل عشر دول آسيوية ديمقراطية (بما في ذلك الفليبين، وإندونيسيا)، وسريلانكا، وبنغلادش، وكل الدول الديمقراطية ما بعد الاتحاد السوفياتي غير المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي، وعملياً كل الدول الديمقراطية الثالثة والعشرين تقريباً الموجودة في أفريقيا باستثناء تلك الدول القديمة، وبوتسوانا وموريشيوس. أي قائمة هي لا محالة تخضع لأحكام ذاتية وغامضة من حيث الحدود، لكن بحسب العدّ الذي أعتمده، فإنها تصل إلى أكثر من خمسين دولة. إذا ما وضعنا جانباً الدول الديمقراطية المصنعة مثل اليابان، وأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، والدول الديمقراطية الليبرالية المجهرية في منطقة البحر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الدول الديمقراطية المتبقية في العالم ينظر

---

(٤) إضافة إلى هذه الديمقراطيات «الجديدة»، يمكن أن تضاف ديمقراطيات دول العالم الثالث من الهند، وكوستاريكا، وبوتسوانا، وكذا اثنتي عشرة دولة صغيرة أو يزيد. وحول عدم الرجوع عن المبادئ الديمقراطية باعتبارها أحد الأمور العديدة المساعدة على إمكانية فهم تعزيز الديمقراطية، انظر:
Andreas Schedler, "What is Democratic Consolidation?," *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 2 (April 1998), pp. 91-107.

إليها على أنها ديمقراطيات ناقصة وغير آمنة ومعرضة إلى الانقلاب[٥]. وإن مدة ثلاثة عقود من الديمقراطية في الموجة الثالثة هي حقيقة واقعية.

وإن العمل الديمقراطي الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى العقد القادم يتمثل في تغيير هذه الحقيقة. ولبلوغ ذلك، لا بد من فهم الأسباب الكامنة وراء الأداء الديمقراطي الضعيف وتطوير مفكرة من أجل الإصلاح.

## أولاً: ما سبب ضعف أداء بعض الديمقراطيات؟

لماذا تُوسَم العديد من ديمقراطيات الموجة الثالثة بالضعف والاضطراب؟ كما رأينا في الفصول السابقة، يرجع السبب في ذلك إلى ضعف حوكمتها التي تولد أداء سياسياً ضعيفاً وخيبة أمل لدى المواطنين. شهدت بعض الدول مثل تركيا، والبرازيل، تحسّناً في الحوكمة والتنمية. أما بعض الدول مثل جنوب أفريقيا، وإندونيسيا، فتبقى تاريخياً قوية، مما ساعدها على تجاوز تحديات ما بعد الفترة الانتقالية. لكن تعاني معظم الديمقراطيات التي «في خطر» من الركود أو الحوكمة السيئة. وتبدو دول أخرى أنها وقعت وبشكل محكم في شرك أنماط حكم الفساد، وحكم الشخصانية الفاسد حتى إنه يصعب على المرء رؤية الطريقة التي يحيون بها كديمقراطيين من دون إصلاح.

ويتجلّى مشكل هذه الدول ومشكل معظم الدول غير الديمقراطية في كون الحوكمة السيئة ليست انحرافاً أو مرضاً يخضع للعلاج. إنها ـ وكما ناقش ذلك الاقتصاديون «دوغلاس نورث»، و«جون واليس»، و«باري واينغاست» بشكل واضح ـ حالة طبيعية. مثلها مثل الآلة التي تقوم بحركة افتراضية في حال عدم تلقيها أي أمر[٦]. تاريخياً، لم يكن التوجه الطبيعي

---

(٥) يضم إحصائي الدول الديمقراطية الثماني ما بعد النظام الشيوعي التي لم تحظَ بعد بالاعتراف لدى الاتحاد الأوروبي: سبع عشرة من أصل اثنتين وعشرين دولة ديمقراطية في أمريكا اللاتينية؛ ومنغوليا، وإندونيسيا، والفليبين، وسريلانكا، وتيمور الشرقية، وبابوا نيو غينيا، وبنغلادش في آسيا، وأوقيانيا، وكل الدول الأفريقية الديمقراطية باستثناء بوتسوانا وموريشيوس، وتركيا.

(٦) Douglas C. North, John Joseph Wallis, and Barry R. Weingast, "A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History," National Bureau of Economic Research, Working Paper no. 12795 (December 2006), <http:www.nber.org/papers/w12795>.

في المجتمعات الإنسانية خلال العشرة آلاف سنة من التاريخ المدوّن ليقيد السلطة ويخضعها إلى نظام القوانين الشفافة والمؤسسات ومنافسة السوق؛ فهي بالأحرى تعمل على احتواء السلطة واحتكارها. وبمجرد إغلاق المنافذ السياسية، تستخدم السلطة في تقييد المنافسة الاقتصادية من أجل خلق أجور تستفيد منها الأقلية الصغيرة من النخبة الحاكمة على حساب شرائح المجتمع الواسعة. يمكن لهذا «النظام الموسوم بمحدودية فرص الوصول» أو ما أسميه بنظام مفترس، أن يستقر إذا استخدمت بعض النخب الحاكمة بعض الأجور التي يجمعونها لتقوية النظام السياسي والحفاظ عليه، لكن لن ينتج تنمية اقتصادية دائمة، ولن يكون متوافقاً مع ديمقراطية حقيقية. وفي نهاية المطاف، تحتاج ديمقراطية مستقرة ما ذات جودة عالية إلى الدخول في «نظام دخول مفتوح» يبرز «المنافسة المنتظمة، والدخول، والحركة» في الفضاءين الاقتصادي والسياسي[٧].

لا يمكن للدخول المفتوح أن يحظى بالدعم إلا في ثقافة وبنية اجتماعية منسجمتين، وهي فكرة يسميها العالم السياسي «روبيرت بوتنام» المجتمع المدني (civic community)[٨]. يحصل نموذج المجتمع المدني على قدر كبير من الرأسمال الاجتماعي ـ «الثقة، القواعد، والشبكات التي يمكنها تحسين نجاعة المجتمع وذلك بتسهيل العمليات المنسقة»[٩]. في مجتمع مدني، تنتشر الثقة بين الناس، ويتّحدون في أشكال كثيرة من الجمعيات، ويتعاونون من أجل تحقيق غايات مشتركة كبيرة. وفي الوقت الذي تختلف معتقدات الناس وآراؤهم، يسود الاحترام المتبادل فيما بينهم، وتقبل الاختلافات، والإحساس بنوع من الارتباط بالمجتمع أو الأمة التي تسمو فوق كل اختلافاتهم. يرى المواطنون أنفسهم متساوين سياسياً ويؤمنون بتكافؤ الفرص، على الرغم من أنهم يدركون استحالة الحصول على مساواة مطلقة في النتائج. فالناس تحكمهم بالأساس علاقات أفقية: يجتمع الناس بصفتهم أفراداً يتمتعون بالتساوي بكرامة، وحقوق، وواجبات. وهذا النوع من

(٧) المصدر نفسه، ص٦.

(٨) Robert Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

(٩) المصدر نفسه، ص١٦٧.

المساواة مدرج في القوانين؛ إذ إن الأفراد مواطنون حقيقيون، ومهتمون بقضايا الشعب ويسعون إلى سعادة المجتمع وتقدمه. وبهذه الطريقة، فهم يتحركون على الأقل إلى حدٍّ ما بدافع من الروح الشعبية. وكما هو الحال بالنسبة إلى الرأسمالية، ليس المجتمع المدني أمراً وهمياً، بل إنه يتماشى مع الحوافز الذاتية في الطبيعة البشرية. يقول بوتنام:

إن المواطنين في المجتمع المدني غير مطالَبين أن يكونوا محبين للغير. مع ذلك، في المجتمع المدني يتّبع المواطنون ما دعاه «توكفيل» «المصلحة الخاصة المفهومة على نحو لائق»؛ أي إن المصلحة الخاصة تتحدد في سياق الحاجيات العامة الواسعة، المصلحة الخاصة ذات النظرة «المستنيرة» وليست ذات النظرة «القصيرة»، المصلحة الخاصة التي تحيا من أجل تحقيق مصالح الغير[١٠].

إن الناس «يحيون من أجل تحقيق مصالح الغير»؛ لأنهم جزئياً واثقون من أن المواطنين الآخرين سيتصرفون بالطريقة نفسها.

وهذه الثقة ليست متجذّرة فقط في ثقافة مدنية موثوق بها، بل المواطنون يحملون هذه الثقة بالنظر إلى وجود مؤسسات حوكمة قوية وفعّالة تحثّ على السلوك المدني وتكافِئه. لا يمكن دعم ثقافة الثقة، والتعاون، والتبادلية، والقيد، والتسامح، والتفاهم على صعيد الأمة في غياب مؤسسات سياسية مساندة، فيها يحترم الناس القانون، ويؤدون ضرائبهم، ويلتزمون بقواعدها الأخلاقية، ويستجيبون لنداء واجب هيئة المحلفين، وإلا فإن خدمتهم الصالح العام لا تكون فقط بدافع الروح الشعبية التي تحركهم، وإنما أيضاً بدافع كونهم يعتقدون أن الآخرين تحركهم أيضاً هذه الروح الشعبية، وكونهم يدركون العقاب الذي سينالهم إذا لم يكونوا كذلك. إذا كان من غير المشجع التفكير في احتمال أن يكون الناس أقل تعاوناً فيما بينهم من دون المؤسسات المفروضة، فإن هناك أيضاً نتيجة طبيعية: فكما أن الثقافة المدنية تتطلب دعماً مؤسساتياً ورعاية خاصة كي تحيا، تتقوى أيضاً ثقافة الفساد المفترسة في غياب مؤسسات فعّالة ويمكن أن تتغير في حضورها.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص٨٨، ترتبط مناقشة المجتمع المدني بالأساس بـ ص٨٧ ـ ٩٠.

يُعدّ المجتمع المفترس نقيض المجتمع المدني. أولاً، لا يوجد مجتمع حقيقي بمعنى الكلمة، ولا أي التزام مشترك بنظرة مشتركة لأجل الصالح العام، ولا أي احترام للقانون، إن السلوك ساخر وانتهازي. يبحث أولئك الذين يُحكمون قبضتهم على السلطة السياسية عن احتكارها واحتكار المال المتدفق منها. ومن ثَمّ، فإن جرت انتخابات تنافسية، فسيصبح ذلك صراعاً دموياً من دون طائل، حيث يبقى كل شيء في خطر ولا أحد يملك القدرة على الخسارة والاستسلام. يتحالف الناس فيما بينهم بحثاً عن السلطة والامتيازات، ولكن ليس باعتبارهم متساوين. إن العلاقات بالأحرى هرمية بشكل حاد. ليس الناس العاديون مواطنين حقيقيين، بل هم بالأحرى زبائن للأرباب الأقوياء الذين يعملون بدورهم لصالح أرباب آخرين أكثر قوة وبأساً. إن التفاوت الصارخ في السلطة، والمكانة الاجتماعية يتراكم ضمن سلسلة عمودية من التبعية والاستغلال المؤمَّنيْن عبر المحسوبية والإكراه. في مجتمع مفترس، يتغذّى المسؤولون على الدولة والفريسة القوية على الضعيف. ويستخلص الأغنياء الغنى من الفقراء ويحرمونهم من الصالح العام. و«يعد الفساد هو القاعدة بشكل واسع»، وتُعبَّأ المشاركة السياسية من الأعلى، والالتزام المدني ضعيف، والتفاهم نادر و«يشعر كل الناس تقريباً بالضعف والهوان، والاستغلال والتعاسة»[11].

تعجز الجماهير الشعبية في أسفل الترتيب الهرمي الاجتماعي المفترس عن التعاون فيما بينها لأنها وقعت في شرك شبكات تراتبية متشظية، فرزت حالة الارتياب فيما بينها. وغالباً ما تغذي التشظي الاجتماعي وتقوّيه، النعرات الإثنية واللغوية، وأشكالاً أخرى من الانقسامات في الهوية التي تمنع المقهور من التعاون، وتسمح لمن يحظى بالامتيازات بحشد الدعم السياسي. وغالباً أيضاً ما تسعى النخبة المفترسة إلى إذكاء التوتر العرقي أو القومي لصد الاحباط الشعبي واستيائه بعيداً عن سلوكهم المستغل. ولكن، التوترات العرقية وحالات الاستياء القومي لها أصل مستقل، من أجل ذلك، غالباً ما تبلغ النخبة هذا النجاح الباهر عند إذكائها. فمن نيجيريا إلى الكونغو، ومن كولومبيا إلى كوسوفو، ومن الصرب إلى السودان، يمتزج

---

(١١) المصدر نفسه، ص١١٥.

العنف العرقي، وإراقة الدم القومي، والحرب الأهلية، بشكل كبير، بفساد النخب السخيف.

ولا يستطيع المجتمع المدني أن يدعم الديمقراطية ما دامت الديمقراطية المدعومة تتطلب نظاماً دستورياً، وتسوية، احتراماً للقانون. كما أنه لا يستطيع خلق تنمية اقتصادية دائمة؛ لأن ذلك يتطلب فاعلين يملكون رأسَمالٍ قادراً على الاستثمار في نشاط إنتاجي. في مجتمع مفترس، لا يزداد الناس غنى من خلال النشاط الإنتاجي وركوب المخاطر الشريفة. إنهم يزدادون غنى خلال التلاعب بالسلطة والامتيازات، ونهب الدولة، واستخلاص المستحقات من الضعيف، وتقليص القانون. ولا غرو أن المجتمعات المفترسة لها حكومات ضعيفة ومسامية معرضة إلى انهيار تام، كما كانت نيجيريا ـ وهي إحدى الأمثلة الكلاسيكية.

يستخدم الفاعلون السياسيون في المجتمع المفترس أي وسيلة، ويخرقون القوانين بحثاً عن السلطة والثروة. يرشو السياسيون المسؤولين عن الانتخابات، ويسحقون المشتركون في حملات المعارضة، ويغتالون المترشحين المعارضين. كما يخرس الرؤساء أصوات ناقديهم، ويتخلصون من مناوئيهم بواسطة التلاعب بالقانون، والاعتقال، والاغتيال. ولا يهتم الوزراء ابتداء إلا بالأموال التي يمكن لهم جمعها، أما إن كانت للعقود التي هم بصدد توقيعها أي قيمة محتملة بالنسبة إلى الشعب فذاك أمر مدرج ضمن اهتماماتهم التي تأتي في المقام الثاني. ويطلب الضباط العسكريون السلاح استناداً إلى مدى قوة ردة الفعل الشعبية. وعوض دفاع الجنود ورجال الشرطة عن الشعب، فهم يبتزونه أيّما ابتزاز. أما الخط الفاصل بين الشرطة والمجرمين، فهو رقيق جداً، هذا إن وجد. والشرطة لا تفرض القانون بالقوة، والقضاء لا يفصل في الدعوى القانونية، ومسؤولو الجمارك لا يفتشون السلع، وأصحاب المصانع لا ينتجون، والبنوك لا تستثمر، والمدينون لا يوفون بديونهم، والعقود لا تفرض بالقوة، والصفقات تتمّ لذر أرباحٍ مباشرة وآنية. كما أن آفاق الزمن محدودة للغاية، بسبب انعدام الثقة بالدولة ومستقبلها. إن الحكومة منغمسة في مؤامرة إجرامية، وتسلّلت الجريمة المنظمة إلى السياسة والحكومة.

لقد قدمتُ وصفاً دقيقاً للمجتمع المفترس، الذي يناسب كل الدول التي تعيش مشاكل في العالم بنسب متفاوتة. لكن تعدّ هذه الدول التي يحكمها نظام عفن، وتعيش اقتصاداً جامداً أكثر افتراساً؛ مقارنة بالمجتمع المدني. وكلما كانت هذه الدول مفترسة ـ كلما قام الحكم على أكتاف الأفراد عوضاً عن القوانين والمؤسسات ـ كلما كانت الديمقراطية معرّضة إلى للتآكل.

## ثانياً: تجاوز الدولة المفترسة

إن انتصار الديمقراطية والسير قدماً نحو الازدهار يقف وراءهما القضاءُ على الشططِ في السلطة ومنح فرص الانفتاح السياسي واقتصاد السوق، وإخضاع الميولات المفترسة بشكل طبيعي لدى الحكام للقوانين غير الفردية المحايدة والمؤسسات. وتدعو الحاجة إلى ابتكارات عديدة للسير بمجتمع ما من دولة قاسية ومنغلقة إلى دولة منفتحة وديمقراطية.

**أولاً**، يجب بناء العلاقات الأفقية للثقة والتعاون، وبشكل مثالي، عبر الخطوط العرقية والإقليمية الفاصلة ـ لتحدي التراتبيات النخبوية والحكم الفردي. ويتطلب ذلك بناء مجتمع مدني كثيف وصارم يقوم على منظمات مستقلة ووسائل الإعلام، ومراكز التفكير، وشبكات أخرى التي ستولد رأسمالٍ اجتماعياً، وتعزز قواعد مدنية، وصحافة ذات اهتمامات شعبية، وترفع من وعي المواطن، وتكسر روابط الزبونية، وتتفحص سلوك الحكومة، وتضغط من أجل إقرار إصلاحات جيدة في الحوكمة.

**وثانياً**، لا بد من بناء مؤسسات فعّالة للحوكمة لتقييد تصرفات الحكام اللامحدودة تقريباً، وإخضاع قراراتهم وصفقاتهم للتفتيش، ومساءلتهم أمام القانون، والدستور، والاهتمام الشعبي. وهذا يعني بناء مؤسسات ذات المسؤولية العمودية والأفقية، بحيث يتمثل بناء المؤسسة الأولى من المسؤولية العمودية في الانتخاب الديمقراطي الحقيقي التي يستطيع فيها المواطنون تقييم سلوك المسؤولين واستبدال أولئك الذين يظهرون كفاءة عالية بأولئك العاجزين. بهذا المنطق، لا يعد مسؤولو الدولة حكاماً يخضع الشعب لسلطانهم، وإنما هم موظفون لدى الشعب ولا بد من الاستجابة لمطالبهم. كما تضم وكالات فعّالة أخرى من المسؤولية العمودية جلسات استماع شعبية، والتدقيق في حسابات المواطن، وقانون حرية المعلومات

(Freedom of Information Act). وتَستثمر المحاسبةُ الأفقية بالتكامل مع المحاسبة العمودية، بعضَ وكالات الدولة ذات السلطة والمسؤولية لمراقبة تصرفات الوكالات الأخرى، أو المسؤولين، أو فروع من الحكومة(١٢). إنها تتطلب «وكالات الدولة المرخص لها، والمستعدة لمراقبة التصرفات اللاقانونية لوكالات أخرى وضبطها، وإصلاحها، و/أو معاقبتها»(١٣). إذا أرادت وسائل المحاسبة الأفقية أن تكون فعّالة، فعليها أن تستقل عن مسؤولي الحكومة المكلفين بالمراقبة والتقييد، والعقاب عند الضرورة. ويشمل ذلك السلطات القضائية، واللجان البرلمانية، والمراجعات العامة، ومحققي الشكاوى، واللجان الانتخابية، وأخيراً وليس آخراً، الهيئات المناهضة للفساد. وحيثما تعمل الديمقراطية بشكل غير لائق، يكون أداء وكالات المحاسبة الأفقية ضعيفاً، وفي الغالب أيضاً تكون المجتمعات المدنية مترددة، ومتنازلة ومواردها محدودة.

**ثالثاً**، تحتاج الديمقراطيات التي يكون أداؤها ضعيفاً إلى مزيد من المؤسسات الديمقراطية الأكثر جِدة وقوة التي تربط المواطنين ليس فقط بعضهم بعضاً ولكن تربطهم أيضاً بالعملية السياسية. وهذا يعني بالأساس، الأحزاب السياسية، والبرلمانات، والحكومات المحلية. وفي كل الديمقراطيات توجد هذه المؤسسات بطبيعتها بشكل رسمي. لكن في ديمقراطيات جوفاء تشكّل ما أسماه الباحث «توماس كاروثيرز» التابع لمؤسسة كارنيغي بتعددية غير فعّالة؛ أي إن المشاركة السياسية لا تساوي الكثير باستثناء التصويت في بعض الأحيان؛ لأن السياسة تبقى تحت الهيمنة الشديدة للنخبة، ولأنها فاسدة، ولا تستجيب لحاجيات الشعب(١٤). في هذه الظروف، يُستبعد الناس على نحو واسع من مشاركة فعّالة وتمثيل لمصالحهم؛ ويملك السلطة والموارد بشق الأنفس إما حزب مهيمن ـ بشكل

(١٢) Andreas Schedler, "Conceptualizing Accountability," in: Andreas Schedler, Larry Diamond, and Mark F. Plattner, eds., *The Self-Restraining State: Power and Accountability in New Democracies* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999), pp. 13-28.

(١٣) Guillermo O'Donnell, "Horizontal Accountability in New Democracies," in: Schedler, Diamond, and Plattner, eds., Ibid., p. 39.

(١٤) Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), pp. 10-11.

ديمقراطي في جنوب أفريقيا والأرجنتين، وبشكل غير ديمقراطي في معظم دول الاتحاد السوفياتي الأسبق - أو أحزاب تعددية نخبوية تتصارع بمرارة من أجل بلوغها، كما فعلت في فنزويلا قبل ثورة «شافيز»، وإما تتوصل إلى اتفاقية سرية فيما بينها لوضع حدٍّ لهذا الصراع. ويتطلّب الإصلاح هنا الدمقرطة الداخلية للأحزاب وذلك بتحسين شفافيتها، وسهولة بلوغها، وتقوية هيئات تمثيلية أخرى. إن منظمات العون الديمقراطية الخارجية، مثل منظمات الحزبين السياسيين الأمريكيين - المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية (NDI)، والمعهد الجمهوري الدولي، ظلّت تتناول التحدي الذي يواجه بناء الحزب لمدة عقدين من الزمن، لكن كان من الصعب عليها تحقيق نجاح في بيئات مبللة بعلاقات تطبعها المحسوبية[١٥].

على الهيئات الديمقراطية أن تكون محط تقدير ودعم. على البرلمانات أن تنشأ مندمجة وفعّالة. غالباً ما ستساعد بشكل مفيد إذا تمت إعادة تصميم الأنظمة الانتخابية والمؤسسات السياسية، وتم ترميم الدساتير، وإسقاط مركزية السلطة، وتدبير الانقسامات الإثنية والدينية، وخلق حوافز من أجل التعايش[١٦]. إن بسط السلطة المدنية على الوكالات العسكرية والاستخباراتية أمر ضروري، ولكنه في الأغلب أسهل بسبب المنافسة الموجودة بين النخب، ولأن العديد من الديمقراطيات الجديدة سبق لها أن أحرزت تقدماً على هذا الصعيد[١٧].

(١٥) للاطلاع على أفكاري السابقة حول ضرورة بناء أحزاب ومؤسسات تمثيلية فعّالة وهيكلتها، بما في ذلك الحكومات المحلية والجهوية، أوجه عناية القارئ إلى العمل الآتي: Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation*, pp. 96-111 and 138-160.

(١٦) هذا تحدٍّ آخر الذي لم أجد له مساحة كافية لتناوله في هذا الكتاب، لكن أوجّه عناية القارئ إلى أدبيات واسعة وغزيرة حول الموضوع. انظر الأعمال العديدة التي وردت في (ص٣١١ - ٣١٣) من كتاب *Developing Democracy* وكتاب آخر ظهر أيضاً بعنوان: Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., *Electoral Systems and Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2006).

(١٧) Diamond, Ibid., pp. 112-116; Larry Diamond and Marc F. Plattner, *Civil-Military Relations and Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), and Steven C. Boraz and Thomas Bruneau, "Reforming Intelligence: Democracy and Effectiveness," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 3 (July 2006), pp. 28-42.

انظر أيضاً الدراسات الثلاث التي أجريت في ثلاث دول حول الإصلاح الاستخباراتي الذي يعقب هذه المادة.

في الدول التي تطبق الديمقراطية بشكل فعّال، توجد إلزامية عامة أكبر لبناء الدولة: بما في ذلك تحسين المهارات التقنية، والموارد، والمعايير المهنية، والتماسك، والنجاعة التنظيمية للدولة، مما يمكّنها بشكل أفضل من الحفاظ على الأمن، وترسيخ السلطة، وفض الخلافات،، وبسط القانون، وجمع الضرائب، والسماح باقتصاد السوق، وتنظيم التجارة، وتدبير الاقتصاد، وتطوير البنية التحتية، وتقديم الخدمات مثل الصحة، والتعليم، والماء. على الدولة أن تكون قادرة على تأدية هذه الوظائف الأساسية قبل أن يكون بإمكانها تبني الديمقراطية بشكل فعّال كما تعلّم ذلك الفاعلون الدوليون بمشقة عندما كانوا يتدخلون في محاولة لجمع شمل الدولة المفلسة[١٨]. وبعد الغزويْن الأمريكييْن لأفغانستان والعراق، والتدخلات الدولية في البوسنة وكوسوفو، ظهر هذا الدرس من خلال مقارنة للتحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأوروبا ما بعد النظام الشيوعي في السبعينيات مروراً بمستهل التسعينيات[١٩]. وكما وضّح العالم السياسي، «فرانسيس فوكوياما»، أن دولة قوية لا تعني بالضرورة تدخلها بشكل واسع في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. بالأحرى، تتمثل الصيغة المثالية للديمقراطية والتنمية في دولة تعالج قدراً محدوداً من الوظائف بشكل معقول، لكن تؤديها بدرجة عالية من السلطة، والقدرة والفاعلية[٢٠].

وأخيراً، يجب أن تمتد الإصلاحات إلى الفضاء الاقتصادي، وبشكل رئيس إصلاحات تولد اقتصاد سوق أكثر انفتاحاً يمكّن من تراكم الثروة عبر مبادرة وجهد شريف في القطاع الخاص ـ بحيث تؤدّي فيه الدولة دوراً محدوداً (وليس بالأساس منتجاً). كلما كان مجال ملكية الدولة ومراقبتها

---

(١٨) James Dobbins [et al.], *The Beginner's Guide to Nation-Building* (Santa Monica, CA: RAND, 2007); Francis Fukuyama, ed., *Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2006); Larry Diamond, *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq* (New York: Times Books, 2005), and "Promoting Democracy in Post Conflict and Failed States: Lessons and Challenges," *Taiwan Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (December 2006), pp. 93-116.

(١٩) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), pp. 12 and 16-33.

(٢٠) Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004).

للحياة الاقتصادية أوسع، كلما كان مجال الحصول على مرتب سنوي غير شرعي والمراقبة من قبل النخب الفاسدة المفترسة أوسع. «تعمل الإصلاحات القانونية والمنظِّمة التي تقلص الحواجز الإدارية إلى العمل التجاري على تقليص حوافز الفساد»، بينما تستطيع برامج الحوكمة المشتركة التي تعمل على غرس قيم المسؤولية [في العمل التجاري] والشفافية، والمحاسبة»، أن تتناول «الجانب التزويدي» لمشكل الفساد[٢١]. كما أن الضمانات القوية لحقوق الملكية، بما في ذلك قدرة صغار الملّاك، وعمال القطاع غير الرسمي على الحصول على سندات لملكيتهم الأرضية والتجارية، تحدد مشهداً مؤسساتياً أوسع يحدّ من فساد الحكومة. حيثما كانت ملكية الدولة أوسع، أمكن لتحويل الملكية الخاصة أن يولّد سياقاً أكثر ملاءمة للحوكمة الديمقراطية.

ومع ذلك، تستطيع (وتصير في كثير من الحالات) أن تصبح عملية تحويل الملكية الخاصة ملاذاً رئيساً للفساد الذي يمكن أن يتسرب إلى الحياة العامة. من أجل ذلك، كان مبدأ عدم التدخل في الاقتصاد الخالص، صيغة غير صالحة لحوكمة جيدة ومجتمع جيد. يتطلب تفعيل اقتصاد سوق بشكل ناجع مراقبة مستقلة للمؤسسات المالية، والتبادلات التجارية، والشركات، وللأسباب ذاتها يجب أن تخضع الدولة للمراقبة. لقد راكم اقتصاد السوق مجموعة من الانحرافات التي نشأت نتيجة عدم المساواة على مستوى السلطة والمعلومة، وإن نسبة محدودة من التنظيم ـ المعزولة عن السيطرة الحزبية السياسية ـ ضرورية لتسوية هذه التفاوتات، والتخفيف من إخفاقات السوق، وضمان أن عمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة ضمن حدود معينة من النزاهة، والمسؤولية، والشفافية.

يجب مواجهة كل هذه التحدّيات السالفة الذكر إلى حدٍّ ما إذا أريد للديمقراطية أن تعمل جيداً (أو لمدة طويلة جداً)، لكن تعاني كل الديمقراطيات التي تدار بشكل سيئ مشكلاً مشتركاً وجوهرياً: الفساد

---

(٢١) Center for International Private Enterprise, "Helping Build Democracy that Delivers," (2007), p. 4, <http://www.cipe.org/about/DemocracyDelivery07.pdf>.

وكجزء من الصندوق الوطني للديمقراطية، لعب المركز دوراً رائداً في تموين الجهود وإثارتها لتعزيز هذه البرامج الإصلاحية.

المتفشي، والمحسوبية، والشطط في استعمال السلطة. وتغيير الطريقة التي تعمل بها السياسة، تعني تغيير الطريقة التي تعمل بها السياسة والمجتمع، وتغيير القيم والتطلعات للكيفية التي سيتعامل بها الناس عندما ينالون السلطة ويُحكمون قبضتهم على الموارد. وهذا يتطلب في المقابل انتباهاً قوياً لكيفية انتفاع مسؤولي القطاع العام من مناصبهم. هذا هو التحدي الأساسي الذي تواجهه كل الديمقراطيات غير الآمنة.

## ثالثاً: إنشاء المحاسبة الأفقية

إن الديمقراطيات ذات الأداء الضعيف ومنها الديمقراطيات الزائفة يمكنها أن ترجع إلى مؤسسات المحاسبة الأفقية ـ ليس فقط البرلمانات، والسلطات التشريعية، بل أيضاً الهيئات المناهضة للفساد ووكالات المحاسبة ـ لكنها في معظم الأحيان، مؤسسات منتشرة على الورق. إنها لا تعمل بشكل فعّال لضبط الفساد والقضاء على حالات الشطط في استعمال السلطة. ولكي يتم تفعيل الديمقراطية، يجب إصلاح هذه المؤسسات وتقويتها، وإعادة هيكلتها لتتوافق على نحو شامل، وإعادة الحيوية إليها بمزيد من الموارد، والسلطة، وحمايتها لضمان استقلال وقوة سياسيين.

وتكون الاستقامة والشفافية في الحكومة، عندما تتداخل وكالات المحاسبة الأفقية التابعة للدولة على نحو متسق. يضمن تداخل السلطة أنه لو أخفقت وكالة ما في أداء واجبها للكشف عن السلوك الفاسد، ومساءلته، ومعاقبته، ومن ثَمّ ردعه في نهاية المطاف، فقد تبادر وكالة أخرى للقيام بهذه العملية. كما يسمح تداخل السلطة بتقوية الوكالات المختلفة كي تتمكّن مثلاً، وكالة المحاسبة من الكشف عن الغش، وفرض لجنة مناهضة الفساد الغرامات المدنية عليها، ومن فرض السلطة التشريعية الغرامات الجنائية، ومن شروع محقق الشكاوى في التحقيق وتقديم التقارير بشأن ضياع أي جزئية خلال القيام بهذا العمل أو بشأن الحاجة إلى المساعدة. ويناقش «غيرمو أودونيل» ـ الذي يعد إلى حدٍّ ما المفكر المؤسس لهذا المصطلح ولهذا الحقل المعرفي ـ قائلاً: «إن المحاسبة الأفقية الفعّالة ليست نتاج الوكالات المنزوية، لكنها نتاج الوكالات التي تضم في قمتها ـ لأن هذا هو المكان حيث «ينتهي» نظام دستوري قانوني بواسطة قرارات نهائية ـ المحاكم

(بما في ذلك المحاكم العليا) الملتزمة بهذه المحاسبة»[٢٢]. كل مؤسسة متداخلة تستفيد من أنواع معينة من الإصلاحات لدعم الديمقراطية.

**القانون**: قد تكون القوانين التي تمنع الرشاوى والاستعمال السيئ للمال العام موجودة في الكتب، لكنها متخلفة ولا تتخذ بشكل جدي. غالباً ما تعني الإصلاحات الحقيقية تنفيذ القوانين وتقويتها التي تقف سداً منيعاً أمام الصراع على المصالح وأمام متطلبات مسؤولي الشعب كي تصير أموالهم الشخصية وأموال عائلاتهم واضحة بشكل شفّاف. تتطلب مراقبةُ الفساد الحقيقية مستوى عالياً للمسؤولين المنتخبين، وللمعينين السياسيين، وللموظفين الحكوميين، وللضباط العسكريين، وعلى ضباط الشرطة التصريح بممتلكاتهم بمجرد توليه المنصب، وكل سنة عندما تتغير ممتلكاتهم بشكل كبير. ولا بد لهذه التصريحات من أن تتكفل بها لجنة مناهضة للفساد، لكن هذا لا يكفي؛ لأنه من دون مساءلة وضغط شعبي، قد لا تحقق لجنة مرنة سياسياً معهم البتّة. ولضمان الثقة الشعبية (وتسهيل محاسبة عمودية مكملة)، يجب أن تخضع عملية التصريح بالممتلكات للتحقيق بشكل علني من قبل أفراد، ومنظمات، ووسائل إعلام. وقد يكون مثالياً إذا خضعت كل تصريحات المسؤولين بممتلكاتهم إلى التحقيق بشكل تلقائي على الإنترنت، ليتمكّن أي طرف ذي اطلاع جيد من الإعلان عن الثروة غير المكشوفة.

يجب أيضاً تقليص القوانين التي تمنح الحصانة لموظفي السلطة التنفيذية وهيئة أعضاء البرلمان. هناك حالة واحدة يتم فيها منح الحصانة للمسؤولين المنتخبين، وهي حمايتهم ضد تشويه السمعة والافتراء، وتهم أخرى يمكن إدارتها بسهولة، لكن أن يُمنحوا حصانة كاسحة من المتابعة الجنائية سيؤدي إلى تشجيعهم على الظلم، بل تشجيع المجرمين على تولي المسؤوليات لحماية أنفسهم من المتابعة القضائية.

وبعيداً عن قطاع القوانين التي تنتهك ثقة الجمهور، تتطلب سيادة القانون الفعّال مجموعة القوانين الشاملة والمتماسكة والموثقة بشكل جيد وفي متناول الشعب. ويتخذ تحديث القوانين الشرعية شكلين: يراجع

---

(٢٢) O'Donnell, "Horizontal Accountability in New Democracies," p. 39.

القوانين ذاتها بشكل جوهري، ويوسعها، ويهذبها، ويضفي عليها صبغة العقلانية، محافظاً على التوازن بين التحكّم في الفساد والجريمة وبين حماية الحريات المدنية وحقوق الملكية، كما يوسع بشكل تقني معرفة القانون ويسهل البحث فيه باستعمال الحاسوب في حساب الإجراءات الإدارية والقوانين الشرعية والحالات السابقة المماثلة.

**حرية الوصول إلى المعلومة**: إن المخالفات تنمو خلسة وفي الظلام؛ فكلما كانت صفقات الحكومة وعملياتها شفافة وواضحة، كلما كان الكشف عن الفساد، وردعه، واحتواؤه، أمراً ممكناً. لهذا السبب، كان لزاماً على المواطنين أن يملكوا الحق القانوني لطلب المعلومة وتلقيها حول كل وظائف الحكومة وقراراتها التي لا تتصل بالأمن القومي أو بانتهاك سرية الحقوق الفردية. خلال التصدي للفساد، يكون تيسير الوصول إلى المعلومة بشأن أموال الحكومة، والتأمين، والعقود أمراً مهماً جداً. ومرة أخرى، سيكون مثالياً إذا تم الإعلان عن هذه المعلومات على شبكة الإنترنت. وبالخصوص، على كل تأمين حكومي يتعدى مستوى متواضعاً محدداً أن يتم عبر دعوة تنافسية يعلن عنها عبر مواقع شبكات الإنترنت التابعة للحكومة.

**هيئات محاربة الفساد**: إن القضاء على الفساد يتطلب هيئة خاصة تدقق في تصرفات مسؤولي الدولة المسيئة. لا بد من أن تتمتع الهيئة بسلطة استقبال التصريحات بالممتلكات، ومراقبتها، والتحقق منها، تلك الممتلكات التي بحوزة المسؤولين المنتخبين، والمسؤولين المعيَّنين على مستوى رفيع، بمن فيهم مجلس الوزراء، والحكام الجهويون، وأعضاء البرلمان. في بلد كبير مثل نيجيريا، والهند، والبرازيل، حيث السلطة والموارد المهمة تتركز على مستوى الدولة وعلى المستوى الجهوي، لا بد من أن تكون بحوزة اللجنة المناهضة للفساد مكاتب من أجل مراقبة فعّالة. ولا بد من أن يكون بحوزة هذه اللجنة موارد للتحقق سنوياً من بعض النسب المهمة لتصريحات المسؤولين على أساس عشوائي، والتحقق من تصريحات المسؤولين السامين بشكل منتظم.

لا بد لعملية التقصي من أن تكون شاملة إذا ما أريد لها أن تكون فعّالة، وأريد أن يكون لخطر الكشف عن المحظور مصداقية. ومن الضروري

أن يضم الموظفون محاسبين، ومحققين، ومحامين مدربين على طرق تحرك الثروة، وجمعها، وإخفائها، إضافة إلى وجود مختصين في الحاسوب ودعامة إدارية أخرى لمساندتهم. ولا تحتاج اللجنة المناهضة للفساد فقط إلى موظفين مدربين تدريباً جيداً، ولكن عليها أيضاً أن تدفع لهم أجراً كافياً للحيلولة دون الوقوع في المغريات، ولترسيخ روح التعاون على مستوى عالٍ. لا سبيل إلى محاربة الفساد إلا ببذل المال. لا تستطيع الهيئات المحاربة للفساد تحقيق نجاح في ظل نقصٍ حادّ في الموارد(٢٣).

ومع ذلك، يبقى التفحص غير كافٍ. إذا ظهر دليل ذو مصداقية حول عمل إجرامي ما، فلا بد من سبل مؤسساتية لمحاكمة صاحبه، وإلحاق العقوبة به. يرجع الخلل القاتل الوحيد في أنظمة محاربة الفساد إلى عدم قدرتها على فرض هذا العمل بعيداً عن تدخل الحكومة على مستويات عالية. فمنذ إنشائها عام ٢٠٠٣م، ظلت لجنة الجنايات الاقتصادية والمالية في نيجيريا تتمتع بسلطة توجيه الاتهامات في حال إذا ما تم اقتراف بعض الجرائم المحددة، لكن لأن الهيئة منتخبة من قبل الرئيس، فإن شكوكاً قوية ظلت تحوم حول استخدام هذه السلطة سلاحاً ضد المناوئين السياسيين، وتقييدها من معاقبة حلفاء الرئيس. قد يرى المحللون أن محاكمة مسؤولي الدولة خارج الإجراء القضائي العادي يقوض سيادة القانون. وفي دولة ديمقراطية ما، لا تكون ممارسة سلطة حرمان شخص ما من حريته والزج به في السجن إلا في إطار إجراء قضائي. لكن من المفيد السماح للجنة محاربة الفساد بفرض عقوبات مدنية، بما في ذلك مصادرة المنصب والممتلكات، وفق إجراء مناسب، حتى وإن كان النظام القضائي قادراً على القيام بذلك وأكثر.

**مكتب محقق الشكاوى**: يتلقى مكتب الشكاوى (المعروف بأسماء متعددة مثل مكتب المدافع عن الشعب في جنوب أفريقيا) شكاوى الشعب الخاصة بالشطط في استعمال السلطة والتحقيق فيها. يحق لأعضاء الشعب أو للصحافة ـ كما يحق لها أن تحظى بالتشجيع ـ تقديم دليلهم إلى لجنة محاربة الفساد إذا كانوا يظنون أن مسؤول دولة ما حرّف حقائق تخص

(٢٣) Larry Diamond, "Political Corruption: Nigeria's Perennial Struggle," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 4 (October 1991), pp. 73-85.

ممتلكاته أو أساء استعمال السلطة، لكن لا بد من وجود قناة «إضافية» متداخلة في متناول الشعب في حال ظهر أن لجنة محاربة الفساد لم تقم بواجبها أو أنها اعتبرت إساءة استعمال السلطة أمراً خارجاً عن مجال سلطتها. على أعضاء لجنة محاربة الفساد أن يدركوا أيضاً أنهم هم أنفسهم معرضون إلى احتجاج عنيف من قبل الشعب إذا عجزوا عن الوقوف بشدة ضد الفساد.

لقد تعددت سُلطات مكتب الشكاوى ووظائفه بشكل واسع عبر الدول الديمقراطية؛ ففي بعض الديمقراطيات، يعدّ مجرد آلية لاستقبال شكاوى المواطن وفحصها، في حين يمنح دستور الفليبين محقق الشكاوى تفويضاً واضحاً لمحاربة الفساد عبر المساعدة العمومية، والمنع، والتحقيق، مقاضاة المشتبه فيهم من مسؤولي الدولة[٢٤].

**المراجعات العامة**: يتطلب نظام محاسبة متداخل وكثيف، التدقيق المنتظم في الحسابات البنكية لكل مكاتب الحكومة الرئيسة، والوكالات، والوزارات وفتح أبوابها أمام تفتيش أدائها وتقييمه بشكل عام. وللقيام بهذه التحقيقات، تحتاج كل وكالة حكومية رئيسة أو دائرة رسمية إلى مكتب محاسبة خاص بها ومفتش عام. كما أن دوريات المحاسبة الخارجية ضرورية أيضاً. على الحكومة أن تجد مكتباً للمحاسب العام، ليتمكّن وبإيعاز من الحكومة، من القيام بمحاسبات خارجية على مراحل محددة أو بشكل عشوائي، وتحمل مسؤولية القيام بمحاسبة وكالة ما في أي وقت ظهر فيه دليل على ارتكاب مخالفة قانونية. ولنقدم نموذجاً على ذلك بمكتب مساءلة الحكومة الأمريكي السلاح الذي يسخّره الكونغرس الأمريكي في التحقيقات، ومن ثَمّ فهو يمنحه استقلالية كبيرة جداً عن وكالات القسم التنفيذي. إنها «تفحص المال العام، وتقيّم برامج الفيدرالية وأنشطتها، وتقدم تحليلات، وخيارات، وإرشادات، وأنواعاً أخرى من الدعم لتمكين الكونغرس من اتخاذ قرارات سياسية واعتمادات مالية فعّالة»[٢٥].

---

(٢٤) Sheila S. Coronel and Lorna Kalaw-Tirol, eds., *Investigating Corruption: A Do-It-Yourself Guide* (Manila: Philippine Center for Investigative Journalism, 2002), pp. 257-264, esp. p. 259.

(٢٥) "About GAO," U.S. Government Accountability Office, <http://www.gao.gov>.

**لجان الرقابة البرلمانية**: في نظام رئاسي وخاصة حيث السلطات منفصلة، يشكّل البرلمان الوطني أو الكونغرس سلطة تنفيذية مراقباتية عامة، ومن ثَمّ فهو يمثل مصدراً واسعاً من المحاسبة الأفقية. ومع ذلك، لمحاولة القضاء على الفساد، وضمان حوكمة جيدة، لا بد من قيام اللجان البرلمانية بدور الرقابة بشكل فعّال ومن إصدار تشريعات في مجالات خاصة تهمّ سياسة الحكومة التي تدخل ضمن الصحة، أو الأعمال الاجتماعية، أو الدفاع. في دول ديمقراطية عديدة، يمكن لأي لجنة برلمانية التحقيق في حالات الاشتباه المتعلقة بتبديد المال العام، أو بالغش، أو بسوء استعمال السلطة داخل الوكالات التنفيذية تحت نطاق سلطتها. وتذهب بعض الهيئات التشريعية إلى أبعد من ذلك حينما تراقب اللجان النزيهة النجاعة العامة للحكومة واستقامتها وتحقق معها في ادعاءات بخصوص التورط في مخالفة قانونية ما. إن مجلس الشيوخ الفليبيني يملك لجنة الشريط الأزرق ذات السلطة الواسعة للتحقيق في الفساد وسلوك إجرامي آخر اقترفه مسؤولو الدولة. وخلال خمسين عاماً من عمل اللجنة، حققت في العديد من الفضائح، بما في ذلك النسيج الواسع من الممارسات التي أرغمت في نهاية المطاف الرئيس «جوزيف إسترادا» على التنحي من منصبه في شباط/فبراير ٢٠٠١م. لكن، لا تستطيع مع ذلك أن تقوم بأكثر من اقتراح المتابعة القضائية، وتعاني عجزاً مشتركاً بين الهيئات المناهضة للفساد: «إن الافتقار إلى الموظفين يمنع اللجنة من متابعة القضايا وتعقبها حال صدور تقارير عنها»[٢٦].

**النظام القضائي**: على النظام القضائي ـ مثله مثل وكالات المحاسبة الأفقية الأخرى ـ أن يتمتع بقدرة واستقلالية مهمتيْن إذا كان يسعى إلى تحقيق فاعلية في القضاء على الفساد. إن القدرة القضائية أهم من بنايات المحاكم العصرية ذات الوسائل المناسبة في التواصل، والتسجيل، والبحث. يحتاج نظام قضائي فعّال إلى قضاة مدرّبين تدريباً جيداً، وكَتَبة، ومدعين، ومحققين، ووكلاء الدفاع، للحفاظ على عدد الحالات التي يعالجها إلى مستوى منسجم مع قضاء صارم، وإجراء مناسب. تحتاج المحاكم إلى تنظيم

(٢٦) Coronel and Kalaw-Tirol, eds., Ibid., p. 279.

تدبيرها الإداري وقدرتها على متابعة قضايا جنائية ومدنية وإقامة الدعوى عليها. كما يحتاج أصحاب المهن القانونية إلى دعم المكتبات القانونية، وأنظمة الأجهزة الحاسوبية، ومدارس القانون، ومؤسسات التدريب القضائي، وجمعيات مهنية، ورابطة المحامين. عندما تكون رابطة المحامين مستقلة وتثير مشاركة واسعة في المجتمع القانوني، فإنها تستطيع أن تصبح مؤيدة قوية للإصلاحات الداعية إلى سيادة القانون، وأن تعمل على الرفع من مستوى المعايير المهنية، ومراقبة المجتمع القانونية. تحتاج أيضاً سيادة القانون الحقيقي إلى شبكة ممتدة لمساعدة قانونية تستطيع تقديم النصح والإرشاد بالمجان إلى أولئك المعوزين الذين يحتاجون إلى تمثيل.

**المؤسسات التنظيمية الاقتصادية**: إن استيطان الفساد، سيشمل لا محالة النظام البنكي، وعادة البورصة ومجالات أخرى من الاقتصاد الخاص. ومن أجل تدبير ماكرو اقتصادي مقيد وخالٍ من التضخم ـ وهذا أساس مهم للحوكمة الجيدة ـ ومراقبة لممارسات الفساد في القطاع البنكي، تحتاج الدول إلى بنوك مركزية مستقلة دستورياً وإجرائياً. وهذا يحدّ من إمكانية الانتشار المتهور للاعتماد المالي لتغطية حالات العجز المالي الواسع (الذي قد يكون ناتجاً عن الفساد)، كما يفضي أيضاً إلى خلق رقابة وتنظيم أفضل للبنوك الخاصة. ويستطيع أيضاً التنظيم المستقل للبورصة بواسطة لجنة السندات المالية والتبادل والتنظيم المستقل للتجارة أن يساعدا على تفكيك روابط الفساد بين الحكومة والتجارة.

**اللجنة الانتخابية**: إذا كانت المحاسبة الأفقية تقوم جزئياً على المحاسبة العمودية، فهي تتطلب انتخابات تنافسية تدار بشكل نزيه ومحايد في وقت يحدده القانون والدستور. وتتألف الإدارة الانتخابية من مجموعة مهام مرعبة بحيث يمكن أن يسوّى أيٌّ منها عن طريق الغش أو الحماقة. ويشمل ذلك تسجيل الناخبين، ونشر لوائح الناخبين وتوزيعها، وتسجيل الأحزاب والمترشحين وتأهيلهم، وتأسيس قوانين تتصل بالحملة الانتخابية والحملة المالية وفرضها، وضمان سلامة القائمين على الحملات الانتخابية، والناخبين، ومراكز الاقتراع، وإدارة صناديق الاقتراع خلال عملية التصويت، وعد أوراق الاقتراع، وتقديم تقرير حول نتائج الانتخابات بعد فحصها

ومقارنتها ثم الإعلان عنها رسمياً»[٢٧]. وتتطلب مجموعة المهام ـ التي يبقى العديد منها مستمراً ـ إدارة مفيدة، واحترافية، ودائمية. إن الأمر الذي ينبغي عدم تجاوزه هو كون الإدارة الانتخابية غير خاضعة لتوجيه من المسؤولين أو الحزب الحاكم ولإدارته.

## رابعاً: تفعيل المحاسبة

لا يكمن التحدي في مجرد هيكلة نظام ما لمحاسبة أفقية ويبقى حبراً على الورق، وإنما التحدي الحقيقي يتجلى في منح هذا النظام سلطة، واستقلالية، وموارد تمكّنه من أداء عمله كما يجب. يبدأ المشكل بالسلطة المحددة. إذا كانت البلاد عاجزة عن تعيين محترفين حياديين من العيار الرفيع لتولي مناصب في المحاسبة الأفقية، فسيضيع كل شيء. ينبغي التشديد على أن هذا المشكل الذي يبدو متواضعاً ـ من يعين، أو بالأحرى يحرس، الحراس ـ هو أمر جوهري؛ فالمؤسسات التي تبدو واعدة من حيث مجالها وتصميمها غالباً ما يتم إفسادها؛ لأن الرئيس (أو رئيس الوزراء) هو الذي يعين قيادييها، وإن قائماً على سلطة تنفيذية كافح من أجل شق طريقه نحو قمة هرم السلطة ولو في نظام فاسد جزئياً (ناهيك عن كونه مفترساً) لن يسمح بآليات جدية للمحاسبة.

دأب دستور تايلاند لعام ١٩٩١م على احتواء هذا المشكل من خلال منح سلطة تعيين أعضاء وكالات المحاسبة المعيّنين ـ مثل المحكمة الدستورية ومحاربة الفساد، والانتخاب، والوكالة التي تدقق في الحسابات، ولجان حقوق الإنسان ـ إلى مجلس شيوخ محايد يُنتخب أعضاؤه لفترة واحدة لمدة ست سنوات، ويمنعون من التفكير في الانخراط في أي حزب أو تقلد أي منصب سياسي. تأسس هذا النموذج عام ٢٠٠١م عندما كشفت المحكمة الدستورية ـ خلال حكمها ٧ ـ ٨ المثير للجدل والملتوي ـ عن تحقيق في تصريح مضلل لممتلكات الوزير الأول الجديد «تاكسين شيناواترا»، الرجل

(٢٧) Robert A. Pastor, "A Brief History of Electoral Commissions," in: Schedler, Diamond, and Plattner, eds., *The Self-Restraining State: Power and Accountability in New Democracies*, pp. 77-78.

الثري بشكل لا يصدق (مما أدى إلى إقالته من منصبه)[٢٨]. كان الحكم بمثابة صفعة قوية لمبدأ المحاسبة في تايلاند. وبعد ذلك بقليل، تمكّن تاكسين من السيطرة على مجلس الشيوخ وعملية التعيينات. وكانت تايلاند بعيدة جداً عن أن تكون دولة مفترسة بمعنى الكلمة.

وهكذا، لا بد من تعيين مسؤولي وكالات المحاسبة ودعمهم مادياً، ومراقبتهم بطرق تمنعهم من الوقوع في الفساد أو الإغراءات المادية؛ فمجرد تعيين المسؤولين بشكل مستقل، لا بد من إبقائهم في هذه المهمة لفترة طويلة لا تنتزع منهم إلا لسبب قاهر وعبر وسائل معقدة وصعبة. وفي الولايات المتحدة، يتلقى ديوان الرقابة المالية (GAO) المستقل، الدعم من فترة اعتلائه رئاستها الطويلة نسبياً، وهو مراقب النفقات العام الذي يشغل هذا المنصب لفترة خمسة عشر عاماً ثابتة[٢٩].

إن مشكلة الحيادية أربكت خطط الإدارة الانتخابية، وهي إحدى الأمور الأكثر حساسية في الوظائف التنظيمية. في أنظمة سياسية موسومة بالفساد وبالشطط في استعمال السلطة، وحيث القواعد الديمقراطية غير مترسخة بعمق، لا بد من وجود استقلالية دستورية، ثمة نماذج عديدة ممكنة. في كوستاريكا، تعد محكمة الانتخابات العليا عملياً فرعاً رابعاً من الحكومة التي يُنتخب أعضاؤها لمدد تصل إلى ستة أعوام من قبل ثلثي أصوات المحكمة العليا. وفي الهند، تتم حماية استقلالية اللجنة الانتخابية بواسطة تفويض دستوري واضح، وبواسطة رئيس المجلس المعين من قبل الرئيس المحايد. أما في دول أخرى، يتم الوصول إلى الاستقلالية عبر مراقبة تقوم بها الهيئة القضائية أو من خلال تفويض أمرها إلى البرلمان عوض فرع من فروع السلطة التنفيذية[٣٠]. وبشكل عام، حيثما وجد نوع من استقلالية القضاء على مستويات عالية، سيكون من المعقول تخويل المحكمة الدستورية عملية تعيين عدد من وكالات المحاسبة الأفقية ومراقبتها.

---

(٢٨) Duncan McCargo, "Democracy under Stress in Thaksin's Thailand," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 4 (October 2002), pp. 112-126.

(٢٩) إن ما يشير إلى استقرار المكتب واستقلاليته، وانفصاله عن السياسة المتحيزة هو أنه منذ تأسيس الوكالة عام ١٩٢١م، لم يتعدّ عدد مراقبي النفقات العامّين سبعة أشخاص.

(٣٠) Pastor, Ibid., pp. 78-79.

## خامساً: تجنيد المجتمع المدني

توضح تجربة تايلاند أن مؤسسات المحاسبة ذاتها المتطورة والمنظمة بشكل جيد تعيش خطر احتمال غزوها أو تدميرها في ظل افتقار المجتمع إلى الإرادة، والتنظيم، والموارد التي تمكنه من الدفاع عن مؤسساته. تحتاج المحاسبة الأفقية إلى تشجيع وتقوية تمارسهما الضغوط العمودية النابعة من المجتمع المدني ومن الخارج (موضوع الفصل القادم).

وكما رأينا في الفصل السابع، فإن المجتمع المدني الصارم الحيوي، يعدّ داعماً قوياً للديمقراطية. إن المجتمع المدني يرسخ الديمقراطية وينعشها من خلال الكشف عن سوء استعمال الدولة للسلطة والقضاء عليها توظيف قيادات جديدة وتدريبها، وتطوير مفكرات جديدة من أجل الإصلاح، والرفع من مستوى وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يكون أداة حيوية نحو الانفتاح، وتجاوز الدولة المفترسة وذلك بالقضاء على الروابط العمودية للمحسوبية والتبعية، وبالتشجيع على الأشكال الأفقية للمشاركة السياسية وبناء الثقة، وتنظيم المواطنين للمطالبة «بالخدمات العامة الأكثر فاعلية»[٣١]. وهكذا، يكون «روبيرت بوتنام» أيضاً على حق عندما قال: «كان «توكفيل» على صواب: إن الديمقراطية تتقوّى ولا تضعف، عندما تواجه مجتمعاً مدنياً قوياً»[٣٢].

وتبرز ثلاثة أشكال من المحاسبة المجتمعية[٣٣]:

**المنظمات غير الحكومية**: يمكن لمجموعة من المنظمات المدنية ـ رابطة المحامين، والجمعيات النِّسوية، والمجموعات الطلابية، والهيئات الدينية، ومراكز البحث، ومجموعات مراقبة الانتخابات، وحقوق الإنسان، ومجموعات أخرى من مجموعات مراقبة المواطنين ـ أن تشكّل تحالفات

---

(٣١) اقتُبس هذا الكلام من عمل: Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*, p. 182.

ولمزيد من المعلومات في هذا الشأن، انظر: Jonathan Fox, "The Difficult Transition from Clientelism to Citizenship: Lessons from Mexico," *World Politics*, vol. 46, no. 2 (1994), pp. 151-184.

(٣٢) Putnam, *Making Democracy Work*, p. 182.

(٣٣) إن هذا المصطلح مأخوذ من: Catalina Smulovitz and Enrique Peruzzotti, "Societal Accountability in Latin America," *Journal of Democracy*, *vol.* 11, no. 4 (October 2000), pp. 147-158.

للضغط من أجل إحداث تغييرات دستورية لتحسين الحوكمة ومراقبة ممارسات مسؤولي الدولة في الوقت ذاته. لقد أظهرت منظمة الشفافية الدولية (IT) بفروعها الناشئة أو القائمة في أكثر من تسعين بلداً، الدور الحيوي والابتكاري الذي يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به في تشكيل تحالفات مع جماهير الناخبين المحليين من أجل تحقيق حوكمة ومحاسبة جيديْن. وعلى الرغم من أن فروع منظمة الشفافية الدولية، ليست كلها فعّالة، فهي تمثل في بلدان عديدة، مجهود المجتمع المدني الأكثر فاعلية في مراقبة سلوك وكالات الدولة والمسؤولين للضغط من أجل القيام بإصلاحات قانونية ومؤسساتية لتعزيز الشفافية وسبل محاربة الفساد، والرفع من مستوى الوعي الشعبي بمشاكل الفساد وتكاليفه. كل فرع من فروع المنظمة يتبع مفكرته الخاصة به، ولكن كل الفروع موجهة بفلسفة عملية مشتركة تشمل التركيز على قضايا نسقية على المستوى البعيد، وتجنّب التحقيق في حالات خاصة من الفساد أو تسمية المسؤولين الفاسدين، والبحث عن مشاركة وتعاون الطيف الاجتماعي على نحو حيادي صارم[٣٤]. تلقت كلٌّ من المنظمة الدولية والفروع الوطنية دعماً سخياً من مساعدات المانحين الثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي. دولياً، ظلّت منظمة الشفافية الدولية القوة المحركة لتبنّي اتفاقية مكافحة الفساد التابعة للمنظمة من أجل التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما يراقب تصرف الدولة مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية، ومراكز البحث، والحركات الاجتماعية وذلك بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشرطة ومسؤولين آخرين، و«المطالبة بمعلومات تخصّ الممتلكات المالية لموظفي الدولة أو شجب الغش في الانتخابات أو انتهاكات الحقوق البيئية»[٣٥]. وتقوم مؤسسات الديمقراطية المستقلة والبحث في السياسة العامة مثل المؤسسة من أجل الديمقراطية في جنوب أفريقيا، ومركز غانا من أجل التنمية الديمقراطية، واسم يشبه اسم المركز الموجود في نيجيريا، وعدد آخر في العالم النامي[٣٦]، بدور مهم جداً؛ لأن لديها الخبرة والموارد لفحص

(٣٤) "About Us," Transparency International, <http://www..tranparency.org./about_us>.

(٣٥) Smulovitz and Peruzzotti, Ibid., p. 154.

(٣٦) انظر مثلاً ملفات أكثر من خمسين مؤسسة من هذه المؤسسات في العالم النامي وعالم =

السياسات والميزانيات، ولجمع الأدلة من داخل بلدانهم الخاصة بهم. ومنذ إنشاء المؤسسة من أجل الديمقراطية في جنوب أفريقيا عام ١٩٨٧م خلال الفترة الانتقالية لجنوب أفريقيا، توسّع بحثها السياسي وتأييدها إلى مدى مثير، جعل منها إحدى المنظمات الكبرى المتعددة الأبعاد والفعّالة الداعمة للديمقراطية في العالم النامي. حالياً، تتعقّب ميزانيات الحكومة، ونفقاتها، وخدماتها، وتراقب العملية التشريعية على المستويين الوطني والجهوي، وتفحص الرأي العام، وتدقق بشكل مرحلي في محاسبة جودة الديمقراطية، وتتعقب استخدام المال في سياسة جنوب أفريقيا، وتتطور من أدوات التدريب على حقوق الإنسان لصالح المدارس والجماعات، وتهيّئ قادة جدداً من قوى الشعب، وتدير التدريب، والمساعدة التقنية، والورشات لتحسين الحوكمة المحلية، وتعزيز الحوارات في المجتمع، وتنظيم حملات تحت شعار «حق المعرفة» من خلال تطوير تشريع يعزّز من الوصول إلى المعلومة وحماية من يوصلها. تتناول برامجها أيضاً القيم القضائية والمحاسبة، والموارد المالية للحكومة المحلية، ورد فعل الحكومة تجاه وباء الإيدز، والمطالب بالشفافية في فضيحة برلمانية حول سوء استعمال إيصالات السفر. وبما أن عمل المؤسسة من أجل الديمقراطية في جنوب أفريقيا أصبح مؤسساتياً، فهي تمد يدها بشكل متزايد لبناء شراكات إقليمية أوسع حول قضايا من قبيل الحوكمة، وإدارة الانتخابات، وإصلاح الشرطة، كما نظّمت أيضاً أنشطة تخص مراقبة الانتخابات والتدريب عليها في بلدان أفريقية أخرى(٣٧).

**وسائل إعلام مستقلة:** مبدئياً، تتطلب الشفافية تدفقات مفتوحة وحرة للمعلومة. فمن دون صحافة حرة وتعددية، يستحيل الحديث عن أي شفافية. إن التعددية تقتضي منافسة السوق وكذا التنوع. ويعدّ ظهور قواعد الصحافة المهنية ومعاييرها، أمراً رئيساً في تنمية حرية الصحافة، والصرامة، والاستقلالية، الذي قد يدفع بدوره إلى الأمام العملية الديمقراطية أو يعجلها

= ما بعد النظام الشيوعي اللذين يعتبران جزءاً لا يتجزأ من شبكة مؤسسات البحث في الديمقراطية على الموقع الآتي: <http://www.wmd.org/ndri/ndri/html>.

(٣٧) هذا موثق على الموقع الإلكتروني: <http://www.idasa.org.za>.

كما فعل في المكسيك[٣٨]. إن محاربة الفساد تتطلب صحافة حرة من التهديد والقيود؛ صحافة تملك الموارد التي تمكن من التحقيق في الإشاعات، والتدليل على الفساد؛ صحافة ذات نضج، وضابط، ومهنية لتجنب تهم فضفاضة وتهم بترويج الأخبار المثيرة للفوضى بناء على أي إشاعة. تحتاج هذه النقطة الأخيرة إلى تأكيد؛ لأنه إذا كانت الصحافة توجه الاتهامات بشكل مطرد دون دليل يتسم بالمصداقية، ستسيء إلى نفسها وتضرب مطلب المحاسبة في العمق. سيستغرق تطوير المستويات اللازمة من التعددية، القدرة، والمسؤولية سنوات عديدة في معظم الدول النامية ودول ما بعد النظام الشيوعي، بل حتى في دول يتوافر فيها جو الحرية.

يتطلب تقديم تقارير عن التحقيق في الفساد، تدريباً وموارد تفتقر إليهما معظم الجرائد والصحف. بل أصبح هذا، بشكل متزايد، حقلاً في حدّ ذاته يحتوي على تراكم من الدروس، والأدوات، والتوجيهات، ومفاتيح للمعلومات، ومعايير، وشبكة دولية متنامية لمنظمات متعاونة. يدرب مركز الصحافة الاستقصائية في الفليبين صحافيين في هذا المجال، ونشر كتيباً شاملاً بعنوان **التحقيق في الفساد** (*Investigating Corruption*) الذي يقطر ثروة من المعلومات حول كيفية استنطاق الضحايا، وشهود العيان، وكيفية إلقاء القبض على الآثمين المتلبسين، والبحث عن الثغرات العملية والأشياء الشاذة، ورسم السلطة والتأثير، وتعقب التدفقات المالية، وتحديد المستفيدين في المجتمع، والتحقيق في الممتلكات، وأساليب العيش، وتضارب المصالح، والسلوك العام لموظفي الدولة، والكشف عن أصدقائهم، وأقاربهم[٣٩]. إن الاستياء الشعبي من الفساد يولد طلب السوق القوي لهذا النوع من التقرير، ووسائل الإعلام مطالبة بتطوير المهارات والأدوات لتزويده.

**يقظة مجموعة من المواطنين**: تتمثل الجبهة الأخيرة لمقاومة عمودية في مواطنين واعين ومثقّفين سياسياً، ومهتمين بشؤون الشعب ومستعدين لتسخير أحد الآليات المتداخلة أو أكثر في المحاسبة لتقديم تقرير حول الفساد

---

(٣٨) Chappell H. Lawson, *Building the Fourth Estate and the Rise of a Free Press in Mexico* (Berkeley, CA: University of California Press, 2002).

(٣٩) Coronel and Kalaw-Tirol, eds., *Investigating Corruption: A Do-It-Yourself Guide.*

وتحدي حالات الشطط في استخدام السلطة. ويمكن تسهيل تقرير المواطنين الذي يشمل تسريب الأخبار من قبل موظفي الحكومة البسطاء، ومسؤولين متحدين بمقتضى القوانين التي توفر الحماية وتقيهم من الإقالة وأشكال أخرى من الانتقام، وخلق تحفيزات لأولئك الذين يبلّغون عن الخروقات الإدارية. وإضافة إلى ذلك، تستطيع الحكومة أن تعمل الكثير من أجل تسهيل تقارير المواطنين عن الفساد من خلال تزويدهم بقنوات جاهزة وسرية، خاصة الإنترنت. إن ديوان الرقابة المالية مثلاً يشغل «الفرودنت (FraudNet) لتسهيل الإبلاغ عن مزاعم الغش، والتبذير، وسوء استخدام السلطة، أو سوء تدبير الأموال الفيدرالية»[٤٠]. يمكن لأي شخص أن يقدم دليلاً عن التجاوزات عبر الإنترنت، أو عبر المراسلة الإلكترونية، أو الفاكس، أو المراسلة البريدية. وهكذا، يستطيع المواطنون الرفع من مجهودات منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المحاسبة.

تستغرق القواعد والمنظمات الجديدة وقتاً طويلاً لتطوير القدرة والسلطة. وكما يلاحظ روبيرت بوتنام، «يحتاج أولئك الذين يشيدون مؤسسات جديدة وأولئك الذين يقيمونها إلى صبر»[٤١]. لكن قبل أن يترسخ وجودهم، لا بد من تشكيلهم. إن الوصول إلى جذور الفساد وإلى حوكمة سيئة يتطلب إصلاحات مؤسساتية شاملة تمكّن من الوصول إلى المعلومة والسلطة وتقيّد الطريقة التي تمارس الدولة من خلالها السلطة. لماذا يجب على المسؤولين في الحكومة - حتى وإن انتخبوا إلى حدٍّ ما بشكل ديمقراطي - أن يعبروا عن رغبتهم في تقبل هذه القيود؟

أحياناً، يأتي الزعماء السياسيون الذين يتبنون الإصلاح ويتسببون في إحداثه، بل يقودونه عن قناعة وربما انطلاقاً من وجهة نظر مستنيرة تقوم على أسس نجاحهم على المدى الطويل. كلما بدأت - بشكل أكبر - تتبدد البنيات القديمة للهيمنة تحت ضغط التعبئة الشعبية أو التنمية الاقتصادية، زادت إمكانية تقدم زعيم ما - مثل «إيرنيستو زيديلو» في المكسيك أو «فيرناندو هنريك كاردوسو» في البرازيل - إلى الأمام من أجل الدفاع عن قضية

---

(٤٠) "FraudNet," U.S. Government Accountability Office, <http://www.gao.gov/fraudnet/fraudnet.htm>.

(٤١) Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*, p. 60.

الإصلاح. لكن الحكام نادراً ما يبادرون بالإصلاح عندما تميل الوضعية السياسية بشدة لصالح دولة مفترسة تقدم العديد من البواعث القوية من أجل الصمود. وفي سياقات الدولة المفترسة، يتم تثبيت الإصلاحات بواسطة تحالفات الفاعلين المعقدة التي تنبع من القاعدة في المجتمع المدني، وتنبع من داخل بنيات المحاسبة التابعة للدولة، كما تنبع من الخارج في المجتمع الدولي.

يمكن للفاعلين الدوليين تقوية فاعلي المجتمع المدني، ودعم مبادراتهم في إصلاح الحوكمة، وتحسين قدرة مجموعة كبيرة من مؤسسات المحاسبة الأفقية، والضغط على قادة الحكومة لتقبل إصلاحات مؤلمة. لكن الضغط بنجاح يعني امتلاك نفوذ قوي، وتعبئة فعّالة، كما سأشرح ذلك في الفصل المُقبل.

# الفصل الرابع عشر

## الارتقاء بالديمقراطية بشكل فعّال

فوق نظامها المجرد، فإن أكثر ما يميز الموجة الثالثة من الديمقراطية كان ظهور سلسلة واسعة من المحاولات والمبادرات الدولية للارتقاء بالديمقراطية، ولقد اتبعت الديمقراطيات القائمة ـ أكثر من أي حقبة مضت ـ سياسات ودبلوماسيات ضاغطة وأنشأت منظمات ومؤسسات للرقي بالديمقراطية في أماكن أخرى من العالم. وكما رأينا في الفصول المبكرة، فقد أتتْ هذه المبادرات أُكُلَها المميز وساعدت في الإتيان بالديمقراطية إلى شتى البلاد كالبرتغال والفليبين وبولندا وتشيلي وجنوب أفريقيا ودولة الصرب وأوكرانيا. في هذه الحالات وحالات أخرى مشابهة، فإن الجهود الدولية قد نجحت في رجحان كفة الميزان لفائدة التحول الديمقراطي، أو على الأقل تسريع هذا التحول نفسه وضمان أن يكون في أغلبيته سلمياً. وفي معظم الحالات، أسهمت المساعدات من خلال هبات لمنظمات شعبية ـ في الأغلب ـ في قلب تربة الركود التسلطي وبعثت الآمال الديمقراطية وإمكانياتها، مما سمح للديمقراطيين بأن يستعدوا ويستنفروا طاقاتهم لأجل التغيير حينما واجهت الدكتاتوريات أزمات. ولقد كانت مساعي المعونات السياسية والاقتصادية المستمرة الحكومية وغير الحكومية تهدف إلى خلق أساس لوظيفة ناجحة، علاوة على إصلاح اقتصادي وتنموي يوطد الدعم الشعبي للديمقراطية. إن الارتقاء بالديمقراطية، ترويجاً وتهذيباً، والشرعية الدولية المتزايدة لمساعي السلام لدعم المبادرات الديمقراطية لمن البواعث المهمة على التفاؤل بمستقبل جديد للديمقراطية.

بيد أن الدول المستبدة التي تعتبر نفسها هدفاً للانقراض قد رتبت رد فعل معلن ضد الترويج للديمقراطية. فمنذ غزو العراق سنة ٢٠٠٣م، رفضت الجماهير بحدة في دول ديمقراطية كثيرة، بما فيها الولايات المتحدة

الأمريكية، استعمال القوة لفرض الديمقراطية في أي مكان آخر، وهذا ينطبق على العراق (الذي ينظر إليه كمثال لهذا الفشل) أو الشرق الأوسط بشكل أوسع أو أي منطقة أخرى. إن المساعي المتعددة والسلمية لدعم ورعاية الديمقراطية لتواجه جداراً منيعاً من المقاومة الشمولية في وقت يظهر فيه أن المحاولات الدولية لكبح جماح الإرهاب قد أعطي الأولوية عن الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

يضاف إلى هذا أن المساعدات الأجنبية وما يسمّى بالبرامج العالمية للعون التنموي لا تُدخل في حسبانها المنطق الخفي للسياسة ـ الدوافع التي تجعل المسيطرين على مقاليد الحكم يسيئون استعمال هذه المساعدات ويقمعون المعارضة ويزوّرون الانتخابات ويحيطون سلطانه بالمتاريس.

ولو أنّا أردنا أن يغدو العالم كله ديمقراطياً، فلا بد من أن تهدف هذه المساعدات وما يتبعها من دبلوماسية إلى طريقة عمل السياسة. إننا نحتاج إلى تحول في الأسلوب الذي يربط الديمقراطيات الثرية القائمة «الدول المانحة» بالعالم الأقل نمواً.

وعلى الرغم من انعكاسات الوضع الأخيرة، فإن الازدهار الديمقراطي خلال العقود الثلاثة الماضية ليظهر بجلاء أن لا عائق جوهرياً، اقتصادياً كان أو ثقافياً أو دينياً، يستطيع أن يقف في وجه الديمقراطية التي صارت قيمة عالمية متزايدة. ولكن، كي يتحقق هذا الوعد بعالم ديمقراطي، تحتاج المجموعة الدولية لبذل مساعٍ كثيرة لإنتاج الظروف لتسهيل النمو الديمقراطي والقيام به بحسب ما تقتضي الحكمة.

## أولاً: المساعدة السياسية

الحقّ أن كل أبعاد مقاربتنا الدولية لا تتطلب إعادة اختراع. وكما رأينا في الفصل الخامس، فإن المساعي الدولية لدعم وتوطيد المؤسسات الديمقراطية قد حققت مستوى مذهلاً وعميقاً وتجربة منذ إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) عام ١٩٨٣م[1]. ومن خلال جهد متواضع في

(١) تضم مؤسسات الحزب الألماني أو (Stiftungen) مؤسسة «كونراد أديناور» التابعة للحزب المسيحي الديمقراطي، ومؤسسة «فريدريش ناومان» التابعة للديمقراطيين الوسط الأحرار، ومؤسسة =

البدء، نما هذا الوقف بشكل رائع ليتجاوز ثمانين مليون دولار كمخصصات سنوية للكونغرس[٢]. زد على ذلك أن المعاهد النواة الأربعة للصندوق الوطني للديمقراطي: المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) والمعهد الجمهوري العالمي (IRI) والمركز العالمي للمقاولات الخصوصية (CIPE) ومركز التضامن، وكل هؤلاء يتسلمون عشرات الملايين من الدولارات كل سنة في شكل تحويل حكومي آخر[٣]. ثم إن منظمات نظيرة قد برزت إلى الوجود كصندوق «وستمنستر» في بريطانيا والمعهد الديمقراطي التعددي في هولندا والصندوق الديمقراطي في تايوان[٤]. وفي صيف عام ٢٠٠٧م، شجعت لجنة الشؤون الخارجية البرلمان الكندي على إنشاء مؤسسة على منوال الصندوق الوطني للديمقراطية، وهي المؤسسة الكندية بعيدة المدى لدعم التنمية الديمقراطية عالمياً[٥]. والآن، توفر الأطراف التقليدية المانحة مساعدة أكبر تصل إلى حدّ مليار دولار سنوياً من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ووكالات الغوث الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لأجل الديمقراطية وإصلاح الحكم (بما في ذلك الجمعيات المدنية). إن برامج العون الديمقراطي لتتفاوت في مدى نجاعتها وتأثيرها، فأحياناً لا يظهر هذا التأثير إلا متأخراً حين تسنح اللحظة لفرصة ديمقراطية. هذا، وتتمكّن تشكيلة من فاعلين ديمقراطيين تشمل أحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية ورجال الأعمال والنقابات

---

= «هانس زايدل» التابعة للاتحاد الاجتماعي المسيحي «لبافاريا»، في الآونة الأخيرة مؤسسة «هنريش بول» التابعة للحزب الأخضر.

(٢) في البداية، كانت ميزانية الصندوق الوطني للديمقراطية أقل بكثير من ٢٠ مليون دولار سنوياً.

(٣) هذه المؤسسات تابعة على التوالي للحزب الديمقراطي (<http://www.ndi.org>)، والحزب الجمهوري، وغرفة التجارة الأمريكية واتحاد العمال الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية (<http://www.solidaritycenter.org>) (AFL-CIO).

(٤) وتتلقى هذه الصناديق ـ مثلها في ذلك مثل الصندوق الوطني للديمقراطية ـ دعماً علنياً من قبل المنظمات غير الحكومية.

(٥) "Advancing Canada's Role in International Support for Democratic Development," Report of the Standing Committee on Foreign Affairs and International Development, Kevin Sorenson, chair, July 2007, p. 6,
<http://cmte.parl.gc.ca/Content/HOC/committee/391/faae/reports/rp3066139/391_FAAE_Rpt08_PDF/391_FAAE_Rpt08 -.pdf>.

العمالية من استثمار الفرصة لصالحها؛ لأن هذا العون الدولي قد وسع - عبر السنين - قاعدة دعمها وقوى مهاراتها التنظيمية. وأحياناً يكون تأثير المساعدات الديمقراطية للمؤسسات الدولية قليل الجدوى لفقدانه لإرادة سياسية تحسّن استعماله. وينجم عن هذا الوضع أن نرى برلمانات ومحاكم حديثة المباني ولديها أجهزة كمبيوتر متطورة جداً وموظفين عديدين وتدريب أفضل، ولكن لا تستطيع الوقوف في وجه تجاوزات الفروع التنفيذية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثمة بعض المبادئ الأساسية لترشيد المساعدة الديمقراطية. **أولاً**، وقبل كل شيء، ثمة حاجة إلى المِلْكية المحلية وليست الحكومية، ولا بد لهذه المساعدة من أن تقام على أساس مصلحة وحاجة المساهمين في المجتمع، وهم طبعاً أغلبية الشعب[٦]. ولكي تكون هذه المساعدة قانونية وناجعة ودائمة، فلا بد من أن تستجيب للمبادرات والأولويات المحلية بدلاً من أن تفرض صيغاً متحيزة مجلوبة من الخارج. إن واحداً من أسباب نجاح الصندوق الوطني للديمقراطية لهو كونه يستقبل ويمول مقترحات مصدرها منظمات تكافح من أجل بناء وتحسين أو إصلاح الديمقراطية في دولها المختلفة. وينبغي لهذه المقترحات والأفراد والمنظمات التي تعرضها أن تمحّص بدقة وتقيّم بشكلٍ دوري. ذلك أن الانتهازية، بل حتى النَّصب، ليتسربان إلى كل مجال يحصل على تمويل. أضف إلى ذلك أن على دعاة الديمقراطية أن يصوغوا أهدافاً استراتيجية واسعة على نحو ما يصنع الصندوق الوطني للديمقراطية كل خمس سنوات[٧]. ولربما استشار الحاصلون على المنح موظفي البرامج التأسيسية للتعرف إلى الأهداف الشاملة والمشاريع الملموسة. وقد يشتغلون أيضاً مع الأحزاب والجمعيات التجارية والنقابات العمالية لتطوير أجندة إصلاحية. وختاماً، فإن أفضل عمل ديمقراطي يأتي حينما يدرك المساهمون في الدولة الحاجات والفرص على أرض الواقع استجابة لذلك.

---

(٦) Laure-Hélène Piron, "Time to Learn, Time to Act in Africa," in: Thomas Carothers, ed., *Promoting the Rule of Law Abroad: In Search of Knowledge* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006), p. 275.

(٧) إن وثيقة استراتيجية صندوق الوطني للديمقراطية الصادرة مؤخراً عام ٢٠٠٧م، متاحة على الموقع الآتي: <http://www.ned.org/publications/documents/strategy2007.pdf>.

وللاطلاع على الوثائق السابقة، انظر: <http://www.ned.org/publications.html>.

إن الملكية المحلية ليست ضرورية للمنح المالية فقط، ولكن هي أيضاً ضرورية لتصميم استراتيجيات للتحول الديمقراطي، ولا بد للمانحين من أن يشركوا الأفراد والمنظمات داخل البلد فيما يضعون نصب أعينهم الصعاب والأولويات للتنمية الديمقراطية. ومثل هذا التقييم نحو الأعلى سوف يكون حصيلة نفاذ بصيرة قيمة ومذهلة. فعلى سبيل المثال، وبناءً على تجارب غربية، تميل برامج المساعدة لحكم القانون طبيعياً إلى الاستثمار في المحاكم. «بيد أنه لا يبدو جلياً أن المحاكم هي لب نظام حكم القانون في بلد ما» بحسب توماس كاروثيرز، حيث «إن المحاكم تقوم بدور متأخر في أثناء هذه العملية»[٨]. والسؤال الأول هو: أية قوانين هم بصدد تنفيذها؟ فلو كانت قوانين الدولة غير ديمقراطية، فحتى وجود نظام قضائي قوي لن يصنع شيئاً ذا قيمة لدعم الديمقراطية. زدْ على ذلك أنه في مجتمعات تقليدية كثيرة تحتفظ الممارسات لحلّ النزاعات بشرعية أكثر. وهي في كل الأحوال في المتناول أكثر من غيرها. وقد يكون رجال الشرطة مستغلين لنفوذهم وذوي تدريب متواضع جداً ويحصلون على أجور زهيدة ولكنهم في الأغلب الأعم نقطة التقاء بين المواطنين والدولة بشكل أوثق من المحاكم. ثم هناك أمّ المسائل وثالثة الأثافي، ألا وهي «أن الأنظمة القضائية السيئ إنجازها في معظم الدول [تخدم] مصالح الفاعلين الأقوياء»[٩]. لأجل هذا، فإن تقييماً يأتي من الأسفل نحو الأعلى قد يشير إلى الحاجة إلى دعم فئات أخرى من إصلاح حكم القانون مثل آليات حل النزاعات البديلة والممارسات القضائية التقليدية والتربية على المواطنة والتأهيل ومراكز المساعدة القانونية وتدريب الشرطة ومراقبتها ومنظمات حقوق الإنسان لو كنا نريد فعلاً تحقيق شيء دائم وذي أهمية[١٠].

---

(٨) Thomas Carothers, "Promoting the Rule of Law Abroad: The Problem of Knowledge," in: Thomas Carothers, *Critical Mission: Essays on Democracy Promotion* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004), pp. 136 - 137.

إن هذا «الانشغال الضيق بالإصلاح القضائي» باعتباره إصلاحاً يمسّ سيادة القانون، هو موضوع في الدراسات الميدانية ونتائجها. انظر: Carothers, ed., Ibid., p. 330.

(٩) المصدر نفسه، ص١٣٨.

(١٠) في أواخر التسعينيات، طور مكتب الديمقراطية والحوكمة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إطاراً شاملاً «للتقييم الاستراتيجي» لأولويات مساعدة الديمقراطية والحوكمة في بلد ما. وإن إحدى المراحل المهمة لتلك العملية تتمثل في تحديد الفاعلين الرئيسيين في الدولة، والنظام السياسي، =

**ثانياً**، إن المساعدة الناجعة لمؤسسات الدولة تعتمد على الإرادة السياسية لاستعمالها من أجل الديمقراطية. وهذه المساعدة لوكالات الدولة عمل يحتاج إلى ثقة ومهارة، وهو كذلك باهظ الثمن، فبرامج العون الرسمي السياسي من دولة إلى أخرى خاصة حينما يتعلق الأمر بتشييد الأبنية وشراء تجهيزات وتوفير أجور الموظفين، هذه البرامج كلها أكثر كلفة من الهبات لمنظمات المجتمع المدني. فلا جدوى كبيرة يجرها تدريب وتجهيز قضاة وقانونيين ووكلاء محاربة الرشوة إذا لم تكن المؤسسات التي يعملون بها مستقلة هيكلياً. وقبل أن تنفق المنظمات المانحة ملايين الدولارات لا بد من أن تدرك جيداً مدى توفر المؤسسات على الاستقلالية والريادة والإرادة لدفع الديمقراطية قدماً، وعلى المستوى النظري، فهذا جزء مما تتغياه العملية التقييمية للسياق السياسي لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[11].

**وثالثاً**، وهو تنمية الآمال الواقعية لما قد تحققه مجهودات المساعدات الديمقراطية خاصةً على المدى القصير. نموذجياً، للمساعدة الديمقراطية تأثير إكرامي أكثر منه تحولي. وحينما تكون الديمقراطية مطبقة على أرض الواقع، فإن هذه المساعدة تستطيع أن تجلب أفضل الممارسات من دول أخرى وتوفر المواد اللازمة للدعوة الى إصلاحات إضافية والاستنفار إليها. وبخصوص الديمقراطيات الانتقالية أو المتوقفة فجأة (المؤجلة)، فإنها «تمكّن الفاعلين من الاحتفاظ بشيء من النشاط المدني والسياسي المستقل مستمراً، وعلى المدى الطويل تستطيع هذه المساعدات أن تسهم في بناء وعي على المواطنة وبناء منظمات مدنية أيضاً على المستوى المحلي». أما في الدول ذات النظام الشمولي جداً، فإنها «قد تمد النشاط الديمقراطي بأسباب البقاء. . . وقد

= والمجتمع المدني، وكذا مصالحهم، ومواردهم، وتحالفاتهم. وبمجرد أن يحدد فريق التقييم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعاة الرئيسيين للديمقراطية في السياسة، والمجتمع المدني، والحكومة (إذا كانت هنالك حكومة)، يبقى من غير الواضح مدى استشارتهم في الحقيقة في إعداد استراتيجية البلاد. من المحتمل أن يختلف ذلك بحسب مهام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في البلاد، وبحسب مرور الوقت، وإن أي استراتيجية لا بد من أن يصادق عليها من قبل سفارة الولايات المتحدة في البلاد، والمكتب المركزي للوكالة الأمريكية للتنمية، والخارجية الأمريكية. انظر: USAID, "Conducting a DG Assessment: A Framework for Strategy Development," Center for Democracy and Governance (November 2000), <http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governancepublications/pdfs/pnach305.pdf>.

(١١) المصدر نفسه.

تزيد من تدفق الأخبار السياسية غير المتحكم فيها حكومياً»(١٢). على أنه ليس بالأمر العملي أن نتوقع أن مشاريع العون الديمقراطي الفردي قادرة على تحويل مستويات الحرية، ولكنها قد تؤمّن انتخابات نزيهة وأكثر شفافية، وتضمن كذلك أن يعرف المواطنون حقوقهم ويسهمون فيها بنشاط، وأن تتجاوب الأحزاب السياسية مع الاهتمامات الشعبية وأن تسائل اللجان التشريعية الفروع التنفيذية بشكل أكثر نجاعة وجدارة. وهذا يتطلب مقاربة طويلة البال طويلة الأمد. إن الضغوط لإبراز نتائج «مبهرجة» قصيرة الأمد لتميل إلى توليد صيغ بسيطة لتعداد الأشخاص المدربين أو الإفراط في المزاعم التي تغض الطرف عن الإنجازات الدقيقة والحقيقية.

ومن جهة أخرى، فإن الصبر مطلوب هنا، فالمنظمات المانحة وموظفوها التنفيذيون (الذين يكونون دائماً مرتبطين بعقود إلى أجل مسمّى أو واجبات محددة في الدولة) كثيراً ما يجدون أنفسهم «تحت ضغط إنفاق الأموال بسرعة»(١٣)، وهذا ما يؤدي إلى الإسراف في معظم الأحيان: مؤتمرات لجلب الانتباه فقط، ورحلات مرفّهة لكبار الموظفين، ومنح سمينة لعدد من المنظمات التي قد لا تكون مؤهلة لإعطاء نتائج مُرضية. لكن معرفة كيفية صرف الأموال بنجاعة يتطلب وقتاً مهماً، بدءاً من استطلاع الوضع في بلد ما لرصد البرامج الملحة وانتهاءً بتحديد أكثر الفاعلين ملاءمة لتنفيذ وتطوير أولويات البرنامج. فبرامج المساعدة للأحزاب السياسية مثلاً يتوجب عليها أن تتحرك خارج إطار التركيز القصير الأمد على الحملات الانتخابية، بل حتى العون التقليدي «الأخوي» للأحزاب ذات التوجه والميولات نفسها. كما ينبغي عليها أيضاً تكثيف الجهود للتركيز على تحديات بناء وإصلاح المنظمات الحزبية(١٤).

أما المبدأ التالي، فإنه يتطلب إشكالية السلّم (scale). فبرنامج المساعدة الديمقراطية بمعدل ٥ أو ١٠ أو ٢٠ مليون دولار سنوياً قد يكون ذا تأثير

(١٢) Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), p. 308.

(١٣) Piron, "Time to Learn, Time to Act in Africa,"p. 295.

(١٤) Thomas Carothers, *Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New Democracies* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006), p. 215.

ملحوظ في دولة صغيرة، ولكنه غيضٌ من فيض أو نقطة في محيط بالنسبة إلى دول في حجم الصين أو روسيا أو نيجيريا أو إندونيسيا. في الدول الكبرى، ينبغي بناء المنظمات الديمقراطية ونماذجها في عشرات الأقاليم ومئات البلدات ونواحيها خارج العاصمة. ولا توجد منظمة مساعدة سياسية مستعدة اليوم أن تؤتي ثمارها في مثل هذا اللون من الجداول حتى يكون المناخ السياسي ملائماً كإندونيسيا مثلاً. ولإحراز تقدم هناك، بله في الصين وروسيا ونيجيريا، وجب الزيادة في الدعم الشامل لمعدلات الدعم الديمقراطي، غير أن انفجاراً هائلاً من الإنفاق لن يكفي ما لم يستمر لفترة طويلة. وهذا يعني غالباً بناء مؤسسات وتقنيات ماهرة وتطوير الممارسات بحسب معدل النمو الديمقراطي لبلد ما. فمقاربة بسيطة وقليلة التقنية مثلاً في إدارة الانتخابات أرشد سبيلاً لو أنها مكّنت بلداً من مواصلة التطبيقات الديمقراطية وتسييرها على عاتقه لسنوات مقبلة.

هذه المشاريع للدعم المحلي الدائم لا تعني على الرغم من ذلك أن المانحين غير متابعين لو أنهم تنصلوا من التزاماتهم، فمنذ بضع سنين استحوذ على مؤسسات الدعم وخاصة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الشعور بالتخرّج المستعجل حينما لاحظوا أن آخذي المساعدات يتطورون بأسرع ما يمكن إلى الحدّ الذي لا يحتاجون معه إلى عون تنموي. وهذا همّ له ما يبرره، فلا ينبغي أبداً إيهام دولة ما توقع اعتماد مالي شامل غير محدود، نعم، هناك دول ذات دخل متوسط كتايلاند والبرازيل (دون ذكر البلدان الأكثر تطوراً كماليزيا ورومانيا والمكسيك) قد بلغتا مستوى لم تعودا تحتاجان معه إلى مساعدة خارجية تقليدية تمنحهم فقط الوسائل الأساسية لتخطي عقبة الفقر. فعندما تحقق دولة وضعاً متوسط الدخل، فإنه ينبغي عليها أن تعتمد أكثر على ناتج الدخل المحلي والأسواق الرأسمالية الخاصة. وما تحتاجه أكثر من أي شيء آخر من المجتمع الدولي هو التجارة المفتوحة والاستثمار الأجنبي لخلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي. ولكن حتى حينما توجد ثروة اقتصادية هائلة، قد لا تكون هناك إمكانيات أو أعراف عمل خيري لدعم المنظّمات المدنية للضغط من أجل تغيير ديمقراطي، إن المنظمات قد تكون في مسيس الحاجة إلى مساعدة خارجية للذود عن حقوق الإنسان وتربية المواطنين على الديمقراطية وإنشاء أحزاب فعلية والتحقيق في

قضايا الرشوة وضبطها. إنه لينبغي على دعاة الديمقراطية أن يهيئوا أنفسهم لتوفير تدريب شامل وتبادل البرامج وتوجيه الهبات بوضوح إلى المنظمات حتى في الدول الأكثر تقدماً أو التي بلغت شأواً بعيداً في التحول الديمقراطي الذي قد لا يؤهلها للمساعدة التقليدية. لقد أظهرت التجارب المتردية في الفليبين وبنغلادش وغواتيمالا أنه بعد عقدين من الزمان من التحول الديمقراطي، ما زالت الحاجة ماسّة إلى عون مؤسساتي.

في الدول الفقيرة خاصة، هناك حاجة متوازية لتوسيع ودوام الدعم المالي من قبل منظمات المجتمع المدني كل على حدة، وهنا يميل بعض النقاد إلى الاعتقاد أن المنظمات غير الحكومية تجنح إلى الاعتماد بشكل كبير على المساعدة الغربية وإلى كونها أكثر انعكاساً من مجتمعاتها الخاصة(١٥). غير أن حقيقة أن تكون المنظمات غير الحكومية قادرة على جمع تمويل في بلد فقير هو بالكاد انعكاس لتقييمها للنمو الديمقراطي أو مصداقيتها ودعمها في المجتمع. فمن أين قد تحصل منظمات كهذه على الاعتماد المالي لدفع الرواتب للموظفين الشرفاء وشراء المكاتب وشراء الحواسيب والهواتف الخلوية واستئجار الطلبة للاضطلاع بالأبحاث واستطلاعات الرأي ونشر المنظمين داخل الطوائف إن لم تحصل عليها من المجتمع الدولي؟ وليس من المتوقّع أن يُجمع المال من الدولة التي تراقبها وتعتبرها مسؤولة عن الأوضاع فيها أو عن طائفة تجارية قد تكون هي ذاتها مسيئة وحذرة، دون أن تصبح أقل كفاءة كوكيل إصلاح أو مسؤولية عمودية. إن واحدة من القناعات التي تشكلت لديّ خلال خمس وعشرين سنة عن دراسة منظمات المجتمع المدني في الدول النامية لهي حاجتها إلى اعتماد مالي مؤسساتي صميم من المانحين الأجانب. إن التدافع الدائم لأجل الحصول على منح لمشاريع خاصة ليس بالثابت المستقر. ومن هنا، فإن المنظمات غير الحكومية حينما تعلل هباتها الدولية وتظهر أداء جيداً في بناء وإعطاء نموذج للمؤسسات الديمقراطية، فإنها ينبغي أن تكون جديرة بالدعم العام، وحبذا لو كان من الواهبين الدوليين، وهم كثر. وهذا ما سوف يمكّن المنظمات من التخطيط للمدى الطويل وتطوير أجندة إصلاح يأتي من القاعدة

---

(١٥) انظر مثلاً: Marina Ottaway and Theresa Chung, "Debating Democracy Assistance: Toward a New Paradigm," *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 4 (October 1999), pp. 99-113.

نحو القمة دونما اعتماد على دولة أو ممول ما ـ أو اعتبارها كذلك من قبل المراقبين المحليين[١٦].

وكما ينبغي للمنظمات المدنية في بلد ما أن توسع نطاق دعمها، فكذلك على الواهبين الدوليين أن يمددوا تعاونهم وشبكة علاقاتهم؛ ففي الوقت الذي يقوم فيه المالكون بعمل جيد إلى حدٍّ ما في التنسيق بين كل من مهام الدولة الفردية من جهة والمجهودات الدولية من جهة أخرى، ما زالت ثمة أنماط طبق الأصل مما يقلل من القوة الداعمة الكامنة التي قد تواجه الحكومات المقاومة أو المترددة. ثم هناك أيضاً بعض الميل نحو المنافسة لدى مانحي الدولة من أجل نسج العلاقات ونيل الاعتراف. إن التنسيق الفعّال غالباً ما ينتج عنه خليط معين من ممثلي المانحين والمقدار الزمني المتاح لهم كي يعملوا في نطاقه معاً. وإن نمو الشبكات غير الحكومية بما في ذلك، كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الخامس، منظمات الدعم الديمقراطي كمؤسسة الصندوق الوطني الديمقراطي، ومنظمات المجتمع المدني والشبكات المنضوية تحت مظلة الحراك العالمي الديمقراطي، كل ذلك ليبشر بتنسيق أفضل.

لكن شبكة العلاقات هذه غير كافية لمجابهة ردود الفعل العنيفة ضد محاولات الارتقاء بالديمقراطية. فالدول الشمولية كالصين وروسيا ومصر وإيران وأوزبكستان تضع الآن موضع التنفيذ سلسلة من القيود القانونية والتدابير الخارجة عن القانون لسد وتحييد وتجريم وتعطيل مجرى العون الديمقراطي. إنها تتعلم من بعضها بعضاً وتتبادل المساعي بازدياد[١٧]. وفي

---

(١٦) كتبت لور ـ هيلين بايرون عن سيادة الحكم في نيجيريا ومنظمات حقوق الإنسان فيها ما يأتي: «إن أحد أشكال الإعانات الأكثر فاعلية تلك التي قدمتها مؤسسة «فورد» عبر المنح المؤسساتية المباشرة الضخمة بدلاً من دعم المشاريع. إنها استراتيجية في غاية الخطورة بالنظر إلى الاختلاسات المالية المنتشرة أو ببساطة إلى الممارسات الضعيفة في عملية تدوين الحسابات، لكن عندما تكون هذه الاستراتيجية ناجحة، فإنها تقدم نتائج مؤثرة»، انظر: Piron, "Time to Learn, Time to Act in Africa," p. 293.

إن بايرون على حق لما ركزت على مشكلة الفساد وخطره في المجتمع المدني. إن على المنظمات غير الحكومية أن تخضع لمبادئ المحاسبة نفسها، وأن تخضع لمراقبة المانحين، تماماً مثل الدول المستقبلة للإعانات.

(١٧) National Endowment for Democracy, "The Backlash against Democracy Assistance," (Report prepared for Richard G. Lugar, Chairman, Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, 8 June 2006), pp. 15 - 29, <http://www.ned.org/publications/reports/backlash06.pdf>.

هذه الظروف، فلا بد من تطوير طرائق جديدة لدعم القوى الديمقراطية المحاصرة. وحيثما يكون للولايات المتحدة والدول الأخرى نفوذ وقوة دفع، فبإمكانها فرض شروط بخصوص المساعدة والتجارة والاستثمار والعلاقات الأخرى تماشياً مع التسهيلات المعطاة من الدولة بخصوص المعونة الدولية لمنظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل. وهنا ينبغي للدبلوماسيين الغربيين أن يتخذوا موقفاً حيوياً وذا مبادئ، وكلّما اتحدت مواقفهم كلّما منحهم ذلك زخماً وقوة. يضاف إلى ذلك أن المساعدة قد توجّه من خلال دول مجاورة؛ كمساعي المنظمات غير الحكومية عبر الحدود مع بولندا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك ولتوانيا لمدّ يد العون لديمقراطيات آسيا الوسطى وبيلاروسيا. ينبغي على الديمقراطيين، كلما أمكن، أن ينسقوا فيما بينهم لتبادل التقنيات وتقوية الشبكات آخذين في ذلك بعاتق من يواجهون ظروفاً أنكى وأخزى. إننا نستطيع استعمال تقنيات التواصل القديمة والحديثة على حدٍّ سواء: الإنترنت والفضائيات والمحطات الإذاعية العالمية والمنظمات السرية كتلك التى ساعدت الديمقراطيين المنشقين في المعسكر السوفياتي السابق[(١٨)].

وختاماً، فإن لدى مساعي العون السياسي تأثيراً أكبر حينما تندمج مع مساعي الدعم الاقتصادي. كما أن على برامج التنمية التقليدية ـ محو الأمية، علاج فيروس الإيدز، الخدمات الصحية للأمهات والأطفال والمساعدات الفلاحية ـ أن تضم وسائل أخرى لإنتاج المشاركة السياسية والشعور بالمواطنة. ولقد شرعت في هذا الأمر فعلاً الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من المؤسسات المانحة. ولا بد لاستراتيجية العون الأهلي من أن تقدر ليس فقط العوائق السياسية الخالصة التي تعترض الديمقراطية، ولكن أيضاً العوائق الاجتماعية من فقر وتفاوت اقتصادى ونظام سلمي متطرف يعامل مواطنيه معاملة الأزلام والزبائن لدى أرباب العمل المتنفذين. وكما رأينا في الفصل الرابع، فإن مستويات عالية من الرقي والتعليم لتوفر حقاً أرضاً أكثر خصوبة للديمقراطية حيث تتجذّر وتنمو. وهذا يتطلب أجندة شاملة من السياسات والاستثمارات التى تُعنى بإعادة تأهيل الفقراء وتقليص الفاقة المدقعة.

---

(١٨) المصدر نفسه، ص٣٤ ـ ٣٧.

## ثانياً: المساعدة التنموية المشروطة

إن الإعانة الديمقراطية بالنسبة إلى الأنماط المذكورة أعلاه لتستطيع أن تقيّم بناء المؤسسات والشبكات والإمكانات والقيم التي تصنع الديمقراطية. ولكن لو أنّا أردنا للديمقراطية أن تبرز وتعمل بشكل لائق، فلا بدّ من أن يكرس حكام البلد أنفسهم لأجلها، إنني أزعم من خلال هذا المؤلَّف بقناعة راسخة مما هو متعارف عليه أنه ليس من الضروري أن تكون الديمقراطية أفضل أشكال الحكم. إن هذا الأمر قد يلوح تدريجياً، وقد لا يأتي إلا مع تغيير جذري في النخبة السياسية. ولكن حتى لو التزمت النخب بحساب مصالحها الاقتصادية والسياسية فقط، فإن ثمن مقاومة الديمقراطية باهظ أكثر من ثمن السماح بها، فإنها سوف تفتح الباب لانتقال ديمقراطي[١٩]. وأياً ما كان الدافع، فإن الديمقراطيين قادرون على ترجمة التزام النخبة إلى إرادة سياسية في الإصلاح. ينبغي للمساعي الدولية لتسهيل التغيير الديمقراطي أن تعطي عناية أكثر لمسألة بواعث النخبة، فما الذي يغري نخبة نظام شمولي احتكر السلطة لسنين إن لم نقل لعقود، أن تسلّمها أو على الأقل تضعها مخاطرة في انتخابات حرة ونزيهة؟ ما الذي قد يقنع دكتاتورية ما في البدء بعملية جادة من التحرر السياسي، وهي تدرك جيداً أن أي مجازفة قد تؤدي إلى فقدانها السلطة في الأخير؟ لماذا قد تقرّر النخبة الحاكمة، حتى المنتخبة ديمقراطياً، والتي امتلأت شحماً من معلف الشعب أن تقبل بهيئة قضائية مستقلة أو لجنة مكافحة فساد جادة أو بنى مقتدرة على المسؤولية الأفقية؟ إنه لينذر أن يعرف التاريخ حاكماً شمولياً متنوراً؛ فعادة ما يسلّم المستبدون السلطة ويقبل النصابون إعادة فرز الأصوات لثقتهم ألا خيار أفضل لديهم. إن واحدة من الدعامات الأساسية التي تنتهي بهم إلى هذا المصير الأليم لهي نفاذ الموارد التي تغذّي تحالفاً حاكماً وتدفع الرواتب إلى الأجهزة القاهرة التي تحتفظ بهم في السلطة.

هناك أنظمة تبقى طافية على السطح بفضل عائداتها من تصدير النفط، ولسوف يمضي زمن طويل قبل أن تدبر الديمقراطيات الغربية ثورة بشأن

---

(١٩) هذه هي الصيغة التي استعملها روبيرت دهل لشرح السبب وراء إذعان النخب الحاكمة في أوروبا وخارجها إلى الديمقراطية. انظر عمله النموذجي: Robert Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 14-16.

استعمال الطاقة ـ كي تستطيع خفض أسعار النفط بشكل كبير. غير أن القيام بهذا الأمر لذو أهمية قصوى لخلق شروط ملائمة للديمقراطية في الدول المعتمدة على النفط عالمياً[٢٠]. إن كثيراً من الأنظمة الشمولية المتبقية اليوم، بما في ذلك عدد من الدكتاتوريات المنتخبة، مستمرة في وجودها من خلال الدعم الأجنبي الذي ينتج الموارد كي تظل الدولة على قيد الحياة، وتدفع رواتب الجيش والشرطة والموظفين البيروقراطيين وترسل بالكفاف فقط للشعب لتحاشي الاحتجاجات الواسعة. وبالنسبة إلى الدول النامية غير الحاصلة على موارد احتياط نفطي كبير، فبإمكان المانحين تغيير المصالح، ومن ثمّ حسابات النخبة، وذلك عبر مساعدة مشروطة لتحسين الحوكمة ومكافأة أفضل الحكومات بأعلى مستويات المعونة.

هذه الشّرطية ـ أو بعبارة أدق الانتقائية ـ طالما أن الدول تنتقى وتكافأ مسبقاً لدى إظهارها أي تطور، هي في الحقيقة متناقضة؛ فكثير من الناس ذوي النوايا الحسنة يؤمنون أن على الدول الغربية الغنية واجباً أخلاقياً لتحويل الثروة إلى دول العالم الفقيرة خاصة في أفريقيا. وبعض الخبراء الاقتصاديين يبحثون عن أساس فكري لهذه الفظاعة من خلال زعمهم أن أكبر عائق أمام التنمية هو انعدام الموارد[٢١]. إن لدى مجتمعات العالم الثرية التزاماً حيال فقراء العالم. وليس معنى هذا الالتزام تحويل المال، ولكن انتزاع الذين يعانون الفاقة والتعسف المهينيْن. إن المساعدة أداة للدفع بالتنمية قدماً وتقليص الفقر لا أكثر. وفيما لا تؤتي الوسائل أُكلها، فلا بد من إعادة النظر فيها. وكما لاحظ «ستيفن راديليت»، وهو واحد من أكثر المحللين موضوعية للسياسة الخارجية للمساعدة، «إن مقداراً عظيماً من المعونة يُهدَر على دول حكومتها غير جادة أبداً بخصوص التنمية وباستعمالها الاستعمال الجيد»[٢٢].

---

(٢٠) هذا أمر حيوي أيضاً للتعامل مع التحدي الأكثر أهمية الذي يواجه الحضارة الإنسانية ـ الاحتباس الحراري.

(٢١) إن المدافع الأكثر قوة وفصاحة عن هذا المنظور هو جيفري ساكس، انظر: Jeffrey Sachs, *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time* (New York: Penguin, 2005).

(٢٢) Steven Radelet, "Foreign Assistance Reforms: Successes, Failures, and Next Steps," Testimony for the Senate Foreign Relations Subcommittee on International Development, Foreign Assistance, Economic Affairs, and International Environmental Protection, June 12, 2007, p. 3, <http://www.senate.gov/~foreign/testimony/2007/RadeletTestimony070612.pdf>. =

ولسوء الحظ، فإن علاقة العلة والمعلول، بين الحكم والفقر غالباً ما تسبب الحيرة والإرباك بسبب هذه الفظاعات الأخلاقية. لقد قلب أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا والداعي البارز إلى الزيادة الواسعة في المعونة «جيفري ساكس» الحقيقة حينما جادل أن «الحوكمة في أفريقيا فقيرة ببساطة؛ لأن أفريقيا فقيرة»، إنها فقيرة لأن حكوماتها فاسدة ولن تتطور حقاً إلا يوم أن تتحسن حكومتها، أيّ خير نقدمه إلى فقراء دولة ما ونحن نكدس الهبات الكريمة في أحضان حكومات قمعية فاسدة؟ وفي مثل هذه الحالات، فإن الربح الرئيس للمعونة هو إراحة ضمير الغرب، معتقداً أن الخطأ ليس خطأه إذا كان نصف السكان أو أكثر يعيش في فقر مدقع، كما هو الشأن في دول العالم الفقيرة، ويحصل على أقل من دولار في اليوم، وثلث أو أكثر البالغين أميون وعشرة في المئة سوف يختفون قبل بلوغ العام الأول من حياتهم[٢٣]! وإذا كانت هذه المساعي تزيد الوضع تأزماً بإطالة حياة الحكومات بالغة الإساءة، كما تشير إلى ذلك كل الحقائق، فإن الغلطة غلطة الغرب، وإن أي زيادة في المساعدة بمقدار الضعف دون قيد أو شرط أو انتقاد سوف يجعل الوضع حرجاً مرتين.

لو شاء الغرب الغني أن يفعّل دوره في الترويج للديمقراطية في دول العالم الفقيرة، فإنه يحتاج إلى فلسفة جذرية جديدة للمساعدة وتشطيب الديون، ولا بد لهذه المساعدة من أن تصبح ما يعبَّر عنه اليوم بصيغة تلطيفية عوناً تنموياً وليس أداة شعور بالإثم أو وقوداً لصناعة هائلة من البيروقراطيين والمنظمات الربحية وفاعلي الخير المثاليين الذين غالباً ما لا يحققون نتائج خيرية. إن تغييراً ديمقراطياً للدكتاتوريات المتبقية اليوم في عالمنا، يتطلّب معالجة جذرية لحوافز الحكام ويتطلب كذلك ثورة داخل هذه المساعدة.

فلو أنها استمرت في مدّ يد العون دون قيد أو شرط فلن تزيد هذه الأمم والمنظمات المانحة الحكام الشموليين إلا توطيداً لسلطتهم، ولكن أية

---

= راديليت زميل قدير في مركز التنمية العالمية، وهي إحدى أفضل المصادر لتحليل مستقل حول الإعانة السياسة التنموية، <http://www.cgd.org>.

(٢٣) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis* (New York: Palgrave Macmillan, 2006), pp. 286, 294, and 308.

مبادئ يجب اتباعها؟ إن كثيراً من هذه التوجيهات الجديدة التي تتطلبها هذه الثورة قد جرى عرضها في تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعام ٢٠٠٢م «المساعدة الخارجية في المصلحة القومية»، ولكن لم تنفّذ إلا جزئياً[٢٤]. وهذه الأجندة منقحة شيئاً ما:

١ ـ ينبغي ربط المستويات الشاملة للمساعدة الأجنبية بوضوح بأداء الدولة التنموي وتمظهراته من خلال إرادة سياسية لإصلاح الحكم. ولا بد من وضع حدّ للأنماط التاريخية التي تلقت الدكتاتوريات بموجبها مساعدة أجنبية تعدل أو تزيد على تلك التي تلقتها الديمقراطيات[٢٥].

٢ ـ ينبغي مكافأة الذين أحسنوا الأداء بشكل ملموس، فحينما يظهر الزعماء السياسيون احتراماً للإجراءات الديمقراطية والحريات وإرادة لوضع الإصلاحات موضع التنفيذ، فلا بد من أن يستفيدوا من الزيادات في المساعدة بما في ذلك تخفيض الديون وتقديم الحوافز للاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة.

٣ ـ ينبغي الحكم على أداء السلطة من خلال مقاييس مطلقة وليس عبر «التنقيط على منحنى»، لو أن جميع الدول ذات الدخل المتدني تفتقد فعلياً وجود مؤسسات لضبط الفساد ودعم الشفافية وحكم القانون، فإنها تقدم نفعاً محدوداً لمكافأة أولئك الذين يفشلون بشكل أقل لفتاً للأنظار من غيرهم، إن بناء نظام قضائي وبيروقراطية دولة فعّاليْن لَيأخذُ وقتاً، ولكن كل حكومة

---

(٢٤) United States *Agency for International Development* [USAID], *Foreign Aid in the National Interest: Promoting Freedom, Security, and Opportunity* (Washington, DC: USAID, 2002), < http://www.usaid.gov/fani >.

كنت الكاتب الرئيس للفصل الأول بعنوان: "Promoting Democratic Governance"، وإن معظم الإرشادات الآتية تم تكييفها انطلاقاً من ذاك الفصل (ص٥٠ ـ ٥١).

(٢٥) بين الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٠ و٢٠٠١م، استقبلت الأنظمة الديمقراطية والأوتوقراطية تقريباً المستويات نفسها من الإعانات بالنسبة إلى الفرد الواحد في البلدان الفقيرة جداً، لكن في واقع الأمر، ظفرت الأنظمة الأوتوقراطية ـ إلى حدّ ما على مستويات التنمية العالية بالنسبة إلى الفرد الواحد ـ بإعانات أكثر أهمية. وشهدت الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠م، حصول دول أوتوقراطية على مزيد من المساعدات على كل مستوى يخص الدخل القومي بالنسبة إلى الفرد الواحد، على الرغم من أنه يفترض عموماً أن الأشياء تغيرت عقب نهاية الحرب الباردة. انظر: Morton H. Halperin, Joseph T. Siegle, and Michael W. Weinstein, *The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace* (New York: Routledge, 2005), pp. 154-155, tables 5.1 and 5.2.

تستطيع إنشاء لجنة مستقلة وإدارة انتخابية لمحاربة الفساد، ويستطيع كل برلمان سنّ قوانين تعطي المواطنين حرية المعلومة وتصريح موظفي الدولة بممتلكاتهم. كل حكومة تستطيع السماح بصحافة مستقلة ومعارضة ومجتمع مدني نشيط. وهذا يتطلب إرادة سياسية وليس تنمية اقتصادية أو قدرات دولية عليا.

٤ ـ ينبغي أن تمنح المكافآت على الأداء المبرهن عليه وليس للوعود التي قد تعطى مراراً وتكراراً ثم تنكث بعد ذلك. والسبيل الوحيد للخروج من لعبة الشرطية المزمنة، هو جعل الزيادة في المساعدة معتمدة على ما تقوم به الحكومات فعلياً وليس ما تقول إنها سوف تصنعه.

٥ ـ ينبغي هيكلة المكافآت لتمكين المؤسسات والممارسات وأنماط الحوكمة الجيدة، والمثال البارز هو الاتحاد الأوروبي بشروطه التفصيلية والمتشددة في القبول ضمن عضويته. وكما أن الولايات المتحدة تسعى لتوسيع اتفاقيات التجارة الحرة مع المكسيك ودول أمريكا الوسطى في شكل اتفاقية تجارة حرة ونصف دائرية للأمريكيتين، فلا بد من الضغط على متطلبات شبيهة بتلك التي للاتحاد الأوروبي ألا وهي وجوب التزام كل الأعضاء بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وإن كان الاتحاد الأوروبي لا يقوم بما يكفي في طلب ومراقبة الحوكمة الجيدة بعد الانضمام. ينبغي مراقبة المجتمعات ذات التجارة الحرة والمساعدات التنموية المتحولة باستمرار، وتقليص أو تعليق التدفق المساعداتي لدى المروق من الحوكمة الجيدة، وحينما تؤهل الدول الفقيرة لتخفيف مديونيتها، فإن ذلك ينبغي ألا يُغض الطرف عنه بضربة واحدة، ولكن بالتدريج (بمعدل ١٠ في المئة سنوياً على سبيل المثال) تماشياً مع مصداقية نمو المؤسسات وأنماطها.

٦ ـ ينبغي أن تأخذ المساعدة مجراها عبر المنظمات غير الحكومية وليس من خلال وكالات الدولة؛ نظراً إلى غياب الالتزام بالإصلاح الديمقراطي والحوكمة الجيدة. وبخاصة حيث تنعدم الإرادة السياسية لهذه الحوكمة، فهنا وجب وقف الدعم المباشر لميزانية الدولة العامة[٢٦]. لا بد

(٢٦) وكما قدّمت هذه المقترحات لسياسة عامة مختلفة وجماهير أكاديميين خلال الأعوام القليلة الماضية، أحدثت هذه التوصية ـ أكثر من توصية أخرى ـ اعتراضات غاضبة، وتساءل منتقديّ: ألا تتسبب عملية قطع الإمدادات عن الحكومات الفاسدة بشكل عميق في فشل الدولة؟ ولماذا ينبغي علينا =

من أن يدرك القادة جيداً أنه سوف يدفعون ثمناً باهظاً جراء الحوكمة الرديئة، وينبغي كذلك أن توجه المساعدات الإنسانية إلى الصحة العمومية والعناية الطبية والتغذية عن طريق المنظمات غير الحكومية وأن تدار مباشرة من المانحين أو على الأقل أن تجري مراقبتها بعناية فائقة.

٧ ـ ينبغي لمانحي المساعدة الرئيسيين أن يعملوا جنباً إلى جنب منسّقين فيما بينهم للضغط على الحكومات السيئة المقاومة للتغيير. في معظم الدول النامية، يشكل الدعم الأمريكي نسبة متواضعة من مجموع العون الخارجي المتلقى. ولتغيير حسابات النخبة يجب على المانحين فرض شروط مساعدة مشتركة.

٨ ـ ينبغي على المانحين أن يدلوا بأصواتهم من داخل الهيئة التنفيذية للبنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الجوانب الأخرى لتحويل المساعدات من الحكومات السيئة إلى الحكومات الأفضل والأكثر ديمقراطية. وهذا يتطلب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة حوكمة دولة ما ونوعيتها لدى تحديد نسب المساعدة[٢٧]. يجب تغيير الحوافز المهنية بالنسبة إلى ساكني البنك الدولي وموظفي التنمية العالمية الآخرين كي يُكافَؤوا بحسب مقدرتهم على تعليق التمويل أو رفضه بالدرجة نفسها لدى منحه[٢٨].

= معاقبة شعب هذه الدول بسبب الإخفاقات التي يتخبط فيها زعماؤهم؟ إن الإخلاص يتطلب الإقرار بالأخطار التي تنجم عن تقليص المساعدات أو وضع حد لها بالنسبة إلى الدول التي تعاني سوءاً في الحكم. وفي المدى القصير، يمكن أن تصير الأمور أكثر سوءاً، لكن السجل التاريخي يظهر أن الدول التي تجذّر فيها الفساد والشطط في استخدام السلطة تسير نحو الهاوية تدريجياً، ولو في وجود الإعانة الخارجية السخية (كما هو الحال بالنسبة إلى ليبيريا، وسيراليون، والصومال، وزائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي حالياً). وفي واقع الحال، تعد المساعدة الخارجية جزءاً من المشكل البنائي، التي تدعم الحكومات غير المسؤولة، وتشكل مورداً خارجياً بالنسبة إلى النخب المتنافسة الراغب في الإمساك بزمام الأمور. وإذا ما أخذنا أيضاً بعين الاعتبار الاحتمال الكبير لتحويل الموارد، والقدر المحدود لإجمالي الإعانة المتاحة في العالم، فإن المسار الأكثر إنسانية ومسؤولية يتمثل في التوقف عن دعم الحكومات السيئة للغاية، وفي الوقت ذاته تجنيد الضغط الدولي من أجل تغيير جوهري في الحوكمة التي تمكن من استئناف المساعدات التنموية. وللاطلاع على رأي مماثل، انظر: المصدر نفسه، ص١٨٣ ـ ١٨٥.

(٢٧) كانت المؤسسات المالية الدولية ممنوعة تاريخياً من أخذ هذه الاعتبارات السياسية في الحسبان. انظر: المصدر نفسه، ص١٥٧.

(٢٨) إن حجم التمويلات الموزعة هو معيار بسيط اعتمدت عليه الدول المانحة «لقياس فاعلية هيئة الموظفين»، مما يحدث حوافز معاكسة لخلق «قروض دائمة على مستوى واسع»، حتى في وجود حوكمة سيئة. انظر: المصدر نفسه، ص١٦٧.

٩ ـ ينبغي أن يعمل المانحون مع الإصلاحيين الملتزمين حيثما أمكن معرفة هُويتهم داخل الدولة. عليهم أن يشدوا على أيدي الوزراء أصحاب التوجه الإصلاحي ورؤساء الوكالات ومحافظو الأقاليم، وذلك ليس فقط من خلال توفير الموارد والإمكانات التقنية، ولكن بمساعدتهم في كفاحهم السياسي «للتعرّف إلى الرابحين والخاسرين الرئيسيين، ولتطور بناء التحالفات واستراتيجيات التعبئة وتصميم حملات الدعاية»[٢٩]. إنك لواجد لا محالة حتى داخل دولة فاسدة موظفين حكوميين شرفاء في سلك القضاء والتشريع والوكالات والأقسام التنفيذية وهم مستعدون للقيام بالأشياء الصحيحة.

١٠ ـ ينبغي الزيادة بشكل خاص في الدعم السياسي لإصلاح الحوكمة وبناء الديمقراطية وتوطيد المجتمع المدني، كما ينبغي استثمار نسبة أكبر من العون الإنمائي في قطاع الحوكمة والديمقراطية ـ إن دولاراً واحداً مستثمراً في تحسين الحوكمة ـ بجعلها أقدر وأنجع وأكثر استجابة لحاجات الجماهير وعرضة للتمحيص والدعم الشعبي، وأكثر نزاهة وشفافية ومسؤولية في معالجة التمويل الشعبي وأكثر احتراماً للقانون. سوف يساهم (أي الدولار) في التنمية الاقتصادية أكثر من دولار ينفق في أي قطاع آخر. ولا يوجد قطاع أكثر تأثيراً منه ثمة حجج ـ كما أشير إلى ذلك في الفصل الرابع ـ على أن زيادة مستوى الديمقراطية ومساعدة الحوكمة يتولد عنهما تحسين في مستويات الحرية والديمقراطية مع مرور الزمن[٣٠]. وفي الحالات التي لا يمكن السيطرة عليها، فإن إنتاج طلب الديمقراطية من خلال دعم المنظمات المستقلة والجماعات ذات المنفعة والحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام والجامعات والخبراء قد تكون الفرصة الرئيسة للسير بالتنمية قُدماً.

١١ ـ ينبغي للمانحين أن يستعدّوا لزيادة لا يستهان بها في شتى مستويات العون الإنمائي ولكن شريطة تحسن الحوكمة، وهذا ما سوف يمكّن بلداناً أكثر من ضخّ المساعدة في التنمية.

---

(٢٩) Derick W. Brinkerhoff, "Assessing Political will for Anti-Corruption Efforts: An Analytical Framework," *Public Administration and Development*, vol. 20 (2000), p. 249.

(٣٠) Steven E. Finkel, Aníbal Pérez-Liñán, and Mitchell Seligson, "Effects of U.S. Foreign Assistance on Democracy Building: Results of a Cross-National Quantitative Study," Final report to USAID, 12 January 2006, p. 83, <http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governmance/publications/pdfs/impact_of_democracy_assistance.pdf>.

خلال عقود عديدة، نادى دعاة الديمقراطية الدول الصناعية أن تحول على الأقل ٠,٧ في المئة من إجمالي الدخل القومي (GNI) سنوياً إلى العون الإنمائي الرسمي، ولقد التزمت الدول الثرية بهذا الهدف في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٠م[٣١]. (لكن) معظم الدول الصناعية تباطأت عن هذا الهدف، وخاصة الولايات المتحدة التي قدمت ما بين ٠,١ و٠,٢ في المئة فقط من إجمالي دخلها القومي على شكل مساعدة، وفي عام ٢٠٠٦م لم تُوفِ الدول الاثنتان والعشرون الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) بـ«ما يقارب العشرة ملايين دولار»[٣٢]، واهبة مئة وأربعة مليارات دولار فقط (أي ٠,٣ من إجمالي دخلها القومي)[٣٣]. يتبيّن من خلال هذا التحليل أن الدول الغنية لا تلتزم إلا بنصف أو أقل مما يجب عليها. لقد قدر «جيفري ساكس» أنه لو أمكن زيادة الدعم للدول النامية بمعدل نصف في المئة من دخل الدول الغنية، فباستطاعته وضع حدٍّ للفقر المدقع في العالم بحلول عام ٢٠٢٥م[٣٤]. ولكن ما جدوى زيادة مقدار المساعدة إن لم تكن لأجل التنمية؟

(٣١) UN General Assembly Resolution 2626 (XXV), 24 October 1970, para. 43, <http://www.un.org./documents/ga/res/25/ares25.htm>.

إن الدول الوحيدة التي بلغت ٠,٧ في المئة من مستويات مساعداتها للعام ٢٠٠٦ هي: «السويد، ولوكسومبورغ، والنرويج، وهولندا، والدانمرك». وفي عام ٢٠٠٦م، كان للولايات المتحدة المستوى الأكثر انخفاضاً من الإعانة من حيث نسبة دخلها القومي (٠,١٧)، لكنها كانت المانح الأكبر على الإطلاق، «وتليها المملكة المتحدة، واليابان، وفرنسا، وألمانيا». انظر:

OECD, "Development Aid from OECD Countries Fell 5.1% in 2006," OECD, 3 April 2007, <http://www.oecd.org/document/17/0,2340,en_2649_201185_1_1_1_1,00html>.

(٣٢) Anup Shah, "US and Foreign Aid Assistance," Global Issues (8 April 2007), <http://www.globalissues.org/TradeRelated/Debt/USAID.asp>.

(٣٣) "Development Aid from OECD Countries Fell 5.1% in 2006," OECD, 3 April 2007, <http://www.oecd.org/document/17/2340,0,en_2649_201185_38341265_1_1_1_00.,1html>.

يمثل هذا الرقم انخفاضاً بلغ ٥ في المئة بالنسبة إلى عام ٢٠٠٥م، ولكن كان ذلك راجعاً بالأساس إلى المستويات العالية بشكل استثنائي التي عرفتها الديون لغوث العراق ونيجيريا ذاك العام.

(٣٤) Sachs, *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*, pp. 298-299.

لقد قدر بشكل أدق المجهود الضروري ما بين ١٣٥ مليار دولار و١٩٥ مليار دولار (بحسب قيمة الدولار التي عرفتها سنة ٢٠٠٣) سنوياً لمدة عقد من الزمن، ممثلة بذلك «نسبة تقدر ما بين ٤٤ إلى ٥٤ في المئة من الناتج القومي الإجمالي للدول الغنية كل عام خلال العقد القادم» (ص٢٩٩)، لكن ما دامت الحصة المهمة لمستويات الإعانة الحالية تدخل ضمن تخفيف عبء الديون وبعض الحصص عادت على شكل تسديد دين، فإن ذلك يتطلب على ما يبدو تدفقات مالية مضاعفة على شكل شبكة إعانات.

إن الدعم الأمريكي الخارجي ليتحرّك جزئياً وببطء في اتجاه انتقائية أكبر ومن خلال مبادئ إصلاح عوني أخرى، ولكن هذا لا يكفي قمة مجموعة الدول الثماني الأكثر تصنّعاً (G8) لعام ٢٠٠٥م. تعهد المانحون الرئيسيون بمضاعفة العون لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠م كجزء من التزام تخيلوا من خلاله «مضاعفة حجم الاقتصاد الأفريقي قبل عام ٢٠١٥م»؛ «لانتشال عشرات الملايين من الناس من مستنقع الفقر كل عام»، ولتحسين الصحة العمومية بشكل مؤثر، و«إنقاذ ملايين الأنفس كل عام» و«إنهاء الصراع في أفريقيا». غير أن تلك التعهدات قد بنيت على أساس التزام الدول الأفريقية بمجهودات عالية في الاستثمار في «الحوكمة الجيدة والديمقراطية والشفافية»(٣٥). وبعد مرور عامين لم ينجز أي من الطرفين حصته من الصفقة، وهذا راجع جزئياً إلى عدم وجود آليات لمراقبة وتقييم مستقلَيْن.

إنه عندما تضع الدول المؤسسات موضع ضمان المسؤولية والشفافية والحرية، حينئذٍ فقط يكون التأثير ممكناً بشكل كاسح «للميثاق العالمي لإنهاء الفقر» كما يراه ساكس. حينها سوف يكون من المنطقي وضع المقترحات موضع التنفيذ لمضاعفة المساعدة (بعبارات بسيطة) والالتزام بها خلال فترة أطول (عقد من الزمان مثلاً) لتمكين «وتخويل» الزيادة وجعلها أكثر توقعاً (كي لا تعرقل أو توقف عجلة الاستثمار)(٣٦).

## ثالثاً: دور أمريكا المحوري

في الأعوام الأخيرة، أدخلت إدارة «جورج بوش» الابن الإصلاحات الصعبة المنال في سياسة المساعدة الخارجية الأمريكية منذ تمرير وثيقة المساعدة الخارجية عام ١٩٦١م؛ فتضاعفت المساعدات إلى أقصى الحدود خلال عقود. وبينما خُصّص قدر من المساعدات إلى حلفاء أمريكا في «الحرب الشاملة على الإرهاب» مثل العراق، وباكستان، كانت هناك

---

(٣٥) Chair's summary, Gleneagles Summit of the Group of 8 (G8), 8 July 2005, <http://www.g8.gov.uk.servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=page&cid=1119518698846>.

(٣٦) Sachs, Ibid., pp. 276 - 277.

لقد أوصى كذلك بحكمة بأن يجعل المانحون الوفرة في تدفق الإعانة «منسجمة» حتى يتسنى للدول الفقيرة التعامل مع مجموعة واحدة من التطلعات المنسقة للمانح.

مساعدات كبيرة تدعم برامج أخرى مثل خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة من الإيدز. وخلال ولاية بوش الثانية، طبقت إدارته إصلاحاً طموحاً بشأن تدفق المساعدات، بحيث وضعتها تحت التصرف الإداري لسلطة واحدة، واستحدثت مديراً جديداً مكلفاً بالمساعدة الخارجية، ويحمل مهمة مزدوجة تتمثل في إدارة الوكالة الأمريكية للتنمية ونائب كاتب الدولة. ومع ذلك، تبقى هذه الإصلاحات جزئية وتعاني ضعفاً في التنسيق.

ويتمثل نظرياً إبداع الإدارة الأكثر أهمية، في تأسيس حساب تحدي الألفية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤م، ويعد محاولة لتقعيد «الانتقائية». وقد كان حساب تحدي الألفية موجهاً لإحداث زيادات مهمة في المساعدة على التنمية تستفيد منها الدول ذات الدخل المنخفض، بحيث تتنافس بشأنها انطلاقاً من ثلاثة معايير: **الحكم بالعدل** (من خلال منح الحريات، وسيادة القانون ومراقبة الفساد)؛ **والاستثمار في الشعب** (خاصة الصحة والتعليم الأساسيْن)؛ **وتعزيز الحرية** الاقتصادية. ولقياس هذه المعايير يُستخدم ستون مؤشراً متاحاً بشكل علني، معتمَداً لدى وكالات مستقلة مثل بيت الحرية، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية[٣٧]. وبهذا، تتم عملية تقييم الدول المترشحة على أساس الأهلية والكفاءة بشكل معقول[٣٨].

وكما لاحظ ذلك «ستيفن راديليت»، اصطدم حساب تحدي الألفية في

---

(٣٧) من أجل الاطلاع على قائمة المؤشرات الستة عشر ووصفها (إضافة إلى مؤشرين تكميليين) وعلى مناقشة العملية الانتقائية، انظر:

<http://www.mcc.gov/selection/indicators/index.php>.

تمت مناقشة كل المؤشرات الستة المتعلقة «بالحكم بشكل عادل» واستخدامها في هذا الكتاب، مثل مقاييس بيت الحرية لحقوق الإنسان والحريات المدنية، ومقاييس مؤسسة البنك الدولي لسيادة القانون والسيطرة على الفساد. كما تم قياس الاستثمار في الشعب انطلاقاً من النفقات العامة على الصحة والتعليم الأساسين، ومعدلات إتمام البنات لمرحلة الدراسة الابتدائية، ومعدلات الحصانة، بينما برزت الحرية الاقتصادية في مقاييس من قبيل الجودة المنظمة وعدد الأيام التي يستغرقها البدء بمشروع ما.

(٣٨) انظر هذه النتيجة، في: Steven Radelet, "The Millennium Challenge Account in Africa: Promises vs. Progress," Testimony Before the House Committee on Foreign Affairs, Subcommitte on African and Global Health, 28 June 2007, p. 3, <http://foreignaffairs.house.gov/110/rad062807.html>

وتقترح بعض التقييمات أن الأحكام السياسية قد تدرج في القرارات الأخيرة، ولكن يقتصر الأمر فقط على دول مؤهلة أو قريبة من ذلك.

سنواته القليلة الأولى بعقبات شديدة، لكنه حقّق تقدماً في الدفع بمساعدة الولايات المتحدة في هذا الاتجاه الملحّ بشكل مستعجل. ولم تكن الجهود في مستوى التطلعات. وبينما كان يهدف حساب تحدي الألفية إلى إنفاق خمسة مليارات دولار من المساعدة الإضافية كل عام بحلول ٢٠٠٧م، بحيث خصص خلال الأربع سنوات الأولى ما يفوق مجموع مقداره بقليل ستة مليارات دولار، وخلال العام المالي لسنة ٢٠٠٨م، طلب حساب تحدي الألفية ثلاثة مليارات دولار، خاضعة لاقتطاع الكونغرس، ومع ذلك فبتركيز هذه الأموال الجديدة على عدد قليل من الدول «الذين أظهروا التزاماً قوياً بسياسات تنموية خالصة»، يُولِّد حساب تحدي الألفية منحاً ضخمة للدولة كفيلة بتحقيق تغيير حقيقي. علاوةً على ذلك، يسمح حساب تحدي الألفية لهذه الدول المستقبلة للمنح بتحديد أولوياتها الخاصة بها بشأن كيفية استخدام المساعدات ولو أن ذلك يتطلب استشارة مجتمعية. في هذه العملية الجديدة، يتم تجاوز بعض من البيروقراطية المملة في الإعانة التقليدية، وتدرك الدول المستقبلة للمساعدات أنها محاسبة عنها[٣٩].

عملياً، بدأ حساب تحدي الألفية يستجمع قواه على الرغم من الانتقادات الموجهة إليه. لقد كانت عملية انتقائيته شفافة وذات مصداقية بما فيه الكفاية، فأثارت اهتمام مانحين آخرين، وبثت تحفيزات في الجهات التي تتوق إلى استقبال هذه المساعدات. وفي الدول المستقبلة ظلت شركة تحدي الألفية «دائماً في مقدمة» من يعملون على تيسير «المشاركة الواسعة» بين الحكومة، والمجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص في «تحديد الأولويات وتوجيه المشاريع والبرامج». وتذهب المساعدات بالأساس إلى الدول الفقيرة جداً ـ سبع من أصل ثلاث عشرة ممن وقعت اتفاقيات مع شركة تحدي الألفية تنتمي إلى أفريقيا، وتمثل «أكثر من ٦٠ في المئة من مجموع تمويل هذه الشركة» ـ وتهدف المساعدة الجديدة إلى تجاوز بعض العقبات الأكثر سوءاً أمام تنمية عادلة في أفريقيا من خلال رفع الإنتاجية الفلاحية»، وتنمية المجتمعات القروية، وبناء الطرقات وبنيات أخرى مطلوبة بشكل ملح[٤٠].

(٣٩) Radelet, Ibid., pp. 2 - 3.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٤.

ومع ذلك، لا يخلو حساب تحدي الألفية من عيوب مفاهيمية وإجرائية: يتم تصنيف الدول من خلال منحنى، ويشكل التقدم السياسي نحو الديمقراطية والمحاسبة مجرد معيار من بين المعايير الثلاثة[٤١]. ونتيجة لذلك، إن الدول الواحدة والأربعين التي كانت مرشحة مع حلول منتصف العام ٢٠٠٧م، للظفر على الأقل بمساعد «محدودة» يصرفها حساب تحدي الألفية، تضمّ على الأقل ثمانية أنظمة شمولية، ونظاماً واحداً على الأقل (في أوغندا) الذي تشهد حوكمته تدهوراً مقلقاً[٤٢]. كما تعرف الديمقراطيات الموجودة على هذه القائمة (مثل الفليبين والسينغال) تراجعاً في مستوى الحوكمة، وتقع بعض الدول (مثل الموزمبيق وجورجيا) في منطقة رمادية من التعددية السياسية المحدودة، ويعج بعضها الآخر (مثل كينيا، وألبانيا، وجمهورية قرغيزستان) بالفساد المستفحل والمحاسبة الأفقية الضعيفة. ومن دون أن ترقى هذه الدول إلى معايير مناسبة للغاية - تتمثل في حصولها على قضاء مستقل من حيث البنية، وإعلام حر، ومجموعة حقوق ذات مصداقية ووكالات مستقلة لمراقبة الفساد والسيطرة عليه ومعاقبة مرتكبيه - يبقى الوعد الذي قطعه حساب تحدي الألفية بعيد التحقق.

وبمجرد أن ترقى الدول إلى مستويات عالية من الحوكمة، يكون على الكونغرس تمويل البرنامج بشكل كامل بحسب هدفه الأصلي بمبلغ يقدّر بخمسة مليارات دولار سنوياً. حتى وإن قام حساب تحدي الألفية بذلك، فإنه لن يقدّم إلا قسماً من مجموع الميزانية المخصصة للإعانة الخارجية التي تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية والبرامج المذهلة في الدولة، والدفاع، والفلاحة، والعمل، وأقسام العدالة، ووزارة المالية، وبعض الوكالات

(٤١) Larry Diamond, "Promoting Real Reform in Africa," in: Emmanuel Gyimah-Boadi, ed., *Democracy Reform in Africa: The Quality of Progress* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2004), pp. 287 - 288.

(٤٢) وللاطلاع على قائمة الدول المستفيدة من شركة تحدي الألفية، انظر:
<http://www.mcc.gov/countries/index.php>.

ومن أصل ٤١ دولة، لم تُقصَ إلا غامبيا من المساعدة. والدول التي أحسبها ديمقراطية هي تلك المعتمدة من قبل بيت الحرية (انظر الجدول الرقم (٥) في نهاية هذا الكتاب)، لكن تذكر أن بعض مراقبين من أمثال «ستيفان ليفيتسكي» و«لوكان واي» يعتبرون مثلاً أنظمة الموزمبيق، والنيجر ومالاوي أنظمة شمولية انتخابية.

الأخرى التي قد تصل إلى اثنتي عشرة وكالة. وتابعت إدارة بوش الإصلاح المتأخر للجهاز بأكمله، إلا أن «ضرورة إصلاحات أكثر عمقاً تبقى أمراً ملحاً»(٤٣). إن العمل التنفيذي غير مناسب، وعلى الكونغرس ـ باعتباره شريكاً كاملاً ـ تحيين وثيقة المساعدة الخارجية لعام ١٩٦١م بشكل شامل وتعديلاتها، وقوانينها وتخصيصاتها المالية المتعاقبة التي خلقت «٣٣ هدفاً مختلفاً، و٧٥ مجالاً يحظى بالأولوية، و٢٤٧ توجيهاً» يتسع لألفي صفحة حول التشريع(٤٤). إن التعاون الشامل أمر ملح عبر الوكالات الحكومية الأمريكية العشرين تقريباً التي تمنح الإعانة الخارجية. وبخلق قسم استشاري للتنمية الدولية وإعادة الهيكلة، تستطيع الولايات المتحدة إدارة برامج متنوعة بشكل أكثر فاعلية، وتستطيع أيضاً تأسيس مؤسسة رائدة ومتميزة تشرك مانحين آخرين في جهود الإصلاح. كما يستطيع هذا القسم بناء المعرفة المهنية والموارد على المدى الطويل ـ والقدرة على نشر سريع للخبرة المدنية ـ التي سنحتاج إليها في العقود القادمة لإعادة بناء الدول التي مزقتها الحرب والدول المفلسة(٤٥). وتستطيع المساعدة في توسيع هيئة الموظفين وتنميتهم للتمكن من إدارة مباشرة للمنح، والحد من الاعتماد على الشركات ذات الهدف الربحي من وراء تقديم الإعانة، ورقابة أكثر فاعلية، وتفاعلات أكثر كثافة مع مستقبلي الإعانة المحتملة في الحكومة والمجتمع المدني على

---

(٤٣) Radelet, "Foreign Assistance Reforms: Successes, Failures, and Next Steps," p. 1.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٣ ـ ٤. إن التخصيصات المالية توجيهات قانونية تستلزم إنفاق مبالغ محددة من المال من أجل غايات محددة، ومن ثمّ تقليص المرونة الإدارية وإصدار الأحكام. وينصح «راديليت» أيضاً بتعزيز ميزانية الإعانة الخارجية في حساب واحد، وتقوية الرقابة والتقييم بشكل كبير. ولست متيقّناً من واقعية إقحام المساعدة العسكرية بشكل بحت في هذا الإطار المندمج، ولكن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى مساعدة الولايات والدول، فهو أمر ممكن. وكما لاحظ «راديليت»، أن خطة إدارة «بوش» الإصلاحية مثل تلك التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٧م، لم تجلب إلا ٥٥ في المئة من تدفق المساعدات الأمريكية في ظل إدارة مدير المساعدة الخارجية؛ وتبقى ١٩ في المئة بحوزة البنتاغون، و٢٦ في المئة بحوزة وكالات أخرى، (ص٥).

(٤٥) لقد قمت بنشر هذه الفكرة في: Larry Diamond, "Promoting Democracy in Post-conflict and Failed States: Lessons and Challenges," *Taiwan Journal of Democracy'* vol. 2, no. 2 (December 2006), p. 113, and Larry Diamond and Michael McFaul, "Seeding Liberal Democracy," in: Will Marshall, ed., *With All Our Might: A Progressive Strategy for Defeating Jihadism and Defending Liberty* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006), p. 65.

ونصح راديليت بإنشاء قسم جديد للتنمية الدولية.

حدٍّ سواء[٤٦]. وبتركيز استراتيجية منقحة ومتماسكة على تعزيز التنمية والحرية، سيكون من الممكن الظفر بدعم شعبي من أجل الزيادة القوية والواسعة في الإعانة الخارجية للولايات المتحدة، خاصة إذا كانت تلك الإعانة موجهة إلى بلد تستجمع الإرادة السياسية لاستخدامها استخداماً فعّالاً. إن ما نحتاج إليه هو «الحب الصارم» الذكي، وليست الالتزامات التي تضاهي التبعية المشتركة عندما يصبح النظام الشمولي مدمناً على الإعانة الخارجية.

## رابعاً: السياسة الخارجية من أجل تحقيق الديمقراطية

إن المساعدتين السياسية والتنموية هما مجرد أداتين من أصل العديد من الأدوات التي تملكها الولايات المتحدة ودول قوية أخرى لتعزيز الديمقراطية حول العالم والدفع بها نحو الأمام. وكما شاهدنا ذلك في الفصلين الخامس والسادس، يمكن للسياسة الخارجية أن تفعّل أدوات وحوافز ـ مثل المساعدة العسكرية، والدبلوماسية، والضغط المعنوي، والعلاقات التجارية، وحوافز الاستثمار الخارجي والروابط المجتمعية والاستخباراتية ـ لتأطير شخصية الولايات وسلوكاتها. كل ذلك يمكن أن يوزَّع لحثّ الأنظمة الشمولية على تحرير الأنظمة الديمقراطية الناشئة وتشجيعها على احترام المبادئ الدستورية.

وغالباً ما تكون أهداف السياسة الخارجية متعارضة عملياً، وكثيراً ما يكون للأنظمة الشمولية نفوذ قوي تسخّره ضد القوى الخارجية، خاصة إذا كان النظام مصدراً أساسياً للنفط أو دولة في خط المواجهة بخصوص «الحرب الشاملة على الإرهاب». لكن بكل أسى، ثمة ما يجذبنا إلى منطق الحرب الباردة، أيام شعرت الولايات المتحدة بأنها مجبرة على تبنّي الدول الشمولية في صراعها ضد الشيوعية. ومن اللافت للانتباه أن يلاحظ المرء مقدار الشبه الموجود بين العالم في المرحلة الراهنة وبين العالم الذي كان موجوداً منذ ثلاثة أو أربعة عقود مضت لو استبدلنا كلمة شيوعية بالإرهاب

(٤٦) شهدت الوكالة المالية للتنمية تراجعاً بنسبة ٣٥ في المئة في طاقمها المهني من الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٠م. انظر: Halperin, Siegle, and Weinstein, *The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace*, pp. 167-168.

الإسلامي الراديكالي. وحتى حينما يكون من غير الواضح تماماً الجهة التي يتصارع النظام معها ـ كما هو الحال بالنسبة إلى نظام برويز مشرف في باكستان والملكية في العربية السعودية ـ فإن صناع القرار في الولايات المتحدة يشعرون بالذعر مما يضطرهم إلى منح المساعدة العسكرية الضخمة، كما هي الحال بالنسبة إلى باكستان التي استفادت أيضاً من المساعدة الاقتصادية(٤٧). ولإيجاد التوازن بين تعزيز الحرية ومحاربة الأيديولوجيات العنيفة، سيتطلب ذلك عقولاً ذكية وأعصاباً قوية، ومع ذلك سيلتقي الهدفان في نقطة واحدة على المدى الطويل، وأما على المدى القصير فثمة دروس نستخلصها من الحرب الباردة التي قد تفيدنا حالياً.

ضرورة شن حرب شعواء من أجل الأفكار الديمقراطية. لا تقتصر الدبلوماسية فقط على العلاقات بين الدول، بل تمتد أيضاً إلى ربط المجتمعات. ويمكن للبثّ الإذاعي الدولي القيام بدور حاسم في إخبار الناس بما يحدث في العالم، وفي إثارة نقاش صادق ومفتوح، والتشجيع على المبادئ الديمقراطية وقيمها، ومنح القوى الديمقراطية أملاً وإلهاماً. ومن أجل خلق جو من الصدقية، لا بد للمحطات الإذاعية التي تنشر الديمقراطية سواء كانت شبكة صوت أمريكا (Voice of America) أو برامج وطنية مثل راديو «فاردا» الناطق باللغة الفارسية، من أن يكون لها جهاز تحرير مستقل لنقل الأخبار على نحو موضوعي، وتقديم آراء مختلفة بما في ذلك الآراء التي تنتقد أمريكا؛ إذ لا شيء ينقل الفكرة الديمقراطية التي تنشدها الولايات المتحدة بقوة مثل استعدادها لإذاعة النقد الذي يستهدف سياستها والتسامح معه. وعلاوةً على ذلك، على المانحين دعم ترجمة الأعمال الفلسفية والتجريبية حول الديمقراطية إلى لغات متعددة، بما في ذلك المناقشات المعاصرة. وفي عصر الإنترنت، لا بد للأعمال الكلاسيكية

---

(٤٧) منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، تاريخ الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، تلقت باكستان حوالى ٥ مليارات دولار من صندوق دعم دول التحالف قدمها البنتاغون على شكل مساعدة من دون أية متابعة أو توثيق لكيفية ترشيد هذه الأموال. وأصبحت باكستان المستفيد رقم ٣ من المساعدات والتدريبات العسكرية الأمريكية بعد إسرائيل ومصر اللتين ظلتا في مركز الصدارة منذ زمن طويل ـ حتى عندما كانت القاعدة بكل تأكيد تؤسس لنفسها مكاناً جديداً آمناً على الأراضي الباكستانية. انظر: "Billions in Aid, with No Accountability, Center for Public Integrity," 31 May 2007, <http://www.publicintegnity.org/MilitaryAid/report.aspx?aid=877>.

حول الديمقراطية التي تمس الميدان العام من الاستفادة منها مجاناً وعلى نحو واسع[٤٨].

يمكن للترابطات المجتمعية أن تخلق روابط سياسية في آخر المطاف. للظفر بمعركة الأفكار، لا بد من إشراك المجتمعات بشكل مباشر عبر شبكة من التبادلات التربوية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والعلمية. ولا بد من استقبال الطلبة الأجانب مرة أخرى وبشكل متزايد في الجامعات الأمريكية. وينبغي استخدام التجارة والاستثمار لنشر هذه الروابط. بينما ينبغي منع التنازلات لتجنب مكافأة الأنظمة الشمولية السيئة وإضفاء الشرعية على وجودها، يبقى الانحياز إلى فتح المجتمعات المغلقة وربط مواطنيها ـ بمن في ذلك رجال أعمالها ـ بمواطنينا.

إخلاص النية بشأن تقارب المصالح يكسب المصداقية. واحد من الأسباب التي أدت إلى انهيار صورة الولايات المتحدة في العالم يتمثّل في اعتبار الأمريكيين شعباً منافقاً، يفضل الديمقراطية وسيادة القانون عبر العالم ما دام لا يقيد على الإطلاق طريقة الولايات المتحدة في العمل داخله. على أمريكا أن تظهر احتراماً أكبر للقانون على الصعيد العالمي، وبتعبير وثيقة إعلان الاستقلال «الاحترام الحق لآراء البشرية»، بما في ذلك الانخراط في معاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب، وإغلاق مركز الاعتقال «بغوانتنامو» غير القانوني، والالتحاق بمحكمة الجنايات الدولية (ICC). وبطبيعة الحال، لا يمكن لقوة عظمى أن توجد انطلاقاً من إيمانها بالديمقراطية وسيادة القانون، وإنما لها أيضاً مصالح استراتيجية تعمل من أجلها، تتطلب أحياناً تعاوناً مع الأنظمة الشمولية، لكن إدراك الصراعات عوضاً عن الادعاء بالقضاء عليها يمكّن السلوك الأمريكي من الحصول على مصداقية أوسع. وقد تحتاج حكومة الولايات المتحدة إلى السعي لبلوغ مصالح أمنية متبادلة مع الأوتوقراطيين؛ مثل مشرّف في باكستان، وحسني مبارك في مصر، لكنها

(٤٨) من اللغات التي تحتل الصدارة في الصراع من أجل الديمقراطية هي الصينية، والروسية، والعربية، والفارسية، لكن لا بد لهذه الترجمات من أن تكون ذات جودة عالية، ولا بد من تنسيق الجهود لتقييم ما تم التوصل إليه من قبل. عندما اشتغلت مع السلطة الائتلافية المؤقتة في العراق عام ٢٠٠٤م، وجدت مجموعات ديمقراطية مختلفة تترجم الأعمال الكلاسيكية نفسها حول الديمقراطية إلى اللغة العربية، وبعض الترجمات مشكوك في مراقبة جودتها.

ليست مطالبة بتسميتهم ديمقراطيين أو تثني عليهم لقاء إصلاحات جوفاء. واقترح «مورتون هالبيرين»، وهو مدير سابق للتخطيط السياسي في الخارجية الأمريكية أيام كانت «مادلين أولبرايت» وزيرة خارجية، و«جوزيف سيغل»، و«مايكل وينشتاين» (اللذين اشتركا معه في كتابة الكتاب)، بشكل حكيم، أنه تستلزم الاعتبارات الأمنية من الولايات المتحدة أن تقدم مساعدات خاصة إلى حكومة شمولية، على الرئيس أن يعلن (وإذا دعت الضرورة يجدد سنوياً)، «ضمان حق التنازل» عن المساعدات، ويسحب التمويلات من حسابات الأمن القومي - وليس من الإعانة التنموية - ويضع وقتاً محدداً للإعانة الخاصة، ويشير إلى الإصلاحات السياسية التي تحسّن العلاقات[٤٩].

يحتاج الديمقراطيون والمدافعون عن حقوق الإنسان إلى دعم المجتمع الدولي. في كل بلد شمولي، ينبغي أن يملك السفراء والزائرون من القادة من الدول الديمقراطية، قائمة بأسماء السجناء السياسيين والمنشقين الحركيين، والأقليات، وأن يعملوا جاهدين من أجل الضغط باستمرار على إطلاق سراحهم ومعاملتهم معاملة جيدة[٥٠]. وفي بلدان إسلامية، ينبغي أن تضم هذه القائمة الإسلاميين الذين يلتزمون بالقواعد الديمقراطية، وينبذون أساليب العنف، ولم يدانوا في أي نشاط إرهابي. «إن للكلمات أهميتها القصوى، وتستطيع استعمالها في إدانة القمع ودعم القوى الديمقراطية وإلهامها»[٥١].

ينبغي للدول الديمقراطية في العالم أن تتحد لتعزيز الديمقراطية والدفاع عنها. لقد انتهت الأيام السهلة للتوسع الديمقراطي في التسعينيات، واستعاد النظام الشمولي نشاطه، وأصبح مرناً في الفترة الأخيرة، وصارت التحديات لنشر الحرية والدفاع عنها أكثر تعقيداً الآن. إن بإمكان سياسة خارجية مؤثرة ومتعددة الأطراف أن تعزل الدول الشمولية المتمردة وتصعّد من الضغوط عليها إلى أقصى الحدود، وتدافع عن الديمقراطيات المهددة بالانقلابات، وترفع من معنويات الديمقراطيين الحركيين. وكما هو الشأن

---

(٤٩) Halperin, Siegle, and Weinstein, Ibid., pp. 193 - 195.

(٥٠) أنا مدين «لمايكل ماكفول» لتشديده على هذه الفكرة بفصاحة وباستمرار (والعديد من الأفكار الأخرى ذات الصلة التي اشتركنا في صياغتها) في كتاباته وتدخلاته.

(٥١) McFaul, "Seeding Liberal Democracy," p. 59.

بالنسبة إلى تدفق المساعدات، فإن الحوافز الدبلوماسية لبلوغ الديمقراطية أو الحفاظ عليها تبقى دائماً أكثر فاعلية عندما تخضع للتنسيق بين الديمقراطيات الراسخة.

وأخيراً، لا بد من أن يكون لسياسة خارجية ما تدعو إلى الديمقراطية، أفق على المدى البعيد، ونظرة استراتيجية شاملة، ومجموعة من التكتيكات المرنة. لن يصير العالم برمّته ديمقراطياً في غضون عقد من الزمن، أو حتى في غضون عقدين. إن الصراع من أجل تقدّم الحرية وتعزيزها في العالم مهمة أجيال، ويتطلب ذلك حساً من الواقعية، وحساً من التفاؤل، وتحليلاً دقيقاً لآفاق الديمقراطية المختلفة، وتقييماً دقيقاً للتكتيكات المختلفة لإشراك أنظمة محددة. لا بد من مبادئ موحدة وأهداف محورية، لكن يبقى كل بلد مميزاً، ولا بد من أن تكون الاستراتيجيات الداعمة للتنمية الديمقراطية محددة بحسب المكان والزمن.

## خامساً: السياق الإقليمي والدولي

من الاتجاهات الواعدة ظهور قواعد ومبادرات ديمقراطية داخل المنظمات الإقليمية والدولية كما رأينا في الفصل السادس، ولكن للقضاء على التراجع الديمقراطي، سيحتاج الفاعلون الإقليميون إلى أن يتصدروا المواجهة من أجل تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها.

وفي أفريقيا، إن التقليد طويل الأمد للاحترام التام لسيادة الدولة التي في الطريق إلى التآكل. وسيكلف الاتحاد الأفريقي بعض الوقت لمأسسة الإجراءات من أجل الدفاع عن الديمقراطية مثل تلك التي تبنتها منظمة الدول الأمريكية، ولكن للمرة الأولى منذ ولادة الدول الأفريقية الأكثر حداثة في الستينيات والسبعينيات، يدرج فيها الاتحاد الأفريقي انشغالاته بشأن الديمقراطية والحوكمة ضمن جدول الأعمال. وإن الوسيلة الرئيسة للقيام بذلك تتم عبر آلية مراجعة الأقران الأفريقية (APRM) للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٥٢].

---

(٥٢) تم تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠١م.

ومنذ أن أُنشِئت آلية مراجعة الأقران الأفريقية عام ٢٠٠٣م، وهي تعمل بمثابة وسيلة لتحقيق التزام منمّق بحوكمة جيدة. وتقوم بتقييمات ذاتية متطوعة و«مراجعات الأقران» (من لدن خبراء من داخل أفريقيا اختيروا من قبل أفارقة) في مجالات الديمقراطية والحوكمة السياسية، والحوكمة الاقتصادية، والتسيير، والحوكمة المشتركة، والتنمية السوسيو ـ اقتصادية. وعندما تعمل بشكل جيد، تستقبل حكومة منفتحة، ذات عقلية تنموية، عملية مراجعة الأقران، التي تشرك مجتمعها المدني بشكل واسع في عملية التقييم الذاتي، وتنظم حواراً موسّعاً حول مفكرة الإصلاح. وقد تبنّت غانا ـ أكثر من أي دولة أفريقية لحد الآن ـ روح آلية مراجعة الأقران الأفريقية، بحيث اختارت مركز بحث مستقلّ ومختلف للقيام بكل مجال من مجالات التقييم الذاتي، وتجنيد الشعب بشكل فعّال عبر حملة تربوية. ولهذا كانت التقييمات المحصل عليها ذات مؤهلات وشاملة(٥٣).

وبطبيعة الحال، سبق لغانا أن كانت بلداً ديمقراطياً ليبرالياً نسبياً، لكنها الآن تملك خريطة طريق من أجل تحسين أدائها الديمقراطي وتعزيزه. وفي الدول القليلة الأخرى، حيث تم القيام بهذا المسح، صمدت الحكومات أمام الانتقادات الموجهة إلى هذه العملية من المسح والسيطرة عليها، كما حدث في جنوب أفريقيا، أو يبدو أنها أقل قدرة أو استعداداً لأن تستجيب للقضايا المثارة في مراجعة الأقران(٥٤). وبحلول ٢٠٠٧م، التحق تقريباً نصف دول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها ثلاثاً وخمسين دولة، بآلية مراجعة الأقران الأفريقية، وتنتظر معظم هذه الدول استكمال تقييماتها الأولية. ومن دون إصلاح عملية المسح لضمان مشاركة أكبر للمجتمع المدني(٥٥)، وتقييم حرية وسائل الإعلام

---

(٥٣) Steven Gruzd, "Africa's Trailblazer: Ghana and the APRM," South African Institute of International Affairs, 2006, p. 2 - 5, <http://saiia.org.za/images/upload/steve_APRM.pdf>.

(٥٤) Herbert Ross, "Act Now, or History Will Say SA Ruined Peer Review," *Sunday Times* (South Africa), 30/5/2007, <http://www.sundaytimes.co.za/article.aspx?ID=474717>, and Zachary Ochieng, "African Leaders Turning Peer Review into f Fance," *East African* (Nairobi), 10/4/2007, <http://allafrica.com/stories/printable/200704100335.html>.

(٥٥) Ousmane Déme, "Between Hope and Sceptiscism: Civil Society and the African Peer Review Mechanism," Partnership Africa Canada, October 2005, <http://www.saiia.org.za/images/upload/Contents_ACADEMIC-CŠ20and%20the%20APRM.pdf>.

بشكل واضح[٥٦]، وتقليص تدخّل الحكومات في هذه العملية، لن تكون حالات المسح جادة مثل ما كان الحال مع غانا. كما يمكن للمانحين أن يجعلوا من مشاركتهم في هذه العملية شرطاً من أجل مساعدة تنموية رسمية، وهذه طريقة ماهرة لتحسين الحوكمة بما أن الأفارقة أنفسهم، وليس المانحون، من يقوم بالتقييم.

وخلال عدة عقود، طورت منظمة الدول الأمريكية مقاربة إقليمية أكثر وضوحاً للديمقراطية، بما في ذلك إجراءاتها لعقد اجتماع في مواجهة تعليق الديمقراطية أو الإطاحة بها. أما وقد ردت منظمة الدول الأمريكية بشكل جماعي على عدة انقلابات عسكرية وتنفيذية، فإنه بات واضحاً أن قرار ١٠٨٠ والميثاق الديمقراطي، لم يعودا يشكّلان تهديدات فارغة، لكن وسائل الردّ على التهديدات المتزايدة ـ مثل التدنيس المستمر للديمقراطية في ظل نظام «هوغو شافيز» ـ لا تزال تنتظر التطوير. ويقترح أحد المسؤولين في قسم منظمة الدول الأمريكية من أجل الشؤون الديمقراطية والسياسية ـ «روبين بيرينا» السماح لأمين عام المنظمة «وبطلب أو بدون طلب من الحكومة المتأثرة»، بإرسال بعثة مراقبة سياسية لبلد فيه أزمة ديمقراطية أو انهيار ديمقراطي. ولا يسمح لهذه البعثة فقط بجمع المعلومات، و«إخباره الفصائل المتعارضة بمراقبة المجتمع الدولي لسلوكها»، وإنما يوكل لها أيضاً تيسير المفاوضات بين الفصائل لحلّ الأزمة[٥٧].

إن البعثات السياسية المراقبة خطوة مهمة، لكن لا بد أيضاً من قدرة أكثر قوة. وأحياناً ليست المشكلة في الاستقطاب السياسي، بقدر ما هي مشكلة في الشطط في استخدام السلطة من قبل الرئيس المنتخب. وينبغي لأعضاء منظمة الدول الأمريكية أن تستجمع الوسائل والقدرة على إخبار الحكومة المسيئة بأنها ستواجه إدانة وستعلق عضويتها. وبشكلٍ أعمّ، على المجتمعات الديمقراطية أن تطور قدرات مؤسساتية أقوى للكشف عن نقائص

(٥٦) Raymond Louw, "Media, Cornerstone of Democracy, Left Out of APRM," *APRM Monitor*, no. 3 (February 2007), p. 1, <http://www.pacweb.org/e/images/stories/documents/aprm_monitor_3 - web.pdf>.

(٥٧) Rubén M. Perina, "The Role of the Organization of American States," in: Morton H. Halperin and Mirna Galic, eds., *Protecting Democracy: International Responses* (Lanham, MD: Lexington Books, 2005), pp. 154-155.

في حقوق التصويت وإجهاض الحكومة لانتخابات حرة ونزيهة، وتقييد وسائل الإعلام، وانتهاكات القضاء، ومضايقة منتقدي الحكومة وتجنيد العنف ضد المعارضين السياسيين. وبعد تقييم ما إن كان انتهاك ما حدثاً عرضياً أو هي حملة مناهضة للديمقراطية بشكل ثابت، ينبغي للجيران والمنظمات الإقليمية أن تمارس الضغوط المناسبة على المسؤولين. ويجب على الحكومات الديمقراطية أن تكون مستعدة لاستخدام الدبلوماسية، والإعانة، والتجارة، وتعليق العضوية في المنظمة الإقليمية لمحاولة القضاء على التآكل الديمقراطي. كما «ينبغي للهيئات الإقليمية ترسيخ مجموعة من المؤشرات الديمقراطية بالنسبة إلى منطقة ما» لتوجيه مبادرة المراقبة الرسمية(٥٨).

إن فرقة عمل مجلس العلاقات الخارجية لعام ٢٠٠٢م، والتي ترأسته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «مادلين أولبرايت» ووزير الخارجية البولندي الأسبق «برونيسلو جيريميك»، ناصرت رقابة مستمرة أكثر فاعلية للأداء الديمقراطي، بحيث اقترحت أن ينشئ مجتمع الديمقراطيات هذه الآلية «للعمل على مستوى دائم وبناء قدرة مؤسساتية لدعمها»(٥٩). وتقترح فرقة العمل استخدام مجتمع الديمقراطيات «للمساعدة على تقديم مساعدة هادفة لاستئصال تآكل الديمقراطية؛ وأن يستمر مجتمع الديمقراطيات والمنظمات الإقليمية في الاعتراف دبلوماسياً بأي حكومة ديمقراطية تم خلعها على إثر انقلابات. وإن مجتمع الديمقراطيات يتعامل مع التعطيل غير الدستوري للديمقراطية باعتبارها جرائم بمقتضى القانون المحلي والدولي؛ وأن أعضاء مجتمع الديمقراطيات «يتبنّون تشريعاً يمكنهم من فرض عقوبات بشكل سريع، بما في ذلك العقوبات الهادفة - من قبيل حجز الممتلكات وعدم منح التأشيرات - الموجهة إلى مدبري الانقلاب أو المسؤولين المنتخبين المتورطين في الانقلابات الذاتية»(٦٠). لقد ركّزت توصيات فرقة العمل

---

(٥٨) Esther Brimmer, "Vigilance: Recognizing the Erosion of Democracy," in: Ibid., pp. 233 - 258, esp. p. 255.

(٥٩) "Report of the Independent Task Force on Threats to Democracy," Council on Foreign Relations, November 2002, in: Ibid., p. 180, and <http://www.cfr.org/publication.html?id = 5180>.

(٦٠) المصدر نفسه، ص١٨٠ ـ ١٨٥.

بشكل كبير على جعل مجتمع الديمقراطيات هيئة أكثر فاعلية للدفاع عن الديمقراطية وتطويرها. وهذا هدف قيّم، لكن لا تزال الرحلة طويلة.

ومنذ إنشاء مجتمع الديمقراطيات عام ٢٠٠٠م، وهو يقوم أساساً بدور الجمع الرمزي للدول. كان العديد من الدول المشاركة ديمقراطيات مشكوكاً فيها في أحسن تقدير. وشاركت بعض الأنظمة الشمولية بما في ذلك الأردن، والمغرب، والبحرين، وماليزيا، وروسيا، وفنزويلا، بشكل كامل، في حين تم استدعاء دول أخرى ـ مثل مصر، والجزائر، وتونس، وسنغافورة ـ للقاءات باعتبارها مراقبة[٦١]. وبينما تضم المجموعة الملتئمة (وهي نوع من لجنة توجيه) دولاً ديمقراطية مثل الولايات المتحدة، والهند، والمكسيك، تفتقر في الوقت ذاته إلى مشاركة دول ديمقراطية مصنعة رئيسة مثل بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، واليابان[٦٢].

وبما أن مجتمع الديمقراطيات لا يلتقي إلا كل سنتين أو ثلاث سنوات، فهو يفتقر إلى الوسائل المؤسساتية لتطوير المعايير الديمقراطية، ومراقبتها، وتقويتها، كما يفتقر إلى تنسيق مع أكثر من مئة دولة عضو[٦٣]، لكن من حسن الحظ، أن إنشاء سكرتارية دائمة وشبكة في بولندا قد يملأ جزئياً هذا النقص. وعلى العموم، إن مجتمع الديمقراطية يفتقر إلى العمود الفقري بما أن عضويته الواسعة تعيق تقدم المجموعة إلى الحد الأدنى لتصل إلى قاسم مشترك من التراخي. وإذا كانت الأعضاء الديمقراطية الملتزمة غير قادرة على رسم الحدود من خلال إقصاء الأنظمة الشمولية، والمطالبة بعمل جماعي، فإن مجتمع الديمقراطيات ـ الذي يعدّ واعداً من حيث التصور باعتباره حليفاً للدول الديمقراطية ـ سيتلاشى تدريجياً ليصبح فارغاً من محتواه.

وبما أن مجتمع الديمقراطيات ممزوج للغاية، أوصت مجموعة من

(٦١) وبخصوص قائمة الدول التي تم استدعاؤها لحضور مؤتمر ٢٠٠٥م، انظر:
<http://www.cod21.org/Congerences/Santiago/attendees.htm>.

(٦٢) إن المجموعة المجتمعة من الأعضاء الحاليين تضم رأس الرجاء الصالح، والتشيلي، وجمهورية التشيك، والسلفادور، والهند، وإيطاليا، ومالي، والمكسيك، ومنغوليا، والمغرب، والفليبين، وبولندا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة.

(٦٣) التقى مجتمع الديمقراطيات في وارسو عام ٢٠٠٢م، وفي سيول عام ٢٠٠٢م، وفي سانتياغو عام ٢٠٠٥م، وقد حُدّد موعد لانعقاد لقاء في باماكو، ومالي في أواخر ٢٠٠٧م.

مفكري السياسة الخارجية المجتمعية في مشروع «برينستون»، بتأسيس اتفاقية بين الديمقراطيات «لتقوية التعاون الأمني بين الدول الديمقراطية الليبرالية». وينبغي لهذه المجموعة أن تقدم وسائل التحرك ـ وذلك باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية إذا دعت الضرورة إلى ذلك ـ من أجل الدفاع عن الحرية والحفاظ على حقوق الإنسان عندما تخفق هيئات أخرى مثل مجلس الأمن الدولي في القيام بهذه المهمّة[٦٤]. ويقترح مشروع «برينستون» أن يضم جوهر هذه المجموعة الجديدة، الديمقراطيات الراسخة لحلف الناتو. ومع ذلك، يبقى من الصعب تحديد ديمقراطيات أخرى ـ باستثناء القليل مثل أوستراليا، ونيوزيلندا، واليابان، وربما جنوب كوريا ـ ذات حجم أو قوة مهمة تقبل بالانضمام إلى اتفاق يكون هدفه المعلن حشد القوة خارج الأمم المتحدة وتأسيس منظمات إقليمية تتحدى المفاهيم التقليدية للسيادة. ويقترح مشروع «برينستون» توسيع حلف الناتو ليشمل الهند، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، لكن هذه الدول النامية الديمقراطية المؤثرة (وآخرين مثل إندونيسيا والأرجنتين) لها تحفظات منذ فترة طويلة بشأن استخدام القوة في حالة انتهاك السيادة، وبشأن ممارسة القوة من قبل الولايات المتحدة خاصة. وإن المشهد الأفضل على المدى القريب قد يتجلى في تقوية مجتمع الديمقراطيات من خلال جعل عضويتها أكثر انتقائية، ومؤسساتها أكثر قوة، وتحسين قدرة الناتو لحشد القوة بشكل سريع دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان[٦٥].

---

(٦٤) The Princeton Project, "Forging a World of Liberty under Law: U.S. National Security in the 21st Century: Final Report of Princeton Project on National Security," pp. 25 - 26, <http://www.wws.princeton.edu/ppns/report/FinalReport.pdf>.

كان «جون إكينبيري» و«آن ـ ماري سلوتر» مديرين مشتركين للمشروع وكاتبين رئيسيْن لهذا المشروع.

(٦٥) إن إحدى المشكلات التي يعانيها حلف الناتو كما يلاحظ «مشروع برينستون» هي قدرة الدول الصغيرة لاستعمال حق الفيتو في الاستخدام الجماعي للقوة. انظر: المصدر نفسه، ص٢٧، وثمة مشكلة أكثر خطورة تتجلّى في ضعف استثمار الدول الأوروبية في قدراتها العسكرية والوسائل الضرورية لتجنيدها على نحو سريع باستخدام قواعد قوية من الالتزام. وهناك مشكلات أخرى تتعلق بالتنسيق العسكري. ونتيجةً لذلك، تصير قدرة حلف الناتو على وضع خطة لاستخدام القوة خارج أوروبا محدودة، وإن قوات حلف الناتو لم تحارب بشكل فعّال في أفغانستان كما فعلت الوحدات الأمريكية العسكرية الخالصة.

ومتى كان ذلك ممكناً، يصبحُ من المفيد محاولة تفعيل المؤسسات القائمة، وجعلها تعمل بطريقة أفضل. ومن المؤسسات التي تم إنشاؤها مؤخراً بنيّة تطوير سيادة القانون (ومن ثم تعزيز الديمقراطية بشكل غير مباشر)، نذكر محكمة الجنايات الدولية، وهي المحكمة المستقلة التي تم إنشاؤها بمقتضى معاهدة عام ٢٠٠٢م لمحاكمة أشخاص اتُّهموا بالإبادة الجماعية، وبجرائم ضد البشرية، وبجرائم حرب. ويقتصر نطاق سلطة محكمة الجنايات الدولية على البت في جرائم اقتُرفت على أراضي دولة (أو من قبل مواطن تابع لهذة الدولة) صادقت على قانون تأسيسها وتلك التي يحيل مجلس الأمن إلى نطاق سلطتها أو يوافق على هذه السلطة. وبينما يبدو أن معاقبة الجرائم ضد البشرية قليلة الفعالية في تقدم الديمقراطية أو الدفاع عنها، إلا أن وقف أشكال الشطط في استخدام السلطة الأكثر سوءاً يبقى أمراً محورياً لبلوغ الديمقراطية، ولا بد من خلق جوّ عامّ ومشترك لاحترام القانون وتقويته. وإن أي شيء يحسّن من المحاسبة القانونية على المستوى الدولي يخلق بيئة مناسبة للديمقراطية، خاصة عندما تنظم ١٠٤ دولة هذه المؤسسة.

ولسوء الحظ، تبقى الولايات المتحدة واحدةً من الدول الديمقراطية القلائل التي ترفض سلطة محكمة الجنايات الدولية. وبسبب عدم وضع الأمور في نِصابها الحقيقي بادعائها أن الجنود الأمريكيين قد يتعرضون لمقاضاة عشوائية، فإن الولايات المتحدة تضيع فرصة مهمة للدفع قُدماً نحو تطوير الجوّ العام من أجل الحرية عبر سيادة القانون. وليست المحاسبة على جرائم تخصّ انتهاك حقوق الإنسان هي وحدها في خطر، وإنما يمكن أن يساعد خطر المقاضاة على إطلاق العنان للألوية العسكرية والدول في التمادي في الانتهاكات. ويمكن لمحكمة الجنايات الدولية أيضاً تعزيز سيادة القانون داخل الدول، ويستلزم قانونها من الدول تقديم الحرّاس الدستوريين ضد القانون العشوائي أو الانتهاكات[٦٦].

(٦٦) ويمكن لمحكمة الجنايات الدولية أن تباشر القضايا التي لم تبتّ فيها الدول من أجل تحفيزها بشكل فعّال على التحرك في هذا الاتجاه. انظر: William Burke-White, "The International Criminal Court and the Future of Legal Accountability," *ISLA Journal of International and Comparative Law*, vol. 10 (2003), p. 203.

ويمكن أيضاً أن تضيف المحكمة إلى نطاق سلطتها القضائية قضايا التعذيب بالترغيب والمنع، وهي مجموعة محدّدة من «الجرائم ضد الديمقراطية»، التي تشمل «استخدام القوة أو التهديد لخلع حكومة ديمقراطية أو تغييرها أو منع تنصيب حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي». وأي تعديل من هذا القبيل، عليه أولاً «تحديد حق دولي في الديمقراطية التي هي موضوع القانون الدولي»، بل كما برهنتُ على ذلك في هذا الكتاب إن الوسائل الدولية القائمة تمنح هذا القانون[٦٧]. ومع الوقت، قد تطور محكمة الجنايات الدول أيضاً سيادة القانون الشامل، وذلك بمقاضاة جرائم الفساد المفترس الضخم الذي لم تباشره الدول؛ لأن الرئيس، مثلاً، طرف في الجريمة. إن التأثير الإنساني المدمّر لهذا الفساد وسوء الحكم المفرط يقدّمان حجّة دامغة على وضعيته كمجرم ضد الإنسانية[٦٨].

## سادساً: التحدي الخاص للشرق الأوسط

وكما اقترحتُ في الفصل الثاني عشر، تدعو الحاجة إلى استراتيجية خاصة لتعزيز الحرية في الشرق الأوسط العربي وإيران. ولسوء الحظ، إن إدارة «بوش» ضاعفت من الصعوبات في هذه المنطقة من العالم الأكثر صعوبة لتقبل الديمقراطية؛ فاحتراق العراق، وانزلاق فلسطين نحو حرب أهلية، والتهاب العلمانية، ومكاسب الإرهاب، لا يوفر ظرفاً ملائماً لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط. وتملك الولايات المتحدة مفكرة طويلة لاستعادة بعض من مصداقيتها الممزقة في المنطقة. إن جهوداً فعّالة ومتعدّدة الجوانب للتعامل مع أزمات عدم الاستقرار في المنطقة أمر أساسي، لكن على الولايات المتحدة أيضاً أن تُظهر، وبحسّ من التواضع والواقعية، سعيها فعلاً إلى تطبيق ما تدعيه عندما تقول إنها تبحث عن الحرية لكل الشعوب، وإنها مستعدة للعيش مع ما سيترتب عن هذه الحرية.

---

(٦٧) Brian D. Tittemore, "International Legal Resource," in: Halperin and Galic, eds., *Protecting Democracy: International Responses*, pp. 266 and 280.

(٦٨) المصدر نفسه، ص٢٨٢ ـ ٢٩٠. ينبغي لتنقيحات محكمة الجنايات الدولية أن تنتظر على الأرجح إلى غاية أن يصبح قانون المحكمة مفتوحاً على التعديلات في منتصف ٢٠٠٩م، أو قد يتم التوصل إلى ذلك من خلال مفاوضات بشأن معاهدة منفصلة.

إن أحد الإملاءات المبكّرة يقتضي فتح حوار موسّع وأكثر استمرارية بين الأمريكيين، والأوروبيين، والإسلاميين المعتدلين في الشرق الأوسط، كما ينبغي توسيع هذا الحوار ليشمل كل الأفراد والجماعات التي تنبذ العنف علانيةً، وتُدِين الإرهاب، وتتبنّى الديمقراطية على الرغم من أن غايتهم إيجاد دور أكبر للشريعة في الحياة العامة. ومن خلال العودة إلى الأحزاب الإسلامية التي تلتزم بالديمقراطية بشكل واضح، وإلى المبادئ الليبرالية بما في ذلك العلاقات السلمية مع إسرائيل وحقوق المرأة والأقليات الدينية في المساواة، يبقى لزاماً على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ممارسة الضغوط من أجل تمكين هذه الأحزاب من الحق في السلطة عبر خوض انتخابات حرّة ونزيهة. وكما لاحظت فرقة عمل مجلس العلاقات الخارجية عام ٢٠٠٥م، ينبغي للولايات المتحدة عدم «السماح لزعماء الشرق الأوسط باستخدام الأمن القومي ذريعة لقمع المنظمات الإسلامية غير العنيفة. كما يستوجب على الولايات المتحدة دعم المشاركة السياسية لأي مجموعة أو حزب يلتزم بالامتثال لقوانين العملية الديمقراطية وأعرافها»(٦٩).

وبعد ذلك، ينبغي للديمقراطيات الغربية تيسير الاستراتيجيات من أجل مرحلة انتقالية سياسية في العالم العربي تساعد على الرفع إلى الحدّ الأقصى من فرص «الهبوط السهل» من النظام الشمولي إلى الديمقراطية. لا بد من بناء آليات المحاسبة الأفقية من محاكم مستقلة علمانية إلى إدارات انتخابية محايدة تُعنى بمناهضة الفساد، والمحاسبة العامة، ولجان تبحث في شكاوى المواطن. ويُضاف إلى هذا كلّه، مجلس أمن قومي شبه مستقلّ؛ لضمان عدم قدرة حكومة منتخبة ما على تسييس السيطرة على الجيش والشرطة. بينما قد يؤدي ذلك إلى خطر تقويض السيطرة المدنية على الجيش، إلا أنه يمكن أيضاً الحدّ من خطر دمقرطة النخب الراسخة المسيطرة على الحكومة. قد تيسر هذه الاستراتيجية عملية التحول في الأنظمة الملكية العربية، بما في ذلك المغرب، والأردن، والبحرين، والكويت، وقطر؛ لأنه يمكن تعيين

---

(٦٩) *In Support of Arab Democracy: Why and How*, co-chairs, Madeleine K. Albright and Vin Weber; project director Steven A. Cook, Independent Task Force Report; no. 54 (New York: Council on Foreign Relations, 2005), p. 5, <http://www.cfr.org/democratization/support-arab-democracy/p8166>.

ترأس فريق العمل «مادلين أولبرايت» و«فين فيبر» و«كوك» باعتباره مدير المشروع وكنت عضواً في الفريق.

وإشراف آلة الأمن القومي ووكالاته المختصة في المحاسبة الأفقية أن يبقى مع النظام الملكي لبعض الوقت بمثابة مراقب على الحكومة المنتخبة. وثمّة مسار آخر يتجلّى في بناء أحزاب وحركات علمانية، وديمقراطية، وسياسية تستطيع منافسة الإسلاميين بشكل أفضل. ويوجد مسار آخر في المقابل، يتجلّى في تشجيع الأنظمة العربية ومعارضيها، بمن في ذلك الإسلاميون الأكثر اعتدالاً، للتفاوض بشأن مواثيق سياسية تسمح بفترة انتقالية من تقاسم السلطات وبعض الضمانات (مثل حالات العفو التي تسقط الملاحقة القضائية) لحماية مصالح أولئك الذين طُلب منهم تسليم السلطة وممتلكاتهم. وفي سياق حوار تدريجي يشجّع على التفاهم والثقة، أدرك بعض الزعماء العرب «التخلص من المأزق عبر صفقة سياسية» بصفتها «خياراً أكثر جاذبية من ركوب خطر الانقلاب بوساطة ثورة من الثورات»[٧٠].

ينبغي أن تبذل الدول الديمقراطية الغربية جهوداً كبيرة لإشراك الفاعلين الديمقراطيين في المجتمع المدني العربي وتقويته، بحيث يشمل جزءاً من هذا المجهود مساعدة المنظمات غير الحكومية، ومراكز البحث، وحقوق المجموعات النّسويّة وحقوق الإنسان، والغرف التجارية، ونقابات العمال، ولكن بسبب الشكوك المفرطة التي تحوم حول نوايا حكومة الولايات المتحدة وحوافزها، ينبغي لهذه المساعدة أن تصدر بقدر الإمكان عن قنوات غير حكومية، وليس عن الخارجية الأمريكية أو وكالة التنمية الأمريكية، وهذا يقترح الحكمة في جعل مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط لإدارة بوش، منظمة غير حكومية مثل مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية[٧١]. وستعمل الشراكة عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على توسيع مصداقية هذه الجهود وتقليص الشك في أن ذلك «مشروع أمريكي»[٧٢].

---

(٧٠) Steven A. Cook, "Getting to Arab Democracy: The Promise of Pacts," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 1 (January 2006), p. 68.

(٧١) يوصي فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية تحويل معظم الاعتمادات المالية لمبادرة الشراكة في الشرق الأوسط إلى منظمة مستقلة مثل مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية. حالياً، يقع هذا في مسؤولية الخارجية الأمريكية. انظر: *In Support of Arab Democracy: Why and How*, p. 8.

(٧٢) كان ذلك واحدة من عددٍ من الاقتراحات المطروحة من قبل فريق عمل، التي قدّمَها، تم تعيينها من قبل صندوق مارشال الألماني لنسج استراتيجية عبر الأطلسي لتعزيز الديمقراطية في الشرق =

وبشكل عام، ينبغي أن تشجع الديمقراطيات الغربية على تبادلات أكبر مع المنطقة وعلى تمكين الصحافيين العرب والإيرانيين، وزعماء المجتمع المدني، ورجال الأعمال، ورجال القانون، وزعماء الأحزاب من فرص أكثر لخوض التدريب والاستفادة من دراسة متقدّمة. ومن أجل تحسين الأجواء الأمنية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، أصبح الحصول على التأشيرات للقيام بزيارات عملية ومحبطة تستغرق وقتاً طويلاً، خاصة بالنسبة إلى المقيمين في الشرق الأوسط. لا بد للحكومة الأمريكية من الاستثمار أكثر في موظفي القنصلية المسؤولين عن مراجعة طلبات التأشيرة بغية السماح أكثر لمهنيي الشرق الأسط من الدراسة والتدريب في الولايات المتحدة. وكما فعلت خلال الحرب الباردة (وبعدها فعلت بالروسية ولغات أخرى تابعة للمعسكر الشيوعي)، على الولايات المتحدة الاستثمار في تدريب الناطقين بالعربية، والفارسية، والتركية، والباشتونية، والأردية، ولغات أخرى مهمة في «الشرق الأوسط الموسع»، ونشر البث الأجنبي بهذه اللغات، في الوقت ذاته.

لقد قدمت العديد من الأفكار المبتكرة لتعزيز الحرية في المنطقة، ومنها تقييد المساعدة والتجارة التي تتداخل مع المقترحات التي قدمتها آنفاً[٧٣]. وبدلاً من ذلك، يمكن القول إن دعم الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط يحتاج إلى متابعة بما أنه بإمكان طبقة عمّال مستقلّة تقديم بيئة أكثر ملاءمة من أجل الديمقراطية[٧٤]. وانطلاقاً من هذا المنطق، أي شيء يمكن من خلاله تشجيع الدول العربية على جعل الإصلاحات ضرورة للدخول في منظمة التجارة العالمية، ويعمل على جذب الاستثمار الخارجي المباشر سيكون له على الأرجح مضامين إيجابية بالنسبة إلى الديمقراطية السائرة بخطى ثابتة نحو المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، على أوروبا والولايات

---

= الأوسط. انظر: "Democracy and Human Development in the Broader Middle East: a Transatlantic Strategy for Partnership," German Marshall Fund of the United States, Istanbul Paper, no. 1 (25 June 2004), <http://www.gnfus.org/publications/article.cfm?Id=47>.

(٧٣) المصدر نفسه، ص٥، و *In Support of Arab Democracy: Why and How*, p. 8, "supports of conditioning aid, not trade".

(٧٤) *In Support of Arab Democracy: Why and How*, pp. 21 - 28.

المتحدة «أن تعملا مجتمعتين على إتمام ترسيخ كامل لديمقراطية علمانية تركية في الغرب»[(٧٥)]، بما في ذلك دعم محاولة تركيا الدخول في الاتحاد الأوروبي وفي الإصلاحات المستمرة في ظلّ حزبها الحاكم الديمقراطي المسلم الناجح، العدالة والتنمية. وعلى الولايات المتحدة أيضاً دعم إنشاء منظمة تسهر على الأمن على شاكلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، التي تستطيع تقديم ضمانات أمنية بين دول الشرق الأوسط، وتقليص مخاوف العدوان، ووضع حقوق الإنسان على المفكرة الإقليمية[(٧٦)].

وأخيراً، ثمة مواجهة محرجة مع إيران التي تعدّ أخطر بلد في المنطقة على اعتبار محاولتها في الحصول على السلاح النووي وقَسَم رئيسها المتعصب محمود أحمدي نجاد على أن يمحو إسرائيل من الخريطة. ومع ذلك، وبشكل متناقض، يعدّ شعبه الأكثر احتراماً للأفكار الديمقراطية. إن مجرد عزل إيران ومعاقبتها (ناهيك بقصفها) لا يحدث على الأرجح تغييراً في النظام. إن أفضل استراتيجية، زيادةُ التبادلات مع المجتمع المدني الإيراني ومساومة النظام بشكل واسع في الوقت ذاته: بما في ذلك رفع العقوبات الاقتصادية، استعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، ودمج إيران في الدوائر الدولية مقابل التحقق من وقف إيران لبرنامجها النووي، ووقف دعمها للمجموعات الإرهابية، وإقرارها حقوق الإنسان الأساسية، وحق مواطنيها في مراقبة تلك الشروط؛ فكلما كانت مجتمعات مثل إيران منفتحة، كانت حظوظ القدرة على تشجيع الوعي السياسي، وعلى فهم القيم الديمقراطية والمؤسسات، والتعددية المدنية الضرورية لتغيير سياسي أساسي أفضل. ولإشراك الشعب الإيراني وتشجيع هذه العمليات تدعو الحاجة إلى سفارة في طهران[(٧٧)].

---

(٧٥) Ronald D. Asmus [et al.], "A Transatlantic Strategy to Promote Democracy in the Broader Middle East," *Washington Quarterly*, vol. 28, no. 2 (Spring 2005), p. 16.

(٧٦) Michael McFaul, Abbas Milani, and Larry Diamond, "A Win-Win U.S. Strategy for Dealing with Iran," *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 1 (Winter 2006 - 2007), p. 128.

(٧٧) المصدر نفسه، ص١٢٦ ـ ١٢٨.

## سابعاً: تكنولوجيا التحرّر

يعدّ نمو التكنولوجيات التي توفر للأفراد والفاعلين غير الحكوميين التمكين، من بين الأبعاد الأكثر أملاً في الصراع من أجل حرية الإنسان والمشاركة السياسية؛ فالهواتف الخلوية، والرسائل الإلكترونية، والإنترنت، تزيد من السرعة التي تمكّن الأفراد من تنظيم أنفسهم من أجل تغيير اجتماعي، لتبشر بميلاد ما أسماه «توماس فريدمان»: «الأفراد ذوو القوة الخارقة»[(٧٨)]. ولسوء الحظ، إن ما يمكن أن يمكّن الفاعلين المدنيين من الدفاع عن حقوق الإنسان يمكن أن يمكّن الإرهابيين أيضاً. لقد وجدت الدول الشمولية طرقاً لمراقبة الاستعمال المستقل للتكنولوجيا من قبل المواطنين الذين يبحثون عن حرية أكبر والتضييق عليه. ومع ذلك، ثمّة سبب يدفعنا للاعتقاد أن المساهمة الشبكية للتكنولوجيا هي أمر إيجابي بشكل قوي وستظل كذلك فيما يُستقبل من الزمن، وتوجد أشياء يمكن القيام بها لنشرها.

إن مزج أدوات الاتصال النقالة، و«أجهزة الحاسوب المنتشرة» (عبر وحدات معالجة رخيصة وثابتة في كل الأشياء والبيئات اليومية) تمكّن المواطنين العاديين من التعاون من أجل التغيير الاجتماعي، وتوسيع شبكات الإصلاحيين أكثر من أي وقت مضى[(٧٩)]. قامت الهواتف الخلوية والرسائل النصية الخلوية بدور فعّال في تيسير الاحتجاجات ضد الحكم الشمولي وانتهاكات الديمقراطية، لتفرز ما دعاه مرشد التكنولوجيا «هاورد رينغولد» «الحشود الذكية»، الذين يمثلون شبكات واسعة من الأفراد يتواصلون فيما بينهم بسرعة فائقة بنوع قليل من التراتبية أو الإدارة المركزية للتجمع أو «الاحتشاد» في مكان محدد بهدف الاحتجاج. «وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م، أصبح الرئيس الفليبيني «جوزيف إسترادا» أول رئيس دولة في التاريخ الذي يفقد السلطة لتستلمها الحشود الذكية»، عقب احتشاد عشرات الآلاف من الفليبينيين في الوهلة الأولى، وأكثر من مليون في غضون أربعة أيام، في موقع احتجاج تاريخي في مانيلا استجابة لرسائل تضم ما يأتي:

(٧٨) Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization* (New York: Anchor Books, 2000), p. 15.

(٧٩) ولمعرفة كيفية حدوث ذلك، انظر: <http://mobileactive.org>.

«Go 2EDSA, Wear blck»[(٨٠)]. لقد ساعدت الرسائل النّصيّة الخلوية بالإضافة إلى الرسائل الإلكترونية في حشد تأييد الناس بسرعة فائقة للثورة البرتقالية في أوكرانيا، وثورة الأرز في لبنان (التي جذبت أكثر من مليون متظاهر مطالبين بانسحاب الجيوش السورية من لبنان)، والاحتجاجات في الكويت عام ٢٠٠٥م (المطالبة بحق التصويت بالنسبة إلى المرأة)، والاحتجاجات الطلابية في فنزويلا عام ٢٠٠٧م (ضد غلق المحطة التلفزيونية المستقلة الرئيسة)، والاحتجاجات الطلابية المتعددة في إيران[(٨١)]. وفي نيجيريا، استعملت شبكة مراقبي الانتخابات عبر الرسائل النصية الخلوية لجمع تقارير حول حالات التزوير التي تطال عملية التصويت في انتخابات ٢٠٠٧م التي أعطت مراقبين دوليين صورة وطنية مقنعة عن التلاعب في الانتخابات[(٨٢)]. وفي الصين، كانت الرسائل النصية المنتشرة عاملاً أساسياً في انتشار احتجاجات القواعد الشعبية. وقال «كياو كيانغ»، أحد رواد دعاة حقوق الإنسان الذي يدير مشروع الإنترنت الصيني في جامعة «كاليفورنيا»، «بيركلي»: «يستطيع المرء الآن استعمال خدمة الرسالة القصيرة، أو الرسائل النصية الخلوية» لتنظيم احتجاج على نحو واسع من دون الحاجة إلى إذن حكومي»، ولهذا؛ «فالشباب الصيني حالياً بحوزته وسائل اتصال أكثر قوة»[(٨٣)]. وفي حالة حدثت مؤخراً، ولّد الانفجار الهائل لمئات الآلاف من الرسائل النصية الخلوية في «كسيامين» احتجاجاً شعبياً عارماً حول إنشاء نبتة كيماوية خطيرة بيئياً أدى إلى تعليق الدولة للمشروع[(٨٤)]، بل إن التكنولوجيا تسربت إلى مجتمع أكثر انغلاقاً بشكل وحشي في العالم - كوريا الشمالية. لقد لاحظ أحد الفاعلين الذين يعملون مع لاجئي كوريا الشمالية: «تستغرق عملية إقناع

---

(٨٠) Howard Reingold, *Smart Mobs: The Next Social Revolution* (New York: Basic Books, 2003), p. 158.

(٨١) Michael McFaul, "Transitions from Postcommunism," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (July 2005), p. 12; Cathy Hong, "New Political Tool: Text Messaging," *Christian Science Monitor*, 30/6/2005, and Jose de Cordoba, "A Bid to Ease Chavez's Power Grip: Student Continue Protests in Venezuela; President Threatens Violence," *Wall Street Journal*, 8/6/2007.

(٨٢) "Monitoring Elections with SMS," <http://www.smartmobs.com/2007/04/22/monitoring-elections-with-sms>.

(٨٣) ورد في: Hong, Ibid.

(٨٤) Edward Cody, "Text Messages Giving Voice to Chinese," *Washington Post*, 28/6/2007.

شعب كوريا الشمالية بوجود شيء ما على الساحة عبر أجهزة الراديو، ساعات عديدة من البث، لكن مع الهاتف الخلوي، يمكن أن يستغرق ذلك مكالمة واحدة لتغيير رأي شخص ما»[٨٥]. وفي الدول الخليجية الغنية بالنفط تسمح الرسائل النصية الخلوية للفاعلين المدنيين والمعارضة السياسية «ببناء قوائم عضوية غير رسمية، ونشر أخبار حول فاعلين محتجزين، وتشجيع الإقبال على التصويت، وجدولة لقاءات وتجمعات، وتطوير حملات حول قضايا جديدة ـ مما يجنبهم رقابة الحكومة على الجرائد، والمحطات التلفزيونية، والمواقع العنكبوتية»[٨٦].

غالباً ما تُتمَّم الرسائل النصية الخلوية أو تستهل وبعد ذلك تقويتها بواسطة التدوين الإلكتروني على شبكة الإنترنت، التي أصبحت بُعداً ثورياً رابعاً للصحافة. وعملياً، يستطيع أي مواطن بطريقة ما أن يصير كاتب يوميات إخبارية، أو صحافياً، أو مذيعاً تلفزيونياً. ومع تصاعد الاحتجاجات ضد إنشاء نبتة كيماوية في «كسيامين»، بعث مواطنون صحافيون يحملون الهواتف الخلوية برسائل نصية هاتفية إلى المدونين في... مدن أخرى، الذين بدورهم بعثوا بتقاريرَ على جناح السرعة إلى البلد برمّته للنظر فيها»، مما عظّم من تأثير الاحتجاجات[٨٧]. وفي البحرين، استعمل المدونون «غوغل إيرث» (Google Earth) خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٦م لعرض أحزمة الأراضي الواسعة التي تملكها الأقلية السنية المالكة المطوقة لقصورها، مقابل أحياء الفقراء التي تقطنها أغلبية الشيعة؛ فحيثما كان النظام الشمولي راسخاً، كان المدوّنون في طليعة التحدي، خاصة في إيران؛ إذ يوجد فيها من سبعين ألف مدون إلى مئة ألف مدون جعلوا من الفارسية إحدى اللغات الأكثر شعبية على الإنترنت[٨٨].

عموماً، إن فضاء التدوين في تصاعد بمعدل كبير ليتضاعف خمس

---

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) Steve Coll, "In the Gulf, Dissidence Goes Digital: Text Messaging Is the New Tool of Political Underground," *Washington Post*, 29/3/2005.

(٨٧) Cody, Ibid.

(٨٨) James F. Smith and Ann Barnard, "Iran Bloggers Test Regime's Tolerance," Boston Globe (18 December 2006),
<http://www.boston.com/news/world/middleeast/articles/2006/12/18/Iran_bloggers_test_regimes_tolerance>.

مرات ما بين الفترة الممتدة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦م ـ وهي الفترة التي تم خلالها خلق مئة ألف مدونة عنكبوتية جديدة كل يوم[٨٩].

إن سرعة البريد المتعلقة بالأخبار، والافتقار إلى تصفية تحريرية وإلى الرقابة، والانفتاح على أي مواطن، يجعل من التدوين أكثر أشكال وسائل الإعلام ديمقراطية التي على نحو متأصل تم ترسيخها إلى يومنا هذا. إن التدوين يجسد المبادئ الديمقراطية الوصول إلى المعلومة، وحرية التعبير، كما تجسد في الوقت ذاته إمكانية الرفع من الوعي السياسي وتحول القيم السياسية. وكما قال أحد المدونين لمجلة **التايم** (*Time*) عام ٢٠٠٦م ـ قبيل اعتقاله بقليل في احتجاجات القاهرة ـ وهو يدرك المخاطر لكنّه «نمّى ذوق حرية التعبير ولن يتخلّى عنه بسهولة»[٩٠]. كما يشكّل انتشار التدوين الذي بلغ الآلاف، إن لم نقل عشرات الآلاف، في بعض الدول يجعل من مراقبة هذا النوع من التواصل أمراً أكثر صعوبة ورقابة وقمعاً بالمقارنة مع الجرائد أو وسائل إعلام أخرى. إن الأمر لا يتعلق فقط بالعمل على تفتح المجتمعات المنغلقة على نفسها، وإنما أيضاً يشمل تعميق الديمقراطية وإنعاشها، وتوسيع الخطاب الشعبي، وجلب مشاركين جدد إلى الفضاء العام في ديمقراطيات راسخة مثل الولايات المتحدة، وتعزيز الديمقراطيات مثل كوريا الشمالية (التي تعد إحدى الدول الأكثر تعاطياً للإنترنت في العالم).

وتخلق أجهزة الكاميرا الرقمية إلى جانب مواقع الإنترنت مثل «اليوتوب»، إمكانيات جديدة للكشف عن الانتهاكات الشمولية وتحديها. لقد تم تصوير الأحداث الوحشية التي قامت بها الشرطة انطلاقاً من كاميرات الهاتف الخلوي، وإرسالها إلى «اليوتوب» ومواقع أخرى، التي نبه المدونون الشعب الغاضب بعد ذلك إليها؛ ففي حادث مشهور، أُرغم رئيس الوزراء الماليزي على الدعوة إلى تحقيق مستقل بعد توثيق ـ وبشكل علني ـ امرأة

(٨٩) Technorati, "State of the Blogosphere, October 2006," <http://technorati.com/weblog/2006/11/161.html>.

وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦م كان هناك ما يقارب ٥٧ مليون مدونة في العالم.

(٩٠) Lindsay Wise, "Why Egypt Is Cracking Down on Bloggers," *Time* (1 June 2006), <http://www.time.com/time/world/article/00.,1199896,8599,0html>.

شابة ترغمها الشرطة على جلوس القرفصاء منزوعة الثياب(٩١). وعندما وُقِفَ «تلفاز راديو كاراكاس» (Radio Caracas Television) عن بث برامجه من قبل الرئيس الفنزويلي «هوغو شافيز» في أيار/مايو ٢٠٠٧م، استمرت في بثها انطلاقاً من «اليوتوب»(٩٢). وبسبب المضامين الثورية تحديداً لهذا النوع من التواصل، اضطرت دول شمولية مثل إيران والعربية السعودية أن تعيق الوصول إليه بالكامل.

وتحتفظ أيضاً تكنولوجيات الاتصال القديمة بقدرات كبيرة؛ إذ كان للراديو المستقلّ في صربيا دور حاسم في الكشف عن الأخطاء الفادحة والانتهاكات التي ميزت حكم «سلوبودان ميلوسوفيتش»، وفي إعداد تقرير حول حالات التزوير في انتخابات ٢٠٠٠م، وفي إثارة الاحتجاجات الشعبية(٩٣). وفي أفريقيا، لا يزال الراديو الوسيلة الأكثر أهمية في نشر المعلومة عبر القنوات غير الحكومية؛ فمحطات البث الإذاعي للمجتمع تعمل على تثقيف الناس حول السياسة والديمقراطية، وإخبارهم بالقضايا المحلية، وتنظيمهم من أجل التغيير، وتعزيز السلام والمصالحة(٩٤). كما فتحت القنوات الفضائية إمكانيات الاتصال خارج سيطرة الدولة، بحيث أحدث هذا تأثيراً قوياً في العالم العربي خاصة الذي قامت فيه قناتي الجزيرة والعربية برفع نسبة تعددية الأخبار والمعلومة من جهة، وتمكين «المواطنين العرب العاديين من الظهور على شاشتهما والإفصاح عن تظلمهم دون تغيير على المباشر أمام ٣٠ مليون مشاهد»(٩٥)، من جهة أخرى.

يمكن للفاعلين الدوليين فعل أشياء عديدة لتعزيز «تكنولوجيا التحرر». **أولاً**، لا بد من أن تقف الديمقراطيات الراسخة إلى جانب حرية الرأي عبر

---

(٩١) "Malaysia Police Minister "Sorry"," BBC News, 30 November 2005, <http://www.cnn.com/2007/WORLD/americas/05/31/venezuela.media/index.html>.

(٩٢) "Silenced Venezuelan TV Station Moves to Youtube," CNN, June 3, 2007, <http://www.cnn.com/2007/WORLD/americas/05/31/venezuela.media/index.html>

(٩٣) McFaul, "Transitions from Postcommunism," p. 12.

(٩٤) انظر مثلاً موقع راديو ديمقراطية أفريقيا الغربية: <http://www.wadr.org>.

(٩٥) Andrew Exum, "Internet Freedom in the Middle East: Challenges for U.S. Policy," *Policy Watch* (Washington Institute for Near East Policy), no. 1205 (27 February 2007), p. 2, <http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2574>.

الإنترنت وتحتجّ بشدة لدى اعتقال المواطنين لإفصاحهم عن آرائهم وكشف انتهاكات الحكومة ما دامت رسائلهم لا تتسامح مع العنف أو التحريض عليه. وشيئاً فشيئاً، سيصبح فضاء التدوين ساحة يُدافع فيها عن المنشقين الديمقراطيين وتُحمى فيها حقوقهم. ينبغي للديمقراطيات الراسخة إدانة كل القوانين التي تقيد الوصول إلى الإنترنت وتعاقب حرية التعبير.

**ثانياً**، لا بد من منح الدول الفقيرة مساعدات لتوسيع شبكات هاتفها الخلوي؛ فَلِأول مرة في التاريخ، تمكّن الملايين من الفقراء في القُرى وأحياء الفقراء في المدن، الذين قد يتوافرون على قدر محدود من الكهرباء أو المياه التي تنقل عبر الأنابيب، من الاستفادة من خدمة الهاتف عبر الحصول على الهواتف النقّالة[٩٦]. بينما الخطوط الهاتفية الأرضية محظورة لغلائها، ومَدَارة بشكل فاسد، ومحتكرة من قبل النخبة، يستطيع الآن الأقل حظاً ومالاً أن يتجاوز جيلاً تكنولوجياً بأكمله، ويحصل على هاتف لا يمكّنه فقط من تنظيم لأجل تغيير سياسي واجتماعي، وإنما يمكّنه أيضاً من تنظيم المواعيد، واستقبال الأوامر، ومعرفة ثمن المحاصيل، وفحص أوضاع السوق. ولم يتم اكتشاف قوة الهاتف الخلوي باعتباره أداة لخلق ديمقراطية محلية بشكل واسع، وللتنمية، والرأسمال الاجتماعي إلا مؤخراً. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار كلفة الهواتف الخلوية الزهيدة جداً (بما في ذلك تلك التي لها القدرة على الاتصال بالإنترنت) مقارنة مع أجهزة الحاسوب، فإن إمكانيات تسوية التفاوت الحاصل لافت للنظر. يقول «إيريك شميت»، الرئيس التنفيذي «للغوغل»: «إن الهواتف الخلوية أرخص من أجهزة الحاسوب الخاصة، وتفوقها عدداً بثلاث مرات، وتنمو بسرعة مضاعفة، وتتصل بالإنترنت بشكل متزايد»[٩٧].

**ثالثاً**، ينبغي للديمقراطيات الراسخة أن تكون أولى أولوياتها تقديم المساعدة المالية، والتدريب، والدعم التقني لمحطات البث الإذاعي

---

(٩٦) إن عدد مستخدمي الهواتف الخلوية في أفريقيا تضاعف من حوالى ٦٣ مليون في ٢٠٠٣ م إلى ١٥٥ مليون في ٢٠٠٦م. ووصلت نسبة التغطية الخلوية إلى ١٠ في المئة في ١٩٩٩م لكنها ارتفعت إلى ٦٠ في المئة عام ٢٠٠٧م ويتوقع أن يرتفع إلى ٨٥ في المئة بحلول ٢٠١٠م. انظر: Brian J. Hesse, "A Continent Embraces the Cell Phone," *Current History*, vol. 106, no. 700 (May 2007), p. 208.

(٩٧) ورد في: المصدر نفسه، ص٢١١.

للمجتمع. أما بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية، فإنه ليس واقعياً توقع أن هذه المجهودات ستدعمها تلك المنظمات مادياً (أو في هذه الحالة مربحة تجارياً) فيما يأتي من الأيام القليلة المقبلة. فحيثما أدت محطات البث الإذاعي ووسائل إعلامية أخرى خدمة قيّمة ومكلفة من أجل التنمية الديمقراطية، كان لزاماً مساندتها مادياً على المدى البعيد.

**رابعاً**، ينبغي للدول المتقدّمة تكنولوجياً بدءاً بالولايات المتحدة أن تحارب من أجل الحرية في هذا العالم الشجاع الجديد. إن السباق على أشدّه الآن بين التقدم التكنولوجي لوسائل التحرر والتقدم التكنولوجي لأدوات السيطرة عليها وقمعها. علينا أن نكون على يقين من فوز الحرية ـ حتى إلى درجة الحظر القانوني لشركات مثل «مايكروسوفت»، و«ياهو»، وأنظمة «سيسكو» من بيع الصين ودول شمولية أخرى أدوات الرقابة على الإنترنت، ومراقَبَة ما يقوله الناس لبعضهم بعضاً بشكل روتيني. وعلى الديمقراطيات الراسخة أن تدفع بالتنمية ونشر التكنولوجيا إلى الأمام التي يمكن أن تهزم جهود الدول الشمولية الرامية لإعاقة المواقع العنكبوتية الديمقراطية وإلى تعطيل اتصالات المجتمع المدني.

وثمة سباق داخل الديمقراطيات بين التكنولوجيا التي تعمق الديمقراطية والتكنولوجيا التي تحارب الجريمة والإرهاب. ولا بد للجهود الداعية إلى مراقبة الاتصالات الرقمية وتسجيل كل حركة من حركات الشعب عبر نشر أجهزة الكاميرا، من مراقبتها بدقة وتقييمها، وما الجدل الدائر حول المراقبة غير المرخص بها للمكالمات الهاتفية للأمريكيين والاتصالات الرقمية من قبل وكالة الأمن القومي، إلا مثال على ذلك. وكما لاحظ «رينغولد»، إن الثورة الرقمية تمكّن الشعب من الحصول على سلطات جديدة في الوقت ذاته، إلى درجة أنهم قد يخاطرون بفقدان الحريات القائمة، بما أن الحكومات والشركات على حدٍّ سواء تجرّد الشعب بقسوة من خصوصيته[٩٨]. يوجد أكثر من ٤ ملايين جهاز كاميرا عامة للمراقبة في بريطانيا (بمعدل واحدة لكل أربعة عشر شخصاً)، وأيد مندوب الحكومة في الإعلام مخاوف إمكانية «الانزلاق إلى مجتمع

---

(٩٨) Reingold, *Smart Mobs: The Next Social Revolution*, p. xiii.

مراقبة»[٩٩]. وهذا لا يساعد على تعزيز الحرية في الخارج، بينما تغادر بلدها الذي نشأت خلسة فيه.

وهذا بطبيعة الحال يؤكد موضوعاً أوسع؛ إذ إن الولايات المتحدة وزميلاتها من الدول الديمقراطية لا يمكن أن تحظى بالثقة فيما يخصّ تعزيز الديمقراطية في الخارج إذا كانت هذه الديمقراطية ذاتها تنهار داخل حدودها. ولهذا، فتعزيز الديمقراطية بشكل فعّال يسترعي تقديم نموذج للجودة الديمقراطية، والحرية، وللليقظة التي تلهم الاحترام، والتي تستأهل المحاكاة.

(٩٩) "Britain Is "Surveillance Society"," BBC News, 2 November 2006, <http://www.news.bbc.co.uk/2hi/uk_news/6108496.stm>.

# الفصل الخامس عشر

## طبيب؟ اشفِ نفسك!

خلال سنة ٢٠٠٦م، قامت مؤسسة «كترينغ» المتخصصة في الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية بجمع أكثر من تسعمئة «أمريكي نموذجي» في سلسلة من المنتديات لمناقشة وضع السياسة في أمريكا[١]. قدّمت تلك المداولاتُ صورةً قاتمةً عن المواطنين الأمريكيين والاغتراب فيما بينهم. لم يقُلْ المشاركون إن البلاد «تسير في طريق غير سليم» بل أكثر من ذلك، فقد عبّروا عن مستويات متدنية من الثقة بالأحوال السياسية وعن غضبهم من سلطة المصالح الخاصة اللامحدودة التي تهيمن على الحملات المضادة، وعلى نفاد صبرهم حيال الاستقطاب في الحياة السياسية وعلى شعورهم بالإحباط نتيجة عجزهم عن تغيير الأوضاع المعاشة. قال المشاركون إن المسؤولين المنتخبين أكثر استجابة للمصالح الخاصة واللوبيات من المصالح العامة[٢].

وعلى نحو مماثل، كشفت المنتديات عن تراجع في المجتمع المدني وفي الشعور بالمسؤولية المدنية، خاصة في استعداد المواطنين العاديين للانخراط اللامحدود في المنظمات والعمل التطوعي، وكذا التفرّغ لهموم المجتمع. بمجرد تحديد الروح المميزة للديمقراطية الأمريكية التي صدمت «ألكسس دو توكفيل» في أوائل القرن التاسع عشر، تستمر الرغبة في المشاركة في الانحسار؛ لأن ذلك راجع ربما إلى كون الاغتراب يقود إلى

---

(١) نظمت هذه المنتديات من لدن شبكة منتديات القضايا الوطنية. لقد تمّ توظيف المشاركين لتقديم شريحة متقاطعة من السكان، لكنهم لم يتم اختيارهم من خلال عينة عشوائية بشكل علمي.

(٢) Kettering Foundation, "Public Thinking about Democracy's Challenge: Reclaiming the Public Role," 13 November 2006, p. 11,
<http://www.kettering.org/events/event_detail.aspx?catID=23&itemID=2595>.

الانفصام، وربما كذلك لكون الناس أكثر سلبية سياسياً عندما يختلف نوع استهلاكهم وترفهم.

إن «المال يتكلم»، هذا ما أشار إليه تقرير المؤسسة، ويؤمن الأمريكيون بأن «المواطن العادي لا صوت له ولا تمثيل»[٣]. وكما خلصت المنتديات أن مجموعة من المشاركين أصبحوا أكثر تفاؤلاً حول إمكانيات إنعاش الديمقراطية في الجماعات المحلية، لكن آخرين خلفوا شعوراً بالإحباط والسخرية عندما حلّوا بها[٤].

هذا، وقد توافقت وجهات النظر التي أُثيرت في مجموعة التركيز مع الخطوط العريضة لبيانات الرأي العام. وباستثناء الشعور بالوطنية الذي أذكته أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م في نفوس الأمريكيين، فإن عموم الشعب الأمريكي تراجعت ثقته بالحكومة منذ ٢٠٠٠م، ولا يوجد إلا حوالى الثلث منه في الأعوام الأخيرة مَن «وضعَ ثقته بحكومة واشنطن باعتبارها تقوم بالشيء السليم». ويرتبط هذا بمستوى الثقة الذي كان سائداً خلال مرحلة ووترغيت، حيث شهد انخفاضاً من ثلاثة أرباع في أواخر الخمسينيات ومستهل الستينيات، بل من أكثر من نصف الشعب في ذروة احتجاجات حرب الفييتنام أوائل السبعينيات[٥]. وظهر تراجع حادّ مماثل في الثقة بالحكومة وبالسياسيين بشكل واضح في أوروبا[٦]. بالإضافة إلى ذلك، «أوضحت استطلاعات الرأي في ٢٠٠٦م أن ٧٤ في المئة من الناخبين الأمريكيين اعتبروا الفساد والقضايا الأخلاقية إما مهمة (جداً) (٣٣ في المئة)، أو مهمة (إلى أبعد الحدود) (٤١ في المئة)» ـ أكثر مما فعلوا بالنسبة إلى حرب العراق[٧].

---

(٣) المصدر نفسه، ص٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Gallup Poll, "Trust in Government, <http://www.galluppoll.com/content/default.aspx?ci=5392>.

(٦) Susan J. Pharr and Robert D. Putnam, eds., *Disaffected Democracies: What's Troubling the Trilateral Democracies?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), and Susan J. Pharr, Robert D. Putnam, and Russell J. Dalton, "Trouble in the Advanced Democracies? A Quarter-Century of Declining Confidence," *Journal of Democracy*, vol. 11, no. 2 (April 2000), pp. 5 - 25.

(٧) Pietro S. Nivola and William A. Galston, "Toward Depolarization," in: Pietro S. Nivola and David W. Bradly, eds., *Red and Blue Nation?: Characteristics and Causes of America's Polarized Politics*, 2 vols. (Washington, DC: Brookings Institution, 2008), vol. 2, *Consequences and Correction of America's Polarized Politics*, p. 241, note 17.

وقد خلصت مؤسسة كترينغ إلى أن «حواراً وطنياً يركز على إشراك الجمهور حول هذه القضية المثيرة للقلق بشكل عميق قد يكون المفتاح الرئيس لتقليص الاغتراب، وانعدام الثقة، والسخرية المنتشرة على نطاق واسع جداً»[٨]. لكن في حين يعتبر إنعاش الحياة الديمقراطية من خلال الحوارات العامة أمراً جيداً في جوهره بالنسبة إلى الديمقراطية، إلا أنه لا يكاد يكون غاية في حدّ ذاته. وتجاوب المشاركون في المنتدى مع المشاكل المتجذرة في هيكل الديمقراطية الأمريكية وأدائها والمشاكل التي لا يمكن إصلاحها بالكلام وحده. ومع ذلك، كان العديد متردداً أيضاً في التضحية بالنظام أو تغييره بأي شكل من الأشكال. وبينما رحّب بعضهم بتمويل الحملة الانتخابية «باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح»، عارض آخرون في المقابل بشدة، خاصة إذا كانت تشمل الزيادة في الضرائب[٩].

وعلى نحو متزايد، يشعر الأمريكيون بأن هناك خللاً في الطريقة التي تعمل بها ديمقراطيتهم ولهم في هذا الحكم الصادر دواعٍ مقنعة. وبالرغم من أن الولايات المتحدة تبقى واحدة من أكثر الدول ليبرالية وإضفاءً للطابع المؤسساتي، وأقواها ديمقراطية في العالم، إلا أنها أيضاً دولة ديمقراطية تعيش مشاكل متنامية تتعلق بالفساد السياسي، واستغلال النفوذ، والاعتداء على الحريات، وانحدار الطابع الدستوري، واستقطاب المنخرطين في السياسة. وكي تكون الولايات المتحدة الأمريكية فعّالة في تعزيز التقدّم الديمقراطي في العالم الخارجي، عليها أن تكون ذات مصداقية في الطريقة التي تمارس بها ديمقراطيتها. لا توجد أي دولة ديمقراطية مثالية، لكن على الولايات المتحدة أن تصبح أفضل ديمقراطية في العالم وأن تكون ديمقراطية إصلاحية، إذا ما أرادت لندائها بتعزيز الديمقراطية أن يكون له صدى يذكر. لا يمكنها الاستمرار في القول: «افعلوا ما نقول، لا ما نفعل».

(٨) Kettering Foundation, "Public Thinking about Democracy's Challenge: Reclaiming the Public Role," p. 2.

(٩) المصدر نفسه، ص١٩.

## أولاً: احتواء الفساد

ناقشتُ في هذا الكتاب فكرة أن السيطرة على الفساد تشكّل عنصراً أساسياً في الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة ومزدهرة عبر العالم. فمن دون حكومة شريفة بشكل معقول متفانية في خدمة الصالح العام عوضاً عن المصالح الخاصة، سيكون مآل التنمية التخلف. سيفقد المواطنون الثقة بالديمقراطية إذا كان الفساد وسوء التسيير متفشّيْن فيها. تعمل معظم برامج المساعدات السياسية والاقتصادية التنموية على افتراض أن هذه المشاكل تعانيها البلدان النامية وبلدان ما بعد النظام الشيوعي وليست الدول الديمقراطية المصنّعة المتقدمة. والواقع أن معظم البلدان المصنفة تصنيفاً راقياً في السيطرة على الفساد هي ديمقراطيات غنية في شمال أمريكا وأوروبا وأستراليا. ومع ذلك، فإن هذه الدول تتفاوت في مدى قدرتها على السيطرة (أو على الأقل تلاحظ أنها تسيطر) على الفساد، ويأتي بعضها خلف البعض الآخر من حيث الترتيب. إن الاستياء الأمريكي من الفساد السياسي لا أساس له. فقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٦م «مؤشر مدركات الفساد» أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعادل (مع بلجيكا والتشيلي) على المركز العشرين وراء كلٍّ من هونغ كونغ واليابان وفرنسا في السيطرة على الفساد[١٠].

ويميل العديد من الأمريكيين (ومعظم أولئك الذين يعززون الديمقراطية في الخارج) إلى اعتبار الفساد العلني ـ والاعتداء الجنائي الإداري الرامي إلى تحقيق مكاسب شخصية ـ شيئاً نادراً في الولايات المتحدة. بالتأكيد هذه ليست القاعدة؛ إذ إن معظم المسؤولين الحكوميين لا يقبلون الرشاوى أو السرقة من الودائع العامة، لكن على رأس كل عام، يتهم أعضاء النيابة الاتحادية العامة أكثر من ألف من الأفراد بجرائم متصلة بالفساد[١١]. منذ

---

(١٠) Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2006", <http://www.transparency.org/policy_research_indices/cpi/2006>.

(١١) في عام ٢٠٠٥م، اتُّهم النواب الفيدراليون ١١٦٣ فرداً بجرائم متصلة بالفساد، مقارنة بـ ١٠٠٠ فرد عام ٢٠٠٠م، و١٢١٣ فرداً عام ٢٠٠٤م. انظر: "Report to Congress on the Activities and Operations of the Public Integrity Section for 2005," Public Integrity Section, Criminal Division, U.S. Department of Justice, p. 53, <http://www.usdoj.gov/criminal/pin>.

سنة ١٩٨٦م، أدانت وزارة العدل الأمريكية حوالى ٤٨٥ مسؤولاً فيدرالياً بتهمة الفساد كل سنة(١٢)، ومعظمهم ليسوا مسؤولين منتخبين، غير أن بعضهم كانوا أعضاءً بارزين في الكونغرس الأمريكي. وفي سنة ٢٠٠٢م، أدين «جيم ترافيكانت الابن»، وهو ديمقراطي من ولاية «أوهايو» بعشر جنايات متصلة بالفساد بما فيها الرشوة، والتهرب من تسديد الضرائب، وابتزاز الأموال(١٣). حكم على «ترافيكانت» بثماني سنوات سجناً وبعد ذلك طُرد من مجلس النواب، ليكون أول عضو يطرد منذ سنة ١٩٨٠م. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢م، خرج من زنزانته ليتنافس على استرداد مقعده القديم في الكونغرس فيحصل على ١٥ في المئة من الأصوات بصفته مرشحاً مستقلاً(١٤). وفي سنة ٢٠٠٢م، قرر السيناتور الديمقراطي «روبرت تورتشلي» من «نيوجرسي» عدم الترشح للمرة الثانية للانتخابات بعد تورطه في فضيحة الرشوة في تمويل الحملة الانتخابية (على الرغم من أنه لم يُدَن رسمياً بارتكاب أي جريمة من الجرائم)(١٥). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥م، وافق مسجل فيديوهات مكتب التحقيقات الفيدرالي على استلام ١٠٠,٠٠٠ دولار نقداً من جمعية سرية باعتبارها جزءاً من التحقيقات الجارية حول الفساد. وقد تبين لاحقاً أن النقود وجدت محشوة في حاويات الغذاء المجمَّدة في منزل «جفرسون» في واشنطن العاصمة(١٦). وعلى الرغم من إقرار اثنين من معاوني «جفرسون» بتورطهم في اتهامات تتعلق بالفساد وتسببهم في توريطه في الفساد، إلا أن «جفرسون» فاز بانتخابات مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦م وعمل في الكونغرس بينما كان يستعد لدفاعه القانوني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥م، استقال ممثل آخر، وهو «راندي (ديوك) كانينغهام» من منصبه بعد إدانته باستلام ٢,٤ مليون دولار من

---

(١٢) المصدر نفسه. في عام ٢٠٠٥م أدين ٣٩٠ مسؤولاً فيدرالياً.

(١٣) Francis X. Clines, "Ohio Congressman Guilty in Bribes and Kickbacks," *New York Times*, 2/4/2002.

(١٤) "Demo-Crank Locks Up Votes from Jail," *Australian*, 7/11/2002.

(١٥) "Torricelli Drops Out of NJ Race," CNN.com, 1 October 2002, <http://archives.cnn.com/2002/ALL.POLITICS/09/elec02.nj.s.torricelli.race>.

(١٦) Jim Drinkard, "Democrats' Own Ethics Trouble "Dulls the Message"," *USA Today*, 10/5/2006.

الرشاوى، وبتصريح مضلل لمداخيله[١٧]. وقد انتخب للمرة السابعة على ولاية كاليفورنيا، كما كان مقاتلاً وطيّاراً في البحرية الأمريكية سابقاً. وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات وبتعويض مالي يقدر بـ ١,٨ مليون دولار[١٨]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م، أقر رجل الأعمال والمحامي الجمهوري «جاك أبراموف» بأنه مذنب في ثلاث جنايات متصلة بالاحتيال على الزبائن الذين يشكّلون قوة ضاغطة، وإفساد الموظفين العموميين. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦م، أدّت تداعيات هذه الفضيحة إلى استقالة زعيم الأغلبية في مجلس النواب «توم ديلي» من تكساس بعد اعتراف اثنين من معاونيه بتورطهما في فضائح تتصل بالفساد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦م، أقرّ زميل النائب الجمهوري «بوب ناي» من «أوهايو» بتهم مماثلة وجهت إليه[١٩].

وفي العقد الماضي، اتهمت وزارة العدل حوالى ١٠٠ فرد من موظفي الدولة باقتراف جرائم الفساد العام كل سنة[٢٠]. ومن أشهر هذه الاتهامات: إدانة الحاكم الديمقراطي السابق «إدوين إدوارد» من «لويزيانا» في محكمة فيدرالية في أيار/مايو ٢٠٠٠م بسبع عشرة تهمة فساد تشمل مخططاً لابتزاز الشركات التي ترغب في الحصول على تراخيص القمار على متن السفينة؛ إذ جنى هذا الحاكم الشرير من وراء هذا الصنيع أكثر من مليون دولار[٢١]. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٤م، استقال «جون رولاند» من الحزب الحاكم وسط مزاعم تفيد بقبوله هدايا وخدمات من الشركات التي تبحث عن عقود مع الدولة[٢٢]. كما أقرّ بتورطه في اتهامات فساد، ما أدى لاحقاً إلى الحكم عليه بالسجن عاماً[٢٣]. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥م، أدين الحاكم الجمهوري

(١٧) John M. Broder, "Representative Quits, Pleading Guilty in Graft," *New York Times,* 29/11/2005.

(١٨) Sonya Geis and Charles Babcock, "Former Lawmaker Gets Eight-Year Prison Term," *Washington Post*, 5/3/2006.

(١٩) Water F. Roche, Jr., and Richard B. Schmitt, "Former Force on Capitol Hill Admits Fraud," *Los Angeles Times*, 4/1/2006.

(٢٠) "Report to Congress on the Activities and Operations of the Public Integrity Section for 2005," p. 53.

(٢١) Kevin Sack, "Former Louisiana Governor Guilty of Extortion on Casinos," *New York Times*, 10/5/2004.

(٢٢) Robert D. McFadden, "Downfall in Connecticut," *New York Times*, 24/12/2004.

(٢٣) المصدر نفسه.

على «أوهايو»، «بوب تافت» بتهم الفساد الناجمة عن فشله في الكشف عن الهدايا والخروج في رحلات لعبة الغولف التي استفاد منها لوبيات وشركات[٢٤]. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦م، ضبط الحاكم الجمهوري الأسبق «جورج ريان» من ولاية «إيلينوي» متلبساً في ثماني عشرة قضية فيدرالية متعلقة بالفساد العام[٢٥]. عندما كان «ريان» يشغل منصب الحاكم من الفترة الممتدة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣م، أدار الملايين من الدولارات من تجارة الدولة إلى شركائه مقابل استلام مبالغ مالية وهدايا لصالحه ولصالح أصدقائه وعائلته[٢٦]. وإذا كانت هذه الانتهاكات هي الاستثناء وليست القاعدة كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الناشئة، فينبغي لها أن تكون سبباً في نشر تواضع أكثر في الولايات المتحدة عندما تعظ العالم بتبنّي حوكمة جيدة.

ويبدو أن المشكلة أسوأ بكثير في الاتحاد الأوروبي. فكما وثّقت ذلك «كارولين وورنر» في كتابها المذهل **النظام الأفضل الذي يمكن للمال شراؤه**، من بين أكثر الديمقراطيات الأوروبية رسوخاً، تقدم عمليات الاندماج الاقتصادي، والخصخصة واللامركزية، والمنافسة المحتدمة حوافز جديدة وأراضيَ خصبة للرشوة والعمولات وغيرها من أشكال المخالفات لتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، وإغناء فرص الاستحواذ على المناصب[٢٧]. ونتيجة لذلك، فإن الفساد العلني متأصل بعمق في السياسة والتجارة الأوروبية على الرغم من إخفائه بمهارة فائقة.

يأخذ الاحتيال والفساد قسماً مهماً في الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي، وطرفاً رئيساً في تمويل الفضائح داخل الولايات التي أدت بالعديد إلى استنتاج أن الفساد هو القاعدة وليس الاستثناء في الديمقراطيات الأوروبية. وضمت الصفقات الفاسدة في ألمانيا في أواخر التسعينيات ومستهل العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، مليون يورو... بحيث

---

(٢٤) Steve Eder and James Drew, "Taft Declared Guilty," *Toledo Blade* (18 August 2005).

(٢٥) Monica Davey and John O'Neil, "Ex-Governor of Illinois Is Convicted on All Charges," *New York Times*, 17/4/2006.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Carolyn M. Warner, *The Best System Money Can Buy: Corruption in the European Union* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007).

دفعت الشركات الفرنسية رشاوىً من ٢ إلى ٥ في المئة في عقود الأشغال العامة للأحزاب السياسية. إن دفاع فرنسا المخصخص، ومجموعة الهندسة، حقق مع تاليس... بشأن إرشاء الموظفين العموميين في فرنسا، واليونان، والأرجنتين، وكمبوديا... والاحتيال ضد الاتحاد الأوروبي ذاته. بعد الإعلان عن انطلاق السوق المستقل، قامت شركات البناء الهولندية بالسطو على العقود العمومية، وتشير الدلائل إلى أن مجموعة سيمنز الصناعية الألمانية صرفت أكثر من ٤٢٠ مليون يورو (ما يعادل ٥٥٣ مليون دولار) رشوة للفوز بعقود خارجية، ومحلية، وفي الاتحاد الأوروبي، واليونان، والدول المجاورة وإيطاليا خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٦م[٢٨].

تظهر «وورنر» عدم إيقاف الفساد (في أوروبا أو في مكان آخر) بمجرد الثقة بسحر السوق أو بتبديد السلطة والموارد خارج العواصم، بما أن الفساد يعدّ أسوأ عادة على المستوى المحلي. إن آليات المراقبة وفرضها بالقوة في الاتحاد الأوروبي أضحت ضعيفة وحافلة بالتدخل السياسي. علاوةً على ذلك، لم تعثر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على سبل ديمقراطية لتمويل الحملات السياسية أو السيطرة على تكاليفها المتصاعدة على نحو سريع. توفر المعاملات غير القانونية وسيلة رئيسة لتمويل الأحزاب والحملات وثمة القليل من الشفافية في التمويل السياسي. وإن الميل إلى الشطط في استعمال السلطة والبحث عن الطرق الملتوية من أجل تجميع المال حاضر بشكل أو بآخر في جميع المجتمعات، ولا يمكن احتواؤه على نحو فعّال إلا من قِبل مؤسسات قانونية قوية ومستقلة تعمل بدهاء. والحقيقة أن الكفاح ضد الفساد ظاهرة عالمية ولا توجد دولة أو ثقافة لها صفقة خاصة مع الأخلاق.

## ثانياً: تقليص صفقة النفوذ

أصبحت أشكال من الفساد الماكرة ممارسة راسخة في الولايات المتحدة؛ إذ لم تستجب لمطالب الإصلاح إلا على نحو بطيء جداً؛ فمعظم الدعم المالي المتدفق إلى الأحزاب في الولايات المتحدة والأطراف

(٢٨) المصدر نفسه، ص١٤.

المرشحة يتوافق مع قانون الانتخابات، غير أنه يهدف إلى نشر النفوذ السياسي، وتدمير روح خدمة الشعب على حساب المصالح الخاصة. وقد أبانت الشركات والمصالح الخاصة الأخرى عن قدرتها على التجارة في السياسة العامة والتشريعات بمساهمة من القائمين على الحملات الانتخابية. وإن وسيلة النقل المشتركة لهذه الصفقة من النفوذ هي «التخصيص» التشريعي. وتدعى هذه التمويلات أيضاً «بدعم الدوافع الانتخابية» (Pork-barrel)، وهي مخصصة «لمشاريع معينة، أو لأنشطة، أو لمؤسسات غير مطلوبة من قبل السلطة التنفيذية أو إضافات إلى تمويلات مطلوبة التي يوجهها الكونغرس إلى أنشطة محددة»[٢٩]. تمثل بعض الموارد المالية المخصصة جهوداً تشريعية للدفع بقضايا السياسة العامة، مثل الديمقراطية في بورما أو التركيز على الرعاية الصحية الأساسية في المساعدات الخارجية. ولكن يستفيد معظمهم بشكل ضيق من المصالح الاقتصادية أو الجغرافية، ويعينون استناداً إلى مداولات شكلية أو في الأغلب دون مداولات تذكر (ولا وعي) نتيجة ضغط اللوبيّات.

يعدّ انتشار الاعتمادات المالية مؤشراً على تدهور نوعية الديمقراطية في الولايات المتحدة. ومن ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٦م، تضاعف عدد الاعتمادات المالية ثلاث مرات في بعض القطاعات (مثلاً من ١٦٧ اعتماداً مالياً في مجال النقل عام ١٩٩٦م إلى أكثر من ألفي اعتماد عام ٢٠٠٥م)[٣٠]. خلال هذه الفترة، ارتفعت تكلفتها من ٨٠٠ مليون دولار إلى أكثر من ٣ مليارات دولار في ميزانية قسم النقل، ومن ٣ مليار دولار إلى أكثر من ٩ مليارات دولار في ميزانية البنتاغون، ومن ٢,٥ مليار دولار إلى ٩,٥ مليار دولار في مشروع قانون الاعتمادات التجارية، والعدالة، ومحافظات الدولة. وفي الحالة الأخيرة،

---

(٢٩) "Earmarks in Appropriation Acts," Memorandum, Congregational Research Service, 26 January 2006, p. 2, <http://www.fas.org/sgp/crs/misc/m012606.pdf>.

تعرف مجموعة المراقبة الحكومية ضد النفايات العامة مشروع دعم الدوافع الانتخابية بكونه يحتوي على المميزات الآتية: (١) لا يطلب إلا من قبل مجلس تشريعي واحد؛ (٢) وليس مرخصاً له بشكل محدد؛ (٣) ولا يمنح على نحو تنافسي؛ (٤) ولا يطلب من قبل الرئيس؛ (٥) ويفوق بكثير الميزانية التي يطلبها الرئيس أو تمويل السنة المنصرمة؛ (٦) ولا يدخل ضمن اهتمامات التحقيقات الجماعية؛ (٧) ولا يخدم إلا المصلحة المحلية أو الخاصة. انظر: Tom Finnigan, "All about Pork: The Abuse of Earmarks and the Needed Reforms, Citizens Against Public Waste," updated 7 March 2007, <http://www.cagw.org/site/PageServe?pagename=report_earmark>.

(٣٠) David Kirkpatrick, "In New Congress, Pork May Linger," *New York Times*, 26/11/2006.

تضاعف عدد الاعتمادات المالية إلى عشر مرات في غضون عقد من الزمن، ليفسّر خُمس مجموع النفقات[٣١]. وفي قضية مسيئة للسمعة عام ٢٠٠٤م، خصص السيناتور الجمهوري «تيد ستيفنس» والممثل الجمهوري «دون يانغ وكلاهما من ولاية ألاسكا، من مجلس الشيوخ الجمهوري، أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من أجل الوصول إلى جسر جزيرة «غرافينيا»، والتي تصل جزيرة غرافينيا بأراضي آلاسكا الرئيسة على الرغم من أن الجزيرة سبق لها أن كانت تستفيد من خدمات العَبّارَة على رأس كل خمس دقائق. أطلق عليها النقاد اسم مشروع «الجسر المؤدي إلى اللامكان»[٣٢]. وثمة أمثلة أخرى مشكوك فيها تشمل مليار دولار لفائدة مبادرة ميشيغان للحفاظ على المياه المستخلصة من البول (ويملك الشركة التي توفر هذا النوع من التكنولوجيا، وكيل مجلس الوزراء)، و٤٠٠ ألف دولار لمتحف إبريق «سبارتا» لولاية كارولينا الشمالية[٣٣]. وقد اقترن النمو الهائل في نظام التخصيصات المالية بنمو مماثل في القوى الضاغطة. في عام ٢٠٠٥م، كان هناك أكثر من ٣٤,٧٥٠ لوبياً مسجلاً في واشنطن العاصمة؛ أي أكثر من ضعف العدد المسجل في عام ٢٠٠٠م[٣٤]. وازدادت نسبة الإنفاق على اللوبيات الفيدرالية بحوالى ٦٠ في المئة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥م إلى ٢,٢٨ مليار دولار[٣٥]. «تم تعزيز سياسة الحكومة للإنفاق في مجالات تستقطب شعبية المواطنين، جيش من اللوبيات والشركات التي تتخصص في تأمين الزبائن بما في ذلك الشركات الخاصة والمتعاقدين مع الحكومة، والجامعات والمدن، والولايات الحكومية»[٣٦]. والأمر المثير للقلق بشكل خاص، أن تسمح التخصيصات المالية للمشرعين بتحويل الأموال للزبائن

---

(٣١) "Earmarks in Appropriation Acts," pp. 10, 12 and 41.

(٣٢) Timothy Egan, "Built with Steel, Perhaps, But Greased with Pork," *New York Times*, 10/4/2004.

(٣٣) Paul Chessler, "Teapot Museum Created Tempest," *Carolina Journal Online*, 17/8/2005, <http://www.carolinajournal.com/exclusive/display_exclusive.html?id=271>.

(٣٤) Jeffery Birnbaum, "The Roads to Riches is Called K Street," *Washington Post*, 22/6/2005.

(٣٥) Open Secrets, "Your Guide to the Money in U.S. Elections," <http://www.opensecrets.org>.

(٣٦) Finnigan, "All about Pork: The Abuse of Earmarks and the Needed Reforms, Citizens Against Public Waste".

من دون أي عملية تنافسية، مصادرةً بذلك الفاعلية والنزاهة. يمكن للشركة أو المؤسسة أن تتلقّى أموالاً لمجرد وجودها في منطقة المشرع الذي يُعين في لجنة التخصصات أو لقدرتها على استئجار الشركة الضاغطة[٣٧]. وبسبب التمويل الضخم للحملات الانتخابية من طرف اللوبيات، يعتقد جمهور عريض أن تمويل الحكومة مرخص للبيع. خلال فترة ولايته في البيت الأبيض، خصص الجمهوري «جيري لويس» من ولاية كاليفورنيا ملايين من الدولارات للزبائن من أصدقائه المقربين وزميله السابق في مجلس الشيوخ اللوبي «بيل لوْري». في المقابل، تبرع «لُوْري»، والشركاء بشركته الضاغطة، وزبائن الشركة بـ ٣٧ في المئة من ١,٣ مليون دولار للجنة لويس للعمل السياسي بين ١٩٩٩ و٢٠٠٥م[٣٨]. كل الاعتمادات المالية ومساهمات الحملة كانت قانونية[٣٩]. وفي أعقاب «ديوك كانينغهام» وفضائح أخرى، هاجم المرشّحون الديمقراطيون ثقافة الفساد الجمهورية، وفازوا بمجلس الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦م. وناقش الطرفان إصلاح التخصيصات المالية على نطاق واسع، وبدأ الكونغرس المنتخب حديثاً بإدخال إصلاحات بدءاً من الكشف العلني عن طلب التخصيصات المالية، وكانت الفكرة إمكانية تردّد السياسيين حيال تمويل مشاريع مشكوك في أمرها إذا كانت أسماؤهم متصلة بالطلب. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧م، اعتمد مجلس النواب ومجلس الشيوخ قواعد كشف جديدة تتطلب من أعضاء المجلسين تقديم طلبات الحصول على الاعتمادات المخصصة بما في ذلك اسم المستفيد من التمويل وعنوانه، والغرض من هذا التمويل، وشهادة تثبت عدم حصول العضو وزوجه على مصلحة مالية في المشروع. ويتم الإعلان للعموم عن طلبات أيٍّ من هذه الفواتير التي أرسلت من أجل تصويت كامل. طالب مجلس الشيوخ أيضاً بنشر لجان طلبات التخصيصات المالية على شبكة

(٣٧) ونتيجة لعملية التخصيصات المالية، استلم العديد من الجامعات (Earmarks) من أجل بحث متقدم على الرغم من عدم توفرها على برامج الدراسات العليا في التخصص الملائم. انظر:
Ken Silverstein, "The Great American Pork Barrel," *Harper's* (1 July 2005), p. 31.

(٣٨) Jerry Kammer, "A Steady Flow of Financial Influence," *San Diego Union-Tribune*, 23/12/2005.

(٣٩) المصدر نفسه.

الإنترنت في مدة لا تزيد على ثمانٍ وأربعين ساعة بعد الاستلام[٤٠].

إن مزيداً من الشفافية يعدّ دائماً خطوة أساسية في وقت مبكر للسيطرة على المتاجرة في النفوذ. لكن ذلك نادراً ما يكون كافياً، وإنها لن تكون كافية لتكبح جماح التخصيصات المالية. وقد وقع نظر دعاة الإصلاح كذلك على أحد مصادر المشكلة المتمثل في صناعة اللوبي المزدهر. يتطلب قانون الكشف عن اللوبي لعام ١٩٩٥م جماعات ضغط للتسجيل مع مجلس النواب والشيوخ والاحتفال بالتقارير السنوية في ملف يضم تفصيلات عن الزبائن، وأرباب العمل، وقضايا لوبية، وتقدير نفقات لوبية. ومع ذلك، يُترك أمر تطبيق القواعد اللوبية بالقوة للمكاتب التي تفتقر إلى قدر كافٍ من الموظفين التابعين للمجلس التشريعي، وكاتب مجلس الشيوخ الذين يشيرون إلى الانتهاكات المزعومة للمدعي العام الأمريكي لمقاطعة كولومبيا[٤١]. بالإضافة إلى ذلك، يضم القانون ثغرات بالنسبة إلى «القاعدة» الشعبية والحملات «المشبوهة». إن القاعدة الضاغطة تعبِّئ الشعب للاتصال بالمشرعين حول قضية ما، ومن خلال استهداف مواطنين عاديين بدلاً من موظفي الدولة، تستطيع جماعات الضغط تجنّب الكشف عن القوانين، وإن كانت لا تزال

---

(٤٠) ومع ذلك، تنطبق مقتضيات النشر فقط على التخصيصات المالية الموجودة في المقاييس التي حددتها اللجنة. وتفصيل القول في هذه الإصلاحات الحديثة موجود في: Citizen Against Government Waste, "Guide to Earmark Reform," 26 January 2007, <http://www.cagw.org/site/PageServer?pagename=reports_earmarkguide>.

(٤١) إن عدد هذه الإحالات ليست معلومة مفتوحة للعموم، لكن خلال اجتماع اللجنة عام ٢٠٠٦م، لاحظ عضو مجلس الشيوخ «كريستوفر دود»، وهو ديمقراطي من «كونكيتكت»، أنه «منذ ٢٠٠٣م، أحال مكتب مجلس الشيوخ للسجلات العامة أكثر من ألفَي حالة إلى قسم العدالة، ولم يسمع أي شيء مجدداً إلى يومنا هذا». انظر تعليقات عضو مجلس الشيوخ «كريستوفر دود» خلال جلسة استماع لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن القوانين والإدارة في ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٦م على الموقع الآتي:

<http://cq.com/display.do?dockey=cqonline/prod/data/docs/html/transcripts/congressional/109/congressionaltranscripts109-000002046780.html@committes&metapub=CQ-CONTRANSCRIPTS&searchIndex=0&seqNum=1>.

في المقابل، زعم قسم العدالة الأمريكي أنه استلم حوالى ألفَي إحالة بين عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٥م. انظر: R. Eric Peterson, "Lobbying Reform: Background and Legislative Proposals, 109th Congress," Congressional Research Service, 23 March 2006, p. 11, <http://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL33065.pdf>.

تؤثر في المشرعين. إن جهود الجماعات الضاغطة تسخّر لتمويل الجماعات الأمامية التي تشوش على قوى ضغط أخرى تتلقى دعماً مالياً للقيام بنشاط ما، بما أن الجماعات الأمامية هي المخولة وحدها للقيام بعملية التسجيل، وتبقى الجهات الفعلية المانحة مجهولة الهُوية.

منح اشمئزاز الناخب من الفضائح السياسية الكونغرس زخماً ضرورياً لتمرير عدة إصلاحات أخلاقية متأخرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧م، لطالما طالبت بها جماعات الضغط. منعت القوانين الجديدة أعضاء من المجلس قبول هدايا، ووجبات الطعام أو رحلة تمنح من جماعات الضغط أو المنظمات التي تشغلهم ومن استعمال الطائرات التابعة لشركات تمنح أسعاراً تفضيلية. يمنع كذلك مجلس الشيوخ المغادرين من التفاوض مع أرباب العمل المرتقبين الجُدُد ـ مثل الشركات والهيئات أو المؤسسات التابعة لجماعات الضغط التي تبحث عن مصالحها الخاصة ـ إلى حين انتخاب خَلفَهم، ومن ثَمّ تقييد أعضاء مجلس الشيوخ بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من الضغط على مجلس الشيوخ لمدة عامين. وهذا تغيير مهمّ، بما أن أكثر من ثُلث أعضاء الكونغرس المتقاعدين عام ٢٠٠٥م أنشؤوا محلات تجارية وتحولوا إلى جماعات ضغط. إن جماعات الضغط مطالبة بالكشف عن أنشطة جمع الأموال الموجهة إلى أعضاء مجلس الشيوخ، مثلاً عقْد حملات جمع التبرعات للحملات الانتخابية، وجمْع التبرعات من الزبائن والأصدقاء، ثم منْح كومة من الشيكات للمرشحين مع إشارة واضحة إلى مصدرها، وهي ممارسة تعرف باسم «التجميع».

بينما طبقت هذه القوانين الجديدة من الإصلاحات التي دعت إليها جماعات مراقبة الحكومة، إلا أنها لم تذهب بعيداً بما فيه الكفاية. **أولاً**، تدعو الضرورة إلى إصلاح بنية التنفيذ لترسيخ أكبر للمحاسبة الأفقية. وبالتزامن مع تشريع ٢٠٠٧م، أصبحت عملية الضغط، والسفر، والهدايا والقوانين الأخلاقية والأنظمة مراقبة من قبل أربعة كيانات منفصلة ـ كاتب المجلس التشريعي، وأمين سر الكونغرس، ولجنة معايير سلوك المسؤولين في الكونغرس، ولجنة مجلس الشيوخ المختارة للبت في القضايا الأخلاقية ـ مما أدى إلى حالة من الإرباك والتناقض، والتراخي خصوصاً في ظل وجود هيئتين مكونتين من عضوين في الكونغرس تجمعهما مصالح متضاربة.

اقترحت مجموعة من عموم المواطنين «وكالة أخلاقية واحدة مستقلة وقادرة على القيام بدور المراقبة القوية»، وتتألف من موظفي الدولة الرسميين غير الأعضاء في الكونغرس(٤٢). وستتم الموافقة على ميزانية الوكالة مرة واحدة كل سنتين لحمايتها من الانتقام السياسي.

**ثانياً**، تحتاج الروابط بين عملية ممارسة الضغط، والحوكمة، والحملات السياسية إلى الشفافية إلى أبعد الحدود. يقترح عامة المواطنين منع جماعات الضغط المسجلين من حثّ الناس على المساهمة في الحملة أو الترتيب لصالح المشرّعين والأحزاب السياسية؛ ومن القيام بسفر مدعم بشكل خاص لفائدة المسؤولين الحكوميين والموظفين؛ ومن تعليق الوصول مؤقتاً إلى مرافق الكونغرس بالنسبة إلى الممثلين السابقين الذين تحولوا إلى جماعات ضغط(٤٣). تستدعي الحاجة إلى اتخاذ خطوات شاملة لتحسين نظام الكشف عن طبيعة عمليات الضغط، التي تخلّفت كثيراً عن التقدم التكنولوجي خلال العقد الماضي. إن عموم المواطنين يحثّ جماعات الضغط على العمل على: ١) إحداث ملف إلكتروني للمساعدة في دعم إنشاء بحث قاعدة بيانات قادرة تمكن من البحث والفرز والتحميل؛ ٢) إنشاء ملف فصْلي في مقابل إيداع يتم مرتين سنوياً لتوفير المزيد من المعلومات للجمهور في الوقت المناسب ولا سيما قبل الانتخابات؛ ٣) الكشف عن وتيرة الاجتماعات الشخصية مع المشرعين وموضوعاتها؛ ٤) الكشف عن كل الأشغال الفيدرالية السابقة(٤٤). وكما يساعد المزيد من الشفافية والمراقبة على مكافحة الفساد في الدول الديمقراطية الناشئة، يمكنهما أيضاً تنظيف الديمقراطية في الولايات المتحدة.

---

(٤٢) Public Citizen, "Proposed Reforms Regarding the Disclosure and Regulation of Federal Lobbying," 25 July 2005, <http://cleanupwashington.org./lobbying/page/cfm?pageid=49#influence>.

(٤٣) المصدر نفسه. انظر أيضاً: Revolving Door Working Group, "A Matter of Trust: How the Revolving Door Undermines Public Confidence in Government-And What to Do about It," October 2005, p. 46, <http://www.revolvingdoor.info/docs/matter-of-trust_final-faul.pdf>.

أصبح أيضاً نصف المسؤولين الكبار على مستوى رفيع من القسم التنفيذي، جماعات ضغط.

(٤٤) Public Citizen, Ibid.

حالياً، يطلب من جماعات الضغط فقط الكشف عن الأعمال الفيدرالية التي غادروها خلال سنتين قبل أن يصبحوا جماعات ضغط.

**ثالثاً**، على «الباب الدوار» بين الحكومة والصناعة، وجماعات الضغط أن يكفّ عن الدوران بشكل سريع، وهذا يشكّل الآن أحد أكثر الوسائل مكراً، وانتشاراً، وتآكلاً، التي من خلالها يتم شراء النفوذ السياسي. وقد تطول فترة «التهدئة» بين الحكومة ووظائف الضغط كثيراً، ربما لأربع أو خمس سنوات، كما يمكن توسيع نطاق الأنشطة المحظورة لتشمل الضغط غير المباشر (مثل وضع الاستراتيجيات والإشراف على الأعمال ذات الصلة بجماعات الضغط الأخرى). تقترح إحدى مجموعات الإصلاح أيضاً تقيّد المسؤولين «بخطة الخروج من الباب الدوار»، التي تقتضي وضع برامج ومشاريع تمنع المسؤول من العمل بعد مغادرة منصبه. وسيتم تقديم هذه الخطط مع مكتب أخلاق الحكومة، على أن تكون في متناول الجميع[٤٥]. على مستوى حكومة الولاية، تعدّ المسافة التي تبعدنا عن إصلاح مفيد، كبيرة جداً، بما أن نِصف عدد الولايات فقط هي التي تملك قوانين مقيدة لقدرات المشرعين السابقين على العمل بصفتهم جماعات ضغط بعد مغادرة مناصبهم، ولا يطالب العديد من المشرعين الكشف عن الجمعيات التي تعمل مع جماعات الضغط أو مصدر الهدايا وقيمتها والمكافآت الشرفية[٤٦].

وأخيراً، حان الوقت لرفع مستوى الرواتب والتعويضات الأخرى الممنوحة لأعضاء الكونغرس وغيرهم من المنتخبين وكبار المسؤولين الأمريكيين المعينين. بينما يستلم أعضاء مجلس الشيوخ والمندوبون فوائد عديدة لا تظهر في رواتبهم السنوية التي تصل إلى ١٦٥,٠٠٠ دولار، فاق نظراؤهم تلك الرواتب بشكل كبير في مجال الأعمال والمهن. وعلى نحو مماثل، انخفضت رواتب موظفي السلطة التنفيذية العليا بنسبة ٢٧ في المئة بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٦م[٤٧]. وعلى الرغم من عدم وجود ارتفاع في الأجور يمكّن بما فيه الكفاية من ردع حالات الإغراء تماماً، إلا أنه من الضروري رفع رواتب السياسيين المشروعة، والحدّ من تحكم الكونغرس في

(٤٥) Revolving Door Working Group, Ibid., p. 57.

(٤٦) Center for Ethics in Government, National Conference of State Legislatures, <http://www.ncsl.org/programms/ethics/e_revolving.htm>.

(٤٧) Government Accountability Office, "Human Capital: Trends in Executive and Judicial Pay," June 2006, p. 2, <http://www.gao.gov/new.items/d06708.pdf>.

تحديد الرواتب. سيعفى الكونغرس من اللوم السياسي من خلال تشكيل لجنة فيدرالية لتحديد رواتب الكونغرس وموظفي الحكومة بما يناسب مسؤولياتهم، ولا يحق أبداً لموظفي الدولة في القسم التنفيذي الجدال في رواتبهم عبر الاستحواذ على تنفيذ هذه العملية من تحديد الأجور. لكن المشكل أكثر خطورة على مستوى الدولة حيث العديد من الهيئات التشريعية تعمل بصفتها عرضية وتتقاضى أجوراً كل يوم ـ مما يؤدي حتماً إلى البحث عن مشاريع تجارية موازية أو أعمال مهنية قد تتسبب في الدخول في صراعات مع الواجبات العامة.

وسيدخل العديد من المواطنين الغاضبين من استشراء الفساد والقائمين على الحياة العامة الأمريكية، في احتجاجات واسعة بنيّة المطالبة بزيادة مهمة في رواتب الموظفين العموميين. لكن تقع على عاتق المراقبين المستقلين المطلعين، في وسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني لإظهار الفكرة الواضحة ـ وإلى حدٍّ كبير ـ المتمثلة في كوننا حصلنا على ما ندفع في بلد الديمقراطية؛ فإذا ما كنا بخلاء في التعامل مع الراتب العمومي ولجان الرقابة، فإن جودة الديمقراطية ستعرف معاناة جمّة.

## ثالثاً: تمويلات الحملة

يبدو أن عدداً قليلاً من الديمقراطيات في العالم المعاصر تمكّنت من إيجاد حل لمشكلة كيفية تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، خصوصاً في عصر يُوسَم بالزيادة في الاحتياجات باهظة التكاليف الذي يعتمد على الإعلانات التلفزيونية والإذاعية. في الولايات المتحدة الأمريكية، تفاقمت المشكلة بسبب التأويل الدستوري لقرار المحكمة العليا الصادر عام ١٩٧٦م، الذي يقول بخرق التعديل الأول لحرية التعبير إذا ما تم الحدّ الإجباري من نفقات الحملة[٤٨]. ومع ذلك، حيثما وُجدت حدود قاسية بشأن الإنفاق على الحملة الانتخابية ـ كما هو الحال في كوريا الجنوبية ـ وُجد أيضاً انتهاك روتيني للقوانين، وعبر كل الديمقراطيات الراسخة والناشئة، «تنفذ عادة قوانين تمويل الحملات الانتخابية في ظل هذا

(٤٨) *Buckley v. Valeo*, 424 U.S. 1, 39 (1976).

الانتهاك. . . وبحسب خبير يعمل في الجمعية العامة الفرنسية، (إن الإحصائيات العامة المالية لتمويلات الحزب الواردة في الحسابات الرسمية في فرنسا ـ كما في أماكن أخرى ـ بلغت درجة الخيال). أما في إيطاليا، فعملية الكشوفات المالية الصادقة «تكاد لا تحدث بالمرة». في اليابان، نشرت حسابات لا تعد (سوى غيض من فيض)»[٤٩]. من الأفضل أن تكون لديك قوانين واضحة وواقعية، وشفافية مطلقة، تنفذ بشكل قوي بدلاً من وجود قوانين متشددة أو معقدة على نحو مفرط، تكون سبباً في ظهور انتهاكات واسعة النطاق وحالات من السخرية. لا يمكن لأي فصل من الفصول أن يستوعب تعقيدات المناقشات حول الحملات الانتخابية والقوانين المالية المنظِّمة لها في الولايات المتحدة، ولكن من الواضح أن هذا النظام امتد إليه الإفلاس ويحتاج إلى الإصلاح.

من بين المشكلات الكبرى، قدرة ما تسمّى الجماعات المؤيدة لدفع «المال الناعم» (Soft Money)[*] من أجل الإنفاق غير المحدود من المال لدعم (معارضة) حملة، ما دامت رسائلهم التي يودون إيصالها غير واضحة بما فيه الكفاية. أما المشكلة الأخرى، فتتجلّى في قدرة الجهات المانحة على حشد النفوذ من خلال «جمع» التبرعات. ومع ذلك، تكمن المشكلة الكبرى في الكمّ الهائل من الأموال اللازمة، والتي تفرض على المسؤولين المنتخبين العمل الدائم على الزيادة في التمويل استعداداً للانتخابات المقبلة. تضاعفت تكلفة الفوز برئاسة المجلس التشريعي في العشرين عاماً الماضية إلى حوالى أكثر من مليون دولار في عام ٢٠٠٤م، وازدادت تكلفة مقعد في مجلس الشيوخ بنسبة تصل إلى ما يزيد عن ٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠٤م، وفي بعض الحالات إلى أكثر من ٢٠ مليون دولار[٥٠]. بينما هناك احتياطات عامة لتمويل جزئي للحملة الانتخابية الرئاسية، إلا أن التنافس المالي للترشح لمنصب الرئاسة فاق مستوى النفقات المسموح بها بموجب الخطة الفيدرالية

---

(٤٩) Michael Pinto-Duschinsky, "Financing Politics: A Global View," *Journal of Democracy*, *vol.* 13, no. 4 (October 2002), p. 80.

(*) **المال الناعم** (Soft Money): دعم مالي سياسي غير مباشر للمرشح عبر اللجان والحزب، وهو يقابل المال الخشن (Hard Money): دعم مالي سياسي مباشر للمرشح.

(٥٠) المصدر نفسه.

لمطابقة الأموال التي اختار معظم المترشحين الرئيسيين في كِلا الحزبين الامتناع عن تطبيقها.

غير أن الإصلاح الأول الأكثر قابلية للتحقيق بخصوص الحملة المالية يتّسم بالشفافية الكاملة. ينبغي تقديم تقرير عن كل النفقات الموجهة إلى الحملات من قبل طرف الجماعات المؤيدة لدفع «المال الناعم» مع إشارة واضحة إلى المرشحين المدعومين مهما كانت غير مباشرة. ينبغي لكل المترشحين لمنصب ما على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الدولة - باعتبارهم مرشحين لمنصب الرئيس ومجلس النواب - تقديم تقارير حول تمويل الحملات الانتخابية إلكترونياً في غضون وقت ضيق جداً. ولأن مترشحي مجلس الشيوخ غير مطالبين بإرسال تقارير عن تمويل الحملات الانتخابية إلكترونياً، تصبح الحسابات الأخيرة غير متاحة للجمهور لشهور بعد نشرها لاحقاً. في عام ٢٠٠٦م، في ظلّ احتدام السباق للوصول إلى مجلس الشيوخ في ولاية ميسوري، ومونتانا، وبنسلفانيا، لم تُرفع تقارير مفصّلة حول التبرعات في الأسابيع الأخيرة إلى الجمهور إلا بعد الانتخابات[٥١]. وحثّت لجنة الانتخابات الفيدرالية على تغيير متطلبات تقديم مجلس الشيوخ للتقارير منذ عام ١٩٩٧م، لكن مجلس الشيوخ واجهَ الإصلاح بمعارضة شديدة.

وتدعو الحاجة إلى هيكلة مراقبة أكثر استقلالية، وقوة، وتماسكاً، وبعداً عن الأمور الحزبية. ويقول الإصلاحيون مثل «جون ماكين» والديمقراطي «جون فينغولد»: إن لجنة الانتخابات الفيدرالية منيت ببنية كارثية غير فعّالة، وبتسييس عملية تعيين مفوضيها وتدخل الكونغرس في شؤونها[٥٢]. يريدون أن يحلوا محلّها إدارة الانتخابات الفيدرالية مع سلطة شاملة لصياغة السياسة المتعلقة بقوانين الانتخابات الفيدرالية وإدارتها وتطبيقها. سيكون للإدارة قوة اتخاذ مبادرة تنفيذ هذه القوانين وإصدار الأوامر بشأن إيقافها أو التراجع عنها، تقديم عريضة بشأن قضاة فيدراليين من أجل منع مؤقت لأوامر وإنذارات قضائية أولية أخرى، ومراجعة الحسابات، وإدارة الإفصاح عنها.

---

(٥١) Dan Morain, "Senators Move Donor Disclosures at a Snail's Pace," *Los Angeles Times*, 3/2/2007.

(٥٢) Democracy21, "See no Bark, No Bite, No Point," 22 May 2002, p. 5, <http://www.democracy21.org/vertical/Sites/%7B3D66FAFE-2697-446F-BB39-85FBBBA57812%D/uploads/%7BB4BE5C24-65EA-4910-97AC-759644EC0901%D.pdf>.

يتمثل الإصلاح الأكثر طموحاً ـ والأكثر صعوبة للبلوغ ما دام يعارض صناعة لا يريد أي سياسي أن يلحقها بسوء ـ في خفض التكلفة الهائلة للإعلانات التلفزيونية والإذاعية. وتعدّ نفقات الإعلانات التلفزيونية والإذاعية الأكبر من نوعها على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولاية في السباق الانتخابي، بحيث تمنح المترشحين البث المجاني أو البث بتكلفة منخفضة، مما يساهم بشكل كبير في تقليص الاعتمادات المالية في الحملة الانتخابية. قدم «ماكين» و«فينغولد» والديمقراطي «ديك دوربين» قانون «دمقراطيتنا، قانون موجات أثيرنا لعام ٢٠٠٣م»، الذي يزود مرشحين فيدراليين مؤهلين وأطرافاً بقسائم شراء الوقت المخصص للدعاية التلفزيونية والإذاعية(٥٣). ستمول هذه القسائم برسم قدر بنسبة تتراوح بين ٠,٥ و١ في المئة من إجمالي الإيرادات السنوية على شركات إعلامية من أجل بثّ سلسلة من البرامج الإعلامية. سيتم تأهيل المترشحين للقسائم بجمع ما لا يقل عن ٢٥,٠٠٠ دولار من خلال التبرعات التي تبلغ إلى حدٍّ ما ٢٥٠ دولاراً، وسيتم الاتفاق على الحد من الإنفاق الشخصي إلى مبلغ محدد، وعلى وجود معارض واحد على الأقل ممن يحق له رفع سقف هذا المبلغ. لم ينشأ مشروع القانون من خارج اللجنة، لكن نهجه يستحق أن يبعث من جديد؛ أو ببساطة أكثر، يمكن للمترشحين أن يمنحوا بثاً بالمجان؛ «تعتبر الولايات المتحدة من بين الديمقراطيات الأكثر تقدماً اقتصادياً بافتقارها إلى أي حكم من أحكام البث السياسي المجاني لفائدة الأحزاب السياسية أو المترشحين»(٥٤).

ثمة استراتيجية بديلة في شكل من أشكال التمويل العام الكامل أو الجزئي للحملات بالنسبة إلى معظم المكاتب الفيدرالية أو مكاتب الدولة. لم تعدْ هذه المقاربة خيالية جداً؛ إذ إن سبع ولايات (بما في ذلك «نيو مكسيكو»، «ونيو جيرسي») تتمتع بتمويل كامل على الأقل لبعض المكاتب الحكومية، وثلاث منها ـ ولاية «أريزونا» و«كونكيتكت» و«ماين» ـ التي توفر التمويل الكامل على مستوى الدولة برمّتها وعلى مستوى الولايات

(٥٣) Joseph E. Cantor, "Campaign Financing," Congressional Research Service, 15 December 2003, p. 4, <http://fpc.state.gov/documents/organization/28105.pdf>.

(٥٤) Pinto-Duschinsky, "Financing Politics: A Global View," pp. 74-75.

التشريعية[٥٥]. وبتطبيق مقاربة جزئية على الصعيد الوطني، يمكن لمترشحي الكونغرس الاستفادة من المساهمات الصغرى لدعم الانتخابات التمهيدية لتعيين الحزب، ثم الاستفادة من حدٍّ أدنى من الدعم المالي في الانتخابات العامة، الذي يمكن أن يضاف إليه أي مبلغ من المساهمات الصغرى (ومرة أخرى يصل المبلغ إلى حدود ٢٥٠ دولاراً أو ربما ٥٠٠ دولار). سيعالج ذلك الطريقة التي تشجع من خلالها الحملات عملية بيع النفوذ وشرائه وذلك بالسماح للأفراد بجمع الحدّ الأقصى من المساهمات المحصل عليها من العائلة، والأصدقاء، والزملاء وتسخيرها في الحملة الانتخابية.

## رابعاً: مراقبة السلطة وحماية الحرية

ليس المال وحده المجال الذي يتسبّب في تعثّر الديمقراطيات المترسخة، ولا بد من أن تتعدى المحاسبة في الحوكمة، القضايا الأساسية المتعلقة بالفساد والنفوذ؛ ففي الولايات المتحدة، لا يوجد في أي مكان قدر من الشفافية والمحاسبة السياسية اللازمة أكثر مما هو حاضر في السلطة التنفيذية، وبالأخص في الرئاسة. خلال ولاية بوش، أصبح من العادي استخدام حجج من قبيل «الامتياز التنفيذي» لمنع الشهادة أمام الكونغرس من لدُن مساعدي الرئيس والضباط الذين يتم تقييم أدائهم الحكومي أو سلوكهم أو التحقيق معهم. وقد تتفق المطالبة بالامتياز التنفيذي مع قراءة ضيقة لفصل السُّلطات في الدستور، لكنه ينتهك المبادئ الديمقراطية العميقة لسيادة القانون وللمراقبة، وللخطاب السياسي والمجتمع المدني.

لا يمكن أن تكون الديمقراطية قوية عندما تهيمن السلطة التنفيذية على الآخرين وتركز القوة المفرطة في يديها. إن الميل نحو ما أسماه جيرهارد كاسبر «بحكم القيصر» ـ مستفيداً من ماكس فيبر في ذلك ـ حيث تزدري فيه السلطة التنفيذية البرلمان، وتطوق القوانين والإجراءات الراسخة تحت غطاء طارئ من الطوارئ، وتفوق مصادر مستقلة أخرى من السلطات الحكومية وتستخف من «العقول السياسية المستقلة» ـ أصبح يشكّل مشكلاً دائماً في

(٥٥) Public Campaign Action Fund, <http://www.publiccampaign.org/where>.

الديمقراطية الأمريكية[٥٦]. إنها في الواقع، مشكلة جوهرية في النظم الرئاسية عموماً[٥٧]. لكنها أصبحت مشكلة خاصة في الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م عندما استخدمت إدارة بوش «الحرب الشاملة على الإرهاب» لتبرير «المطالبة بسلطات غير قابلة للمراجعة لحجز عدو مقاتل مزعوم غير مواطن بشكل دائم، ولحجز حتى مواطنين باعتبارهم أعداء مقاتلين، إضافة إلى حجز مئات من الأجانب بتهم تتعلق بالهجرة وعزلهم عن العالم الخارجي وإقامة دعوة ضدهم في جلسات سرية مغلقة أساساً، وكان الكونغرس المطواع في الوقت ذاته يقدم له الدعم»[٥٨]. وفي الوقت ذاته، انتهكت الإدارة الحريات المدنية للأمريكيين من خلال الانخراط في التنصت على الاتصالات الإلكترونية الدولية للمواطنين خارج إطار قانون مراقبة المخابرات الخارجية، مطالبين بتمتع الرئيس بقدرة واسعة قصد الدفاع عن الولايات المتحدة وبتجاوزه عملياً كل القيود الأخرى. وهذا «حكم قيصري» محض. وعندما أصدر الكونغرس تشريعاً في آب/أغسطس ٢٠٠٧م لمنح الإدارة سلطة قانونية جديدة للمراقبة، فعل ذلك بسرعة مدهشة مع انعدام فعلي لأي مناقشة أو تمحيص دقيق لمشروع القانون.

يتطلب تجديد الديمقراطية الأمريكية تأكيداً أشد من لدُن السلطتين التشريعية والقضائية باعتبارهما فرعين مساويين للحكومة في الدفاع عن المبادئ الدستورية الأساسية. لحسن الحظ، بدأت المحاكم القيام بذلك. في سنة ٢٠٠٦م، رأت المحكمة العليا في قضية حمدان ضدّ رامسفيلد أن خطة إدارة بوش للقيام بمحاكم عسكرية خاصة لمحاكمة المشتبه بهم من المحتجزين انتهاك لقانون القضاء العسكري ولاتفاقيات جنيف على حدٍّ سواء. في تلك السنة نفسها، وجدت المحكمة الإقليمية الأمريكية أن برنامج المراقبة غير المصرّح به لوكالة الأمن القومي غير قانوني وغير دستوري. ومع

---

(٥٦) Gerhard Casper, "Caesarism in Democratic Politics: Reflections on Max Weber," Robert G. Wesson Lecture, Freeman Spogli Institute for International Studies, Stanford University, 13 March 2007, <http://iis-db.stanford.edu/evnts/4803/Caesarism_in_December_Politics-FSI.pdf>.

(٥٧) Juan J. Linz, "Presidential or Parliamentary Democracy?: Does It Make a Difference?," in: Juan J. Linz and Arturo Valenzuela, eds., *The Failure of Presidential Democracy: Comparative Perspectives* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994), pp. 3-87.

(٥٨) Casper, Ibid., p. 18.

ذلك، استأنفت الفيدرالية لاحقاً الحكم ليتمخض ذلك عن إلغاء هذا القرار لما حكمت المحكمة بافتقار المدعين إلى الصفة القانونية(٥٩). ولا يزال مئات الأجانب قيد الاحتجاز إلى أجل غير مسمّى في خليج «غوانتانامو»، حيث يتعرضون (على الأقل خلال الأعوام القليلة الأولى) إلى تقنيات تعذيب تخطّتْ، على نحو واسع، مستويات التعذيب الموجودة. وقد ألحق سوء معاملة الأجانب في السجون الأمريكية أضراراً بالغة بمكانة أمريكا في العالم وقدرتها على تعزيز الحرية(٦٠).

وكما لاحظ بيت الحرية في دراسته الجديدة بشأن الحرية في الولايات المتحدة، أنه على الرغم من أن الديمقراطية الأمريكية تبقى حرة بشكل ملحوظ، وتعددية، ومرِنة في كثير من النواحي، إلا أن عليها تناول فترات الظلم التي دامت طويلة وفترات الظلم الجديدة. ويشمل ذلك التفاوت العنصري المستمر واكتظاظ السجون الفاسدة الناتجة عن «انعدام التوازن» بين عدد السجناء ومعدل عدد السجون الذي بلغ خمسة أضعاف في ربع القرن الماضي. «كما تتجلى خيبة أمل مماثلة في إحصاء يفيد بإمكانية سجن رجل أسود بنسبة مرة واحدة من أصل ثلاث مرات في حياته»؛ أي بحوالى ست مرات احتمال سجن رجل أبيض(٦١).

ويجب على السلطة الرابعة أيضاً أداء دورها التدريخي في التحقيق والتحقق من ممارسة السلطة التنفيذية على نحو أكثر فعالية. لا يمكن القيام بهذا عندما تمر الأشهر بدون تبادل منتظم بين الرئيس ووسائل الإعلام، كما حدث مراراً وتكراراً في رئاسة بوش. دعا «بيترو نيفولا» و«وليام غالستون» من معهد بروكينغز إلى مؤتمرات صحفية رئاسية أكثر انتظاماً بمعدل مرتين كل شهر، كما طالبا جميع وسائل الإعلام المرخصة بأن تبث هذه المؤتمرات ومصالح عامة أخرى مباشرة(٦٢).

---

(٥٩) أنا أحد المدعين في هذه الدعوة القضائية ضد برنامج المراقبة، الذين تم ترشيحهم من قبل الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية.

(٦٠) *Today's American: How Free?* (New York: Free House, 2008), introduction, and chap. 3: "Civil Liberties".

(٦١) المصدر نفسه، المقدمة، ص٧.

(٦٢) Nivola and Galston, "Toward Depolarization," pp. 256 and 281-282.

## خامساً: تحسين مستوى المشاركة

من المدهش أن تتوجه قلّة قليلة من الأمريكيين إلى صناديق الاقتراع، علماً بأن ذلك يشكّل خطراً كبيراً على الانتخابات الوطنية؛ فمنذ سنة ١٩٤٨م، لم تتجاوز نسبة التصويت ٦٥ في المئة في الانتخابات الرئاسية، كما كانت نسبة المشاركة في أربعة انتخابات رئاسية من أصل سبعة منذ عام ١٩٨٠م، أقل من ٥٥ في المئة[٦٣]. وفي الانتخابات نصف السنوية، كان الحال أسوأ بكثير؛ إذ توجه فقط ناخبان من أصل خمسة ناخبين في عام ١٩٩٨ و٢٠٠٢ و٢٠٠٦م[٦٤].

وسواء أنظرنا إلى النسبة المئوية من الناخبين الذين يحق لهم التصويت أم نسبة المسجلين، فإن إقبال الناخبين في الولايات المتحدة مخيب للآمال مقارنة مع الديمقراطيات الأخرى. وبمعدل إقبال على صناديق الاقتراع، بلغ ٤٨ في المئة من الناخبين في سن التصويت في الانتخابات التي امتدت بين ١٩٤٥ و٢٠٠١م، تأتي الولايات المتحدة في مراتب متأخرة ليست فقط وراء جميع الديمقراطيات الصناعية، بل وراء الديمقراطيات الناشئة نفسها؛ مثل الهند، وإندونيسيا، وبيرو، ورومانيا. ومن بين أكثر من مئة دولة ديمقراطية ودول شبه ديمقراطية، لا توجد إلا عشر دول تشهد أسوأ معدلات إقبال على التصويت من الولايات المتحدة[٦٥].

(٦٣) Michael McDonal, "United States Election Project: Presidential Turnout Rates for Voting-Age Population (VAP) and Eligible Population (VEP)", <http//:elections.gmu.edu/turnout_rates_graph.html>.

حتى في الانتخابات الرئاسية المحتدمة الصراع التي أجريت عام ٢٠٠٤م، التي تميز فيها كلا الحزبين، وبذلا مجهوداً كبيراً لاستجلاب الناخبين للتصويت، لم يصوت إلا ٥٩ في المئة من الناخبين؛ أي حوالى النسبة نفسها التي انتهت بها انتخابات ١٩٥٦م عندما كسب «أيزنهاور» في انتخابات سهلة تمت إعادتها.

(٦٤) تم إقصاء حوالى ٧ ملايين من الأمريكيين من بين الناخبين المؤهلين الموجودين في السجن، ومن علقت عقوباتهم، ومن أدينوا بارتكاب عمليات إجرامية، بالإضافة إلى إقصاء ١٣ مليوناً من البالغين غير المواطنين. انظر: Michael McDonald, "United States Election Project: 2006 Voting-Age and Voting-Eligible Population Estimates", <http://elections.gmu.edu/Voter_Turnout_2006.htm>.

(٦٥) Rafael López Pintor, Maria Gratschew, and Kate Sullivan, "Voter Turnout Rates from a Comparative Perspective," in: International Institute for Democracy and Electoral Assistance [IDEA], *Voter Turnout Since 1945: A Global Report* (Stockholm: IDEA, 2002), p. 84.

تشمل تصنيفات الأنظمة السياسية البالغ عددها ١٦٩ عدداً من الأنظمة الشمولية، لكن أكثر من ١٠٠ =

أما في الانتخابات المحلية، فلم يصوّت إلا عدد قليل من الأمريكيين؛ أي حوالى ثلث الناخبين المؤهلين[٦٦]. وتراجع إقبال الناخبين على التصويت بشكل مرعب إلى حوالى ١٠ في المئة من الناخبين المؤهلين في العديد من الانتخابات التمهيدية للدولة. في الانتخابات التمهيدية لعام ٢٠٠٦م، بلغ متوسط الإقبال عليه ١٥ في المئة، وهذه النسبة هي الأدنى من أي وقت مضى[٦٧]. وفي ظل هذه الظروف، يميل الانتصار إلى الاتجاهات المتطرفة، بحيث يمكن أي قوة سياسية تعزيز الأساس الأيديولوجي المتطرف الذي تدعو إليه[٦٨]. من أجل هذا، صادق بعض علماء السياسة الأمريكيين على فكرة التصويت الإلزامي الذي رفع نسبة المشاركة في الانتخابات في أستراليا (حيث الانتخاب الإلزامي متطور) إلى نسبة تفوق ٩٥ في المئة[٦٩]. وعلى الرغم من بساطة الغرامة التي سيدفعها الأستراليون لدى امتناعهم عن التصويت، إلا أنه لا يزال من الصعب تصور الفكرة المنتشرة في الولايات المتحدة المناهضة بشدة لضغوطات الدولة.

ومع ذلك، ثمة العديد من الأشياء التي يمكن القيام بها لزيادة إقبال الناخبين على التصويت، بدءاً بالإصلاحات التي تسهل من عملية التسجيل، بل تسهل أيضاً من عملية التسجيل في مكان الاقتراع يوم الانتخابات، ما يزيد من الإقبال على الانتخابات، خصوصاً بين الشباب البالغين. ويقترح «نيفولا» و«غالستون» جعل يوم الاقتراع عطلة تتزامن فيه الانتخابات المحلية، والوطنية والفيدرالية لكي لا تكون العملية الانتخابية «متعبة»[٧٠]. كما يمكن

---

= دولة ديمقراطية أو قريبة من الديمقراطية تحتل مرتبة أفضل من الولايات المتحدة (التي تحتل المرتبة ١٣٨). ولم تشهد إلا حوالى الـ ٣١ دولة المتبقية، انتخابات ديمقراطية خلال الفترة التي تم تقييمها.

(٦٦) تستنتج هذه النسبة (٣٤ في المئة)، من دراسة بحثت في نسبة المشاركة في الانتخابات بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠م في خمس وسبعين مدينة يتراوح عدد سكانها بين ٢٥,٠٠٠ ومليون نسمة. انظر: U.S. Election Assistance Commission, "National Voter Turnout in Federal Elections," <http://www.eac.gov/election_resources/htm>.

(٦٧) في الواقع، إن أعلى نسبة بخصوص الإقبال على الانتخابات التمهيدية للدولة في الخمسين عاماً الماضية، لم تتجاوز ٣٣,٥ في المئة عام ١٩٦٦م. انظر: Curtis Gans, "2006 Primary Turnout a Record Low," *American University News* (6 October 2006).

(٦٨) Norman J. Ornstein, "Vote-Or Else," *New York Times*, 10/8/2006.

(٦٩) المصدر نفسه، و Nivola and Galston, "Toward Depolarization," p. 271.

(٧٠) Nivola and Galston, Ibid., pp. 252 and 272.

أن تؤدي التكنولوجيا الرقمية دوراً مهماً في هذا الشأن. وينبغي تمكين كل ناخب وعلى جناح السرعة من كتابة عنوانه ورمزه البريدي في محرك بحث على جهاز الحاسوب للعثور على مراكز الاقتراع المحلية. قد يساعد التصويت عبر الإنترنت على توسيع المشاركة، وإن كانت هذه العملية تكلف الكثير (هي في نظري مكلفة جداً بالنظر إلى وضعية التكنولوجيا الراهنة) لضمان مصداقية نتائج الانتخابات التي قد تتعرض إلى خطر القرصنة التي قد تتسبب في عملية التخريب أو الطعن في الانتخابات.

إن جعل الانتخابات أكثر تنافسية يساعد بكل بساطة على الزيادة في إقبال الناخبين عليها. وإضافة إلى ترسيخ المساواة في مجال تمويل الحملات، يمكن إجراء انتخابات رئاسية أكثر مصداقية وأكثر اهتماماً لجلب أكبر عدد من الناخبين إذا اختارت الولايات (كما فعلت «ماين» و«نيبراسكا») منح اثنين من الهيئة الانتخابية أصواتهم للمرشح الرئاسي الفائز بشكل عام، ومن ثمّ صوت واحد للفائز عن كل منطقة في الكونغرس. ومن شأن هذا التحول الذي لا يتطلب تعديلاً دستورياً، أن ينتج حملة انتخابية رئاسية واسعة، وزيادة في إقبال الناخبين[(٧١)]. على الولايات الكبيرة مثل كاليفورنيا وتكساس أن تتحرك معاً أو أن تلتزم الحياد معاً؛ لأن التصرف بشكل أحادي قد يفقد هذه الولايات عنصر التأثير.

ومع ذلك، لا تتمثل المشكلة فقط في التصويت، بل يبدو أن الاهتمام بالسياسة وإشراك المواطنين في الحياة العامة في تراجع. وانخفض عدد المرشحين للمكاتب المحلية بنسبة ١٥ في المئة على الصعيد الوطني بين ١٩٧٤ و١٩٩٤م[(٧٢)]. وألغت سبع مدن من ولاية كاليفورنيا الانتخابات عام ٢٠٠٣م بسبب عدم وجود مرشحين[(٧٣)]. وتقول نسبة من كبار السن في

---

(٧١) هذه توصية هيئة مستشارين مختصين في العلوم السياسية يعملون جميعاً تحت غطاء الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية عام ٢٠٠٢ لفحص التربية والمشاركة المدنية. انظر: Stephen Macedo [et al.], *Democracy at Risk: How Political Choices Undermine Citizen Participation, and What We Can Do About It* (Washington, DC: Brookings Institution, 2005), p. 60.

(٧٢) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٧٣) Michael Falcone, "Belmont Journal: What If They Had Elections and No One Ran?," *New York Times*, 21/9/2003.

المدرسة الثانوية إنها «ستعمل على الأرجح» أو «إنه سبق لها العمل» على حملة سياسية انخفضت من الخُمس في منتصف السبعينيات إلى العُشر في ٢٠٠١م[٧٤]. وخلال ربع القرن نفسه، تآكلت نسبة كبار السن المهتمين بالأحداث الجارية في المدرسة الثانوية[٧٥]، بل إن أكثر الأمور مدعاة للقلق هو تراجع المؤشرات الأوسع نطاقاً في المشاركة المدنية، والشبكات الأساسية، والقواعد، ومظاهر الثقة والتعاون التي تشكل «رأس المال الاجتماعي». وفي عمل في غاية الإبداع، قدّم العالم السياسي «روبيرت بوتنام» عام ٢٠٠٠م، أدلّة دامغة تظهر انخفاضاً كبيراً في المخزون الأمريكي من رأس المال الاجتماعي كما هو واضح في نقص الممارسات اليومية من حضور لقاءات عامة ذات علاقة بشؤون المجتمع أو المدرسة، أو الذهاب بانتظام إلى الكنيسة، أو الانخراط في نقابة أو جمعية الآباء والأساتذة. وبتعبير مجازي، قال إن الأمريكيين كانوا يلعبون «البولينغ بمفردهم» عوض جمعهم معاً في عُصَب. وبينما كانت تزدهر المنظمات المهنية على نطاق واسع، قال بوتنام (وآخرون) إنه قلِق من مغبّة ألا يجتمع الناس بالقدر الكافي في إطار قاعدة شعبية ليتعاونوا وجهاً لوجه، ومن ثمّ لا يعملون على تعزيز أنماط الثقة والتعاون نفسها[٧٦]. من المرجح أن يكون هذا هو السبب الرئيس الذي يجعل الأمريكيين يبدون أكثر تشاؤماً وعجزاً ونفوراً من السياسة بما أن الانخراط في الجمعيات والمشاركة في المجتمع يمنحان الناس مزيداً من الثقة في قدراتهم على التأثير في القضايا العامة[٧٧].

إن الاتجاهات متجذّرة، ولن تتحول بسهولة، لكنني أعتقد أن لجنة الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية التي تسهر على التربية المدنية كانت على

---

(٧٤) Macedo [et al.], Ibid., p. 28.

(٧٥) المصدر نفسه، ص٣٠.

(٧٦) Robert D. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000).

يمكن الاطلاع على الانتقال من منظمات ذات عضوية جماهيرية ومشاركة أكثر فاعلية للمواطن إلى منظمات تدار بشكل مهني وينخرط فيها المواطنون بشكل أقل، في: Theda Skocpol, *Diminished Democracy: From Membership to Management in America Civic Life* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 2003).

(٧٧) Macedo [et al.], Ibid., p. 120.

صواب عندما لاحظت أن الناس ميّالون إلى العمل التطوعي والانخراط فيه إذا طلب منهم ذلك، ومنحت لهم مزيداً من الفرص. وتلاحظ هيئة المستشارين اتجاهات إيجابية في النمو ضمن القطاع غير الربحي وفي العمل التطوعي والعمل مع منظمات اجتماعية محلية، لكن يمكن أن تحفز هذه السياسات الجديدة هذه الاتجاهات ومن الأفضل ربطها بالمواطنة النّشطة. وتتمثل إحدى الخطوات الواعدة جداً في برنامج الخدمة الوطنية الموسّع بشكل كبير (لكنه يظلّ تطوعياً) الذي يستهدف بالخصوص الشباب الأمريكي (قبل التعليم الجامعي وبعده على حدٍّ سواء)، مع خيارات متعددة تتراوح بين الخدمة العسكرية التقليدية إلى أعمال إعادة الإعمار ما بعد النزاعات في الخارج، وخدمة المجتمع المحلي والتدريس، والأمن الداخلي. يمكن كذلك للكليات والجامعات توسيع برامجها المبتكرة والناجحة بشكل كبير لخدمة التعليم. وتقترح الهيئة الاستشارية أيضاً أن يكون مختلف أشكال الخدمة الوطنية مرتبطة بمساعدة الطلاب وغيرها من المنافع العامة، ويتطلب ذلك تمويلاً كبيراً[(٧٨)]. قد يرفض بعضهم هذه الكلفة، ولكن ينبغي تحدي احتياجات الشعب الأمريكي قبل أن نسأل عما إذا كان لأمريكا ديمقراطية ذات جودة عالية كما تريدها دون مزيد من الاستثمار فيها.

ثمّة حاجة ماسّة إلى جهود مبتكرة أخرى لإحياء الاهتمام والمشاركة المدنية الأمريكية، ومن ثمّ إمكانية الاستفادة جزئياً من الأساليب الإبداعية الجديدة والتكنولوجيات التي تجمع المواطنين معاً للتشاور حول القضايا العامة وجهاً لوجه واستخدام فضاء الإنترنت لنشر المعرفة السياسية وتعزيز النقاش. وطوّر «جيمس فيشكن»، أستاذ الاتصال بجامعة «ستانفورد»، باستطلاع تداولي باعتباره سبيلاً من سُبل تعزيز التغيرات السياسية التي تعكس المصلحة العامة:

أول استطلاع عشوائي تمثيلي، شمل القضايا المستهدفة، وبعد هذا الاستطلاع المعياري، دُعي أعضاء العيّنة للتجمع في مكان واحد منعزل لقضاء عطلة نهاية الأسبوع لمناقشة هذه القضايا. وأرسلت مواد إعلامية متوازنة بعناية للمشاركين، وهي أيضاً متاحة للجمهور. يدخل المشاركون في

(٧٨) المصدر نفسه، ص١٥٢.

حوار مع الخبراء المنافسين والقادة السياسيين على أساس أسئلة طوروها في مناقشات تدار داخل مجموعة صغيرة مع المشرفين المُدرَّبين. يتم بث أجزاء من الأحداث التي وقعت مطلع الأسبوع على التلفاز إما على المباشرة أو على نحو مسجل أو محرر. وبعد المداولات، تسأل العيّنة الأسئلة الأصلية مرة أخرى. وتمثل التحولات في وجهة النظر الاستنتاجات التي تصل إليها العامة، إذا كان للناس الفرصة ليصبحوا أكثر وعياً بالقضايا وانخراطاً فيها(٧٩).

يبقى استضافة مثل هذه المنتديات الاستشارية لتقييم قضايا محلية، منتديات تجريبية وتتطلب عملاً مكثفاً قد يحدّ من تطبيقه في العديد من القضايا الإقليمية والوطنية. لكن أكثر من عشرين تجربة اقتراعية حول العالم - عندما تمزج بتغطية تلفزيونية للمناقشات - ارتبطت بالتغيرات الكبيرة التي عرفها الرأي العام. على سبيل المثال، زادت التجربة الاقتراعية بشكل كبير من وعي الأستراليين بمشكلة السكان الأصليين ودعم المصالحة معهم.

ارتبطت أيضاً المجتمعات السياسية على الإنترنت بالعودة إلى المشاركة السياسية في الولايات المتحدة في بعض الجماعات السكانية منذ العام ٢٠٠٤م، على الرغم من أنه ليس من الواضح بعدُ ما إن في وسع المواقع العنكبوتية ذات البعد الاجتماعي توفير وسائل تعوض المجتمعات الأكثر حرية من حيث الجغرافية التي يحزن «روبيرت بوتنام» على خسارتها. هذا سؤال مهمّ في ضوء التوجه الحزبي المدان الذي قسّم معظم المواقع السياسية ذات الهدف التجاري على شبكة الإنترنت، سواء كانت تشرِك المواطنين سياسياً في المناقشة أو تبادلهم الأخبار عن الحكومة والسياسيين.

## سادساً: سدّ الفجوة الحزبية

إن الاستقطاب الحزبي والضغينة التي تنخر جسم سياسة الحرب في الولايات المتحدة عملت على خنق الممارسة الديمقراطية في الأعوام الأخيرة. وإن الاختلافات الحادة بين الأحزاب السياسية هو شأن من شؤون

(٧٩) James S. Fishkin, "Deliberative Polling®: Toward a Better-Informed Democracy," The Center for Deliberative Democracy, <http://cdd.standford.edu/polls/docs/summary>.

ديمقراطية نابضة بالحياة، ولكن عندما تصبح الفجوة بين الأحزاب واسعة جداً وموزّعة ـ لتتخلل كل قضية ـ يمكنها عرقلة البحث عن حلول عملية للحدّ من المشاكل السياسية وتقليص ثقة الشعب بالأحزاب والسياسيين.

ثمة عدد مهم من الإشارات الداعية إلى القلق، وتتجلى واحدة منها في تراجع معدل الحوادث في المناطق التي تتميز بثنائية المجلس التشريعي الذي يصوت لأحد الحزبين الرئيسيين ليمثل الكونغرس وللحزب الآخر ليمثل الرئاسة. وفي عام ١٩٧٢م، قسم أكثر من ٤٠ في المئة في المقاطعات الانتخابية (١٩٢)، أصواتهم على هذا النحو. وفي عام ١٩٩٦م، تراجعت النسبة إلى الربع (١١٠ مقاطعات)، وفي انتخابات عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦م، كان هناك فقط حوالى ١٥ في المئة (٥٩ و٦٩ مقاطعة)[٨٠].

ويوجد أيضاً مشكل «اختفاء الفارق الهامشي»؛ أي إن المقاعد في مجلس النواب الأمريكي مفتوحة بشكل عقلاني لمن يستولي عليها من قِبل أيٍّ من الحزبين الرئيسيين[٨١]؛ فبحدوث تغييرات بسيطة على طول الطريق، تراجعت نسبة هذه المقاعد التنافسية بشكل مطرد لقرن من الزمن، من حوالى النصف على مدار القرن العشرين إلى حوالى الربع في العشرينيات، وأكثر بقليل من ٢٠ في المئة في الأربعينيات إلى غاية الستينيات، وفقط حوالى ١٠ في المئة في الانتخابات الأخيرة[٨٢]. ونتيجة لذلك، ظهر تحول انتخابي في المجلس التشريعي أقل بكثير من الماضي. وفي الثلاثين عاماً الماضية، غير في المتوسط أقل من ١٠ في المئة من المقاعد سيطرة الحزب في كل انتخاب مقارنة مع حوالى ثلث المقاعد خلال النصف الأول من القرن العشرين. إن هذه السلطة الخانقة تجعل من استبدال القائمين على السلطة التشريعية أمراً صعباً بشكل متصاعد. وبين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٦م، تمت إعادة انتخاب ٨٧ في المئة من أصحاب المناصب. وقفزت هذه النسبة إلى

---

(٨٠) Nivola and Galston, "Toward Depolarization," p. 236.

(٨١) يشار إلى ذلك بواسطة توزيع أصوات الدوائر التشريعية لحساب الحزبين اللذين يشكّلان نسبة مئوية تتراوح ما بين ٤٥ و٥٥ في المئة. انظر: Thomas E. Mann, "Polarizing the House of Representatives: How Much Does Gerrymandering Matter?," in: Nivola and Bradly, eds., *Red and Blue Nation?: Characteristics and Causes of America's Polarized Politics*, p. 268.

(٨٢) المصدر نفسه، ص٢٦٩، الشكل الرقم (٦ ـ ١).

٩٤ في المئة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٨٠م، وإلى ٩٧ في المئة من عام ١٩٨٢ إلى عام ٢٠٠٠م، وبعدها إلى ٩٩ في المئة عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤م. يجب أن ينظر إلى هزيمة اثنين وعشرين نائباً جمهورياً في المجلس التشريعي في انتخابات ٢٠٠٦م، على أنها مغادرة استثنائية من النزعة التاريخية.

بينما يمكن تقفّي أثر الموالاة الواضحة للدوائر الانتخابية التشريعية في الأنماط السكنية المتغيرة، بما في ذلك توجه الناخبين الذين يصنفون أنفسهم بحسب توجهات جغرافية وأيديولوجية، فإن هذه الدوائر أيضاً يحرّكها الامتياز الكبير الذي يأتي مع المنصب. وقد تم دعم هذا الامتياز من قبل مسؤولين ذوي رغبة قوية في جمع التبرعات، وفي الغشّ الوقح بشكل تدريجي المتمثل في رسم الدوائر بحدود مشوهة لحماية المسؤولين ورفع فائدة الموالي[٨٣]. وفي الولايات ذات الكثافة السكانية بالخصوص - حيث طريقة رسم حدود المقاطعات لها المساحة الكبرى لترجيح كفة المقاعد لحزب واحد وتحصين المسؤولين - أصبحت عملية التقسيم إلى وحدات سياسية أكثر فظاعة، مع الاستقطاب في الحياة السياسية، والطفرات التكنولوجية في البرمجة الحاسوبية، والوفرة المتزايدة لبيانات الإحصاء الرسمي المفصّل الذي يحسّن بشكل كبير من القدرة على استباق ميولات الناخب. وفي الانتخابين الأولين على مستوى الولاية، اللذين أعقبا إعادة تقسيم ولاية كاليفورنيا إدارياً عام ٢٠٠١م، لم تغير مقاعد مجلس الولاية الثمانين أو مقاعد مجلس الشيوخ الأربعين مؤشرات الحزب.

ولهذا كله معانٍ متضمنة حول جودة الديمقراطية من خلال ثلاثة اتجاهات. **أولاً**، قامت السياسة التنافسية بالعمل على أكثر من مجرد إثارة الاهتمام بنتائج الانتخابات. وذلك في حدّ ذاته قيمة مهمة في الديمقراطية

(٨٣) على الرغم من أن الخسارات الضخمة التي مني بها الجمهوريون عام ٢٠٠٦م (واحد وثلاثون مقعداً في المجموع)، تقترح إمكانية تنافسية متجددة داخل النظام الحالي، إلا أن المكاسب الديمقراطية ستكون من المرجح أوسع في غياب تعدد الغش الذي وقع بعد عام ٢٠٠٠م، وقد تمكن الديمقراطيون من الحصول على مكاسب معتبرة عام ٢٠٠٦م في ولايات مثل نيويورك وإنديانا وأريزونا، عندما اعتمد التقسيم الإداري للدوائر على أساس ثنائية حزبية أو أساس غير حزبي. انظر: J. Gerald Hebert, "Gerrymandering is Alive and Well: Why We Need Redistricting Reform," Campaign Legal Center Blog, 20 December 2006, <http://www.clcblog.org/blog_item-99.html>.

ووسيلة لتحميل موظفي الدولة المسؤولية. فعندما يأتي الممثلون المنتخبون من المقاطعات «سالمين» إلى درجة يستحيل فيها عملياً فوز حزب معارض، تصبح المحاسبة الانتخابية ضرباً من الخيال. **ثانياً**، يتضاءل حماس الناخب ومشاركته عندما تبدو حصيلة انتخاب ما محسومة سلفاً. وعندما يفوز حزبك دائماً أو يخسر مقاطعة ما بأغلبية ساحقة، فلماذا تحرص على التصويت؟ **وأخيراً**، إن هذا التنافس الضعيف يستقطب السياسة والسياسة العامة. إن المقاطعات التي تتميز بالتنافسية ذات توازن أكثر بين الجمهوريين والديمقراطيين تفضي إلى الحصول على ممثلين لهم تاريخ انتخابي أكثر اعتدالاً من المقاطعات الآمنة[٨٤]. ينبغي للممثلين استمالة (والبقاء على مسؤولين) الناخبين المعتدلين كي تتم إعادة انتخابهم.

يشكّل الاستقطاب الحزبي خطراً أكبر على مستوى نخبة «الطبقة السياسية» في أمريكا ـ بمن في ذلك موظفو الدولة، ونشطاء الحزب، والممولون، وزعماء المجموعة ذات الاهتمام المشترك ـ من الخطر الموجود بين عامة الناخبين. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد هذا الخطر على جميع المستويات. فالحزبان الرئيسان يريدان أن يمثلا هُوية قبلية حيث يحل الأحمر والأزرق مكان الأسود، والبني، والأبيض باعتبارهما عناصر من الناخبين يشكلون خطاً وطنياً ملوناً. يبدو أن بنية انتخابات الحزب التمهيدية قضية محورية في هذا «الانفصال» بين الناس والطبقة السياسية، ومع انخفاض معدل المشاركة في الانتخابات إلى حدٍّ كبير في انتخابات الحزب التمهيدية، فإن النشطاء الأكثر التزاماً أيديولوجياً، هم مَن سيمارسون تأثيراً غير متكافئ على نحو واسع في مَن سيفوز بترشيح الحزب. وشيئاً فشيئاً، يخضع المرشحون المستقطبون والمكاتب المحلية لأنماط تصويت أكثر أيديولوجية بمجرد أن يتم انتخابهم لصدّ خطر المتحدّين في انتخابات الحزب التمهيدية المقبلة[٨٥]. في الانتخابات العامة، تعطي الكتلة الانتخابية لمعظم الولايات في المجمع الانتخابي مظهراً جغرافياً حاداً لحدود الألوان، لتنتج

---

(٨٤) Mann, Ibid., pp. 275 - 276.

(٨٥) Morris P. Fiorina and Matthew S. Levendusky, "Disconnected: The Political Class versus the People," in: Nivola and Bradly, eds., *Red and Blue Nation?: Characteristics and Causes of America's Polarized Politics*, pp. 49-71.

مساحات إقليمية واسعة لولايات جمهورية قوية «حمراء»، وولايات ديمقراطية «زرقاء».

ماذا يمكننا فعله للحدّ من «المهاترات الحزبية» وتدخّل أصحاب المناصب في السياسة الأمريكية؟ يقدم «بييترو نيفولا» و«وليام غالستون» بعض الأفكار المثيرة للاهتمام لإزالة عملية الاستقطاب وتجديد الديمقراطية الأمريكية. وتتجلى إحدى توصياتهما المقنعة جداً والبسيطة للغاية في انتقال مزيد من الولايات من الانتخابات التمهيدية «المغلقة» إلى انتخابات «مفتوحة جزئياً» لكي يتمكن الأعضاء المسجلون المنتمون إلى حزب سياسي، وناخبون مستقلون غير منتسبين إلى أي حزب من التفكير ملياً في مرشحي الحزب لمنصب عمومي (كما هو الحال بالنسبة إلى بعض الولايات مثل «نيوهامشير»)[٨٦]. إن فتح الانتخابات التمهيدية في وجه مجموعة واسعة من الناخبين (بمن فيهم ناخبون مستقلون ممن يتبنون مواقف أكثر اعتدالاً) من شأنه أن يخفف من توجه الانتخابات التمهيدية نحو التشديد على اختيار المترشحين الذين يحملون أيديولوجية ومواقف معينة.

علاوةً على ذلك، تدعو الحاجة إلى إصلاح عاجل للوسائل التي تمكّننا من إعادة رسم المقاطعات التشريعية للدولة بعد كل عشر سنوات يتم فيها إحصاء رسمي للسكان. ولاحظ «نيفولا» و«غالستون»، «وجود ديمقراطيات قليلة نفيسة ترسم مقاطعاتها البرلمانية على أساس سياسي واضح كما تفعل المجالس التشريعية في الولايات المتحدة»[٨٧]. إن الحل المثالي يكمن في إزالة عملية السياسة الحزبية وتسليمها للجنة غير متحزبة (كما فعلت أربع ولايات مختلفة بتصويت من ناخبيها في الأعوام الأخيرة). توصّلت دراسة أجريت في معهد دراسات حكومية في «بيركلي» إلى أن تحويل مهام إعادة

---

(٨٦) في انتخابات تمهيدية مفتوحة بشكل كامل، يمكن لأي ناخب أن يصوت في أي انتخاب تمهيدي، وهذا يسمح للديمقراطيين بأن يصوتوا في الانتخابات التمهيدية الجمهورية عوضاً عن الديمقراطية، والعكس صحيح، ليبطلوا بذلك فكرة نظام حزب ما. من أجل هذا، لا أفضل الانتخابات التمهيدية المفتوحة بشكل كامل. ومن الجدير بالاهتمام أن يصف تقرير «نيفولا» و«غالسون» الانتخابات التمهيدية المفتوحة بشكل كامل بعدم قيامها بعمل جيد مقارنة بالانتخابات التمهيدية المفتوحة بشكل جزئي لدى انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الذين «يعكسون خيارات متوسط ناخبيهم في دائرة ما». انظر: المصدر نفسه، ص٢٦٩.

(٨٧) المصدر نفسه، ص٢٦٣.

ترسيم الدوائر الانتخابية إلى لجنة مستقلّة يخلق انتخابات أكثر تنافسية(٨٨). لكن لماذا لا نذهب أبعد من ذلك؟ من بين الدول الديمقراطية الراسخة والناشئة، تمثل الولايات المتحدة ديمقراطية غير نموذجية في عدم وجود لجنة انتخابية مستقلة ومهنية وطنية. ومن المرجّح عدم سماح النظام الفيدرالي الأمريكي بلجنة انتخابية وطنية تقوم بمهام تتعدى وضع معايير لانتخابات فيدرالية وتحديد أفضل الممارسات، لكن ذلك مطلوب بشدة في عصر فقدَ فيه العديد من الناخبين ثقتهم بنزاهة آليات التصويت وسلامتها من الخطأ والإجراءات المتبعة في العملية الانتخابية. يمكن استخدام معيار وطني لضمان ناخبين عندما تستخدم آليات إلكترونية، وورقة تسجل صوته الذي يمكن التحقق منه على الفور ووضعه بعد ذلك في صندوق اقتراع كمراجعة أخيرة للعد. ومما لا شك فيه، أن أمريكا يمكنها القيام بأفضل من مجرد الحصول على مسؤول حزبي منتخب مثل مسؤول المفوضية العليا للانتخابات عن ولاية ما (كما هو الحال بالنسبة إلى فلوريدا وكاليفورنيا). يمكن أن يعمل ذلك فقط على تقليص حجم الثقة بالعملية الانتخابية عندما تُقصى العديد من أوراق الناخبين من العدّ، وعندما تعطل آلات الاقتراع. من الأفضل أن تترك بعض الأشياء في الديمقراطية ـ مثل إدارة الانتخابات والعدالة ـ لمحترفين غير منتخبين. على كل ولاية في الولايات المتحدة أن يكون لديها مسؤول غير متحزب يدير انتخاباتها.

وبعد ذلك، هناك تحدٍّ يتمثل في إزالة عملية الاستقطاب من الكونغرس، أو بعبارة «نيفولا» و«غالستون» في إعادة «توازن أفضل بين القيم المتنافسة لحكم الأغلبية وحقوق الأقلية» داخل المجلسين(٨٩). ويقترحان المشاركة التامة لحزب الأقلية في لجان التشاور في المجلس التشريعي ومجلس الشيوخ، التي تعمل على التوفيق بين النصوص المختلفة لمشروع القوانين؛ والاستخدام المقيد لمجلس الشيوخ المعطل؛ و«اتفاق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي» على الخفض من استخدام «القوانين المغلقة» التي تمنع التعديلات التشريعية المعلقة، ومن ثمّ تجعل من «تشكيل ائتلافات

(٨٨) Lisa Vorderbrueggen, "Berkeley Analysis Backs Redistricting Changes," *Mercury News* (San Jose), 24/2/2007.

(٨٩) Nivola and Galston, Ibid., p. 254.

الوسط أمراً في غاية الصعوبة»[٩٠]. ومن ابتكارات «نيفولا» و«غالستون» الواضحة والمتأخرة تحويل ترشيح القضاة الفيدراليين دون مستوى المحكمة العليا إلى لجان تابعة للحزبين، للسماح بتعجيل موافقة مجلس الشيوخ بعيداً عن غوغائية حزبية. وبالإضافة إلى تخصيص فترة واحدة وطويلة (لكن ليس مدى الحياة) لشغل منصب قاضي المحكمة العليا، سيساعد هذا الإصلاح الذي يعتمد عملية التوافق على تقليص الرهان على السياسة القضائية وعملية الاستقطاب. ومع ذلك، سيحتاج ذلك إلى التعديل الدستوري، وهكذا اقترح «نيفولا» و«غالستون» بحكمة تأكيد تقنيات العرقلة باعتبارها طريقة مشروعة لمنع قضاة المحكمة العليا من تجاوز فترة ولايتهم، ومن ثمّ تفويض الأمر للأغلبية المكونة من ستين صوتاً ودعم الحزبين لكل المرشحين المصادق عليهم[٩١].

وبشكل عام، تحتاج الديمقراطية الأمريكية إلى التحرّك أكثر لنزع الطابع السياسي عن القضايا العاجلة كبرى التي تحكمها مصالح ضيقة. إن أحد النماذج الممكنة المتبع للقيام بذلك هو عملية إعادة تنظيم القواعد والإغلاق التي استخدمت من قبل وزارة الدفاع منذ عام ١٩٨٩م. وفي ظلّ هذه العملية، تقيّم لجنة إعادة تنظيم القواعد والإغلاق المكونة من تسعة أعضاء المنتمين إلى خبراء متميزين، التغييرات التي يقترحها البنتاغون على القواعد العسكرية (الإغلاق، والتخفيضات، والتوسعات) عبر زيارات المواقع وجلسات الاستماع، وعلى الرئيس إما قبول القائمة برمّتها أو رفضها، وإذا قبلها، لا يبقى أمام الكونغرس إلا أربعون يوماً لسنّ قرار مشترك لرفض القائمة برمّتها. وإذا ما فشلت في القيام بذلك، فسيتم اعتماد القائمة. واقترح «ستيفان فلين» التابع لمجلس العلاقات الخارجية أن هذا النموذج هو وضع الأولويات من أجل إصلاح البنية التحتية المادية المدمرة للبلاد وتحديثها، وهو أمر كان لمدة طويلة الهدف الأسمى لبلوغ مجتمع متميز. إن «لجنة مرونة البنية التحتية» المكونة من خمسة عشر عضواً معيناً ومصادقاً

---

(٩٠) المصدر نفسه، ص٢٧٤.

(٩١) المصدر نفسه، ص٢٥٨ ـ ٥٩ من المخطوط. يقترح «نيفولا» و«غالسون» ولاية واحدة غير متجددة تمتد إلى ثمانية عشر شهراً بالنسبة إلى قضاة المحكمة العليا. ويمكن لهذه المدة أو (حتى مدة عشرين أو خمسة وعشرين عاماً) أن تحدّ على الأقل نوعاً ما من المخاطر.

عليهم من قبل لجان تشريعية مؤلفة من حزبين، «ستحدد الاستثمارات التي ينبغي لها أن تتم بشكل عاجل، بغض النظر عن الدائرة التشريعية التي ستحتضن المشروع»(٩٢).

إن هذه المقترحات الداعية إلى تشكيل لجان مؤلفة من حزبين (أو غير حزبية بالمرة) ـ واللجان السابقة المؤلفة من حزبين مثلاً للتحقيق في هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ضد الولايات المتحدة، واقتراح استراتيجية جديدة لوجود الولايات المتحدة في العراق ـ تحمل ثلاثة مبادئ عملية أساسية(٩٣). **أولاً**، إن اللجان متوازنة بشكل متساوٍ من حيث التمثيل المكون من الأحزاب الرئيسة التي تضم أعضاء محترمين سابقين في الكونغرس، والحكام، وأمناء مجلس الوزارة، وآخرين. **ثانياً**، وبسبب تقاعد معظم الأعضاء العاملين من الحياة السياسية النشطة، فسيكون لديهم مساحة أكبر للنظر في القضايا الضخمة وسيتحررون من الإملاءات السياسية ذات المدى القصير ومن قيودها. **ثالثاً**، إن الأعضاء أوكلت إليهم مهمة البحث عن الإجماع؛ فإذا كانت توصياتهم مثيرة للجدل ـ كما كان الحال مع مجموعة دراسة الحالة العراقية ـ فسيلتزم على الأقل ممثلو الحزبين بتجاوز الجرف يداً في يدٍ.

ثمة شيء غير ديمقراطي في ائتمان لجان الخبرة على تشكيل اتخاذ القرارات الكبيرة، لكن هذه العملية ليست أقل ديمقراطية من تعيين تسعة قضاة غير منتخبين مدى الحياة من دون محاسبة سياسية لأي أحد منهم، بل هم من يقررون الخوض في هذه المسائل مثل الحالة التي يمكن فيها للمرأة القيام بالإجهاض، والفترة الزمنية التي يمكن فيها للطفل التوجه إلى المدرسة. وأخيراً، إن اللجان لا تقرر في قضايا أوكلت إليها، وإنما يمكن أن يأخذوا بعض اللدغات الحزبية والمناورات المخزية من النقاش من خلال ترسيخ أساس مشترك ومتفق عليه للوقائع والتحليل، ومن ثمّ تقديم غطاء سياسي لأعضاء الكونغرس لاتخاذ خطوات سياسية أليمة تؤذي جمهور الناخبين الأساسيين. وبشأن قضايا جوهرية وصعبة مثل إعادة هيكلة العناية

---

(٩٢) Stephen Flynn, *The Edge of Disaster* (New York: Random House, 2007), p. 112.

(٩٣) *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon The United States* (New York: W.W.Norton, 2004), and *The Iraq Study Group Report: The Way Forward-A New Approach* (New York: Vintage Books, 2006).

الطبية، أو التقليص من الانبعاثات الغازية، يمكن لإجماع اللجنة المؤلفة من حزبين على مبادئ أساسية أن يمنح أعضاء الكونغرس الشجاعة، والحصانة السياسية للقيام بما هو صحيح من خلال التأكيد ـ وبصدق ـ أن ذلك هو «الإصلاح الأفضل الذي يمكننا الحصول عليه». وبهذه الطريقة، قد تخطو الديمقراطية الأمريكية خطوة إلى الوراء كي تنأى بنفسها عن سياسة الدمار الحزبي وإعاقة المصلحة الخاصة.

ثمة إصلاحات أخرى أكثر راديكالية إلى أبعد الحدود تنعش أيضاً الديمقراطية الأمريكية، وذلك بتغيير نظام الانتخابات بالنسبة إلى الأعضاء المنتخبين من الكونغرس والرئيس بغية تقليص الاحتكار المشترك للديمقراطيين والجمهوريين. ويمكن القيام بذلك من خلال الانتقال من الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد إلى طريقة تعددية للانتخابات على حساب شكل من أشكال التمثيل النسبي، حيث يتم انتخاب ـ على الأقل ـ بعض مقاعد الكونغرس (والسلطة التشريعية للدولة) من دوائر انتخابية ذات أعضاء كثر. وفي الولايات الكبيرة بالخصوص، مثل كاليفورنيا، وتكساس، ونيويورك، تمكّن هذه الطريقة الأحزاب الصغرى (مثل الحزب الأخضر، والحزب المحافظ، وحزب التحرر) من الفوز بالمقاعد، وتجعل الانتخابات أكثر تنافسية (وتقلص في الوقت ذاته إمكانية الغش بشكل أكبر). قد تسرع أيضاً من التوجهات الداعية إلى أكبر أكبر للنساء وللأقليات الإثنية والعرقية في الهيئات التشريعية، لكن قد يكمن الخطر من ناحية أخرى، في أن يُحدث هذا معارك أيديولوجية متسببة في خلافات عميقة، بما أن الجمهوريين والديمقراطيين مطالبون بتجنب الانشقاق عن أجنحتهم اليمينية واليسارية خلال الانتخابات العامة. ولأن التمثيل النسبي يحاول إبراز الخلافات السياسية، ومن ثمّ خلق أحزاب سياسية متعددة، فإنه يتناسب مع النظام البرلماني، حيث تكون الحكومة الائتلافية طبيعية بقدر أكبر من الأنظمة السياسية. إن منطق النزعة الرئاسية في المقابل محصور ويعمل بشكل أفضل مع حزبين سياسيين رئيسين حتى يكون للرئيس فرصة معقولة للتعاون انطلاقاً من الكونغرس، أو بالأحرى وفق سلطة الحرب على الكونغرس. وقد يتمثل خيار آخر أكثر جاذبية وعلى الأقل، أكثر واقعية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وهو الانتقال إلى التصويت البديل، المعروف أيضاً «بالإعادة الفورية»، التي تم تبنيها في

أستراليا في الهيئة التشريعية، وفي إيرلندا في الرئاسة، وفي بلدان نامية عديدة، لتفرز نتائج إيجابية على العموم في التخفيف من حدّة الصراع(٩٤). ويمكن للدوائر التشريعية الاستمرار في الخضوع لنظام العضو الواحد ـ مما يسمح باتصال مباشر أكبر بين الأفراد وممثليهم المنتخبين. ومع ذلك، فإنه في ظل التصويت البديل، يستطيع الناخبون ترتيب المترشحين بحسب أولوية الاستحقاق وفي حالة عدم فوز المترشح بأغلبية بسيطة، فإن المترشّح الذي حصل على العدد الأقل من أصوات الدرجة الأولى يُقصى، وإن كل خيار ثان من الأصوات يتبنّاه الناخب تتم إعادة توزيعه في ضوء عملية متكررة إلى حين ظهور فائز بالأغلبية. وبهذه الطريقة، سيفرز مترشح الوسط غير الحزبي أو مترشح عن حزب ثالث، إمكانية ظهور الفائز في منافسة استقطابية، وعلى كل حال، إن الميدان مفتوح أمام متنافسين آخرين. والمنطق نفسه يطبق بشكل جيد تماماً في انتخابات رئاسية، بحيث تسمح بتصور إمكانية فوز ـ بشكل عملي ـ حزب الوسط الثالث بالرئاسة، بما أن الناس لا يخشون إضاعة أصواتهم من خلال الانشقاق عن حزب من هذين الحزبين الرئيسين. فبوجود مترشح عن حزب ثالث وسط في السباق، سيكون لدى المترشحين الجمهوريين والديمقراطيين حوافز قوية لاستمالة أصوات هذا الحزب المعتدل للظفر إما بأصواته المختارة في المرحلة الأولى أو الثانية.

وبسبب قدرة هذه الإصلاحات الانتخابية الراديكالية بشكل خاص على كسر الاحتكار المشترك للحزبين الرئيسين ـ والأنماط التقليدية للمتاجرة في النفوذ وصنع القرار الذي يدعمه نظامهما المغلق ـ فإنه من غير المرجح أن يتم تبنّيها وطنياً، على الرغم من أن بلديات محلية متعددة شرعت في تبني التصويت البديل(٩٥). ومع ذلك، ليست ثمة إشارة إلى ما سيقوم به الناخبون الغاضبون إذا ما منحوا الوسائل لتطبيق هذه التغييرات عبر المبادرات أو الاستفتاءات على مستوى الولاية. سيكون لا محالة أمراً مثيراً للاهتمام

---

(٩٤) Benjamin Reilly: "Electoral Systems for Divided Societies," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (April 2002), pp. 156 - 170, *Democracy in Divided Societies: Electoral Engineering for Conflict Management* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2001).

(٩٥) في عام ٢٠٠٦م، اختار الناخبون في أوكلاند وكاليفورنيا ومينيابوليس وتاكوما بارك وماريلاند وبيرس كاونتي وواشنطن، تبني التصويت البديل بالنسبة إلى بعض الانتخابات المحلية التي بدأت عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م.

ومنشطاً للديمقراطية الأمريكية رؤية بعض الولايات وهي تخوض تجربة التصويت البديل لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي للولاية وكذا مكاتبها مثل مكاتب الحاكم، أو انتخاب دوائر ذات أعضاء متعددة للمجالس التشريعية المحلية ومجالس تشريعية على مستوى الولاية.

وحان الوقت أيضاً لمناقشة حجم مجلس النواب؛ فمنذ ١٩١٠م، تم تحديد حجم مجلس النواب في الكونغرس في ٤٣٥ عضواً، لكن سكان الولايات المتحدة تضاعف أكثر من ثلاث مرات (من ٩١ مليون إلى ٣٠٠ مليون نسمة في الفترة الراهنة). ونتيجة لذلك، تضاعف أيضاً عدد الأمريكيين الممثلين بكل عضو في الكونغرس ثلاث مرات، من حوالى ٢١١,٠٠٠ في عام ١٩١٠م إلى حوالى ٦٩٠,٠٠٠ في الفترة الراهنة[٩٦]. وقد يكون هذا أحد الأسباب ـ وهذا ما لم يحظ بالقبول في معظم التعليقات ـ التي أدت إلى إحساس الناس بفك الارتباط بينهم وبين الحكومة. هناك حل بسيط: الرفع من حجم أعضاء الكونغرس لأول مرة في القرن. لدى فرنسا برلمان يتألّف من حوالى ٥٥٠ عضواً، في حين يحتوي البرلمان البريطاني على ٦٥٠ عضواً لتمثيل سكان لا يتعدّون خُمس حجم سكان الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يبلغ عدد السكان بحسب الدائرة الانتخابية البرلمانية الواحدة في بريطانيا، حوالى العدد الذي كان في الولايات المتحدة عام ١٨٥٠م (أقل بقليل من ١٠٠,٠٠٠). ولبلوغ هذه النسبة في الولايات المتحدة، ينبغي أن يتكون مجلسها التشريعي من ٣٠٠٠ عضو، وهذا أمر مستحيل، ولكن يمكن لإصلاح متواضع أن يرفع من حجم المجلس التشريعي بعد إحصاء ٢٠١٠م بحوالى ١٠٠ عضو، بحيث يمثل كل عضو حوالى ٥٦٠,٠٠٠ أمريكي. ولا بد لهذه الزيادة من أن ترافق إصلاحات كبيرة لإزالة الطابع السياسي عن تقسيم منطقة ما إدارياً من جديد، حتى لا تحكم الأحزاب المهيمنة على مستوى الولاية قبضتها على هذه العملية لمكافأة أنفسهم على نحو غير ملائم.

---

(٩٦) "How Did the Size of the House Become Constrained at 435 Representatives?," Thirty-Thousand, <http://www.thirty-thousand.org/pages/Why_435.htm>.

انظر أيضاً الجدول (ب) المرفق، في:

<http://www.thirty-thousand.org/documents/Apportionment_USCB_table_B.pdf>.

## سابعاً: نحو ديمقراطية أفضل

من سخرية الحياة السياسية أنه خلال ربع القرن الماضي، قادت الولايات المتحدة الأمريكية العالم نحو تعزيز الديمقراطية على المستوى العالمي في حين أن ديمقراطيتها ما فتئت تتدهور. وما يثير القلق أكثر هو حقيقة عدم إيلاء ذلك نسبياً ـ وإلى غاية الآونة الأخيرة ـ أي أهمية تذكر. في حين أن الديمقراطية الليبرالية مستقرة وآمنة في الولايات المتحدة، ويمكن أن تصبح مرة أخرى أفضل ديمقراطية، وحرية، ومشاركة، وثقة، وتنافسية واستجابة. وسيطلب ذلك بعض الابتكارات لتجديد المؤسسات السياسية الأمريكية، وإحياء روح الإبداع في الديمقراطية الأمريكية التي تقوم على المواطنة النّشطة وعلى نزعة شكية صحية بشأن السلطة وليس على نزعة شكية تهكمية.

لا يمكن لأي جدول أعمال يروم إصلاح الديمقراطية أن ينجح من الأعلى إلى الأسفل؛ فإذا كانت الديمقراطية الأمريكية قابلة للتجديد والتحسّن، فلا بد من أن يأتي ذلك من التعليم وتجنيد المواطنين أنفسهم الذين يدركون أن الفساد وسوء استخدام السلطة ينمو وسط انعزالية المواطن، وأن الناس يتحملون نوعية الحكومة التي يختارونها. وينبغي عدم التقليل من قدرة الأمريكيين على التجنّد بهذه الطريقة مستخدمين كُلاً من الأشكال القديمة والجديدة للتنظيم المبنية على «التكنولوجية التحررية».

ومع ذلك، إن الحركات من أساسها غالباً ما تستلهم وجودها من قادة يخاطبون فينا غرائزنا الفاضلة. وفي ظلّ التحديات المحلية والدولية الكبيرة، يبقى من غير الصعب تصوّر استجابة الأمريكيين مرة أخرى لنداء دعوة رئيس ما كما فعل «جون كنيدي» في خطاب التولية في صباح بارد من شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٦١م، حينما قال: «لا تسأل عما يمكن أن يقدم لك بلدك، بل اسأل عما يمكنك أن تقدمه لبلدك». وليس من قبيل المستحيل تصوّر أن يبدأ هذا الرئيس الجديد في استعادة مصداقية الولايات المتحدة في العالم من خلال تكرار السطر الموالي من خطاب «كيندي» وتنفيذه: «زملائي المواطنين في العالم، لا تسألوا عما ستقدّم أمريكا لكم، بل اسألوا عمّا يمكننا القيام به معاً من أجل حرية الإنسان».

# الملاحق

## الجدول الرقم (١)
## سلم بيت الحرية

على رأس كل عام، تقوم بيت الحرية ـ وهي منظمة غير ربحية تراقب الحرية والديمقراطية وتعمل على تعزيزهما حول العالم ـ بتصنيف كل دولة في العالم على سلم يتألف من سبع نقاط متساوية من الحقوق السياسية والحريات المدنية. وفي كل حالة، يمثل الرقم ١ الدولة التي تتمتع بأكبر قدر من الحرية والرقم ٧ يمثّل الدول الأقلّ قدراً من الحريات. وتجدون أسفله بعض العناصر الرئيسة لكل سلم[١].

(١) وللاطلاع على نقاش مفصل حول منهجية بيت الحرية ومخططات الترميز لهذين السلمين، انظر: *Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2006), pp. 872-889, and the 2007 Survey at Freedom House, *Freedom in the World Survey,* 2007, <http://ww.freedomhouse.org>.

| الحقوق السياسية | الحريات المدنية |
| --- | --- |
| ١. مدى اختيار الزعماء السياسيين والممثلين في انتخابات حرة ونزيهة. | ١. حرية التعبير والمعتقد بما في ذلك حرية النشر والبث ووسائل الإعلام على شبكة الإنترنت. |
| ٢. القوانين الانتخابية النزيهة وإطارها. | ٢. حرية التدين. |
| ٣. قدرة الأحزاب السياسية البديلة على التنظيم والمنافسة. | ٣. الحرية الأكاديمية والفكرية. |
| ٤. إمكانية تحقيق قوى المعارضة مكاسب، ومن ثمّ الظفر بالسلطة في نهاية المطاف عبر الانتخابات. | ٤. حرية التجمع والتظاهر والنقاش الشعبي المفتوح. |
| ٥. حرية الأفراد لتولّي المناصب وتنظيم الحملات. | ٥. حرية المنظمات مثل المنظمات غير الحكومية ونقابات التجار وجماعات المصالح. |
| ٦. الحقوق السياسية والثقافية والدينية الكاملة للأقليات. | ٦. استقلالية القضاء وسيادة القانون الفعّال. |
| ٧. قدرة حكومة منتخبة على ممارسة سلطة غير مقيدة بهيمنة عسكرية ودينية أو غيرها. | ٧. الحماية من الإرهاب السياسي والتعذيب والسجن غير المبرَّر. |
| ٨. محاسبة الحكومة لجمهور الناخبين بين الفترات الانتخابية. | ٨. المعاملة العادلة لمختلف الشرائح الاجتماعية بمن فيها الأقليات العرقية والدينية والجنسية. |
| ٩. خلو حكومة ما من فساد مستشر. | ٩. حرية السفر وإنشاء إقامة. |
| ١٠. الحق في الملكية الخاصة وإنشاء تجارة خاصة. | |
| ١١. المساواة بين الجنسين والحريات الشخصية الاجتماعية. | |
| ١٢. تكافؤ الفرص وغياب الاستغلال الاقتصادي. | |

**الجدول الرقم (٢)**

**نمو الديمقراطية الانتخابية، ١٩٧٣ ـ ٢٠٠٦م**

| السنة | عدد الدول الديمقراطية | عدد الدول | نسبة الديمقراطية في مجموع بلدان العالم | نسبة الارتفاع أو التناقص في عدد الدول الديمقراطية سنوياً |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٣ | ٤٠ | ١٥٠ | ٢٦,٧ | |
| ١٩٨٠ | ٥٤ | ١٦٣ | ٣٣,١ | |
| ١٩٨٤ | ٦٠ | ١٦٦ | ٣٦,١ | |
| ١٩٨٧ | ٦٥ | ١٦٦ | ٣٩,٢ | |
| ١٩٨٨ | ٦٧ | ١٦٦ | ٤٠,٤ | ٣,١ |
| ١٩٩٠ | ٧٦ | ١٦٥ | ٤٦,١ | |
| ١٩٩١ | ٩١ | ١٨٣ | ٤٩,٧ | ١٩,٧ |
| ١٩٩٢ | ٩٩ | ١٨٦ | ٥٣,٢ | ٨,١ |
| ١٩٩٣ | ١٠٨ | ١٩٠ | ٥٦,٨ | ٨,٣ |
| ١٩٩٤ | ١١٤ | ١٩١ | ٥٩,٧ | ٥,٣ |
| ١٩٩٥ | ١١٧ | ١٩١ | ٦١,٣ | ٢,٦ |
| ١٩٩٦ | ١١٨ | ١٩١ | ٦١,٨ | ٠,٩ |
| ١٩٩٧ | ١١٧ | ١٩١ | ٦١,٣ | -٠,٩ |
| ١٩٩٨ | ١١٧ | ١٩١ | ٦١,٣ | ٠ |
| ١٩٩٩ | ١٢٠ | ١٩٢ | ٦٢,٥ | ٢,٦ |
| ٢٠٠٠ | ١١٩ | ١٩٢ | ٦٢,٠ | -٠,٨ |
| ٢٠٠١ | ١٢٠ | ١٩٢ | ٦٢,٥ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٢ | ١٢٠ | ١٩٢ | ٦٢,٥ | ٠ |
| ٢٠٠٣ | ١١٥ | ١٩٢ | ٥٩,٨ | -٤,٢ |
| ٢٠٠٤ | ١١٧ | ١٩٢ | ٦٠,٩ | ١,٧ |
| ٢٠٠٥ | ١٢٠ | ١٩٢ | ٦٢,٥ | ٢,٦ |
| ٢٠٠٦ | ١٢١ | ١٩٤ | ٦٢,٦ | ٠,٨ |

## الجدول الرقم (٣)

## أنواع النظام في الدول الأقل تنمية، ٢٠٠٦م

### أنواع النظام بين ٥٩ دولة أقل تقدماً التي تتضمن المركز الثالث من بين المراكز الأخيرة من بين ١٧٧ دولة صنّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

إن مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب (من ٠ إلى واحد) يقيس ثلاثة أبعاد أساسية (ذوي وزن متساوٍ): حياة طويلة وصحية والمعرفة/التربية ومستوى معيشي محترم. ومن أصل ست وثلاثين دولة ذات تنمية بشرية منخفضة، هناك خمس عشرة دولة (٤٢ في المئة) ديمقراطية وأخرى لها النسبة نفسها من المنافسة السياسية والتعددية. ومن أصل تسع وخمسين دولة ذات تنمية بشرية منخفضة أو منخفضة متوسطة، توجد سبع وعشرون (٤٧ في المئة) دولة ديمقراطية ومع ذلك سبع من هذه الدول هي ديمقراطية على نحو ملتبس (ويُشار إلى هذه الحالة بالرمز ~ في الجدول)، وهذا راجع إلى الشكوك التي تحوم حول حرية الانتخابات ونزاهتها والبيئة السياسية بشكل عام.

| البلد | مجموع نقاط مؤشر التنمية البشري (ترتيب) | نوع النظام | بيت الحرية معدل النقاط |
|---|---|---|---|
| **مؤشر التنمية البشرية المنخفض** | | | |
| سيراليون | ٠,٢٧٥ (١٧٧) | ديمقراطي | ٣,٥ |
| النيجر | ٠,٢٧٧ (١٧٦) | ديمقراطي | ٣ |
| بوركينا فاسو | ٠,٣٠٢ (١٧٤) | شمولي | ٤ |
| مالي | ٠,٣٢٦ (١٧٤) | ديمقراطي | ٢ |
| بوروندي | ٠,٣٣٩ (١٧٣) | ديمقراطي | ٤ |
| غينيا ـ بيساو | ٠,٣٥٠ (١٧٢) | شمولي (تنافسي) | ٣,٥ |
| موزمبيق | ٠,٣٥٤ (١٧١) | ديمقراطي | ٣,٥ |
| إثيوبيا | ٠,٣٥٩ (١٧٠) | شمولي (تنافسي) | ٥ |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | ٠,٣٦١ (١٦٩) | شمولي (ديمقراطي) | ٤,٥ |

يتبع

تابع

| جمهورية كونغو الديمقراطية | ٠,٣٦٥ (١٦٨) | شمولي | ٦ |
|---|---|---|---|
| تشاد | ٠,٣٧٩ (١٦٧) | شمولي | ٥,٥ |
| أنغولا | ٠,٣٨١ (١٦٦) | شمولي | ٥,٥ |
| مالاوي | ٠,٣٨٨ (١٦٥) | ديمقراطي ~ | ٤ |
| زامبيا | ٠,٣٨٩ (١٦٤) | ديمقراطي ~ | ٤ |
| ساحل العاج | ٠,٣٩٩ (١٦٣) | شمولي | ٦ |
| تنزانيا | ٠,٤٠٧ (١٦٢) | شمولي (تنافسي) | ٣,٥ |
| بينين | ٠,٤٢١ (١٦١) | ديمقراطي | ٢ |
| غينيا | ٠,٤٢٥ (١٦٠) | شمولي | ٥,٥ |
| رواندا | ٠,٤٣١ (١٥٩) | شمولي | ٥,٥ |
| تيمور الشرقية | ٠,٤٣٦ (١٥٨) | ديمقراطي | ٣ |
| السنغال | ٠,٤٣٧ (١٥٧) | ديمقراطي | ٢,٥ |
| إرتيريا | ٠,٤٣٩ (١٥٦) | شمولي | ٦,٥ |
| غامبيا | ٠,٤٥٢ (١٥٥) | شمولي (تنافسي) | ٤,٥ |
| جيبوتي | ٠,٤٥٤ (١٥٤) | شمولي (تنافسي) | ٥ |
| هاييتي | ٠,٤٦٣ (١٥٣) | شمولي | ٦,٥ |
| موريتانيا | ٠,٤٦٥ (١٥٢) | شمولي | ٥ |
| نيجيريا | ٠,٤٦٦ (١٥١) | شمولي (تنافسي) | ٤ |
| مدغشقر | ٠,٤٦٩ (١٥٠) | ديمقراطي | ٣ |
| اليمن | ٠,٤٨٢ (١٤٩) | شمولي (تنافسي) | ٥ |
| كينيا | ٠,٤٨٨ (١٤٨) | ديمقراطي | ٣ |
| زيمبابوي | ٠,٤٩١ (١٤٧) | شمولي | ٦,٥ |
| أوغندا | ٠,٤٩٣ (١٤٦) | شمولي (تنافسي) | ٤,٥ |
| ليسوتو | ٠,٤٩٣ (١٤٥) | ديمقراطي | ٢,٥ |
| الكونغو | ٠,٤٩٤ (١٤٤) | شمولي | ٥ |
| توغو | ٠,٤٩٥ (١٤٣) | شمولي | ٥,٥ |

يتبع

تابع

| باكستان | ٠,٤٩٧ (١٤٢) | شمولي | ٥,٥ |
|---|---|---|---|
| **مؤشر التنمية البشرية المنخفض المتوسط** | | | |
| الكاميرون | ٠,٥٠١ (١٤١) | شمولي (تنافسي) | ٦ |
| النيبال | ٠,٥٠٤ (١٤٠) | شمولي | ٥,٥ |
| السودان | ٠,٥٠٥ (١٣٩) | شمولي | ٧ |
| بنغلادش | ٠,٥٠٩ (١٣٨) | ديمقراطي ~ | ٤ |
| سوازيلاندا | ٠,٥١٩ (١٣٧) | شمولي | ٦ |
| جزر القمر | ٠,٥٣٠ (١٣٦) | ديمقراطي ~ | ٤ |
| لاووس | ٠,٥٣٤ (١٣٥) | شمولي | ٦,٥ |
| بوتان | ٠,٥٣٦ (١٣٤) | شمولي | ٥,٥ |
| بابوا غينيا الجديدة | ٠,٥٤٢ (١٣٣) | ديمقراطي | ٣ |
| بورما | ٠,٥٥١ (١٣٢) | شمولي | ٧ |
| غانا | ٠,٥٦٨ (١٣١) | ديمقراطي | ١,٥ |
| كمبوديا | ٠,٥٦٨ (١٣٠) | شمولي | ٥,٥ |
| فانواتو | ٠,٥٧٠ (١٢٩) | ديمقراطي | ٢ |
| بوتسوانا | ٠,٥٨٩ (١٢٨) | ديمقراطي | ٢ |
| الهند | ٠,٥٩٥ (١٢٧) | ديمقراطي | ٢,٥ |
| ناميبيا | ٠,٦٠٧ (١٢٦) | ديمقراطي | ٢,٥ |
| المغرب | ٠,٦٢٠ (١٢٥) | شمولي (تنافسي) | ٤,٥ |
| جزر سليمان | ٠,٦٢٤ (١٢٤) | ديمقراطي | ٣ |
| ساو تومي وبرينسيبي | ٠,٦٤٥ (١٢٣) | ديمقراطي | ٢ |
| الغابون | ٠,٦٤٨ (١٢٢) | شمولي (تنافسي) | ٥ |
| غواتيمالا | ٠,٦٤٩ (١٢١) | ديمقراطي ~ | ٤ |
| مصر | ٠,٦٥٣ (١٢٠) | شمولي | ٥,٥ |
| جنوب أفريقيا | ٠,٦٦٦ (١١٩) | ديمقراطي | ١,٥ |

المصدر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World* (New York: UNDP, 2004), table 1, pp. 141-142, and *Freedom in the World, 2005: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties* (New York: Freedom House, 2005), <http://www.freedomhouse.org>.

## الجدول الرقم (٤)
## الديمقراطية والحرية بحسب المنطقة
## (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦م)

| المنطقة | عدد الدول | عدد (نسبة) الدول الديمقراطية[1] | عدد (نسبة) الدول الديمقراطية الليبرالية مجموع نقاط مرتفع بيت الحرية أقمن من ٢,٥ | معدل نقاط الحرية بالنسبة إلى المنطقة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ١٩٧٤ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٦ |
| أوروبا الغربية والدول الأنغلوفونية | ٢٨ | ٢٨ (١٠٠) | ٢٨ (١٠٠) | ١,٥٨ | ١,٠٤ | ١,٠٢ |
| أوروبا ما بعد النظام الشيوعي (دول الاتحاد الأوروبي المركزية والاتحاد السوفياتي سابقاً) | ٢٨ | ١٨ (٦٤) | ١١ (٣٩) | ٦,٥٠ | ٣,٣٩ | ٣,١٦ |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٣٣ | ٣١ (٩٤) | ١٨ (٥٥) | ٣,٨١ | ٢,٤٩ | ٢,٢٨ |
| آسيا (الشرق والشرق الجنوبي والجنوب) | ٢٥ | ١٠ (٤٠) | ٤ (١٦) | ٤,٨٤ | ٤,٣٨ | ٤,٤٠ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جزر المحيط الهادئ | ١٢ | ٩ (٧٥) | ٨ (٦٧) | ٢,٧٥ | ٢,٠٠ | ٢,١٣ |
| أفريقيا (جنوب الصحراء) | ٤٨ | ٢٣ (٤٨) | ٨ (١٧) | ٥,٥١ | ٤,٣٣ | ٤,٢٤ |
| الشرق الأوسط ـ شمال أفريقيا | ١٩ | ٢ (١١) | ١ (٥) | ٥,١٥ | ٥,٥٣ | ٥,١٠ |
| **المجموع** | **١٩٣** | **١٢١ (٦٣)** | **٧٨ (٤٠)** | **٤,٣٩** | **٣,٣٨** | **٣,٢٦** |
| العالم العربي والعالم الإسلامي | | | | | | |
| الدول العربية | ١٦ | ٠ | ٠ | ٥,٥٩ | ٥,٨١ | ٥,٤٠ |
| الدول الإسلامية | ٤٣ | ٧[ب] | ٠ | ٥,٢٩ | ٥,٣٣ | ٥,٠١ |

(أ) عدد الدول الديمقراطية بحسب تصنيف بيت الحرية نهاية عام ٢٠٠٦م، باستثناء جمهورية أفريقيا الوسطى.

(ب) تضم هذه المجموعة: ألبانيا وبنغلادش وإندونيسيا ومالي والنيجر والسينغال وتركيا.

**المصدر:** Freedom House, *Freedom in the World Survey, 2007*, <http://www.freedomhouse.org>.

## الجدول الرقم (٥)
## تصنيف الأنظمة
## (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦م)

ورد ترتيب بيت الحرية (١ ـ ٧) للحقوق السياسية والحريات المدنية بين قوسين على النحو الآتي:

| الديمقراطية الليبرالية (ترتيب بيت الحرية، ١,٠ـ٢,٠) | الديمقراطية الانتخابية (بيت الحرية الترتيبات أعلى من ٢,٠، ولكن تصنف على أنها ديمقراطية) | الشمولية التنافسية | الشمولية (المهيمنة) الانتخابية | شمولية منغلقة سياسياً |
|---|---|---|---|---|
| **الدول الغربية والأنغلوفونية** | | | | |
| أستراليا (١,١) | | | | |
| كندا (١,١) | | | | |
| نيوزيلندا (١,١) | | | | |
| الولايات المتحدة (١,١) | | | | |
| أوروبا الغربية (٢٤ دولة) | | | | |
| **أوروبا ما بعد النظام الشيوعي (دول الاتحاد الأوروبي المركزي والاتحاد السوفياتي السابق)** | | | | |
| جمهورية التشيك (١,١) | صربيا (٣,٢) | البوسنة ـ والهرسك (٣,٣) | أذربيجان (٦,٥) | تركمانستان (٧,٧) |
| المجر (١,١) | أوكرانيا (٣,٢) | أرمينيا (٥,٤) | كازاخستان (٦,٥) | أوزبكستان (٧,٧) |
| بولندا (١,١) | ألبانيا (٣,٣) | قيرغزستان (٥,٤) | روسيا (٦,٥) | |

يتبع

تابع

| سلوفاكيا (١,١) | جورجيا (٣,٣) | | طاجيكستان (٦,٥) | |
|---|---|---|---|---|
| سلوفينيا (١,١) | مقدونيا (٣,٣) | | بيلاروسيا (٧,٦) | |
| إستونيا (١,١) | الجبل الأسود (٣,٣) | | | |
| لاتفيا (١,١) | مولدوفا (٣,٤) | | | |
| لتوانيا (١,١) | | | | |
| بلغاريا (١,٢) | | | | |
| كرواتيا (٢,٢) | | | | |
| رومانيا (٢,٢) | | | | |
| **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | | | | |
| التشيلي (١,١) | السلفادور (٢,٣) | فنزويلا[ج] (٤,٤) | | كوبا (٧,٧) |
| كوستاريكا (١,١) | غويانا (٢,٣) | هاييتي (٤,٥) | | |
| أروغواي (١,١) | جامايكا (٢,٣) | | | |
| ٩ دول منطقة البحر الكاريبي[أ] مع عدد سكان أقل من مليون | المكسيك (٢,٣) | | | |
| بنما (١,٢) | البيرو (٢,٣) | | | |
| الأرجنتين (٢,٢) | بوليفيا (٣,٣) | | | |
| البرازيل (٢,٢) | كولومبيا (٣,٣) | | | |

يتبع

تابع

| جمهورية الدومينيكان (٢,٢) | الإكوادور (٣,٣) | | | |
|---|---|---|---|---|
| السورينام (٢,٢) | الهندوراس (٣,٣) | | | |
| ترينيداد وتوباغو (٢,٢) | نيكاراغوا (٣,٣) | | | |
| | باراغواي (٣,٣) | | | |
| | غواتيمالا (٣,٤) | | | |
| **آسيا (الشرق والجنوب الشرقي والجنوب)** | | | | |
| تايوان (٢,١) | الهند (٢,٣) | أفغانستان (٥,٥) | سنغافورة (٥,٤) | بروناي (٦,٥) |
| اليابان (١,٢) | إندونيسيا (٢,٣) | ماليزيا (٤,٤) | كمبوديا (٦,٥) | بوتان (٦,٥) |
| كوريا الجنوبية (١,٢) | الفلبين (٣,٣) | النيبال (٥,٤) | المالديف (٦,٥) | الفييتنام (٧,٥) |
| منغوليا (٢,٢) | سريلانكا (٤,٤) | | باكستان (٦,٥) | الصين (٧,٦) |
| | تيمور الشرقية (٣,٤) | | تايلاند (٧,٤) | لاووس (٧,٦) |
| | بنغلادش (٤,٤) | | | بورما (٧,٧) |
| | | | | كوريا الشمالية (٧,٧) |

يتبع

| جزر المحيط الهادئ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٨ دول من جزر المحيط الهادئ[ب] | بابوا غينيا الجديدة (٣,٣) | جزر سليمان (٤,٣) | الفيجي (٦,٤) | |
| | | تونغا[د] (٥,٣) | | |
| **أفريقيا (جنوب الصحراء)** | | | | |
| الرأس الأخضر (١,١) | ليسوتو (٢,٣) | تنزانيا (٤,٣) | بوركينا فاسو (٥,٣) | سوازيلاندا (٧,٥) |
| موريشيوس (١,٢) | ناميبيا (٢,٣) | نيجيريا (٤,٤) | موريتانيا (٥,٤) | ساحل العاج (٧,٦) |
| بوتسوانا (٢,٢) | السنغال (٢,٣) | جمهورية أفريقيا الوسطى[ج] (٥,٤) | أنغولا (٦,٥) | غينيا الإستوائية (٧,٦) |
| جنوب أفريقيا (٢,٢) | كينيا (٣,٣) | غامبيا (٥,٤) | جمهورية الكونغو (برازافيل) (٦,٥) | إريتريا (٧,٦) |
| غانا (١,٢) | النيجر (٣,٣) | أوغندا (٥,٤) | غينيا (٦,٥) | الصومال (٧,٧) |
| مالي (٢,٢) | جزر سيشل (٣,٣) | جيبوتي (٥,٥) | رواندا (٦,٥) | السودان (٧,٧) |
| ساوتومي وبرينسيبي (٢,٢) | جزر القمر[ج] (٣,٤) | إثيوبيا (٥,٥) | توغو (٦,٥) | |
| بينين (٢,٢) | ليبيريا (٣,٤) | الكونغو الديمقراطية (زائير)[ج] (٥,٦) | كاميرون (٦,٦) | |

يتبع

تابع

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | موزمبيق[ج] (٣,٤) | غابون (٦,٤) | تشاد[هـ] (٦,٦) | |
| | زامبيا[ج] (٣,٤) | | زيمبابوي (٧,٦) | |
| | مدغشقر (٤,٣) | | | |
| | مالاوي[ج] (٤,٣) | | | |
| | سيراليون[ج] (٤,٣) | | | |
| | غينيا ـ بيساو[ج] (٤,٤) | | | |
| | بوروندي[ج] (٤,٥) | | | |
| **الشرق الأوسط ـ شمال أفريقيا** | | | | |
| إسرائيل (١,٢) | تركيا (٣,٣) | الأردن[د] (٥,٤) | الكويت[د] (٤,٤) | البحرين[د][و] (٥,٥) |
| | | لبنان (٥,٤) | الجزائر (٦,٥) | عُمان[د] (٦,٥) |
| | | المغرب[د] (٥,٤) | مصر (٦,٥) | قطر[د] (٦,٥) |
| | | اليمن (٥,٥) | تونس (٦,٥) | الإمارات العربية المتحدة[د] (٦,٥) |
| | | إيران (٦,٦) | | العربية السعودية[د] (٧,٦) |
| | | العراق (٦,٦) | | سوريا (٧,٦) |
| | | | | ليبيا (٧,٧) |

(أ) أنتيجا وباربودا وجزر البهاما والباربادوس وبيليز وجزر الدومينيكان وسلطنة جرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

(ب) كيريباتي وجزر المارشال وميكرونيزيا وناورو وبالاو وجزر سامو وتوفالو وفانواتو.

(ج) حالة غامضة تم تصنيفها باعتبارها دولة ديمقراطية من قبل بيت الحرية في نهاية ٢٠٠٦م.

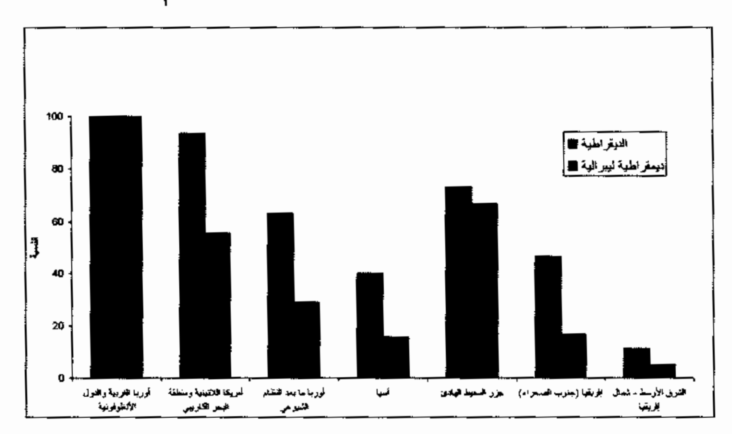
(د) ملكية تقليدية.

(هـ) تقنياً، يشير هذا الحرف إلى نظام لا حزب له، ولكنه يتمتع بانتخابات حرة وتنافسية نسبياً.

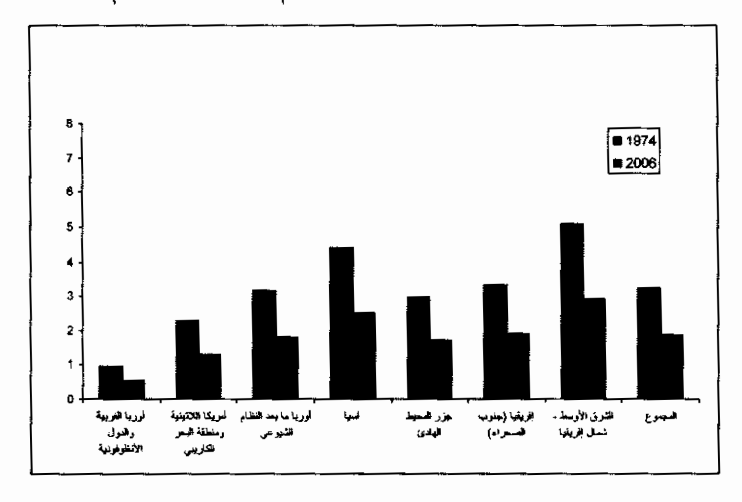
(و) في نهاية عام ٢٠٠٦م، تم الانتقال إلى نظام سياسي أكثر انفتاحاً وتنافسية.

**المصدر:** Freedom House, *Freedom in the World Survey, 2007*, <http://www.freedomhouse.org>.

## الشكل الرقم (١)
## الديمقراطية بحسب المنطقة ٢٠٠٧م




## الشكل الرقم (٢)
## الحرية بحسب المنطقة ١٩٧٤م مقابل ٢٠٠٦م



# المراجع

## Books

*The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States*. New York: W. W. Norton, 2004.

Ackerman, Peter and Jack Duvall. *A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict*. New York: Palgrave, 2000.

Africa Watch Committee. *Kenya: Taking Liberties*. New York: Human Rights Watch, 1991.

Alagappa, Muthiah. *Civil Society and Political Change in Asia*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2004.

Almond, Gabriel and Sidney Verba. *The Civic Culture*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Anderson, Lisa. *Transitions to Democracy*. New York: Columbia University Press, 1999.

Ayeni, Victor and Kayode Soremekun (eds.). *Nigeria's Second Republic*. Lagos, Nigeria: Dialy Times Press, 1988.

Bialer, Seweryn (ed.). *Politics, Society, and Nationality: Inside Gorbachev's Russia*. Boulder, CO: Westview Press, 1989.

Boix, Carles. *Democracy and Redistribution*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2003.

Bratton, Michael and Nicolas van de Walle. *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*. New York: Cambridge University Press, 1997.

________, Robert Britt Mattes and E. Gyimah-Boadi. *Public Opinion, Democracy, and Market Reform in Africa*. New York: Cambridge University Press, 2005.

Bresnan, John (ed.). *Crisis in the Philippines: The Marcos Era and Beyond*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

Carothers, Thomas. *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

________. *Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New Democracies*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace 2006.

________. *Critical Mission: Essays on Democracy Promotion*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004.

________. *In the Name of Democracy*. Berkeley, CA: University of California Press, 1991.

________ (ed.). *Promoting the Rule of Law Abroad: In Search of Knowledge*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006.

Chehabi, Houchang E. and Juan J. Linz (eds.). *Sultanistic Regimes*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1998.

Chua, Beng Huat (ed.). *Communitarian Politics in Asia*. New York: Routledge, 2004.

Coppedge, Michael. *Strong Parties and Lame Ducks: Presidential Partyarchy and Factionalism in Venezuela*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1994.

Coronel, Sheila S. and Lorna Kalaw-Tirol (eds.). *Investigating Corruption: A Do-It-Yourself Guide*. Manila: Philippine Center for Investigative Journalism, 2002.

*Countries at the Crossroads*, 2006. New York: Freedom House; Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2006.

Dahl, Robert. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.

Dalton, Russell J. and Doh Chull Shin (eds.). *Citizens, Democracy, and Markets around the Pacific Rim: Congruence Theory and Political Culture*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2006.

Diamond, Larry. *Developing Democracy: Toward Consolidation*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999.

________. *Class, Ethnicity, and Democracy: The Failure of the First Nigerian Republic*. Syracuse, NY: Syracuse University Press; London: Macmillan, 1983.

________. *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*. New York: Owl Books, 2006.

________. and Marc F. Plattner. *Civil-Military Relations and Democracy*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996.

________ (ed.). *The Democratic Revolution: Struggles for Freedom and Pluralism in the Developing World*. New York: Freedom House, 1991.

________ (ed.). *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994.

________ [et al.] (eds.). *Democracy in Developing Countries: Latin America*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1990.

________ [et al.]. (eds.). *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1997.

________ and Doh Chull Shin (eds.). *Institutional Reform and Democratic Consolidation in Korea.* Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2000.

________ and Leonardo Morlino (eds.). *Assessing the Quality of Democracy.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2005.

________ and Marc F. Plattner (eds.). *Electoral Systems and Democracy.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2006.

________ and Richard Gunther (eds.). *Political Parties and Democracy.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2001.

________ and Marc F. Plattner (eds.). *Democratization in Africa.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

________ and ________ (eds.). *The Global Divergence of Democracies.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001.

________, ________ and Daniel Brumberg (eds.). *Islam and Democracy in the Middle East.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2003.

________, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset (eds.). *Democracy in Developing Countries: Asia.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1989.

________, ________, and ________ (eds.). *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy.* Boulder, CO: Lynne Rienners, 1995.

Dobbins, James [et al.]. *The Beginner's Guide to Nation-Building.* Santa Monica, CA: RAND, 2007.

Dominguez, Jorge I. and Michael Shifter (eds.). *Constructing Democratic Governance in Latin America.* 2nd ed. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003.

Drake, Paul and Eduardo Silva (eds.). *Elections and Democratizations in Latin America, 1980-1985.* San Diego: Center for Iberian and Latin American Studies, Center for U.S./Mexican Studies, University of California at San Diego, 1986.

Eribo, Festus [et al.] (eds.). *Window on Africa: Democratization and Media Exposure.* Greenville, NC: East Carolina University, Center for International Programs, 1993.

Farer, Tom (ed.). *Beyond Sovereignty: Collectively Defending Democracy in the Americas.* Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1996.

Flynn, Stephen. *The Edge of Disaster.* New York: Random House, 2007.

*Freedom in the World, 1991-1992.* New York: Freedom House, 1992.

*Freedom in the World 2000-2001: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York: Freedom House, 2001.

*Freedom in the World, 2003: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York: Freedom House, 2003.

*Freedom in the World, 2005: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*. New York: Freedom, 2005.

*Freedom in the World, 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*. New York: Freedom House, 2006.

*Freedom in the World, 2007: Survey of Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*. New York: Freedom House, 2007.

Friedman, Thomas L. *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization*. New York: Anchor Books, 2000.

Fukuyama, Francis. *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.

________ (ed.). *Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2006.

Ganguly, Sumit, Larry Diamond, and Marc F. Plattner (eds.). *The State of India's Democracy*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007.

Gilley, Bruce. *China's Democratic Future: How It Will Happen and Where It Will Lead*. New York: Columbia University Press, 2004.

________ and Larry Diamond (eds.). *Political Change in China: Comparisons with Taiwan*. Boulder, CO: Lynne Rienners, 2008.

Giugale, Marcelo M., Vicente Fretes-Cibils, and John L. Newman (eds.). *An Opportunity for a Different Peru: Prosperous, Equitable, and Governable*. Washington, DC: World Bank, 2007.

Goehring, Jeanette (ed.). *Nations in Transit, 2006*. New York: Freedom House, 2006.

Gyimah-Boadi, Emmanuel (ed.). *Democracy Reform in Africa: The Quality of Progress*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2004.

Hagopian, Frances and Scott P. Mainwaring (eds.). *The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances* and Setbacks. New York: Cambridge University Press, 2005.

Halperin, Morton H., Joseph T. Siegle, and Michael W. Weinstein. *The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace*. New York: Routledge, 2005.

________ and Mirna Galic (eds.). *Protecting Democracy: International Responses*. Lanham, MD: Lexington Books, 2005.

Harbeson, John and Donald Rothchild (eds.). *Africa in World Politics: Post-cold War Challenges*. 2nd ed. Boulder, CO: Westview Press, 1995.

________, ________, and Naomi Chazan (eds.). *Civil Society and the State in Africa*. Boulder, CO: Lynne Rienners, 1994.

Hartlyn, Jonathan, Lars Schoultz, and Augusto Varas (eds.). *The United States and Latin America in the 1990s: Beyond the Cold War*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1993.

Herman, Robert G. and Theodore J. Piccone (eds.). *Defending Democracy: A Global Survey of Foreign Policy Trends, 1992-2002*. Washington, DC: Democracy Coalition Project, 2002.

Hook, Sidney. *Reason Social Myth, and Democracy*. New York: Humanities, 1950.

Horowitz, Donald L. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley, CA: University of California Press, 1985.

Hsu, Francis L. K. (ed.). *Psychological Anthropology: Approaches to Culture and Personality*. Homewood, III.: Doresey, 1961.

Human Rights Watch. *World Report, 2006*. New York: Human Rights Watch, 2006.

________. *World Report, 2007*. New York: Human Rights Watch, 2007.

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilization and the Remaking of Word Order*. New York: Simon and Schuster, 1996.

________. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

*In Support of Arab Democracy: Why and How*. Co-chairs Madeleine K. Albright and Vin Weber; project director Steven A. Cook. New York: Council on Foreign Relations, 2005. (Independent Task Force Report; no. 54)

*Informe Latinóbarometro, 2006*. Santiago: Corporación Latinóbarometro, 2006.

Inglehart, Ronald. *Culture Shift in Advanced Industrial Society*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.

________. *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977.

________ and Christian Welzel. *Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

________ [et al.]. *Human Beliefs and Values: A Cross-Cultural Sourcebook Based on the 1999-2002 Values Surveys*. Buenos Aires: Siglo XXI Editores, 2004.

________ (ed.). *Human Values and Social Change: Findings from Values Surveys*. Leiden, The Netherlands: Brill, 2003.

International Institute for Democracy and Electoral Assistance [IDEA]. *Voter Turnout Since 1945: A Global Report*. Stockholm: IDEA, 2002.

*The Iraq Study Group Report: The Way Forward - A New Approach*. New York: Vintage Books, 2006.

Jackson, Robert H. and Carl G. Rosberg. *Personal Rule in Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant*. Berkeley, CA: University of California Press, 1982.

Joseph, Richard A. *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria: The Rise and Fall of the Elaboration of the Second Republic*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987.

Karl, Terry Lynn. *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*. Berkeley, CA: University of California Press, 1977.

Kedourie, Elie. *Democracy and Arab Political Culture*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1992.

________. ________. 2nd ed. with corrections. London: Frank Cass, 1994.

Khagram, Sanjeev. *Dams and Development: Transnational Struggles for Water and Power*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.

*Latinóbarometro Report, 2005: 1995-2005, A Decade of Public Opinion*. Santiago: Corporación Latinóbarometro, 2005.

Lawson, Chappell H. *Building the Fourth Estate and the Rise of a Free Press in Mexico*. Berkeley, CA: University of California Press, 2002.

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. With the collaboration of Lucille W. Pevsner, and an introd. by David Riesman. New York: Free Press, 1958.

Levitsky, Steven and Lucan A. Way. *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War*. New York: Cambridge University Press, 2010.

Lewis, Peter. *Growing Apart: Oil, Politics, and Economic Change in Indonesia and Nigeria*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2007.

________ (ed.). *Africa: Dilemmas of Development and Change*. Boulder, CO: Westview Press, 1998.

Lindberg, Staffan I. *Democracy and Elections in Africa*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2006.

Linz, Juan J. *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996.

________ and ________ (eds.). *The Breakdown of Democratic Regimes: Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.

________ and ________ (eds.). *The Failure of Presidential Democracy: Comparative Perspectives*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994.

Lipset, Seymour Martin. *Political Man: The Social Bases of Politics*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1981.

*Litinobarometro Report, 2005: 1995-2005, A Decade of Public Opinion*. Santiago: Corporación Latinobarómetro, 2005.

Lowenthal, Abraham F. (ed.). *Exporting Democracy: The United States and Latin America: Case Studies*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1991.

Macedo, Stephen [et al.]. *Democracy at Risk: How Political Choices Undermine Citizen Participation, and What We Can Do About It*. Washington, DC: Brookings Institution, 2005.

Marks, Gary and Larry Diamond (eds.). *Reexamining Democracy: Essays in Honor of Seymour Martin Lipset*. Newbury Park, CA: Sage Publication, 1992.

Marshall, Will (ed.). *With All Our Might: A Progressive Strategy for Defeating Jihadism and Defending Liberty*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006

Mauzy, Diane and R. S. Milne. *Singapore Politics under the People's Action Party*. New York: Routledge, 2002

McMahon, Edward R. and Scott H. Baker. *Piecing a Democratic Quilt: Regional Organization and Universal Norms*. Bloomfield, CO: Kumarian Press, 2006.

Méndes, Juan E., Guillermo O'Donnell, and Paulo Sérgio Pinheiro (eds.). *The (Un)Rule of Law and the Underprivileged in Latin America*. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1999.

Muravchik, Joshua. *Exporting Democracy: Fulfilling America's Destiny*. Washington, DC: AEI Press, 1991.

National Democratic Institute of International Affairs [NDI], 1992: A Year in Review. Washington, DC: [NDI], 1993

________. *The NDI 1996 Annual Report*. Washington, DC: National Democratic Institute for International Affairs, 1996.

________ and the National Citizens Movement for free Elections [NAMFREL]. *Making Every Vote Count: Domestic Election Monitoring in Asia*. Washington, DC: NDI, 1996.

National Endowment for Democracy. *2005 Annual Report*. Washington, DC: National Endowment for Democracy, 2005.

Nelson, Joan M. and Stephanie J. Eglington. *Encouraging Democracy: What Role for Conditioned Aid?*. Washington, DC: Overseas Development Council, 1992.

Nivola, Pietro S. and David W. Bradly (eds.). *Red and Blue Nation?: Characteristics and Causes of America's Polarized Politics*. Washington, DC: Brookings Institution, 2008. 2 vols.

Vol. 1: *Delineating the Problem*.

Vol. 2: *Consequences and Correction of America's Polarized Politics*.

O'Donnell, Guillermo and Philippe Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986.

________, ________ and Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America*. With a foreword by Abraham F. Lowenthal. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Pastor, Robert A. (ed.). *Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum*. New York: Holmes and Meier, 1989.

Pei, Minxin. *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.

*Peru on the Rise, 2001-2006: Economic and Social Report on Peru*. Lima: Government of Peru, 2006.

Pharr, Susan J. and Robert D. Putnam (eds.). *Disaffected Democracies: What's Troubling the Trilateral Democracies?*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

Przeworski, Adam [et al.]. *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000. (Cambridge Studies in the Theory of Democracy)

Putnam, Robert. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon and Schuster, 2000.

________. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Pye, Lucian. *Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985.

Reilly, Benjamin. *Democracy in Divided Societies: Electoral Engineering for Conflict Management*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2001.

Reingold, Howard. *Smart Mobs: The Next Social Revolution*. New York: Basic Books, 2003.

Rotberg, Robert I. (ed.). *Crafting the New Nigeria: Confronting the Challenges*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004.

Sachs, Jeffrey. *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*. New York: Penguin, 2005.

Schedler, Andreas, Larry Diamond, and Marc F. Plattner (eds.). *The Self-restraining State: Power and Accountability in New Democracies*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999.

Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism, and Democracy*. 2nd ed. New York: Harper, 1947.

Sen, Amartya. *Development as Freedom*. New York: Alfred A. Knopf, 1999.

Shultz, George P. *Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State*. New York: Charles Scribner's Sons, 1993.

Sidel, John. *Capital, Coercion, and Crime: Bossism in the Philippines*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2002.

Skocpol, Theda. *Diminished Democracy: From Membership to Management in America Civic Life*. Norman, OK: University of Oklahoma Press, 2003.

Smith, Tony. *America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Szalai, Alexander and Frank M. Andrews. *The Quality of Life: Comparative Studies*. London: Sage, 1980. (Sage Studies in International Sociology; 20)

Tannenbaum, Frank. *Ten Keys to Latin America*. New York: Vintage, 1966.

Tien, Hung-mao. *The Great Transition: Political and Social Change in the Republic of China*. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1989.

Tocqueville, Alexis de. *Democracy in America*. New York: Random House, 1945.

*Today's American: How Free?*. New York: Free House, 2008.

United Nations Development Programme [UNDP]. *The Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*. New York: UNDP, 2002.

________. *Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development*. New York: Oxford University Press, 2000.

________. *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World*. New York: UNDP, 2004.

________. *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis*. New York: UNDP, 2006.

United States Agency for International Development [USAID]. *Foreign Aid in the National Interest: Promoting Freedom, Security, and Opportunity*. Washington, DC: USAID, 2002.

Warner, Carolyn M. *The Best System Money Can Buy: Corruption in the European Union*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007.

Whitehead, Laurence (ed.). *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1996.

Wiarda, Howard J. (ed.). *Politics and Social Change in Latin America: The Distinct Tradition*. Amherst: University of Massachusetts Press, 1974.

World Bank. *Entering the 21st Century: World Development Report, 1999/2000*. Baltimore, MD: Oxford University Press, 2000.

________. *World Development Report 1992: Development and the Environment*. Washington, DC: The Bank, 1992.

________. *World Development Report 2007: Development and the Next Generation*. New York: Oxford University Press, 2006.

Youngs, Richard (ed.). *Survey of European Democracy Promotion Policies, 2000-2006*. Madrid: FRIDE, 2006.

Zakaria, Fareed. *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad*. New York: W.W. Norton, 2003.

Zhao, Suisheng (ed.). *Debating Political Reform in China: Rule of Law vs. Democratization*. Armonk, NY: M. E. Shape, 2006.

## *Periodicals*

AFP. "Analysis: "New Generation" of East African Leaders Falls from Western Grace." *Middle East Times:* 9 January 2006.

*Africa Report:* March- April 1993.

Afrobarometer. "Citizens and the State in Africa: New Results from Afrobarometer Round 3." *Working Paper:* no. 61, May 2006.

________. "Performance and Legitimacy in Nigeria's New Democracy." *Afrobarometer Briefing Paper:* no. 46, July 2006.

________. "Where Is Africa Going?: Views from Below." *Working Paper:* no. 60, May 2006.

Ake, Claude. "Rethinking African Democracy." *Journal of Democracy:* vol. 2, no. 1, January 1991.

Alieva, Leila. "Azebaijan's Frustrating Elections." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 2, April 2006.

Ambah, Faiza Salih. "In Bahrain, Democratic Activists Regret Easing of U.S. Pressure." *Washington Post:* 27/11/2006.

An, Chen. "China's Changing of the Guard: The New Inequality." *Journal of Democracy:* vol. 14, no. 1, January 2003.

Arana, Ana. "How the Street Gangs Took Central America." *Foreign Affairs:* vol. 84, no. 3, May-June 2005.

Asmus, Ronald D. [et al.]. "A Transatlantic Strategy to Promote Democracy in the Broader Middle East." *Washington Quarterly:* vol. 28, no. 2, Spring 2005.

"Back to the Wall, Thaksin to the Rescue." *Current History:* vol. 104, March 2005.

Baker, Pauline H. "South Africa's Future: A Turbulent Transition." *Journal of Democracy:* vol. 1, no. 4, Fall 1990.

Bakhtiari, Bahman. "Iran's Conservative Revival." *Current History:* vol. 106, no. 696, January 2007.

Barany, Zoltan D. "NATO's Peaceful Advance." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 1, January 2004.

Barkan, Joel D. "Kenya: Lessons from a Flawed Election." *Journal of Democracy:* vol. 4, no. 3, July 1993.

Barros, Robert. "The Left and Democracy: Recent Debates in Latin America." *Telos:* vol. 68, 1986.

Bell, Pete. "PM's Lies Spark Hungary Riots." *Sun:* 19 September 2006.

"Big Man, Big Fraud, Big Trouble." *Economist:* 28 April 2007.

Bilefsky, Dan. "Romania and Bulgaria Celebrate Entry into European Union." *New York Times:* 2/1/2007.

Birnbaum, Jeffery. "The Roads to Riches is Called K Street." *Washington Post:* 22/6/2005.

Bjornlund, Eric, Michael Bratton, and Clark Gibson. "Observing Multiparty Elections in Africa: Lessons from Zambia." *African Affairs:* vol. 91, 1992.

Boix, Carles and Susan C. Stokes. "Endogenous Democratization." *World Politics:* vol. 55, no. 4, July 2003.

Boraz, Steven C. and Thomas Bruneau. "Reforming Intelligence: Democracy and Effectiveness." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 3, July 2006.

"Boris Yeltsin Died Yesterday." *African Press International:* 24/4/2007.

Bouramand, Ladan. "Iran's Peculiar Election: The Role of Ideology." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 4, October 2005.

Bratton, Michael. "The "Alternation Effect" in Africa." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 4, October 2004.

________. "Formal Versus Informal Institutions in Africa." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 3, July 2007.

Brinkerhoff, Derick W. "Assessing Political will for Anti-Corruption Efforts: An Analytical Framework." *Public Administration and Development:* vol. 20, 2000.

Broder, John M. "Representative Quits, Pleading Guilty in Graft." *New York Times:* 29/11/2005.

Burke-White, William. "The International Criminal Court and the Future of Legal Accountability." *ISLA Journal of International and Comparative Law:* vol. 10, 2003.

Burton, John. "Revolt Presents ASEAN with Its Greatest Challenge." *Financial Times:* 30/9/2007.

Burton, Michael and John Higley. "Elite Settlements." *American Sociological Review:* vol. 52, no. 3, June 1987.

________ and ________. "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns." *American Sociological Review:* vol. 54, no. 1, February 1989.

Campbell, Jason, Michael O'Hanlon, and Umy Unikewicz. "The State of Iraq." *New York Times:* 18/3/2007.

Carnegie Endowment for International Peace and the Herbert Quandt Stiftung. "Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring the Gray Zones." *Carnegie Papers* (Middle East Series): no. 67, March 2006.

Carothers, Thomas. "The End of the Transition Paradigm." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 1, January 2002.

________. "The Rise of Election Monitoring: The Observers Observed." *Journal of Democracy:* vol. 8, no. 3, July 1997.

Castašeda, Jorge and Patricio Navia. "The Year of the Ballot." *Current History:* vol. 106, no. 697, February 2007.

Chaihark, Hahm and Sung Ho Kim. "Constitutionalism on Trial in South Korea" *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 2, April 2005.

Chalbong, Hahm. "The Ironies of Confucianism." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 3, July 2004.

Chang, Yutzung, Yunhan Chu, and Chong-min Park. "Struggling Democracies in East Asia: Through Citizens' Eyes." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 3, July 2007.

Chazan, Naomi. "The New Politics of Participation in Tropical Africa." *Comparative Politics:* vol. 14, no. 2, 1982.

Chee, Soon Juan. "Pressing for Openness in Singapore." *Journal Democracy:* vol. 12, no. 2, April 2001.

Cheng, Tun-jen. "Democratizing the Quasi-Leninist Regime in Taiwan." *World Politics:* vol. 41, no. 4, July 1989.

Chessler, Paul. "Teapot Museum Created Tempest." *Carolina Journal Online:* 17/8/2005.

"China's Sort of Congress." *New York Times:* 15/3/2007.

Chivers, C. J. "Former Son-in-Law of Kazakh Leader Says He was Framed." *New York Times:* 6/7/2007.

Choucair, Julia. "Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability." *Carnegie Papers* (Democracy and Rule of Law Project, Carnegie Endowment for International Peace): no. 76, December 2006.

Chu, Yun-han. "Taiwain in 2006: Year of Political Turmoil." *Asian Survey:* vol. 47, no. 1, January-February 2007.

________. "Taiwain's Year of Crisis." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 2, April 2005.

Clark, Elizabeth Spiro. "Debating Democracy Assistance: The Tune-Up, Not and Overhaul." *Journal of Democracy:* vol. 10, no. 4, October 1999.

Cleary, Matthew R. "Explaining the Left's Resurgence." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 4, October 2006.

Clines, Francis X. "Ohio Congressman Guilty in Bribes and Kickbacks." *New York Times:* 12/4/2002.

Cody, Edward. "Text Messages Giving Voice to Chinese." *Washington Post:* 28/6/2007.

Coll, Steve. "In the Gulf, Dissidence Goes Digital: Text Messaging Is the New Tool of Political Underground." *Washington Post:* 29/3/2005.

Collier, Ruth Berins and James Mahoney. "Adding Collective Actors to Collective Outcome: Labor and Recent Democratization in South American and Southern Europe." *Comparative Politics:* vol. 29, no. 3, 1997.

*Comparative Politics:* vol. 2, April 1970.

Conaghan, Catherine. "Ecuador's Gamble: Can Correa Govern." *Current History:* vol. 106, no. 697, February 2007.

"Constitutional Amendments Go into Force." *Georgia Online Magazine:* 10 January 2007.

Condon, Christopher. "Hungary Riots Mar Commemoration." *Financial Times:* 23/10/2006.

Constable, Pamela. "A Wake-Up Call in Afghanistan." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 2, April 2007.

Cook, Steven A. "Getting to Arab Democracy: The Promise of Pacts." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 1, January 2006.

Cooper, Andrew F. and Thomas Legler. "The OAS in Peru: A Model for the Future?." *Journal of Democracy:* vol. 12, no. 4, October 2001.

Cordoba, Jose de. "A Bid to Ease Chavez's Power Grip: Student Continue Protests in Venezuela; President Threatens Violence." *Wall Street Journal:* 8/6/2007.

Coronel, Shiela S. "The Philippines in 2006: Democracy and Its Discontents." *Asian Survey:* vol. 47, no. 1, January-February 2007.

Corrales, Javier and Michael Penfold. "Venezuela: Crowding Out the Opposition." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 2, April 2007.

"The Coup That Dare Not Speak Its Name." *Economist:* 18 January 2007.

Cowell, Alan. "London Riddle: A Russian Spy, a Lethal Dose." *New York Times:* 25/11/2006.

Dae-Jung, Kim. "Is Culture Destiny? The Myth of Asia's Anti-Democratic Values." *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 6, November-December 1994.

Das Gupta, Jyotirindra. "A Season of Caesars: Emergency Regimes and Development Politics in Asia." *Asian Survey:* vol. 18, no. 4, 1978.

Davey, Monica and John O'Neil. "Ex-Governor of Illinois Is Convicted on All Charges." *New York Times:* 17/4/2006.

Dawisha, Adeed and Larry Diamond. "Iraqi's Year of Voting Dangerously." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 2, April 2006.

"Demo-Crank Locks Up Votes from Jail." *Australian:* 7/11/2002.

"Democracy as Showbitz." *Economist:* 1 July 2004.

Dempsey, Judy. "Hungary Coalition Stays the Austerity Course Despite Huge Protests." *New York Times:* 11/3/2007.

________. "Night of Hungary Riots Fails to Win Resignation: Leader Who Admits Lying Defies Mob." *International Herald Tribune:* 20/9/2006.

Diamond, Larry. "Africa: The Second Wind of Change." *Time Literary Supplement:* 2 July 1993.

_______. "Nigeria's Search for a New Political Order." *Journal of Democracy:* vol. 2, no. 2, Spring 1991.

_______. "Political Corruption: Nigeria's Perennial Struggle." *Journal of Democracy:* vol. 2, no. 4, October 1991.

_______. "Promoting Democracy in Post Conflict and Failed States: Lessons and Challenges." *Taiwan Journal of Democracy:* vol. 2, no. 2, December 2006.

_______. "The Rule of Law as Transition to Democracy in China." *Journal of Contemporary China:* vol. 12, May 2003.

_______. and Leonardo Morlino. "The Quality of Democracy: An Overview." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 4, October 2004.

Drinkard, Jim. "Democrats' Own Ethics Trouble "Dulls the Message"." *USA Today:* 10/5/2006.

Eder, Steve and James Drew. "Taft Declared Guilty." *Toledo Blade:* 18 August 2005.

Egan, Timothy. "Built with Steel, Perhaps, But Greased with Pork." *New York Times:* 10/4/2004.

Elegant, Simon. "The War for China's Soul." *Time:* 20 August 2006.

Elklit, Jorgen and Palle Svensson. "What Makes Elections Free and Fair?." *Journal of Democracy:* vol. 8, no. 3, July 1997.

Emmerson, Donald K. "Southeast Asia after the Crisis: A Tale of Three Countries." *Journal of Democracy:* vol. 10, no. 4, October 1999.

Exum, Andrew. "Internet Freedom in the Middle East: Challenges for U.S. Policy." *Policy Watch* (Washington Institute for Near East Policy): no. 1205, 27 February 2007.

Fair, C. Christine and Sumit Ganguly. "Bangladesh on the Brink." Wall Street *Journal:* 5/2/2007.

Fairbanks, Charles. "What Went Wrong in Russia?: The Feudalization of the State." *Journal of Democracy:* vol. 10, no. 1, April 1999.

Faison, Seth. "In Beijing, a Roar of Silent Protesters." *New York Times:* 27/4/1999.

Falcone, Michael. "Belmont Journal: What If They Had Elections and No One Ran?." *New York Times:* 21/9/2003.

Fearon, James D. and David Laitin. "Ethnicity, Insurgency, and Civil War." *American Political Science Review:* vol. 97, February 2003.

Feinstein, Andrew. "South Africa's Democracy in Trouble." *Der Spiegel:* 14/2/2007.

Fox, Jonathan. "The Difficult Transition from Clientelism to Citizenship: Lessons from Mexico." *World Politics:* vol. 46, no. 2, 1994.

Ganguly, Sumit. "India's Multiple Revolutions." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 1, January 2002.

Gans, Curtis. "2006 Primary Turnout a Record Low." *American University News:* 6 October 2006.

Garber, Larry and Glenn Cowan. "The Virtues of Parallel Vote Tabulations." *Journal of Democracy:* vol. 4, no. 2, April 1993.

Geis, Sonya and Charles Babcock. "Former Lawmaker Gets Eight-Year Prison Term." *Washington Post:* 5/3/2006.

Gellner, David N. "Nepal and Bhutan in 2006: A Year of Revolution." *Asian Survey:* vol. 47, no. 1, January-February 2007.

Gershman, Carl and Michael Allen. "New Threats to Freedom: The Assault on Democracy Assistance." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 2, April 2006.

Gill, Manohar Singh. "India: Running the World's Biggest Elections." *Journal of Democracy:* vol. 9, no. 1, January 1998.

Glüsing, Jens. "The Mafia's Shadow Kingdom." *Der Spiegel:* 22/5/2006.

Goldman, Marshall I. "Political Graft: The Russian Way." *Current History:* vol. 105, no. 684, October 2005.

Griswold, Eliza. "The Next Islamic Revolution?." *New York Times Magazine:* 23 January 2005.

Gross, Peter and Vladimir Tismaneanu. "The End of Postcommunism in Romania." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 2, April 2005.

Gunson, Phil. "Chavez's Venezuela." *Current History:* vol. 105, no. 687, February 2006.

Gyimah-Boadi, Emmanuel. "Debating Democracy Assistance: The Cost of Doing Nothing." *Journal of Democracy:* 10, no. 4, October 1999.

________. "Ghana's Encouraging Elections: The Challenges Ahead." *Journal of Democracy:* vol. 8, no. 2, April 1997.

Halperin, Morton H. and Kristen Lomasney. "Guaranteeing Democracy: A Review of the Record." *Journal of Democracy:* vol. 9, no. 2, April 1998.

Hamid, Shadi. "Parting the Veil." *Democracy:* vol. 5, Summer 2007.

Hamzawy, Amr. "Amending Democracy Out of Egypt's Constitution." *Washington Post:* 2/4/2007.

________. "Burying Democracy Further in Egypt." *Daily Star* (Beirut): 16/3/2007.

________. Marina Ottaway, and Nathan J. Brown. "What Islamists Need to Be Clear About: The Case of the Egyptian Muslim Brotherhood." *Policy Outlook* (Carnegie Endowment for International Peace): 20 February 2007.

Handley, Paul. "What the Thai Coup Was Really About." *Asia Sentinel:* 6 November 2006.

Harding, Harry. "Think Again: China." *Foreign Policy:* vol. 86, no. 2, March-April 2007.

Harman, Danna. "U.S. Steps Up Battle against Salvadoran MS-13." *USA Today:* 23/2/2005.

Heilbrunn, John R. "The Social Origins of National Conferences: A Comparison of Benin and Togo." *Journal of Modern African Studies:* vol. 31, no. 2, June 1993.

Hesse, Brian J. "A Continent Embraces the Cell Phone." *Current History:* vol. 106, no. 700, May 2007.

Holiday, David. "El Salvador's "Model" Democracy." *Current History:* vol. 104, no. 679, February 2005.

Hong, Cathy. "New Political Tool: Text Messaging." *Christian Science Monitor:* 30/6/2005.

Huntington, Samuel P. "Democracy's Third Wave." *Journal of Democracy:* vol. 2, no. 2, Spring 1991.

________. "Will More Countries Become Democratic?." *Political Science Quarterly:* vol. 99, no. 2, Summer 1984.

Inkeles, Alex. "Participants Citizenship in Six Developing Countries." *American Political Science Review:* vol. 63, no. 4, 1969.

International Crisis Group [ICG]. "Bangladesh Today." *Asian Report:* no. 121, 23 October 2006.

________. "Iran: Ahmadi-Nejad's Tumultuous Presidency." *Middle East Briefing:* no. 21, February 2007.

"Interview with Lee Kuan Yew." *Der Spiegel:* 14/8/2005.

"Islam, Democracy, and Public Opinion in Africa." *Afrobarometer Briefing Paper:* no. 3, September 2002.

Jan, Ameen. "Pakistan on a Precipice." *Asian Survey:* vol. 34, no. 5, 1999.

Jenkins, Rob. "India's Unlikely Democracy: Civil Society vs. Corruption." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 2, April 2007.

Joseph, Richard A. "Africa, 1990-1997: From Abertura to Closure." *Journal of Democracy:* vol. 9, no. 2, April 1998.

________. "Africa: The Rebirth of African Freedom." *Journal of Democracy:* vol. 2, no. 4, Fall 1991.

Kammer, Jerry. "A Steady Flow of Financial Influence." *San Diego Union-Tribune:* 23/12/2005.

Karl, Terry L. "Delimmas of Democratization in Latin America." *Comparative Politics:* vol. 23, no. 1, 1990.

________. "The Hybrid Regimes of Central America." *Journal of Democracy:* vol. 6, no. 3, July 1995.

Kazmin, Amy. "Thailand's Thaksin to the Rescue." *Current History:* vol. 104, no. 680, March 2005.

Kim, Andrew Eungy and John Lie. "South Korea in 2006: Nuclear Standoff, Trade Talks, and Population Trends." *Asian Survey:* vol. 47, no. 1, January-February 2007.

Kingbury, Damien. "Indonesia in 2006: Cautious Reform." *Asian Survey:* vol. 47, no. 1, January-February 2007.

Kirkpatrick, David. "In New Congress, Pork May Linger." *New York Times:* 26/11/2006.

Kirkpatrick, Jeanne. "Dictatorships and Double Standards." *Commentary:* November 1979.

Kornblith, Miriam. "The Referendum in Venezuela: Elections versus Democracy." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 1, January 2005.

Krastev, Ivan. "New Threats to Freedom: Democracy's "Doubles." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 2, April 2006.

_______. "Russia's Post-Orange Empire." *Open Democracy:* vol. 20, October 2005.

Kramer, Martin. "Islam vs. Democracy." *Commentary:* January 1993.

Krnjeviæ-Miñkoviæ, Damjan de. "Serbia's Prudent Revolution." *Journal of Democracy:* vol. 12, no. 3, July 2001.

Kuria, Gibson Kamau. "Confronting Dictatorship in Kenya." *Journal of Democracy:* vol. 2, no. 4, Fall 1991.

Kuzio, Taras. "Ukraine's Orange Revolution: The Opposition's Road to Success." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 2, April 2005.

Labidi, Kamal. "Arab States: The Paradox of Press Freedom." *Arab Reform Bulletin:* vol. 5, June 2007.

León, Francisco Villagrn de. "Thwarting the Guatemalan Coup." *Journal of Democracy:* vol. 4, no. 4, October 2001.

Levinson, Charles. "$50 Billion Later, Taking Stock of U.S. Aid to Egypt." *Christian Science Monitor:* 12/4/2004.

Levitsky, Steven and Lucan A. Way. "Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 2, April 2002.

_______ and _______. "International Linkage and Democratization." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 3, July 2005.

Liddle, R. William and Saiful Mujani. "Indonesia in 2005: A New Multiparty Presidential Democracy." *Asian Survey:* vol. 46, no. 1, January-February 2006.

Lie, John and Myoungkyu Park. "South Korea in 2005: Economic Dynamism, Generational Conflicts, and Social Transformations." *Asian Survey:* vol. 46, no. 1, January-February 2006.

Lindberg, Staffan I. "The Surprising Significance of African Elections." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 1, January 2006.

Linz, Juan. "Transitions to Democracy." *Washington Quarterly:* vol. 13, no. 3, Summer 1990.

Lipset, Seymour Martin. "George Washington and the Founding of Democracy." *Journal of Democracy:* vol. 9, no. 3, July 1998.

________. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review:* vol. 53, no. 1, March 1959.

Louw, Raymond. "Media, Cornerstone of Democracy, Left Out of APRM." *APRM Monitor:* no. 3, February 2007.

Manor, James. "India Defies the Odds: Making Federalism Work." *Journal of Democracy:* vol. 9, no. 3, July 1998.

Mattes, Robert. "South Africa: Democracy without the People." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 1, January 2002.

McCargo, Duncan. "Democracy under Stress in Thaksin's Thailand." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 4, October 2002.

McClintock, Cynthia. "The OAS in Peru: Room for Improvement." *Journal of Democracy:* vol. 12, no. 4, October 2001.

________. "An Unlikely Comeback in Peru." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 4, October 2006.

McConnell, Shelley A. "Nicaragua's Turning Point." *Current History:* vol. 106, no. 697, February 2007.

McCoy, Jennifer. "The Referendum in Venezuela: On Act in an Unfinished Drama." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 1, January 2005.

________. Larry Garber, and Robert A. Pastor. "Making Peace by Observing and Mediating." *Journal of Democracy:* vol. 2, no. 4, Fall 1991.

McFadden, Robert D. "Downfall in Connecticut." *New York Times:* 24/12/2004.

McFaul, Michael. "The Fourth Wave of Democracy and Dicatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World." *World Politics:* vol. 54, no. 2, 2002.

________. "Russia under Putin: One Step Forward, Two Steps Back." *Journal of Democracy:* vol. 11, no. 3, July 2000.

________. "Ten Years after the Soviet Breakup: A Mixed Record, an Uncertain Future." *Journal of Democracy:* vol. 12, no. 4, October 2001.

________. "Transitions from Postcommunism." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 3, July 2005.

________. "What Went Wrong in Russia? The Perils of a Protracted Transition?." *Journal of Democracy:* vol. 10, no. 2, April 1999.

________. and Nikolai Petrov. "Russian Democracy in Eclipse: What the Elections Tell Us." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 3, July 2004.

________. Abbas Milani, and Larry Diamond. "A Win-Win U.S. Strategy for Dealing with Iran." *Washington Quarterly:* vol. 30, Winter 2006-2007.

McGlinchey, Eric. "Autocrats, Islamists, and the Rise of Radicalism in Central Asia." *Current History:* vol. 104, no. 684, October 2005.

Mehta, Pratap Bhanu. "India's Unlikely Democracy: The Rise of Judicial Sovereignty." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 2, April 2007.

"Mexican Official: Drug Gangs Still Strong." *Miami Herald:* 16/2/2007.

Morain, Dan. "Senators Move Donor Disclosures at a Snail's Pace." *Los Angeles Times:* 3/2/2007.

Muigai, Githu. "Kenya's Opposition and the Crisis of Governance." *Issue* ("A Journal of Opinion" of the U.S. African Studies Association): vol. 21, nos. 1-2, 1993.

Mungiu-Pippidi, Alina. "Europe Moves Eastward: Beyond the New Borders." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 1, January 2004.

Mwenda, Andrew. "Personalizing Power in Uganda." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 3, July 2007.

Myers, Steven Lee. "Kasparov, Building Opposition to Putin." *New York Times:* 10/3/2007.

Nasr, Vali. "Iran's Peculiar Election: The Conservative Wave Rolls On." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 4, October 2005.

________. "The Rise of "Muslim Democracy"". *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 2, April 2005.

________. "When the Shiites Rise." *Foreign Affairs:* vol. 85, no. 4, July-August 2006.

Nathan, Andrew. "China's Changing of the Guard: Authoritarian Resilience." *Journal of Democracy:* vol. 14, no. 1, January 2003.

________. "Is China Ready for Democracy." *Journal of Democracy:* vol. 1, no. 2, Spring 1990.

Nevins, Joseph. "Timor-leste in 2006." *Asian Survey:* vol. 47, no. 1, January-February 2007.

Nevitte, Neil and Sergio Canton. "The Rise of Election Monitoring: The Role of Domestic Observers." *Journal of Democracy:* vol. 8, no. 3, July 1997.

"The New Wind of Change." *Guardian Weekly* (London): 23 September 1990.

Noerper, Stephen. "Mongolia in 2006: Land of the Rising Kha." *Asian Survey:* vol. 47, no. 1, January-February 2007.

Ochieng, Zachary. "African Leaders Turning Peer Review into a Farce." *East African* (Nairobi): 10/4/2007.

O'Donnell, Guillermo. "Delegative Democracy." *Journal of Democracy:* vol. 5, no. 1, January 1994.

________. "On the State, Democratization and Some Conceptual Problems: A Latin American View with Glances at Some Post-communist Countries." *World Development:* vol. 21, no. 8, 1993.

________. "Why the Rule of Law Matters." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 4, October 2004.

Onishi, Norimitsu. "South Korean President Sags in Opinion Polls." *New York Times:* 27/11/2006.

Ornstein, Norman J. "Vote-Or Else." *New York Times:* 10/8/2006.

Ottaway, Marina and Meredith Riley. "Morocco: From Top-down Reform to Democratic Transitions?." *Carnegie Papers* (Middle East Series): no. 71, September 2006.

________. and Theresa Chung. "Debating Democracy Assistance: Towards a New Paradigm." *Journal of Democracy:* vol. 10, no. 4, October 1999.

Pan, Wei. "Toward a Consultative Rule of Law Regime in China." *Journal of Contemporary China:* vol. 12, no. 34, January 2003.

Pastor, Robert A. "Nicaragua's Choice: The Making of a Free Election." *Journal of Democracy:* vol. 1, no. 3, Summer 1990.

Pei, Minxin. "The Dark Side of China's Rise." *Foreign Policy:* vol. 85, no. 2, March-April 2006.

________. "Societal Takeover in China and the USSR." *Journal of Democracy:* vol. 3, no. 1, January 1992.

Pehe, Jiri. "Consolidating Free Government in New EU." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 1, January 2004.

*El Peruano:* 1/7/2006, and 28/7/2006.

Pharr, Susan J., Robert D. Putnam, and Russell J. Dalton. "Trouble in the Advanced Democracies? A Quarter-Century of Declining Confidence." *Journal of Democracy:* vol. 11, no. 2, April 2000.

Phongpaichat, Pasuk and Chris Baker. "Challenge and Change in East Asia: "Business Populism" in Thailand." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 2, April 2005.

Pinheiro, Paulo Sérgio. "Youth, Violence, and Democracy." *Current History:* vol. 106, no. 697, February 2007.

Pinto-Duschinsky, Michael. "Financing Politics: A Global View." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 4, October 2002.

________. "Foreign Political Aid: The German Political Foundations and Their U.S. Counterparts." *International Affairs:* vol. 67, no. 1, 1991.

Polgreen, Lydia. "Money and Violence Hobble Democracy in Nigeria." *New York Times:* 24/11/2006.

Posner, Daniel and Daniel Young. "The Institutionalization of Political Power in Africa." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 3, July 2007.

Press, Robert M. "Africans Join Protests for Multiparty Rule." *Christian Science Monitor:* 11/4/1990.

Pringle, Robert. "Democratization in Mali: Putting History to Work." *Peaceworks* (US Institute of Peace): no. 58, October 2006.

Puddington, Arch. "The 2006 Freedom House Survey: The Pushback against Democracy." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 4, April 2007.

Punch: 31 March 1983.

Randal, Jonathan C. "In Africa, Unrest in One-Party States." *International Herald Tribune:* 27/3/1990.

Rashid, Ahmed. "Pakistan's Coup: Planting the Seeds of Democracy?." *Current History:* vol. 98, no. 632, December 1999.

Reilly, Benjamin. "Electoral Systems for Divided Societies." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 2, April 2002.

*La Repùblica* (Lima): 27/7/2006.

Rich, Roland. "Bringing Democracy Into International Law." *Journal of Democracy:* vol. 12, no. 3, July 2001.

Roche, Water F. (Jr.), and Richard B. Schmitt. "Former Force on Capitol Hill Admits Fraud." *Los Angeles Times:* 4/1/2006.

Rogers, Stephen. "Philippe Politics and the Rule of Law." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 4, October 2004.

Rose, Leo and D. Hugh Evans. "Pakistan's Enduring Experiment." *Journal of Democracy:* vol. 8, no. 1, January 1997.

Rose, Richard. "Diverging Paths of Post-Communist Countries: New Europe Barometer Trends since 1991." *Studies in Public Policy* (Centre for the Study of Public Policy, University of Strathclyde): no. 262, 2006.

________. "How Muslims View Democracy: Evidence from Central Asia." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 4, October 2002.

________. "Insiders and Outsiders: New Europe Barometer, 2004." *Studies in Public Policy* no. 404, 2005.

________. and Christian Haerpfer. "New Democracies Barometer IV: A 10-Nation Survey." *Studies in Public Policy:* no. 262, 1996.

Herbert Ross, "Act Now, or History Will Say SA Ruined Peer Review." *Sunday Times* (South Africa), 30/5/2007

Ross, Herbert. "Act Now, or History Will Say SA Ruined Peer Review." *Sunday Times* (South Africa): 30/5/2007.

________. "Does Oil Hinder Democracy?." *World Politics:* vol. 53, no. 3, April 2001.

Rowen, Henry S. "The Short March: China's Road to Democracy." *National Interest:* vol. 45, Fall 1996.

________. "The Tide Underneath the "The Third Wave." *Journal of Democracy:* vol. 6, no. 1, January 1995.

________. "When Will the Chinese People Be Free?." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 3, July 2007.

Rudolph, Susanne Hoeber and Lloyd I. Rudolph. "South Asia Faces the Future: New Dimensions of Indian Democracy." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 1, January 2002.

Ruhl, J. Mark. "Curbing Central America's Militaries." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 3, July 2004.

Rupnik, Jacques. "Eastern Europe in the International Context." *Journal of Democracy:* vol. 11, no. 2, April 2000.

________. "Popular Front: Eastern Europe's Turn Right." *New Republic:* 19 February 2007, and 26 February 2007.

________. "Populism in East-Central Europe." *IWM Post* (Institute for Human Sciences, Vienna - Austria): no. 94, Fall 2006.

Rustow, Dankwart A. "Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusion." *Comparative Politics:* vol. 2, no. 3, April 1970.

Sack, Kevin. "Former Louisiana Governor Guilty of Extortion on Casinos." *New York Times:* 10/5/2004.

Saich, Tony. "China in 2006: Focus on Development." *Asian Survey:* vol. 47, no. 1, January-February 2007.

Schedler, Andreas. "Elections without Democracy: The Menu of Manipulation." *Journal of Democracy:* vol. 13, no. 2, April 2002.

________. "What is Democratic Consolidation?." *Journal of Democracy:* vol. 9, no. 2, April 1998.

Seleny, Anna. "Communism's Many Legacies in Eastern Europe." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 3, July 2007.

Sen, Amartya. "Human Rights and Asian Values." *New Republic:* 14 July 1997.

Sengupta, Somini. "Musharraf Finds Himself Weakened After Firing of Judge Stirs Anger in Pakistan." *New York Times:* 25/3/2007.

Shevtsova, Lilia. "Russia under Putin: Can Electoral Autocracy Survive?." *Journal of Democracy:* vol. 11, no. 3, July 2000.

________. "Russian Democracy in Eclipse: The Limits of Bureaucratic Authoritarianism." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 3, July 2004.

Shin, Doh Chull and Jaechul Lee. "The Korea Democracy Barometer Surveys, 1997-2004." *Korea Observer:* vol. 37, Summer 2006.

Shifter, Michael. "Latin America's Drug Problem." *Current History:* vol. 106, no. 697, February 2007.

Shin, Doh Chull and Jason Wells. "Challenge and Change in East Asia: Is Democracy the only Game in Town?." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 2, April 2005.

Silitski, Vitali. "Belarus: Learning from Defeat." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 4, October 2006.

Silva, Chandra R. de. "Sri Lanka in 2006." *Asian Survey:* vol. 47, no. 1, January-February 2007.

Silverstein, Ken. "The Great American Pork Barrel." *Harper's:* 1 July 2005.

Sklar, Richard L., Ebere Onwudiwe, and Darren Kew. "Nigeria: Completing Obasanjo's Legacy." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 3, July 2006.

Slackman, Michael. "Ballot Boxes?, Yes. Actual Democracy? Tough Question." *New York Times:* 7/6/2006.

Smulovitz, Catalina and Enrique Peruzzotti. "Societal Accountability in Latin America." *Journal of Democracy:* vol. 11, no. 4, October 2000.

Spencer, Richard. "Christianity Is China's New Social Revolution." *Telegraph:* 30/7/2005.

Starr, Frederick. "Soviet Union: A Civil Society." *Foreign Policy:* vol. 70, Spring 1988.

"The Status of Democracy, 2005-2006: Findings from Afrobarometer Round 3 for 18 Countries." *Afrobarometer Briefing Paper:* no. 40, June 2006.

Stepan, Alfred. "Federalism and Democracy: Beyond the U.S. Model." *Journal of Democracy:* vol. 10, no. 4, October 1999.

Stoner-Weiss, Kathryn. "Russia: Authoritarianism without Authority." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 1, January 2006.

*Sunday Concord* (Lagos, Nigeria): 25/3/1990.

Tessler, Mark. "Do Islamic Orientations Influence Attitudes towards Democracy in the Arab World? Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria." *International Journal of Comparative Sociology:* vol. 2, Spring 2003.

________. "Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientations on Attitudes toward Democracy in Four Arab Countries." *Comparative Politics:* vol. 34, no. 3, April 2002.

________. and Eleanor Gao. "Gauging Arab Support for Democracy." *Journal of Democracy:* vol. 16, no. 3, July 2005.

Tiemçani, Rachid. "Algeria: Boutaflika and Civil Military Relations." *Arab Reform Bulletin:* vol. 5, June 2007.

"A Troublesome Priest." *Economist:* 12 October 2006.

Thompson, Mark R. and Philipp Kuntz. "Stolen Elections: The Case of the Serbian October." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 4, October 2004.

Valenzuela, Arturo. "The Coup That Didn't Happen." *Journal of Democracy:* vol. 8, no. 1, January 1997.

________. "Latin American Presidencies Interrupted." *Journal of Democracy:* vol. 15, no. 4, October 2004.

________. and Lucía Dammert. "Problems of Success in Chile." *Journal of Democracy:* vol. 17, no. 4, October 2006.

Van Cott, Donna Lee. "Broadening Democracy: Latin America's Indigenous People's Movements." *Current History:* vol. 103, no. 670, February 2004.

________. "Latin America's Indigenous Peoples." *Journal of Democracy:* vol. 18, no. 4, October 2007.

Varshney, Ashutosh. "India Defies the Odds: Why Democracy Survives." *Journal of Democracy:* vol. 9, no. 3, July 1998.

Vorderbrueggen, Lisa. "Berkeley Analysis Backs Redistricting Changes." *Mercury News* (San Jose): 24/2/2007.

Wang, Shaoguang. "China's Changing of the Guard: The Problem of State Weakness." *Journal of Democracy:* vol. 14, no. 1, January 2003.

Wehrey, Fred. "Saudi Arabia: Shia Pessimistic About Reform, but Seek Reconciliation." *Arab Reform Bulletin:* vol. 5, June 2007.

Weir, Fred. "Slain Russian Journalist Kept Eye on Chechnya." *Christian Science Monitor:* 10/10/2006.

Wise, Lindsay. "Why Egypt Is Cracking Down on Bloggers." *Time:* 1 June 2006.

Wright, Robin. "Bush Is Losing Credibility on Democracy, Activists Say." *Washington Post:* 10/6/2007.

Yew, Lee Kuan. "Culture is Destiny: A Conversation with Lee Kuan Yew." Interviewed by Fareed Zakaria. *Foreign Affairs:* vol. 73, March-April 1994.

Ying, Ma "China's Stubborn Anti-Democracy." *Policy Review:* vol. 141, February-March 2007.

## *Theses*

Shakir, Omar. "Taming the Pharaoh: Political Accountability in Modern Egypt." (Unpublished Senior Honor's Thesis, Stanford University, Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, May 2007).

## *Conferences*

The Annual Meeting of the International Studies Association, Vancouver, 20-23 March 1991.

Bogot Conference of American States, Charter of the American States, 30 March -2 May 1948.

The Conference of Democratization in Greater China, Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, 20-21 October 2006.

The Conference on "Innovative Leadership and International Politics." Hebrew University, Jerusalem, 8-10 June 1987.

The Eighty-sixth Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, 30 August- 2 September 1990.

The Workshop on Political Transitions and Political Change in Southeast Asia, 27-29 August 2006.

*Reports and Documents*


Abu-Nasr, Donna. "Yemeni Opposition Threaten Protest." Associated Press, 22 September 2006, <http://washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/09/22/AR2006092200956.html?nav=hcmodule>.

"Advancing Canada's Role in International Support for Democratic Development." Report of the Standing Committee on Foreign Affairs and International Development, Kevin Sorenson, chair, July 2007, <http://cmte.parl.gc.ca/Content/HOC/committee/391/faae/reports/rp3066139/391_FAAE_Rpt08_PDF/391_FAAE_Rpt08-.pdf>.

African (Banjul) Charter on Human and Peoples' Rights, adopted 27 June 1981, article 13, <http://www1.umn.edu/humanrts/instree/z1afchar.htm>.

Arab League Charter on Human Rights, adopted 5 August 1990, article 4, <http://www.1.umn.edu/humanrts/instree/arabcharter.html>.

"Bangladesh Leader Says No Let-in Anti-graft Fight." Reuters, 25 March 2007, <http://www.alertnet.org/thenewes/newsdesks/DHA86010.htm>.

Beehner, Lioner. "The Rise of The Shanghai Cooperation Organization." Council on Foreign Relations Backgrounder (12 June 2006), <http://www.cfr.org/publication/10883/rise_of_the_shanghai_cooperation_organizationhtml>.

"Billions in Aid, with No Accountability, Center for Public Integrity." 31 May 2007, <http://www.publicintegrity.org/MilitaryAid/report.aspx?aid=877>.

"Britain Is "Surveillance Society."" BBC News, 2 November 2006, <http://www.news.bbc.co.uk/2hi/uk_news/6108496.stm>.

Cantor, Joseph E. "Campaign Financing." Congressional Research Service, 15 December 2003, <http://fpc.state.gov/documents/organization/28105.pdf>.

Casper, Gerhard. "Caesarism in Democratic Politics: Reflections on Max Weber." Robert G. Wesson Lecture, Freeman Spogli Institute for International Studies, Stanford University, 13 March 2007, <http://iis-db.stanford.edu/evnts/4803/Caesarism_in_December_Politics-FSI.pdf>.

Center for International Private Enterprise. "Helping Build Democracy that Delivers." (2007), <http://www.cipe.org/about/DemocracyDelivery07.pdf>.

The Charter of the Arab League, 22 March 1945, Article II, <http://www.middleeastnews.com/arabLeagueChater.html>.

Consolidated Version of the Treaty of the European Union, Articles 6 (1) and 49, Maastricht, 7 February 1992, <http://europa.eu.int/eur-lex/en/treaties/dat/C_2002325EN.000501.html>.

Constitutive Act of the African Union, Lomé, Togo, 11 July 2000, Articles 3 and 4, <http://www.au2002.gov.za/docs/key_oau/au_act.htm>.

The Declaration of Commonwealth Principles, 1971, Singapore, 22 January 1971, <http://www.thecommonweath.org/Internal/20723/32987/singapore_-declaration_of_commonwealth_principles>.

Declaration on the Framework for an OAU Response to Unconstitutional Changes of Government, Lomé, 12 July 2000, <http://www.africanreview.org/docs/govern/govchange.pdf>.

Déme, Ousmane. "Between Hope and Sceptiscism: Civil Society and the African Peer Review Mechanism." Partnership Africa Canada, October 2005, <http://www.saiia.org.za/images/upload/Contents_ACADEMIC-CŠ20and%20the%20APRM.pdf>.

Democracy21. "See no Bark, No Bite, No Point." 22 May 2002, <http://www.democracy21.org/vertical/Sites/%7B3D66FAFE-2697-446F-BB39-85FBBBA57812%7D/uploads/%7BB4BE5C24-65EA-4910-974C-759644EC0901%7D.pdf>.

Democracy Coalition Project. "Defending Democracy: A Global Survey of Foreign Policy Trends, 1992-2002: Fact Sheets on Regional Organizations." <http://www.demcoalition.org/pdf/Regional_Organizations.pdf>.

"Democracy and Human Development in the Broader Middle East: A Transatlantic Strategy for Partnership." German Marshall Fund of the United States, Istanbul Paper, no. 1 (25 June 2004), <http://www.gnfus.org/publications/article.cfm?Id=47>.

"Development Aid from OECD Countries Fell 5.1% in 2006." OECD, 3 April 2007, <http://www.oecd.org/document/17/0,2340,en_2649_201185_38341265_1_1_1_1,00.html>.

Domestic Election Observation Group, "An Election Programmed to Fail: Preliminary Report on the Presidential and National Assembly Elections Held on Saturday, April 21, 2007." <http://www.american.edu/la/cdem/nigeria/report_070421.pdf>.

"Earmarks in Appropriation Acts." Memorandum, Congregational Research Service, 26 January 2006, <http://www.fas.org/sgp/crs/misc/m012606.pdf>.

"Egypt: Faces of a Crackdown." Human Rights Watch Video (30 May 2007), <http://hrw.org/video/2007/egypt05>.

"Egypt: Flawed Military Trails for Human Rights Leaders." Human Rights Watch (30 May 2007), <http://hrw.org/english/docs/2007/06/05/egypt16072.htm>.

"Egypt: Muslim Brothers Arrested Ahead of Election." Human Rights Watch (30 May 2007), <http://hrw.org/english/docs/2007/05/30/egypt16018.htm>.

Energy Information Administration, "Country Analysis Briefs." <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/contents.html>.

European Council in Copenhagen. "Conclusions of the Presidency." 21-22 June 1993, <http://use.eu.int/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/en/ec/72921.pdf>.

Finkel, Steven E., Anõbal Pérez-Lišn, and Mitchell Seligson. Effects of U.S. Foreign Assistance on Democracy Building: Results of a Cross-National Quantitative Study (Final to USAID, 12 January 2006), <http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governance/publications/pdfs/impact_of_democracy_assistance.pdf>.

Fishkin, James S. "Delibrative Polling®: Toward a Better-Informed Democracy." The Center for Deliberative Democracy, <http://cdd.standford.edu/polls/docs/summary>.

Gallup Poll. "Trust in Government." <http://www.galluppoll.com/content/default.aspx?ci=5392>.

George, Cherian. "Calibrated Coercion and the Maintenance of Hegemony in Singapore." Asia Research Institute, National University of Singapore, Working paper Series: no. 48, September 2005, <http://www.ari.nus.edu.sg/docs/wps/wps05_048.pdf>.

Government Accountability Office. "Human Capital: Trends in Executive and Judicial Pay." June 2006, <http://www.gao.gov/new.items/d06708.pdf>.

Gruzd, Steven. "Africa's Trailblazer: Ghana and the APRM." South African Institute of International Affairs, 2006, <http://saiia.org.za/images/upload/steve_APRM.pdf>.

Hebert, J. Gerald. "Gerrymandering is Alive and Well: Why We Need Redistricting Reform." Campaign Legal Center Blog, 20 December 2006, <http://www.clcblog.org/blog_item-99.html>.

Heritage Foundation. *2006 Index of Economic Freedom,* <http://www.heritage.org./research/features/index/index.cfm>.

Human Rights Watch. "Chop Fine: The Human Rights Impact of Local Government Corruption and Mismanagement in Rivers State, Nigeria." January 2007, p. 1, <http://hrw.org/reports/2007/nigeria0107/nigeria0107web.pdf>.

Human Rights Watch Press Release. "Climate of Fear Impedes Probe into Killings." 28 September 2006, <http://hrw.org/eng/docs/200609/29/philip14283.htm>.

"Iraq Poll 2007." BBC News, 19 March 2007, <http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/pdfs/19_03_07_iraqpollnew.pdf>.

Kettering Foundation. "Public Thinking about Democracy's Challenge: Reclaiming the Public Role." 13 November 2006, <http://www.kettering.org/events/event_detail.aspx?catID=23&itemID=2595>.

Koh, Gillian, Tan Ern Ser, and Jeanne Conceicao. "IPS Post-Election Survey 2006: Cluster Analysis of Political Orientation." Institute of Policy Studies, Singapore, June 2006, <http://www.ips.org.sg/ra/index_polgov.htm>.

"Lebanese Officers Forced to Quit." BBC News, 28 February 2005, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4305927.stm>.

"Malaysia Police Minister "Sorry."" BBC News, 30 November 2005, <http://www.cnn.com/2007/WORLD/americas/05/31/venezuela.media/index.html>.

Melia, Thomas. "The Democracy Bureaucracy: The Infrastructure of American Democracy Promotion." paper prepared for the Princeton Project on National Security, September 2005, <http://www.wws.princeton.edu/ppns/papers/democracy_bureaucracy.pdf>.

"Microsoft Censors Its Blog Tools." Reporters without Borders (14 June 2005), <http://www.rsf.org/article.php3?id_article=14069>.

McDonal, Michael. "United States Election Project: 2006 Voting-Age and Voting-Eligible Population Estimates." <http://elections.gmu.edu/Voter_Turnout_2006.htm>.

________. "United States Election Project: Presidential Turnout Rates for Voting-Age Population (VAP) and Eligible Population (VEP)." <http//:elections.gmu.edu/turnout_rates_graph.html>.

National Endowment for Democracy. "The Backlash against Democracy Assistance." (Report prepared for Senator Richard Lugar, Chairman of the Senate Foreign Relations Committee, 8 June 2006), <http://www.ned.org/publications/reports/backlash06.pdf>.

"NDI Election Watch Bangladesh." National Democratic Institute, 11 February 2007, <http://www.accessdemocracy.org/library/2117_bd_watch4_021107.pdf>.

North, Douglas C., John Joseph Wallis, and Barry R. Weigast. "A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History." National Bureau of Economic Research, Working Paper no. 12795 (December 2006), <http://www.nber.org/papers/w12795>.

OAS General Assembly Resolution 1063, <http://www.oas.org/lab/Documents/general_assembly/ag_res_1063_xx_O_90_eng.pdf>.

One World. "Malawi Guide." <http://ukoneworld.net/guides/malawi/development#Politics>.

The Organization of the American States. "Supporting the Electoral Process." <http://www.oas.org/main/main.asp?sLang=E&sLink=http://www.oas.org/key_issues/eng>.

Peterson, R. Eric. "Lobbying Reform: Background and Legislative Proposals, 109th Congress." Congressional Research Service, 23 March 2006, <http://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL33065.pdf>.

Posner, Richard. "Should the U.S Provide Aid?." Becker-Posner Blog (21 January 2007), <http://www.becker-posner-blog.com/archives/2007/01/should_the_init.html>.

Press Release of the OSCE International Election Observation Mission in Azerbaijan, 7 November 2005, <http://www.osce.org/item/16887.html>.

"President Bush Visits Prague, Czech Republic, Discuss Freedom." Czernin Palace - Prague, 5 June 2007, White House press release, <http://www.whitehouse.gov/news/release/2007/06/print/20070605-8.html>.

"President Sworn-in to Second Term." White House Press Release (20 January 2005), <http://www.whitehouse.gov/news/release/2005/01/print/20050120-1.html>.

The Princeton Project. "Forging a World of Liberty under Law: U.S. National Security in the 21st Century: Final Report of Princeton Project on National Security." <http://www.wws.princeton.edu/ppns/report/FinalReport.pdf>.

Public Citizen. "Proposed Reforms Regarding the Disclosure and Regulation of Federal Lobbying." 25 July 2005, <http://cleanupwashington.org./lobbying/page.cfm?pageid=49#influence>.

Radelet, Steven. "Foreign Assistance Reforms: Successes, Failures, and Next Steps." Testimony for the Senate Foreign Relations Subcommittee on International Development, Foreign Assistance, Economic Affairs, and International Environmental Protection, June 12, 2007, <http://www.senate.gov/˜foreign/testimony/2007/RadeletTestimony070612.pdf>.

________. "The Millennium Challenge Account in Africa: Promises vs. Progress." Testimony Before the House Committee on Foreign Affairs, Subcommitte on African and Global Health, 28 June 2007, <http://foreignaffairs.house.gov/110/rad062807.html>.

________. "A Primer on Foreign Aid." Working Paper, Center for Global Development, no. 92 (July 2006), <http://www.cgdev.org/conttent/publications/detail/8846>.

"Report to Congress on the Activities and Operations of the Public Integrity Section for 2005." Public Integrity Section, Criminal Division, U.S. Department of Justice, <http://www.usdoj.gov/criminal/pin>.

Reporters without Borders. "China." <http://www.rsf.org/article.php3?id_article=10749>.

Rodan, Garry. "Singapore "Exceptionalism"?: Authoritarian Rule and State Transformation." Working Paper Asia Research Center, Murdoch University, no. 131 (May 2006), <http://www.arc.murdoch.edu.au/wp/wp/131>.

Revolving Door Working Group. "A Matter of Trust: How the Revolving Door Undermines Public Confidence in Government - And What to Do about It." October 2005, <http://www.revolvingdoor.info/docs/matter-of-trust_final-full.pdf>.

Rogers, Steven. "Philippines' Democracy in Turmoil." Open Democracy (16 August 2005), <http://www.opendemocracy.net/democracy-protest/philippines_2759.jsp>.

"Saleh Re-elected President of Yemen." Aljazeera.net, 26 September 2006, <http://english.aljazeera.net/English/archive/archiveId=36226>.

Shah, Anup. "US and Foreign Aid Assistance." Global Issues (8 April 2007), <http://www.globalissues.org/TradeRelated/Debt/USAID.asp>.

Shahin, Imad El-Din. "Political Islam in Egypt." Center for European Policy Studies, Working Document, no. 266 (May 2007), <http://shop.ceps.eu/BookDetail.php?item_id=1495>.

"Shareholders Ask Cisco Systems to Account for Its Activities in Repressive Countries." Reporters without Borders (17 November 2006), <http://www.rsf.org/article.php3?id_article=19782>.

"Silenced Venezuelan TV Station Moves to Youtube." CNN, June 3, 2007, <http://www.cnn.com/2007/WORLD/americas/05/31/venezuela.media/index.html>.

Skelton, Rose. "Senegal's Rap Artists' Despair Over 2007 Elections." Voice of America: 4 August 2006, <http://www.voanews.com/English/archive/2006-08/2006-08-0432.cfm>.

Smith, James F. and Ann Barnard. "Iran Bloggers Test Regime's Tolerance." Boston Globe (18 December 2006), <http://www.boston.com/news/world/middleeast/articles/2006/12/18/Iran_bloggers_test_regimes_tolerance>.

"The Statement of the NDI Election Observer Delegation to Nigeria's April 19 presidential and gubernatorial elections, Abuja, April 21, 2003." <http://www.ndi.org/worldwide/cewa/nigeria/statement_042103.asp>.

Statistical Yearbook of the Economic Commission for Europe, 2005, <http://www.unece.org/stats/trends2005/Sources/120_Unemployment%20(%25).pdf>.

Sumbadze, Nana. "Georgia Public Opinion Barometer, 2006." Institute for Policy Studies, Tblisi, <http://ips.ge/barometrifin.pdf>.

"Suspicious Sweeps: The General Intelligence Department and Jordan's Rule of Law Problem." Human Rights Watch (September 2006), <http://hrw.org/reports/2006/jordan0906>.

Technorati. "State of the Blogosphere, October 2006." <http://technorati.com/weblog/2006/11/161.html>.

Testimony of Adolfo A. Franco, Assistant administrator, Bureau for Latin America and the Caribbean, United States Agency for International Development, before the Subcommitte on the Western Hemisphere, Committee on International Relations, U.S. House of Representatives, 20 April 2005, <http://usinfo.state.gov/dhr/Archive/2005/Apr/21-965427.html>.

Toledo, Alejandro. "Democracy or Populism: Responding to the Crisis in Latin America." (Address to the New York Democracy Forum, 18 April 2007), <http://www.ned.org>.

"Torricelli Drops Out of NJ Race." CNN.com, 1 October 2002, <http://archives.cnn.com/2002/ALL.POLITICS/09/30/elec02.nj.s.torricelli.race>.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2006." <http://www.transparency.org/policy_research/survey_indices/cpi/2006>.

United Nations High Commissioner for Refugees [UNHCR]. *2005 Global Refugee Trends*, <http://www.unhcr.org/statistics/STATISTICS/4486ceb12.pdf>.

United Nations Peacekeeping. "List of Operations." <http://www.un.org/Depts/dpko/list/list.pdf>.

UN Security Council Resolution 940 (31 July 1994), <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/312/22/PDF/N9431222.pdf?OpenElement>.

U.S. Department of State. "1999 Country Reports on Human Rights Practices." (25 February 2000), <http://www.state.gov./www/global/human_rights/1999_hrp_report/pakistan.html>.

________. *Country Reports on Human Rights Practices, 2006,* <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2006/>.

U.S. Election Assistance Commission. "National Voter Turnout in Federal Elections." <http://www.eac.gov/election_resources/htmlto5.htm>.

"U.S. Relations With Norway." Bureau of European and Eurasian Affairs, Fact Sheet (9 January 2013), <http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3421.htm>.

USAID. "Conducting a DG Assessment: A Framework for Strategy Development." Center for Democracy and Governance (November 2000), <http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governancepublications/pdfs/pnach305.pdf>.

"Uzbekistan: Human Rights Defenders under Siege." Human Rights Watch, 9 December 2009, <http://hrw.org/2006/12/09/uzbeki14799.htm>.

World Bank. "World Development Indicators." <http://publications.worldbank.org/subscriptions/WDI/old-default.htm>.

________. "World Development Indicators Online." (2009), <http://www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/0,,contentMDK:20398986~menuPK:64133163~pagePK:64133150~piPK:64133175~theSitePK:239419,00html>.

*The World Factbook* (CIA). <http://.cia.gov/cia/publications/factbook.html>.

"The World Factbook: Iran." U.S. Central Intelligence Agency, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html#Econ>.

# المؤلف في سطور

إن البروفسور لاري دايموند مدير مركز التنمية والديمقراطية وسيادة القانون في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا، وهو من كبار الزملاء وعلماء السياسة والاجتماع في معهد هوفر. كما يشارك في تحرير **مجلة الديمقراطية** الشهيرة. ألّف وأعدّ أكثر من ثلاثين كتاباً منها: **الثورة الديمقراطية** و**مصادر الديمقراطية**، كما كان أحد كبار المستشارين لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد بقيادة بريمر. ولم ترُقْ له السياسة الأمريكية في بغداد، فصار يوجه لها انتقادات لاذعة في كتابه: **الانتصار المفقود: الاحتلال الأمريكي والجهود الفاشلة لجلب الديمقراطية إلى العراق** الذي أدان فيه سياسة بوش وسوء إدارته للحالة العراقية. ومنذ ذلك الوقت، ولاري دايموند يحاضر ويكتب حول السياسة الأمريكية في العراق، والتحديات الكبرى التي تواجهها قضية إعادة بنائه.

# المترجم في سطور

خراقي عبد النور، أستاذ اللغة والمثاقفة بقسم اللغة الإنكليزية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول في المغرب. حاصل على شهادتَي الماجستير والدكتوراه من جامعة نيوكاستل البريطانية. كان أستاذاً زائراً في عدّة جامعات دولية، منها جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا في الإمارات العربية المتحدة، وجامعة أيوا الشمالية في الولايات المتحدة، والجامعة الأوروبية في فلورانسيا الإيطالية. شارك في عدة ندوات وطنية ودولية. وله عدة كتب ومقالات نذكر المترجَم منها: **اللغة والهُوية** الذي نشر في سلسلة عالم المعرفة، و**التأصيل الشرعي للتعامل مع غير المسلمين** الذي نقل إلى اللغة الإنكليزية ونشر في الأمانة العامة الكويتية ضمن سلسلة كتب **روافد**. وأما الأعمال المؤلّفة، فنذكر **اللغة والجنوسة** الذي نشر ضمن سلسلة كتب **المجلة العربية** في الرياض، و**المرأة بين المسيحية والإسلام** ضمن سلسلة كتب **أصيلة** المغربية. كما أنه محكّم في مجلات دولية.